

**رؤية الرحالة المسلمين
للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي**

(٣٥٨ - ٥٦٧ هـ / ٩٦٩ - ١١٧١ م)

د. أمينة أحمد مام الشوبجي





رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

تسليم

اهداءات ٢٠٠١

المستشار / رابع لطفي جمعة

القاهرة

رؤية الرحالة الميساحيين
للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي
(٣٥٨-٥٦٧هـ / ٩٦٩-١١٧١م)

تأليف

مكتبة، عربي، د. أمين محمد إمام الشوزنجي
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
(إهداء) مكتبة الإسكندرية

رقم التسجيل ٥٩٧٥٥



المكتبة القومية المصرية للكتاب

١٩٩٤

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الهام الذي يعرض أحوال مصر المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي من خلال رؤية الرحالة المسلمين . وهو في الأصل رسالة علمية حصلت بها صاحبته الدكتورة أمينة الشوربجي على درجة الدكتوراه .

والكتاب يعالج عدة موضوعات على جانب كبير من الأهمية عن الرحالة المسلمين في العصور الوسطى وكتاباتهم ، والنظم المالية التي كانت مطبقة بمصر ، وملاحظات الرحالة عليها . ودواوين الإدارة المالية في الدولة الفاطمية ، والموارد المالية ، والمصادرات ، ووجوه الانفاق الرئيسية للدولة ، ونظام النقد الفاطمي ، وأوضاع مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي ، وثرواتها ، ونظام الري ، والصناعات المصرية الرئيسية في ذلك العصر ، مثل صناعة السفن ، وصناعة النسيج وغيرها .

كذلك تعرضت المؤلفة لنشاط التجارة في العصر الفاطمي ، ومركز مصر التجاري ، والمراكز التجارية في الفسطاط والقاهرة والاسكندرية وغيرها في الأقاليم ، والأسواق ، والإشراف عليها ، والمنشآت التجارية ، وعلاقات مصر التجارية الخارجية مع المدن الإيطالية وغيرها في الشرق والغرب والجنوب .

وأخيرا قدمت الدكتوراة أمينة الشوربجي تقييما شاملا
لكتابات الرحالة المسلمين ورؤيتهم للأحوال المالية والاقتصادية
في مصر في العصر الفاطمي ، ومراحل ازدهار الاقتصاد المصري
ومظاهره ، وقصور الخلفاء الفاطميين ، والجامع الأزهر وغيره
من الجوامع والمساجد ، وثروات الخلفاء والوزراء الفاطميين .

كما تحدثت عن مراحل انهيار الاقتصاد المصري وأسبابه ،
وأزمات مصر الاقتصادية وصراعات الجيش وطوائفه ، وصراعات
الوزراء ورجال الدولة .

والكتاب على هذا النحو يعتبر موسوعة للعصر الفاطمي تسد
إفراغا هاما في المكتبة العربية الإسلامية ، كما يعد من الأعمال
العلمية الهامة .

رئيس التحرير

أ.د. عبد العظيم رمضان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة عامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

وبعد ..

فلما كانت النواحي المالية والاقتصادية ذات أهمية كبيرة وذلك لارتباطها بحياة الناس ونشاطهم في كافة ميادين العمل والانتاج وانعكاس ذلك على رفاهية المجتمع ومستوى معيشة الشعب ، بل وتحديد قوة وضعف الدولة مما ينعكس ولاشك على سياستها داخل البلاد وخارجها .

لذا رأيت أن يكون هذا الجانب المالي والاقتصادي هو مجال دراستي في هذا الكتاب الذي يتناول الأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي من خلال رؤية الرحالة المسلمين لتلك الأحوال في ذلك العصر رغم ما يعترضه من صعوبات جمة . أما الهدف فهولقاء الضوء على فترة مهمة من تاريخ مصر الإسلامية ، وبيان الظواهر الاقتصادية التي سادت مصر في

تمتلك الفترة . وكذا بيان الأثر الحضارى الذى تركته هذه الفترة
فى وجدان الشعب المصرى .

ولقد واجهتنى صعوبات عدة فى دراستى لهذا الموضوع أهمها
قلة المصادر والمراجع التى تتحدث عن النواحي الاقتصادية
بالذات وذلك لأن مؤرخى التاريخ الإسلامى أولوا عنايتهم بالدرجة
الأولى للدراسة النواحي السياسية والحربية التى كانت سريعة
التغير .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون تقسيم البحث الى
ثلاثة أبواب رئيسية وكل باب منها يشتمل على عدة فصول .
كذلك رأيت أن أقدم للموضوع بتمهيد يتناول تعريف المال
والاقتصاد والعلاقة بينهما ثم آراء وكتابات الرحالة المسلمين فى
العصور الوسطى وما يتصل منها بالعصر الفاطمى . أما الأبواب
الثلاثة فهى :

الباب الأول بعنوان « النظم المالية المطبقة بمصر وملاحظات
الرحالة المسلمين عليها » .

والباب الثانى وهو عن « ثروة مصر فى العصر الفاطمى
ومدى ادراك الرحالة المسلمين لازدهار مصر الاقتصادى » .

أما الباب الثالث والأخير فهو : « تقييم لكتابات الرحالة
المسلمين ورؤيتهم للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر
الفاطمى » .

وهكذا أقدم كتابى هذا راجية من الله تعالى أن أكون قد
وفقت فى تقديم صورة واضحة وشاملة عن الأحوال المالية

والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ورؤية الرحالة المسلمين لهذه الأحوال بكل ما حفلت به من ازدهار في غالب الأحوال وانهيار في بعضها .

واخيرا أتمنى من الله العلى القدير أن أكون قد أوضحت قدر الامكان هذه الجوانب المهمة من حياة مصر في العصر الفاطمي وابرازها في شكل علمي موضوعي .

واذا كان التوفيق قد جانبني في بعض النقاط فعذري اننى أحاول أن اصل الى صورة هى الى الكمال أقرب ، والكمال لله وحده فهو نعم العون ونعم النصير ٤

دكتورة أمينة أحمد امام الشوربجي

مدرس التاريخ والحضارة الاسلامية

كلية البنات - جامعة عين شمس

تمهيد

- ١ - المال والاقتصاد والعلاقة بينهما .
- ٢ - الرحالة المسلمون في العصور الوسطى وكتاباتهم .

١ - المال والاقتصاد والعلاقة بينهما

لابد لنا بادىء ذى بدء من وضع تعريف مبسط للمال والاقتصاد حتى يمكننا ادراك كنه العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما ، ورغم أن هذا ليس بالسهولة التي يتصورها القارئ ، إلا أننا مع ذلك نستطيع القول - بعد دراسة متعمقة لأراء المتخصصين - أن المال هو (الثروة) سواء أكانت تقودا أم املاكا زراعية أم صناعية وما تغله أو تنتجه ، وأما الاقتصاد فهو مجموعة المبادئ التي يقوم بسببها التخطيط لاستغلال المال للصالح العام والخاص لهدف رئيسى هو رفع مستوى المعيشة (*) .

وعلى هذا فإن من أقدم التعريفات لعلم الاقتصاد ذلك التعريف الذى يذكره الاقتصادى الانجليزى آدم سميث Adam Smith فى كتابه « ثروة الأمم » - المنشور عام ١٧٧٦ م

(★) هذا التعريف هو النتيجة العامة التى خرجت بها من دراستى للمكتب التى تناول موضوع المال والاقتصاد .

والذى يقول ان علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد ثروة الأمم .

وهكذا كانت الثروة ووسائل زيادتها هى موضوع دراسة علم الاقتصاد . وقد تطور الأمر بعد ذلك فنرى الاقتصادى الشهير « ألفريد مارشال » فى كتابه « مبادئ الاقتصاد » المنشور عام ١٨٩٠ م وهو يعرف علم الاقتصاد ، يقول « بأنه دراسة للانسان فى أعماله التجارية اليومية وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الانسان المتعلق بالنشاط الاجتماعى والمتصل بكيفية حصوله على الدخل » . وهذا التعريف قد انتقل من مجال دراسة الثروة والانتاج الى دراسة الدخل والتوزيع .

على أن أكثر التعاريف المتداولة لعلم الاقتصاد فى وقتنا الحالى هو ذلك التعريف الذى ذكره الاقتصادى « ليونيل روبنز » ويقول « أن علم الاقتصاد يعنى بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارد المحدودة » . ويعد هذا التعريف هو أكثرها انتشارا وهو يوضح أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعى وليس علما طبيعيا فهو يهتم بدراسة السلوك الانسانى ولا يهتم بدراسة سلوك المسادة . فهو اثن من العلوم الاجتماعية التى تدرس أعقد مخلوقات الله وهو الانسان . ومن هنا تنشأ صعوبة هذا العلم بقدر تنوع الأفراد وسلوكهم ، وبالتالي خضوعهم جميعا لنظرية عامة أو قاعدة عامة فى هذا السلوك . وهذا العلم الاجتماعى يدرس حاجات الانسان وهى متعددة ومتزايدة دائما وأبدا ولا بد من اشباعها من الموارد المحدودة مهما كانت كميتها بالنسبة الى الحاجات المتزايدة ، وبالتالي فإن المشكلة الاقتصادية تهتم ببيان القاعدة أو النظرية أو الأسلوب الذى يمكن به استخدام هذه الموارد لتلبية الحاجات المتزايدة .

وعلى هذا فنستطيع القول ان علم الاقتصاد هو علم من العلوم الاجتماعية يختص بدراسة لجانب من السلوك الانساني الذي له علاقة بانتاج واستهلاك وتبادل السلع والخدمات .

ومن المسلمات في عصرنا الحاضر ان من أهم الأهداف التي تهدف اليها شعوب العالم ، الرغبة الجامحة في رفع مستويات المعيشة أو قل الرغبة في النمو الاقتصادي .

ولتحقيق ذلك يتخذ علم الاقتصاد الكثير من التنظيم ويضع المبادئ والأصول التي يبنى فوقها الهدف العام المشترك ، فيعنى بمشكلة « الندرة » اذ لولا ندرة منابع الانتاجية لاستطاع كل امرئ ان يحصل منها على ما يريد . وارتقاء مستوى المعيشة لا يتأتى الا بحصول المرء أو الأمة على سلع وخدمات أكثر .

من اجل هذا تلعب مشكلة الندرة دورا مهما في علمنا هذا اذ لابد من تعرف الأصول الخاصة بزيادة ثروة المجتمع وزيادة ثروة الفرد ليعيش الفرد في مزيد من الرفاهية الاقتصادية .

ويبحث علم الاقتصاد أيضا دخول الأفراد كلهم أو قل الدخل الأهلي ومقدار ما تحصل عليه كل طبقة من طبقات المجتمع من دخول وبمقارنة ذلك نستطيع ان نقف على الجوانب الاقتصادية للنمو الاجتماعي . كما يبحث المقياس الذي تقوم به الأشياء ، ونعنى به النقود ، التي لا يرغب الناس فيها لذاتها بل لما تشتريه من سلع وخدمات . وعلم الاقتصاد لا يدرس الاقتصاد المحلي أو الأهلي فقط بل يذهب الى أبعد من ذلك فيدرس الاقتصاد الدولي وطرق انماؤه وأسباب تأخره . كذلك يدرس اقتصاد الحكومات فيضع قواعد الانفاق العام ثم القواعد الخاصة بجباية أنواع الضرائب المختلفة ويصوغ لذلك المبادئ العادلة التي تحقق قسطا كبيرا من العدالة الاجتماعية .

واخيرا يبحث علم الاقتصاد في الأنظمة الاقتصادية والسياسية مثل النظام الشيوعي والاشتراكي والفاشي والراسمالي وما يخلقه كل من هذه الأنظمة من مشاكل .

وهكذا نصل الى نهاية المطاف بمناقشة الهيكل الاجتماعي للصورة التي يرتضيها أو يريدونها كل شعب .

وتعد مسألة « الملكية » وما يترتب عليها ، من المعالم البارزة التي تميز نظاما اقتصاديا عن نظام اقتصادي آخر . فبالنسبة للنظام الراسمالي فان من أهم خصائصه حرية التملك وحرية الاختيار في مجال الانتاج والتشغيل والاستهلاك وفي اطار هذه الحريات يعمل « نظام الثمن » الذي يدعى انصاره انه يحل العديد من القرارات المعقدة في أسواق السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية على السواء . ولعل المحرك الأساسي لنمو الراسمالية هو دافع الربح في مجال الانتاج ، وزيادة الاشباع في مجال الاستهلاك ، وزيادة الأجر والدخل في ميدان التوزيع . وقد أضفى آدم سميث هالة من الاطراء والتمجيد على هذه الحركة الميكانيكية التي قال انها تحقق التوازن بين الصالح الخاص والعام ، بل ان الصالح العام في نظره هو مجموع المصالح الخاصة ، وفي هذا اعتبر « جهاز الثمن » أو « نظام السوق » اليد السحرية التي تمتد الى كل اعوجاج اقتصادي فتقومه .

اما الماركسية فتد كل الشرور الاقتصادية والاجتماعية الى وجود الملكية الفردية وتقرر ان كل فكرة تحمل في طياتها بذور فنائها فيتولد منها نقيض النقيض ، وأن الصراع الطبقي بين الراسماليين والعمال سيستمر لأن الراسمالي يحاول تخفيض الأجور وزيادة فائض القيمة فيزداد البؤس وتندثر الصناعات الصغيرة ويتكون الجيش الاحتياطي من العمال فيطيح بالنظام

الرأسمالي وتتحول ملكية الوحدات الانتاجية الى العمال ومن ثم ينتهى الصراع الطبقي .

أما الاسلام فقد أقر الملكية الخاصة وأخذ بها وبني كثيرا من أحكامه على الاعتراف بها والتشجيع لها . والملكية على قسمين فى الاسلام : تامة وناقصة ، وتتضمن الملكية التامة ملكية الرقبة والمنفعة معا ، أما الملكية الناقصة فتتضمن ملكية المنفعة وحدها أو ملكية الرقبة وحدها .

والواقع أن مفهوم الاقتصاد فى الاسلام يتجاوز المفاهيم السابقة جميعا والتي ركزت على اشباع حاجات الانسان المادية وحدها ، فالاسلام قد اشتمل على معالجة شئون الحياة كلها ومنها المسائل الاقتصادية ، ولكنه قد عنى بها كوسيلة للحياة الكريمة التى ترعى وتنمى خصائص الانسان العليا وتزكى ثواب الله فى الآخرة ، بمعنى أن اهتمامه دنيوى وأخروى ولهذا يقول الله تعالى : « **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا** » .

وهكذا فإن الاقتصاد الإسلامى يجمع بين الاقتصاد الفردى حاملا معالم الحرية الاقتصادية بحيث لا تخرج هذه الحرية عن القواعد الشرعية المقررة ، وبين الاقتصاد الاجتماعى وأساسه العقود الجماعية مثل عقد الزكاة وبيت المال لعلاج مشكلة الفقر وأن لا فقر فى الاسلام . ويعالج الاقتصاد الإسلامى شئون الجماعة من كل الوجوه فى استخدام فروض العين وفروض الكفاية وقضاء حاجة الجماعة وهو الاقتصاد القومى كبناء المستشفيات والمدارس والملاجئ وتنظيم التوزيع والتعاون ضد الأزمات والفواجع كالحريق والفيضانات . وعلى هذا فالإقتصاد الإسلامى اقتصاد

مختلط متوازن بين مصلحة الجماعة على قواعد الحق والعدل والتوازن بحيث لا يغلب مصلحة جهة على جهة أخرى .

أما الوسيلة الأساسية لموضوع النمو الاقتصادي فهي « النقود » ، وعن النقود والسياسات النقدية كتب جون ستورانت ميل يقول : « انها أداة للاسراع والتوسع فيما يمكن عمله بها ، ويترتب على عدم وجودها الإبطاء وعدم التوسع فيما كان يمكن عمله بها » .

ويشير الاستخدام التقليدي لكلمة النقود الى كونها وسيطا عاما (مقبولا) للتبادل . فأى شخص يمكن أن يقبل النقود في مقابل تنازله عن أى سلعة أو خدمة يمتلكها . وقد نشأت النقود أساسا للقضاء على الصعوبات التى قد تنجم عن نظام المقايضة في تبادل السلع والخدمات . وتتمثل الصعوبات الأساسية للتبادل على أساس المقايضة في عدم وجود مقياس تحدد على أساسه نسب المقايضة وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، وأحيانا قد لا يتوافر توافق متبادل في رغبات طرفي عملية التبادل . وكل هذه المشاكل يمكن حلها عن طريق إيجاد وسيط عام للتبادل يكون مقبولا لدى الجميع وهذا الوسيط هو ما يطلق عليه الاقتصاديون (النقود) . وقد عرف الانسان منذ القدم نظام المبادلة والمقايضة، ثم ارتقى الانسان بارتقاء النظام الاقتصادي والاجتماعى ولم يعد نظام المقايضة كافيا فكانت معرفة الانسان بالنقود ، وقد استخدم المعادن كوسيلة في البيع والشراء لسهولة حفظها ونقلها وتجزئتها فاستخدم الحديد ثم النحاس ثم البرونز وأخيرا الفضة والذهب في سك النقود وذلك لأن الذهب والفضة لهما مميزات وخصائص لا تتوافر في غيرهما من المعادن . وبالفعل فقد أثبتت المعادن النفيسة ، الذهب والفضة ، قدرتها الفريدة

على القيام بدور النقود ، فهذه المعادن تتمتع بعدة مزايا منها احتفاظها بحالتها رغم تعدد مرات استخدامها وسهولة حملها وتخزينها وقابليتها للتجزئة ثم ندرتها النسبية والتي تساعد على الاحتفاظ بقيمتها الحقيقية لفترات طويلة . وبالإضافة الى ذلك فانها تتمتع بقيمة ذاتية من حيث كونها سلعة عليها طلب كبير لذاتها حيث تدخل في تصنيع التحف وأعمال الديكورات والحلى ، ولذا تم استخدامها كوسيط للتبادل واستخدمت في كثير من المعاملات وذلك قبل اختراع العملات . ولذا كان من الضروري في الماضي حمل تلك المعادن الى الأسواق ثم القيام لاتمام كل عملية تبادل بوزن كمية المعدن المطلوبة لاتمام الصفقة ، وتطلب ذلك بطبيعة الحال اختراع موازين الذهب شديدة الحساسية والتي كانت كثيرة الانتشار في الأسواق لدى التجار . الا أن مثل هذا النظام بالرغم من تفوقه على نظام المقايضة ، الا أنه كان يفرض بعض الصعوبات والتي أمكن التخلص منها عن طريق العملات المعدنية والتي أعفت المتعاملين من القيام بعملية وزن المعدن النفيس في كل عملية تبادل . وقد تولى الحاكم قديما القيام بهذه المهمة حيث يصدر عملة معدنية تحتوى على وزن معين ومحدد من المعدن النفيس ومختومة بخاتمه ضمانا لاحتوائها على تلك الكمية من المعدن النفيس .

وكان هذا هو النظام الذى ساد العالم اجمع في العصور الوسطى ، ولذا فقد زاد التهافت واشتد الطلب على هذه المعادن النفيسة خاصة الذهب ، ونشأ ما يسميه الاقتصاديون « بمشكلة الذهب » في العصر الوسيط والتي يتناولها بالعرض الباحث الاقتصادى المعروف مارك بلوك بقوله : ان النظام النقدي الذى وضعه الامبراطور قسطنطين وخلفاؤه وقام على الصلدى الذهبى استمرت فيه حكومات البرابرة الجرمان في الغرب فضربت الذهب

والفضة في بلاد القوط الغربيين واللومبارد والفرنجة والأنجلو سكسون حتى القرن التاسع الميلادي حيث حدث انفصال نقدي بين الشرق والغرب فاستمر الشرق في نظامه النقدي القائم على الذهب وقل سك الذهب وامتنع في الغرب واستخدمت فيه العملة الفضية المعروفة بالدينير أو الدانق وأصبح الصلدي الذهبي محرد عملة حسابية .

ويؤكد « لمبار » نفس هذا المعنى في حديثه عن « الذهب الاسلامي » ويضيف قوله ان السيادة الاقتصادية للبلاد الاسلامية في العصر الوسيط الأول ترجع أولا وقبل كل شيء الى امتلاك الذهب بل معظم الذهب الموجود في العالم المعروف اذ ذاك . ويستطرد شارحا اثر الفتوح الاسلامية على هذا الموضوع ينتهي الى قوله : ونتج عن الفتح الاسلامي امور ثلاثة هيأت سيادة المسلمين على موارد الذهب وهي :

١ - الاستيلاء على الذهب المخزون في البلاد التي فتحوها ، وهي اما بلاد تخزن الذهب من فائض ربح تجارة المرور وتكثزه كمصر وسوريا ، او بلاد تبتلع الذهب بصهر العملات الذهبية لاعتمادها على النقود الفضية كفارس . وقد عاد الذهب المخزون بعد الفتح الاسلامي الى التداول في الشرق والغرب بصورة لم تحدث من قبل ، ويضاف اليه كنوز الكنائس والأديرة والمقابر الفرعونية القديمة ويوازي حاصلها العثور على مناجم جديدة .

٢ - استغلال المسلمين للمناجم القديمة بآسيا وافريقية (التوقاز وارمينيا وسواحل الهند وافريقية الشرقية والنوبة) .

٣ - ورود ذهب السودان او غرب افريقية عبر الصحراء الكبرى بعد امتداد السيادة الاسلامية على شمالها ، وقد تصارعت

دول الغرب الاسلامية على سيادة الطرق الصحراوية للتحكم في وصول ذهب السودان الغربى كالفاطميين في مصر والأمويين في الأندلس والمرابطين بالمغرب .

وقد هيأت هذه الأمور الثلاثة تفوق السكة الاسلامية بعد استقرارها فانتشرت الدينار الاسلامية وضرب الذهب في الشرق والغرب الاسلاميين على السواء ودخل في التداول في معظم البلدان . وعلى هذا فلو عقدنا مقارنة بين النظام المالى في الاسلام والنظم المالية التي سادت أوروبا في العصور الوسطى والعصر الحديث سنلاحظ أن الفرق شاسع بينهما فقد كانت تلك النظم نظما متخلفة ، على حين أن النظام المالى الاسلامى الذى نشأ في القرن السابع للميلاد نجده متقدما يضارع احسن النظم المالية التى ظهرت في العصر الحديث بل يفوقها مع وجود الفارق الزمنى الكبير بينهما والذي يبلغ حوالى ثلاثة عشر قرنا من الزمان .

ونظرة الى النظم المالية عبر العصور الوسطى توضح بجلاء كيف أنه لم يكن هناك فاصل بين مالية الحكام ومالية الدولة فكانت ادارة الحاكم هى الادارة المطلقة فى الشؤون المالية وهى التى تصدر القوانين المالية وتفرض الضرائب وتحدد مقاديرها وتتسلم حصيلتها وتنفقها كيف تشاء دون تمييز بين نفقات الحاكم الخاصة ونفقات الدولة . وكانت ايرادات الدواوين (أملاك السيد الاقطاعى) وحقوق الاقطاع المصدر العادى للموارد العامة اللازمة لتمويل الانفاق العام ، وبالأجمال كان النظام المالى في العصور الوسطى يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة حينذاك ، وهى العلاقات التى كانت تقوم على العبودية والتبعية والحكم المطلق .

وجاء الاسلام يحمل معه أفضل نظام مالى عرفه التاريخ حتى الآن : فمن ناحية الموارد المالية وضع ضوابط دقيقة عادلة لتقدير اوعية الزكاة (مثل زكاة النقود وعروض التجارة والمماشية والثمار والحاصلات الزراعية) ولتقدير الجزية والخراج والعشور ، كما وضع دستوراً للضرائب يتضمن قاعدة العدالة فى اشتراك كل مكلف فى نفقات الدولة بحسب مقدرته المالية ، وقاعدة اليقين فى فرض الضرائب بحيث ان الضريبة التى يكلف الممول اداؤها تكون معلومة القدر ، وقاعدة الملاءمة التى تستلزم جباية الضرائب فى اكثر الاوقات ملائمة للممول ، وقاعدة الاقتصاد فى نفقات الجباية حتى لا تلتهم تلك النفقات جزءا كبيرا من الحصيلة .

هذه القواعد يفخر الاقتصاديون المحدثون بأن (آدم سميث) هو واضعها فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى وهى التى ظهرت فى كتابه (ثروة الأمم) مع أن الاسلام رعاها قبل ذلك بأحد عشر قرنا ووضع قواعد أكثر عدالة بما يوقظ الوعى الضريبى ويمنع من ازدواج الضرائب ويقلل من مجالات التهريب من ادائها .

واذا كان الاسلام قد اهتم بنواحي الموارد المالية ، فانه ايضا اولى اوجه الانفاق اهتمامه وترشيده واذا كان الاقتصاديون المحدثون يرون ضرورة توافر قواعد معينة فى الانفاق العام كقاعدة المنفعة بفرض تحقيق السلطة المختصة . اذا كان هؤلاء الاقتصاديون قد نادوا بمراعاة تلك القواعد فان الاسلام قد سبقهم اليها منذ بداية العصور الوسطى .

وفضلا عن ذلك فان الاسلام فصل مالية الحكام عن مالية الدولة : فمنذ عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب انشئ بيت المال وخصص لكل نوع من الايرادات بيت مال خاص به ، فخصص بيت مال للزكاة وبيت مال للنفق (الجزية والخراج والعشور)

وبيت مال لخمس الفنائم المستولى عليها في الحروب ، وكانت
ايرادات كل بيت مال تنفق في الأوجه المخصصة لها .

وفي الختام تجدر الإشارة الى بعض المفاهيم الاسلامية التي
تتصل بالمال فيما يلي :

- لم يحتقر الاسلام المال ولم يزهد فيه ، بل اعتبره نعمة
من نعم الله الواجبة الشكر .

- حث الاسلام على الكسب الحلال .

- حرم الاسلام السؤاال والاستجداء لما في ذلك من
مذلة وهوان .

- عمل الاسلام على التقريب بين الطبقات باعادة توزيع
الدخل والثروة عن طريق الزكاة والصدقات ففرض
للفقير في مال الفنى ما يزكيه ويطهره ، وقدر له حفا
معلوما ، وجعله في كفالة الدولة وعليها ان تأخذ حق
الفقير من الفنى وتعطيه اياه حتى لا يشعر بالهانة .

وأوضح ان المال مال الله والانسان امين عليه ينفقه حيث
أمره الله .

هذه هى نظرة الاسلام للمال ، فهو من جهة جعل له مركزا
ممتازا لأنه عصب الحياة ، ومن جهة أخرى بين ان المال مال الله
وان الانسان خليفة فيه ليصرفه على حسب الأصول الشرعية .

وهكذا كانت الدولة الاسلامية منذ بدايتها تطبق تعاليم
السماء وتتطور بها حسب الأنظمة السائدة بالبلاد التى فتحها
المسلمون والتى أخذوا منها وطوعوها لتعاليم الاسلام وأنظمتها
حتى يخرج منها النظام الأمثل لتقدم الانسان خليفة الله
فى أرضه .

(٢) الرحالة المسلمون في العصور الوسطى وكتاباتهم

تعد الرحلة جزءا أصيلا لحركة الحياة على الأرض ،
فالرحلة قديمة قدم التاريخ الانساني وهى وسيلة من أهم وسائل
الاتصال بين الشعوب والتعرف على العالم الخارجى .

ورغم ان الرحلات بدأت فى اول الأمر بصورة بسيطة الا انها
مع مرور الوقت اتسع مجالها ، وأصبحت سمة من سمات الانسان
المتحضر . ويعد المصرى القديم من أول من أقبل على ارتياد
البحار ، والقيام برحلات عظيمة سجل بعضها على جدران
معابده . ومن أشهر تلك الرحلات الرحلة التى قامت بها الملكة
حتشبسوت فى عام ١٤٩٣ ق.م والتى دونت على جدران معبد
الدير البحرى بمصر العليا زمن الأسرة الثامنة عشرة والتى ذهبت
الى بلاد بونت (الصومال الحالية) من أجل التجارة .

ولم يغفل العرب قيمة الرحلة فى حياتهم وخصوصا بعد ان
أخذ الاسلام فى الانتشار وأصبح لهم دولة اسلامية مترامية

الأطراف امتدت من الهند والصين شرقا الى المحيط الأطلسي وجبال البرانس غربا ، ومن التركستان وجبال القوقاز شمالا الى السودان جنوبا .

وقد ساعدهم على الاهتمام والتفوق في مجال الرحلة ازدهار الحضارة وسيادة المسلمين على البر والبحر الى جانب التسامح الدينى الذى اشتهر به الدين الاسلامى . كل هذا شجع على كثرة الرحلة والترحال . بل أصبح لهم قصب السبق في ميدان الرحلات والاكتشافات والدراسات الجغرافية .

ورغم أن الدولة الاسلامية فقدت كثيرا من سطوتها ووحدتها السياسية منذ منتصف القرن الثانى الهجرى الا أن الرحلات لم تنقطع بين مختلف أقاليم العالم الاسلامى فالروابط الدينية والثقافية واللغوية كانت قوية .

ومنذ القرن الثالث الهجرى - التاسع الميلادى - تبلورت قيمة الرحلة وعظم الاهتمام بها وكثر تدوين الرحلات في كثير من الكتب القيمة التى تحمل بين طياتها المعلومة التاريخية والجغرافية والاجتماعية ، والاقتصادية . ورغم أن كثيرا من كتب الرحالة في تلك الفترة فقدت الا أن بعضها وصل الينا عن طريق كتابات معاصريهم ، ومن خلال كتب تقويم البلدان وكتب التاريخ .

ومهما يكن من الأمر فان كتب الرحالة وأخبار رحلاتهم التى وصلت الينا تعد كنوزا ساعدت في تقدم التاريخ البشرى وانتشار المعلومة الصحيحة وخصوصا أن كثيرا من الرحالة المسلمين اتصفت بكتاباتهم ولو بدرجات متفاوتة بدقة الملاحظة ، والوصف والتقصي في تسجيل مشاهداتهم بأمانة وصدق بل حرص معظمهم على التفرقة بين المشاهدة والرواية عند تسجيل معلوماتهم .

والحقيقة أن هناك عوامل متعددة ساعدت على ازدهار وتقدم وتفوق العرب في هذا المجال فمنها على سبيل المثال اهتمام العرب بوصف الاقاليم والعناية بها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الفتوح والمغازي ، فالدولة الاسلامية المترامية الأطراف كانت تحتاج الى دراسة تاريخية وجغرافية واقتصادية حتى تستطيع الدولة أن تطبق أحكام الشريعة الاسلامية على تلك البلدان .

ومن أهم أهداف وأغراض الرحلة عند العرب المسلمين ، الرحلة لطلب العلم فمن الطبيعي أن يسافر العرب ويرحطوا من أجل العلم فبلاد العالم الاسلامي تحفل بالعلماء والمكتبات وطلاب العلم ولهذا فإن الرحلة الى المراكز الثقافية والتعليمية المنتشرة كانت تقوم مقام البعثات الدراسية والمكتبات والمراجع والمؤتمرات العلمية في عهدنا الحاضر ، فكان رجال العلم ينتقلون بين أرجاء العالم الاسلامي ويدرسون على أيدي مشاهير الأساتذة ويلتقون بأعلام الفكر والأدب ويلقون أعلام الفقهاء والمحدثين واللغويين والأطباء والرياضيين والفلاسفة في تلك المراكز الثقافية ، فقد تعددت المراكز الثقافية في العالم الاسلامي فكانت في البصرة والكوفة وبغداد ، وبخارى ، وسمرقند ، ومرو ، ونيسابور ، وقوص ، والفسطاط ، والقاهرة ، والاسكندرية ، وطرابلس ، والشام ، ودمشق وبعليك ، وجدة ، وعدن وتونس ، والقيروان ، وهران ، وسجلماسة ، وفاس ، وقرطبة ، وغرناطة ، واشبيلية ، والمرية ، ومالقة وغيرها من المدن الاسلامية التي عرفت بازدهارها الحضاري في العصر الاسلامي .

وكان معظم الرحالة المسلمين يحرصون على تدوين مشاهداتهم وتسجيل رحلاتهم وأسفارهم ووصف المسالك والطرق التي مروا بها وتحديد المسافات بين البلدان كما كانوا يصفون

الصعاب التي تحملوها اثناء مرورهم ببعض المناطق كما كانت كتاباتهم تشتمل على كثير من احوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

ولم تقتصر الرحلة لطلب العلم على تلقى العلوم المختلفة في المراكز الثقافية المنتشرة في العالم الاسلامي ، وانما حرص بعض الخلفاء المسلمين على تكليف بعض هؤلاء الرحالة بالقيام برحلات من اجل اعداد دراسات دقيقة لأحوال البلدان التي تحت حوزتهم ومعرفة اجناس سكانها وعاداتهم وتقاليدهم ، والاهتمام بالنواحي المالية والاقتصادية والجغرافية لتلك البلدان وترجمته امهات الكتب في بعض العلوم مثل علم الفلك .

فيذكر المسعودي ان الخليفة ابا جعفر المنصور أمر بترجمة بعض العلوم الى العربية وخاصة علم الفلك لأهميته في معرفة علم البلدان .

والى جانب السعى في طلب العلم والاستفادة من العلماء كانت البواعث الدينية من أهم العوامل التي دفعت المسلمين من كل فج عميق وعلى كل ضامر الى الرحلة والانتقال لاداء فريضة الحج . فالحج كان ولايزال من أهم بواعث الرحلات الدينية فهي من أعظم الرحلات التي يتشوق اليها كافة البشر وليس علماءهم أو فقهاءهم فقط . ومن أجل أداء هذه الفريضة وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة .

فالمسلمون يتجهون كل عام من شتى انحاء العالم الاسلامي الى مكة والمدينة لتأدية هذه الفريضة وكان بعض الحجاج عند عودتهم الى بلادهم يدونون مشاهداتهم ويصفون ما مروا به من البلدان . وقد تجلت هذه الظاهرة في كتابات رحالة كثيرين

استفدت منهم في بحثي هذا ، وعلى سبيل المثال ما قام به ناصر خسرو عند زيارته للأماكن المقدسة لتأدية فريضة الحج فقد وصف لنا كثيرا من البلدان التي مر بها بل عقد مقارنات دقيقة بين أحوال تلك البلدان بعضها وبعض وأسهب في وصف جغرافيتها وشئونها المالية والاقتصادية وأحوالها الاجتماعية كما سنوضح عند الكلام عن تلك الرحلة بالتفصيل .

كذلك ابن جبير الذي مر بمصر وغيرها من بلاد العالم الاسلامي أثناء ذهابه لتأدية فريضة الحج وكذلك المقدسي .
والادريسي وغيرهم كثيرون وكثيرون .

اذن الرحلة لأداء فريضة الحج كانت من اهم العوامل التي ساعدت على تقدم علم الرحلات وازدهار هذا المجال بفضل الرحالة الذين تركوا لنا تراثا حضاريا ووصفا شيقا لكثير من البلاد أثناء ذهابهم الى المناطق المقدسة لتأدية تلك الفريضة مما ساعد كثيرين غيرهم في الاعتماد على ما دونوه من ملاحظات ومشاهدات . بل ان بعض تلك الملاحظات كان لها اثر كبير في لفت انظار بعض الحكام الى تغيير بعض الأوضاع الخاطئة أو الفاء بعض القوانين الجائرة مثل ما ذكره ابن جبير عند كلامه عن المكوس التي كانت مفروضة على الحجاج المسلمين عند مرورهم بمصر ، وكتب بذلك الى السلطان صلاح الدين الأيوبي الذي ألفى تلك المكوس فشكره ابن جبير في رحلته التالية على تغيير تلك القوانين والغائها فيذكر ابن جبير « ومن مفاخر هذا السلطان المزلفة (المقربة) من الله تعالى وآثاره التي أبقاها ذكرا جميلا للدين والدنيا . ازالة رسم المكس المضروب وظيفة على الحجاج مدة دولة العبيديين » .

ويجب ألا تغفل الجهود التي بذلها كثير من أهل الخير لتسهيل رحلة الحج فقد عنى كثير منهم بإقامة الرباطات والحبس والأوقاف للاتفاق على حجاج بيت الله الحرام بل ان كثيرا من أهل الخير كان يستضيف الحجاج المارين على بلاده . ولم تقتصر دوافع الرحلة على التزود بالعلم ومقابلة الفقهاء والعلماء وكذلك لم تقتصر الرحلة أيضا على أداء فريضة الحج وهى الركن الخامس من أركان الاسلام وانما كانت التجارة من أهم دوافع الرحلة عند المسلمين . فالتجارة اتسع نطاقها وانتشرت قوافلها تجوب أرجاء العالم المعروف وخاضت سفن التجارة بالمسلمين البحار والمحيطات وأصبح العالم بين أيديهم وساعدوا فى ازدهار الطرق بين الشرق والغرب . فكانت سفنهم تبحر الى بلاد الصين وآسيا الصغرى وسواحل البلطيق والأندلس وشواطئ المحيط الأطلسى والبحر المتوسط وساحل افريقيا الشرقى وجزر المحيط الهندى بل والى صحارى افريقيا .

وكان التجار يحملون الكثير من سلع البلدان التى يمرون بها ويقومون برحلات طويلة متحملين فى سبيل ذلك كثيرا من المصاعب والأخطار .

وقد سجل لنا المقدسى وصفه لأنواع السلع التى كان المسلمون يحصلون عليها من جنوبى روسيا والبلاد الأوروبية .

ويأتى على رأس قائمة تلك السلع الفراء ، والجلود ، والشمع والنشاب والقلانس والفرا والعسل والسيوف والدروع والأغنام والبقر والعبيد .

أما السلع التى كان يحملها التجار المسلمون الى تلك البلاد فأهمها المنسوجات والتحف الفنية والفاكهة وقد جنى التجار من وراء هذه الرحلات ثروات طائلة . وغالبا ما كان الرحالة يجمعون بين طلب العلم والتجارة فيذكر المقدسى « ولما ركبت الى اليمن اتفق

اجتماعى مع ابي على الحافظ المروزى فى الجلبسة فلما تأكلت المعرفة بيننا قال لى : قد شغلت والله قلبى . قلت بماذا ؟ قال اراك رجلا على طريق حسنة ، تحب الخير واهله ، وترغب فى جميع العلوم ، وقد قصدت بلادا قد غرت كثيرا من الناس وصدتهم عن طريق الورع والقناعة ، وأخشى اذا انت دخلت عدن ، فسمعت ان رجلا ذهب بألف درهم فرجع بألف دينار ، وآخر دخل بمائة ، فرجع بخمسمائة وآخر بكندر (*) فرجع بمثله كافورا ، طلبت نفسك التكائر . قلت : أرجو ان يعصم الله ... » .

فمن النص السابق يتضح لنا ان احد رفقاء المقدسى فى السفينة الى عدن صارحه بأنه يخشى عليه من دخول عدن ان ينشغل بالتجارة ويترك طلب العلم او يجمع بينهما ولكن المقدسى دعا الله ان يعصمه من الانشغال عن العلم . ولكنه عندما دخل عدن هاله ثروة أهلها والمكاسب الجلية التى يحصلون عليها من التجارة فعقد العزم على الجمع بين العلم والتجارة وانتوى السفر بتجارة الى بلاد افريقية وخصوصا ساحلها الشرقى واشترى فعلا مع شريكه ما يلزم التجارة والسفر الا ان موت صديقه ثناه عن هذه المهمة .

ولم يقتصر الأمر على المقدسى فقد رحل ياقوت صاحب معجم البلدان للتجارة وطلب العلم معا .

ومن أغراض الرحلة أيضا ارسال الرسل والسفراء من قبل أمراء المسلمين الى غيرهم من الملوك والأمراء فساعد هذا على نشاط الرحلات وتدوين أخبار تلك الرحلات . وتعد رحلة ابن فضلان الى جنوب روسيا خير مثال على ذلك فقد أرسله الخليفة المقتدر العباسى سنة ٣٠٩ هـ (٩٢١ م) الى ملك البلغار

(★) الكندر : اللبان وهو ضرب من العلك .

بعد أن أسلم ودخل كثير من البلغار في الدين الاسلامي ، على رأس بعثة كطلب ملك البلغار الذي سأل الخليفة المقتدر « أن يبعث اليه من يفقهه في الدين ، ويعرفه شرائع الاسلام ويبني له مسجدا وينصب له منبرا ليقوم عليه الدعوة في جميع بلده وأقطار مملكته ، ويسأله بناء حصن يتحصن فيه من الملوك المخالفين .

وقد قام ابن فضلان بهذه المهمة على أكمل وجه وعاد الى بغداد بعد مدة فوضع كتابا في وصف رحلته الى بلاد البلغار متضمنا المعلومات الدقيقة عن أحوال تلك البلاد الاقتصادية والسياسية والعادات والتقاليد المنتشرة هناك ، ولم تقتصر رحلته على وصف اقليم البلغار بل أيضا اضاف اليها بلاد الخزر والروس . وتعد رحلة ابن فضلان من أهم المؤلفات التي اعتمد عليها كثير من مؤرخي القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) كالاصطخري والمسعودي . كما تعد رمزا لرحلات العرب المسلمين التي قاموا بها كنوع من السفارات ومصدرا من أهم المصادر التي تساعد في الحصول على المعلومات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية من تلك البلدان التي زاروها . وبالإضافة الى الأسباب السابقة هناك بعض رحالة قاموا برحلات عديدة طلبا للرزق فبشير الأستاذ الدكتور زكي حسن الى الرحالة ابن الخياط البغدادي الذي قابله الرحالة ابن فضلان في اقليم الفولجا وبعد من الرحالة الذين قصدوا تلك الاقاليم للبحث عن الرزق .

وهناك غير ابن الخياط البغدادي كثيرون قصدوا اقاليم العالم الاسلامي وتنقلوا هنا وهناك باعتبارهم عمال مهرة ساهموا في عمارة هذه الأقاليم وتنفيذ كثير من المشروعات العمرانية وقد تركوا لنا كنوزا كثيرة من المعلومات التي دونوها عن مشاهداتهم لأحوال تلك البلدان .

وبعد أن استعرضنا تعدد أغراض الرحلة عند العرب المسلمين يجب أن نذكر أن معظم تلك الرحلات ساعد في نجاحها عوامل كثيرة عملت على جعل المسلمين في العصور الوسطى في مقدمة الشعوب التي لها السبق في هذا المجال منها على سبيل المثال التسامح الذي اتسم به الدين الاسلامي .

فيذكر الأستاذ الدكتور زكي محمد حسن أن تسامح الدين الاسلامي وتخفيف بعض الواجبات الدينية على المسافرين ، وحث الاسلام على السفر كل هذا سهل الرحلات وشجع المسلمين على القيام بها . هذا الى جانب اباحة تعدد الزوجات في الاسلام مما خفف جزءا كبيرا من عبء الرحلة على الرحالة فقد استطاع كثير من الرحالة المسلمين ان يتزوجوا بالبلدان التي استقروا بها مدة من الزمان فابن بطوطة تزوج بمصر مرتين على الأقل ، وتزوج بجزر الملديف اربع زوجات ، كذلك تزوج ببلاد اليمن .

وقد تميزت العادات والتقاليد في تلك البلاد بالسهولة فالرحالة يستطيع أن يتزوج من البلد الذي يحط رحاله به ثم يطلق زوجته عند انتهاء مدة اقامته دون اية التزامات مادية او اديبة تجاه نساء تلك البلدان بل ان الزواج كان يضمن له اقامة مستقرة داخل المجتمع سواء ببلاد جنوب شرق آسيا او في بلاد اليمن وعدن وغيرها . ولهذه الأسباب مجتمعة كثرت الرحلات عند العرب وتعددت وتنوعت أسبابها بين سياسية ، ودينية واقتصادية وسجل التاريخ للرحالة المسلمين في العصور الوسطى الكثير من الرحلات وخصوصا ما بين القرنين الثالث والتاسع بعد الهجرة (التاسع والخامس عشر الميلاديين) .

الباب الأول

النظم المالية المطبقة بمصر
وملاحظات الرحالة المسلمين عليها

الفصل الأول

الإدارة المالية

منذ دخول الفاطميين مصر أصبحت البلاد مستقلة استقلالاً تاماً عن الخلافة العباسية ومن هنا أصبحت مواردها المالية المتعددة محل اهتمام كبير من جانب الخلفاء الفاطميين ، ولذا اشتملت الإدارة المالية الفاطمية على عدد من الدواوين لكل منها اختصاصاتها المحددة ظاهرياً وإن كان لا يوجد في واقع الأمر حد فاصل بين كل ديوان والآخر من الناحية الفعلية حيث لا استقلالية بين اختصاصات تلك الدواوين .

والحقيقة أن المسلمين لم يعرفوا نظام الدواوين إلا منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث يعد هو أول من وضع الديوان في الدولة الإسلامية فقد اضطر هذا الخليفة أن يدخل هذا النظام بعد ما توالى الفتوحات وأخذت رقعة الدولة الإسلامية في الاتساع واستولى المسلمون على ممتلكات الفرس وكنوزهم فعجز عمر عن توزيع تلك الأموال بالطريقة المتبعة قبل عهده ، فأشار عليه أحد

مرازية (١) الفرس بتدوين الدواوين لضمان ضبط دخل الدولة وخارجها .

وهناك رأى أورده الجهشيارى عن سبب اتخاذ عمر بن الخطاب الدواوين فى الدولة الإسلامية يقول ان السبب هو تلك الأموال الضخمة التى أحضرها أبو هريرة رضى الله عنه من بلاد البحرين والتى قدرت بخمسمائة ألف درهم فتحرير عمر فى أمر توزيعها فأشار عليه بعض الصحابة باتباع نظم الفرس فى تدوين الدواوين فاستعان بأحد رؤساء الفرس فدون الدواوين وبهذه الطريقة استطاع فرض العطاء . وقد بدأ عمر فى الدواوين منذ سنة ٢٠ هـ وبدأ ببنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

والديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وفى تسمية ديوان وجهان : أحدهما أن كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرأهم يحسبون مع أنفسهم فقال « ديوانه » أى مجانين فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم حذفت الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفاً للاسم فصار « ديوان » . والثانى أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم لخدمتهم بالأمور وقدرتهم على الجلى والخفى وجمعهم لما شذ وتفرق ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم 'فليل' « ديوان » .

ومن أهم دواوين الإدارة المالية الفاطمية :

(١) مرازية جمع مرزبان ، وهى كلمة مركبة من : مرز ، بان وتعنى حافظ الحدود ، وتأتى بمعنى رئيس .

١ - ديوان المجلس :

يصف المقرئ ديوان المجلس بقوله انه أصل الدواوين قديما وفيه علوم الدولة بأجمعها فقد حفظت فيه جميع السجلات المالية الفاطمية . فهو المرجع الرئيسي لأحوال المال والاقتصاد في العصر الفاطمي ، ولصاحبه حق مطلق في مراسلة الدواوين الأخرى التي لها علاقة بشئون المال مثل ديوان التحقيق وديوان النظر لتمده بكشوف خاصة متضمنة إيرادات ومصروفات الدواوين المختلفة ويقوم هو بحفظها بحيث تكون جاهزة في حالة طلبها من قبل الوزير للاطلاع عليها . وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الاقطاعات ويخلع عليه وينشأ له سجل بذلك لاحق بديوان النظر وله دواة تخرج من خزانة الخليفة وحاجب يقف بين يديه ، وكان يتولاه عندهم أحد كتاب الدولة الأجلاء . وكان من أهم اختصاصات هذا الديوان تسجيل كل ما يرد اليه من الدواوين المختلفة بحيث يتضمن السجل جميع أوجه الإيرادات والمصروفات فكان له الاشراف على خزانة الخليفة والنظر في أموال « الزكوات والجوالي » أي الضرائب التي تجبى من المسلمين وغير المسلمين .

ويذكر المقرئ أن ذلك السجل « كان يتضمن الباطن من الانعام في العطايا ، والظاهر من الرسوم المصروفة في غرة السنة والضحايا ، والمرتب من الكسوات للأولاد والأقارب والجهات وأرباب الرتب على اختلاف الطبقات ، وصلات الرسل القادمين بالمكاتبات المختلفة » أي أن هذا السجل كان يدون به كل المصروفات سواء السرية مثل العطايا أو الانعامات التي يقدمها الخليفة مكافأة لمن يشاء ، أو المصروفات الظاهرة العلنية مثل ما يدفعه الخليفة

فى أول كل عام لرجال دولته وموظفيه على اختلاف رتبهم ، وكذا ما ينفق على الأولاد والأقارب والزوجات . كذلك ما يخرج من الأكفان لمن يموت من أرباب الدولة أو الجهات المحترمت ، فيذكر ابن ميسر أنه « عندما ماتت السيدة العزيزية أم ولد العزيز كفت بما مبلغه عشر آلاف دينار ، وأخذت الفاسلة ما كان تحتها من الفرش وعليها من الثياب فكان مبلغ ذلك ستة آلاف دينار . ودفع الى الفقراء فى سبعة أيام ألفا دينار ورثاها جماعة من الشعرا فأطلقت لهم الجوائز وأجيز بعضهم بخمسمائة دينار » ومن أهم أعمال المجلس أيضا أعداد الميزانية العامة للدولة فى نهاية كل عام هجرى كما جرت العادة وكانت الميزانية تقدر عينا بالذهب والفضة والفضة ، وترفق بها كشوف تحرر فيها أسماء المرتزقين وذوى الرواتب المختلفة ، وكان الوزير يأتى على رأس قائمة هؤلاء .

هذا ما كان يخص مصروفات الدولة ، أما الإيرادات فقد كانت جميع الدواوين على اختلافها تقدم الإيرادات مفصلة ودقيقة وترفع الى صاحب ديوان المجلس . ويؤكد المقرئى هذا القول حين يذكر مثلا أن الوزير الناصر للدين أبو الحسن عبد الرحمن اليازورى وزير مصر زمن المستنصر أمر بأعداد كشوف الميزانية الخاصة بدخل الدولة وما عليها من النفقات فقام كل صاحب ديوان بأعداد ما يخصه وقدمه لمتولى ديوان المجلس الذى راجعه فوجد الدخل مليونى دينار منها مليون دينار دخل الشام وحده .

وهناك ميزانية قدمت لأمر الجيوش بدر الجمالى اشتملت على إيرادات الدولة من المال الخراجى والهلالى بأنواعه (٢) .

وبعد الانتهاء من اعداد الميزانية ومراجعتها بما تشتمل عليه من إيرادات ومصروفات كانت تقدم الى صاحب ديوان المجلس ليقدمها الى الخليفة للتوقيع عليها ، وعادة ما كان الخليفة يذيل توقيعه ببعض العبارات المأثورة فمثلا نجد الخليفة المستنصر يذيل توقيعه بعبارة « الفقر مر المذاق ، والحاجة تذلل الأعناق وحراسة النعم بادرار !الأرزاق فليجروا على رسومهم فى الإطلاق ، ما عندكم ينفد وما عند الله باق » . أما الخليفة الحافظ لدين الله فكان يذكر عبارة « لا يستكثر فى ذات الله كثير الاعطاء ولا يكدره بالتأخير له والتسويق والابطاء » . وكان يتم تدوين هذه العبارات بخط الخليفة نفسه كنوع من تأكيد الانعام والمن .

وأحيانا كان صاحب هذا الديوان يدعو الخليفة لمشاهدة الأموال التى تم تحصيلها كنوع من التقرب للخليفة مثلما حدث فى عهد الأفضل ابن أمير الجيوش سنة ٥٠١ هـ عندما فتح ديوان المجلس وكثرت الأموال وبلغت سبعمائة ألف دينار عدا ما دفع من الرواتب والمخصصات « فجعلها فى صناديق فصل منها الدراهم عن الدنانير حتى يثلج صدر الأفضل ولكن الأفضل ثار خوفا من أن تكون تلك الأموال قد جبيت بطريق القهر أو نتيجة لاختصار

(٢) المال الهلالى هو ما يجبى مشاهرة وكان يعرف فى زمن ابن المدبر وما بعده بالمرافق والمعادن ويتم تحصيله على الكلا وما يصاد من السمك ، واستمرت هذه الضريبة معروفة بمصر الاسلامية منذ أن تولى أحمد بن المدبر حراج مصر سنة ٢٤٧ هـ الى أن تم إلغاؤها زمن أحمد بن طولون . أما الخراجى فهو ما يؤخذ على الأرض التى تزرع حبوبا ونخلا وعنبا وفاكهة ، وما يؤخذ من المزارعين على سبيل الهدية مثل الغنم والدجاج .

فى الانفاق على المشروعات المختلفة فتعود متولى ديوان المجلس اذا كان اهمل شيئاً من أمور الدولة « وهذا القول للمقريزى انما يدل على أن بعض الخلفاء والوزراء كانوا يهتمون بجمع الأموال بقدر اهتمامهم بانفاقها فى المشروعات التى تعود على الرعية بالفائدة .

٢ - ديوان النظر :

يذكر المقريزى أنه من أجل الدواوين المختصة بشئون المال والاقتصاد فله حق مراقبة جميع الدواوين المختصة بالمال . وكان يتقلده أجل رجالات الدولة ، وله الحق فى عزل من يرى عزله وتولية من يرى توليته من موظفى دواوين الأموال . وكان عليه أن يعرض الأوراق المختصة بإدارته على الخليفة فى أوقات معروفة ، ويقوم بنذب الموظفين الذين يرسلهم لطلب الأموال . وله الحق فى جمع أى بيانات أو إحصائيات من موظفى الدولة لمقارنتها بعضها ببعض وعرضها على الخليفة أو الوزير . ويذكر المقريزى أيضاً أن من اختصاصات صاحب ديوان النظر أنه يستطيع أن يحل فى كل مكان يتعلق بنواب الدولة وله مخصصات مميزة .

هذا هو كل ما وصل إلينا من معلومات عن ديوان النظر . والحقيقة أنها معلومات قليلة لا تفى بالغرض وإذا أمعنا النظر فيها وجدنا أن هذا الديوان يبدو متداخلاً فى اختصاصاته إلى حد كبير مع ديوان المجلس . ويتفق معنا فى هذا الراى الدكتور عطية مشرفة الذى يرى أنه يتعذر مقارنته بغيره من دواوين المال التى كان له على ما يظهر الإشراف عليها ، بل لم تتعرض الكتب القديمة التى وصلت إلينا حتى بموازنة اختصاصه « بديوان

النظر « أو » المكاتبات « أو » المراجعات « الذى كان موجودا أيام العباسيين .

٣ - ديوان التحقيق :

يعد من الدواوين المهمة فى الإدارة المالية حيث يتم عن طريقة متابعة ومراقبة جميع الدواوين الأخرى ، والإشراف على تنظيم مصروفات الدولة . وكان يتولاه كاتب خبير ، وله الخلع والحاجب . ويذكر المقرئ أن صاحب هذا الديوان غالبا ما يلحق برأس الديوان ، ويقصد ديوان المجلس .

٤ - ديوان الرواتب :

هو المختص بالنظر فى الرواتب والعطايا على مستوى الدولة، ففيه يتم تسجيل أسماء جميع موظفى الدولة حيث يتم تحديد رواتبهم الشهرية التى كانت تشتمل على جزئين : جزء نقدي ، وجزء عيني من القمح والشعير وغيره من المخصصات التى كانت تصرفها الدولة لموظفيها . وكان تدوين تلك الأسماء فى كشوف أو دفاتر مخصصة لهذا الغرض يطلق عليها « استيمار » مقابل ما نسميه الآن « استمارة ، استمارات » .

ويذكر المقرئ أن هذا الديوان كانت تعرض فيه الاقتراحات الخاصة بالميزانية مشتملة على كشوف شاملة ودقيقة تتضمن أسماء موظفى الدولة ابتداء من الوزير ، وتشمل جميع موظفى الدولة حتى أقلهم درجة . « وصاحب هذا الديوان يجب أن يكون كاتباً جليلاً له مساعدون لا يقلون عن عشرة » . وهذا طبيعى نظرا لدقة الإجراءات التى يتم بها تدوين ومراجعة تلك الكشوف

التي تشتمل على أسماء موظفي الدولة والعاملين في جميع شئونها .

وكان موظفو هذا الديوان لا يمكنهم فتح اعتمادات مالية من أبواب لا أصل لها في ميزانية الدولة ، اذ يجب عليهم الالتزام التام ببنود الميزانية ، الى جانب عدم المساس بالخططة العامة لتلك الميزانية . وقد خول لهؤلاء التصرف في حدود اختصاصاتهم ، بالاضافة أو الحذف أو التعديل لمرتبات بعض الأشخاص الذين يتم السخط عليهم من الخليفة ، أو من وافته المنية . وجميع تلك التعديلات تأتي بصورة دقيقة ومنظمة ، ويجب أن تكون سريعة أيضا لأنها لا تتعلق بالأرزاق فقط ، وانما أيضا بالمخصصات التي تمنحها الدولة لمستخدميها سواء من المواد الغذائية أو الكسوات .

وقد امدنا المقرئى والقلقشندى برواتب وارزاق رجال الدولة مقسمة الى كشوف ذكر فيها ان راتب الوزير في كل شهر خمسة آلاف دينار ، ومن يليه من ولد أو أخ من ثلثمائة دينار الى مائتى دينار ولم يقرر لولد الوزير خمسمائة دينار سوى الكامل ابن شاور . ثم حواشيه من خمسمائة دينار الى اربعمائة دينار الى ثلثمائة دينار خارجا عن الاقطاعات .

اما حاشية الخليفة فقد رتبت بحيث يأتى « الأستاذون المحنكون على رتبهم وجوارى خدمهم » فزمام القصر وصاحب بيت المال وحامل الرسالة وصاحب الدفتر ومشاد التاج وزمام الأشراف الأقارب وصاحب المجلس ، لكل واحد منهم مائة دينار في كل شهر ، ومن دونهم ينقص عشرة دنائير حتى يكون آخرهم

من له في كل شهر عشرة دنانير « (٣) . وبلغ عدد هؤلاء المستخدمين أكثر من ألف شخص . أما راتب الطبيب الخاص فلكل واحد منهم خمسون دينارا ولمن دونهم من الأطباء المقيمين بالقصر لكل واحد عشرة دنانير . أما القسم الثالث من الرواتب فيتضمن « أرباب الرتب بحضرة الخليفة ويشتمل على أسماء كاتب الدست الشريف وراتبه مائة وخمسون دينارا ، ولكل واحد من كتابه ثلاثون دينارا ثم صاحب الباب وراتبه مائة وعشرون دينارا ثم

(٣) **الأستاذون المحنكون** : فئة من موظفي القصر الفاطمي وخدمه ، ومعظمهم من أصل صقلبي ولهم نفوذ عظيم بالقصر وكانوا ينقسمون الى عوال (أى أصحاب الرتب العالية) وأدوان (أى من هم دون ذلك فى الرتبة) ويعد الأستاذون المحنكون من أعلى موظفى القصر فى الرتبة . وقد عرفوا بالمحنكين لانهم يمررون طرف العمامة تحت الحنك ليصعد الى الجهة المقابلة وتلتف من جديد حول الرأس . وهم يمثلون حاشية القصر (أو الخاصة) ولهم حق حمل لقب « أمير » وكانوا يساندون بعضهم البعض ويمدون الى اخوانهم الجدد يد المعونة بأن يعطى كل واحد منهم بدلة من ثيابه وعمامة وسيفا وفرسا لزميله الجديد حتى يصبح عنده مثل ما عندهم . ولكائهم داخل حاشية القصر فغالبا ما كان الخليفة يشاركهم فى لبس الحنك وكذلك الوزير .

زمام القصر : هو المشرف العام على القصر ، وكان يتولى أمر نساء القصر كما يشرف على خدم القصر .

صاحب بيت المال : هو المشرف على بيت مال الدولة .

صاحب الدفتر : هو المسئول عن ادارة اموال الخليفة ، ويختار من كبار رجال المال والاقتصاد بالبلاد .

مشاد التاج : هو الذى يتولى شد العمامة المسماة « التاج الشريف » التى يلبسها الخليفة فى الأعياد الرسمية . وقد كان لشد عمامة الخليفة رسوم معينة يقوم هذا الموظف بتنفيذها بدقة ، فقد كانت العمامة لشكل حسب المناسبة ، فهناك « الشدة العربية » أو « شدة الوقار » وهناك شدة اخرى تعرف بالشدة الدانية أى غير العربية .

زمام الاشراف والاقارب : وهو أحد الأستاذون المحنكون ، ويشرف على مصالح اقارب الخليفة من نسل فاطمة .

حامل السيف وحامل الرمح لكل منهما سبعون ديناراً الى ثلاثين
كلاً حسب مرتبته » (٤) ثم يأتي قاضى القضاة وراتبه مائة دينار
وكذلك داعى الدعاة . وكان مرتب كل قاض على قدر رتبته .
ويشير الرحالة المعروف ناصر خسرو الى ان راتب القاضى كان
كبيرا وقد علق ذلك بقوله : « وذلك حتى لا يطمع القضاة فى
اموال الناس او يظلموا » وقد أيدته فى هذا الراى المؤيد فى الدين
هبة الله الداعى الذى زار مصر فى عهد الخليفة المستنصر بالله
اذ ذكر ان قاضى القضاة كان يتقاضى اكثر من ألف دينار فى
الشهر ولا بد ان نضع فى الاعتبار المركز الحساس الذى كان يشغله
قاضى القضاة او داعى الدعاة فى تلك الفترة .

(٤) كاتب الدسيت الشريف : ياتى على رأس ارباب الاقلام ، ووظيفته
من الوظائف المهمة بالقصر حيث يتسلم المكاتبات الواردة مختومة فيعرضها على
الخليفة ويقوم بالرد عليها . ولا تسند هذه الوظيفة الا لكبار رجال العلم
والادب ممن ينقنون فنون اللغة والبلاغة . ويلقب صاحب هذا المنصب بالشيخ
الاجل ، وله منزلة مميزة لدى الخليفة حيث يستشير في كثير من امور الدولة
باعتباره عالما ببواطن الامور . وله الحق فى الإقامة بالقصر ، وله صاحب من
امراء الشيوخ ومجموعة من الفرائدين لخدمته واستاذ لحمل الدواة التى
يستخدمها فى الكتابة فى حضور الخليفة .

صاحب الباب : وهو على رأس رجال الحاشية ، ومن اجل الامراء ارباب
السيف ، وكان ينعت بالمعظم ورتبته تلى رتبة الوزير ويقال لها « الوزارة
الصغرى » ، وكان له أن يرأس مجلس « النظر فى المظالم » ويقوم مقام
الخليفة فى استلام قصص المتظلمين ، كما كان من اعيان العدل وارباب العمائم .
ومن أهم وظائفه أيضا استقبال الصيوف الأجانب والاهتمام بشئونهم وتقديمهم
للخليفة .

حامل السيف ، حامل الرمح : حامل السيف من يحمل سيف الخليفة
فى المواكب الرسمية ، ويشترط أن يكون اميراً عظيماً . وحامل الرمح أمير معيز
يحمل رمح الخليفة ودرقة منسوبة الى حمزة عم النبى صلى الله عليه وسلم .

أما قراء الحضرة (٥) فتبلغ مرتباتهم من عشرين ديناراً الى خمسة عشر ديناراً ، وكذلك خطباء المساجد من عشرين الى عشرة وللشعراء من عشرين ديناراً الى عشرة دنائير .

أما أرباب الدواوين فيأتى فى مقدمتهم صاحب ديوان النظر ويبلغ راتبه سبعين ديناراً ، ويتقاضى صاحب ديوان التحقيق خمسين ديناراً وصاحب ديوان المجلس أربعين ديناراً ثم متولى ديوان الجيش وله أربعون ديناراً ثم صاحب دفتر المجلس ويتقاضى خمسة وثلاثين ديناراً ثم الموقع بالقلم الجليل (٦) وله ثلاثون ديناراً . ولكل معين عشرة دنائير وبعضهم سبعة والآخرين خمسة .

أما المستخدمون بالقاهرة ومصر فى خدمة الخليفة فلكل واحد منهم خمسون ديناراً ، والحرس بالأهراء والمناخات والجوالى

(٥) قراء الحضرة : هم الذين يقرءون القرآن الكريم فى الأعياد الدينية التى تحتفل بها الدولة ، وغالباً ما يبلغ مددهم أكثر من عشرة . وكانوا يأتون فى قراءاتهم بآيات مناسبة للحال فتقع موقع الاستحسان لدى الخليفة والحاضرين . غير أنهم كثيراً ما أتوا بآيات اذا روى قصدهم فيها أخرجت القرآن عن معناه ، مثلما حدث يوم أن استوزر الخليفة المستنصر بالله الوزير بدر الجمالى ، اذ قرأ القراء (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم اذلة فاتقوا الله لعلمكم تشكرون) الآية ١٢٢ من سورة آل عمران . ولما استوزر الخليفة الحافظ رضىوان بن الخشنى ، قرأ قارئهم (يبشرهم ربهم بروحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم) الآية ٢١ من سورة البقرة .

(٦) الموقع بالقلم الجليل : تعرف وظيفته بالخدمة الصغيرة لانه يلى فى وظيفته الموقع بالقلم الدقيق (وهو الذى يقوم بدور الواعظ والمؤدب والمعلم للخليفة وبعض افراد أسرته) وكان الموقع بالقلم الجليل مهمته صياغة ما يوقع به صاحب القلم الدقيق على المظالم قبل عرضها على الخليفة .

والبساتين والأملأك وغيرها لكل واحد منهم ما يقوم به من عشرين دينارا الى خمسة عشر الى عشرة الى خمسة (٧) .

أما الفراشون بالقصور فيبلغ رسم جميع خدماتهم من ثلاثين دينارا الى ما حولها ولهم رسوم متميزة حيث يقربون من الخليفة في الأسمطة التي يجلس عليها .

أما الرشاشون داخل القصر وخارجه ولهم عرفاء ويتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة وعدتهم نحو الثلاثمائة رجل وأعطيتهم عشرة دنائير الى خمسة دنائير (٨) .

أما صبيان الركاب ومقدموهم فلكل واحد في الشهر خمسون دينارا ، وللركابية خمسة عشر دينارا الى عشرة الى خمسة (٩) .

ويتضح من كل هذا أن الرواتب كانت تتفاوت حسب نوع الوظيفة ومرتبة متوليها ، كما يتضح أيضا أن الحد الأدنى لأقل وظيفة هو خمسة دنائير شهريا ، بينما لا يوجد حد أقصى لذلك .

-
- (٧) **المستخدمون بالقاهرة ومصر :** المقصود بهم هنا موظفو الدولة المعينون من قبل الخليفة لتولى أمور الدولة المهمة بمصر والقاهرة . أما الأهرام فهي أماكن خصصت لتخزين الفلال والأتبان الخاصة بالماشية ، والبضائع التي تخص الطواحين . والمناخات هي ساحات كانت تواجه هذه المخازن ليبرد فيها البعير أى يستنوخ حتى يضع أحماله أو يحمل من المخازن ما يريدون .
- (٨) **الرشاشون :** مجموعة من خدم القصر يبلغ عددهم ثلاثمائة رجل من أجل الخدمة خارج القصر ، ومهمتهم نظافة الحدائق المحيطة بالقصر ودرش المياه حوله ، وكان يتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة .
- (٩) **صبيان الركاب :** فرقة من حرس الخليفة يزيد عددهم على ألف رجل ، ولهم اثنا عشر مقدما ، ولهم ملابس تميزهم عن بقية فرق الحرس حيث يرتدون في المواكب الرسمية العمائم الكبيرة ويشدون أوساطهم بالمناديل ويشبهون سيوفهم المذهبة المصقولة في أيديهم ، وهم يسرون حول الخليفة كأنهم جناحان ولا يتركون مكانا يستطيع أحد أن يصل الى الخليفة منه .

هذا مع ملاحظة أن هذه الرواتب المذكورة هي المرسومة في الديوان ، أى لا يدخل فيها المنح والهبات والعطايا سواء المالية أو العينية التى كان يقدحها الخليفة أو الوزير فى المناسبات المختلفة على موظفى وعمال الدولة .

هـ - ديوان الاقطاع :

وهو حد الدواوين الملحقه بديوان الجيش ، أعد ليختص بشئون الاقطاعات (جمع قطيعة وهو ما يمنحه الامام من الأرض لبعض الممتازين بفعالهم من رعيته) وقد نشأ هذا الديوان بعد استيلاء المعز لدين الله على مصر وضم أملاك الدولة الاخشيدية الى أراضى الدولة العامة ، وأصبح للخليفة الفاطمى الحق فى اقطاع الأراضى لبعض أتباعه سواء من المغاربة أو من المصريين « وكان هذا الاقطاع اقطاع تمليك فامتلك منهم الشخص الأرض رقبة ومنفعة تمليكا تاما ، أى انتفاعا مؤبدا وحقا يجرى على الأصل والفرع » وغالبا ما كانت تصدر بذلك وثيقة من ديوان الانشاء تسمى السجل . وأحيانا كان يتم هذا عن طريق الاستغلال حيث يعطى الخليفة الأراضى العامة لبعض أتباعه ، ولكن ملكيتها لا تكون ملكية مطلقة بل يتمتع المقطع بحق الانتفاع بإيرادها لمدة محددة أو لمدى الحياة ، ثم ترد فى حالة وفاة المقطع ، أو اذا أخل المقطع بشروط من شروط الخليفة التى صدر بها السجل . فاستغلال الاقطاع اذن لا ملكية مطلقة فيه ولا وراث .

ومعنى هذا أن الاقطاع جرى على نوعين :

١ - اقطاع التمليك : ويتم بمقتضاه تمليك الأرض تمليكا كاملا للشخص ولورثته من بعده بمقتضى « سجل » وهى كلمة جارية فى ذلك العصر يصدر بذلك من الخليفة عن طريق ديوان الانشاء .

٢ - اقطاع الاستغلال : ويمنح للشخص لينتفع به لمدة محددة أو مدى حياته فقط أى أنه لا يورث ، فهو اقطاع يستغله لمنفعته الشخصية ثم يعود للدولة بعد انتهاء المدة المحددة أو بعد وفاته أو فى حالة اخلال المنتفع بشرط من الشروط المنصوص عليها فى سجل الاقطاع الذى أصدره الخليفة .

ومن المعروف ان نظام الاقطاع عرف فى مصر فى عصر الولاة كما تذكر الأستاذة الدكتور سيدة كاشف « ولكن بدءه وتطوره يختلفان عن نظام الاقطاع فى الغرب لأن من العوامل الأساسية فى نشأة الاقطاع فى الغرب وفى أسباب منحه ، رغبة الأمير أو الملك فى أن يحصل على عون حربى ممن دونه من الأمراء والأشراف ، بينما لم يدخل العنصر الحربى فى نظام الاقطاع الإسلامى فى مصر الا فى نهاية العصور الوسطى على يد الأيوبيين ثم المماليك » ويذكر المقرئزى « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقطع ابن سندر منية الأصبغ فحاز منها لنفسه ألف فدان ، فلم تزل حتى مات فاشتراها الأصبغ بن عبد العزيز بن مروان من ورثته » وتعد هذه أقدم قطعة بمصر الإسلامية .

كما كان خلفاء بنى أمية وبنى العباس يقطعون الأراضى من أرض مصر لبعض أتباعهم . وقد استمر هذا النظام طوال العصر الفاطمى أيضا ، وهو يختلف عن نظام الاقطاع المعروف منذ عهد صلاح الدين الأيوبنى حيث تحولت أرض مصر كلها اقطاعا للسلطان والأمراء والأجناد .

ففى العصر الفاطمى عندما استولى الخليفة المعز لدين الله على مصر ضم الى أراضى الدولة العامة بمجرد الغزو أملاك الأسرة الاخشيدية وبذلك تمكن من ان يقطع بعض الأراضى العامة فى ملكه

نقرا من خواصه سواء اكانوا من اصحاب السيوف أم الأقالام ،
وغيرهم من الأتباع فأقطعهم اياها احيانا اقطاع تمليك ، « فامتلك
المقطع منهم الأرض رقة ومنفعة تمليكا مخلدا وانعاما مؤبدا وحقا
مؤكددا يجرى على الأصل والفرع » وتصدر بذلك وثيقة من
ديوان الانشاء للمقتطعين تسمى السجل فساعد بذلك على انتشار
الملكيات الخاصة ، ولا غرو فقد كان الاسماعيليون واخوانهم
القرامطة شيعيى الاسلام الذين قالوا بابطال ملكية الأرض
وتوزيعها على المحتاجين اليها مجانا .

كذلك اقطع الخليفة الفاطمى احيانا اخرى اراضى الدولة
العامة لبعض خواصه اقطاع استغلال وفيها لم يعط الخليفة
الأراضى العامة ملكية مطلقة ، بل منحهم فقط حق الانتفاع بايرادها
فتبقى بيد من اقطعه اياها ويتمتع بغلاتها وايراداتها المدة المتفق
عليها ، فاذا كان الاقطاع لمدى الحياة وتوفى ، ردت الأرض الى
الخليفة ، كذلك ترد بانتهاء المدة المتفق عليها أو اذا اخل المقطع
بشروط الخليفة ، فهو على ذلك اقطاع استغلال وهبة وانتفاع
فلم تكن تنتقل ملكية الأراضى العامة الى المقطع اليه فيتوارثها
أبنائه بل كان يحل فى الاقطاع محل الخليفة فى الانتفاع والاستغلال .

وكان الخليفة يقطع خواصه الأرض العامة نفسها سواء
أكانت فى جهة واحدة أم فى جهات متعددة ، والأولى كمثل اقطاع
الخليفة الظافر نصر بن عباس كل قلوب والثانية كمثل اقطاع
الخليفة العزيز بالله وزيره يعقوب بن كلس بعض اراضى بمصر
والشام .

وكان للخليفة مصادرة اقطاعات التمليك أو الاستغلال من
أيدى اصحابها اذا سخط عليهم أو لم يقوموا بالتزاماتهم نحو بيت

المال أو اذا اغتصبوا مواضع مجاورة لأملأهم . ففى وزارة
الأفضل ابن أمير الجيوش مثلاً صدرت الأوامر بحل الاقطاعات
جميعها عندما جار الأمراء وكبار المقطعين على من حولهم ، وعند
عدم تأدية كبار المقطعين المبالغ المطلوبة منهم الى بيت المال
كاملة .

وكانت أراضى الدولة العامة تزيد أحياناً عندما تتحول بعض
الملكيات الخاصة نتيجة لعدم وجود الوارث الشرعى فى أيام
الوباء والقحط ، وبذلك يكثر عدد الاقطاعات . ومن الغريب أن
الأوضاع انقلبت فى أواخر الدولة الفاطمية فأصبح الوزير هو
الذى يمنح الاقطاعات حتى لسيده الشرعى الخليفة ولغيره .
فقد باع طلائع بن رزيك الولايات للأمراء وجعل لها أسعاراً .

على أن الخلفاء الفاطميين لم يتبعوا سياسة منح الاقطاعات
للأجناد مقابل الرواتب فهذا نظام أدخله الأيوبيون عندما حكموا
البلاد واتبعه المماليك من بعدهم . ولكن يبدو أن منح الاقطاعات
للأجناد مقابل الخدمة العسكرية قد بدأ بالفعل فى أواخر عهد الدولة
الفاطمية كما يؤكد الأستاذ الدكتور عبد المنعم ماجد حين يقول :
« لدينا براهين عديدة على وجود أرض خصصت للاقطاع تعرف
« بالاقطاعات » وأصحابها يسمون « بالمقطعين » فيعطى للأجناد
أو للأمراء قطع من الأرض مختلفة المساحة لقاء خدماتهم العسكرية
حسب درجاتهم » ويذكر المقرئى أن هذه الاقطاعات « كانت فى
عهد الدولة الفاطمية قليلة إلا أنها تضاعفت فى أواخر أيامها بسبب
زيادة سلطة الجيش وإن لم تبلغ الأهمية التى أصبحت لها فى
العهود التالية على الدولة الفاطمية » .

وقد قام المقطعون بمجهود يشكر فى اقطاعاتهم فأحيوا موات

الأرض منها واستخرجوا معادنها وأنشأوا بها بعض الصناعات الزراعية كمعاصر الزيت . وبذلك ازدحمت بالسكان وأصبحت كل قطعة تعرف باسم من يسكنها كما كان متبعاً في نظام الاقطاع الذى شمل أوربا في العصور الوسطى .

هذا ، وقد كان ديوان الاقطاع يتبع نظاماً دقيقاً حيث تتم ادارته بواسطة ذوى الخبرة وكانت أسماء أرباب الاقطاعات يتولاها كاتب ديوان الجيش ، وكان رئيس هذا الديوان يحصل على مرتب شهرى يقدر بأربعين ديناراً .

٦ - ديوان الأحباس :

يعد ديوان الأحباس من أهم الدواوين التى تخدم الأغراض الدينية وغير الدينية في العصر الفاطمى ، فهو الديوان المختص بشئون الأحباس أو الأوقاف الخاصة أو العامة (١٠) . فهو يقوم بالإشراف على المؤسسات الدينية والخيرية من مساجد وجوامع ومدارس وأربطة وزوايا ، إلى جانب الإشراف على الأراضي الزراعية والعقارات الموقوفة على بعض تلك المؤسسات . ويشبه هذا الديوان وزارة الأوقاف الحالية في كثير من الدول الإسلامية . وكانت الدولة الفاطمية تحرص أشد الحرص على اختيار موظفى هذا الديوان من ذوى السمعة الطيبة وذلك لحساسية اختصاصاته في توزيع إيرادات الأحباس على المنشآت الدينية وغيرها من وجوه البر ، أو على المستحقين من ذرارى أصحاب الوقف .

وقد عرف ديوان الأحباس في مصر الإسلامية منذ عهد الولاة، فمنذ سنة ١١٨ هـ / ٧٣٦ م كان القضاة يشرفون على هذا

(١٠) الأوقاف الخاصة هى ما كان يتم وقفها من قبل الافراد . أما الأوقاف العامة فهى الأملاك التى يتم وقفها من قبل الدولة لبعض المشروعات الخيرية .

الديوان . وأول من وضع يده على الأحباس هو ثوبة بن نمر الحضرمي (١١٥ - ١٢٠ هـ) وكانت الأحباس قبل ذلك في أيدي أهلها أو في أيدي أوصيائها ، ولكن ثوبة هذا وجد ضرورة وضع يده على تلك الأحباس للحفاظ عليها ، ومن ذلك التاريخ وعلى عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك خضعت الأحباس لديوان خاص ووضعت تحت إشراف رجال القضاء . ومنذ دخول الفاطميين مصر أصبح قاضي القضاة يتولى شئون الأحباس ، ويتولى الإشراف المباشر على توزيع ريع تلك الأحباس على ما حبست عليه ، وهكذا أفرد الخليفة المملوك لدين الله لهذه الأحباس ديوانا خاصا منذ ربيع الآخر سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م ونقل مال الأحباس إلى بيت المال من أجل الانفاق منه على وجوه البر . وقد أعدت كشوف خاصة بتلك الأحباس ومقدار ما تدره من ريع كما دون بها الدخل والمنصرف .

وكان لا يخدم في هذا الديوان إلا أعيان كتاب المسلمين من المشهود لهم بالعدل والصلاح باعتبار أنها معاملة دينية ، ويساعدهم عدد من المديرين ينوبون في أعداد الكشوف الخاصة بشئون تلك الأحباس سواء في الوجهين القبلي أو البحري .

وقد أدخل الخليفة الحاكم بأمر الله بعض التعديلات الجوهرية على طريقة الانفاق من خلال هذا الديوان حيث جعل هذا الديوان ينفق من إيراداته على الجوامع والمساجد وكافة المنشآت الدينية التي ليس لها إيراد ثابت ، فقد بلغ عدد المساجد والجوامع التي لا مورد ثابت للانفاق عليها زمن الخليفة الحاكم بأمر الله ثمانمائة وثلاثين مسجدا تحتاج من النفقة كل شهر تسعة آلاف ومائتين وعشرين درهما من أجل الاهتمام بعمارتها وصيانة مبانيها وجرايات روادها . وغالبا ما كان القضاة يطوفون بجوامع مصر

في خلال ثلاثة الأيام الأخيرة من شهر رمضان لحصر ما تحتاجه الجوامع من حصر وقناديل وعمارة ... الخ ويتضح من هذا ان الخليفة الحاكم بأمر الله قد تنبه لهذا فوضع سنة جديدة وهي اشراف الحكومة منذ عام ٤٠٣ هـ اشرافا مباشرا على الشئون الخيرية العامة . بل ان الخليفة حبس بعض الأراضي الزراعية والضيايع من أجل الانفاق على وجوه الخير . ويتضح هذا من اصداره مرسوما في سنة ٤٠٥ هـ قرىء بالمساجد متضمنا « تحبيس عدة ضياع وعدة قياسر على القراء والفقهاء والمؤذنين بالجوامع ، وعلى المصانع والقوام بها ونفقة المارستان وارزاق المستخدمين فيه وثمان الأكفان » وكانت القاعدة المتبعة قبل ذلك تحبيس المباني فقط مثل الرباع والقياسر والمنازل والحمامات وما في حكمها .

وقد كثرت وتعددت الأحباس في الدولة الفاطمية ، بل تعددت أنواعها فقد لجأ البعض الى وقف كثير من ممتلكاته حتى يضمن عدم مصادرة الايراد الناتج عن هذه الممتلكات اذ تعرض لسخط الحكومة ، وحتى يضمن الأبنائه وأعقابهم مورد ايراد ثابت لا تستطيع الحكومة التدخل في شئونه .

ويعد « الحبس الجيوشي » خير دليل على هذا النوع من الأحباس حيث أوقف الوزير أمير الجيوش بدر الجمالي على عقبه أحباسا كثيرة في البرين الشرقي والغربي ، هذا الى جانب البساتين الكثيرة الموجودة بضاحية باب الفتوح كما حبس الملك

طلّاع بن رزيك (٥٤٩ - ٥٥٦ هـ - ١١٥٤ - ١١٦٠ م) (١١) بلدة
بليّيس من أجل أعمال البر والخير .

٧ - ديوان المفرد :

هذا الديوان استحدثه الخليفة الحاكم بأمر الله لأغراض
أوجبتها الظروف فقد كان عصره عصر اصلاح وقضاء على الفوضى
المتفشية بين رجالات الدولة ، وقد أخذ هذا الخليفة على عاتقه
معاينة المخطئين من رجاله والمستغلين لمناصبهم ، ولذا نجده يقوم
بمصادرة أموالهم اذا غضب عليهم أو حين اصدار أوامره بقتلهم
ورد هذه الأموال الى الدولة .

ورغم أن هذا الديوان استحدثه الخليفة الحاكم بأمر الله
الا أن نظام المصادرة كان معروفا في الدولة العباسية وكان
يعد مصدرا من أهم مصادر بيت المال في ذلك العصر ، فمنذ
عهد الخليفة العباسي القاهر (٣٢٠ - ٣٢٢ هـ) ونظام المصادرة
من المبادئ المعروفة .

أما في مصر فتذكر الأستاذة الدكتور سيدة كاشف أن عصر
الاخشيد اشتهر بالمصادرات الكثيرة فقد صادر الخليفة أموال كثير
من رجال دولته وموظفيها أو من لهم معاملات معها أصابوا منها
مالا وفيرا . ومن الأمور الطريفة أن الناس غالبا ما كانوا يتوقعون

(١١) **طلّاع بن رزيك** : هو أبو الفارات الملك الصالح ، قدم الى مصر
وعمل بالقصر وترقى في الخدمة حتى ولى منية بنى خصيب ، فلما قتل الخليفة
الظافر هلى يد نصر بن عباس استعانت نساء القصر الفاطمي بطلّاع ، فقدم =

المصادرة لذا فقد لجأ كثير منهم الى اخفاء ثرواتهم عن العيون فبعضهم اتخذ له فسقية دس فيها ماله أو بنى جزءا خاصا في أحد حوائط منزله لهذا الغرض . كما تذكر الدكتورة سيدة كاتشف أيضا أن الاخشيذ « كان لا يعدم الحجج ليبرر أمام الناس ما يقوم به من المصادرات من وقت لآخر ، فكان يذهب الى أنه إنما يفعل ذلك لسد نفقات دولته والانفاق على جيوشه ، ولعاقبة الموظفين الذين يرتشون أو يسيئون استعمال ما لو وظائفهم من النفوذ والجاه » .

وفي أيام الدولة الفاطمية أخذت المصادرات تظهر من جديد وخصوصا زمن الخليفة الحاكم بأمر الله فكان من الضروري أن ينشأ من أجل ذلك ديوان يختص بمتابعة تلك الأموال والأموال ويظهر هذا واضحا عندما سخط الحاكم على الحسين بن جوهر وأهله فضم أملاكهم الى ديوان المفرد .

وقد صادر الحاكم أيضا أملاك كثير من أعوانه في فترة اربعة عشر عاما (٣٨٦ - ٤١١ هـ / ٩٩٦ - ١٠٢٠ م) وقد وجد الحاكم أن تلك المصادرات ضرورية للصالح العام ، فنجدته في سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٩ م يأمر بمصادرة أملاك ابن أبي نجدة المحتسب لأنه جمع أموالا كثيرة بدون وجه حق من الرعية ، بل أنه أساء معاملة الناس فكان جزاؤه قطع يده ولسانه ثم ضرب عنقه . وفي عام ٣٩٠ هـ / ١٠٠٠ م صادر أملاك وأموال برجوان بعد مقتله . ولم تقتصر هذه الاجراءات على عهد الخليفة الحاكم ، وإنما ظهرت أيضا زمن الخليفة المستنصر الذي قام بمصادرة أملاك

= الى القاهرة في سنة ٥٤٩ هـ - ١١٥٤ م وخلع عليه بالوزارة بعد فرار نصر بن عباس ونعت بالملك الصالح فارس المسلمين نصير الدين ، واستقر في الوزارة وحكم البلاد دون الخليفة الفائز بنصر الله لصغر سنه ، واستمر في حكم البلاد الى أن قل سنة ٥٥٦ هـ - ١١٦٠ م .

كثير من وزرائه ، وعلى سبيل المثال الوزير المعروف الحسين بن أحمد الجرجرائي الذي أكثر من مصادرة أموال الشعب وضمها الى أمواله بدون وجه حق مما دعا المستنصر الى القبض عليه وطرده من الوزارة ومصادرة أمواله . كما صادر أيضا أموال الوزير ابن الأنباري وغيره من رجال الدولة .

وقد زادت أموال ديوان المفرد زمن الخليفة الأمر بأحكام الله (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٣٠ م) نتيجة لمصادرته كثيرا من أموال وزرائه ، وعلى سبيل المثال مصادرته لأموال وزيره أبي نجاح الراهب النصراني ، فقد جمع هذا الوزير كثيرا من الأموال واغتصب حقوق الشعب وصادر كثيرا من أموال التجار وعمال الأقاليم وامتدت يده الى أموال الدولة مما جعل الخليفة يصدر أوامره بقتله وضم ممتلكاته الى ديوان المفرد سنة ٥١٩ هـ / ١١٢٥ م .

ثم اتى دور الوزير البطائحي الذي عاقبه الخليفة الأمر عقابا شديدا فقبض عليه واستصفى جميع أمواله وضمها الى ديوان المفرد ثم قتله وصلبه .

واستمرت المصادرات على هذا المنوال طوال عصر الخليفة الحافظ (٥٢٤ - ٥٤٤ هـ / ١١٣٠ - ١١٤٩ م) ثم الخليفة الفائز (٥٤٩ - ٥٥٥ هـ / ١١٥٤ - ١١٦٠ م) واستمرت حتى نهاية العصر الفاطمي .

ولم يقتصر دور ديوان المفرد على الاشراف على الأملاك المصادرة ، وانما اخص أيضا بأموال المواريث الحشرية وهي أموال من يموت ولا وريث له .

٨ - ديوان الهلالي والخراجى :

ابتكر أحمد بن المدبر والى خراج مصر سنة ٢٥٠ هـ نوعاً من الضرائب غير المباشرة عرفت بالمال الهلالي وهو يجبى مشاهرة ، والمال الخراجى وهو ما يجبى مسانهة ، فقد احتكر النطرون وقدر ضرائب على الكلاً الذى ترعاه البهائم ، وما يخرج من البحر ، وأطلق عليها ضريبة المصائد .

وقد عرف المال الهلالي زمن ابن المدبر وما بعده بالمرافق والمعادن ، وقد استمرت هذه الضرائب بعد عهد ابن المدبر الى أن ولى مصر أحمد بن طولون فألغاها جميعاً .

ولكن هذه الضرائب ظهرت من جديد بصورة أخرى زمن الدولة الفاطمية بل وأصبح لها ديوان خاص بها عرف بديوان الهلالي والخراجى ، وكان يختص بتقدير قيمة الضرائب اللازمة على الرباع وجباية الضرائب العقارية والضرائب غير المباشرة وخصوصاً المكوس .

وكان يتولى هذا الديوان موظف كبير له الولاية فى الإشراف على فرض الضرائب على الأراضى الزراعية وتحديد طرق جبايتها وإقرار أوجه الإنفاق ، وكان يساعده مجموعة من العمال والجباة والكتبة ومن اختصاص هذا الديوان أيضاً « وضع الترتيبات الخاصة بالنداء على الضياع بفرض التقبيل ومن حقه إعطاء الأوامر بربوك الأراضى الزراعية كما يشرف على ربط الأموال عليها ، وكذا فإن له الحق فى تخفيض الضرائب اذا قل المحصول نتيجة للكوارث الطبيعية » .

فمن المعروف أن العرب اتبعوا فى جباية الضرائب النظام الذى اتبعه البيزنطيون من قبل فكانت كل قرية مسئولة بالتضامن عن الضرائب المفروضة عليها ، وهذا يؤيد ما ذكره ابن عبد الحكم

والمقریزی والسیوطی من أنه لما استوثق الأمر لعمر بن العاص « أقر قبضها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم ، وان قل أهلها وخربت نقصوا » أما في العصر العباسي فقد قام في مصر نظام آخر لجباية الضرائب وهو نظام قبالات الأراضي ويشبه نظام الالتزام الذي وجد في العهد الروماني ، فيقول المقریزی : « ان متولى خراج مصر الذي يجلس في جامع عمرو بن العاص من الفسطاط في الوقت الذي تنهيا فيه قبالة الأراضي وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدي متولى الخراج يكتبون ما ينتهي اليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس ، وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنين لأجل الظم والاستبحار وغير ذلك ، فاذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبل أرضا وضمنها الى ناحيته فيتولى زراعتها واصلاح جسورها وسائر وجوه اعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك » .

ومن هذا النص نعرف أن نظام قبالة الأرض كان يتم باقامة مزاد علني بجامع عمرو بن العاص حيث يعلن عن تقبيل الأرض أي ضمان خراجها لفترة محددة ، وكان التقبيل يتم لمدة أربع سنوات حتى يستطيع المتقبل تعويض السنوات التي تظما فيها الأرض أو تستبحر أو كما توضح ذلك الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف بقولها (حتى تتعادل سنو المحصول الضعيف بسنى المحصول الطيب) .

وقد استمر جلوس صاحب هذا الديوان في جامع عمرو بن العاص الى أن عمر أحمد بن طولون جامعه فنقل هذا الديوان اليه واستمر به الى أن نقل الى القصر بالقاهرة وكان متولى هذا الديوان يتشدد في مراقبة الجباة ومعاقتهم في حالة التراخي ،

كما يقوم بعمل كل ما يتصل بميزانية ديوانه من تحديد الدخل والمنصرف وتدوينه . هذا وقد سيطر أهل الذمة على ديوان الخراج واستمرت شئونه تدار بالتاريخ القبطى الى أن أمر الأفضل بن بدر الجمالى باستبدال التاريخ القبطى بالتاريخ الهجرى ، وكان الهدف من ذلك القضاء على المؤثرات القبطية التى سيطرت على هذا الديوان ، إلا أنه أخطأ فى ذلك حيث أن السنة القمرية لا تصلح لاتباعها فى الحسابات الزراعية والخراجية ولا فى الحسابات المصلحية السنوية لعدم تكامل الفصول فيها .

٩ - ديوان الجوالى (الجزية) :

هو الديوان المسئول عن جباية الجزية المفروضة على أهل الذمة من اليهود والنصارى فقد كانت تلك الضريبة موردا من الموارد المهمة فى الدولة الاسلامية من قبل قيام الدولة الفاطمية ، فبعد فتح العرب لمصر فرضوا على أهلها من القبط الجزية بواقع دينارين عن كل نفس . وهذه الضريبة فرضت فى الدولة الاسلامية عموما على النصارى مقابل حمايتهم والدفاع عنهم فكانت تفرض على القادرين على حمل السلاح مقابل أنهم لا يشتركون فى الدفاع عن البلاد لأن الجيش الاسلامى لا ينتظم بين صفوفه ذمى ، ولذا فقد عرفت الجزية أيضا بضريبة الرءوس أو الضريبة الشخصية . وكانت تؤخذ من الشخص القادر على حسب يساره مرة كل سنة ، وتدفع من المشتغلين بالتجارة والصناعة فى المدن ، أما فى الريف فتدخل فى الخراج وكانت تجبى بحسب السنة الهلالية ولا تجبى الا مرة واحدة فى السنة من اليهود والنصارى الذين لم يسلموا ، وتقدر على حسب أحوال الناس ويسارهم عن كل شخص قادر فكانت تؤخذ من أغنيائهم ومتوسطى الحال منهم وفقرائهم ممن يكسبون . أما فقراؤهم ممن يتصدق عليهم ولا قدرة لهم على العمل من ذوى العاهات

فلا تؤخذ منهم الجزية ، كما لا تؤخذ من المرأة أو الصبي أو المجنون أو العبد أو الراهب . وكان يشترط فيمن تجب عليه الجزية الذكورة والبلوغ والحرية . وهى تسقط بالاسلام .

وأما عن مقدارها فيبدو انها لم تكن محددة تحديدا قاطعا اذ تذكر الأستاذة الدكتور سيدة كاشف في كتابها « مصر فى فجر الاسلام » أن أوراق البردى حفظت لنا « كشوفا من القرن الثالث الهجرى دونت فيها أسماء أشخاص مختلفين ، وذكر فيها مقدار الجزية الواجبة على كل ، وقد اختلفت هذه الجزية باختلاف كل شخص ، وقلما نجد شخصين يدفعان جزية متساوية: فشخص يدفع دينارا وآخر دينارا ونصف ، وثالث ثلثى دينار ، ورابع دينارا وثلثا وهكذا . وهذا بلا شك راجع الى تقدير الجزية على أساس ثروة كل شخص » وكانت الجزية تجبى بروح العدل والرفق والانصاف ، وكانت متناسبة مع أهلية كل فرد للدفع فأعفى منها من هم فى حاجة الى العون والمساعدة كما كانت تحصل أحيانا على اقساط وقد استخدمت فى وجوه المصلحة العامة ولكنها تقلصت بعض الشيء فى عهد الدولة الفاطمية نتيجة لاسلام كثير من أهل الذمة ، ولذا تحول اسمها من الجزية الى الجوالى .

وكان على رأس هذا الديوان موظف كبير (ناظر) تعرض عليه الأعمال المالية المتعلقة بالجزية يعاونه بعض الموظفين الآخرين لضبط إيرادات الجزية التى يدفعها أهل الكتاب . فاذا أسلم الذمى أو مات أثناء الحول ألزمه من يتولى ديوان الجوالى بقدر ما مضى من السنة قبل اسلامه أو وفاته . وكان هذا الديوان ملحقا بديوان الموارث الحشرية وبذلك سمي « ديوان الجوالى والموارث الحشرية » .

١٠ - ديوان الثغور :

كانت حكومة العرب منذ الفتح الاسلامى لمصر تفرض ضرائب على الصناع والأجراء ، وتقدر هذه الضرائب بقدر احتمالهم . وكان العرب فى مصر كالبيزنطيين يفرضون ضرائب على التجارة تعرف بالمكوس . « وأثر عن زريق بن حيان الذى كان على مكس مصر زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز أنه قال ان الخليفة كتب اليه أن يراقب من مر عليه من المسلمين فيأخذ مما ظهر من أموالهم وما ظهر له من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا وما نقص بحسابه حتى تبلغ عشرين دينارا ، فان نقصت عن ذلك تركها ولا يأخذ منها شيئا . واذا مر عليه أهل الذمة اخذ منهم من كل عشرين دينارا دينارا وما نقص فبحسابه ذلك حتى تبلغ تجارتهم عشرة دنانير ، فان نقصت عن ذلك لا يأخذ منها شيئا . والا يأخذ من التجارة مرة أخرى قبل انقضاء العام ، وان يكتب لهم كتابا بما اخذ منهم » . وكان هذا هو ما يتصل بالضرائب التى تحصل على التجارة الداخلية .

« وكما اهتمت حكومة العرب فى مصر بفرض ضرائب على التجارة الداخلية فى البلاد فانها لم تنس ايضا أن تفرض ضرائب على التجارة الخارجية التى تمر بثغورها أو التى ترد اليها أو تصدر منها . فيذكر المقرئى أنه كان يجبى من التجار فى الثغور المصرية وهى دمياط وتنيس ورشد وعيذاب وأسوان والاسكندرية ، ضرائب مقررة . فالمكس قبل الاسلام كان عبارة عن حق فرض الضرائب على الأسواق أو حق فرض الضرائب التى تجبى فى الموانى والبلاد التى على الحدود المصرية ، وقد حافظ المسلمون على هذا الحق وقربوه من نظام الزكاة أو العشور » .

وقد اهتم الفاطميون بديوان الثغور لجباية الرسوم المقررة على الواردات (الرسوم الجمركية) في مختلف الموانئ المصرية مثل الاسكندرية ودمياط والبرلس والفرما وتنيس وعيذاب وأسوان والقلم ، وهى الثغور المصرية التى تصل اليها التجارة الخارجية من شتى البلدان حيث تؤخذ عليها الرسوم المقررة . ويلاحظ أنه كان هناك مشارف (رئيس) لكل من هذه الثغور وهو مسئول أمام الديوان الرئيسى .

١١ - ديوان العمائر :

هذا الديوان كان يختص بكل ما يتعلق بشئون الأسطول سواء الحربى أو التجارى وما يتصل بذلك من صناعة السفن الحربية والتجارية ، وله إيراداته الخاصة للانفاق على كل ما يتعلق بشئون خاصة وان جهود الفاطميين لم تقف عند حد اهتمامهم بتكوين الجيش بل رأوا على أثر تهديد البيزنطيين لبلاد الشام التى كانت تابعة لمصر واستيلائهم على أمهات مدنها مثل أنطاكية وحلب انهم فى حاجة ماسة الى أسطول قوى فأنشأ المعز لدين الله الفاطمى ومن جاء بعده من الخلفاء الفاطميين السفن الحربية فى مدينة مصر (الفسطاط والعسكر) وفى الاسكندرية ودمياط وكانت تسير بعض وحداتها لمرابطة فى الموانئ الشامية مثل عكا وصور وعسقلان وكان للأسطول المصرى ميزانية ضخمة من مستغلات الاقطاعات المحبوسة عليه .

ونحن لو رجعنا الى بداية العهد الاسلامى نجد أن مصر ساهمت بنصيب وافر فى انشاء الأساطيل الاسلامية الاولى واشتهرت منذ البداية بصناعة السفن . وقد غزا المسلمون جزائر عدة مثل قبرص وصقلية ورودى وكريت وغيرها بل ان

معاوية بن أبى سفيان غزا مضيق القسطنطينية فى سنة ٣٢ هـ .
كما أن عبد الله بن سعد بن أبى سرح وإلى مصر من قبل
عثمان بن عفان قاتل البيزنطيين بحرا فى غزوة ذات الصوارى
وانتصر عليهم . كل هذا يؤكد اهتمام العرب وافادتهم من خبرة
المصريين البحرية ومن العمال المصريين أيضا افادة فقد أصبحت
مصر عقب الفتح مركزا لصناعة السفن اللازمة للأسطول الخلافة
كما كانت تمتد هذا الأسطول بخبرة الملاحين والعمال المصريين
وأصبح اسم « الصناعة » فى مصر يدل على المكان الذى تبنى
فيه السفن الحربية . ويشير المقرئى والقلقشندي الى أن الصناعة
كانت بجزيرة الروضة وأنها أسست سنة ٥٤ هـ .

وقد ظلت صناعة السفن زاهرة فى مصر فى العهد العباسي
أيضا وكانت الخلافة تستخدم العمال المصريين فى دور الصناعة
التي أنشأتها فى المشرق والمغرب وانتهى الأمر بأن أصبحت الدولة
الاسلامية سيدة فى البحر المتوسط .

وقد ظلت عناية ولاة مصر بالأسطول الى أن قامت الدولة
الطولونية وأنشأ أحمد بن طولون أسطولا كبيرا من السفن
الحربية . وظل الاهتمام بالأسطول الى عهد الفاطميين فيذكر
ابن أبى طى أن المعز لدين الله أنشأ دار الصناعة بالمقس وبنى فيها
ستمائة مركب ، ولكن المسبحى ينسب فضل إنشاء دار الصناعة
هذه الى الخليفة العزيز بالله . وقد تابع خلفاء المعز والعزيز
العناية بالأسطول وكانت أهم مراكز إنشاء السفن فى مصر
والاسكندرية ودمياط . ولم يقتصر الأمر على الأسطول الحربى
بل نشطت صناعة المراكب لأغراض النقل والتجارة نتيجة للتوسع
التجارى الذى شهدته البلاد فى هذا العهد فكانت السفن ترفع
الى موانئ شمال افريقية وجنوب أوروبا وجزيرة صقلية والشام

وتعود محملة بالسلع اللازمة ، كما كانت السفن تملأ سطح النيل محملة بالفلال الى الفسطاط والمتاجر الشرقية من أسوان وقوص بعد وصول القوافل وهكذا .

وقد دهش ناصر خسرو من آلاف السفن التي رآها في تنيس وساحل مصر .

وبطبيعة الحال كان انشاء المراكب الحربية من اختصاص ديوان العمائر وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تبني كثيرا من المراكب التجارية وتبيعها ، اى ان الحكومة الفاطمية كانت تستغل صناعة السفن باحتكار الأخشاب أو بناء السفن لحسابها وبيعها أو فرض الضرائب الكبيرة عليها .

وهكذا كانت مهمة ديوان العمائر تتعلق بهذا كله من بناء للسفن واشراف على الأساطيل الحربية والتجارية وتنظيم لأمرها ودفع رواتب رؤسائها ورجالها ... الخ .

وقبل أن اختتم كلامى عن تنظيم الدواوين التى تخص المال والاقتصاد بمصر الفاطمية يجب أن أذكر حقيقة مهمة ، وهى أنه على الرغم من اهتمام الرحالة بكثير من شئون مصر الاقتصادية إلا أنهم لم يهتموا كثيرا بالهيكل الإدارى والمالى بالدولة ، وربما كان هذا طبيعيا حيث ان الرحالة هو مجرد عابر سبيل لا يهمله أن يصل الى التفاصيل الدقيقة فى شئون المال والإدارة بقدر اهتمامه بوصف ما يصادفه من الأمور الظاهرة فى مجال الحياة العامة من نظم اجتماعية واحوال اقتصادية وذلك على عكس المؤرخ الذى يهتم بكل التفاصيل الدقيقة القائمة على التحليل العلمى فى أغلب الأحيان ، ولذا كان اعتمادى فى المقام الأول على ما أورده مؤرخو هذا العصر دون الرحالة .

الفصل الثانى

الموارد المالية

كانت النواحي الاقتصادية ولا تزال ذات اثر عظيم فى حياة الشعوب ، اذ ان المركز المالى لأية دولة هو خط بيانى لما عليه تلك الدولة من قوة وضعف ، ولذا فقد نظم الفاطميون مواردهم المالية منذ اليوم الأول لدخولهم مصر تنظيماً دقيقاً ليستفيدوا من ثروتها الاقتصادية التى تساعدهم على نشر مذهبهم الشيعى وحضارتهم فى أرجاء العالم الاسلامى ، ويستطيعون بذلك ان ينافسوا العباسيين فى هذا المجال . وكان لهم ما خططوا من اجله فلم يمض وقت طويل حتى كان سلطانهم قد فرض على بلاد الشام وفلسطين والحجاز ، ثم اقيمت لهم الدعوة فى الموصل واليمن بل وبغداد نفسها لمدة من الزمن .

وقد تعددت موارد الدولة المالية فى العصر الفاطمى ، وكان من أهم تلك الموارد :

١ - الخراج :

ويأتى الخراج على قائمة الموارد المالية للدولة الفاطمية .
وفد أمدنا كثير من مؤرخى مصر فى العصر الفاطمى فضلا عن
الرحالة بمعلومات عن الخراج وتطوره عبر السنين والأحكام
المختلفة التى أثرت حول الخراج . الا أننا سنحاول هنا تحديد
رؤية مؤرخى العصر للخراج من الناحية الاقتصادية باعتباره أهم
الموارد المالية . فالخراج هو تلك الضريبة التى كانت تحصل
عليها الدولة من الأراضى المزروعة حبوبا وعنبا وفاكهة ونخلا أو من
الفلاحين كنوع من الهدايا العينية من الغنم والدجاج وكل
ما يستخرج من الربف . فقد كان الخراج يدفع غلة فى بلاد الصعيد
وعينا فى الوجه البحرى . ويتضح هذا من كلام المقرئى عن
الهدايا التى سامحت بها الحكومة زمن الخليفة الأمر الفلاحين
سنة ٥١٥ هـ . وهناك بعض البرديات التى تحمل إيصالات
بخراج بعض المناطق والتى يستشف منها أن بعض تلك الضرائب
كانت نقدية والبعض الآخر كان فى صورة متحصلات عينية
أو هدايا .

أما الطريقة المتبعة فى جباية الخراج بمصر ومواعيد جبايته
فقد أوردها ابن حوقل بالتفصيل حيث يقول : « ولمصر عادة
وسنة لم تزل من عهد فراعنتها فى استخراج خراجها وجباية
أموالها واجتلاب قوانينها ، وذلك أنه لا يستتم استيفاء الخراج
من أهلها الا عند تمام الماء وافتراشه على سائر أرضها وتطبيقها ،
ويقع اتمامه فى شهر توت . فاذا كان ذلك وربما كانت زيادة على
ذلك أطلق الماء فى جميع نواحيها من ترعها ، ثم لا يزال يترجح
فى الزيادة والنقصان الى حين طلوع الفجر بالسماك وهو لثمان
تخلو من شهر بابة ، فاذا انحسر الماء وقعت باكورة البذور

بالأقراط والكتان والحبوب والقرط الرطبة . وبيابة يتكامل
رى الأرض عند ثمان تخلو منه وقد لا يستتم الماء فيه فيعجز
بعض الأرض عن أن يركبها الماء فيزرع الخراج عن الكمال .
وبهاتور يبدأ فى الحرث ويحصد الأرز ويكون الزرع البذرى فى
أكثر نواحيهم وضياعهم . وبكيهك يزرع فيه من أوله الى آخره
الزروع المتأخرة ولا يزرع بعده فى شىء من أرض مصر غير السمس
والمقاتى والعطب . وبطوبة يطلب الناس بافتتاح الخراج
ومحاسبة المتقنين عن الثمن من السجلات من جميع ما بأيديهم
من المحلول والمعقود . وبأمشير يؤخذ الناس فيه باتمام ربع الخراج
من السجلات . وببرمهات يطلب الناس فيه بالربع الثانى من
الخراج ، ويزرع قصب السكر وما يشبهه . وببرمودة تقع المساحة
على أهل الأعمال ويطلب الناس باغلاق نصف الخراج عن سجلاتهم
ويحصد بذرى الزرع . وبشنس تقرر المساحة ويطلب الناس
بما يضاف الى المساحة من أبواب وجوه المال : كالصرف
والجهذة وحق المراعى والقرط والكتان على رسوم كل ناحية
ويستخرج فيه اتمام الربع مما تقررت عليه العقود والمساحة ويطلق
الحصاد لجميع الناس . وبؤونة يستخرج فيه بتمام نصف الخراج
مما بقى ولم يوزن بعد المساحة . وبأييب تستتم فيه ثلاثة ارباع
الخراج وهو أصل زيادة ماء النيل ويكون ضعيفا وفيه يزرع الأرز
بالفيوم ويحصد فى هاتور وكيهك ومسرى يغلق فيه الخراج وفيه
جمهور زيادة ماء النيل » .

أما نظام جباية الخراج فكان يتبع فيه نظام الالتزام أى
التقيل « فكان متولى الخراج بمصر يجلس فى جامع عمرو بن العاص
فى الوقت المخصص لتقيل الأرض ، ويجتمع الناس من القرى
والمدن ويتم النداء على البلاد صفة صفة على حدة ويتم تدوين
ما ينتهى اليه أمر كل منطقة على حدة ، ويتم تقيل الأرض لمدة

أربع سنوات لأجل الظمأ والاستبحار » . وإذا انتهى توزيع الأراضي على متفيلها يتولى كل متقبل أمور منطقته فيزرعها ويصلح جسورها ويتولى أمر أعمالها بنفسه أو من ينوب عنه ، ويحمل ما عليه من الخراج في مواعيده المحددة وغالبا ما كان يتم هذا بأقساط وبحسب له من مبلغ قبائله وضمانه لتلك الأراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجانها بمقدار معين من المال يتم تقديره بديوان الخراج .

وكان الخلفاء يتشددون في طلب الخراج وخصوصا عندما تتأخر بعض المبالغ ولا يستطيع الملتزم أن يفي بالتزامه أمام الدولة ، وغالبا ما كان يحدث هذا بسبب وقوع الكوارث الطبيعية التي كانت تصيب البلاد بسبب ارتفاع ماء النيل أو انخفاضه عن المعدل الطبيعي ، ورغم هذا كانت الحكومة تتشدد في طلب المتأخرات التي كان يطلق عليها البواقي . وأحيانا كانت الحكومة تتسامح في طلب تلك البواقي وخصوصا في العصر الفاطمي الثاني (٤٦٦ - ٥٦٧ هـ / ١٠٧٣ - ١١٧١ م) ويظهر هذا من المنشور الذي أصدره الوزير المأمون البطائحي بخصوص قبالة الأرض والتسامح في البواقي وذلك أواخر سنة ٥١٥ هـ .

ويذكر أن هذا التسامح يعده المقريزي الأول من نوعه حيث يقول في أحداث سنة ٥١٥ هـ (وكان قد تقدم أمر الأجل المأمون بعمل حساب الدولة من الهلالى والخراجى وجعل نظمه على حملتين أحدهما الى ستة عشر وخمسمائة الهلالية الخراجية والحملة الثانية الى آخر سنة ٥١٥ هـ هلالية وما يوافقها من الخراجية فعقدت على حملة من العين والأصناف وشرحت بأسماء أربابها وتعين بلادها فلما أحضرت أمر بأن يكتب سجل يتضمن المسامحة بالبواقي الى آخر سنة ٥١٥ هـ ونسخته بعد التصدير

ولما انتهى إلينا حال المعاملين والضمناء والمتصرفين وما في جهاتهم من بقايا معاملاتهم أنعمنا مما تضمنه هذا السجل من المسامحة قصدا في استخلاص ضامن طالت غفلته وخربت ذمته وانقاذ عامل أجحف به الديوان طلبته وتوفير الرغبة على عمارتها وجريها فيها على قديم عاداتها ولما كان ذلك من جميل الأحداث التي لم نسبق إليها ولا شاركنا ملك فيها اقتضت الحال إيرادها في الكتاب .

ونذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن عصر الولاية شهد تسامحا في بعض الأحيان في تحصيل البواقي المتأخرة على جهات الضمان والمتقبلين فتقول (وكانت الولاية تتشدد في طلب ذلك مرة وتسامح به مرة) .

وغالبا ما كان المتقبلون يغالون في تقدير الضرائب على الفلاحين ولذا نجد بعض الخلفاء يتدخلون للحد من سيطرة هؤلاء الملزمين .

وقد اختلف تقدير الخراج في العصر الفاطمي من منطقة الى أخرى . وقد أورد لنا الأمير عمر طوسون جدولا مفصلا يوضح لنا فيه مقدار الخراج في عهد الخليفة المستنصر بالله في الوجهين القبلى والبحرى ، وقد بذل جهدا مشكورا في تحويل مقدار الخراج من الدينار الى الجنيه المصرى . ومن هذا الجدول نلاحظ أن الخراج يختلف من كورة الى أخرى وهذا شيء غير مستغرب فقد أورد لنا صاحب الأحكام السلطانية العوامل التي يراعيها واضع الخراج على كل أرض على حدة . وقسم الخراج على الأراضي الى ثلاثة أنواع : فالنوع الأول ما يختص بالأرض من جودة يذكر بها زرعها أو رداءة يقل بها إنتاجها ، والثاني ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والثمار ، فمنها ما يكثر

ثمنه ، ومنها ما يقل ثمنه فيكون الخراج بحسبه ، أما الثالث فهو ما يختص بالسقى والشرب لأن ما التزم المؤنة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقى السيوح والأمطار . ويوضح لنا هذا الجدول أيضا أن خراج الوجه القبلى كان أقل من خراج الوجه البحرى ، وأعتقد أن هذا راجع لاختلاف طبيعة الخراج فالوجه القبلى يدفع خراجه عينا ، ولكن الوجه البحرى يدفعه نقدا . كذلك اختلف الخراج باختلاف المحاصيل الزراعية وقد أورد لنا ابن مماتى صورة وافية عن تقدير خراج الحاصلات الزراعية . استطعنا أن نستنتج منها أن الخراج المأخوذ على الخضروات كان مرتفعا ويرجع هذا الى الاقبال الشديد على زراعة الخضروات لارتفاع ثمنها واعطائها أكثر من محصول فى العام هذا الى جانب عدم بذل مجهود كبير فى زراعتها بالنسبة للحاصلات الأخرى . ولم تعرف مصر الفاطمية تحديد نوعية الحاصلات الزراعية بل تركت الحرية للفلاح يزرع ما يشاء دون الالتزام بخطة محددة . وغالبا ما كانت الحكومة تلجأ الى خفض الضريبة على المنتجات الزراعية المستخدمة فى الصناعة كالقطن والكتان فالنسبة المئوية على تلك الحاصلات لم تتعد ١٠٪ الى ١٢٪ وهذا كنوع من التشجيع من قبل الحكومة للحصول على المواد الخام اللازمة لمصانعها .

ونستنتج مما سبق اختلاف الضرائب من محصول الى آخر ويرجع هذا لاختلاف نوع التربة ومدى خصوبتها وما تعطيه من محصول .

ومن الواضح أن الضريبة على الحبوب كانت تقدر بالأردب أما اذا اختلف المحصول عن الحبوب فغالبا ما يدفع عنه نقد او غلة . ولم يكن هذا فى صالح الفلاح حيث تركت حرية تقدير

الخراج الحكومة وموظفيها مما جعل هؤلاء الموظفين يتلاعبون في تقدير قيمة الفرق بين ثمن المحصول ووزنه وقد كانت نسبة الضرائب كالآتي :

اسم المحصول	غلة الفدان	مقدار الضريبة
التقمح	٢ - ٢٠ أردبا	٣ أرادب
الحمص	٤ - ١٠ أرادب	٢ أردب
الثوم	١٠ - ٢٠ دينار	٢ دينار
الترمس	٢٠ أردبا	٢٥ دينار
اللفت	٤ - ٦ دنانير	١ دينار

ومن الجدول السابق نستنتج أنه إذا كان متوسط انتاج الفدان من ٨ - ١٠ أرادب كانت الضريبة في الغالب ٣٠٪ فيما عدا الحمص حيث يرتفع مقدار الضريبة عليه من ٢٥٪ الى ٦٥٪ وفي اللفت ما بين ٢٥٪ و ١٧٪ واذن فإذا حاولنا أن نحسب النسبة المئوية على جميع المحصولات سنجدها في المتوسط لا تزيد عن ١٠٪ من ثمن المحصول .

ولم تنج الأراضي البور من الضريبة المقررة عليها ففي حالة بوار أي قطعة أرض زراعية تلجأ الحكومة الى تحويلها الى مراعي وتحصل مقابل هذا على ضرائب مقررة على رؤوس الحيوانات فكانت الضريبة المقررة على الجاموس من ٣ الى ٤ دنانير وأحيانا تصل الى ٥ دنانير . أما ابقار الخيس فكان يتحصل على الرأس منها ديناران . والأغنام على ثلاث درجات الكباش والنعجة دينار

واحد ، والثنى والثنية ثلثان ، والعبورة نصف دينار ،
أما الشعار فكل ١٠٠ رأس من انتاج لبنها وشعورها ٢٠ دينارا .
أما النحل فكان كل ١٠٠ خلية ١٠ أرطال بالمصرى و ٢٠ رحلا من
الشمع الخام .

وبعد أن استعرضنا مقدار الخراج المقرر على كل كورة على
حدة ومقدار الخراج المقرر على الحاصلات الزراعية واختلاف
تقدير الخراج من محصول الى آخر وجدنا أنه من الضرورى ان
نتبع بالتفصيل ما وصل الينا من كتابات الرحالة والمؤرخين بشأن
تقدير خراج مصر منذ الفتح الفاطمى وحتى سقوط الدولة .

فنجد أن جوهرًا عندما أتى الى مصر كان عامل الخراج
بمصر عند دخوله هو على بن يحيى بن العرمم . السنى المذهب
فأقره جوهر في منصبه شهرا ثم أشرك معه رجاء بن صولاب (١).
ولكن عند قدوم المعز صرفهما من جباية الخراج وجعله نصفين
أحدهما في يد على بن محمد بن طباطبا وعبد الله بن عطا الله
وثانيهما في يد الحسن بن عبد الله والحسين بن أحمد الروذبارى
ووضعهم جميعا تحت اشراف يعقوب بن يوسف بن كلس وعسلوج
ابن الحسن وكتب بذلك سجلا قرىء يوم الجمعة على منابر جامع
أحمد بن طولون .

والحقيقة الظاهرة أن المعز عند دخوله مصر كان من أول
أعماله إعادة ترتيب الهيكل الوظيفى والاستعانة ببعض الشخصيات
التي لها ثقلها في المجال الاقتصادى حتى يستطيع إعادة بناء

(١) رجاء بن صولاب هذا كان مغربيا ، واشراكه في الاشراف على جباية
الخراج مع على بن يحيى بن العرمم كان من التنظيمات الفاطمية التي أدخلها
جوهر حيث أشرك مع كل موظف سنى آخر شيعيا .

الاقتصاد المصرى وذلك لأن مصر كانت فى نهاية عصر الدولة
الاخشيدية تعاني من الاضطراب والفوضى والصراع وتعارض
الآراء وكثرة التنافس على السلطة من ناحية واضطراب الأحوال
الاقتصادية من ناحية أخرى فقد اشتد الفلاء واختفت الأقوات
من الأسواق وانتشرت الأوبئة فقد وقع الفلاء بمصر فى
سنة ٣٥٢ هـ واستمر تسع سنين متتابعة بسبب انخفاض ماء
النيل . وكان للفوضى السياسية دور كبير فى اضطراب أحوال
البلاد الاقتصادية وانهيار هيكلها الإدارى . وقد أدت كثرة الحروب
بين الجند والأمراء الى اضطراب الأسواق ونهبها وحرق المنشآت
التجارية . وزادت الاضطرابات والفوضى بعد موت كافور
الاخشيدي مما زاد فى اضطراب أحوال البلاد الاقتصادية وانهيار
الجهاز الإدارى .

أما مقدار الخراج فقد جباه جوهر حين قدومه الى مصر
سنة ٣٥٨ هـ مليون ومائتى ألف دينار . وفى رواية أخرى جباه
ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار . واعتقد أن التقدير الأول هو
الأقرب الى الصواب فليس من المعقول أن يصل خراج مصر
كما ذكر المقرئى وابن حوقل الى ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار
والبلاد فى حالة قحط واضطراب والوباء يحصد أهل البلاد
حصدا والنيل فى حالة نقص شديد وهى كلها أسباب من الطبيعى
أن تؤثر على إيرادات البلاد . ولكن ابن حوقل يفسر ارتفاع
قيمة الخراج سنة ٣٥٩ هـ (٩٦٩ م) الى ثلاثة ملايين وأربعمائة
ألف بأن جوهر رفع قيمة الضريبة على الفدان من ثلاثة دنائير
ونصف الى سبعة دنائير ولذلك توفر هذا المبلغ الكبير فى وقت
ما زالت البلاد تعاني القحط . واعتقد أن هذا التبرير ليس
صحيحا فلا يعقل أن يناقض جوهر نفسه باعطاء الأمان للشعب
المصرى وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقه ، وفى نفس الوقت

يضاعف الضريبة . ثم تأتي سنة ٣٦٠ هـ ويأتي خراج مصر على يد جوهر ثلاثة ملايين ومائتي ألف دينار . ويعتبر هذا المبلغ معقولا حيث كانت أحوال البلاد قد استقرت بعد القضاء على الفوضى الاقتصادية التي سادت من قبل .

هذا ويحاول عمر طوسون أن يلفت نظرنا الى أن خراج مصر لم يتغير كثيرا عن السنتين السابقتين ولكننا نشعر أن هذا القول إنما ينطبق على السنتين التاليتين أى سنة ٣٦٠ هـ و ٣٦١ هـ حيث كانت البلاد قد استقرت اقتصاديا وتشدد يعقوب بن كلس في جباية الخراج في سنة ٣٦٣ هـ ولذا فاني اعتقد أن الخراج الذي ذكره المؤرخون على أنه لسنة ٣٥٩ و ٣٦٠ هـ إنما هو خراج سنة ٣٦٢ و ٣٦٣ هـ حيث أن هذا المبلغ الكبير إنما هو مقدار الخراج مضافا اليه البواقي التي حاولت الحكومة التشدد في جبايتها .

وهناك سبب آخر في ارتفاع الخراج وهو أن ابن كلس وعسلوج بن الحسن رفضا قبول الخراج إلا بدينار المعزى ورفضاً الدينار الراضي (٢) . وكانت حكومة الخليفة المعز تأخذه بثلاثة أرباع قيمته فأدى هذا الى زيادة إيرادات الدولة من الخراج .

(٢) الدينار الراضي هو الدينار العباسي الذي ينسب الى الخليفة الراضي (٣٣٢ - ٣٢٩ هـ) وقد استمر هذا الدينار هو وسيلة التعامل المعترف بها منذ أن ضرب باعتباره من أكثر الدنانير العباسية نقاء ، واستمر هذا بمصر حتى قدوم جوهر الصقلي ٣٥٨ هـ فأمر بإصدار دينار فاطمي يحمل اسم الخليفة المعز لدين الله وحمل الناس على التعامل به وأغرق الأسواق بهذا الدينار وتحدد بذلك سعر منخفض للدينار الراضي فانحط سعر هذا الدينار القديم (الراضي) وأصبحت قيمته الشرائية ثلثي قيمته الحقيقية فكسبت الحكومة الفاطمية أموالا طائلة عندما دخلت كمشتري للدينار الراضي بسعره المنخفض وقيمه المرتفعة .

وقد جبي الخراج زمن الخليفة العزيز بالله ثلاثة ملايين دينار . ثم خراج مصر في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار .

ويذكر المقرئ أن الوزير الناصر لدين الله أبو الحسن اليازورى وزير مصر زمن الخليفة المستنصر أمر بعمل ميزانية الدولة العامة فقدم كل رئيس ديوان ميزانية ديوانه لمتولى ديوان المجلس الذى نظم الميزانية العامة فوجدها ٢ مليون دينار ، منها مليون للشام ومليون لباقي الدولة .

ويذكر الأمير عمر طوسون أن هذا المبلغ ضئيل ويعتقد أنه يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات . ثم انخفض الخراج سنة ٤٦٢ هـ زمن الشدة العظمى حتى بلغ ستمائة ألف دينار فقط ، وهذا أمر طبيعى فقد انخفضت إيرادات الدولة كلها نتيجة لما أصاب البلاد من اضطراب سياسى وفوضى وصراع بين فرق الجيش وطوائفه المختلفة . هذا الى جانب انخفاض منسوب مياه النيل وانتشار الوباء (فكان النيل يأتى دون أن تجد الأرض من يزرعها) .

وبلغ الخراج سنة ٤٦٦ هـ (١٠٧٠ م) ٢ مليون ، ٨٠٠ ألف دينار وهو رقم مبالغ فيه اذا وضعنا فى الاعتبار أن البلاد ما زالت متأثرة بالشدة العظمى وويلاتها .

أما سنة ٤٨٧ هـ وبعد قدوم بدر الجمالى فقد تحسنت احوال البلاد المالية وزاد خراج مصر فأصبح ٣ ملايين ، ١٠٠ ألف دينار . وأما زمن الخليفة المستعلى ووزيره الأفضل بن أمير الجيوش فقد بلغ الخراج خمسة ملايين دينار ، وكان متحصل الأهراء (مخازن الغلال) مليون أردب . وتقاصرت جباية الخراج

بعد ذلك الى أن جباها القاضي الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمي التنيسي عينا خالصا الى بيت المال مليوناً ومائتي ألف دينار في سنة ٥٤٠ هـ / ١١٤٥ م . وانحط خراج مصر بعده ولم يجبه أحد بصورة معقولة الى أن انقرضت الدولة الفاطمية .

ومما نقدم نستخلص حقيقة مهمة وهي أن إيرادات الدولة من الخراج لم تكن ثابتة بل كانت متقلبة من وقت الى آخر وترتبط الى حد كبير بأحوال البلاد الأمنية وباستقرار أحوال النيل كما تأثرت بالصراع على السلطة بين الوزراء ورجال الدولة وخصوصا في العصر الفاطمي الثاني المعروف بعصر الوزراء العظام (٤٦٦ - ٥٦٧ هـ / ١٠٧٣ - ١١٧١ م) بسبب ضعف الخلفاء وعدم سيطرتهم على شئون البلاد وفرض سلطانهم على المستخدمين ، فكل هذه الأسباب كانت تؤثر على اضطراب جباية الأموال . وأحيانا كان الخراج يأتي مرتفعا ويرجع ذلك الى استقرار الأحوال الأمنية أو الى تشدد الخليفة ووزيره في طلب البواقي مثلما حدث أيام يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن في بداية عهد الدولة الفاطمية . ولذا يصف المؤرخون تلك الفترة بأنها كانت أكثر الفترات جباية للخراج . أو مثلما قامت حكومة الخليفة المعز لدين الله بالغاء الدينار الراضي وجمعه من الأهالي بثلاثة أرباع القيمة مما زاد من دخل الدولة . ومن العوامل التي كانت تساعد في زيادة الخراج الاهتمام باصلاح الجسور وشق الترع وحفر القنوات وغيرها من الشئون الزراعية التي تساعد الفلاح على انتاج حاصلات زراعية على درجة عالية من الجودة والوفرة فيزيد قدر الخراج .

٢ - الجوالى : (٣)

الجوالى هى الجزية المفروضة على أهل الذمة من الرجال الأحرار والعقلاء ، ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد لأنهم أتباع وذراى . وكان يشترط فيمن تجب عليه الجزية (الجوالى) البلوغ والحرية . وقد فرضت على الذميين مقابل فرض الزكاة على المسلمين ووجبت عليهم نظير قيام المسلمين بالدفاع عنهم وحمايتهم لأنهم لم يكونوا يشاركون فى الحروب مع المسلمين . وكانت الجزية « على ثلاث طبقات من الفنى أربعة دنائير وسدس : ومن المتوسط ديناران وقيراطان ، ومن الفقير دينار واحد وثلاث وربع وحبثان » . ويضاف الى كل فئة من تلك الفئات درهمان وربع تدفع للقائمين على جبايتها . هذا وقد أورد لنا المخزومى جداول متصلة مشروحا فيها كيفية تدوين الجوالى وترتيب الطبقات ومواصفات كل طبقة بأسهاب شديد . ورغم أن الجزية كانت تعتبر من أهم مصادر المال فى عصر الدولة الإسلامية إلا أننا نجدها فى العصر الفاطمى ليست ذات بال ، فقد كان تحول كثير من أهالى البلاد المفتوحة الى الإسلام سببا فى أن الجزية لم تعد مصدرا مهما للدخل بحيث أصبحت تعرف بلفظة (الجوالى) .

وقد بلغ ارتفاع الجوالى سنة ٥٨٧ هـ أى بعد انقضاء الدولة الفاطمية بنحو عشرين سنة ١٣٠ ألف دينار . ويعد هذا المبلغ ضئيلا جدا اذا ما قورن بالمبالغ الكبيرة التى كانت تجبى

(٣) الجوالى : مفردا جالية ويرجع بعض مؤرخى التاريخ الإسلامى تسميتها بالجوالى الى عصر الخليفة عمر بن الخطاب حينما جلا بعض أهل الذمة من بلاد العرب .

عند الفتح الاسلامى أو بعد ذلك بقليل ، وكانت الجوالى تجبى فى غرة السنة . وفى العصر الفاطمى كانت تدخل ضمن اختصاصات المحتسب فكان يقوم بجبايتها . ولم تتنازل الحكومة الفاطمية أبدا فى طلب الجوالى بشدة . والجوالى من أهم مصادر المال الهلالى وكانت تمثل جزءا مهما من إيرادات الدولة . ويدخل ضمن المال الهلالى أيضا ما عرف بالمعاملات وهى تشمل الزكاة والمواريث ودار الضرب ودار العيسار ، والفروس والبساتين والأحكار ، والرابع والمراكب وغير ذلك .

٣ - الزكاة :

يقول الله تعالى فى كتابه العزيز « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . والزكاة من أزكى الشئ يزكيه إذا نماه ، أو من زكاه تزكية إذا طهره . وإنما سميت بذلك للإشارة الى أن اخراج شئ من مال الانسان والتصدق به كفيل بتنمية هذا المال وانزال البركة فيه . وايضا لأن اخراج شئ من المال يطهره ويبعد عن صاحبه نظرة الحقد والحسد ويذهب عن نفس صاحبه الشح والأثرة . والزكاة فرضت على المسلمين وهى ضريبة لاصلاح أحوال المجتمع وهى الفريضة الرابعة من فرائض الاسلام وجب تقديرها على كل مسلم عاقل . وهى كل ما يؤخذ من أغنياء المسلمين ويوزع بين فقرائهم ، وتقسم على الأشخاص المذكورين فى قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . والزكاة والصدقة شئ واحد ، وكان لها ديوان خاص بها فى دار الخلافة له فروع فى سائر الولايات ، فكان على المسلمين أن يؤدوا الزكاة بمقدار ربع العشر (٢.٥٪) عما يمتلكونه من المال وهذه هى زكاة النقد أو النقدين (الذهب والفضة) .

وتضيف الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن الولاية بمصر الإسلامية كانوا يقومون بجباية فريضة الزكاة ويتسلم الأهالي ايصالا أو براءة بعد تأدية ما يجب عليهم من الزكاة بمقتضى الشريعة الإسلامية .

وقد اختلفت آراء المؤرخين حول جباية الزكاة فى زمن الدولة الفاطمية فنجد المقرئى يقرر أن الزكاة لم تجب الا زمن صلاح الدين الأيوبي فى سنة ٥٦٧ هـ / ١١٧١ م أى بعد موت الخليفة العاضد آخر خلفاء الفاطميين ، بينما يذكر كثير من مؤرخى مصر الفاطمية أن الفاطميين اهتموا بأمر جباية الزكاة وأن المذهب الشيعى لا يخالف أهل السنة فى جباية الزكاة ، وأن الزكاة كان لها ديوان معروف تكلم عنه المخزومى بالتفصيل ، كما أسهب القلقشندى فيما كان يتم بشأن الزكاة ، وانها كانت يدفعها « ارباب الزكوات بأنفسهم ، أما الدولة فلم يبق لها من الزكاة التى تحصلها الا شيئان أولهما ما يؤخذ من التجار المسلمين وغيرهم على ما يدخلون به البلاد من الذهب أو الفضة ، فانهم يأخذون على كل مائتى درهم خمسة دراهم ، ثم اذا اشترى شيئا وخرج به وعاد بنظر المبلغ الأول لا يؤخذ منه شيء عليه حتى يجاوز سنة ، الا انهم انتقصوا السنة فجعلوها عشرة أشهر وخصوه بما اذا لم يزد فى المدة المذكورة على أربع مرار ، فان زاد عليها استأنفوا له المدة ، ثم انه اذا كان بالبلد متجرا لأحد من تجار الكارم من بهار ونحوه وحال عليه الحال بالبلد أخذوا عليه الزكاة » . وينطبق ذلك على جميع ما يرد الى البلاد من جميع النوافذ الطبيعية . وأما الطريقة الثانية التى كانوا يحصلون بها على الزكاة فهى أخذهم الزكاة على المواشى التى تصل مع أهل برقة الى منطقة البحيرة بحثا عن المراعى فيؤخذ عليها الزكاة . ولدينا وصف آخر أورده لنا ابن جبير بالتفصيل حين يقول انه عند وصولهم الى

ميناء الاسكندرية » طلع أمناء الى المركب من قبل السلطان بها لتقييد جميع ما جلب فيه ، فاستحضر من كان فيه من المسلمين واحدا واحدا وكتبت أسماؤهم وصفاتهم وأسماء بلادهم وسئل كل واحد عما لديه من سلع أو ناض ليؤدى زكاة ذلك كله دون أن يبحث عما حال عليه الحول من ذلك أو لم يحل « كما أمدنا ابن مماتى بجدول مفصل عما تجب فيه الزكاة ومصارفها في تلك الفترة ، فيذكر عن الذهب أنه « اذا بلغ نصابا وهو عشرون مثقالا إفيه نصف مثقال ، وفي كل ما زاد بحسابه . واذا اتخذه من يحوزه كحلية لا زكاة عليه . ومن صاغ منه آنية يستعملها وجبت فيه الزكاة ومن له حلية ذهب للكرى فلا زكاة عليها ، ومن حلى قوسه أو سيفه أو مصحفه بحلية من الذهب فلا زكاة عليه » . ومعنى هذا أن الذهب الذى يستخدم في زينة النساء ، والذى يؤجر لاستخدامه في تزيين العرائس (وهى عادة كانت شائعة في المجتمع المصرى في العصر الفاطمى) وما يدخل في تحلية بعض المصنوعات فلا يؤخذ عليه زكاة . وهذا يتفق ولا شك مع ما كان سائدا بمصر منذ الفتح الاسلامى من تحصيل ربع العشر زكاة عن كل مال زائد عن الحاجة وحال عليه الحول .

أما زكاة عروض التجارة فهى أيضا ربع العشر بشرط أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب أو الفضة وأن يحول عليها الحول . وهذا ما يؤكد ابن مماتى والماوردى حين يقول « فمن اشترى عرضا من عروض التجارة من الرقيق أو الخيل فحال عليها الحول وبلغ نصابا من الذهب أدى عليها زكاة ، ومن اشترى عبدا للتجارة ونواه للخدمة فلا زكاة عليه حتى يبيعه ويمكث في يده حولا ، ومن اشتراه لم يجب عليه زكاة » .

أما زكاة السوائم وهى الابل والغنم ويلحق بها العنز فكانت تؤخذ بمقدار واحدة من أربعين فما فوق الى مائة ، ثم يبتدىء من

١٠١ الى ٢٠٠ بمقدار واحدة في كل مائة . والابل عن كل خمس شاة الى اربع وعشرين فان كانت خمسا وعشرين فعليها بنت مخاض (ناقة صغيرة بنت سنة او اقل) والجاموس والبقر كل ثلاثين عليها واحدة بنت سنة ، فاذا بلغ العدد ستين كانت بمقدار واحدة بنت سنتين . والخيول اذا اعتبرت آلة من آلات الحرب فلا زكاة عليها . كل ذلك اذا كانت الحيوانات تأكل من الكلأ المباح ، فان علفها صاحبها فلا زكاة فيها ، واذا دخلت في التجارة فتقوم وبدفع عنها زكاة التجارة .

وزكاة المعدن والركاز ، وهو شرعا مال وجد تحت الأرض سواء اكان معدنا خلقيا خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها أم كان كنزا دفنه الكفار ، فقد قال الحسن البصري فيه : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة وهو ربع العشر .

أما زكاة الزرع والثمار فيجب فيها العشر اذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السيج ، ونصف العشر اذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها وان يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها .

والى جانب الزكاة التى كان يؤديها السنة والشيعة على السواء فهناك مورد آخر كان يطلق عليه « أعمال المؤمنين » وكان يؤدى واجبل أهل الشيعة فقط . وكذلك « الفطرة » التى كانت تجبى من أتباع المذهب الفاطمى فى عيد الفطر . « والنجوى » وهى الضريبة الخاصة بالدعوة الفاطمية . ورغم أن تلك الضرائب كانت اختيارية إلا أنها كانت تدر أموالا طائلة لخزانة الدولة وخصوصا من الشيعة المتعصبين للمذهب ، فرغم أن النجوى كانت

تبلغ ثلاثة دراهم وثلث درهم الا أن أغنياء الشيعة كانوا يدفعون ثلاثة وثلثين درهما . ومن كان يدفع هذا المبلغ الأخير يحصل على مميزات أدبية كثيرة منها أنه يميز في مجلس الدعوة الى جانب حصوله على وثيقة خطية بيد الخليفة مكتوب عليها « بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك » .

٤ - المكوس :

ومن الموارد المالية المهمة في العصر الفاطمي ضريبة « المكس » وتدل في معناها الضيق على الضريبة التي تجب على السلع الواردة والصادرة الموجودة بالثغور . أما في معناها الواسع فانها تدل على ضريبة غير مباشرة زادت بصورة مبالغ فيها في العصر الفاطمي نتيجة لانخفاض ضريبة الخراج . وقد صارت هذه الضريبة متلازمة في ذهن كثير من المؤرخين والرحالة مع العصر الفاطمي حتى صارت سمة من سمات ذلك العصر .

ويحدثنا المقرئ عن ضريبة المكس فيقول بأنها كانت تفرض على كل شيء وأن الهواء وحده « أخطى سبيله » . وقد اتفق معه كثير من رحالة العصر ، فالمقدسي يصف تلك الضرائب بأنها كانت ثقيلة وبخاصة بتنيس ودمياط وعلى ساحل النيل بالفسطاط وغيرها من المدن التي مر عليها . ويقرر أن الضرائب كانت تؤخذ على البضائع الواردة والصادرة فمثلا « الثياب الشطوية فلا يمكن للقبطي أن ينسج شيئا منها الا بعدما يختم عليها بختم السلطان ولا أن يباع الا على يد سمسارة ، وقد عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته ثم يحمل الى من يطويها ثم الى من يشدها بالقش ثم الى من يشدها في السفط والى من يحزمها وكل واحد منهم له رسم يأخذه ثم على باب الفرضة

يؤخذ أيضا شيء وكل واحد يكتب على السفط علامته ثم تفتش المراكب عند اقلاعها ، ويؤخذ بتنيس على ذق الزيت دينار ومثل هذا واشباهه ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال ، ورايت بساحل تنيس ضرائبيا جالسا قبل قبالة هذا الموضع في كل يوم ألف دينار ومثله عدة على ساحل البحر بالصعيد وبالفرما على مراكب الشام ويؤخذ بالقلزم من كل حمل درهم .

اما ابن حوقل فانه ينتقد السياسة المالية التي كانت موجودة في العصر الفاطمي ويخص ابن كلس بالذات بهذا النقد حيث يذكر ان الجزية (يقصد هنا الضرائب) كانت تفرض على جميع الداخلين والخارجين الى تنيس . ويذكر أيضا أنه كانت تؤخذ ضرائب على كل ما يحمل من الاسكندرية واليها من متاع البحر الى سائر اسباب التجارة . ويضيف أن جميع المدن والثغور التي مر عليها كان بها عامل مهمته جباية الضرائب المقررة ، ومعه عدد من موظفي الجهاز المالي للدولة وتحتة فرقة عسكرية لتنفيذ تلك القرارات .

وتأتى المكوس المقررة على الثغور كمورد من الموارد المهمة في العصر الفاطمي وكانت أهم الثغور المصرية في ذلك العصر الاسكندرية ودمياط وننيس ورشيد والبرلس والفرما والقلزم (السويس) ويطلق على مكوس الثغور « الخمس » وهي عبارة عما يؤخذ من تجار الروم الواردين على الثغور المختلفة بمقتضى ما صولحوا عليه ، فكان يجبي منهم عما كان ثمنه مائة دينار خمسة وثلاثين دينارا وأحيانا عشرين دينارا ، وفي كلا الحالين يطلق عليه الخمس . وكانت هذه الضريبة تمثل الضريبة على قيمة السلع ، أما الضرائب على الصادرات نفسها فأقل من ذلك . وقد أطلق المخزومي على هذه الضريبة اسم « الخمس الرومي » وكان يتم جبايتها بواسطة

ناظر ومشرف وشاهد الخمس والعامل وكتابهم فيعدون الجداول لتحديد مقدار المكس على كل مركب ويثبتته الناظر والمشارف ويتم هذا كل يوم ويقدم الى الديوان حيث يتم تسجيله بالتفصيل . وغالبا ما كان يتم تحديد انواع المراكب وتعيين كل صنف فوق متنها ووزنه ، ويقوم كاتب الورد بالشغور باثبات ذلك .

وكانت الوسائل الأمنية ، تتخذ في جميع الأحوال حيث يتم تفتيش المراكب بصورة دقيقة وخصوصا المراكب القادمة من البلاد التي لا تنتمى للعالم الاسلامي .

أما تلك المكوس فكانت تستأدى مرة واحدة من كل قادم بالتجارة في كل سنة حتى لو رجع الى بلاده ثم عاد بالتجارة في سنته لا يؤخذ منه شيء . وغالبا ما كان التجار يحصلون على تصاريح تعفيهم من دفع تلك الرسوم مرة ثانية اثناء العام الواحد . وقد بلغ المتحصل من الرسوم من ثغر الاسكندرية عام ٥٨٧ هـ أى بعد انتهاء الدولة الفاطمية بسنوات ٣٨٦١٣ ديناراً . ولم تكن أسوان تقل شأنًا عن ثغر الاسكندرية ففيها تصب القوافل الآتية من بلاد النوبة وتعد نهاية المطاف لكثير من القوافل المحملة بالبضائع والقادمة من مدينة عيذاب (٤) . ويذكر المقرئ أن إيرادها من الرسوم الجمركية في عام ٥٨٥ هـ بلغ ٢٥ ألف دينار (٢٥٠٠٠) .

(٤) عيذاب بالفتح ثم السكون ، وذل معجمة ، وآخره باء موحدة : بليدة على ضفة بحر القلزم هي مرسى المراكب التي تقدم من عدن الى الصعيد . ويذكر المقرئ أنها من أعظم مراسى الدنيا ، ويرجع هذا الى كثرة السفن التي تصل الى ساحلها من بلاد الهند واليمن محملة بالبضائع ، كما تقلع منها مراكب الحجاج الصادرة والواردة . وهذا الميناء درس الآن وكان في بلاد النوبة الحالية في مقابل مدينة جدة .

٥ - المتجر :

اما المتجر فهو عبارة عما يبتاع للديوان من بضائع التجار الواردين ويكون المتجر الديوانى فى حاجة اليها . حيث جرت العادة ان نلجأ الدولة الى شراء أنواع معينة من البضائع للاحتفاظ بها فى المتجر ثم بيعها بعد ذلك للحصول على الفائدة لخزانة الدولة . وغالبا ما كانت تلك البضائع تمثل الحبوب مثل القمح حيث يعد من الحاصلات المهمة التى تعتمد عليها البلاد كغذاء رئيسى للشعب ، ولذا كانت تحتفظ به كاحتياطى غذائى يعتمد عليه فى حالة حدوث قصور للنيل يودى الى قحط ومجاعة . وقد ظهرت أهمية هذا المخزون الاحتياطى حينما انخفض النيل فى سنة ١٤٤٤ هـ وانعدمت الفلال فى المخازن الخليفية فاشتدت المجاعة وانتشر الوباء ، وكان السبب الرئيسى وراء اختفاء الفلال فى المخازن التابعة للمتجر السلطانى ان الوزير اراد تغيير القمح ببعض السلع الأخرى التى لا تفسد فى حالة تخزينها مثل الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل حتى يضمن زيادة فى ربح المتجر عند بيعها مما يودى الى زيادة كبيرة فى ميزانية الدولة . ولكننى اعتقد ان الغرض الأساسى من هذا التخزين لم يكن الحصول على ربح كبير بقدر ما كان الاعتماد على هذا المخزون فى حالة القحط .

وكانت الحكومة تهتم بالمتجر وتحدد احتياجاتها من الأنواع المختلفة التى تحصل عليها من التجار القادمين الى البلاد ، فاذا زاد ثمن المبتاع من التاجر عما يجب عليه من الخمس أعطى به شيئا بحق الثلثين وذهباً بحق الثلث . وكان هذا يتم بواسطة موظفين وعمال تعينهم الدولة فى الثغور لاثبات وتدوين كل معاملة على حدة فى حجج ترسل للديوان حتى يثبت حقوق التجار

بعد استيفاء الواجبات والحقوق ، ويتم اعتمادها من قبل الشهود المعدلين بالثغر .

٦ - المعادن :

من الموارد المهمة التى كانت تغذى خزانة الدولة المعادن التى كانت تحتكر الحكومة الفاطمية مناجمها وتفرض عليها رسوما مختلفة ، ومن أهم تلك المعادن الشب . وكان الديوان يحتكره فلا يباع الا عن طريقه فهو المتصرف الوحيد فى بيعه وشرائه ، ولا يستطيع أحد أن يقوم بهذه المهمة والا كان عليه عقاب شديد .

ويستخرج معدن الشعب من صعيد مصر . وكان الديوان يتفق فى تحصيل كل قنطار منه بالليشى ثلاثين درهما وربما دون ذلك . ويهبط به التجار الى ساحل قوص والى ساحل اخميم والى البهنسا وان كان الاتيان به من الواحات ثم يحمل الى الاسكندرية . ويذكر المقرئى انه كان يحمل الى الاسكندرية « فى اوقات النيل فى الخليج بالقنطار الليشى ويباع بالقنطار الجروى فيباع منه على تجار الروم قدر اثنى عشر ألف قنطار بالجروى بسعر أربعة دنائير لكل قنطار الى ستة دنائير ، ويباع منه بمصر على اللبوديين والصباغين نحو الثمانين قنطارا بالجروى سعر ستة دنائير ونصف القنطار » كما يباع منه فى المتجر بالاسكندرية خمسة آلاف قنطار بالجروى . ويفسر ذلك الأستاذ الدكتور راشد البراوى حين يقول : « اختلفت المكايل والموازين حسب نوع السلعة المراد وزنها فهناك رطل خاص لوزن القفل وآخر للحريز وهكذا ، أى أن الاختلاف مرجعه رخص ثمن السلعة أو ارتفاعه أو ندرتها . ولم يكن وزن الرطل واحدا فى البلاد كلها بل كان لكل بلد ومنطقة رطلها الخاص بها فالرطل

المصري ١٥٥ درهما ، والجروى ٣١٢ درهما ، والليثى ٢٠٠ درهم ،
والحريرى وهو خاص بوزن الحرير ١٢٠ درهما ، والفلقى (لوزن
الفلق) ١٥٠ درهما . . . وهكذا . أما القنطار فهو مائة رطل .
ويحدد ابن مماتى ثمن القنطار من الشب الذى يساع بمصر
بسبعة دنانير ونصف . هذا وكان المحصول السنوى من هذا
المعدن هو ١٢ ألف قنطار . فاذا قدرنا ثمن بيع القنطار خمسة
دنانير فى المتوسط كان الايراد السنوى من ذلك حوالى ٦٠ ألف
دينار .

أما النظرون (كربونات الصوديوم) فمن المعادن التى
احتكرتها الحكومة الفاطمية أيضا ، ولم يكن ذلك من ابتداعها على
أية حال ، إذ أن الذى ابتدع ذلك هو أحمد بن المدير عامل الخراج
على مصر منذ سنة ٢٥٠ هـ . ويحدثنا المقرئى عن ذلك فيقول :
« أن أحمد بن محمد بن مدير لما ولى خراج مصر بعد سنة خمسين
ومائتين ابتدع فى مصر بدعا صارت مستمرة من بعده فأحاط
بالنظرون وحجر عليه بعد ما كان مباحا لجميع الناس » .

وقد تركزت مناطق استخراج النظرون فى منطقة الطرانة
بالبحيرة وفى البر الغربى بمنطقة الفاقوسية وهو على نوعين :
أخضر وأحمر ، وكان الاقبال شديدا على النوع الأخضر منه ولذا
فلا يتصرف فيه غير المستخدمين من قبل الديوان . وكان
المستخرج منه ٣٠ ألف قنطار فى السنة . ويذكر المقرئى أن
الحكومة الفاطمية أتبعَت مبدأ التضمين بالنسبة لمحصل النظرون
فبلغ مقدار ضمانه ١٥٥٠٠ دينار فى سنة ٥٨٥ هـ .

٧ - الموارث الحشرية :

من أهم موارد بيت المال أيضا ما عرف بالموارث الحشرية، وهى مال من يموت وليس له وارث شرعى ، أو الباقي من مال من يموت بعد توزيع التركة ، وكانت هذه الأموال تؤول الى بيت المال فاذا كانت تلك الأموال فى صورة عقارات أو أراض زراعية تقوم الحكومة باستثمارها عن طريق التأجير .

وتعد الموارث الحشرية من المصادر المهمة لدخل بيت المال وخصوصا فى فترات انتشار الأوبئة التى تنتج عن الأزمات الاقتصادية بسبب كثرة أعداد الموتى فى تلك الفترات وانتقال أموالهم و ثرواتهم الى بيت المال . وتعد الشدة العظمى زمن الخليفة المستنصر خير دليل على هذا فقد تزايدت الأموال التى آلت لبيت المال فى الفترة من سنة ٥٧٠ الى ٦٤٠ هـ (١٠٦٤ - ١٠٧١ م) . ويعد عصر الوزير الأفضل بن بدر الجمالى من أزهى العصور بالنسبة للمحافظة على الموارث فيذكر ابن ميسر أن الأفضل « أول من أفرد الموارث ومنع من أخذ شيء من التركات على العادة القديمة ، وأمر بحفظها لأربابها فاذا حضر من يطلبها وطالعه القاضى بثبوت استحقاقها أطلقها فى الحال ، وكانت هذه من حسناته التى تفرد بها دون من تقدمه » . وتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن الاخشيذ أول من وضع ضريبة على التركات فكان يعمل على الاستيلاء على جزء من تركة كبار التجار والموظفين ، فقد أخذ ضريبة من ميراث أحد موظفيه مائة ألف دينار .

وقد اتخذ الفاطميون للموارث ديوانا عرف بديوان الموارث الحشرية لا يتولاه الا شاهد عدل يساعده جماعة من الكتاب يقومون بمتابعة تلك الأموال . كما خصص فى هذا الديوان كاتب

لتدوين أسماء من يموتون بمصر والقاهرة كل يوم وتبليغ الديوان بهذه الأسماء ، فيقول القلقشندي ان المواريث الحشرية كان لها ديوان يتولاه ناظر وشهود يقومون بمتابعة هذا المصدر المهم وتوريد متحصله الى خزانة الدولة ، بل انه كان هناك كاتب مخصص لتدوين من يموت بمصر والقاهرة كل يوم وتفصيله من رجال ونساء وصغار ، ويهود ونصارى ، وتكتب منه نسخ للديوان . وكانت التقارير تستمر طوال اليوم ولا تختتم الا عند صلاة العصر .

٨ - المصادرات :

ومن الموارد المهمة ايضا الأموال المصادرة فكانت الحكومة الفاطمية تصادر أموال المغضوب عليهم من رجال الدولة ، ومن المحكوم عليهم بالاعدام ، وتودع هذه الأموال في ديوان المفرد ويتصل هذا الديوان اتصالا مباشرا بديوان المواريث الحشرية .

والمصادرات ليست ابتداء فاطميا وانما هي قديمة في الاسلام تتصل بعصر الراشدين ، وكان العمال أول من وقعت عليهم المصادرات فكانوا اذا اكتسبوا مالا من تجارة أو سبيل آخر غير مرتباتهم المفروضة أخذ الخلفاء نصفه وأضافوه الى بيت المال . كذلك فعل عمر بن الخطاب بعماله في الكوفة والبصرة والبحرين . وكانوا يسمون ذلك مقاسمة أو مشاطرة . فلما أفضت الأمور الى بنى أمية وكان ما كان من استبداد عمالهم وطعمهم في أموال الجبابرة أصبح الخلفاء في أواخر الدولة لا يعزلون عاملا من عمله الا حاسبوه على ما عنده من مال واستخرجوا ما تصل اليه أيديهم ، وكانوا يسمون ذلك (استخراجا) . وفي بداية عصر الدولة العباسية كانت المناصب

الكبرى لآخوانهم وأعمامهم ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الاستخراج أو المقاسمة . ثم انتقلت الأعمال إلى رجال الدولة من غير أهلهم ، فجنح العمال إلى الطمع والعنف في استخراج الأموال فعمد الخلفاء إلى مصادرة أموالهم لاسترجاع ما استولوا عليه من غير وجه حق فكان بعض الخلفاء لا يفصل عاملاً من عمال أقاليمه إلا وقبض ماله ووضع في ديوان خاص عرف ببيت مال المظالم . وقد كثرت المصادرات للوزراء في عصر الدولة العباسية ، وكان الخلفاء يعتبرون أموال أولئك الوزراء أو العمال حقاً لبيت المال قد اغتصبوه فاسترجاعه لا يعد جوراً أو اجحافاً .

وقد عرفت مصر نظام المصادرات هذا بصورة واضحة منذ عهد الإخشيد ، فتقول الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف : « اشتهر عن الإخشيد إقباله على نكبة عماله وأغنياء دولته وفرضه الأموال عليهم ، وهو ما تعبر عنه المراجع التاريخية بالمصادرات » . وتقول في موضع آخر « ومن مظاهر جشع الإخشيد ما أستنه من مصادرة كبار الموظفين والأثرياء » . وممن صادرهم الإخشيد أبو بكر محمد بن علي الماذرائي ، وعلي بن محمد بن كلا ، وبارشكور ، وعمران بن فارس . ولكن الواقع أن معظم من كانوا يصادرون كانوا من كبار موظفي الدولة ، أو ممن كانت لهم معاملات معها أصابوا منها مالا وفيراً . كذلك فإن هذه المصادرات لم تفرق بين مسلم وذمي إذ أن عدداً من رجال الدولة من النصاري تعرضوا لها أيضاً زمن الإخشيد . أما في عهد الدولة الفاطمية فقد امتلأت خزائن ديوان المفرد بالأموال المصادرة ، خاصة زمن الخليفة الحاكم بأمر الله الذي صادر أموال كثير من رجال دولته المشكوك في أمرهم من موظفي الحكومة ومن المفضوب عليهم لسبب أو لآخر . ولم يكتف الخليفة الحاكم بأمر الله بمصادرة أموال رجال دولته فقط ، ولكن مصادراته امتدت أيضاً لتشمل الأملاك العقارية لوالدته وأخته وزوجته وعماته وخواصه من

النساء ، وكان متحصل هذا الكثير من الإيرادات التي دخلت خزانة الدولة . هذا وقد تعددت المصادرات طوال عهد الدولة الفاطمية سواء للمسلمين أو المسيحيين ، ويرجع كثير من مؤرخى مصر الفاطمية كثرة هذه المصادرات الى أسباب اقتصادية بحثة سببها تناقص إيرادات الدولة نتيجة الاضطرابات المالية والدينية التي مرت بها ، وكذلك كانت كنوع من معاقبة كبار موظفى الدولة على استغلالهم الشعب أو للحد من سيطرتهم وازعاف شوكة بعض الشخصيات المهمة فى الجهاز الحكومى كنوع من الردع المعلن .

٩ - دار الضرب :

كان من جملة موارد بيت المال الإيرادات التى كانت الحكومة تحصلها من دار الضرب على كل ما يسبك فيها وما يحمل اليها من الذهب والفضة والمعادن النفيسة والمصاغ وغيره .

وكانت دار الضرب بالاسكندرية من أهم دور الضرب فى مصر قبل الفتح العربى وذلك منذ أعاد الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥ م) ضرب نقود مصرية فى عاصمة البلاد المصرية . ويبدو أن هذه النقود كانت تقتصر فى ضربها على معدن البرونز ، ولم تصدر عن دار الضرب هذه أى عملة فضية أو ذهبية منذ العصر الرومانى (٥) . وقد ظلت دار الضرب بالاسكندرية تسك بها النقود بعد الفتح الاسلامى . وفى عهد معاوية بن أبى سفيان (٤١ - ٦٠ هـ / ٦٦١ - ٦٨٠ م) بدأ الصنائع يضربون سكة ذهبية على الطراز البيزنطى فى هذه الدار كما حدث فى العاصمة الأموية

(٥) تشر أوراق البردى الى العملات النحاسية والبرونزية والى التعامل بالأفلاس أبان الفتح العربى والى انه كانت تسك فئات مختلفة من العملة البرونزية فقط .

دمشق . وهكذا أصبحت دار الضرب بالاسكندرية تسك بها النقود على أنواعها المختلفة منذ أوائل العصر الأموي ، واستمر بها الضرابون والنقاشون وغيرهما من الصناع في عصر الولاة . ثم أنشئت دار أخرى للضرب في القسطنطينية في عهد الأمويين ، وكان من أسباب انشائها رغبة الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) في ضرب العملة ونقشها بالصيغة الإسلامية ونهيه عن أن يضربها غير المسلمين في بيزنطة وغيرها . وقد كان أساس المعاملات المالية بين الناس الدينار الذهبي والدرهم الفضي ، وكانوا يفضلون الذهب والفضة في جميع الأحوال وذلك لسرعة سبكها وطرقها وتشكيلها بأي الأشكال مع حسن الرونق . وكانت الدنانير في العصر العباسي تحمل اسم الخلفاء العباسيين على أحد وجهي العملة المضروبة بمصر وغيرها من الأمصار الإسلامية .

وفي عهد الطولونيين انعكس الراجح الاقتصادي الذي أصابته مصر على عملتها القوية آنذاك فقد سك أحمد بن طولون ديناراً ذهبياً خاصاً به ومستقلاً عن الدينار العباسي وذلك سنة ٢٢٦ هـ عرف بالدينار الأحمدي .

كذلك فقد اهتم الاخشيد بأمر دار الضرب وكان يشرف عليها بنفسه أحياناً وعنى بالنظام فيها ، وقد حسن حال مصر على يديه وأمر بضرب الدينار الاخشيدي .

وكان متولى دار الضرب له الاشراف المباشر على العمال والصناع بها ، ولم يكن هناك ثمة تعارض مع اشراف القاضي عليها من الوجهة الادارية ، بل كثيراً ما كان القاضي يكتفى باختيار من يريده من نواب الحكم لمباشرة أعمال دار الضرب . ويظهر أن اسناد الاشراف الرسمي على دار السك أو الضرب الى القاضي

انما كان هدف الحكام والولاة منه هو ضمان شرعية الدينار والدراهم التي تصدر عن الدار بأسمائهم . ومن الملاحظ انه لم تضرب الدينار باسم مؤسس الدولة الاخشيدية وانما باسم الخليفة العباسي ، أما نقش اسمه على الدينار بمفرده فقد حدث سنة ٣٢٩ هـ حينما فكر الاخشيد في الاستقلال التام عن الخلافة العباسية واتخاذ نقش السكة كاحدى شارات الملك .

اما في عهد الدولة الفاطمية فقد بدأ القائد جوهر يضرب الدينار المعزى منذ فتحه للبلاد سنة ٣٥٨ هـ كما يؤكد المقرئى . كما شجع على ذلك ما حمله المعز لدين الله من السبائك الذهبية في هيئة أحجار الطواحين المستديرة وذلك حين قدومه الى القاهرة عام ٣٦٢ هـ . وقد قدرت هذه السبائك الذهبية بنحو ثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد في دار الضرب المصرية بالقسطة . وهكذا نشطت حركة سك الدينار والعملات الأخرى بعد أن حملت السياسة الفاطمية الناس على التعامل بالدينار الفاطمية والعمل على الاكثار من ضربها حتى تفرغ الأسواق . كما عمل الفاطميون على ضرب عملات جديدة من الذهب هي ربع الدينار أو « الربع » وأصدروا منها الكميات الضخمة .

وفي عهد الخليفة الحاكم بأمر الله تم ضرب دراهم جديدة من الفضة تم تحديد قيمتها بالنسبة للدينار فكانت كل ثمانية عشر درهما بدينار ، وكان الهدف منها تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن . ولا شك ان الحاكم كان يسعى الى اصلاح بعد أن تزايدت الأسعار واضطربت أمور الناس . وقد أمدنا ابن مماتي ببيان الدراهم التي كانت تضرب بها حيث كان يتم سبك ٣٠٠ درهم من الفضة مع ٧٠٠ درهم من النحاس الأحمر « ويسبك ذلك حتى

يصير ماء واحدا ثم يصب قضباناً ويقطع من أطرافها خمسة عشر درهماً ثم تسبك فان خلص منها أربعة دراهم ونصف درهم من كل عشرة دراهم والا أعيدت الى أن يصح العيار ثم تختتم . كما أوضح لنا قيمة أجره الضرابين وغيرهم من الصنائع في دار الضرب ، وقد بلغت نحو أربعة وثلاثين ديناراً وربع وذلك حتى عام ٥٨٦ هـ أي ما بعد زوال الدولة الفاطمية .

أما دار الضرب فقد كان يتولاها في العصر الفاطمي قاضي القضاة تعظيماً لشأنها ، ويقيم لمباشرة ذلك من يختاره من نواب الحكم ، وبقي الأمر كذلك حتى بعد زوال الدولة الفاطمية . وقد تميزت العملات الصادرة من دار الضرب في العصر الفاطمي بزيادة النقوش والزخاف اذ عمل الصنائع على نقش كل وجه من وجهيها بثلاث دوائر داخل بعضها ، وكانت الكتابة على النقود بالخط الكوفي البارز كما يتضح من الدنانير الفاطمية التي تم سكها في دار الضرب بالاسكندرية . وقد حافظ الأيوبيون على طراز الكتابة الكوفية الفاطمية فوق سكتهم التي ضربت بالاسكندرية حتى عهد السلطان الكامل حين بدأت تشيع الكتابات النسخية في دنانير الأيوبيين . ولاشك أن نشاط حركة سك النقود ظل مقروناً بسياسة الخلفاء الفاطميين ونقش أسمائهم وصورهم على الدنانير والنقود الأخرى طوال عهدهم . ففي سنة ٤٩٧ هـ / ١١٠٣ م ضرب الخليفة الأمر بمصر نوعاً من المسكوكات الفضية المشهورة بالأميرية ، يتحدث عنها المقرئ فيقول : « ثم اشتهر في كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقوداً بمصر وأنها سميت بين الدراهم باسم المسودة وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والاسكندرية وتعرف بنقد مصر » والواقع أننا نشهد نشاطاً ملحوظاً في عهد الخليفة الأمر منذ توليه الخلافة فلم يقتصر اهتمامه على سك النقود التي حملت اسمه بل تم تأسيس دارين

للضرب في عهده ، وأظهر مدى حرصه على عيار الذهب بهما
وبدور الضرب الأخرى ، فقد ذكر ابن ميسر أنه في شوال
سنة ٥١٦ هـ أمر الوزير المأمون بعمل دار ضرب بالقاهرة وأن
يكون دينارها أعلى عياراً من جميع ما يضرب في سائر الأمصار ،
وقد أطلق عليها الدار الأمرية (٦) . كذلك تشير المصادر الى أن
ال خليفة الأمر أمر ببناء دار لسك النقود الذهبية بمدينة قوص
وذلك في سنة ٥٢٤ هـ .

وهكذا تعددت دور الضرب في اواخر أيام الفاطميين فأصبحت
في كل من الاسكندرية والفسطاط والقاهرة وتونس وقوص من
المدن المصرية ، كما كانت في كل من صور وعسقلان ودمشق من
بلاد الشام .

ومن الجدير بالذكر أن دور الضرب في العصر الفاطمي لم
يقتصر دورها على سك النقود للدولة وحدها بل كان مصرحاً
لسائر الأفراد بالالتجاء الى هذه الدور لضرب ما معهم من
سبائك ذهبية حيث تسك لهم نقوداً وذلك في مقابل رسوم مقررة .
وقد أمدنا ابن مماتى بما يؤيد هذا الرأي بالنسبة لما كان يتم
ضربه من دنانير بدار الضرب بالقاهرة حيث قال : « وأجرة كل
ألف دينار تضرب بالقاهرة ثلاثون ديناراً يخرج من ذلك أجرة
الضرابين ثلاثة دنانير ، ورسم المشارفة ربع وسدس وثمان وحنة
وثلثي دينار » . وقد استمر الحال هكذا الى أن بدأت موارد
الذهب في النضوب بمنطقة العلاقي وذلك في عهد الخليفة الفاطمي

(٦) يذكر المقرئى أن هذه الدار كانت بحى القشاشين بالمكان الذى
يشمل اليوم مجموعة المباني التى يحدها من الشمال شارع الصنادقية ومن
الغرب شارع الغورية ومن الجنوب شارع الأزهر ، وكانت هذه أول دار للضرب
بالقاهرة العزية .

العاقد ، كما حرمت خزائن الدولة من حوالى عشرين ألف دينار كانت تحصل من مدينة تنيس سنويا لما كانت تصدره من الثياب والأقمشة وذلك نتيجة لنهب الصليبيين لهذه المدينة في أواخر أيام الفاطميين . وهكذا يصف المقرئى اختفاء النقد الذهبى في نهاية العصر الفاطمى فيقول : « وعت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعندما فلم يوجد ، ولهج الناس بما عمهم من ذلك وصاروا اذا قيل دينار أحمر فكأنما جاءت بشارة الجنة له » . ولا شك أن انعدام الذهب والفضة كان السبب الرئيسى في تعطيل دور الضرب المصرية ، ولم تجد من المعادن النفيسة أو من المقادير ما يسمح لها باستمرار نشاطها وضربها للدنانير الذهبية والدراهم الفضية . ولم تجد تلك الدور من مناص في ضرب تلك الدراهم السود وهى تختلف عن الدراهم الفضية التى ضربت في عهد الحاكم بأمر الله حيث كان الصنّاع يسبكونها من النحاس مع اليسير من الفضة . ولم تنزل دور الضرب تصدرها حتى استولى الأيوبيون على البلاد وتقدم السلطان محمد الكامل في ذى القعدة من سنة ٦٦٢ هـ وأمر بضرب دراهم مستديرة غير التى كان يطلق عليها المصريون (الورق) (٧) .

١٠ - دار العيار :

أما دار العيار فقد كانت تمد خزانة الدولة بمبالغ طائلة لأنها المكان الوحيد الذى يشرف على مراقبة المكايل والموازين . وقد اعتنت الدولة الفاطمية عناية خاصة بالاشراف على دار

(٧) الورق مثلثة (أى الورق ، الورق ، الورق) الدراهم المضروبة ، والجمع أوراق ، وراق ، والوراق : الكثير الدراهم والورق محرقة : المال من ابل ودراهم وغيرها .

العيار حتى تحمى الشعب من الاستغلال ، ولذا كانت الدار تقوم باصلاح الموازين والمكاييل ، وبيع السنج (الصنج) والموازين والمكاييل الجديدة وختمها بختم الدولة بحيث لا يستخدم غيرها فى الأسواق . وكان الديوان يمدّها بأثمان المواد الخام اللازمة للتصنيع مثل النحاس والحديد والخشب ، ويشرف المحتسب على اعداد تلك المواد وعدم تغييرها وبيعها للتجار واعداد صنّجهم غير المطابقة للمواصفات ، وكانت الحكومة تحصل على مبالغ طائلة مقابل ذلك . ويقول المقرئى : ثم سومع الناس وصار يلزم من يظهر فى ميزانه أو صنّجه خلل باصلاح ما فيها من فساد فقط والقيام بأجرته فقط ، وما زالت هذه الدار باقية جميع الدولة الفاطمية فلما استولى صلاح الدين على السلطنة اقر هذه الدار .

١١ - الأحكار :

أما الأحكار فهي الأجور المقررة على الساحات الكثيرة التى كانت منتشرة بمدينة مصر والقاهرة . وهذه الأراضى الفضاء اقيم عليها بمرور الوقت بعض المنشآت التجارية أو المساكن أو الحدائق والبساتين ، فتركها الحكومة فى ايدى مستغليها مقابل دفع اجرة مقررة الى بيت المال فى مقابل استغلالها . وكانت هذه الأحكار تمثل أحد الموارد التى تمد خزانة الدولة بدخل لا بأس به . ويقول المقرئى : « وأما الأحكار فانها أجرة مقررة على ساحات بمصر والقاهرة فمنها ما صار دورا للسكنى ومنها ما أنشئ بساتين ، وكانت تلك الأجر من جملة الأموال السلطانية » .

١٢ - الفروس :

أما الفروس فهي الأراضى التى لا تصل اليها المياه بسهولة فيصعب زراعتها الا بقدر ، وقد اقتصر وجودها على منطقة الغربية

دون سواها من الأعمال . وكانت الحكومة تعاملها معاملة الأراضي الخاضعة للتقيل ، فهي تعرضها للتقيل مقابل مبلغ محدد من المال عن كل فدان ويشترط تحديد المساحة فان زادت عن الحد المقرر للتقيل يؤخذ عنها بنسبة معينة ، وكانت تعامل معاملة الأحكار في بعض الأحيان .

١٣ - مقرر الجسور :

اما مقرر الجسور فكانت ضريبة مقررة على عدة نواح تحددها الحكومة من أجل المنفعة العامة والاهتمام بما في هذه النواحى من الجسور واصلاحها وصيانتها . ولذا كانت تقرر قطيعة معينة. تشتمل على العلف والمؤن والحبوب والحشائش والأتبان . ثم فرض على كل قطعة عشرة دنائير . وكانت تلك المقررات يلتزم الفلاحون بتسديدها الى بيت المال وكأنها جزء من الخراج المقرر على الأرض وكان يتم جبايتها بنسبة ما يزرع فيها ، وبناء على هذا تقوم الحكومة بالاتفاق على تلك الجسور وعمارتها . ويذكر ناصر خسرو « أن خزانة السلطان كانت تصرف في كل سنة للعامل المعتمد عشرة آلاف دينار مغربي لتجديد عمارة الجسور » وكانت تلك المبالغ تحددها الدولة للاتفاق على جسور معينة في مناطق محددة وهي الغربية وجزيرة قويسنا والشرقية ، وما عدا ذلك من جسور كان يتولاه المقطعون والمزارعون كل في ناحيته .

١٤ - ضريبة الحراج : (٨)

عنى الفاطميون بزراعة الأشجار عناية كبيرة حتى يتسنى

(٨) الحرج بالضم ثم السكور جمع (حرجه) وهي كل شجر ملتف ، وأكثرهم يجمعونه على (حراج) ، حرج : مكان حرج بكسر الراء وفتحها ، أى ضيق كثير الشجر . والقصود هنا الاحراج أو الاحراش وهي الغابات .

لهم الحصول على حاجة الأسطول والسفن التجارية من الأخشاب وكذلك ما يلزم لبناء القصور ، واشتهرت زراعة الأشجار في « منطقة البهنسا حيث كان يزرع بها وحدها ما مساحته ثلاثة عشر ألف فدان » . كما كانت لهم البساتين الواسعة التي بها الأشجار التي يتخذون منها الأخشاب الثمينة . « في ضواحي الجزيرة والفسطاط وقلوب وكان لها حراس وإدارة خاصة للإشراف عليها » .

كما كان لأصحاب الضياع الواسعة البساتين التي كانوا يستخدمون أشجارها في عمل السواقى والمعاصر وعينوا للمزرعة نجارا خاصا دائما يدفع حسابه وكيل الضيعة . ومن الأشجار التي كثرت زراعتها بمصر أشجار السنط ، وقد عد السنط « من فضائل مصر ، وبنيت كثيرا على هيئة أحراج » (٩) ويكثر بالوجه القبلى بالبهنسا والأشمونين وأسيوط وأخميم وقوص لأنه يحتاج للجو الحار . وكانوا يحتاجون اليه لبناء القناطر على النيل والترع ، وعمل المعديات والقوارب . وورد في أوراق البردى العربية ، ما يفيد أن أشجاره كانت منتشرة في بلاد الصعيد خاصة وذات أهمية كبيرة حتى أن التجار كانوا يشترونه من هناك ويحملونه في المراكب الى الفسطاط والقاهرة ، وكانت الدولة تهتم به وتحتكره وتمنع الاتجار فيه . ولأهمية ذلك فرضت الحكومة حراسة مشددة على الغابات والأحراج حتى تضمن حمايتها من العبث ، وكانت تفرض ضريبة تسمى « رسم الحراج »

(٩) السنط : شجر تستخدم أخشابه في عمل السفن ، وأطرافه لاستخراج الفحم ، وهو لا رماد له وفحمه جاف وثمرته تسمى « القراظ » ويكثر في مصر وتكبر شجرته حتى تفوق شجر الجميز المشتهر بضخامته ، وكانت ثمرته قلبية الثمن لأنها تستخدم في الدباغ .

نظير ما يقطعه أهل تلك النواحي من الأشجار وما يأخذونه من أطراف عيدان الخشب لاستخداماتهم الخاصة ، « مقابل أجره من مباشر قطعها على سبيل النيابة عنهم » ، وكان كل مائة حمل (أى حمل جمل !) يباع لهم بأربعة دنانير .

وكان الديوان لا يبيع المحصول الا بعد الحصول على احتياجاته من هذه الأخشاب أولا ، ولا يتصرف فى الفائض الا عن طريق مستخدمى الديوان . وكان العقاب شديدا على من يعثر معه على شىء منه اشتراه عن غير طريق الديوان .

وكانت أسعار « القرظ » غير مستقرة وخصوصا المطحون منه الذى كان يبلغ سعر المائة أردب منه سبعين دينارا ، وأحيانا ثلاثمائة دينار . ويرجع السبب فى تغير سعره الى تقدير مستخدمى الديوان من ناحية ، ونوعية المحصول من ناحية أخرى .

١٥ - ضرائب الانتاج الحيوانى :

كانت الحكومة الفاطمية تحصل مبالغ طائلة على الانتاج الحيوانى بأنواعه المختلفة فقد كانت تأخذ ضريبة على الماشية التى ترعى فى أرض المراعى فتحصل على الجاموس عن كل رأس فى السنة من ثلاثة الى خمسة دنانير . أما أبقار الخيس وهى الأبقار التى تربي للحصول منها على اللبن ، فيحصل على كل رأس ديناران . وأما الأغنام فيؤخذ عنها من دينار الى نصف دينار فى السنة وكذلك كانت هناك ضريبة على التبن وهو علف الماشية وغذاؤها الرئيسى .

أما النحل فضريبته عن كل مائة خلية عشرة ارطال بالمصرى . ومقدار ما يتحصل منه فى السنة من خمسة قناطير عسل الى ستة قناطير ، وعشرون رطلا من الشمع .

وقد حصلت الحكومة الفاطمية أيضا على الضرائب من مصايد الأسماك ، وهى ضريبة كانت معروفة فى مصر منذ عصر الولاة وقد ابتدعها أحمد بن المدبر وسماها المصائد ثم الفاها أحمد بن طولون بعد استقراره بمصر ومن الواضح أن الدولة الفاطمية أعادتها وحصلت من ورائها على أموال طائلة .

١٦ - الإيرادات العقارية :

ومن الموارد المهمة أيضا تلك الأموال التى كانت تدخل خزانة الدولة من ريع الحوانيت والخانات والرباع والقياسر ، والأفران والحمامات سواء بمصر أو بالقاهرة حيث امتلكت الحكومة عددا كبيرا منها ، فيذكر ناصر خسرو « أن فى القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للسلطان ، وكثير منها يؤجر بعشرة دنائير مغربية فى الشهر ، وليس بينها ما تقل أجرته عن دينارين والأربطة والحمامات والأبنية الأخرى كثيرة لا يحدها الحصر ، وكلها ملك للسلطان » .

ويذكر أيضا أن للسلطان ثمانية آلاف بيت فى القاهرة ومصر وأنه يؤجرها ويحصل أجرتها كل شهر « ويؤجرونها للناس برغبتهم ثم يتقاضون الأجر فلا يجبر شخص على شيء » .

ومن كلام ناصر خسرو هذا يتضح لنا حقيقة مهمة ، وهى أنه على الرغم من أن ناصر خسرو عاش بمصر لمدة أربع سنوات تقريبا . ويعد شاهد عيان لكثير من الأحداث التى مرت بها البلاد الى جانب أنه تطرق فى كتاباته للكثير من الأمور المتعلقة بالأحوال الاجتماعية ، والاقتصادية ، إلا أن المعلومات التى أوردها والخاصة بالنواحي المالية يشوبها عدم الدقة ، فالأرقام التى ذكرها مبالغ فيها ولاشك خاصة ما يتصل منها بعدد الدور

التي يمتلكها السلطان بمصر والقاهرة وكذا ريع تلك الدور كما انه ذكر القيمة الايجارية بالدينار في الوقت الذي ذكرت فيه في أوراق البردى العربية بالدراهم فقد ذكر في احدى البرديات ان القيمة الايجارية كانت بالدراهم وان ايجار الواحد من الحوانيت كان ثلاثة دراهم . واعتقد ان هذا هو الأقرب الى الصواب اذا قيس بمستوى ما كان من الأجور والأسعار السائدة آنذاك . ولعل الرحالة الفارسي قصد التقدير بالدراهم فدفعه حماسه الى جعله بالدنانير .

وعلى كل حال فيجب التحفظ الشديد في هذه الأرقام التي أوردها عن الحوانيت والايجار فهو لم يتحرر على ما يبدو الدقة في التقدير ولم يعتمد على سجلات رسمية وانما هي اخبار تسقطها من هنا وهناك وقيدها في كتابه .

ولم تقتصر الضرائب العقارية على الحوانيت والمنازل بل ان بعض الوزراء اقام دورا على شاطئ الخليج ليتم تأجيرها للشعب مقابل أجر للتفرج منها على احتفالات كسر الخليج « ففي سنة ثمان عشرة وخمسمائة أمر الوزير المأمون البطائحي ببناء دار واسعة ليتفرج فيها الناس عند كسر الخليج بالقاهرة بكرة وذلك لأن الناس عند كسر الخليج كانوا يعملون أخشابا يركبون بعضها على بعض ليتفرجوا على الاحتفالات » . وغالبا ما كانت تقع كوارث بسبب هذه الطريقة ، ولذا فقد كان بناء دار تؤجر للناس لمشاهدة فتح الخليج أمرا ضروريا حتى تتفادى الدولة تلك الحوادث . وهكذا ، فان الفاطميين لم يدعوا فرصة لزيادة مواردهم المالية الا انتهزوها .

١٧ - غلات المراكب :

لم يقتصر امتلاك الخليفة للعقارات في مصر والقاهرة والحصول من وراء تأجيرها على مبالغ طائلة ، بل امتلك أيضا أعدادا وفيرة من المراكب التجارية التي كانت تجوب بحار العالم المعروفة في ذلك الوقت حيث لعبت مصر دور الوسيط التجاري بين العديد من الدول .

ويذكر ناصر خسرو أنه شاهد في مدينة تنيس وحدها ألف مركب بعضها ملك للتجار والغالبية العظمى ملك للسلطان . وكانت هذه المراكب تدفع ولا شك رسوما على حسب نوع التجارة التي تحملها . ولنا أن نتخيل حجم العائد المادي من وراء هذا العدد الضخم من السفن التجارية التي تجوب بحار المشرق والمغرب .

١٨ - خراج الحبس الجيوشي :

الحبس أو الوقف مبدأ من المبادئ المعروفة منذ فجر الاسلام حيث كانت هناك اراض زراعية في مصر الاسلامية تحبس او توقف على مشروعات خيرية او على اشخاص حسب رغبة صاحب الوقف . وقد انشئ لهذه الأوقاف ديوان خاص منذ سنة ١١٨ هـ عرف بديوان الأقباس وكان لا يتولاه الا القضاة . ثم تولاه قاضي القضاة أيام الفاطميين .

يقول المقرئى : « وأما الحبس الجيوشى فكان فى البر بين الشرقى والغربى ، وهذه النواحي حبسها أمير الجيوش بدر الجمالى على عقبه هى والبساتين ظاهر باب الفتوح ، فلما مات

وطال العهد استأجرها الوزراء بأجرة يسيرة طلبا للفائدة ،
ثم ادخلت في الديوان .

وكان هذا الحبس يشتمل على أراض زراعية كثاة ،
فكانت تؤجر للمزارعين الذين يدفعون إيجارها عينا من غلات
الأرض ، ويتم مسحها في كل سنة ليتحدد الجزء المنزرع ويحصل
الخراج من هذا الجزء بعد بيع المحصول . وكانت أهم
الحاصلات التي تزرع الكتان ، وتبلغ قطعة الفدان ثلاثة دنانير
ونصفا وربعا (أى $3\frac{3}{4}$ دينار) وكان دخل الدولة كبيرا من هذه
الأراضى ومن البساتين التابعة لهذا الحبس وخاصة في
البر الغربى .

١٩ - رسوم التنقيب عن الآثار :

ومن الموارد المهمة أيضا الأموال التي كانت تحصل عليها
الدولة من التنقيب عن الآثار حيث نظمت الحكومة الفاطمية عملية
التنقيب ووضعت لها شروطا وقوانين . ويذكر ناصر خسرو أن
من كان يقوم بمهمة البحث في تلال مصر عن الكنوز والدفائن يسمى
مطالبيا .

وقد تدفق المال على خلفاء مصر الفاطميين من كنوز مصر
الدفائن ، اذ كان أغلب حكام مصر الإسلامية يسعون الى التنقيب
عنها . ومنذ عهد الفاطميين نظمت عملية التنقيب عن الآثار
المصرية القديمة .

ولعل هذا التنظيم تقرر بعد أن تم العثور صدفة في أيام
أحمد بن طولون على كنز قدر بمليون دينار (قدر وزنه بأربعة
آلاف كيلو من الذهب) .

وكان البحث يتم تحت اشراف الحكومة حيث يحصل الخليفة على الخمس من شيخ المطالبين مقابل السماح له بالتنقيب . وكان هذا الشيخ يعمل تحت يده مجموعة من الحفارين . وعلى سبيل المثال كان الخليفة يأتى برجال من المغاربة والمصريين وأهل الشام ينفقون المال الكثير ويتحملون المشاق فى تلال مصر ومحاجرها فأحيانا يجدون الدفائن والكنوز وأحيانا لا يهتدون . وبعد عصر الخليفة المستنصر الله من ازهى العصور فى البحث والتنقيب عن الآثار ، فقد دخلت خزانة الدولة فى عهده أموال كثيرة بحيث استغرق نقلها من خزائنه الى خزائن السلطان شهرين ، وكان من جملتها ثلاثمائة جارية أكثرهن كالبذور .

٢٠ - ضريبة البراطيل :

وهناك نوع آخر من أنواع المال كان يؤدى على هيئة ضريبة تغذى بيت المال وتسمى ضريبة البراطيل . وقد ذكر المقرئى بأنها عبارة عن ضريبة تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبها وقضاتها وعمالها (أى موظفى الدولة) وقد عرفت مصر قبل دخول الفاطميين اليها ، والدليل على ذلك أن جوهرا عندما استقر بمصر فى ذى الحجة سنة ٣٥٨ هـ « أمر برفع البراطيل » . أى انه ألغى هذه الضريبة . هذا ويذكر المقرئى أيضا أن أول من فرض هذه الضريبة أيام الفاطميين هو الوزير الصالح طلائع بن رزيك (تولى الوزارة فى عهد الخليفة الفائز ٥٤٩ - ٥٥٥ هـ ١١٥٤ - ١١٦٠ م) فى ولاية النواحي فقط . بمعنى انه أعاد هذه الضريبة فى ولاية النواحي فقط . حيث « فرض الأموال على المستخدمين بالدولة والأمراء ، وباع ولايات الأعمال بأسعار محددة وجعل مدة كل متول ستة أشهر » . وهذا يعنى أن هذه الضريبة تؤدى مرتين فى السنة . وقد استمر الحال على ذلك الى أن بطل العمل بها فى أيام العزيز بن صلاح الدين .

الفصل الثالث

وجوه الانفاق

بعد أن تكلمنا عن مصادر الدخل في العصر الفاطمي وتعددتها نتبع الآن أهم وجوه الانفاق في ذلك العصر . ورغم أن المعلومات التي حصلنا عليها ينقصها الدقة في بعض الأحيان نتيجة لعدم ورودها في سجلات مفصلة تعبر عن ميزانية الدولة ، إلا أننا من تتبعنا لكتابات مؤرخي تلك الفترة استطعنا أن نحصل على كثير من المعلومات الخاصة بوجوه الانفاق من خلال استعراض هؤلاء الأبواب الانفاق في المناسبات المختلفة أو تحديد رواتب العاملين في الدولة أو عند الكلام عن مصروفات القصور الفاطمية وما تحتويه من خزائن إلا أن السجلات الرسمية الخاصة بهذه المصروفات لم تصل إلينا بطريقة منظمة وأعتقد أن هذا يعود إلى اعدام كثير من هذه السجلات بعد القضاء على الدولة الفاطمية وإحلال المذهب السني محل المذهب الشيعي في البلاد ، وقيام الدولة الأيوبية بعد إسقاط الدولة الفاطمية .

وقد اتبع في الدولة الفاطمية تخصيص كل ايراد معين لنفقة بعينها ، ولا يحتفظ في بيت المال (١) الا باحتياطي الميزانية . وكان ديوان الرواتب ينظم هذه العملية .

ومن وجوه الانفاق الرئيسية أيضا نفقات الخزائن والدور ، ونفقات قافلة الحجاج والجيش والأسطول ونفقات المواسم والأعياد، وما ينفق على المواكب الخليفة ، وكذا الصرف على المنشآت والقصور والمساجد وعطايا الأدباء والشعراء وغيرهم مما سنتناوله بالتفصيل في الباب الثالث من هذه الرسالة ، وذلك في حديثنا عن مراحل ازدهار الاقتصاد المصري ومراحل انهياره .

ومن وجوه الانفاق البارزة تلك النفقات الضخمة التي كانت تنفق على الجيش ، فقد كان الجيش في العصر الفاطمي يتألف من طوائف و فرق مختلفة .

فهناك « الكتاميون » وهم من القيروان أتوا في خدمة الخليفة المعز لدين الله وقيل ان عددهم عشرون ألف فارس ، « الباتليون » وهم رجال من المغرب دخلوا مصر قبل مجيء الفاطميين اليها وقيل ان عددهم خمسة عشر ألف فارس ، و فرقة تسمى « المصامدة » وهم سود من بلاد المصامدة بالمغرب قيل ان عددهم عشرون ألف رجل ، و فرقة تسمى « المشارفة » وهم ترك وعجم وقد ولد اكثرهم في مصر وكانوا ضخام الجثة وقيل ان عددهم عشرة آلاف

(١) يصف لنا النويرى بيت المال بأنه مكان مميز داخل المسجد له قبة محمولة على أعمدة من الرخام له باب مصنوع من الحديد الصلب يفلق بأقفال محكمة ، يتم الصعود اليه بواسطة قنطرة مصنوعة من الخشب ويشرف عليه موظف كبير يسمى « مباشر بيت المال » يتم بواسطته تلوين الوارد والمنصرف بكل دقة .

رجل . أما « عبيد الشراء » فكانوا ثلاثين ألف رجل ، وفرقة « البدو » وهم من أهل الحجاز ويقال لهم « الرماة » وهم خمسون ألف فارس . هذا عدا فرقة تسمى « الأستاذون » وكلهم خدم بيض وسود اشتروا للخدمة وهم ثلاثون ألف فارس ، وكذا فرقة « السرائيين » وهم مشاة جاءوا من كل ولاية ولهم قائد خاص يتولى رعايتهم كل منهم يستعمل سلاح ولايته ، وعددهم عشرة آلاف رجل ، وفرقة « الزنوج » الذين يحاربون بالسيف وحده ، وكان عددهم ثلاثين ألف رجل . وكانت نفقة هذا الجيش الضخم من أموال الخليفة فلكل جندي منه مرتب شهري على قدر درجته ولا يجبر على دفع دينار منها أحد الرعايا أو العمال الذين كانوا يسلمون للخزائن أموال ولايتهم سنة بسنة ومنها تصرف أرزاق الجند في وقت معين بحيث لا يرهق وال أو أحد من الرعية بمطالبة الجند . هذا وقد جرت العادة في العصر الفاطمي أن يخصص جزء من خراج البلاد للاتفاق على الجيش حدده البعض بثلاث الخراج فيذكر ابن الأثير أن رواتب الأتراك كانت عشرين ألف دينار في الشهر . أما المقرئ فيحدد تلك الرواتب أيام الخليفة المستنصر (سنة ٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) بثمانية وعشرين ألف دينار في الشهر ، ويضيف قوله « أن رواتب الجيش بلغت في أواخر عهد هذا الخليفة أربعمئة ألف دينار في السنة » وعلى وجه العموم فلو قدرنا أن رواتب الجند قد بلغت ثلث ميزانية الجيش ، كما سبق أن ذكرنا ، فإننا نستنتج أن ميزانية الجيش بلغت أكثر من مليون دينار سنويا ، وذلك عدا ما كانت تنفق الدولة على هؤلاء من الطعام والملبس والسلاح وغيره .

وقد ذكرت لنا بعض المصادر أن مرتب صاحب ديوان الجيش كان أربعين دينارا في كل شهر ، وإن أزمة العساكر كانوا يتقاضون

مبلغا يتراوح بين خمسين وثلاثين دينارا ، كما أن حملة الركاب كان يتراوح مرتبهم ما بين خمسة الى خمسة عشر دينارا . وانا لا أعتقد أن يكون مرتب الجندي خمسة دنائير في الشهر فهذا المبلغ ضئيل جدا اذا ما قورن برواتب بقية فئات موظفي الدولة ، فالخمس دينارات ما هي الا الحد الأدنى لمرتب اقل مستخدمى الدولة كما سبق ان ذكرت عند الحديث عن رواتب موظفي الدولة عند ذكر ديوان الرواتب . وقد ذكر ابن ميسر حادثة وقعت زمن الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٨٦ - ٤١١ هـ) - (٩٩٦ - ١٠٢٠ م) نستطيع من خلالها استنتاج رواتب فئة من فئات الجيش وهي فئة الكتاميين . فيذكر ان طائفة من الكتاميين تخلفت عن الحضور لبيعة الخليفة الحاكم بأمر الله وخرجوا نحو المصلى . فجاءهم ابن عمار وجماعة من رؤوسهم فشكا الكتاميون اليهم سوء معاملة الوزير عيسى بن نسطورس الوزير النصراني ، وطالبوا بصرفه على ان يتولى الوساطة للخليفة رجل من المغاربة ، وخصوصا ان هذا الوزير كان يحاربهم في ارزاقهم .

وبعد مشاورات مع الخليفة الحاكم بأمر الله استقر الراى على أن تنظم الطريقة التى يتم بها صرف رواتب هؤلاء الجند فأمر الخليفة الحاكم ان تصرف ارزاقهم على ثمانى دفعات فى السنة لكل دفعة ثمانية دنائير ، وان يتم هذا فى حضرة الخليفة وتم احضار المال وصرف لكل منهم عشرون دينارا حتى يضمن الخليفة ولاءهم . ولكن أعاد الخليفة النظر فى هذا الأمر وأمر أن يصرف لهم سبع أعطيات فى السنة بدلا من ثمان وقد استفاد من هذا نحو ألف فارس .

ونستنتج مما أورده ابن ميسر أن الكتاميين حصلوا على أعطياتهم زمن الخليفة الحاكم بأمر الله على مرحلتين الأولى فى أول

عهد هذا الخليفة وكانت ثمانية دنائير تدفع على ثمانى مرات فى السنة فىصبح مرتب الواحد منهم أربعة وستين ديناراً فقط . ثم خفضت تلك الأعطيات بعد ذلك فأصبحت سبع مرات فقط يحصل فيها الجندى على ستة وخمسين ديناراً سنوياً . طبعاً هذا عدا ما كان يصرف لهم من مكافآت وما يمنحه الخليفة من هبات لا تحسب ضمن الراتب .

وقد حرص كثير من خلفاء الدولة الفاطمية على توصيل مرتبات الجنود فى مواعيدها المحددة خوفاً من استفحال ثوراتهم ، وأحداث اضطرابات داخل البلاد ، ويتضح هذا من خلال أحداث الشدة العظمى زمن الخليفة المستنصر بالله حيث أحدث الأتراك كثيراً من الفوضى السياسية .

أما نفقات الأسطول :

فقد كان عدد سفنه فى أواخر عهد الدولة الفاطمية عشر شوان بحرية عليها عشرة آلاف مقاتل ، هذا عدا الأسطول النهري الذى كان يحمل الفلات السلطانية والأحطاب وغيرها من المواد المختلفة كما كان يتألف من خمسين عشارياً ، وعشرين ديماساً ، لكل منهم رئيس ونواب لا يبرحونها وقد امتدت سيطرة أسطولهم على مدينة صور وعكا وعسقلان ، وقد عسكر هناك عدد من الشوانى والشلنديات والمسطحات جريدتها ١٠ قواد و ٥٠٠ بحار .

وكان راتب الجندى فيها يتراوح بين دينارين وعشرين ديناراً شهرياً . ويذكر البعض أنها بلغت فى المتوسط ١١ ديناراً شهرياً فان مجموع رواتبهم $11 \times 5000 = 55000$ ديناراً شهرياً عدا النفقات الأخرى .

وكان يتم دفع رواتب الأسطول طبقا لرسوم معينة حيث يجلس الخليفة ومعه الوزير ويحضر ديوان الجيش ويجلس عند عتبة المجلس والى جانبه كاتب الجيش ويفرش الحصر وتوضع الدراهم امامهم ويتم وزنها بواسطة وزانين من بيت المال ويتم ادخال البحارة مائة مائة حسب نوعياتهم ويقفون بين يدي الخليفة ويقرأ كاتب الجيش الأسماء المدونة في الكشوف السابق اعدادها في ديوان الجند ، ويتم وزن الرواتب لكل عشرة بحارة على حدة ويعطى كل منهم خمسة دنانير وكل دينار يساوى ستة وثلاثين درهما . وبعد اتمام التوزيع يتم اعطاء الأوامر الخليفة باعداد السفن وتجهيزها للسفر . واذا تتبعنا ظروف البلاد الخارجية زمن الفاطميين وخصوصا في العصر الفاطمي الثاني يتبين لنا مقدار ما كان ينفق على الأسطول الفاطمي حيث تعددت الاضطرابات في ممتلكات الدولة وخصوصا في فترات ضعف الخلفاء وصراع الوزراء في العصر الفاطمي الثاني وانسلاخ جزء كبير من جسم الامبراطورية عنها الى جانب الحروب الصليبية وما كان ينفق على الأسطول من اموال ونفقات طائلة لمواجهة هذا البلاء .

نفقات المواسم والمواكب والأعياد :

امتازت الدولة الفاطمية بكثرة ما كانت تنفقه من اموال طائلة في المواسم والأعياد على المواكب والهيئات التي كانت تمنح لطبقات مختلفة من الشعب . فقد كانت النفقات التي تنفق على المواكب في موسم فتح الخليج عظيمة الشأن ويتضح هذا من وصف مؤرخي ورحالة العصر لمراسم الاحتفال بهذا اليوم فقد اورد لنا ناصر خسرو وصفا للسراشق الذي يقام من اجل الاحتفال بيوم فتح الخليج ووصفه بأنه من الديباج موشى كله بالذهب ، ومكمل بالجواهر كما احسن اعداده لاستقبال الخليفة وحاشيته

ويتسع ظله لمائة فارس ، كما يصف الخيمة المصنوعة من البوقلمون والتي اقيمت امام هذا السرادق الضخم ، كما يصف الفرسان وملابسهم المذهبة واطواقهم المرصعة وخيولهم المعدة احسن اعداد فعلى كل حصان درع او جوشن ، وعلى قمة السرج خوذة وجميع الأسلحة مرصعة بالمعادن النفيسة او شبه النفيسة . . الى آخر هذا الوصف الذى اذا دل على شىء فانما يدل على الترف ومقدار البذخ الذى كانت تحيا فيه البلاد ومدى الاتفاق على تلك المناسبات المختلفة .

ويعد وصف ناصر خسرو لعظمة الاحتفالات من أدق وأصدق ما ذكر فى هذا المجال باعتباره شاهد عيان حضر تلك الاحتفالات وشارك فيها . ولم يكتف بوصفه لعظمة المكان المعد لاستقبال الخليفة بل وصف وحدات الجيش والأسطول وعدتها ويقرر أن تلك النفقة العظيمة كانت من خزانة السلطان .

كما يذكر المؤرخ المعروف استانلى لينبول أن نفقة بعض الرجال المشاركين فى المواكب كانت تبلغ نحو ٣.٠٠٠ درهم هذا عدا نفقات الجيش والخيول والجمال والأطعمة وغيرها . ولم يقتصر الأمر على تلك النفقات فقط بل ان هناك بعض النفقات التى كانت تنفقها الدولة على فئات معينة فى يوم فتح الخليج مثل الهبات التى تعطى للأدباء والشعراء والفقهاء وقراء القرآن الكريم ولكل فئة منهم أرزاق معينة لا يقل رزق الواحد من أبناء الأمراء عن خمسمائة دينار وقد يبلغ الألفين وليس لهم عمل الا ان يذهبوا ليسلموا على الوزير حيث يركب ثم يعودون . ويقال ان نفقات يوم فتح الخليج بلغت ٢.٠٠٠ دينار (غير الطعام) .

موسم شهر رمضان وسماط عيد الفطر والنحر :

كان مبلغ ما ينفق على اعداد سماط شهر رمضان لمدة سبعة وعشرين يوما ثلاثة آلاف دينار فضلا عن تكاليف الأطعمة الممدودة على سماط عيد الفطر ، هذا بالإضافة الى الكسوة الموزعة على رجال الدولة والأقارب والجهات . فيذكر المقرئى انه فى سنة ٥١٦ هـ (١١٢٢ م) اى زمن الوزير المأمون البطائحي وخلافة الخليفة الأمر بأحكام الله ، بلغ ما يعطى ويوزع (التفرقة) مبلغ ٣٣٧٠ ديناراً والأسمطة ٣٣٣ ر١ . أما ما انفق فى عيد النحر فقد بلغ فى سنة ٥٤٥ هـ ٣٣٧٠ ديناراً خلاف ما تم منحه فى أيام العيد الثلاثة .

واعتقد ان هذه التقاليد كانت تتم بنفس المستوى طوال العصر الفاطمى فيتم الاتفاق على نفس النمط فى جميع الفترات باستثناء فترات القحط والمجاعة واضطراب احوال البلاد الاقتصادية اذ كانت مظاهر الترف تتراجع قليلا أمام انهيار الميزانية .

أما خميس العهد :

فقد جرت عادة الخلفاء الفاطميين على ضرب خمسمائة دينار من الذهب وتحويلها الى عشرة آلاف (خروبة) وهى عملة تذكارية صغيرة الحجم خفيفة الوزن حيث يبلغ وزنها ١٩٤ ر١/ جرام لتفريقها على جميع رجال الدولة فى هذا اليوم .

أما الانفاق على الاحتفال بيوم غدير خم (٢) :

فقد بلغ أموالا طائلة سواء ما كان ينفق لاعداد الكسوة التي تعد من أجل توزيعها على رجال الدولة أو المبالغ المالية التي تقدم كهبات وهدايا وعطايا . فكان القاضي يحصل قبل القاء خطبة العيد على بذلة مميزة يلبسها للخطبة وخمسين ديناراً . الى جانب انفاق الخلفاء مبالغ طائلة من أجل توزيعها على الفقراء في ذلك اليوم .

وقد أورد لنا المقرئى احتفال الخليفة الأمر بأحكام الله ووزيره المأمون البطائحي لذكرى يوم عيد غدير خم سنة ٥٢٦ هـ حيث يذكر أنه بلغ الانفاق على ما يختص بأزمة العساكر سبعمائة وتسعين ديناراً (٧٩٠) ومن الكسوات مائة وأربع وأربعون (١٤٤) قطعة .

أما ما يوزع على الوزير ورجال الدولة فيصل الى مبالغ كبيرة . ونبغ الأسمطة في هذا اليوم مبلغ الأسمطة في عيد الأضحى من حيث النفقة ، بل ان الذبائح التي تنحر في هذا اليوم تفوق

(١) من الأعياد الخاصة التي يحفل بها الشيعة الفاطميون حيث يعد ذكرى دعامة مهمة من دعائم دعوتهم التي تؤيد أحقية علي بن أبي طالب في الخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأحقية الخلفاء الفاطميين بالتالي بهذه الخلافة بسبب انسابهم الى علي وزوجه فاطمة ويجرى الاحتفال بهذا العيد في يوم ١٨ من ذي الحجة ففي هذا اليوم أوصى النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمه علي بالامارة على المسلمين من بعده فيرى المؤرخون أن الرسول عند عودته من حجة الوداع سنة ١٠ هـ - ٦٢٢ م نزل بمكان بين مكة والمدينة عرف بغدير خم وبعد الصلاة اخذ بيد علي بن أبي طالب وقال « من كنت مولاه فعلى مولاه » ... الى آخر العبارة المعروفة .

مثيلاتها في عيد النحر هذا الى جانب المبالغ التى تنفق على الفقراء
والمساكين من أهل البلاد . والأموال التى تنفق فى طلب الحلال
وتزويج الأيتام ، الى جانب العطايا والهبات التى يحصل عليها
الشعراء وقراء القرآن الكريم .

أما نفقات عيد النيروز :

فيذكر المقرئ أنها بلغت فى سنة ٥١٧ هـ ٤٠٠٠ دينار ،
١٥٠٠٠ درهم ومن أوجه المصروفات أيضا الاتفاق على المنشآت
وهو من البنود المهمة فى الميزانية الفاطمية فقد خصصت للعمائر
فى هذه الميزانية ١٠٠٠٠٠ دينار سنويا ويشتمل هذا البند على
صيانة الجسور الممتدة بحذاء النيل والتى كان ينفق عليها
١٠٠٠٠٠ دينار سنويا .

كما خصص جزء كبير من الاتفاق للصرف على تطهير الترع
وأعمال الري ويتضح هذا من كثرة حفر الترع وإقامة بعض
المشروعات المهمة مثل إعادة حفر خليج الاسكندرية زمن الخليفة
الحاكم بأمر الله وقد أنفق على هذا المشروع الضخم
١٥٠٠٠٠ دينار . وكذلك أنفق على اتمام حفر خليج أبى النجا زمن
الوزير الأفضل بن بدر الجمالى أموال طائلة . فيذكر القلقشندى
أن هذا الخليج كان ينتسب الى أبى النجا بن شعيب اليهودى الذى
كان مشرفا للأعمال بالشرقية وقد عهد اليه الأفضل بن بدر
الجمالى بحفر هذا الخليج الذى عرف فيما بعد باسمه الا أن
الأفضل غضب عليه واعتقله بسبب التجاوزات المالية التى قام
بها اثناء متابعته لاتمام هذا المشروع فقد اتبع سياسة مالية
خرقاء أدت الى اتفاق أموال كثيرة من الميزانية المخصصة
للمنشآت .

والحقيقة أن السياسة التي اتبعها الخلفاء الفاطميون والاهتمام بأعمال الري والصرف وحفر الترغ والقنوات وإقامة الجسور وحفر الخليجان كلها أدت الى ازدهار النشاط الزراعى بالبلاد ، فلم يبخل هؤلاء بامداد المشروعات الخاصة بالصرف والرى بكل ما تحتاجه من أموال . وهنا يذكر المقرئزى « أن تلك الأعمال كانت تلتهم ثلث خراج مصر » .

أما نفقة بناء القصور والجوامع والمشاهد والمكتبات وغيرها :

فقد بلغت مبالغ كبيرة ، فمثلا بناء القصر الغربى تكلف مليونى دينار .

وقد بلغت نفقة بناء أو اتمام جامع الحاكم بأمر الله ... ر. د. دينار .

أما جامع الأقمر الذى تم بناؤه فى عهد الخليفة الأمر بأحكام الله فقد بلغت تكاليف بنائه مائتى ألف دينار .

أما جامع الفيلة المطل على بركة الحبش والذى بناه الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الجمالى فى شعبان سنة ٤٧٨ هـ فقد بلغت تكاليف تشييده ستة آلاف دينار .

وهناك بعض النفقات التى كانت تخرج من خزانة الدولة فى مناسبات مختلفة وتمثل جزءا من ميزانيتها . على سبيل المثال ما كان ينفقه الخليفة على الشعراء ورجال الدولة من هبات ومنح . الى جانب الأموال الطائلة التى تنفق على دار الضيافة التى أقامتها الحكومة من أجل الاشراف على الاستقبالات الرسمية للرسل الواردين الى البلاد ، وقد بلغت جملة ما كان ينفق عليها مائة ألف دينار .

كما كانت الحكومة تنفق مبالغ طائلة من أجل الحفاظ على سلامة الطرق وتأمين البريد والثغور .

ومن وجوه الانفاق أيضا ما كان يمنحه الخليفة نتيجة عادة متوارثة اذ كان يقدم دينارا واحدا لكل موظف من موظفى المساجد التى يمر عليها فى أيام الجمع الثلاث الأخيرة من شهر رمضان . ولنا أن نعرف أن هذه المساجد كانت أعدادها كبيرة جدا . فعلىنا أن نتصور مقدار ما كان ينفق خلال الجمع الثلاث من المال . وإن كانت المصادر لم تمدنا بمقدار هذا الانفاق .

ويضاف الى هذا المبالغ التى كان الخلفاء يعطونها للعاملين عند زيارتهم للخزائن مثل خزانة الفرش فكان يعطى للخازن خمسة عشرة دينارا ولأمين خزانة الأسلحة خمسة وعشرون دينارا، وصاحب خزانة السروج عشرون دينارا ، وصاحب خزانة المشروبات ومعاونيه ثلاثون دينارا ، وعند زيارة الخليفة لخزانة الكتب كان يعطى الشاهد عشرين دينارا .

ومن عادة الخلفاء عند ركوبهم للمناظر أن يجعلوا احد الموظفين يحمل كيسا من الحرير فيه خمسمائة دينار لتوزيعه على من يمر عليه الخليفة فى الطريق من فقراء القوم ، وقراء الحضرة الذين يقرءون القرآن على جانبى الطريق اثناء مرور الخليفة .

نفقات الخزائن الفاطمية :

١ - خزانة الكسوة :

أورد لنا المقرئى وصفا شاملا لخزانة الكسوة وما كان ينفق فيها من أجل اعداد كسوة الشتاء والصيف . فبلغت قيمة الانفاق ستمائة ألف دينار ٦٠٠.٠٠٠ دينار .

وبضيف أن تذكرة الطراز فى الأيام الأفضلية (يقصد معنا الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى) واحد وثلاثون ألف دينار

٣١٠٠٠ دينار . ثم اشتملت في الأيام المأمونية (المأمون البطائحي) على ثلاثة وأربعين ألف دينار ٤٣٠٠٠ دينار وتضاعفت في الأيام الأمرية .

٢ - خزانة الكتب :

بلغت خزانة الكتب في العصر الفاطمي قدرا كبيرا من العظمة حيث احتوت على كثير من أمهات الكتب قدرت بما يزيد على مائتي ألف مجلد تشتمل على أنواع العلوم المختلفة . وقد عشق الخلفاء الفاطميون شراء الكتب ولذا نجدهم ينفقون الأموال الطائلة سواء على اقتنائها أو إعادة نسخها أو أعداد قاعات خاصة بتلك الكتب . والاهتمام بعمارتها من وقت الى آخر . ورغم عظمة حجم الانفاق الا ان المصادر لم تمدنا بمقدار هذا الانفاق . وقد اكتفى كثير من مؤرخي تلك الفترة بذكر عدد الكتب ولنا ان ندرك مقدار الانفاق من حجم الكتب وتنوعها . وكان من عادة الخليفة عند زيارته لخزانة الكتب اعطاء الشاهد والمشرف عليها عشرين دينارا .

٣ - خزانة الفرش والأمتعة :

رغم فخامة خزانة الفرش واحتوائها على الكثير من الفرش النادرة واهتمام الخلفاء الفاطميين بأمر هذه الخزانة ووصف المؤرخين لمحتوياتها بأسهاب شديد . الا اننا لم نحصل على دليل واحد يرشدنا الى ميزانية تلك الخزانة ومقدار المنفق عليها . الا ان المقرئ يذكر ان الخليفة كان اذا مر على تلك الخزانة اعطى مستخدميها خمسة عشر دينارا .

٤ - خزانة السلاح :

هى من الخزائن المهمة التى كان الخلفاء يهتمون بها أما مقدار الاتفاق فلم يصلنا عنه شيء ولكن المقرئزى يذكر أن الخليفة كان يعطى مستخدمىها خمسة وعشرين ديناراً ويخلع على المتقدم بها فى المناسبات .

٥ - خزانة الشراب :

يذكر المقرئزى أن مقدار الاتفاق عليها فى السنة بلغ ٦٥٠٠ دينار .

٦ - خزانة التوابل :

يلغ المنفق عليها كل عام ٥٠٠٠ دينار .

٧ - دار التعبئة :

كان ينفق فيها عشرة دنائير كل يوم وفى هذا الصدد يذكر المقرئزى أنها كانت تشتمل فى الأيام الأفضلية (الوزير الأفضل بن بدر الجمالى) على مبلغ يسير فانتهى الى عشرة دنائير كل يوم .

٨ - خزانة البنود :

كان ينفق عليها فى السنة من سبعين ألف دينار الى ثمانين ألف دينار من وقت دخول جوهر الصقل فى سنة ٣٥٨ هـ الى نهاية عصر الدولة الفاطمية .

٩ - دار الفطرة :

كان الاتفاق فيها عشرة آلاف دينار خارجاً عن جوارى

المستخدمين . هذا وقد تحدث المقرري بالتحصيل عن مخصصاتها من المواد الخام لتصنع ما يلزم الفطرة (٣) .

١٠ - الأهرام السلطانية :

بلغت محتوياتها ثلاثمائة ألف أردب فلو جعلنا ثمن الأردب ربع دينار كان ما ينفق في هذا السبيل ٧٥٠٠٠ دينار في السنة.

١١ - دار العلم .

يبلغ المنصرف على دار العلم مائتين وخمسة وخمسين ديناراً (٢٥٥) عدا الأوقاف التي كان قد أوقفها الخليفة الحاكم بأمر الله عليها لشراء ما يلزم من حصر وورق ومحابر وأقلام لطلاب العلم .

(٣) يعد الخليفة العزيز بالله أول من وجب الفطرة وأمر بأن تعمل بالديوان ، وتوزعها على رجال الدولة كل حسب قدره .

الفصل الرابع

نظام النقد

نظام النقد الفاطمي :

منذ ان فتح العرب مصر والبلاد تسير على نظام العيار الذهبى مقررًا بالدينار ، ويظهر هذا بجلاء من النصوص التى أوردها لنا المقرئى اذ يقول : « أما مصر من بين الأمصار ، مما برح نقدها المنسوب اليه قيم الأعمال واثمان المبيعات ذهباً فى سائر دولها جاهلية واسلاماً ، ويشهد لذلك بالصحة ان مبلغ خراج مصر فى قديم الدهر وحديثه انما هو الذهب » .

واذا تتبعنا السياسة النقدية لمصر الاسلامية نجد أنه منذ

دخولها ضمن الدولة الإسلامية وهي تستخدم السكة (١) التي ضربت في دار الخلافة ، ما عدا فترات بسيطة تمتعت فيها بالاستقلال النسبي عن الدولة الإسلامية وذلك على أيام الطولونيين والاختشيديين .

ففي أثناء ولاية أحمد بن طولون على مصر ضرب ما يعرف بالدنانير الأحمديّة وتمتعت تلك الدنانير بجودة عيارها حتى أصبح الدينار الأحمدي لا يصاب بأجود منه ويوضح المقرئ في السبب في جودة الدينار الأحمدي حين يروي لنا القصة التي تدور أحداثها حول الكنز الذي عثر عليه من الآثار المصرية القديمة ، والتي يرجع كثير من مؤرخي تلك الفترة سبب إقامة دار الضرب زمن ابن طولون إليها .

فيذكر المقرئ « أن أحمد بن طولون ركب يوما إلى الأهرام فأتاه الحجاب يقوم عليهم ثياب صوف ومعهم المساحي والمعاول فسألهم عن ما يعملون فقالوا نحن قوم نطلب المطالب فقال لهم

(١) السكة : عرف ابن خلدون السكة بأنها الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم ، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة ، بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه ، فيكون التعامل بها عددا ، وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنا . ولفظ السكة كان اسما للطابع وهي الحديد المتخذة لذلك ، ثم نقل إلى القيام أثرها ، وهي النقوش المائلة على الدنانير والدراهم ، ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار علما عليها في عرف الدول وعى وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات وينقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة .

لا تخرجوا بعدها الا بمشورتى او رجل من قبلى وأخبروه ان فى سميت الأهرام مطلباً قد عجزوا عنه فضم اليهم العمال لمعاونتهم وإمدادهم بالنفقات وانصرف فأقاموا مدة يعملون حتى ظهر لهم فركب أحمد بن طولون اليهم وهم يحفرون فكشفوا عن حوض مملوء دنائير وعليه غطاء مكتوب عليه بالبيزنطية فأحضر من قراه فإذا فيه أنا فلان بن فلان الملك الذى ميز الذهب من غشه ودنسه فمن أراد أن يعلم فضل ملكى على ملكه فلينظر الى عيار دينارى على عيار ديناره فان مخلص الذهب من الغش مخلص فى حياته وبعد وفاته فقال أحمد بن طولون الحمد لله ان ما ينتهى عليه هذه الكتابة أحب الى من المال .

ويضيف ابن الداية ان هذه الدنائير قدرت بحوالى مليون دينار .

أما الدكتور توفيق اسكندر فيضيف ان هذا الكنز يساوى أربعة آلاف كيلو جرام من الذهب . ومن نص المقرضى وابن الداية وكذلك الدكتور اسكندر تتجلى لنا حقيقة مهمة وهى ان أعمال البحث والتنقيب عن الآثار أو كنوز مصر الدفائن أصبحت منذ عهد أحمد بن طولون تخضع لاشراف مباشر من الدولة فلا يستطيع أحد ان يقوم بهذه المهمة الا بعد موافقة الحكومة التى تعين له من يقوم بالاشراف على عملية التنقيب وقد ظهرت للوجود نقابة جديدة عرفت بنقابة المطالبين وخضعت تلك النقابة للضريبة التى عرفت بضريبة الحرف . وكانت الدولة تستولى على خمس الكنز المكتشف الذى يجرى التنقيب عنه .

وقام الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى بدراسة دقيقة لقطع العملة الطولونية التى تم الكشف عنها مؤخراً والموجودة

حاليا بمتحف الآثار الاسلامية واستطاع تقدير عيار تلك السكة من خلال دراسته لعشرين قطعة فأثبت انها جميعا من عيار ٢٣ر٥ قيراط من ٢٤ قيراطا على حساب العيار القيراطى او (٢٩٧٩ر٠) على الحساب الألفى وهو أعلى عيار وصلت اليه السكة الاسلامية ورغم أن أحمد بن طولون سك الدينار الذى عرف بالأحمدى وذكر اسمه عليه الا أنه لم يفقل اسم الخليفة العباسى المعتمد على الله . ويعنى هذا اعترافا صريحا بالخلافة العباسية .

أما فى عهد الدولة الاخشيدية فقد ضرب محمد بن طفج الاخشيد الدينار الاخشيدى على عيار كامل « وصلت النقود فى عهده بعد فسادها مدة من الزمن » والمقصود بذلك هو أن الفترة التى توسطت سقوط الدولة الطولونية وقيام الدولة الاخشيدية والتى استغرقت ثلاثين سنة انحط فيها عيار السكة .

وكانت النقود التى ضربت فى ولاية محمد بن طفج الاخشيد من سنة ٣٢٣ هـ الى سنة ٣٢٩ هـ - (٨٣٧ م - ٨٤٣ م) . تحمل اسم الخليفة العباسى وحده وهذا دليل على أن الاخشيد كان يشعر بالتبعية الكاملة للخلافة العباسية . وبعد سنة ٣٢٩ هـ أخذت السكة تحمل اسم محمد بن طفج الاخشيد وحده دون اسم الخليفة العباسى ويدل هذا على أن الاخشيد أخذ فى التفكير بالاستقلال التام عن الخلافة العباسية الا أنه تراجع واكتفى بالاستقلال الذاتى ، وأخذت العملة منذ تلك الفترة تحمل اسم الخليفة واسم الاخشيد معا واستمر الحال بعد موت الاخشيد فحملت السكة الاخشيدية اسم أبناء الاخشيد مع اسم الخليفة العباسى . أما فى عهد كافور الاخشيد فلم ينقش السكة باسمه بل اكتفى باسم الخليفة العباسى واستمرت هكذا بعد موت كافور

الاخشيد تحمل اسم الخليفة العباسي واسم الأمير احمد بن
الاخشيد . الى أن دخل جوهر الصقلي مصر سنة
٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م .

ورغم أنه في أول الأمر لم يغير شيئاً من قيمة الدنانير الموجودة
واستمر التعامل بها في بداية الفتح إلا أنه في الأمان الذي اعطاه
للشعب كان من أهم بنوده تجويد السكة . ولم يمض وقت
إلا وكان جوهر قد سك مقادير من الدنانير أطلق عليها الدينار
المعزى (نسبة للخليفة المعز لدين الله الفاطمي) . وقد ساعده
على ذلك الذهب الذي حمله معه من بلاد المغرب سواء أكان
دنانير ذهبية أم ذهباً على هيئة سبائك خام . لذا نجد أن الفتح
الفاطمي ساعد على زيادة كميات الذهب الموجودة بالبلاد (٢) .
وبفضل هذه الدنانير والسبائك استطاع جوهر أن يحل جزءاً كبيراً
من مشكلات البلاد الاقتصادية ، ورغم سك الدينار المعزى إلا أن
التعامل بالدينار الراضي (نسبة الى الخليفة العباسي الراضي
من سنة ٣٢٢ هـ - ٣٢٩ هـ) استمر حتى أتى الخليفة المعز
لدين الله الى مصر سنة ٣٦٢ هـ وكانت الأمور قد استقرت الى
حد كبير فأمر بإحلال الدينار المعزى محل الدينار الراضي وبهذا
تحولت العملة المصرية من العملة السائدة في الدولة العباسية السنية
الى عملة تحمل شعارات الدولة الجديدة الشيعية . فنجد على وجه
الدنانير المعزية عبارات تمجد على بن أبي طالب فقد نقش على

(٢) يذكر كثير من مؤرخي تلك الفترة أن جوهر حمل معه ألفاً ومائتي
صندوق من الذهب الى جانب الدنانير المغربية التي تقرر نقلها فتم صهرها
وحملت على الجمال على هيئة الطواحين المفرغة من الوسط . على كل جمل
اثنان فوق ظهره وقدّر بعض المؤرخين هذه السبائك الذهبية بثلاثة وعشرين
مليون دينار أعاد المعز لدين الله ضربها من جديد بدار الضرب (دار السكة
المصرية) .

وجه الدينار - المعزى - ثلاثة أسطر أحدها « دعا الامام المعز لتوحيد الأحد الصمد » وتحت سطر فيه هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وفي الوجه الآخر « لا اله الا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون على أفضل الوصيين وزير خير المرسلين » . وفي سنة ٣٦٢ هـ - ٩٧٢ م عهد الخليفة المعز لدين الله الى يعقوب ابن كلثوم وعسلوج بن الحسن بالاشراف على الخراج حيث يذكر ابن ميسر « انهما امتنعا أن يأخذا الا دينارا معزيا فاتضع الدينار الراضى وانحط الى نحو ثلثي دينار ونقص من صرفه أكثر من دينار فخر الناس كثيرا من أموالهم في الدينار الأبيض والدينار الراضى . وكان صرف الدينار المعزى خمسة عشر درهما ونصف » وتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن الدينار الراضى كان مشابها الى حد كبير لوزن الدينار الهرقل الذى اقره الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية عهد الدولة الاسلامية فقد كان الدينار الهرقلى أو الاكسرا « يزن مثقالا من الذهب أى ٢٦٥ رء من الجرامات ، أو ٦٦ حبة . وكانت زنة المثقال ٢٢ قيراطا الا حبة ، وكان وزن الدينار يقدر ايضا ٧٢ حبة شعير أو ستة آلاف حبة خردل من الوسط » .

ولكن رغم جودة عيار الدينار الراضى كما سبق أن ذكرت الا أن الجميع تخلص منه لنقص قيمته مما جعل الخسارة فادحة بالنسبة لكثير من طبقات الشعب المصرى وفي نفس الوقت ضاعفت الحكومة مكاسبها حيث دخلت كمشتريه للدينار الراضى المرتفع الوزن فقد بلغ كما ذكرت وزن الدينار الهرقلى وأحيانا اقل بشئ يسير فقد بلغ وزنه ٢٥ رء جراما بينما الدينار المعزى لم يصل الى هذا الوزن فكانت الحكومة تقوم باعادة صهر تلك الدنانير مرتفعة الوزن وتعيد صكها من جديد وبذلك أصبحت

مستفيدة من هذا التغير من الناحية المالية الى جانب استفادتها من الناحية المذهبية حيث احلال العملة الشيعية محل السنية دليل واضح على سيطرة الفاطميين على مصر واقتصادها . والقضاء على كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية أو السنية على مصر .

وكان اهم ما يميز العملة الفاطمية العبارة التى تدل على جودتها فكان ينقش عبارة (عال) أو (عال غاية) وهذه العبارة هى العلامة أو الرمز الذى بين صرف العملة على العيار الرسمى .

وتختلف النقود التى ضربت فى عهد الدولة الفاطمية من حيث الشكل عن العملات السابقة التى صدرت طوال خلافة العباسيين فجميع العملات فى العصر العباسى كتبت فى وسطها على الوجهين معا صيغة الشهادة بالخط الكوفى وتحتها اسم الخليفة ويحيط بذلك كتابة هامشية بخط صغير على شكل دائرة بينما العملات الفاطمية تميزت عنها بزيادة النقوش والزخاف اذ يوجد على كل وجه من وجهيها ثلاث دوائر داخل بعضها ، كتب بالخط الكوفى وعلى وجه واحد فقط من العملة شهادة (لا اله الا الله محمد رسول الله) وعلى الوجه الآخر كتب اسم الخليفة مع بعض العبارات المذهبية .

وقد وصلت الينا مجموعة من الدنانير التى تم سكها فى الدولة الفاطمية . فى عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى ضربت دنانير ذهبية وصل عيارها الى ٢٣٥ قيراط وتسمى بالدينار المعزى وهى تحمل السمة المذهبية الشيعية كما سبق أن ذكرت أما فى عهد الخليفة العزيز بالله فقد ضربت نقود فى دار الضرب بالقاهرة سنة ٣٧٦ هـ (٩٨٦ م) تشبه نقود أبيه .

كما حفظت لنا مجموعة دنائير صكت زمن الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي اشتملت على نقوش تحمل اسمه وعلى الوجه الآخر العبارات الشيعية ومكان الضرب .

وقد وجد بعض الدنائير التي تحمل اسم ولى العهد الى جانب اسم الخليفة الحاكم فيذكر المقرئ في أحداث سنة ٤٠٢ هـ انه في شهر رمضان ضربت السكة باسم عبد الرحيم ولى عهد المسلمين (ابن عم الخليفة الحاكم بأمر الله) . وقد أمر الخليفة الحاكم بتوليته أمر المسلمين وقرىء سجل على المنابر كما أرسل سجل الى افريقيا وبلاد الشام وأثبت اسمه مع اسم الخليفة على البنود « والسكة ، والطراز » (٣) . كما وجد دينار

(٣) الطراز من شارات الخلافة المهمة وهي تلك العلامات أو العبارات التي يرسمها الملوك والخلفاء والولاة على أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج بحيث تظهر وكأنها كتابة خطت في نسيج الثوب لحاما وسدى يخيظ من الذهب ، وإنما يخالف الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب ، بحيث تعتبر الثياب الملوكية معلمة بذلك الطراز ، للدلالة على أن لابسها من أهل الدولة وقد أخذ العرب عن الفرس والروم الطراز واستمرت العلامات الفارسية والرومية تستخدم في الطرز الإسلامية حتى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) (٨٦٥ - ٧٠٥ م) فيعتبر هذا الخليفة أول من جعل ملابسه وملابس أجناده ورجاله تحمل العبارات الإسلامية بدلا من العبارات الرومية ، فاستبدلت عبارة (بسم الأب والابن والروح القدس) بصورة (لا اله الا هو) الى جانب اسم الخليفة ولقبه واستمرت للطراز أهمية كبرى حيث بقاء اسم الخليفة على الطراز معناه بقاء سلطانه وهيمنته فاذا أراد أحد الولاة الخروج من طاعة الخليفة قطع الخطبة وهي من شارات الخلافة أيضا واسقط اسم الخليفة من على الطراز . أما البنود فهي الرايات التي تحمل في المواكب الرسمية والاحتفالات وأيضا الحروب وقد عرفت منذ أقدم العصور ولها شأنها في الحروب قديما وقد كان للطراز والبنود أهمية في الدولة الفاطمية فقد اهتم الفاطميون بالطراز فأنشأ الخلفاء الفاطميون دورا في قصورهم تسمى دور الطراز لنسيج أثوابهم .

من العصر الفاطمي الثاني اشتمل على نقوش تحمل اسم الخليفة وعلى الوجه الآخر عبارات الدعاء وأسم مكان الضرب ويرجع الى سنة ٥٢٩ هـ ففي الوجه الأول ذكر : الامام عبد المجيد ابو الميمون الحافظ لدين الله أمير المؤمنين وعلى الوجه الآخر : بسم الله الرحمن الرحيم ، ضرب هذا الدينار بمصر سنة ٥٢٩ هـ ولده ابو على ولي عهد أمير المؤمنين ، عال . لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله وعلى ولي الله .

ويظهر هنا بوضوح اشتمال النقود على اسم الخليفة واسم ولي العهد الى جانب سنة الضرب وكنية الخليفة فمثلا ابو الميمون كنية الخليفة الحافظ ، كانت ابو تميم كنية الخليفة المستنصر . ونلاحظ ان العملة اشتملت أيضا على كلمة (عال) وهي العبارة التي تدل على جودة العملة وخصوصا أن هذه الفترة كانت العملة جيدة فمنذ عهد الوزير الأفضل بن بدر الجمالي والدينار الفاطمي في أحسن حالاته فقد حرر هذا الوزير عبار الدينار في المحرم سنة ٤٩٠ هـ - ١٠٩٦ م وضربت أيضا نقود في عهد الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله بن الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٢٥ هـ - ١٠٣٥ م تشبه الى حد كبير نقود أبيه وان كانت أكبر منها حجما وأكثر جاذبية .

أما في عهد الخليفة المستنصر بالله فقد ضرب ثلاث عملات من النقود الذهبية في تواريخ متقاربة وبأشكال مختلفة فقد ضربت العملة الأولى في القاهرة ٤٢٨ هـ - ١٠٣٧ م وضربت الثانية في مدينة صور سنة ٤٤٢ هـ - ١٠٣٠ م أما العملة الثالثة فقد ضربت سنة ٤٦٥ هـ - ١٠٧٢ م .

أما السكة فقد كانت تتأثر دائما بالأحداث السياسية والصراع الداخلي ويظهر هذا بوضوح بعد موت الخليفة المستنصر

بالله واعلان ابنه نزار أنه أحق بالخلافة من أخيه المستعلى وفراره الى الإسكندرية ولالتفاف كثير من الاتباع حوله وظهور الدعوة النزارية .

أخذت تظهر الى الوجود بعض العملات من الدنانير لاتباع هذا المذهب . وكذلك في عهد الخليفة الحافظ بعد أن تولى الخلافة بعد مقتل ابن عمه الخليفة الأمر على يد فريق من النزارية واعلانهم رفضهم لتوليته أمر الخلافة ، واعلان البيعة لابن الخليفة الأمر وكان طفلاً ، فلقب بالامام الطيب ونقشت الدنانير باسمه سنة ٥٢٥ هـ - ١١٣٠ م .

ويوضح لنا نموذج الدنانير التي وصلت الينا والمحفوظة بدار الكتب المصرية هذا الراى فقد وجد على أحد وجهيها :

الامام محمد

أبو القاسم المنتظر بأمر الله أمير المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم - ضرب هذا الدينر بالاسكندرية خمس وعشرين وخمسمائة .

ويتضح بوضوح أن تلك الدنانير قد استخدمت للدعوة والمطالبة بالخلافة الى جانب ان النص السابق يوضح لنا أن تلك الدنانير كانت تسك بالاسكندرية وهى مقر انصار الطيب وهو نفس المكان الذى اتخذته الدعوة النزارية مقراً لها .

والى جانب الدنانير الفاطمية المضروبة بمصر كان هناك نوع آخر مجلوب من الخارج أخذ يظهر بالبلاد بكميات كبيرة واكتظت به الأسواق فى فترة الحروب الصليبية وهى تلك الدنانير التى تم

ضربها بعد قيام الامارات الصليبية الأربع في الرها ، وانطاكية ،
وبيت المقدس ، وطرابلس . فقد احتاج الصليبيون الى عملات
تخدمهم في المعاملات التجارية ، وشئون الحجاج والفرسان سواء
المتنقلون منهم او المقيمون ولذا فقد ضربت نقود للتداول في الاراضي
المقدسة وعرفت بالعملة البيزنطية العربية ويذكر الأستاذ
الدكتور عبد الرحمن فهمي أن العملة البيزنطية العربية تعد اقدم
عملة ضربها اللاتين للتعامل بها في البلاد الاسلامية وهي تحمل
نقوشا عربية وآيات قرآنية وقد زاد حجمها بعد سنة ٥١١ هـ
في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله عندما استولى الملك بلدوين الثالث
ملك بيت المقدس على الفرما وحاول الاستيلاء على تنيس .

وفي هذه الفترة تم اصدار عملة زائفة باسم الخليفة الأمر
بأحكام الله استمر تداولها ثلاث سنوات تحمل كتابات النقود
الفاطمية ولكنها تختلف عنها من حيث الاتقان فالنقود الصليبية
تحمل نقوشا عربية غير متقنة بعكس الفاطمية التي كانت نقوشها
وكتاباتنا تحفة فنية لانها كتبت بيد عربية . وما زالت قطع من
تلك العملة محفوظة في دار الكتب المصرية .

ولم يقتصر التداول في الأسواق المصرية على العملات التي ضربها
البيزنطيون أثناء الحروب الصليبية وانما كذلك عرفت العملات
المغربية طريقها الى الأسواق المصرية بكثرة فقد تدفقت على البلاد
في النصف الأول من القرن الخامس الهجري نتيجة للرواج
الاقتصادي بين مصر وبلاد المغرب من ناحية الى جانب نشاط
طرق الحج بين بلاد المغرب ومصر حيث كان الحجاج المغاربة
يفضلون الطريق عبر مصر في الذهاب الى بلاد الحجاز وكان
هؤلاء يدفعون مكوسا بالدنانير المغربية الذهبية عند مرورهم بشفر
عذاب فكان الحاج يدفع ثمانية دنانير وكذلك كان التجار

الأوربيون يدفعون قيمة ما يشترونه من منتجات مصر بالنقد الذهبى الى جانب تسديدهم الضرائب المقررة عليهم أيضا بالنقد الذهبى .

ولم تكن مصر تحتفظ بكل تلك الكميات من النقد الأجنبى الذهبى بل انها كانت تنفق جزءا كبيرا منها لشراء احتياجاتها من الخارج . ولكن على الرغم من هذا فقد كانت القاعدة الذهبية فى العصر الفاطمى راسخة قوية .

ولم يكن الدينار فى العصر الفاطمى ثابتا من حيث الوزن فقد تأثر بالأحداث السياسية تأثرا كبيرا الى جانب تلاعب بعض الخلفاء فى تحديد وزن الدينار فنجدته فى فترات الرخاء الاقتصادى يزداد وزنه ويكتب عليه عبارة (عال) أما فى فترات الاضطراب السياسى والاقتصادى فكانت اليد تمده اليه لتنقص من وزنه بعض الشيء . فعلى سبيل المثال زاد وزن الدينار الفاطمى فى بداية عهد الدولة نتيجة للكميات الكبيرة من الذهب التى أتى بها المعز لدين الله من افريقيا كما سبق ان ذكرت . الى جانب استخراج الذهب بكميات وفيرة من وادى العلاقى واستيراد التبر من بلاد التكرور ، وتشديد الرقابة على دور الضرب وعلى موظفى تلك الدور ، الى جانب الكميات الضخمة التى كانت تحصل عليها الدولة من الكنوز المخبوءة فى المقابر الفرعونية فيذكر الأستاذ الدكتور توفيق اسكندر « أن تلك الكنوز كانت هى السبب الرئيسى فى ثروة الفاطميين وترفعهم ويضيف انهم استمدوا مواردهم من الكنوز التى استخرجها الحاكم بأمر الله من ارض مصر التى كثر بها فى قديم الزمان المعابد والمقابر » ولم تكن هذه سنة ابتدعها الفاطميون وانما عرفت منذ زمن الفتح وتبلورت زمن احمد بن طولون حيث أصبحت أعمال البحث عن تلك الكنوز تقوم على أسس منظمة كما سبق أن ذكرت .

بينما نجد الدينار يصل الى اقل وزن له زمن الأزمات الاقتصادية والمثال على هذا الشدة المستنصرية حيث انخفض الدينار الى أدنى مستوى ، كذلك زمن خلافة المستعلى وبداية عهد الخليفة الأمر فقد أصاب الدينار أقل عيار في تلك الفترة حيث توالى الأزمات الاقتصادية على البلاد وخصوصا في سنة ٤٠٥ هـ حيث يذكر ابن ميسر أن البلاد « أصابها وباء وغلاء عظيمان » فأدى هذا الى اضطراب أحوال البلاد وانهيار لاقتصادياتها ولم تسلم من الهجمات المتكررة من جهة بلاد الشام حيث تعددت الغارات البيزنطية على البلاد واستمرت أحوال الدينار مضطربة الى أن تم تحريره على يد الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش وذلك في سنة ٥٠٤ هـ .

ولم يخل الدينار الفاطمي في بعض الأحيان من الفس في العيار أو إصدار دنائير جديدة أقل قيمة واجبار الناس على التعامل بها وفي كتابا الحالتين كانت الحكومة الفاطمية هي المستفيدة من الفرق .

وقد انخفضت كميات الذهب في العصر الفاطمي الثاني بصورة ملحوظة ، وكان السبب في هذا يرجع الى اهمال استغلال مناجم الذهب في وادي العلاقي بالصحراء الشرقية وتقاعس الحكومة عن الاشراف عليها وتركها لاستغلال الأفراد ولم يعد لدى المطالبين أدنى رغبة في البحث عن كنوز مصر الفرعونية نتيجة لعدم قدرة الحكومة لتوفير الأمن والأمان لهم الى جانب انتشار الفوضى السياسية نتيجة لصراع الوزراء العظام من ناحية ، واضطراب أحوال البلاد نتيجة الصراع بين فرق وطوائف الجند في صفوف الجيش كما سبق ان أوضحنا هذا الى جانب النزاع على الخلافة ، وتولى خلفاء لا حول لهم ولا قوة من ناحية أخرى

هذا ولا ننسى انخفاض الصادرات المصرية نتيجة للحروب الصليبية وخصوصا المنسوجات التي كانت تأتي بالعملة الذهبية من الخارج بكميات وفيرة وخصوصا ما كان يصدر منها الى بلاد الشام والعراق واليمن وحوض البحر المتوسط .

كما سيأتى ذكره بالتفصيل عند الكلام عن انهيار الاقتصاد المصرى .

وقد لعب الانفاق على الجيش والأسطول وتوظيف جميع مصادر المال فى تلك الفترة لتجهيز الجيش لصد خطر الصليبيين كل هذا لعب دورا جعل الذهب يضرب وتنقص كمياته فى البلاد مما دعا بعض مؤرخى تلك الفترة الى القول ان بعد سقوط الدولة الفاطمية خرج الذهب من مصر ولم يعد اليها مرة ثانية .

انظر الجدول الذى يوضح احوال الدينار طوال العصر الفاطمى فى الملاحق الموجودة فى نهاية الرسالة .

ولم تستمر الدنانير الذهبية هى العملة الوحيدة طوال العصر الفاطمى فقد أخذت تظهر الى الوجود الدراهم الفضية منذ الخليفة الحاكم بأمر الله ٣٨٦ هـ - ٤١١ هـ فقد أخذت الحكومة منذ تلك الفترة تتوسع فى ضرب الدراهم من الفضة وهنا تحولت مصر الى نظام المعدنين وتوضح الأستاذ الدكتور سيدة كاشف نظام المعدنين بقولها « ان نظام المعدنين عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيم النقود بعلامة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة فى نفس الوقت ويتحقق ذلك الارتباط باجتماع ثلاثة شروط :

تحديد الوزن المعدنى الذى تساويه وحدة النقد فى كل من المعدنين على التوالى بما يترتب على ذلك من انشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة .

الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة
إبراء غير محدودة في الوفاء . إطلاق حرية الأفراد في تحويل
سبائك أى المعدنين الى مسكوكات وبالعكس » .

فمنذ عهد الخليفة الحاكم بأمر الله أصبحت الدراهم الفضية
تقودا قانونية وذلك للاحتياج اليها في المعاملات التجارية حيث ان
المعاملات التجارية الضخمة كانت تحتاج الى الدنانير الذهبية ،
أما المعاملات اليومية البسيطة فكانت تحتاج الى عملة أقل شأنًا ،
يقول المقرئى « أما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأوانى ،
وقد ضرب منها الشيء للمعاملات التى يحتاج اليها فى اليوم
لنفقات البيوت : وأول ما رايت للدراهم ذكرا بمصر فى أيام
الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى » .

ورغم أن تلك العملة فى البداية كانت عملة مساعدة فقط
الا أن المسيحي يقرر أن تلك العملة حددتها الحكومة وقررت أمرها
ليصبح كل ثمانية عشر درهما بدينار .

ويرجع تمسك الحاكم بأمر الله بأن تصبح العملة الفضية
أحدى دعائم النقد فى مصر فى تلك الفترة لتيسير التعامل وخصوصا
فى السلع قليلة الثمن . وتسهيل المعاملات التجارية الى جانب أن
بعض أجور العمال كانت جزءا من الدينار هذا الى جانب السبب
الأساسى وهو نقص الذهب كعملة فى الأسواق لها دعائمها نتيجة
للاستخدامات المختلفة كنوع من الحلوى والأوانى . وقد ساعدت
حياة الترف على قلة الذهب كدنانير هذا الى جانب أن مناجم
الذهب فى وادى العلاقى اخذت فى النضوب لاهمالها .

والدراهم نوعان : الدراهم النقر . والدراهم السوداء (٤) وتبلغ نسبة الدرهم الأسود الى النقر ١ : ٣ فالدرهم النقر يساوى ثلاثة دراهم من السود . ولم تعرف الدراهم السود الا فى عهد الخليفة الأمر بأحكام الله سنة ٤٩٧ هـ وعرفت بالدراهم الأمرية .

كذلك يذكر المقرئى « أن الدراهم السود كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والاسكندرية وتعرف (بنقد مصر) وأهلها لا يتعاملون الا بها ويسمونها الورق واستمرت المعاملة بهذه الدراهم الى أن استولت دولة بنى أيوب على مصر » .

وفى سنة ٣٩٧ هـ فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله زاد عدد الدراهم زيادة كبيرة مما أدى الى انهيار قيمتها فيذكر المقرئى « أنه فى شهر ربيع الأول من سنة ٣٩٧ هـ تزايد أمر الدرهم القطع المتزايدة . فبيعت أربعة وثلاثون درهما بدينار ، ونزع السعر واضطربت أمور الناس فرفعت الدراهم ، وأنزل بعشرين صندوقا من بيت المال فيها دراهم جدد تفرقت فى الصيارف وقرىء سجل برفعها والا يتعامل بها ، وانظر من فى يده شىء منها ثلاثة أيام وأن يورد جميع ما تحصل منها الى بيت دار الضرب » .

(٤) الدراهم النقر يكون نلثاها من النحاس وتطبع بدور الضرب ويكون منها دراهم صحاح ، وقراضات مكسرة ، والعبرة فى وزنها بالدرهم وهو يعتبر بأربعة وعشرين قيراطا وقدر ست عشرة حبة من حب الخروب ، فتكون كل خروبتين ثمن درهم ، وهى أربع حبات من حب البر المعتدل ، والدراهم من الديار نصفه وحمسه أى سبعة أعشاره ، فيكون كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم . أما الدراهم السود فاسماء على غير مسميات كالدنانير الحبشية ، وكل درهم منها معتبر فى العرف بثلاث دراهم نقرة .

وقد رت الدراهم القديمة كل أربعة دراهم بدرهم جديد .

ومما تقدم نستنتج من نص المقرئى الذى أورده نقلا عن المسبحى أن الحكومة تدخلت لتحديد قيمة الدرهم الجديد بالنسبة للدرهم القديم وهو كل دينار يساوى ثمانية عشر درهما .

وقد حفظ لنا مجموعة من الدراهم التى ضربت فى عهد الخليفة المستنصر بالله أوردها لنا لينبول :

على الوجه الأول منها : محمد رسول الله أرسله الله - وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين . لا اله الا الله محمد رسول الله .

وعلى الوجه الثانى بسم الله ضرب هذا الدرهم بمصر سنة اثنى عشر وثلاثين وأربعمائة دعا الامام معه لتوحيد الاله الصمد .

المستنصر بالله امير المؤمنين :

وفى عهد الوزراء العظام ٤٦٦ - ٥٦٧ هـ (١٠٧٣ - ١١٧١ م) سيطر هؤلاء على شئون البلاد الاقتصادية والمالية وقد ضرب الوزراء فى العصر الفاطمى الثانى اسماءهم على الدراهم الى جانب اسم الخليفة كما كان الحال فى الدنانير . وقد حفظت لنا دراهم من عهد الخليفة الحافظ لدين الله ولكن ضرب عليها اسم ابو على احمد بن الفضل وزير الحافظ ونقش عليها الله الصمد - الامام محمد . وكانت الدراهم يصل اليها يد الفس والزيغ وكان يطلق عليها المزيفة او الزيوف ، فكان البعض يزيغ الدراهم ببردها ، او خلطها بالنحاس مما يجعلها تفقد صفة الجودة ، واذا وجدت اعيدت الى بيت المال الذى يعيدها لتضرب من جديد .

واقصر التعامل بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية على

المدن الكبرى حيث يؤكد المقریزی أن مدن إقليم الصعيد كان أهلها يتعاملون في « محقرات المبيعات بالكودة وهي نوع من الودع يستخرج من البحر كما يتعامل أهل الأقاليم الساحلية مثل ثغر الاسكندرية فيجعلون في مقابله الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك من كسر الخبز لشراء ما يلزمهم ، وفي ريف مصر يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببيض الدجاج وبنخال الدقيق .

وقد أقرت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ الفتح الاسلامی هذا الوضع الاقتصادي حتى ان خراج الصعيد كان بعضه يجبي عينا .

أما الفلوس فلم يصل إلينا منها شيء يؤكد نوعيتها إلا أننا لا نشك أبدا في وجودها وخصوصا أن التعامل بالدنانير والدرهم كان لا بد له من عملة مساعدة كجزء من الدرهم ، وبعض الوثائق البردية تحدد أجور العمال بجزء من الدرهم كسدس أو ربع أو غيره . إذن هذه الأجور كانت تدفع بالفلوس . والفلوس لفظ مشتق من اليونانية وقد استعاره العرب عن البيزنطيين وكان كل ثمانية وأربعين فلسا منها معتبرة بدرهم نقر حتى سنة ٧٥٩ هـ .

وإذن فالفلوس لم تكن إلا جزئية تغيرت قيمتها بسبب الفس الذي يحدث فيها عن طريق الصيارفة اليهود ، مما جعل الحكومة تفرض رقابة مشددة على التعامل بالفلوس أو العملات الحقيرة ويذكر المقریزی « أن الفلوس ما هي إلا نقود نحاسية ضربت لتكون عملة مساعدة في إجراء المعاملات التجارية البسيطة فهي صنعت لما كانت في المبيعات محقرات تقل من أن تباع بدرهم أو جزء منه باحتياج الناس من أجل ذلك في قديم الزمان وحديثه إلى شيء تقدي غير الذهب والفضة بازاء هذه المحقرات » .

والى جانب العملة الرسمية التى اعتمدتها الدولة لتكون كقاعدة للتعامل النقدي نجد الدولة الفاطمية تبتدع عملة جديدة تذكارية ضربتها من الذهب مختلفة الأحجام والأوزان ، وكان الغرض من هذا هو الانعام بها على الشعب فى بعض المواسم والأعياد .

وقد اقتدى الفاطميون بالعباسيين فى هذه الناحية . فقد ذكرت المصادر أن خلفاء بنى العباس كانوا يضربون العملة التذكارية لتوزيعها على الأمراء ورجال الدولة فى الأعياد المختلفة ، ورغم أن الدنانير العباسية أخذت طابع مضاعفة وزنها لتفريقها على الشعب فى عيد النيروز والمهرجانات المختلفة ، كذلك دنانير الخريطة للانعام على المغنين وغيرهم .

الا ان الفاطميين عندما اقتدوا فى هذا المجال ببني العباس جعلوا عملتهم اصغر وزنا من العملة الرسمية وقد وجدت قطع من العملة التذكارية يرجع ضربها قبل دخول الفاطميين الى مصر سنة ٣٥٨ هـ ويرجع مؤرخو تلك الفترة وجود تلك العملة التذكارية الى الدعاة الفاطميين الذين اتوا الى مصر زمن الدولة الاخشيدية فقد حملوا معهم كثيرا من تلك النقود لتوزيعها على اتباعهم ، وقد عثر على دينار ضرب باسم الخليفة المعز لدين الله سنة ٣٤١ هـ ويحمل الصيغة الشيعية على أحد وجهيه ورغم أن زمن ضربه يرجع الى سنة ٣٤١ هـ أى قبل دخول الفاطميين مصر بسبعة عشر عاما الا اننا نرجع ذلك الى أن المعز كثيرا ما كان يجتذب قلوب اتباعه بالذهب .

ومن النقود التذكارية التى ابتدعها الفاطميون بعد دخولهم مصر ما كان يضرب منها فى أول العام ، وكانت العادة المتبعة أن

تقوم دار الضرب باعداد الدنانير والدراهم المدورة في خلال عشرة
الأيام الأخيرة من شهر ذى الحجة من كل عام فيتم اثبات تاريخ
السنة التي ركب في أولها الخليفة وعرفت تلك العملة بالقرعة
فيحمل منها الى الوزير ثلثمائة وستون ديناراً ، وثلثمائة وستون
رباعياً ، وثلثمائة وستون قيراطاً .

والى اولاده واخوته من كل صنف من ذلك خمسون ، والى
أرباب الرتب وأصحاب السيوف والأقلام عشرة دنانير وعشرة
رباعيات وعشرة قيراط الى دينار واحد ورباع واحد وقيراط
واحد ، وكان هؤلاء يحتفظون بتلك العملة كنوع من البركة المنعم
بها من الخليفة على رجال الدولة ، ويقول المقرئى ان مبلغ ما كان
ينعم به الخليفة اول العام هو ما يقرب من ثلاثة آلاف دينار .

ومن العملات التذكارية التى ابتدعتها الفاطميون فى مصر
الخراريب الذهبية وهى عملة خفيفة من الذهب وزن ١٩٤ر٪ جرام
كانت تضرب لتوزيعها على رجال الدولة كنوع من الهدايا فى يوم
خميس العهد . وهو من الأعياد التى يعملها النصارى ويأتى قبل
عيد الفصح بثلاثة أيام ويحتفل الأقباط به فى كنائسهم بأن يحضروا
اناء مملوءاً بالماء ويرتل عليه رجال الدين ويتلون الأدعية
المناسبة ثم يقوم البطريك بغسل أرجل الحاضرين فى هذا
الاناء . وفى اعتقادهم ان المسيح عليه السلام قد قام بهذا العمل
مع تلاميذه فى هذا اليوم . بهدف تعليمهم التواضع ، ثم اخذ
عليهم العهد بالآلا يتفرقوا وان يتواضع بعضهم لبعض .

ويذكر المقرئى « ان الوزير المأمون (البطائحي) حضر
كاتب الدفتر وأمره بالكشف عما كان يضرب برسم خميس العدس
(خميس العهد) من الخراريب الذهب ، وهو خمسمائة دينار

عن عشرين ألف خروبة . واستدعى كاتب بيت المال ودفع له بإطلاق ألف دينار وأمره بإحضار مشارف دار الضرب وسلمها إليه فاعتمد ذلك وضربت عشرون ألف خروبة ، وأحضرها فأمر بحملها الى الخليفة ، فخص المأمون منها ثلثمائة دينار .

ورغم انتظام خلفاء الفاطميين في العصر الفاطمي الأول على ضرب تلك الخرايب لتوزيعها يوم خميس العهد الا أنها منذ عهد الخليفة الحافظ لدين الله في العصر الفاطمي لم تضرب الا مرة واحدة ثم أبطل ضربها بعد ذلك .

وبعد ان تكلمنا عن العملة زمن الفاطميين يجب أن نذكر وسيلة مهمة اتبعت في المعاملات المالية الضخمة حيث يتطلب الأمر وسائل للدفع أكثر امنا من حمل مبالغ ضخمة من النقود ومن أهم تلك الوسائل السفاتج والصكوك والسفتجة (الكمبيالة) ورقة يكتب فيها المقرض قيمة دينه للمقرض وتاريخ استحقاق الدين وقد يكون الوفاء في بلد آخر . وقد عرف العرب في معاملاتهم التجارية السفاتج ، ولما جاء الاسلام أمر الله سبحانه وتعالى بكتابة الديون جاء ذلك في قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه » .

أما الصكوك فهي إحدى الوسائل المعروفة في النقود الائتمانية ، وهو أمر خطى بدفع مقدار من النقود الى الشخص المسمى فيه .

وقد زاد استعمال السفاتج والصكوك في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي - لأهميتها في المعاملات المالية ولتسهيل وسائل الدفع بين التجار بعضهم وبعض أو بين التجار والحكومة .

وكان أهم ما يميز التعامل بهذه السفاتج سهولة حملها ،
وكان استعمالها يتم لتصفية حسابات كبار التجار بين الأقطار
المختلفة ، أو تسوية الديون المعلقة بينهم فيذكر الأستاذ الدكتور
عبد العزيز الدوري « بأن السفاتج والصكوك كانت تقبل من قبل
التجار خارج نطاق الأراضي الإسلامية . وقد ظهرت مؤسسات
مصرفية تقوم بدور البنوك في العصر الحاضر ، وهي بيوت الجهابذة
الذين خدموا التجارة كما دعموا اقتصاد الدولة في بعض الفترات
أذ كان الإسلام يحرم الربا وأخذ الفائدة في النقد على المسلمين
فان أهل الذمة تولوا ذلك . هذا بالإضافة الى اللجوء الى بعض
المخارج والحيل الفقهية لتيسر بعض انواع التعامل الائتماني » .

وقد وجدت سفاتج أو حوالات أو رقاع يكتبها الجهابذة
للتجار بقيمة المبالغ التي يريد الجهابذ امداد التاجر بها في خارج
البلاد (٥) .

ويذكر الرحالة ناصر خسرو في هذا الصدد تجربة شخصية مرت
به اذا يقول « حينما كنت في أسوان كان لي صديق هو أبو عبد الله
محمد بن فلج ، فلما ذهبت من هنا الى عيذاب كتب من اخلاصه

(٥) منذ سنة ٢٧٨ هـ كثر استخدام لفظ الجهابذ وهو لفظ مستورد
دخل الى مصر بحكم ارتباطها بالخلافة العباسية ، وتمشيا مع وحدة الوطن
العربي وتداخل الكثير من الألفاظ والكسر من مظاهر الحياة والحضارة في
العالم العربي آنذاك ولفظ جهيد كان يستعمل في العراق بمعنى المشرف على
المالية أو الخير المالي .

لى لوكيله بها كتابا يقول فيه : أعط ناصرا ما يريد ، وهو يعطيك صكا للحساب ، فلما بقيت ثلاثة أشهر (يقصد امتدت اقامته بعذاب ثلاثة اشهر) وانفقت ما معى ، اضطرت ان اعطى هذه الورقة للوكيل فأكرمى وقال : ان له والله لدى اشياء كثيرة وانى معطيك ما تريد ، واعطنى صكا به فتعجبت من حسن صنع هذا الرجل محمد بن قلعج الذى اظهر كل هذه الطيبة بغير سابقة منى اليه ولو كنت دنيئا واستملكك لنفسى لأخذت بهذه الورقة اشياء كثيرة وقد أخذت مائة من من الدقيق وهو مقدار كبير هناك واعطيته صكا به أرسله الى أسوان وقبل رحيلى من عذاب ورد خطاب من محمد بن قلعج لوكيله يقول له فيه أعط ناصرا ما يريد مهما تكن قيمته مما لى عندك واذا أراد فأعطه من مالك وانا اعطيك عوضا عنه » ومن هذا النص نستنتج ان الخطاب الأول الذى أعطاه لناصر خسرو كان صكا (ويعنى كمبيالة فى العصر الحديث) . والخطاب الثانى الذى أرسله لوكيله كان سفتجة (حوالة) .

ولم يقتصر التعامل بالصكوك والسفاتج بين التجار وأفراد الشعب بل امتد التعامل بها الى الدولة فقد كان كثير من الصكوك تكتب وتسحب على بيت المال او على التجار او على من يتقاضى عمولة نظير عمل معين .

فقد استخدم الصك أيضا كنوع من المعاملات المعروفة داخل دوائر الحكومة لدفع رواتب الجند .

أما السفاتج فكانت تسحب عادة على التجار والباءة ولكل
سفتجة موعد محدد لاستحقاقها .

وكان يمكن لصاحب السفتجة الحصول على ماله دفعة
واحدة أو على أقساط محددة ضمن نصوص السفتجة من قبل .
وقد أورد لنا الأستاذ جرومان من خلال أوراق البردى العربية
بعض تلك السفاتج التي استخدمت كوسيلة من وسائل الدفع
وترجع الى عام ٤٣٤ هـ (١٠٤٢ م) .

● الباب الثاني

ثروة مصر في العصر الفاطمي

ومدى ادراك الرحالة المسلمين لازدهار

مصر الاقتصادي

الفصل الأول

الثروة الزراعية وما يتصل بها

تعتبر الثروة الزراعية من أهم مصادر الحياة الاقتصادية في مصر منذ أقدم العصور . وقد أدرك العرب الفاتحون أهمية ثروة مصر الزراعية .

كما عرفوا قدر ثرواتها وخيراتها الوفيرة فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن « العرب حين أتوا الى مصر لفتحها كانوا يعرفون ثروتها الزراعية وخيراتها . وكثيرا ما أظهروا إعجابهم بتلك الخيرات والنعم التي خص الله بها مصر والمصريين . ومن هذه الخيرات الوفيرة كانت مصر تقدم للفاتحين المال والطعام . فلا عجب إذ قال عمرو بن العاص - قائد فتح مصر - « ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة » .

والحقيقة أن العرب قبل فتح مصر كانوا يدركون أهمية ثروة مصر الزراعية وأن هذه الثروة الضخمة كانت من أسباب

فتح العرب لمصر للاستفادة من خيراتها لخدمة الخلافة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق اهتم العرب بشئون مصر الزراعية حتى يحافظوا على هذا المصدر الهائل لبيت مال المسلمين ، فاهتموا بحفر الترع وانشاء الجسور .

واستمرت البلاد تحظى باهتمام العرب طوال عصر الولاة . ولكن زاد هذا الاهتمام زمن الدولة الطولونية فقد اهتم أحمد بن طولون بشئون مصر الزراعية فاهتم بحفر الترع والقنوات واصلاح الجسور ، بل اهتم أيضا بشئون الفلاح المصرى فاهتم بحمايته من ظلم جباة الضرائب ، وأمدّه بالتقاوى الجيدة والآلات الزراعية اللازمة حتى يتسنى له الحصول على محصول وفير . وقد ظهرت نتيجة هذا الاهتمام الكبير من قبل ابن طولون في صورة زيادة الرقعة الزراعية - بمصر فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف « أنه استغل في الزراعة نحو مليون فدان » - ويعتبر هذا أعظم استغلال شهدته مصر لاستغلال الأرض الزراعية .

ونستنتج من هذا أن العصر الطولونى كان العصر الذهبى للفلاح المصرى وقد استمرت النهضة الزراعية زمن الاخشيديين أيضا . فاهتموا بشئون الزراعة واعتنوا بالأرض الزراعية فتعددت أنواع الحاصلات الزراعية في عصرهم واستمرت الزراعة مصدرا مهما من مصادر دخل الدولة في تلك الفترة .

أما عن ثروة مصر الزراعية زمن الدولة الفاطمية فقد أمدنا كثير من رحالة ومؤرخى تلك الفترة بمعلومات ضافية عن الزراعة باعتبارها العمود الفقرى للاقتصاد المصرى ، فتكلموا عن الأرض الزراعية ومدى جودتها وأنواع ونظام الرى المتبع والنيل ومقياسه وأهمية فيضان النيل وتأثيره على أحوال الزراعة .

وبعضهم وصف الحاصلات الزراعية وقارن بينها وبين الحاصلات الزراعية في بعض البلدان الاسلامية الأخرى وأضاف البعض الآخر الوسائل المتبعة لتحسين تلك الحاصلات وتفرد مصر ببعضها ، كما وصفوا لنا المشروعات الخاصة بالرى والصرف في البلاد وأهم تلك المشروعات ، بل ان البعض أمدنا بالصناعات الزراعية وأهميتها في زيادة دخل الفلاح المصرى . الا أن معظم رحالة العصر الفاطمى أغفلوا بعض الجوانب المهمة التى تخص الزراعة فمنها على سبيل المثال تحديد الرقعة الزراعية بالنسبة للمساحة الكلية للبلاد وكذلك نظام الملكية الزراعية .

ملكية الأرض :

قبل أن أتكلم عن الملكية الزراعية في العصر الفاطمى وجدت أنه من الضرورى لى تتضح الصورة أن أتبع الملكية في مصر بشىء من الإيجاز منذ الفتح الإسلامى حتى ندرك مدى التغير الذى حدث خلال العصر الفاطمى الثانى .

فمنذ الفتح العربى لمصر وبعد معاهدة بابليون الأولى في أوائل سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) وكذلك معاهدة بابليون الثانية في أواخر سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) . اعترف العرب بالملكية الشخصية وترك أملاك المصريين وإبقائها في أيديهم ولم يتم تقسيمها بين الفاتحين . بل ان معاهدة بابليون الأولى كانت بمثابة تنظيم العلاقة بين الفاتحين العرب من ناحية والمصريين أهل البلد من ناحية أخرى .

وقد وضع العرب في اعتبارهم أنهم لم يأتوا لمحاربة أهل البلاد بل أنهم أتوا لمحاربة الروم ولذا لم يدخل المصريون طرفا في هذا الصراع .

وقد أورد لنا الطبرى ومن نقل عنه من المؤرخين مثل ابن تغرى بردى وغيره نص الأمان الذى منحه عمرو بن العاص لأهل مصر ومضمونه « بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم ونسائهم وصلبهم وبرهم وبحرهم لا يدخل عليه شيء من ذلك ولا ينتقص ولا تساكنتهم النوبة وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح ، وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف وعليهم ماضى لصوتهم (لصوصهم) فان أبى أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزية بقدرهم وذمتنا ممن أبى بريئة وان نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك ومن دخل فى صلحهم من الروم والنوبة فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم ومن أبى واختار الذهب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا عليهم ما عليهم ثلاثا فى كل ثلث من السنة جباية ثلث ما عليهم لهم على ما فى هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة وذمة أمير المؤمنين وذمة المؤمنين » .

ومن هذا النص تتضح لنا الأمور حيث لم يغير العرب من الأوضاع السائدة قبل الفتح إذ احتفظوا بالحالة الراهنة كما هى عليه من قبل واعترفوا بالملكية الخاصة وتركوا للمصريين أراضيهم بأيديهم . ويعتبر هذا منتهى الذكاء والحنكة السياسية من الخليفة عمر بن الخطاب حيث أراد أن يبقى العرب أمة حربية لا يشغلهم بأمر الزراعة والاستقرار من ناحية الى جانب ادراكه أن العرب لم يكن لديهم دراية كافية بالزراعة ، هذا الى جانب كسب ود أهل البلاد وضمهم الى صف المسلمين الفاتحين .

ولكن حكومة العرب استولت على الأراضى التى كان يمتلكها الأباطرة امتلاكا خاصا .

اذن فقد أصبحت الدولة العربية الاسلامية مالكة لأراض آلت اليها عن طريق استيلائها على املاك الأسرات الحاكمة السابقة وكان من حق العرب أن يتصرفوا في هذه الأراض بالصورة التي يرغبون فيها فنجدهم يقطعون جزءا من هذه الأراض الى بعض الشخصيات لأسباب مختلفة وهذا لا يمس الملكية الفردية التي اعترف بها عمرو بن العاص عند دخوله مصر .

اذن فليس هناك اختلاف على أن العرب لم يمسوا الملكية الفردية ، ولم يغيروا من نظام الملكية الزراعية التي كانت سائدة قبل الفتح ، وانما ترك العرب الأرض في أيدي أصحابها يمتلكونها امتلاك رقبة ومنفعة واقتصر دور الحكومة على تلك الملكية على حق السيادة العليا والحصول على الضرائب المقررة .

واستمر هذا النظام سائدا طوال عصر الولاة في مصر فلم يتغير شيء منه وكذلك في عصر الدولة الطولونية والاشيدية . ولذا عندما أتى جوهر الصقلي الى مصر وجد أن هناك أراضى ملكا للدولة وأراضى الامتلاك الخاص . فما كان منه الا أن أقر الأوضاع على ما هي عليه من قبل وتعهد باحترام الملكية الخاصة وعدم نزع ملكيتها من يد أصحابها نظير الطاعة ودفع الضرائب المقررة .

واعطى الشعب أمان يتضمن هذا المبدأ مضمونه « لكم على أمان الله التام والعام ، الدائم المتصل الشامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرر الأعوام ، في أنفسكم وأموالكم ، وأهلكم ، وضياعكم ، ورباعكم ، وقليلكم ، وكثيركم على أن لا يعترض عليكم معترض ، ولا يتجنى عليكم متجن ولا يتعقب عليكم متعقب » .

. واذن فهذا الأمان يقر مبدأ احترام الملكية الخاصة وعدم التعرض لها بأى صورة من الصور ، وقد اكتفى الفاطميون بالاستيلاء على أملاك الأسرة الاخشيدية وارضى الدولة .

وأصبح لهم مطلق الحرية فى توزيع تلك الأملاك التى حصلوا عليها ، على ذويهم وهو ما عرف باقطاع الاستغلال ، وهبة الانتفاع أى أن الخليفة يمنح المقطع حق الانتفاع بإيراد الأرض مدى الحياة أو مدة متفقا عليها وبعدها تسترد الدولة الأرض ويمكن للدولة أن تسترد اقطاع الاستغلال أيضا اذا أخل المقطع بشروط الخليفة .

وتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف فى هذا الصدد « أن مصر عرفت الاقطاع الذى عرف باقطاع (تمليك) يمنح للأفراد لاصلاح الأرض مقابل خدمات خاصة وكان يحدث نتيجة لانتقال الحكم فى مصر الاسلامية من أسرة الى أسرة أن تضم الأسرة الحاكمة الجديدة اليها أملاك الأسرة السابقة كما حدث . عندما استولى الفاطميون على مصر اذ ضم المعز لدين الله الفاطمى أملاك الأسرة الاخشيدية الى اراضى الدولة العامة .

وتؤكد العقود التى حصلنا عليها من أوراق البردى العربية على أن الملكية كانت ملكية رقبه ومنفعة (ملكية مطلقة) بين افراد الشعب فكان للمالك حق التصرف المطلق فى أرضه سواء بالبيع أو الرهن أو الهبة أو الوقف .

ومن الملاحظات المهمة أن المرأة كانت لها حرية التصرف فى ممتلكاتها بالبيع أو الرهن أو الشراء مثل الرجل تماما ففى أوراق البردى العربية كثير من عقود البيع والشراء باسم نساء

فهنالك عقد بيع كشف بمدينة الأشمونين بين سيدة تعرف بسارة بنت قلته القزاز قامت ببيع عقار لرجل ونص العقد « هذا ما اشترى ريحان بن نشوان الساكن بمدينة الأشمونين من سارة ابنة قلته القزاز النصرانية الساكنة » .

وهناك بردية عليها عقد وقف يرجع تاريخها الى سنة ٤٠٢ هـ ونص الوقفية « بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوقف الفقيه عبد الله بن محمد بوقفيته هذه الضيعة بحدودها وحقوقها وطايرها ووعرها وبنائها ومعايرها وخبائها وشجرها ومجازها وكل حق هو فيها لها وكل حق فيها خارج منها حسبما ثبتا ما دامت الأرض ومن عليها » .

وهناك بردية أخرى ترجع الى شهر رجب سنة ٤٤٨ هـ (١٠٦٠ م) زمن الخليفة المستنصر بالله عبارة عن عقد بيع أملاك عقارية المشتري فيه يدعى « المكنى أبو السوى بن هليعة بن رمز قيل النصراني » « والبائع » ثيوس بن كبل هليستوك الأجير « ومن الاسماء السابقة يتضح لنا أنهما من أهل الذمة اذن فقد تمتع أهل الذمة بحرية البيع والشراء والهبة والوقف مثل المسلمين تماما .

ومما تقدم يتضح لنا أن الدولة الفاطمية أقرت مبدأ الملكية الخاصة سواء للمسلمين من أهل البلاد أو أهل الذمة - بل الأكثر من ذلك فقد أقرت الدولة حق العبيد في امتلاك العقارات والأراضي الزراعية والتصرف فيها . وهناك عقود بأوراق البردى العربية تؤكد ما ذكرناه فهناك عقد بيع ينص على أن « ريحان ابن نشوان » (المعروف بالعجلان من جملة العبيد البربر اشترى بمركز الأشمونين من اسطوراس التنيسى بن بيسيه النصراني

الساكن يومئذ بهذه المدينة المذكورة في هذا الكتاب لنفسه الذى
أنعم الله عز وجل به عليه جميع المنزل بأسره وكماله الذى أعلمه
أنه له ويملكه) .

ولكن بعد كل تلك الحقائق التى أوردها لنا مؤرخو ورحالة
العصر الفاطمى يأتى المقدسى ليفجر لنا قضية غاية فى الغرابة
يعارض بها آراء الجميع وينفرد برأى مخالف لكل من سبقه
أو عاصره من مؤرخى ورحالة تلك الفترة اذ يذكر ما نصه (سألت
بعض المصريين ببخارى عن الخراج فقال ليس على مصر خراج ولكن
يعمد الفلاح الى الأرض فيأخذها من السلطان ويزرعها فإذا
حصد ودرس وجمع رشت بالمرام وتركت ثم يتخرج الخازن
وأمين السلطان فيقطعون كرى الأرض ويعطى ما بقى للفلاح قال
وفيه من يأخذ من السلطان تقوية فيزاد عليه فى كرى الأرض
بمقدار ما اقتطعه قلت فلا يكون لأحد ثم ملك وضيعة قال لا اللهم
الا أن يكون رجل قد اشترى ممن اقتطعه السلطان فى القديم ووهبها
إفاحتاج هو أو ذريته الى ثمنها فباعها لعامة الناس . قلت فهذا
الذى يقال ان أرض مصر لا تملك لأن أهلها باعوها من يوسف قال
هذا كلام ألم تعلم ان الاسلام يهدم ما قبله أو لم تعلم أن يوسف
رد على الناس أملاكهم لما أخصبت مصر وإنما هذا شيء صالحوا
عليه المسلمين وقت فتوحها قلت فلم لم يصلحوا كما صالح
أهل الشام وكلاهما فتحا عنوة قال الشام بلد يمطر فى كل سنة
فلا يتعطل الزرع الا انه ربما أخصب وربما أجذب ومصر
معمولة على النيل ربما لا جرى وربما بلغ أربعة عشر وستة عشر
وربما زاد على ذلك) .

والحقيقة أن الرواية السابقة التى ذكرها المقدسى لا تصدر
عن رحالة معروف بالدقة فى كتاباته ومشاهداته . فالمقدسى زار
مصر فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى فى عهد الخليفة

الفاطمى العزيز بالله وأقام بها مدة من الزمان ووصف لنا من خلال كتاباته الكثير والكثير عن أحوال البلاد الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية فقد اهتم بكل ما يتعلق بالاقتصاد المصرى فى تلك الفترة اذن فمن الغرابة أن يأتى المقدسى بالنص السابق ويقرره كحقيقة رغم ما به من اشتطاط وبعد عن الحقيقة فمن نص المقدسى نستلخص الآتى :

أن المقدسى زار مصر وأقام بها مدة من الزمن وكما سبق أن اوضحت فتكلم عن أحوالها الاقتصادية وثرواتها وخراجها وغير ذلك فما الداعى اذن أن يسأل المقدسى رجلا مصرية مقيما ببخارى عن خراج مصر وعن الملكية الزراعية بها ويأتى رأى هذا الرجل مخالفا لما ذكره مؤرخو ورحالة وجغرافيو العصر الفاطمى وغيره (فيذكر أن أرض مصر لا خراج عليها) ويعتمد هذا الرجل المقيم ببخارى فى رأيه على أن المساحة المنزرعة بمصر يتم مراجعتها كل سنة ويرجع ذلك لانعدام الملكية الزراعية ، وهذا أيضا جنوح عن الحقيقة . فمراجعة المساحة المنزرعة بمصر كل سنة أمر طبيعى يتم كاجراء مالى بحث بفرض معرفة الأراضى الزراعية التى غمرها ماء الفيضان غمورا تاما او التى غمر جزءا منها او عجز عن الوصول اليها اذ على أساس هذا الاجراء يتم تحديد فرض الخراج ولكننى اعتقد أن المقدسى قد وقع فى خطأ عندما اعتمد فى تقرير حقيقة ثابتة اعتماده على رجل خلط بين الأمور فكثيرا ما كان العامة يخلطون بين الأراضى التى يمتلكها الأفراد املاكها خاصا وبين تلك الأراضى التى تمتلكها الدولة والتى كانت تعرف بأراضى الحوز وعدم التمييز بين الملكية والقبالة ، فنظام التقبيل كان عملا ماليا بحثا الفرض منه تسهيل جباية الضرائب

ولا علاقة له بالملكية الزراعية كما أن أرض الحوز التي تمتلكها الدولة كان يتم تأجيرها وفق نظام محدد يحدده بيت المال ويخضع لشروط معدة قبل ذلك فاما أن يتم وفق نظام المزارعة أو المقاسمة في المحصول - وهو ما ذكره المقدسى في غير موضعه - أو أن يتم مقابل إيجار محدد تحدده الحكومة ويقبله المستأجر . وهو ما عرف بنظام المساحة ويعنى أن تحدد الدولة خراجا معيناً على مساحة محددة من الأرض ، تجبيه في كل عام ، دون النظر الى ما يحدث من اختلاف كميات المحصول ، أو أى اعتبارات أخرى ، وهذا يخالف نظام المقاسمة والذي كان يتم فيه توزيع المحصول بنسبة معينة دون اعتبار للمساحة فيتغير الخراج بطبيعة الحال بتغير المحصول الذى ينتج .

أنواع الأراضي الزراعية :

أما أنواع الأراضي الزراعية فقد تعددت في مصر الفاطمية وذلك يرجع الى تباين الأراضي الزراعية من حيث الارتفاع والانخفاض والجودة والرياءة . الى جانب عنصر مهم وهو مدى وفرة مياه الري أو ندرتها ووصولها الى مناطق دون أخرى كل هذا أدى الى تعدد أنواع الأراضي الزراعية . ورغم أن الرحالة أسهبوا في وصف الحاصلات الزراعية الموجودة في كل بقعة من أرض مصر إلا أنهم لم يتكلموا عن أنواع الأراضي المعروفة في تلك الفترة .

ولذا سنتبع أنواع الأراضي الزراعية من خلال كتابات مؤرخى تلك الفترة وقد أمدنا ابن مماتى والمقرئزى والقلقشندي وابن بصال وغيرهم بأنواع الأراضي الزراعية التى بلغت ثلاثة عشر نوعاً متبايناً من حيث قيمتها الانتاجية .

ولكن ابن بصال قسمها الى عشرة انواع هى اللينة والغليظة
والجبلىة والرملية والسوداء والبيضاء والصفراء والحمراء والخرث
(الخرس) والمزرسة والأرض المائلة الى الحمرة وغالبا
لا تختلف هذه الأنواع التى ذكرها عن ما ذكره بقية المؤرخين الا من
حيث الاسماء وخاصة ان ابن بصال هذا ليس مصريا .

النوع الأول - الباقي ويعتبر من أخصب الأراضى الزراعية
ولذا اعتمدت عليه الدولة فى زراعة القمح والكتان لجودة أرضه .
ويعتبر من أعلى الأراضى الزراعية قيمة وأوفرها سعرا وأغلاها
قطيعة .

النوع الثانى - أرض الشراقى وهى الأرض التى ظمئت أى
لم يصل اليها ماء فى السنة الماضية لمدة طويلة جدا ويوجد بها
شقوق نتيجة للعطش ويطلق عليها أيضا الأرض العطشانة.
اشتدت حاجتها الى الماء فلما رويت حصل بها من الرى بمقدار
ما حصل لها من الظمأ وكانت مستريحة وزرعت فأتت بمحصول
طيب وهى تتبع الباقي من حيث الجودة .

النوع الثالث - أرض البرايب أو البروبيه وهى أقل مرتبة.
من أرض الشراقى حيث تأتى زراعتها بعد زراعة محصول القمح
والشعير مما يجعلها مجهددة فلا تفل مثل سابقتها بمحصولات
جيدة ولذا تعتبر أقل مرتبة ويتم زراعتها بنوع من الحاصلات
التى لا ترهقها مثل القرض والمقاتى والقطانى لكى تستريح فتخصب
فى السنة التالية لها حيث تكون الأرض قد استراحت .

النوع الرابع - البقماهة وهى الأرض التى زرعت بمحصول الكتان واستمر فيها حتى نضج فأجهدها لانه من النباتات المجهدة ولذا فعند زراعة القمح بعده يأتى محصوله هزبلا ضعيف الحبة ولونه غير طبيعى ويكون إنتاجه رديئا .

النوع الخامس - الأراضى الشتونية وهى الأراضى التى لم يصل اليها الماء خلال العام الماضى نتيجة لانخفاض ماء النيل إقظمت وتشرقت وأصبحت لقلة وصول المياه اليها بورا ثم اضطروا لزراعتها فيأتى محصولها ضعيفا وتستمر فى حالة البوار الى العام التالى ولذا نجدها دون الشراقى من حيث المحصول .

النوع السادس - السلايح شق شمس السلايح وهى الأرض التى رويت ثم حرثت أو رويت ثم بارت وتركت فحرقت وتعطلت وغالبا ما يترك الفلاح هذه الأرض الى العام المقبل ويحرثها أكثر من مرة لتهويتها وتعريض باطنها لأشعة الشمس مما يجعلها فى العام التالى من الأراضى الجيدة التى تأتى بوافر المحصول وغالبا ما تكون تلك الأرض بها شقوق كثيرة وهذا النوع من التربة ينتشر بصعيد مصر .

النوع السابع - البرش النقاء وهى الأرض المحروثة بعناية وخالية من الحشائش والأعشاب المضرة بالزراعة فتأتى زراعتها بعد ذلك جيدة المحصول .

النوع الثامن - الوسخ المزروع وهى الأرض التى لا يتم إزالة كل ما بها من أنواع العشب والحلفاء التى تضر بالزراع وتم حرثها وزراعتها فيأتى محصولها غير جيد تختلط فيها الأعشاب ولذا أطلق عليها هذا الاسم .

النوع التاسع - الوسخ الغالب وهي الأراضي التي غلبت فيها الحشائش والأعشاب مما جعل محصولها لا يذكر ولذا نجدها تتحول من أراض زراعية إلى مراعى للماشية حتى يتم إزالة ما بها من حشائش وحلها . ويعتبر هذا النوع من الأراضي مرحلة من مراحل التدرج بين العامر والفامر .

النوع العاشر - الخرس وهي الأرض الفاسدة ذات قلوية زائدة لونها أزرق وفيها قلاقل (الطمي والطين متجمعين كتلا) وهي أيضا زادت فيها الحشائش والحلها إلى درجة توغلها في الأرض فأصبح من العسير أزالتها بسهولة مما يجعل تلك الأرض لا تتقبل أى نوع من المزروعات الأخرى وهي أشد من الوسخ الغالب في التعامل معها حيث لا تصلح بالمرّة للزراعة إلا بعد مدة طويلة ولذا تتحول إلى مراعى للدواب .

النوع الحادى عشر - الشراقى وهي تلك الأراضي التي تشرقنت نتيجة لعدم وصول الماء إليها لارتفاعها عن منسوب المياه أو حجب الماء عنها في وقت الفيضان أو لأسباب أخرى فلم يصل إليها الماء ولذا نجدها لا تغل محصولا يذكر وهي تختلف من حيث نوعيتها عن النوع الثانى الذى ذكره المقرئى لأنها تزرع في نفس السنة ولا تترك للعام الثانى ولكنها لا تعطى محصولا جيدا .

النوع الثانى عشر - المستبحر وهي الأرض التي غمرها ماء الفيضان واستمر فيها مدة أطول من اللازم حتى يأتى وقت الزراعة ولم ينصرف هذا الماء إلى المصارف الطبيعية وغالبا ما تكون أرضا واطئة ولذا تتعطل زراعتها موسما كاملا كما أن نمو النبات بها يكون ضعيفا لعدم توافر المكونات الطبيعية لتربتها

نتيجة لغمرها بالمياه مدة طويلة ويضيف ابن مماتي أن هذا النوع من الأراضي ممكن الاستفادة منها كمصدر من مصادر الماء حيث تتركب عليها السواقي وتسقى منها الأراضي المحتاجة للسقية .

النوع الثالث عشر - أرض السبخ (التسبيخ) وهي الأرض التي ارتفعت فيها نسبة الأملاح (كلوريد الصوديوم) وكذلك كمية كبيرة أيضا من السماد التقليدي حتى أصبحت غير صالحة لزراعة الحبوب وأحيانا يقطع منها جزء لاستخدامه كنوع من السبخ وإذا لم يستحكم منها الأملاح فيمكن زراعتها بأنواع معينة من الحاصلات مثل الهليون والبادنجان والقصب الفارسي .

الحاصلات الزراعية :

تعددت الحاصلات الزراعية بمصر منذ أقدم العصور فقد عرفت مصر من قبل الاسلام كثيرا من أنواع النباتات والمزروعات فكانت تنتج الحبوب بكثرة وخصوصا القمح والشعير والذرة كما عرفت أيضا البقول المختلفة والخضروات هذا الى جانب الفاكهة المتعددة والورود والريحان والزهور وعندما دخل العرب مصر استمرت السياسة الزراعية كما هي فلم يدخل العرب أنواعا جديدة من الحاصلات الزراعية بل استمرت امتدادا لما كانت عليه قبل الفتح الاسلامي .

أما في عصر الدولة الفاطمية فقد استمرت تلك الحاصلات الا أنها تبلورت وتحسنت طريقة زراعتها وزاد إنتاجها مما لفت انظار كثير من رحالة العصر فأمدونا بمعلومات وفيرة عن تلك الحاصلات ومواسم زراعتها وطرق زراعتها بل ان بعضهم عقد مقارنة بين بعض الأنواع ومثيلاتها في البلاد الأخرى التي مر بها .

وقد ساعد على تعدد الحاصلات الزراعية واستمرار تواجدها بعضها في الأسواق في غير مواسم زراعتها الأصلية اتساع رقعة الأرض الزراعية بمصر من ناحية والتباين الواضح في سطح التربة الزراعية من ناحية أخرى . إلى جانب اختلاف المناخ والجو من منطقة إلى أخرى كل هذه العوامل ساعدت على تعدد الحاصلات الزراعية واجتماع الحاصلات في وقت واحد . ولذا نجد بعض الرحالة يذكر هذه الظاهرة ويحاول تعليلها ومثال ذلك ما ذكره ناصر خسرو وما ذكره المؤرخون مثل الكندي والمقريزي حيث اتفقت نصوصهم جميعا على هذه الظاهرة التي لا تتوافر إلا في القليل من البلاد فنجدهم يذكرون « يوجد بمصر كل وقت من الزمان من المأكول والمأدوم والمشروب والمشوم وسائر البقول والخضر وجميع ذلك في الصيف والشتاء لا ينقطع منه شيء لبرد ولا حر » ويرجع البعض تلك الوفرة في الحاصلات إلى تمتع البلاد بالاستقرار الاقتصادي والأمنى وخصوصا في فترات الاستقرار السياسي .

ولم يقتصر الأمر على هذا فقط وإنما أيضا اعتمدت تلك الوفرة في الحاصلات على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمزارعين من حيث امدادهم بالتقاوى المنتقاة والاشراف الشامل على المشروعات الزراعية الخاصة بالرى والصرف والمسامحة في الضرائب في أوقات الأزمات مما جعل بعض الرحالة يضيف حاصلات زراعية بعينها ويذكر أنها لا يوجد لها مثيل في بلدان أخرى من حيث جودة الانتاج ووفرته .

وعلى الرغم من أن الفاطميين لم يدخلوا أنواعا جديدة من الحاصلات الزراعية إلا أن الحكومة الفاطمية اعتمدت على الموجود من الحاصلات بالبلاد منذ أقدم العصور بالبلاد وأولته عظيم الاهتمام .

وقد ساعد على انتظام أمور الزراعة في البلاد اعتماد الفلاح المصرى منذ أقدم العصور على مواسم زراعية يحددها انتظام ماء الفيضان للنيل من ناحية ويؤثر فيها الظواهر الطبيعية من ناحية أخرى .

ولذا نجد أنه يعتمد على تحديد مواعيد بداية مواسمه الزراعية على الشهور القبطية وهى التى تتفق الى الآن مع مناخ مصر وزراعتها - حيث قسمت السنة الى أربعة فصول متساوية هى فصل الخريف وأوله شهر توت (١٢ سبتمبر) ، فصل الشتاء وأوله شهر كيهك (ديسمبر) ، فصل الربيع وأوله شهر برمهاث (١ مارس) ، وفصل الصيف وأوله شهر بؤونة (٨ يونية) .

وكانت الأرض الزراعية تتميز فى كل فصل من تلك الفصول الأربعة بمظهر مختلف وصفت بأنها ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء ، وثلاثة أشهر مسكة سوداء ، وثلاثة أشهر زمردة خضراء ، وثلاثة أشهر سبيكة حمراء . فالؤلؤة البيضاء زمان فيضان النيل وغمره للأراضى الزراعية كلها فتبدو مع انعكاس أشعة الشمس كأنها لؤلؤة .

أما المسكة السوداء فهى تلك الفترة التى يتم صرف ماء النيل الى الترعى والمصارف تاركاً خلفه الطمي الأسود الذى يكسب التربة النماء مما يجعلها تبدو كأنها سوداء لها رائحة ذكية .

أما الزمردة الخضراء فهى تلك الفترة التى يكسو فيها الزرع الأرض فتبدو من كثرة خضرتها ونماء حاصلاتها كأنها زمردة جميلة وهذا يدل على مدى خصوبة الأراضى الزراعية فى مصر حيث الانتاج الجيد الصحى .

أما المقصود بالسببكة الذهبية فهي تلك الفترة التي يتم فيها
نضوج الزرع ويحل موعد حصاده أو جنيه .

ويحضرني هنا ما ذكره عمرو بن العاص للخليفة عمر بن
الخطاب عن مصر فيذكر « أعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء
وشجرة خضراء ، طولها شهر وعرضها عشر ويكتنفها جبل ورمل
أغبر يخط وسطها نيل مبارك الغدوات ميمون الروحات تجري
فيه الزيادة والنقصان كجري الشمس والقمر . له أوان يدير
صلابة . فبينما مصر يا أمير المؤمنين لؤلؤة بيضاء إذا هي عنبرة
سوداء فإذا هي زمردة خضراء فإذا هي ديباجة قشء إفتبارك
الخالق لما يشاء » .

وقد قسمت السنة الزراعية في العادة الى قسمين فصل
للزراعة الشتوية وآخر للزراعة الصيفية ولكل منهما مواعيده
وغلاته التي يتميز بها .

أما الزراعة الشتوية فهي تلك التي تبدأ بعد انحسار ماء
النيل عن الأرض الزراعية ويكون هذا في نهاية شهر بابة
(١٢ أكتوبر) حيث يبدأ الفلاح المصري في وضع باكورة البذور .

وتعتمد الزراعة الشتوية على الري عن طريق فيضان
النيل وغالبا ما كانت الزراعة الشتوية تسود معظم مناطق مصر
العليا والوسطى ويستثنى من هذا اقليم الفيوم الذي كان يتم
ريه ريا دائما .

وهذا لا يمنع أن هناك أراضى تعتمد في زراعتها على الري
الصناعى حيث لا يغمرها ماء النيل بصورة كلية ولذا يلجأ الفلاح
الى حفر بعض الآبار وغالبا ما يحاول الابتعاد عن هذا النوع
من الزراعة لارتفاع تكاليف الري ولذا يعتمد في الغالب على
الأراضى التي يغمرها ماء الفيضان .

أما الزراعة الصيفية فهي تلك المحاصيل التي تم زراعتها بعد حصاد المحاصيل الشتوية وهي في الغالب يتم زراعتها في المناطق القريبة من النهر لكي يتم ريها بواسطة رفع المياه من مجرى النهر بالسواقي والقواديس والآلات الخاصة بري الأرض .

وهناك أراض زراعية يتم زراعتها بواسطة رفع المياه من الآبار مثل المناطق الزراعية في الواحات .

أما الحاصلات الشتوية فيتربع القمح على قائمة تلك الحاصلات حيث يعتبر المحصول الأساسي في غذاء الشعب المصري ويشمل الجزء الأكبر من المساحة المنزرعة للأراضي الخصبة بالدلتا والصعيد وان كانت أماكن اشتهرت بزراعته بحيث ذكرها الرحالة وأسهبوا في وصف محصولها ومن تلك المناطق منطقة منفلوط التي كانت تنتج القمح الجيد ذا الحبوب الطيبة وتقوم بتصديره الى المناطق الأخرى في البلاد فيتهافت عليه تجار الحاصلات الزراعية فيصعدون في المراكب لاستجلابه .

أما القمح اليوسفى فيعتبرونه أجود الأنواع على الإطلاق ويذكر الكندى « أنه يوجد في مصر القمح اليوسفى وليس هو في الدنيا الا بمصر » .

حيث يعتبر أطول شكلا وأثقل وزنا .

أما منطقة الفيوم فانتاجها من القمح غاية في الجودة حتى ان بعض المؤرخين أطلق على قمحها القمح الموصوف .

وهناك بعض المناطق في الواحات تزرع القمح بحيث يفيض انتاجه عن الاستهلاك المحلى فتقوم بتصديره الى المناطق الأخرى من البلاد وخصوصا لمدينة الفسطاط والقاهرة حيث تعتمدان على هذه المناطق في الحصول على احتياجاتهما من القمح .

ويرجع ابن حوقل وفرة انتاج القمح الى استقرار الحياة السياسية في الواحات تحت رعاية قبائل بنى عبدون من ناحية وأخذ الهدنة بينهم وبين ملك النوبة من ناحية أخرى . وكانت قبائل عبدون تدين بالولاء للدولة الفاطمية وتؤدي الخراج والجزية بانتظام .

ومن المناطق التي اشتهرت بوفرة انتاجها من القمح منطقة المشتول حيث كانت تمتد بلاد الحجاز بالفلال والدقيق فيذكر المقدسي الذي زار مصر في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري زمن الخليفة الفاطمي العزيز بالله « أن تلك المنطقة كانت عامرة بالطواحين ومنها تحمل أكثر مرة الحجاز من الدقيق والكعك ويضيف بأنه قام بعمل إحصائية لعدد الجمال التي تخرج محملة بالدقيق فوجدها تبلغ ثلاثة آلاف جمل في كل أسبوع كلها محملة حبوبا ودقيقا وفي طريقها الى بلاد الحجاز » .

فقد عرف منذ الفتح الاسلامي أن مصر تمر أهل الحرمين وتوسع عليهم .

فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أنه « منذ الفتح الاسلامي كان القمح من أهم ما ترسله مصر الى الخلافة الاسلامية، فبعد أن كانت ترسل القمح سنويا الى روما ثم بيزنطة أصبحت بعد الفتح العربي ترسل القمح الى الحجاز وقد استمرت عادة ارسال القمح الى الحجاز حتى بعد أن انتقل مركز الخلافة من الحجاز الى بلاد الشام ثم العراق .

أما مناطق وسط الدلتا فيصفها ابن حوقل الذي زار مصر في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) بأنها كانت كثيرة القمح ومن أهمها منطقة (سخا) سخا حيث يزرع فيها نوع من القمح الجيد .

وغالبا ما كان يتم زراعة محصول القمح في آخر شهر توت (١٢ سبتمبر) الى شهر بابة (١٢ أكتوبر) ويتم حصده في شهر كيهك (١١ ديسمبر) وتأتى زراعته اثر الباق والشرافى . وفى الصعيد يزرع القمح فى اثر القمح لكثرة الطرح .

ويحتاج الفدان من بذر القمح من أردب الى خمس وريبات وأحيانا أربع ريبات وهناك أراض زراعية تحتاج الى أقل من هذا وخصوصا فى منطقة الصعيد ، ويبلغ محصول الفدان الواحد من أردبين الى عشرين أردبا ويأتى هذا التفاوت فى انتاج الفدان الواحد للاختلاف فى جودة وخصوبة الأراضى الزراعية من منطقة الى أخرى فى مصر ومقدار ما يصل إليها من مياه النيل واستقرار احوال البلاد .

وتبلغ قطيعة فدان القمح ببلاد الصعيد زمن الدولة الفاطمية ثلاثة أراذب فلما مسحت البلاد سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) بعد سقوط الدولة الفاطمية وقيام دولة بنى أيوب بوقت قصير تقرر على الفدان أردبان ونصف ثم تقرر أردبان عن الفدان .

الشعر :

من الحاصلات التى امتدت زراعتها على طول البلاد ويرجع السبب فى هذا الى أنه من الحاصلات التى لا تحتاج لأرض جيدة بل انه ينمو فى جميع أنواع التربة وغالبا ما يزرع قبل القمح بأيام ويحصد قبله أيضا وهو لا يختلف فى ما يعطيه الفدان من محصول .

ويعتبر من الحاصلات المهمة التى يحتاجها الفلاح المصرى .

فيتم تحويله الى دقيق في المناطق الفقيرة واستخدامه في صنع الخبز الى جانب استخدامه كعلف للحيوانات المختلفة .

والحقيقة ان رحالة العصر لم يهتموا بذكر هذا النوع من الحبوب فلم يرد اسمه عند الكلام عن الحاصلات الزراعية ذات الأهمية في حياة الشعب الا اننى اعتقد أن كلمة « قموح » كانت تعنى القمح والشعير .

الفول :

تكثر زراعته في منطقة الدلتا والصعيد أيضا وغالبا ما يزرع في أتر القمح وقد لاحظ الرحالة كثرة زراعته بضواحي القاهرة ويزرع في شهر بابة (١٢ أكتوبر) ويستخدم كنوع من الغذاء قبل نضجه في شهر كيهك (١١ ديسمبر) وغالبا ما يحتاج الفدان الى ثلاث وبيات من البذور . ويغل الفدان ما يقرب من عشرين أردبا ، ويعتبر من الحاصلات المهمة التى تدخل في غذاء الشعب المصرى الى جانب استخدامه كنوع من العلف للحيوانات .

ويحتاج الفدان من نصف أردب الى ما حول ذلك . وتبلغ غلة الفدان من أردبين الى عشرين أردبا وقطعة الفدان ثلاثة أراذب الى أردبين ونصف والفول من الحاصلات المهمة التى يعتمد عليها الشعب المصرى في غذائه وقد ورد ذكره في كثير من كتابات المؤرخين كغذاء شعبى مهم تأتى أهميته بعد القمح ، وكان رحالة العصر يصفونه عندما يتكلمون عن الحاصلات الزراعية ضمن البقول التى تجود زراعتها في ضواحي القاهرة الى جانب انتشار زراعته أيضا في مناطق متفرقة من البلاد وقد جاء ذكره في أوراق البردى العربية على انه كان من الحاصلات المهمة في القرن الرابع الهجرى .

وتتم زراعته في شهر بابة (١٢ أكتوبر) ويؤكل أخضر في شهر كيهك ويتم نضجه وحصده في شهر برمودة (٩ ابريل) .
وغالبا ما يحتاج الفدان الى ثلاث وبيات كتقاو ويبلغ محصول
الفدان الواحد ما بين عشرين اردبا وأحيانا اقل من ذلك حسب
جودة الأرض الزراعية .

العدس :

وقد اهتم الفلاح المصرى بزراعته باعتباره غذاء رئيسيا
للطبقات الشعبية الى جانب استخدامه كغذاء في بعض المناسبات
الدينية حيث كان يستخدم منه كميات وفيرة في عيد خميس العهد
أو خميس العدس عند المسيحيين ويتم زراعته في شهر هاتور
(١١ نوفمبر) ويتم حصده في شهر برمودة (٩ ابريل) ويبلغ
مقدار التقاوى المستخدمة في زراعة الفدان وبيتين من البذور
ويعطى الفدان محصولا يصل الى عشرين اردبا .

الحمص :

وتتم زراعته في شهر توت (١٢ سبتمبر) ويدرك أخضر في
برمها (١٠ مارس) ويتم نضجه في شهر برمودة (٩ ابريل) .

الجلبان :

من النباتات المهمة في العصر الفاطمي كثرت زراعتها
لاستخدامها كعلف للحيوانات وخصوصا الجمال . وكانت زراعته
تنتشر في الصعيد والفيوم وخصوصا في الأراضى التى لا تجود
تربتها لزراعة القمح أو غيره فكانت تستخدم كمراع ويؤخذ عنها
ضريبة تعرف بضريبة المراعى وقد ورد ذكر تلك الضرائب في

أوراق البردى العربية حيث وردت بعض الايصالات التى يذكر فيها أصحابها سدادهم لضريبة المرامى .

كما ورد أيضا ذكر الجلبان كنوع من النباتات مما يجعلنا نشعر أن زراعته كانت منتشرة . ويتم زراعة كل فدان من الجلبان بما يقرب من أربع وبيات من الحبوب ويتم الحصول على ما يقرب من عشرة أرايب من حبوب الجلبان . وكانت غالبية تباع فى الأسواق كتقاو ويبلغ خراج الفدان أردبين ونصف .

الكتان :

ويعتبر من الحاصلات المهمة التى ازدهرت فى العصر الفاطمى واهتمت بها الحكومة الفاطمية نتيجة لاهتمامها بالتقدم الصناعى حيث أولت هذا المحصول عناية خاصة لاحتياجها له فى الحصول على المنتجات الكتانية من ناحية وكسلة مهمة من السلع التى يتم تصديرها الى الخارج من ناحية أخرى ولذا أقامت المصانع الكبرى لنسيج الأنواع الجيدة منه فى مناطق زراعته وقد تركزت زراعته فى المناطق الواطئة او المنخفضة التى يستمر فيها ماء النيل أطول مدة من العام حيث يحتاج الى كمية كبيرة من المياه الى جانب احتياجه الى التسبيخ للحصول على نوعية جيدة منه وقد انتشرت مناطق زراعته فى تنيس ودمياط وشطا ودبيق والقيس ودميرا والبهنسا وأهناس وأسيوط والفيوم .

وهناك أنواع عديدة من الكتان ذكرها لنا الرحالة من أجودها ما يزرع فى منطقة بوصير حيث الأنواع الرفيعة والجيدة منه وقد انتشرت زراعته فى منطقة الفيوم ولكن الأنواع المزروعة منه أقل جودة من إنتاج منطقة بوصير ولو أنها أوفر إنتاجا . ويذكر

ابن حوقل ان الكتان كان من الحاصلات المهمة في الأشمونين وكتان اخميم من أجود أنواع الكتان . ويتم زراعته في شهر هاتور (نوفمبر) ويتم نضجه في شهر برمودة . أما بذوره فيتم تحويلها الى نوع من الزيوت يستخدم في الطعام وهو المعروف باسم الزيت الحار . وبعطى الفدان من تلك البذور ستة أرايب في المتوسط كما يعطى محصولا يبلغ في المتوسط ثلاثين شدة .

ونتيجة لأهمية الكتان فقد ارتفعت القيمة الإيجارية للفدان الى أربعة دنائير وينفرد الكتان بهذا حيث ان إيجار فدان البقول أو القمح لا يتعدى ٢٥ دينار .

أما خراج الفدان فقد بلغ ثلاثة دنائير ويصل أحيانا الى خمسة دنائير هذا وبلغ خراج الفدان في منطقة دلاص ١٣ ديناراً ويرجع ذلك الى جودة ووفرة انتاج فدان الكتان بمنطقة دلاص .

أما القرظ (البرسيم) :

فيعتبر من الحاصلات المهمة حيث يعتمد عليه الفلاح المصري كغذاء رئيسي للماشية وذلك لندرة المراعى الطبيعية من جهة هذا الى جانب أهميته للتربة من جهة أخرى حيث تكون زراعته ضرورية لاعادة خصوبة بعض أنواع التربة .

ويتم زراعته بعد انحسار ماء الفيضان ولا يجوز تأخير زراعته عن شهر بابة (أكتوبر) حيث يؤثر هبوب الرياح الجنوبية على وفرة محصوله . وهناك نوع يسمى الحراثي يزرع في شهرى كيهك وطوبة ويزرع أحيانا في شهر هاتور . ويتم بذر ما يقرب من وبيتين ونصف في كل فدان ويتم الحصول عليه كعلف أخضر للحيوانات في شهر كيهك والحراثي في شهر طوبة وأمشير ويتم

الحصول على بذور من الفدان الواحد ما بين ويبتين الى أربعة أرادب .

اما البصل والثوم :

فقد تبدأ زراعتهما من شهر هاتور (نوفمبر) الى نصف شهر كيهك ويحتاج فدان البصل في البذور الى ثلاثة أرباع وية كاملة . اما الثوم فيتم استخدام مائة وخمسين حزمة كتقاو للفدان الواحد ، ويتم ادراك محصوله في شهر برمودة بعد أن يكون قد مضى على زراعته سبعون يوما وأحيانا تسعون يوما ويرجع اختلاف مدة بقاء البصل والثوم في الأرض الى اختلاف درجة الحرارة بين الوجه البحرى والقبلى ومن هنا جاء اطلاق السبعينى أو التسعينى على المحصول تبعا لمدة بقاءه في الأرض .

وهناك بصل يتم اخراجه من الأرض ليزرع زريعة فيتم زراعته في شهر كيهك ويتم اخراج عشرة أرادب في الزريعة من الفدان .

ويكون هذا خلال شهر بشنس (مايو) ويذكر المؤرخون والرحالة انه في العصر الفاطمى بلغت غلة الفدان ما بين عشرة دنائير الى عشرين دينارا ويبلغ خراج فدان البصل دينارين .

الترمس :

يتم زراعته خلال شهر طوبة ويحتاج الفدان من البذور الى أرديب ليحصل الفلاح في نهاية الموسم خلال شهر برمودة (ابريل) على عشرين اردبا ويبلغ خراجه ديناراً وربع الدينار .

وعلى الرغم من وفرة حاصلات مصر الزراعية في فصل الشتاء إلا أن الرحالة لم يهتموا بذكر معظمها واكتفوا بذكر الحاصلات الرئيسية كالقمح والشعير والكتان باعتبارها حاصلات مهمة مؤثرة في اقتصاد البلاد أما بقية الحاصلات فلم يعطوها أي نوع من الاهتمام ولذا انفرد المؤرخون دون الرحالة بذكر الحاصلات التي ذكرتها هنا .

أما الحاصلات الصيفية فتبدأ زراعتها بعد حصاد الحاصلات الشتوية وتعتمد على الري الصناعي أي الري برفع المياه من مجرى نهر النيل بواسطة الشسادوف حيث يكون ماء النيل في حالة التحريك ولذا كانت تجود في الأراضي المنخفضة والقريبة من مصادر المياه وخصوصا في المناطق المنتشرة في وسط الدلتا ومن أهم الحاصلات الزراعية القصب والقطن ، والقلقاس والسهم واللوبيا والباذنجان والكرنب والنيلة واللفت والتين والتفاح والتوت واللوز والخوخ .

ويأتى قصب السكر على رأس قائمة الحاصلات الصيفية بمصر منذ العصر الاسلامي فقد أدخلت زراعته في مصر زمن الخليفة عمر بن الخطاب إلا أن الحكومة الفاطمية اهتمت بزراعته اهتماما كبيرا وذلك لحاجتها المتزايدة للسكر ولذا توسعوا في زراعته وتجويد أنواعه لاستخدامه في المطابخ السلطانية في عمل الحلوى في المناسبات والأعياد المختلفة وقد أمدنا رحالة العصر بالكثير عن قصب السكر بمصر فنجد ناصر خسرو يلفت نظره كثرة قصب السكر بمصر فيذكر أن مصر تنتج عسلا وسكرا كثيرا وهذا دليل على وفرة ما كان ينتج منه في مصر وتجود زراعته في منطقة أبنود حيث تنتشر معاصر السكر في تلك المنطقة وكذلك

تجود زراعته في أسبوط حيث يذكر القزويني أن بها « سائر أنواع السكر ومنها يحمل الى جميع الدنيا » ويدل هذا على وفرة انتاج هذا المحصول المهم وكذلك يتفق ياقوت معه في هذا الرأي حيث يذكر أن مدينة أسبوط فيها أنواع من السكر « لا تخلو منه بلد إسلامي » وهذا دليل قاطع على وفرة الانتاج من ناحية واعتبار السكر من المحصولات المهمة التي تصدرها مصر الى بقية دول العالم الإسلامي .

ويتم زراعة محصول القصب في نصف شهر برمهات (مارس) ويحتاج الى ٨/١ فدان من القصب الذي يقطع ويدفن في الأرض زوجا زوجا ولا يكون في القطعة أقل من عشرين وينضج القصب الراسي أي الذي يزرع لأول مرة في طوبة . أما القصب الخلقة وهو الجيل الثاني فينضج في هاتور (نوفمبر) ويحمل الى المعاصر ويعطى الفدان محصولا يبلغ نحو أربعين الى ثمانين أبلوجة كما يفل ما قيمته عشرون دينارا الى مائة دينار من غسل وقند وسكر الغسل أو السكر الجلاب . ويبلغ خراج القصب الراسي خمسة دنائير والخلقة دينارين وخمسة قراريط .

القطن :

وعلى الرغم من اغفال الرحالة في العصر الفاطمي لذكر القطن كمحصول زراعي ضمن الحاصلات الزراعية الصيفية إلا أن وراق البردي العربية من جهة والأستاذة الدكتور سيدة كاشف من جهة أخرى أوردا هذا المحصول كأحد الحاصلات الصيفية الموجودة بمصر منذ عصر الولاة إلا أننا نعتقد أن هذا المحصول لم يكن منتشرا بصورة كبيرة في القطر المصري وكانت مساحته محدودة حيث اعتماده على الري الدائم وعلى هذا فمن المحتمل زراعته بمنطقة الفيوم حيث وفرة المياه طوال العام مما ساعد

على رى الأرض المنزرعة بهذا المحصول أو يتم زراعته أيضا بالمناطق الواطئة أو القريبة من مجرى النهر فيسهل حمل الماء الى الأرض المنزرعة قطنا بانتظام .

واعتقد أن المساحة المنزرعة قطنا كانت محدودة . وهذا يفسر عدم ذكر الرحالة لهذا المحصول إلا أن ابن مماتى وكذلك المقرئى ذكر هذا المحصول عند ذكرهما للحاصلات الزراعية الصيفية .

فيذكر المقرئى أنه كان يوجد فندق للقطن فى العصر الفاطمى تأخذ عليه الدولة رسوما معينة كل عام وبعد سقوط الدولة الفاطمية الفيت هذه الرسوم ضمن ما أسقطه صلاح الدين الأيوبى من رسوم سنة ٥٦٩ هـ بل أن المقرئى يضيف أن القطن كان من الحاصلات القديمة بمصر - وأعتقد أن سبب وجود فندق القطن هذه الكميات من القطن الخام التى كانت تستوردها الدولة لسد حاجة البلاد من القطن الخام .

ويزرع القطن الخام فى برمودة (إبريل) ويحتاج الفدان الى أربع وبيات من البذور ويجنى المحصول فى شهر توت (سبتمبر) . ويغل الفدان قنطارين الى ثمانية قناطير ويبلغ خراج الفدان قنطارا واحدا .

الأرز :

من الحاصلات الصيفية التى عرفتھا مصر منذ القدم . وقد ورد ذكره فى كتابات رحالة العصر الفاطمى كما ذكره المقرئى على أنه من الحاصلات الغذائية المهمة التى اعتمد عليها الفلاح المصرى وتأثرت أسعارها فى أيام الأزمات الاقتصادية وخصوصا أيام الخليفة الحاكم بأمر الله . وتمركزت زراعة الأرز بمنطقة

الفيوم ويرجع السبب في ذلك الى وفرة المياه حيث يحتاج الأرز لمياه وفيرة ومستمرة الى جانب تربة الاقليم ومناخه وملاءمتها لهذا المحصول ، حيث يعتمد على التربة الجيدة والمناخ الحار . ويعتبر من أكثر غلات الفيوم وام تقتصر زراعته على إقليم الفيوم بل كان يزرع أيضا في منطقة الواحات حيث يأتي بعد القمح والشعير ويرجع سبب زراعته في منطقة الواحات الى وجود الآبار الصالحة لأرى طوال العام ووفرته الى جانب الارتفاع النسبي في درجات الحرارة مما جعل انتاج الأرز وفيرا بمنطقة الواحات ويتم تصدير الفائض منه الى المناطق الأخرى في القطر المصرى .

النيلة :

من الحاصلات التى عرفتھا مصر منذ أقدم العصور واهتمت الحكومات المختلفة بمحصولها لحاجة البلاد اليها ، أما الحكومة الفاطمية فقد اهتمت بزراعتها وذلك لاحتياج مصانع النسيج الكبرى لها لاستخدامها في صباغة الثياب الفاخرة ولذا نجدهم يشجعون زراعتها ويوفرون التقاوى المنتقاة منها بل انهم غالبا ما كانوا يقدمون بعض المساعدات للفلاحين لزراعة هذا المحصول وذلك لأنه من الحاصلات التى لا يقدم على زراعتها غير ملاك الأراضى الموسرين حيث يبقى في الأرض ثلاث سنوات .

وقد انتشرت زراعتها في منطقة الصعيد الأعلى وكذلك بالواحات . ويتم زراعتها في شهر بشنس (مايو) وبؤونة (يونية) وحاجاتها من التقاوى ما بين وبة كاملة وثلاثة أرباع الويبة ومتحصلها ستة وعشرون دينارا في المتوسط . وخراج الفدان ثلاثة دنانير .

وغالبا كانت تجود زراعتها في الصعيد الأعلى وفي منطقة

الواحات حيث وفرة مياه الري من الآبار طوال العام لأن هذا المحصول يترك في الأرض ثلاث سنوات كما سبق أن ذكرت ويحتاج في السنة الأولى الى الري كل عشرة ايام دفعتين وفي السنة الثانية ثلاث دفعات وفي السنة الثالثة أربع دفعات . ويتم حصده بعد مائة يوم ويترك ويعاد حصده بعد مائة يوم أخرى ويعتبر من النباتات باهظة التكاليف وغالية الثمن .

السهم :

ضمن الحاصلات التي احتاجت الدولة الفاطمية لزراعتها والاهتمام بها وذلك للحصول منها على زيت الشيريج . لكن يبدو أن المساحة المنزرعة منه كانت قليلة . ولذا أصبح زيتيه مرتفع الثمن ويرجع السبب في صغر المساحة المنزرعة سمس رغم حاجة الدولة لمحصوله ، المجهود الكبير في زراعته الى جانب ارتفاع تكاليف تلك الزراعة كل هذه الأسباب جعلت الفلاح المصري يحجم عن زراعة هذا المحصول . وتتم زراعته في شهر برمودة (ابريل) ويحتاج الى وية من البذور ويتم حصاده في شهرى ابيب ومسرى (يونيه واغسطس) ومتحصل الفدان من ارب الى ستة ارباب . وخراجه دينار واحد للفدان .

الفاكهة :

كانت مصر منذ اقدم العصور حديقة غناء تحوى بين جوانبها مختلف أنواع الفاكهة سواء اكانت فاكهة المناطق الحارة ام المناطق الباردة ويرجع السبب في هذا الى اتساع رقعة الاراضى الزراعية الى جانب اختلاف المناخ من منطقة الى أخرى ، هذا الى جانب اهتمام الحكومات المختلفة بتجويد الانتاج والاهتمام بالبساتين واستخدام الوسائل الحديثة في زراعة البساتين مما جعل مؤرخى

مصر الإسلامية يقفون أمام ظاهرة اتصال البساتين بين المدن بعضها وبعض ويصفون هذه الظاهرة على أنها ظاهرة تتفرد بها مصر .

وقد زاد هذا الاهتمام زمن الدولة الفاطمية فيذكر ناصر خسرو أن البساتين كانت منتشرة في البلاد بصورة واسعة إلى جانب اتصالها بعضها ببعض بحيث اتصلت بساتين مدينتي مصر (الفسطاط) والقاهرة . هذا إلى جانب وفرة الانتاج واجتماع الأنواع المختلفة المواسم في يوم واحد وفي إحدى أسواق القاهرة فيذكر أنه رأى في إحدى أسواق القاهرة الفاكهة التي ينتمى بعضها إلى المناخ الشتوى وبعضها إلى المناخ الربيعى والآخر للخريفى وبعضها للصيفى ويقف أمام هذه الظاهرة ويحاول أن يعللها باتساع رقعة الأرض الزراعية مما يؤدي إلى وجود جميع الأجواء فيذكر « وفي اليوم الثالث من شهر « دى » القديم (ديسمبر - يناير أى شهر كيهك وشهر طوبة) من السنة الفارسية ستة عشر وأربعمائة رأيت في يوم هذه الفاكهة والرياحين : الورد الأحمر والنيلوفر ، والنرجس والترنج والنارنج والليمون والمركب والتفاح والياسمين والريحان الملكى والسفرجل - والرمان والكمثرى والبطيخ والعطر والموز والزيتون والبليج (الأهليج) والرطب والعنب وقصب السكر والباذنجان والقرع واللفت والكرنب والفلول الأخضر والخيار والقثاء والبصل والثوم والجزر والبنجر .. وكل من يفكر كيف تجتمع هذه الأشياء التي بعضها خريفى وبعضها ربيعى وبعضها شتوى لا يصدق هذا ، ولكن ليس لى قصد فيما ذكرت ولم أكتب إلا ما رأيت وأما ما سمعته ثم كتبه فليست عهده على فولاية مصر عظيمة الاتساع بها كل أنواع الجو من البارد والحر . وتجلب كل الحاجيات لمدينة مصر من جميع البلاد ويباع بعضها في الأسواق » .

ويضيف ناصر خسرو أن التجارة الداخلية كانت نشيطة فكانت الفاكهة تنقل من اقليم الى آخر بسرعة فمثلا كانت هناك بعض المدن مثل الاسكندرية تقدم فائض انتاجها من الفاكهة الى المناطق المجاورة لها كما كان يتم هذا ايضا بمدينة الفيوم والتي وصفها البعض بأنها حديقة غناء ووصفها البعض الآخر بأنها حديقة مصر الفاطمية .

وقد عرفت مصر نظام الصوبات الزراعية واستخدموها في انتاج الفاكهة بحيث استطاعوا زراعة ما تحتاجه البلاد من فاكهة في أى وقت من السنة بعد توفير الظروف الملائمة للنبات ويعتبر هذا النظام من أحدث الطرق المتبعة حاليا في مصر وغيرها في هذه الأيام كنوع من السيطرة على قلة الحاصلات في بعض النباتات وخصوصا الفاكهة وتوفير جميع الأنواع على مدار العام.

وقد امدنا ناصر خسرو بتفاصيل تلك الصوبات الزراعية حينما ذكر (أن من جملة ما رايت في مصر انه اذا أراد احدهم غرس حديقة ، يستطيع ذلك في أى فصل من فصول السنة ، فانه يحصل دائما على الشجر الذى يريد فيزرعه ثمرا . أو بغير ثمر وهناك تجار لذلك يقدمون كل ما يطلب منهم ، فقد زرعوا الأشجار فى أصص ووضعوها فوق الأسطح وكثير من سقوف بيوتهم حداثق اكثرها ثمر من النارج والترنج والرمان والتفاح والسفرجل والورد والريحان والزهر فاذا اشترى احدهم شجرا حمل الحمالون الأصص بالشجر بعد شدّها على لوح من خشب ونقلوها الى حيث يشاء . ثم يحفر الزراع الأرض لغرس الشجر اما بكسر الأصص أو بنزع الشجر منها من غير أن يضار الشجر بهذا ولم أر هذا النظام فى أى مكان آخر . كما أنى لم أسمع به والحق انه نظام جميل جدا) .

والحقيقة أن هذه الظاهرة كانت من سمات العصر الفاطمي فقد انتشرت انتشارا واسعا النطاق بمصر رغم أنها كانت سائدة قبل ذلك زمن الدولة الطولونية والاختشيدية إلا أن انتشارها بمصر زاد خلال العصر الفاطمي . ويأتى وصف ناصر خسرو ليؤكد هذا فهو يصف سطح بيت أبى سعيد التستري كدليل على مدى اهتمام الطبقة المترفة باقتناء حدائق غناء مثمرة فوق منازلهم فيذكر أنه كان على سقف هذا الرجل اليهودي ثلاثمائة جرة من الفضة فى كل منها شجرة كأنها حديقة وكلها أشجار مثمرة .

أما أهم الحاصلات الزراعية من الفاكهة والتي كان لها وزنها الاقتصادى فى البلاد فيأتى على رأسها النخيل ، والكروم وهناك أنواع أخرى مثل الحمضيات والبطيخ والموز وغيرها من الأنواع التى أسهب جميع الرحالة الذين زاروا مصر فى وصف كل نوع منها على حدة ذاكرًا أهم مناطق زراعته ومدى اهتمام المزارع المصرى بإنتاج هذه النوعية من الثمار .

النخيل :

يعتبر شجر النخيل من أكثر المحصولات إنتاجا فى العصر الفاطمي وقد انتشرت زراعته بطول البلاد وعرضها مما لفت أنظار الرحالة والجغرافيين فلم يمر أحد منهم بمصر إلا ووصف نخيلها وتغنى بجودته وشهد بوفرة إنتاجه وقد ساعد على انتشار النخيل بمصر وخصوصا ببلاد الصعيد تمتع البلاد بالمناخ الصحراوي، هذا الى جانب العناية الخاصة التى كانت توليها الحكومة من أجل زيادة إنتاج المحصول .

وتعتبر مدينة أسوان من أهم البلاد إنتاجا للتمور حيث

تعددت أنواعه وانفردت ببعض الأنواع التي لا توجد إلا بها فيذكر
ياقوت « أن بأسوان رطباً أشد خضرة من السلق . وأن الخليفة
هارون الرشيد أمر أن تحمل إليه أنواع التمور من أسوان من
كل صنف ثمرة واحدة فجمعت له ويبة وهذا يدل على وفرة
انتاج التمور بأسوان الى جانب جودة أنواعها مما جعل مدينة
أسوان تتفوق من حيث الانتاج على بلاد العراق والحجاز هذا
الى جانب انتاجها من بعض الأنواع التي يتحول من البسر الى
التمر مباشرة ولا يرطب .

كما تمتعت مدينة الفرما بنوع من التمور يبلغ وزن البسر
منه عشرين درهما وأكثر ومنه ما يكون طول البسرة منه ما يقرب
من فتر .

أما مدينة أدفو فقد انفردت بنوع من التمور شديدة
الحلاوة بحيث لا يستطيع أحد تناوله الا بعد تحويله الى مسحوق
لاستخدامه كبديل للسكر ويرش على العصائر .

ولا يقل انتاج مدينة اسنا من التمور عن انتاج ادفو
واسوان . ولم تقتصر زراعة النخيل على بلاد الصعيد بل امتدت
أيضا لتشمل منطقة الواحات ومنطقة البحيرة كما كثرت زراعة
النخيل في الصحراء الغربية وخصوصا في المناطق التي تحيط
بالأديرة والكنائس .

الكروم :

انتشرت زراعته في مناطق عدة في القطر المصري وخصوصا
في البساتين الملحقة بالأديرة حيث اعتمد على محصولة في صناعة
الخمور وغالبا ما كان يقوم الأقباط وأهل الذمة بتحويله الى
خمور وقد أمدنا ناصر خسرو بصورة واضحة عن أحوال الكروم

فى القطر المصرى وخصوصا فى اوقات الصحوات الدينية . فبرغم ما كان لهذه الصناعة من اهمية مؤثرة فى الاقتصاد المصرى الا ان بعض الخلفاء كان يحارب زراعتة خوفا من تحويله الى خمور ، ويظهر هذا بوضوح فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الذى حارب زراعة الكروم واعدم كميات كبيرة منه وخصوصا بعد ما اخذ الفساد والانحلال ينخران فى كيان المجتمع المصرى . وقد أمر بمنع شرب الخمر واعدم كل ما تم العثور عليه خوفا من عمل « السيكى » وهو نوع من الشراب المسكر .

الى جانب الكروم والتمور فقد انتشرت ايضا زراعة البطيخ حيث عرفت مصر انواعا نادرة من البطيخ مثل البطيخ العبدلاوى نسبة الى عبد الله بن طاهر والى مصر فى عهد الخليفة المأمون العباسى وهو الذى جلبه معه من خراسان عند قدومه الى مصر ، وجادت زراعتة بمنطقة تعرف بدميرة . هذا الى جانب انتاج الليمون والسفرجل او النارج وغيرها من الثمار التى كانت موجودة منذ الفتح الاسلامى ولكنها ازدهرت خلال العصر الفاطمى .

البلسان :

ويعتبر من النباتات الطبيعية المشهورة منذ القدم وقد ازدهرت زراعتة والاهتمام به زمن الدولة الفاطمية وترجع اهميته الى استخراج الزيوت الطبيعية منه الى جانب احتكار مصر لزراعتة فلا يوجد فى أى مكان فى الدنيا غير مصر وتتركز زراعتة فى منطقتى عين شمس والمطرية حيث يسقى من بئر هناك ويعتقد أن السيد المسيح اغتسل منها .

ويتم احتكار هذا النبات من قبل الحكومة حيث يتم جمع المحصول فى وقت ادراكه ويتولى هذا اناس من قبل السلطان

ويتم حمله الى الخزانة السلطانية حيث يصدر الى بلاد الشام والمارستان ويتم استخدامه كعلاج ولا يخرج منه شيء من الخزانة الا بعد اصدار مرسوم بذلك وغالبا ما كان الخليفة يهدى بعضه أو يبيعه للوك الحبشة والشام والفرنجة ويذكر المقریزی ان دهن البلسان كان مرتفع الثمن وكان يتم تصديره الى الخارج للحصول على دخل مرتفع لخزانة الدولة .

الغابات :

اهتمت الحكومة الفاطمية بزراعة الغابات والمحافظة عليها ولذا نجد الغابات تقع تحت اشراف مباشر للديوان ولها ادارة خاصة بها . وقد انتشرت الغابات في مصر في مناطق البهنسا والأشمونين وسفط وشبين واسيوط وأخميم وقوص .

وكانت الحكومة تشدد في حراسة تلك الغابات وذلك لاحتياج البلاد للأخشاب الجيدة من أجل صناعة الأسطول سواء الحربي أو التجاري الى جانب استخدام الأنواع الأقل في صناعة الأثاث فقد عرف المصريون منذ أقدم العصور أشجار خشب الجميز والأثل (*) والصفصاف وخشب السنط والسدر - شجر النبق - والصنوبر كما امدنا الفريد لوکاس بجداول توضح أنواع الأخشاب التي استعملها المصريون في التجارة وصناعة السفن أيضا فذكر ان أهمها السنط واللوز والخرنوب والجميز ، والأثل (طرفا) والصفصاف والبلح والنبق وذكر أيضا أن خشب

(*) الأثل : شجر من الفصيلة الزيتونية ينبت بالجبال ويسمى الزيتون الجبلى ويطول ويعمر .

السنط كان يستخدم فى التسقيف ولعمل جوانب السفن وكانت مدينة طيبة القديمة مشهورة بخشب السنط .

ولم يقتصر احتياج البلاد للخشب على الصناعات الخاصة والأسطول سواء الحربى أو التجارى وكذلك صنع الأثاث وإنما كانت البلاد تستهلك كميات كبيرة من الخشب لاستخدامه كوقود وقد كان التجار يحصلون على هذه النوعية من الأخشاب من مندوب الحكومة حيث كانت الحكومة تباع حطب النار بما مبلغه أربعة دنائير حمل جمل .

وهنا نص للمقرىزى يبين مدى أهمية الغابات واهتمام الحكومة الفاطمية بها فيذكر « أن أشجار السنط كانت لا تحصى، لها حراس يحملونها حتى يعمل منها مراكب الأسطول فلا يقطع منها الا ما تدعو الحاجة اليه وكان منها ما تبلغ العود الواحدة منه مائة دينار وكان يستخرج من هذه النواحي - يقصد هنا البهنسا ، وسفط ، الأشمونين ، والسيوطية والأخميمية والقوصية - مال يقال لم رسم الحراج - الغابات - ويحتج فى جبايته بأنه نظير ما نقطعه أهل النواحي وتنتفع به من أخشاب السنط فى عمائرهما ومقرر آخر كان يجبى منهم يعرف بمقرر السنط فيصرف من هذا المقرر أجرة قطع الخشب وحزه بضريبة عن كل مائة حمل دينار ، وعلى المستخدمين فى ذلك الا يقطعوا من السنط ما يصلح لعمل مراكب الأسطول ولكنهم انما يقطعون الأطراف التى ينتفع بها فى الوقود فقط ويقال لهذا الذى يقطع حطب النار فيباع على التجار منه كل مائة حمل جمل بأربعة دنائير » .

ورغم أن المقرىزى فى النص السابق يتكلم عن حال الغابات بمصر وخصوصا فى عصر دولة المماليك الا أننا نستطيع أن نشعر

بمدى اهتمام الحكومات المختلفة بالغابات وخصوصا زمن الدولة الفاطمية .

عمارة النيل ونظام الري :

اهتم المصريون منذ فجر التاريخ اهتماما خاصا بوسائل الري ومصادر الماء باعتباره متطلباً من أهم متطلبات الزراعة .
التي يعتمد عليها الاقتصاد ولذا نجدهم يدرسون مصادر الماء والمشروعات التي تساعد على المحافظة على تلك المصادر . وبما أن الحياة الزراعية ارتبطت في مصر ارتباطاً وثيقاً بماء النيل فقد اهتمت الحكومات المختلفة بنهر النيل باعتباره شريان الحياة في مصر منذ بدء الخليفة والمؤثر الوحيد في تحديد اقتصاديات البلاد فانتظامه يعنى الرخاء ونقصانه يعنى القحط والوباء ولذا حملوا على عاتقهم الاهتمام بالمشروعات الخاصة بالري والصرف والمشروعات الأخرى التي تساعد على الحفاظ على ماء النيل لكي يصل بالقدر الكافي للأرض الزراعية وتحديد زيادته ونقصانه والعناية بمقياسه وعمارته الى جانب تطهير الترعة والقنوات والاهتمام بالسدود .

وقد اهتم المؤرخون والجغرافيون والرحالة بامدادنا بالكثير عن أحوال نيل مصر كمصدر أساسي لمياه الري في البلاد هذا الى جانب اسهاب كثير من الرحالة في ذكر المشروعات المقامة للاستفادة من ماء النيل وقد وضعوا بين أيدينا احصائيات تمدنا بأحوال النيل تحدد لنا زيادته ونقصانه ومتابعة احواله لما له من اثر كبير على الاقتصاد القومي .

وقبل أن أسهب في الحديث عن نظام الري في مصر في العصر الفاطمي وجدت أنه من الضروري تتبع أحوال نيل مصر منذ الفتح

الاسلامى لمصر واهتمام العرب بالنيل باعتباره شريان الحياة الاقتصادية فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن عمرو بن العاص عندما أرسل للخليفة عمر بن الخطاب يصف له نيل مصر قال « أعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء وشجرة خضراء طولها شهر وعرضها شهر ، يكتنفها جبل أغبر ، ورمل أعفر ، يحط في وسطها نيل مبارك القدوات ميمون الروحات تجرى إقيه الزيادة والقصان كجرى الشمس والقمر له أوان يدر حلابه ، ويكثر فيه دبابه تمده عيون الأرض وينابيعها حتى إذا ما اضلختم عجابه وتعظمت أمواجه ، فاض على جانبيه فلم يمكن التخلص من القرى بعضها الى بعض الا في صفار المراكب ، وخفاف القوارب والزوارق كأنهم في المخايل ورق الأصائل ، فإذا تكامل في زيادته ، نكص على عقبه كأول ما بدأ في جريته ، وطما في درته » .

وقد أولاه المؤرخون والجغرافيون والرحالة وغيرهم اهتماما كبيرا فابن حوقل يصف أهمية ماء النيل للزراعة ، فيذكر أن مصر لا تمطر ولا تثلج كما يذكر أيضا أن « زروعهم بماء النيل تمتد من حد أسوان الى حد الاسكندرية والباطن » .

أما المقدسى فانه يزيد أن نهر النيل من أعظم الأنهار التي مرت عليه أثناء ترحاله وتحضرني هنا جملة نقلها لنا المقرئى عن القاضى الفاضل حيث يذكر عن نيل مصر « وأما نيل مصر فقد ملأ البقاع من الاصبغ الى الذراع فكأنما غار على الأرض فغطاها وأغار عليها فاستقعداها وتخطاها فما يوجد بمصر قاطع طريق سواه ولا مرغوب مرهوب الا إياه » . والحقيقة أن العبارة السابقة تعبر بصدق عن أحوال نيل مصر وتأثيره على أحوال البلاد الزراعية إذ يتوقف اقتصاد البلاد على فيضان نيلها فإذا كان منخفضا حل القحط والوباء بالبلاد وإذا زاد عن الحد أدى الى

اغراق البلاد واتلاف الزرع والقضاء على الحاصلات الزراعية ولذا اهتم رحالة العصر بمنسوب ماء النيل وتحديد الحد اللازم لرى الأرض الزراعية وامتدادها بكمية معينة من ماء الفيضان يساعدها على تجنب القحط هذا الى جانب تحديد المنسوب الذى يؤدى الى الفرق والاستبحار .

ويذكر المقدسى « أن زيادته من شهر بؤونة (يوليو) الى شهر توت (سبتمبر) وقت عيد الصليب . وأن الزيادة المثلى بالنسبة له ستة عشر ذراعا فاذا وصلت هذا الرقم استبشر الناس وكانت سنة مقبلة ، فان جاوزها كان خصب وسعة وقد وافقه فى هذا الراى المسعودى فقد حدد الحد بين الرى والاغراق فذكر انه عندما يصل ماء النيل الى ستة عشر ذراعا يعنى هذا تمام الخراج وخصب الأرض والنماء واذا زادت الى سبعة عشر زاد نفع البلاد فتروى جميع الأراضى الصالحة للزراعة اما اذا زاد عن هذا الحد وبلغ ثمانية عشر ذراعا أدى الى استبحار (غرق) ربع اراضى مصر الزراعية وتعتبر هذه كارثة تؤدى الى الاستبحار أما المقرئى فقد ذكر فى هذا المقام قوله « وما تروى به مصر حتى لا يقحط أهلها أربعة عشر ذراعا والحد الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعا والنهائيتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظمأ والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا فى الزيادة هذا والبلد فى ذلك الوقت محفور الأنهار ومعقود الجسور » .

ويذكر ناصر خسرو أن الزيادة المثلى لماء النيل يجب أن تكون ثمانية عشر ذراعا فاذا انخفض عن هذا أصبحت غير

طبيعية . ويمتنع السلطان عن أخذ الخراج باعتبار أن البلاد في حالة قحط .

ويذكر أن مقدار الزيادة تستمر أربعين يوما ثم تتدرج في النقصان أربعين يوما أخرى حتى يصل الى الحد الذى كان عليه في الشتاء .

وأما عبد اللطيف البغدادى فقد شرح ذلك بطريقة أخرى لتقسيم ماء النيل حيث اعتبر أن هناك نهايتين هما (نهاية الضرورة ونهاية الافراط) وبدايتين هما (بداية الضرورة وبداية الافراط) واعتبر ثمانية عشر ذراعا هي الحد اللازم لرى البلاد أما عشرون ذراعا فهي نهاية الافراط وأحيانا يذكر أن هذه النهاية قد تصل الى احدى وعشرين ذراعا أما بداية الافراط فهي ما يقل عن ستة عشر ذراعا ويعتبر هذا بداية الضرر حيث يعتبر أن ما قل عن هذا يؤدي الى القحط لأن الستة عشر ذراعا هي البداية التى بها يستطيع السلطان أن يجبى مال الخراج .

ويعتبر الستة عشر ذراعا بداية لرى ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية أما ما زاد عن الستة عشر ذراعا فهي تروى بقية الأراضى الزراعية أما اذا وصلت ثمانية عشر ذراعا فقد عم الماء جميع الأراضى الزراعية وبناء عليه يحدث النماء والرخاء ويستطيع الفلاح أن يحصل على محصول وافر ومن هذا يتضح لنا أن معظم الرحالة والمؤرخين قد حددوا ستة عشر ذراعا تمام الخراج وخصب الأرض وفي سبعة عشر وثمانية عشر ذراعا استبحار الربع من المساحة المنزرعة أما اذا زاد عن ثمانية عشر فهذا معناه اغراق البلاد ووقوع الوباء والضرر بالبهايم لأن هذا معناه اغراق الكلاً والمراعى .

مقياس النيل :

نشأ الاهتمام بمقياس النيل وفيضانه منذ عهد الفراعنة فيذكر المقرئى نقلا عن ابن عبد الحكم ان اول من قاس النيل بمصر يوسف عليه السلام فوضع مقياسا بمنف ثم وضعت العجوز دلوكة مقياسا بأنصنا (*) ومقياسا بأخميم . وبعد دخول العرب مصر واستقرارهم بها استمروا فى استخدام تلك المقاييس القديمة الا انهم أقاموا مقاييس أخرى جديدة فقد أقام عمرو بن العاص مقياسا بأسوان وآخر بدندرة (**).

وفى عهد معاوية بن أبى سفيان اقيم مقياس آخر بمنطقة أنصنا ثم بنى عبد العزيز بن مروان فى ولايته على مصر (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٥ - ٧٠٥ م) مقياسا بطوان التى اتخذها مقرا لاقامته وهو مقياس صغير الذرع ، وفى ولاية سليمان بن عبد الملك بنى اسامة بن زيد التنوخى صاحب خراج مصر فى ولاية عبد الملك بن رفاعه على مصر (٩٣ - ٩٨ م) = (٧١٢ - ٧٧١ م) مقياسا بجزيرة الروضة فى سنة ٩٧ هـ ثم بنى الخليفة المتوكل العباسى مقياسا آخر بجزيرة الروضة فى سنة ٢٤٧ هـ - ٨٦١ م وعرف بالمقياس الجديد أو بالمقياس الهاشمى وكان ذلك فى ولاية يزيد بن عبد الله التركى ويعتبر المقياس الهاشمى من أشهر المقاييس الإسلامية على الإطلاق وأمر بعزل النصارى عن مقياسه فعين يزيد بن عبد الله التركى (والى مصر من قبله) للإشراف على المقياس أبا الرداد المعلم من أهل البصرة فقدم الى مصر وكان يتقاضى سبعة دنائير فى كل شهر نظير قيامه بمقياس النيل وفى هذا

(★) أنصنا : مدينة من نواحي الصعيد على شرقى النيل .

(★★) دندرة : بفتح أوله وسكون ثانية ، ودال أخرى مفتوحة ويقال لها

أيضا أندرة بليدة على غربى النيل من نواحي الصعيد دون قوص .

الصدد تذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف انه عثر على مقياس الخليفة المتوكل على الله في جزيرة الروضة وقد كتبت عليه السنة وهي سنة ٢٤٧ هـ كما كتب عليه « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين أمر عبد الله جعفر الامام المتوكل على الله أمير المؤمنين ببناء هذا المقياس الهاشمي لتعرف به زيادة النيل ونقصانه واطال الله بقاء أمير المؤمنين وأدام له العز والتمكين والظفر على الأعداء وتتابع الاحسان والنعمان وزاده في الخير رغبة وبالرعية رافة وكتبه أحمد بن محمد الحاسب في رجب سنة سبع وأربعين ومائتين » وقد اهتم أحمد بن طولون بأمر مقياس الروضة فأمر باصلاحه وأنفق عليه ألف دينار .

أما في العصر الفاطمي فقد ذكر لنا رحالة ومؤرخو هذا العصر اهتمام الخلفاء الفاطميين بالعناية بمقياس النيل حيث يذكر ناصر خسرو « انهم رتبوا عاملا وظيفته ألف دينار للمحافظة عليه ولتسجيل الزيادة » .

أما المقرئ فانه يذكر ان للمقياس في الدولة الفاطمية رسوما لكنس مجارى الماء خمسين دينارا في كل سنة تطلق لابن أبي الرداد .

كما يذكر في أحداث سنة ٣٥٨ هـ ان جوهر الصقلي في هذه السنة خلع على بن أبي الرداد وحمله فأجازه وذكر ابن ميسر في أحداث سنة ٥٢٢ هـ ان الخليفة الأمر رتب قاضى القضاة أبا عبد الله محمد بن ميسر مشارفا على ثقة الدولة ابن أبي الرداد(*)

(★) ابن أبي الرداد : هو متولى أمر المقياس وكان أمر هذا المقياس يتولاه قبل عصر المتوكل العباسى نصارى من أهل الدمة فأمر الخليفة المتوكل بحصر الاشراف على المقياس على شخص مسلم فاستقر أمر المقياس في عائلة بنى الرداد التى استمرت تتولى هذا العمل حتى القرن التاسع عشر .

في قياس وعمارة المقياس وعمل مصالحة فاستمر الى ان قتل
قلم ينظر بعده احد على هذه الجهة واستمر ابن ابي الرداد
بمفرده واطلق له في كل سنة مائة قنطار جيرا لعمارة المكان .

من خلال كتابات مؤرخي ورحالة العصر نجد ان الخلفاء
الفاطميين كانوا يخلعون دائما على المشرف على مقياس النيل
وغالبا ما كان يحصل على مخصصات يحملها موكبه بعد كسر
الخليج .

واما ابن جبر فيذكر انه شاهد بجزيرة الروضة مقياس
النيل .

« يعتبر فيه قدر زيادة النيل عند فيضه كل سنة ،
واستشعار ابتدائه في شهر يونية ومعظم انتهائه في شهر اغسطس
وآخره اول شهر اكتوبر وهذا المقياس عمود رخام ابيض مثنى
في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه وهو مفصل على
اثنين وعشرين ذراعا مقسمة على اربعة وعشرين قسما تعرف
بالأصابع فاذا انتهى الفيض عندهم الى أن يستوفي الماء تسعة
عشر ذراعا منغمرة فيه وهي الغاية عندهم في طيب العام وربما
كان الفامر منه كثيرا بعموم الفيض والمتوسط عندهم ما استوفي
سبع عشرة ذراعا وهو الأحسن عندهم في الزيادة المذكورة » .

ويذكر المقدسي : « ان المقياس بركة وسطها عمود طويل فيه
علامات الأذرع والأصابع وعليه وكيل وأبواب محكمة يرفع الى
السلطان في كل يوم مقدار ما زاد ثم ينادى المنادى زاد الله اليوم
في النيل المبارك كذا وكذا وكانت زيادته عام الأول في هذا اليوم
كذا وكذا وعلى الله التمام ولا ينادى عليه الا بعد ان يبلغ اثنى عشر
ذراعا الا ما يرفع الى السلطان والاثنى عشر ما يعم ضياع الريف

فاذا بلغ أربعة عشر سقى أسفل الاقليم فاذا بلغ ستة عشر استبشر الناس وكانت سنة مقبلة فان جاوزها كان خصب وسعة » .

وقد أتى وصف ابن دقماق موافقا لما ذكره الرحالة في وصف مقياس النيل فهو يصفه بأنه برج عظيم في جزيرة الروضة من الناحية القبلية حيث يوجد دائرة بها بسطتان مبنيتان تردان عنه جريان الماء وبداخل البرج أبنية كثيرة على عمد ودائرة شبابيك وعلى صدره من المشرق شباك كبير وفي جانب الدار فسقية عظيمة عميقة بينها وبين الدار باب وهذه الفسقية ينزل اليها بدرج دائرة الى أسفل وفي وسطها عمود المقياس قائم وهو قاطع رخام مفصل كل قطعة ذراع وفيها رسوم اعداد الأصابع وعدة القطع تسع عشرة قطعة وقاعدة طولها ذراع وبوسط هذا العمود حديد يمسك القطع الرخام وبأعلى القاعدة سقالة خشب مجوفة محشوة رصاصا تثقل العمود ويصل ماء النيل الى هذه الفسقية من ثلاثة سروب بعضها فوق بعض طول كل منها نحو السبعين ذراعا والحكمة في ذلك لأن السرب اذا كان قريبا يتحرك الماء داخل الفسقية واذا كان بعيدا لا يتحرك داخلها ووفاء النيل ستة عشر ذراعا فاذا وفي الستة عشر يعلق على الشباك الكبير الذى تجاه مصر ستر أصفر فيكون ذلك علامة الوفاء والذى يعلق هذا الستر متولى الفسطاط وتكون تلك الليلة بمصر ليلة عظيمة توقد أهل مصر وأهل الروضة القناديل والشموع ... » .

ويضيف المقرئ أن بالمقياس ذراعين يسميان منكرا ونكرا وهما الذراعان الثالث عشر والرابع عشر فاذا انصرف الماء عن هذين الذراعين وزيادة نصف الذراع الخامس عشر استسقى الناس بمصر فكان الضرر الشامل لكل البلاد واذا تم خمس عشرة ودخل ست عشرة كان صلاح لبعض الناس ولا يستسقى منه وكان ذلك بعضا من خراج الخليفة .

واهتم الخلفاء كذلك بأمر النداء على وفاء النيل واتبعوا سنة جديدة في هذا الشأن فبعد ان كان يقوم المنادى بالنداء على الزيادة يوميا بعد أن يبلغ منسوب المياه عند المقياس حدا معيناً ويعلم العامة بهذه الزيادة أمر الخليفة المعز لدين الله بعد دخول الفاطميين مصر بأن تحجب هذه الزيادة عن العامة ولا يتم الاعلان عنها الا بعد ان يصل الماء أمام المقياس الى ستة عشر ذراعا .

وهناك رأى آخر للمقدسى حيث يذكر أنه لاينادى عليه الا بعد أن يبلغ اننى عشر ذراعا . الا ما دفع للسلطان حسب الاثنى عشر ما يعم ضياع الريف فاذا بلغ أربعة عشر سقى أسفل الاقليم فاذا بلغ ستة عشر استبشر الناس وكانت سنة مقبلة فان جاوزها كان خصب وسعة .

وقد أوضح الخليفة المعز لدين الله الفاطمى الغرض من وراء حجب اخبار النيل في أيام الوفاء عن العامة بأنه لاحظ اضطراب وقلق اهل البلاد في حالة عدم طلوع النيل فيسارعون بالقبض على ما بين أيديهم من الفلال ويمتنعون عن بيعها رجاء ارتفاع السعر أو يجهدون في خزن الغلة اما لاستخدامها كقوت اثناء القحط أو كنوع من التجارة والاحتكار ويحدث هذا أيضا في حالة زيادة منسوب المياه عن الحد مما يؤدي الى اضطرابات اقتصادية وتكالب على جميع المواد الغذائية ولذا نجد خلفاء الفاطميين واولهم المعز لدين الله يصدر أوامره بعدم الاعلان عن منسوب النيل للعامة ولا يطلع على المنسوب غير الخليفة وقائده جوهر الصقلى.

واذا دل هذا الاجراء على شيء فانما يدل على مدى رجاحة عقل الخليفة المعز لدين الله . ويذكر المقدسي في هذا الصدد أن المقياس كان له وكيل وأبواب محكمة يرفع الى السلطان في كل يوم مقدار ما زاد ثم ينادى المنادى زاد الله اليوم في النيل المبارك كذا وكذا كانت زيادته عام الأول في هذا اليوم كذا وكذا .

ويضيف ناصر خسرو أن أول يوم للفيضان يطوف منادون في المدن منادين بأن الله تعالى قد زاد النيل كذا أصبعا ويذكرون مقدار زيادته كل يوم ويأتى وصف ناصر خسرو ليوضح لنا مدى اهتمام الخلفاء بوفاء النيل - وهو اهتمام عرف بمصر منذ فجر التاريخ - ويضيف أيضا ما كان يحدث أثناء فتح الخليج من احتفالات وذلك في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي فيذكر أنه « حين يبلغ النيل الوفاء أى العاشر من شهر (يور) أغسطس وسبتمبر الى العشرين من (أبان) أكتوبر ونوفمبر يبلغ ارتفاع الماء ثمانية عشر ذراعا من مستواه في الشتاء وتكون أفواه الترع والجداول مسدودة في البلاد كلها يحضر الخليفة (السلطان) راكبا ليفتح هذا النهر الذى يسمى الخليج » ويضيف أن هذا اليوم يعرف بعيد ركوب فتح الخليج حيث تقام المهرجانات الشعبية والاحتفالات العامة بمناسبة وفاء النيل وتخليق المقياس وكسر الخليج . وغالبا ما كانت تلك الاحتفالات تستمر ثلاثة أيام يتم فيها اقامة الزينات والنفخ في الأبواق وضرب الكؤوس واقامة السرادق ويبدأ الاحتفال بركوب الخليفة يرافقه أكثر من عشرة آلاف فارس على خيولهم المزينة والمذهبة الى جانب رجالات الدولة والشعراء وسفراء الدول المعتمدة في البلاد . ويكون قراء الحاضرة قد ختموا القرآن الكريم في الليلة السابقة للركوب لكسر الخليج . »

ويتم تخليق المقياس حيث يذهب الخليفة أولا الى المقياس فيضع عليه الزعفران الموجود بالطاسة الفضية التى يقدمها له ابن أبى الرداد ثم يقوم ابن أبى الرداد باتمام تلك المهمة ويحصل على الخلع . الى جانب حصول رجال الدولة على الخلع أيضا والهبات وكذلك قراء الحضرة والشعراء ثم يذهب الخليفة ومعه الوزير مع قاضى القضاة وقوم من أهل العلم وأركان الدولة الى القنطرة المقامة على فتحة الخليج فيأمر بكسر السد (١) .

ويخرج جميع أهل مصر فى هذا اليوم للتفرج على فتح الخليج ويقيم كثير من أهل البلاد حول النيل أو يستخدمون المراكب فى النزهة . ويحدث هذا غالبا فى السنوات التى يكون فيها مقياس النيل فى حالته الطبيعية ولكن هناك سنوات كثيرة كانت البلاد تصاب فيها بانخفاض فى منسوب ماء النيل مما يؤدى الى اضطراب أحوال البلاد . ويصف لنا المسبحى يوما من هذه الأيام التى عم فيها البلاء البلاد حيث انصرف ماء النيل انصرافا متداركا فاحشا ولم ترو الضياع ولم يصل ماء النيل الى الأراضى الزراعية مما جعل الناس فى حالة ضجيج واستغاثوا بالله من هذا البلاء . خرجوا جميعا يحملون المصاحف .

وتعذرت الأقوات فى الأسواق وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية واحتكر كثير من الباعة المواد التموينية .

(١) المقصود بالسد هنا هو ذلك السائر الترابى المدعم بالحلفا والذي كان يتم تشييده قبيل الفيضان بوقت فاذا كان وقت الفيضان وزاد الماء رد هذا السد الماء فزاد ارتفاعه فيؤدى ذلك الى رى الضياع التى خلف السد وكان يسمى سد خليج أمير المؤمنين . وكان بظاهر القاهرة من جانبها الغربى فيما بينها وبين المقس وعرف بخليج القاهرة زمن الدولة الفاطمية ويطلق عليه العامة الخليج الحاكمى أو خليج اللؤلؤة .

وقد تظاهر الناس أمام موكب الخليفة الحاكم بأمر الله وتحت قصر الزمرد يستغيثون بالحاكم بأن ينظر في أحوالهم السيئة وما يواجههم من بلاء وغلاء فاحش فتجاوب معهم الخليفة وقال لهم : « اذا كان الغد اتوجه الى جامع راشده وأعود فان وجدت في طريقى مكانا خاليا من الغلة ضربت عنق صاحب هذا المكان على بابه » وعند عودته من جامع راشدة خاف المحتكرون وأخرجوا الغلال ووضعوها في الطريق خشية العقاب المنتظر فقضى بهذا على استغلال التجار وانفرجت الأزمة التى كانت تعقب الاضطراب في منسوب مياه النيل وقضت على الاحتكار والمتاجرة في اقوات الشعب واصبح الجميع سواسية فلا يدخر أحد في بيته إلا القوت الضرورى ويوزع الباقي على المحتاج من الشعب بأسعاره الأساسية دون مبالاة . ولم يكتف بهذا بل أيضا حدد أسعار السلع الغذائية حتى قضى على جشع التجار .

وبهذه الطريقة عالج الخليفة الفوضى الاقتصادية في البلاد اثناء القحط واضطراب احوال النيل . والحقيقة ان الخليفة الحاكم بأمر الله كانت له مواقف كثيرة من هذا القبيل بل انه كان يهتم بالقضاء على الاضطرابات الاقتصادية .

ولا يفوتنى هنا ان اذكر ما اقدم عليه الخليفة المستنصر بالله الفاطمى في سنة ٤٨٢ هـ (١٠٨٩ م) عندما أخذ ماء النيل في الثبوت عند حد معين فلم يزد لا كثيرا ولا قليلا مما جعله يشك ان لحاكم الحبشة يدا في هذا التغير غير الطبيعى في منسوب مياه النيل وقد عرف ان هذا الحاكم قد سد مجرى نهر النيل وغير اتجاه مجراه . فأخذ على عاتقه تحسين العلاقة مع حاكم الحبشة حتى يكسب وده ويحافظ على وصول منسوب مياه النيل اللازم للزراعة . فأرسل اليه البطريق (ميخائيل الحبيسى) بطريقك

الأقباط ومعه هدية قيمة فلما وصل الى بلاد الحبشة استقبله حاكمها استقبالا مشجعاً مما جعله يضع امامه صورة واضحة لما وصلت اليه احوال مصر الاقتصادية نتيجة لعرقلة وصول ماء النيل بصورة طبيعية . فأمر بفتح السد الذي كان يمنع انسياب ماء النيل فزاد النيل في تلك السنة وافر وانتهت المسغبة .

وفي هذا الصدد يذكر المقرئى « كان الخليفة المستنصر بالله قد أرسل البطريق ميخائيل الحبسى في بعثة الى بلاد الحبشة بهدية سنوية عندما نقص نيل مصر فتلقيه ملكها وسأله عن سبب قدومه فعرفه نقص النيل وضرر أهل مصر بسبب ذلك فأمر بفتح سد يجرى منه الماء الى ارض مصر ففتح وزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة أذرع واستمرت الزيادة حتى رويت البلاد وزرعت » .

الجسور وأنواعها :

لم يقتصر اهتمام الفاطميين بالنيل ومقياسه بل اهتموا ايضا بالمشروعات التى تساعد على المحافظة على مياهه وعلى رى الأرض . ومن هنا نجد الاهتمام الكبير بشبكة الترع والقنوات والجسور المنتشرة فى أنحاء البلاد والاهتمام بتطهيرها واقامة القناطر وتشبيد الجسور وكلها مشروعات أساسية الغرض منها المحافظة على مياه النيل لاستخدامها فى رى أكبر مساحة ممكنة من الأراضى الزراعية . ويذكر المقرئى أن الاهتمام بحفر الترع والخلجان وانفاق اقامتها وعمارتها كانت من المهام الأساسية التى يضعها الخلفاء على عاتقهم للمحافظة على كل قطرة مياه لاستخدامها فى الزراعة . ولم يكن هذا من مستحدثات الدولة

الفاطمية وانما حرصت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ أقدم العصور على الاهتمام بشئون الري والزراعة فقد حفر المصري القديم الترع والقنوات وأقام الجسور لكي يدفع خطر الفيضان ويحافظ على مياه النيل وقد استمر هذا الاهتمام بعد فتح العرب لمصر فقد اهتمت حكومة العرب منذ دخولها مصر بحفر الترع واقامة الجسور وبناء القناطر وغير ذلك مما يلزم مشروعات الري والصرف في البلاد . فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف ان أعمال الزراعة والري كان يستخدم فيها صيفا وشتاء حوالى ١٢٠٠٠ عامل .

وقد استمر الاهتمام باقامة الجسور وحفر الترع وبناء القناطر طوال عصر الولاة وكذلك عصر الطولونيين والاشيدين .

أما في الدولة الفاطمية فقد زاد الاهتمام بهذه الأمور فنجد ان خلفاء الفاطميين يهتمون ببناء القناطر واقامة الجسور ويظهر هذا من خلال ما ذكره المقرئى من ان الخليفة المعز لدين الله الفاطمى أمر باصلاح جسر الفسطاط بعد أن استمر سنين معطلا دون استخدام .

هذا الى جانب قيامه بتفقد أحوال الجسور من وقت الى آخر حيث كان يسير على شاطئ النيل ويعبر الجسر المؤدى الى الجزيرة .

ويذكر ناصر خسرو أن الفاطميين شيدوا على شاطئ النيل من اول الولاية الى آخرها جسرا من الطين ليعبر عليه الناس وتصرف خزانة السلطان فى كل سنة للعامل المعتمد عشرة آلاف دينار مغربى لتجديد عمارته .

كما كانت الحكومة تفرض الضرائب على النواحي من أجل عمارة الجسور والمحافظة عليها الى جانب الزام كل منطقة بمقدار

معين من العلف والمؤن والحشائش والأتبان الى جانب عشرة دنانير
ومع مرور الوقت أصبحت هذه الضرائب والمقررات تؤخذ كأنها
جزء من الخراج .

وهذا الى جانب ما يخرج من ميزانية الدولة وكانت الحكومة
تهتم بالجسور الموجودة في أعمال الغربية وجزيرة قويسنا
والشرقية . أما ما عدا ذلك فكان يتولاه المقطعون والمزارعون في
منطقته . وغالبا ما كانت الحكومة تسخر أهل البلاد في اقامة
الجسور حتى يتسنى لها المحافظة على ماء النيل ولم يكن هذا
من مستحدثات الدولة الفاطمية وإنما عرفته مصر منذ فجر
الاسلام فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف « ان العمال كانوا
يكلفون العناية بالترع والجسور واقامة القناطر وكانوا يعملون
بطريقة السخرة كما كان الحال قبل الفتح العربى كما كان بعد
الفتح حتى العصور الحديثة . بل ان السخرة ظلت تفرض على
الأهالى في مصر في أوقات الفيضان ويعرفها الأهالى باسم المعونة
للعناية بالجسور وللمحافظة عليها حتى ألغيت في عام ١٩٣٧ م
وأصبح الأهالى يتقاضون أجورا عن أعمالهم بعد أن كانوا يعملون
بدون أجر » وقد ذكر المقرئى نقلا عن ابن عبد الحكيم أن
« فريضة مصر بحفر خليجها واقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع
جزائرها مائة الف وعشرين الف منهم المساحون والطوريات والادارة
يتعقبون ذلك ولا يدعون شتاء ولا صيفا .

وكانت الجسور نوعين : جسور سلطانية وهى الجسور
الرئيسية وجسور بلدية وهى الجسور الفرعية .

فالجسور السلطانية هى الجسور التى تقيمها الدولة لتنظيم
الانتفاع بماء النيل فيذكر المقرئى أن الجسور السلطانية (هى

العامة النفع في حفظ النيل على البلاد كافة من حين يستغنى عنه) .

ويتم الانفاق عليها من الديوان السلطاني بالوجهين القبلي والبحري ويعين لها موظفون على الأعمال الشرقية والأعمال الغربية الى جانب تعيين مشرف أو أمير للإشراف العام على عمارة الجسور الى جانب تعيين مهندسين وخوله لكل عمل ، يقومون بالإشراف على عمارة تلك الجسور ويخصص لكل جسر جراريف ومحاريت وأبقار من أجل المساعدة في عمارة تلك الجسور .

ويذكر المقرئى ان الحكومة كانت تصرف على هذه الجسور ربع خراج البلاد .

أما الجسور البلدية فهي الجسور المحلية التى تقام فى منطقة دون أخرى أو تخدم منطقة بعينها وكان يتولى عمارتها المقطعون والفلاحون بالبلاد والأمراء والأخيار .

وكان يتم الصرف على عمارتها من أصل مال الناحية وكانت أموال عمارة تلك الجسور تخصم من الخراج الذى يتعين على أهل الناحية دفعه وكان يتم توزيع الأموال المنصرفة فى هذه الأمور على الأفراد بالسوية ويلتزم صاحب كل دار برعاية جزء معين من الجسر .

ومحل الجسور السلطانية من العزب محل سور المدينة الذى يتعين على السلطان الاهتمام بعمارته وكفاية الرعية أمره ، ومحل الجسور البلدية محل الدور التى من داخل السور فيلزم صاحب الدار أن يصلحها ويزيل ضررها .

ومن العادة أن المقطع إذا انفصل وكان أنفق شيئاً من مال أقطعه فى إقامة جسر لأجل عمارة السنة التى انتقل الاقطاع

عنه منها فان له الحق فى استعادة تلك الأموال من المقطع الثانى .

والى جانب الاهتمام بالجسور سواء البلدية او السلطانية فقد اهتم الفاطميون ايضا بعمارة السدود الموجودة على نهر النيل حيث كان على نهر النيل فى جزئه الاول سدان أحدهما بعين شمس وكان سدا ترايبا مدعما بالجلف ويتم تشييده قبيل الفيضان بوقت فاذا كان وقت الفيضان وزاد الماء رد هذا السد الماء فزاد ارتفاعه فيؤدى ذلك الى رى الضياع التى خلف السد ، وهذا كان يسمى سد خليج المؤمنين وكان يتم فتحه فى يوم عيد الشهيد (٢) ويعطى الخليفة أوامره فيتم فتح جميع السدود الصغيرة على الترعى المتصلة بالنهر .

أما السد الآخر فكان بمنطقة سردوس (٣) وهى منطقة أسفل عين شمس . والى جانب السدود اهتم الفاطميون ايضا بالخلجان وقد بلغ عدد الخلجان بمصر ثمانية وعدد الأبحر خمسة وعشرين . أما الترعى فقد بلغت عدتها مائة وسبع عشرة فى الوجهين

(٢) عيد الشهيد من الأعياد التى يحتفل بها أقباط مصر فى الثامن من شهر بشنس (السابع عشر من شهر مايو) ويرتبط الاحتفال بنهر النيل مصدر الحياة والنماء والنصارى يعتقدون أن النيل لا يبلغ زيادته وتنام فيضانه فى كل عام الا اذا ألقوا فيه قابوتا من خشب فيه أصبع من أصابع أسلافهم الموتى ويحتشد أهل البلاد على ضفتى نهر النيل وينصبون أعدادا كبيرة من الخيام ويكثرون من اللهو وشرب الخمر ، والاستمتاع بالفناء والطرب ولم يكن هذا العيد يخص ديانة أو عقيدة معينة رغم ارتباطه بالقاء التابوت كما سبق ان ذكرت وانما كان احتفالا شعبيا لجميع طبقات الشعب المصرى .

(٣) ويقع هذا السد على خليج سردوس الذى يخرج من الضفة الشرقية للنيل عند قرية باسوس - وهى إحدى قرى مركز قليوب - واستمر هذا الخليج يمد المناطق المحيطة به بالماء طوال العصر الفاطمى الاول فقد كان من أكبر الترعى ولكنه فقد أهميته وخصوصا بعد حفر خليج أبو المنجا .

البحرى والقبلى . وهناك ملحوظة مهمة وهى ان أكثر الخلجان والترع والجسور والأخوار كانت بالوجه البحرى أما الوجه القبلى وهو بلاد الصعيد فكان به منها أعداد قليلة .

واهتم الفاطميون أيضا بمواعيد صيانة الجسور والسدود والترع وتحديد مواعيد فتحها وغلقها وتطهيرها حتى يحافظوا على الانتاج الزراعى .

فالطريقة المنضبطة تجاه تلك الأمور تساعد على المحافظة على مياه النيل مما يؤدي الى زراعة أكبر قدر من الأراضى الزراعية فيزيد المحصول ويوفى الخراج .

أما نظام الرى المتبع فقد تحكم فيه نهر النيل منذ أقدم العصور اذ فرض على البلاد نظام الحياض وهى الطريقة المثلى التى كانت متبعة فى رى الأرض الزراعية بمصر منذ فجر الاسلام . ويتم ذلك بتقسيم الأراضى الزراعية الى أحواض يفرها ماء الفيضان وقت زيادته المعهودة ويستمر الماء فوق سطحها منذ امتداد الحر الى الخريف .

وأمدنا ناصر خسرو برؤية واضحة فى هذا الصدد حيث ذكر أن ماء النيل يتزايد أربعين يوما من بدء الفيضان الى أن يبلغ ثمانية عشر ذراعا ويبقى على هذا أربعين يوما لا يزيد ولا ينقص ثم يتدرج نحو النقصان مدة أربعين يوما أخرى فيصل الى الحد الذى كان عليه فى الشتاء وحينما يبدأ الماء فى النقصان يتبعه الزرع .

وبناء على ذلك فإن زرعهم الصيفى والشتوى لا يتطلب ماء آخر غير ماء الفيضان وغالبا ما كان ماء النيل يغطى الأراضى بعمق متر ونصف ويرسب ماء الفيضان السطحى الذى يساعد على خصوبة الأرض وقد كان يساعد على نجاح هذا النظام الجسور

التي تقام على طول شاطئ النهر الى جانب السدود التي تحجز المياه امامها وهذا اضافة الى جانب السدود التي تقام على افواه الترغ والقنوات .

وتعتمد معظم اراضى مصر على نظام رى الحياض عدا بعض المناطق التي تروى بمياه الآبار فيذكر المقدسى أن هناك اراضى على النيل تروى بالدواليب وقت نقصان النيل .

اما مناطق الواحات فانها تعتمد فى زراعتها على مياه الآبار والعيون وهذا فى المناطق الصحراوية التي يقيم فيها الرهبان وقد امدنا ابو صالح الأرمنى بالكثير عن تلك الأديرة والمناطق الزراعية التي تتبعها واستخدام السواقي التي تدار بواسطة الأبقار وغالبا ما يتم زراعة أرضها بأكثر من محصول فى السنة لتوفير المياه طوال العام من هذه الآبار .

انفردت مدينة الفيوم بنوع آخر من الرى فهى المنطقة الوحيدة التي تحصل على مياه الرى من النيل طوال العام وذلك لوفرتة فى تلك المنطقة مما أدى الى تعدد حاصلاتها الزراعية طوال العام وفى ذلك يقول ابن حوقل « ليس بأرض مصر مدينة يجرى فيها الماء من غير حاجة الى زيادة النيل الا الفيوم ولذا نجدها تنفرد بزراعة الأرز الفائق والكتان الدون » ، وقد لفتت هذه الظاهرة نظر كثير من الرحالة مما جعلهم يصفون هذا الاقليم بشيء من الاسهاب حيث وفرة انتاجه الزراعى وجودته .

الثروة الحيوانية :

اهتمت الحكومة الفاطمية بالثروة الحيوانية باعتبارها عاملا مساعدا للتقدم الزراعى الى جانب اعتبارها مصدرا من مصادر الدخل القومى للبلاد . ولذا نجد اهتمام بعض الخلفاء بسن قوانين

تحمى تلك الثروة من عبث بعض الفلاحين فكانت الحكومة تمنع ذبح اناث الحيوانات كما تمنع ذبح الحيوانات التى تساعد فى فلاحه الأرض الزراعية الى جانب الاهتمام بجلب انواع وسلالات جيدة لتحسين السلالات الموجودة بمصر ولتوفر للفلاح المصرى وسيلة من أهم وسائل مساعدته فى الزراعة الى جانب توفير اللحوم الجيدة لغذاء الشعب . وغالبا ما كانت الثروة الحيوانية تصاب بخسائر فادحة وخصوصا عند ارتفاع ماء فيضان النيل الى أعلى من منسوبه المعتاد فيؤدى هذا الى موت المراعى التى تعتمد عليها تلك البهائم .

وقد انتشرت انواع مختلفة من الحيوانات كالبقر وخصوصا فى منطقة الصعيد حيث تحمله لحرارة الجو .

أما الجاموس فكان بالدلتا والوجه البحرى لعدم تحمله حرارة الجو أما الأغنام فقد انتشرت فى المناطق المختلفة من الوجهين القبلى والبحرى الى جانب منطقة الواحات . هذا الى جانب الأنواع المختلفة من الدواب والجمال التى تساعد الفلاح فى تيسير وسائل الزراعة ورغم وجود هذه الأنواع الا أن تأثيرها على الدخل القومى كان محدودا حيث قلة المراعى الصالحة للرعى . وأحيانا كانت الحكومة تتدخل من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية وذلك بسن القوانين التى تحافظ على تلك الثروة من أجل توفيرها للزراعة ومن هذا ما أصدره الخليفة الحاكم بأمر الله بمنع ذبح البقرة الولود أو العاملة حتى يتوفر بذلك من الانتاج الحيوانى ما يسد حاجة البلاد من حيوانات الحقل وما يمكن الفلاحين من العناية بالمزروعات وتحسين محصولها . ويذكر المقرئى فى أحداث سنة ٣٩٥ هـ - ١٠٠٤ م « انه قرئ سجل يمنع ذبح البقر التى لا عاقبة لها الا فى أيام الأضاحى وما سواها من الأيام لا يذبح منها الا ما يصلح للحرث » .

أما الخليفة الظاهر لأعزاز دين الله (٤١١ - ٤٢٧ هـ)
(١٠٢٠ - ١٠٣٥ م) فقد أصدر مرسوما في سنة ٤١٥ هـ
(١٠٢٤ م) نودى في مدينة مصر بالا يتعرض أحد لذبح شيء من
الأبقار بوجهه ولا سبب فان تعرض لذلك حل دمه وماله لأن الناس
عدموا العوامل في هذه السنة ويعنى هذا المرسوم المحافظة
على الثروة الحيوانية وخاصة حيوانات الحقل التى تساعد
الفلاح فى القيام بأعمال الحقل فقد تأثرت تلك الأعمال بسبب
نقص الحيوانات وأحيانا كانت طائفة من الجزارين تستغيث
بالخليفة فى محاولة منهم للحصول على استثناء فيذكر المقرئ
أن بعض الجزارين استغاث بالخليفة الظاهر من أجل ذبح الأبقار
التي ابتاعوها وأنفقوا عليها وهي غير صالحة للزراعة فأعطاهم
الخليفة ثلاثة أيام فقط من أجل التخلص منها وبعد ذلك تصدى
المحتسب لهذه الطائفة .

الثروة السمكية :

وتأتى الثروة السمكية كمصدر للدخل فى العصر الفاطمى
حيث تكثر البحيرات سواء أكانت بالفيوم أم أبو قير أم نستروة(٤)
أم بحيرة تنيس ، كما تمتد سواحلها لمسافات كبيرة سواء على
البحر المتوسط أو البحر الأحمر الى جانب مجرى النيل الذى
يجرى بطول البلاد من الجنوب الى الشمال كل هذا ساعد على
توافر الثروة السمكية . وقد تعددت مراكز صيد الأسماك بكثير

(٤) ذكرت أيضا باسم مسطورة ونستروية ونسترانى واستريو
وأوستريونيس ، وهى من البلدان المندثرة حيث كانت واقعة غربى البرلس على
الساحل الرملى الفاصل بين البحر المتوسط وبحيرة البرلس ، ومكانها
يعرف الآن بكوم مسطورة بشبه جزيرة البرلس الغربية بأراضى ناحية الفقهاء
البحرية بمركز دسوق بمحافظة كفر الشيخ .

من المدن الساحلية . ويأتى وصف ابن حوقل للمصائد السمكية كدليل على عظمة تلك المصائد وكثرتها حيث يذكر الكثير عن تلك المصائد وخصوصا بمنطقة البرلس فيصفها بأنها مزرعة سمكية ، وكذلك منطقة البشمور (٥) .

أما السيوطى فيذكر أن مصر من بين بلاد العالم التى يأكل أهلها صيد البحر طريا وتعتبر شواطئ مدينة الاسكندرية من أعظم مناطق صيد السمك بمصر .

الطيور :

والى جانب الثروة السمكية كانت هناك أنواع من الطيور انتشرت تربيتها بمصر ومثلت مصدرا مهما من مصادر دخل البلاد فقد عرفت مصر نظام تربية الدواجن منذ أقدم العصور متبعة نظام المزارع الخاصة بها أو الحضانات الخاصة بالمزارع وهى طريقة انفردت بها مصر ولم تعرف فى غيرها من البلاد الأخرى حيث يتم قيامهم بعملية التفريخ بطريقة الترقيد الصناعى فى معامل كالتنانير فيتم اعداد حظائر مصنوعة من الفخار ذات أبواب ويرص بها البيض بطريقة معينة تشبه الطريقة التى تتم فى الطبيعة ويكون هذا تحت درجة حرارة مماثلة لدرجة الحرارة الطبيعية لفقسه وتخرج الفرايج من البيض بكميات كبيرة ويذكر المقرئى أن هذه الطريقة هى الطريقة المثلى لانتاج الفرايج فى مصر الاسلامية .

(٥) البشمور : بالضم كورة بمصر قرب دمياط ، وفيها قرى وريف وغياض وبها مصائد سمك وفيرة .

وكانت معامل تفريخ البيض منتشرة بمصر في جميع انحاء البلاد وقد أمدنا عبد اللطيف البغدادي بتفاصيل حول هذه المهنة فيذكر أن المعامل كانت واسعة وكانت تتسع لألف بيضة وتوضع في أماكن تعرف ببيت الترقيد يتم فيها فقس البيض بالطريقة الصناعية وهي طريقة ما زالت معروفة وشائعة في كثير من قرى مصر وخصوصا بمنطقة الصعيد .

وقد زاد اهتمام الفاطميين بهذه الحرفة وشجعوا انتشارها للحصول على الكميات الكافية من الدواجن لموائد قصورهم ومطابخهم . ولسد حاجة القصر الفاطمي في المناسبات والأعياد حيث كانت الفراريج أو الدجاجات من الوجبات الرئيسية على أسمطة الأعياد والمواسم .

ويذكر المقرئ أن التنانير أو المعامل الخاصة بالتفريخ كانت خاضعة لضرائب زمن الدولة الفاطمية وقد استمرت هذه الضرائب إلى أن تم الغاؤها من السلطان صلاح الدين الأيوبي ضمن قائمة الحكومة التي ألغيت سنة ٥٦٧ هـ - ١١٧٧ م .

النحل :

عرف عسل النحل بمصر منذ أقدم العصور ، وكان لعسل النحل المصري شهرة كبيرة منذ القدم ، وقد أعجب الرسول عليه الصلاة والسلام بالعسل الذي أهدي إليه من المقوقس حاكم مصر وبارك فيه .

وبعد الفتح الاسلامى لمصر كان العسل (ويقصد هنا عسل النحل) كان يدخل ضمن ما يدفعه الأقباط المصريون من جزية وقد اهتم المسلمون طوال عصر الولاة بتشجيع اقامة المناحل وكذلك طوال العصرين الطولونى والاخشيدي وقد اشتهرت مدن كثيرة بهذه الحرفة مثل مدينة بنها التى اشتهرت فى العصر الاسلامى ببيعها العسل .

اما فى العصر الفاطمى فقد اهتمت الحكومة الفاطمية بالمناحل وانتاجها باعتبارها مصدرا مهما من مصادر الدخل للبلاد فانتشرت وتعددت المناحل بكثير من مدن وقرى مصر المختلفة وخصوصا فى المناطق التى تحيط بالحدائق والبساتين وقد تمركزت بمدينة الفسطاط لكثرة البساتين والحدائق بها كما اشتهرت أيضا مدينة قليوب الى جانب بنها التى استمرت شهرتها زمن الدولة الفاطمية أيضا وكان الطلب على العسل شديدا فى العصر الفاطمى ويرجع ذلك الى احتياج الحكومة لكميات وفيرة منه لاستخدامه فى صنع الحلوى فى المناسبات المختلفة مثل الحلوى التى تصنع فى دار الفطرة فى شهر رمضان وكذلك الحلوى التى تعد من أجل الأسمطة فى المناسبات الدينية المختلفة وغيرها كما سبق أن ذكرت عند الكلام عن دار الفطرة والأسمطة التى تقام بالقصر الفاطمى .

ولم يكن هذا هو السبب الرئيسى فى تشجيع حرفة النحالة والاهتمام بالنحل لانتاج العسل وانما أيضا حياة الترف التى كان

يحيها الشعب المصرى خصوصا فى فترات الرخاء الاقتصادى
ساعد على شدة طلب كميات كبيرة من عسل النحل . كل هذه
الأسباب جعلت أهل الريف يقبلون على انتاج كميات كبيرة من
العسل عن طريق زيادة مناحل وخلايا النحل .

وقد ذكر ابن ممتى أن محصول العسل والشمع كان كثيرا
مما جعله مصدرا من المصادر المهمة للاقتصاد وغالبا ما كان
يقطف فى برمودة . ويستمر الى بؤونة ويتم الحصول على ما تبقى
من المحصول فى ابيب ، وكانت كل مائة خلية تعطى عشرة ارطال
بالمصرى وغالبا ما يتحصل منها فى السنة من خمسة الى ستة
قناطير وعشرين رطلا من الشمع .

الفصل الثانى

الصناعات المصرية الرئيسية

تعتبر الصناعة من أهم أعمدة الاقتصاد المصرى منذ فجر التاريخ فقد عرفت مصر صناعات مهمة كانت لها شهرتها العالمية مثل صناعة المنسوجات ، والورق ، والزجاج ، والبلور ، وصناعة الأخشاب الى جانب صناعة المعادن ، والحلى ، وأدوات الزينة ، وكذلك صناعة الزيوت والعطور وغيرها من الصناعات المختلفة التى ازدهرت فى مصر منذ عصر الفراعنة وازداد تقدمها خلال العصر البيزنطى .

وساعد على تقدم هذه الصناعات وفرة المواد الخام بمصر وسهولة استيراد المواد الأخرى غير المتوفرة بها مثل الخشب والحديد والجلود والحريز الى جانب اهتمام وتشجيع هذه الصناعات ومساعدتها على الاستمرار والتقدم والازدهار .

فلما فتح العرب مصر سنة ٢٠ هـ على يد عمرو بن العاص وجدوا الصناعة المصرية في قمة تقدمها ورقياً فزاد تشجيعهم لها والاهتمام بها مما ساعد على تقدم فن التصنيع المصرى الذى اقترن بسمات الاسلام .

ولم يهمل العرب الاهتمام بالصانع المصرى بل اهتموا بأحوال الصانع المالية والاقتصادية وتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة الكاشف « أن معظم الصناع فى مصر فى عصر الولاة كانوا من المصريين سواء اكانوا من بقى على دينه من الأقباط أم من أسلم منهم فالعرب لم يتدخلوا فى الصناعات ولا غيرها من المهن وإنما كان بيدهم السياسة والحكم والحرب » .

ولم يقتصر الاهتمام بالصناعة على عصر الولاة بل زاد الاهتمام بها منذ عصر الدولة الطولونية فقد اهتم أحمد بن طولون بالصناعة باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر الاقتصاد المصرى فازدهرت فى زمنه صناعة النسيج وبلغت أوج عظمتها وتقدمها خصوصاً الأقمشة الثمينة التى كانت تغزو أسواق العالم والتى كان يحملها التجار الى بلاد روما وبيزنطة ويبيعونها للبوابات لتقديمها كهدايا للكنيسة .

لم يقتصر الأمر فى عصر الدولة الطولونية على تقدم المنسوجات وصناعتها بل نجحت الدولة الطولونية فى صناعة الأسلحة فبنى ابن طولون مصانع الأسلحة ليمد جيشه وأسطوله بها ، كما اهتم بالصناعات الغذائية مثل صناعة الزيوت المستخرجة من السمسم وغيره من البقول .

واشتهرت مصر فى عهده أيضاً بصناعة الورق من نبات البردى حيث احتكرت مصر صناعته منذ أقدم العصور ، وزاد

الاهتمام به منذ بداية عصر الولاة حتى نهاية العصر الطولوني فكثرت زراعة البردى في المستنقعات المنتشرة في الدلتا والفيوم ، كما اهتم الطولونيون ايضا بصناعة السكر ، وذاع صيتهم في صناعة المنتجات الخشبية والحلى والأثاث والتحف النادرة ، وكذلك ازدهرت صناعة الأواني المصنوعة من الخزف والصيني وبذكر علماء الآثار والمؤرخون أن أحمد بن طولون أدخل الخزف ذا البريق المعدني الى مصر تقلا عن سامرا فمن المعروف أن أحمد بن طولون كان متأثرا الى حد كبير بما كانت تجرى صناعته في سامرا بالعراق ، والتي عاش فيها شطرا كبيرا من حياته وكانت سامرا احدى اهم المراكز التي تنتج الخزف ذا البريق المعدني بالاضافة الى الفضائر الصينية .

ولم يقتصر اهتمام دولة بني طولون على الصناعة وتقدمها بل اهتموا ايضا بأحوال الصناع وذلك باهتمامهم بالنقابات العمالية خلال العصر الطولوني . فكانت كل طائفة من طوائف العمال تشكل شبه نقابة ويرأسها عريف أو شيخ للمطالبة بحقوقها وتنظيم العلاقة بين الحكومة وأفراد جماعته (١) .

أما في العصر الاخشيدى فقد استمر اهتمام الحكومة بالصناعة وخصوصا صناعة النسيج الذي بلغ درجة كبيرة من

(١) عرف العرب نظام النقابات منذ فتحهم لمصر فقد ورثوا هذا النظام عن الدولة البيزنطية التي وضعت الأسس لنظام النقابات العمالية . ولم يتم أى تعديل على هذا النظام سوى تغيير الاسم من نقابة الى طائفة فيذكر اليعقوبى أن أهل الحرف في المدن الاسلامية يشار اليهم بالأصناف وأصحاب المهن وأهل الصنائع وبالطوائف حيث قويت الرابطة بينهم وصار كل يشعر بالارتباط الوثيق بزملائه من أهل حرفته وصار من أقوالهم المأثورة في مصر وفي غيرها من المصادر الاسلامية « الصناعة نسب » .

التقدم والرقى ، وكذلك ازدهرت صناعة الحصر التى تشبه فى دقتها وجمالها صناعة الحصر العبادانى (٢) .

وكذلك ازدهرت صناعة الجلود ، أما صناعة الورق فقد تدهورت نتيجة لتدهور صناعة القراطيس من البردى وأصبحت مصر تستورد الورق من بلاد الصين ، وسمرقند ودمشق وطبرية، وطرابلس الشام .

أما فى مصر الفاطمية فقد ازدهرت الصناعة وبلغت أوج عظمتها وتقدمها حتى غدت مصر مركزا من أهم مراكز الصناعة فى العالم الاسلامى ، مكمله بذلك مسيرة الطولونيين والاخشيديين .

وقد تضافرت عوامل كثيرة ساعدت على التقدم والرقى فمنذ دخول الفاطميين الى البلاد وهم يضعون نصب أعينهم ضرورة استغلال ثروات البلاد ، وقد ساعدهم على هذا الهدوء والاستقرار السياسى والاقتصادى الذى وفره الخلفاء الفاطميون ومحاولتهم التفوق على عاصمة الخلافة العباسية ببغداد هذا الى جانب حب الشعب المصرى للهدوء والاستقرار وهو ما لفت انظار كثير من الرحالة الذين أسهبوا فى وصف حياة الاستقرار السياسى فى البلاد فى عهد الفواطم . فالمقدسى يذكر أن الشعب كان يحيا حياة عدل وأمن ويرجع هذا لقوة الدولة الفاطمية ويزيد على ذلك قوله ان حياة الترف التى كانت تعيشها الرعية ساعدت على الهدوء والاستقرار الأمنى . مضافا الى هذا الاهتمام بالطبقة العاملة وأحوالها وتوفير وسائل الاستقرار لهذه

(٢) تعتبر مدينة عبادان من أشهر مراكز صناعة الحصر فى بلاد العالم الاسلامى .

الطبقة ، الى جانب استيراد العمالة المدربة من الخارج ومنحهم مميزات جعلتهم يستقرون ويتفوقون ، فقد أمر الخليفة المعز لدين الله بعد قدومه الى مصر واستقراره بها باحضار كل ما هو فى صنعته وأفرد لهم مكانا خاصا برسمهم .

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت مصر فى العصر الفاطمى صرحا من صروح الصناعة الراقية المتقدمة فى العالم الاسلامى ، بل ان بعض المراكز الصناعية بها أصبحت عالمية السمعة . وقد ساعد على ذلك أيضا وجود المواد الخام اللازمة للصناعة بوفرة فى البلاد مما دفع عجلة الانتاج فقد كانت هناك مواد خام أولية محلية مثل الكتان وقصب السكر والكروم والزيتون والنباتات العطرية وغيرها من المواد الأولية التى تتوفر بمصر كذلك وجود الأصواف والجلود المأخوذة من الماشية والماعز والابل الى جانب المعادن ، ولم تعد الحكومة الفاطمية الوسيلة فى استيراد بعض المواد الخام التى لا تتوفر فى البلاد مثل الحرير وكانت تأتى به من جنوب شرق آسيا ليتم تصنيعه فى المصانع المصرية وخصوصا فى فترات الرخاء الاقتصادى .

أولا - صناعة النسيج :

عرفت مصر صناعة النسيج منذ أقدم العصور فقد اشتهرت منطقة وسط الدلتا وكذلك منطقة الفيوم بانتاج الأقمشة الكتانية الراقية كذلك ازدهرت صناعة الصوف بمصر الفرعونية ويرجع ذلك لكثرة تربية الأغنام وتوفير المراعى فى تلك الفترة ، وتعددت مناسج الصوف فى صعيد مصر بمنطقة أسيوط واخميم وكان انتاج تلك المناطق يصدر الى بلاد بيزنطة وروما فى عصر الدولة البيزنطية لاستخدامه فى الكنائس والأديرة ، وازدهرت

ايضا صناعة الأقمشة الحريرية في مصر البيزنطية وتمركزت
صناعته في دبيق والاسكندرية ، وكانت بيزنطة تحتكر صناعة
الحرير المصرى لحاجة الأباطرة له .

فمنذ عصر الفراعنة أخذت صناعة المنسوجات تزدهر وزاد
ازدهارها بعد الفتح العربى فى منتصف القرن السابع الميلادى ،
فكان العرب يعرفون قدر المنسوجات المصرية ويطلقون عليها اسم
القباطى نسبة لأقباط مصر واستمر هذا الازدهار طوال عصر
الولاة ثم عصر الدولة الفاطمية والاشيدية .

أما فى العصر الفاطمى فيعتبر النسيج من أهم الصناعات
التي ازدهرت وتنوعت أصنافها فقد اهتمت الحكومة الفاطمية
اهتماما كبيرا بصناعة النسيج التي تقدمت تقدما كبيرا وبلغت من
الدقة والاتقان الشيء الكثير وزاد انتاج البلاد من الصناعات
المنسوجة بمصر الى هذا الاهتمام محاولة الفاطميين اتخاذ
المنسوجات كنوع من الدعاية المذهبية حيث كانت العبارات
المذهبية (الشيعية) تنسج على تلك المنسوجات التي توزع على
رجال الدولة وعامة الشعب فى المناسبات المختلفة من أجل كسب
ودهم والتأثير فى معتقداتهم ولذا نجد خلفاء الفاطميين يهتمون
اهتماما خاصا بصناعة النسيج منذ دخولهم مصر ، فالمعز لدين الله
الفاطمى يصدر أوامره بأقامة دار الكسوة ويمدها بأمر الصانع
ويوفر لهم سبل العيش الكريم حتى يحصل على أجود الأقمشة
والملابس حيث كانت دار الكسوة تمد البلاط الفاطمى بالكسوات
الخاصة بالشتاء والصيف الى جانب الخلع والثياب التي يمنحها
ال خليفة لرجال دولته فى المناسبات الدينية والوطنية المختلفة فقد
جرت العادة أن يقدم الخليفة كسوة الشتاء والصيف لرجال
الدولة ، الى جانب تقديم الخلع فى غرة شهر رمضان وأول العام

وأعياد الفطر والنحر وكسر الخليج وعيد الغدير وغيرها من المناسبات الكثيرة التي تميز بها البلاط الفاطمي ، وقد أسهب المقرئ في الحديث عن تلك الكسوات التي كانت تخرج لتوزيعها في الشتاء والصيف ووصلت قيمتها ستمائة ألف دينار وزيادة ، ورغم أن عادة توزيع الكساوى والخلع على رجالات الدولة لم تكن من مستحدثات العصر الفاطمي إذ عرفها العباسيون من قبل ، وقد شاركت دور الطراز المصرية من قبل في عصر الولاة في انتاج مثل هذه الكسوات وارسالها الى بغداد ، وفي عهد الطولونيين والاشيدين أيضا شاركت دور الطراز المصرية في ارسال الكثير من تلك الكسوات الى بغداد أيضا الا أن خلفاء الفاطميين أضافوا اليها كثيرا من الابهة والفخامة واعتبروها كنوع من الدعاية المذهبية من ناحية وكنوع من التقدير المادى والأدبى من ناحية أخرى ، وهو ما نسميه في عصرنا الحالى توزيع الأوسمة والنياشين على بعض رجالات الدولة وغالبا ما كانت الخلع يرفق بها مكتوب صادر من ديوان الانشاء ومن العادات التي كانت متبعة في العصر الفاطمي أن يقتنى افراد الطبقة المترفة عددا كبيرا من قطع النسيج النادرة ، وقد أمدنا مؤرخو العصر بوصف لبعض الخزائن الخاصة بالأميرات أو الوزراء وخصوصا عندما تتم مصادرة ممتلكاتهم نتيجة لغضب الخليفة أو للوفاة فيتم إعادة ما بداخل تلك الخزائن الى القصر الخلفى ، وغالبا ما كانت تلك القطع من الأنواع النادرة وكثيرة العدد ولا تقل قيمتها عن قيمة الجواهر والأحجار الكريمة.

كذلك فقد اهتم الخلفاء بأعداد الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة حيث جرت العادة بأن ترسل مصر كل عام كسوة الكعبة المشرفة الى بلاد الحجاز فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف « أن الخلفاء عنوا منذ الفتح العربى لمصر باتخاذ كسوة الكعبة من المنسوجات النفيسة التي كانت تصنع بها فتذكر أن

عمر بن الخطاب كسا الكعبة القباطى من بيت المال ، وكان يكتب الى مصر لتصنع له فيها ، وكذلك فعل عثمان من بعده فلما كان معاوية بن أبى سفيان كساها كسوتين كسوة من القباطى وكسوة ديباج . فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء وتكسى القباطى فى آخر شهر رمضان (٣) .

وقد عملت حياة الترف التى عاشها خلفاء الدولة الفاطمية ورجال دولتهم على ضرورة الاهتمام بأنواع مختلفة من النسيج حتى يستطيعوا أن يفوا بمتطلبات حياتهم اليومية فكانت صناعة الفرش وعمل الخيام والبنود والرايات وغيرها من أنواع النسيج التى تخدم حياة الترف والأبهة التى تميز بها العصر الفاطمى . هذا الى جانب ما كان يحتاجه رجال الجيش من الملابس التى تستخدم فى المناسبات الخاصة بالاحتفالات والأعياد .

وقد لعبت العلاقات التجارية الوثيقة بين الدولة الفاطمية وبعض بلاد البحر المتوسط من جهة وبلاد النوبة من جهة أخرى على زيادة انتاج النسيج من أجل تصديره ، وقد بلغت شهرة الأنواع المختلفة من المنسوجات درجة كبيرة دعت بعض تلك الدول الى عقد صفقات تجارية كبيرة من أجل الحصول على أجود المنسوجات التى تخصصت مصر فى صنعائها دون غيرها من دول العالم الاسلامى فى تلك الفترة .

(٣) كانت كسوة الكعبة المشرفة غالبا ما تصنع من قماش عرف بالقباطى وهو خليط من أجود أنواع الكتان المصرى الأبيض وبه زخارف كتابية على شكل دوائر ، كما كانت تكسى نوما آخر من القماش عرف بالديباج الأحمر المعروف بالخسروانى وعليه آيات قرآنية ، وذلك وقت الحج .

ومن العوامل التي ساعدت أيضا على صناعة النسيج أن الحكومة الفاطمية أشرفت إشرافا مباشرا على المصانع الحكومية إلى جانب الإشراف غير المباشر على المصانع الأهلية واحتكار ما تنتجه تلك المصانع .

ولم يكن هذا من مستحدثات العصر الفاطمي وإنما عنى المسلمون منذ الفتح الإسلامي لمصر بالمحافظة على تقدم تلك المصانع واستمرارها . ولذا فقد عرفت مصر الإسلامية منذ الفتح إشراف الحكومة على صناعة النسيج وظل نظام الطراز (المصانع الحكومية) سواء طراز الخاصة أو طراز العامة يتطور حتى بلغ في العصر الأخشيدي حدا من التقدم والرقى وجودة الإنتاج ، مما مهد للنهضة الصناعة التي شهدتها مصر في عصر الدولة الفاطمية .

ومن أجل هذا أخذت مصانع الفزل والنسيج تنتشر في أنحاء البلاد فأقيمت المصانع الكبرى سواء الحكومية التي يطلق عليها اسم « الطراز » (٤) أو الأهلية وكانت المصانع الحكومية نوعين الأول يطلق عليه « طراز الخاصة » وكان لا يستعمل إلا للخليفة ورجالات الدولة والحاشية والثاني « طراز العامة » وكان يستعمل لأفراد الشعب فضلا عن استخدامه لبلاط الخليفة في حالة زيادة الحاجة للنسيج . أما المصانع الأهلية فكانت منتشرة في أماكن مختلفة من البلاد وكانت تخضع للرقابة الحكومية

(٤) كلمة طراز كانت تعنى في أول الأمر الكتابة التي توجد على الأقمشة ، وهو لفظ أمجى مأخوذ من كلمة (طرازين) ومعناها التطريز إذن فالمعنى الأصلي لكلمة الطراز هو التطريز ثم اتسع مدلولها فأصبحت تستعمل للكتابة على الورق والنسيج ثم بعد ذلك أصبحت تطلق على المصانع التي تنتج فيها تلك المنسوجات المطرزة .

المشددة الى جانب خضوعها لشرائع ضريبية مرتفعة . ويشير المقدسى الى خضوع هذه الصناعة للرقابة المشددة وخصوصا في أول العصر الفاطمي حيث زار مصر زمن الخليفة الفاطمي العزيز بالله فيقول « لا يمكن لقبطى أن ينسج شيئا الا بعدما يختم عليها بختم السلطان ولا أن تباع الا على يد سماسرة قد عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ما يباع من جريدته ثم تحمل الى من يطويها ثم الى من يشدها بالقش الى من يشدها في السفط والى من يحزمها وكل واحد منهم له رسم يأخذه ثم على باب الفرضة يؤخذ أيضا شيء وكل واحد يكتب على السفط علامته ثم تفتش المراكب عند اقلاعها » والى جانب تلك المصانع كانت هناك مصانع صغيرة منزلية يتم فيها غزل النسيج بالمنازل وخصوصا الكتان حيث تقوم النساء بهذه المهمة ويساعدهن الرجال في نسجه وكان تجار الأقمشة يدفعون لهم أجرهم اليومي . ولا يستطيع احد منهم التصرف فيما يتم نسجه الا بواسطة السماسرة الذين يتم تعيينهم من قبل الحكومة . وقد انتشرت تلك المصانع المنزلية في دلتا مصر هذا الى جانب المعامل (أو الغرف) التى كان يتم تأجيرها من قبل الحكومة للحاكة لعمل الثياب الشرب بدمياط . حيث تخصصت تلك المعامل أو الغرف في انتاج الجيد من هذا النسيج وكان يتولى أمر تلك الصناعة الأقباط ويتم الاشراف عليها بواسطة سماسرة من قبل الحكومة .

وقد اختلفت اوضاع الصناع في العصر الفاطمي من عهد الى عهد ، ففي عهد الخليفة الفاطمي العزيز بالله كانت أحوال هؤلاء الصناع في غاية السوء نتيجة لاحتكار الحكومة لانتاجهم من النسيج الى جانب ارتفاع الضرائب المقررة عليهم مما دعا الرحالة ابن حوقل ان يصف الوزير يعقوب بن كلس وزير الخليفة

العزیز بالله بأنه سبب المغارم والنوائب والكلف التي یبتلى بها هؤلاء حيث عاملهم معاملة السخرة ولكن نجد « ناصر خسرو » یصف لنا احوال تلك الطبقة زمن زيارته لمصر زمن الخليفة الفاطمی المستنصر بالله بأنها احسن مما شاهد فی بلاد أخرى حيث لا یوجد سخرة ومهما یکن من امر الطبقة العاملة الا ان الحكومة اهتمت اهتماما كبيرا بالمنسوجات وصناعتها ، ولذا اخذت تتبع أحدث الطرق فی ادارة المصانع أو دور الطراز ولذا نجد القائمين على رأس تلك المصانع يتم تعيينهم من الأعیان والمستخدمين من ارباب العمائم والسیوف وكان صاحب الطراز له اختصاصات واسعة واتصال بالخليفة مباشرة وله محل للإقامة بالمدن الكبرى كدمياط وتنيس وله عشارى تحت تصرفه كما كان یعامل معاملة حسنة حين قدومه الى القاهرة حيث یستقبله الخليفة استقبالا رسميا وتجرى علیه الضیافة كالغرباء .

وهناك وصف شامل لمراسم استقبال صاحب الطراز أوردها المقریزی بالتفصیل فیذكر « أن الخدمة فی الطراز - وینعت الطراز الشریف - ولا یتولاه الا أعیان المستخدمين من ارباب العمائم والسیوف وله اختصاص بالخیفة دون كافة المستخدمين ومقامه بدمياط وتنيس وغيرهما وله جارية أمير الجوارى و بین یدیه من المندوبین مائة رجل لتنفيذ الاستعمالات بالقرى وله عشارى (٥) وتماس مجرد معه وثلاث مراكب من الدکاسات (٦)

(٥) نوع من السفن استخدم بكثرة فی العصر الفاطمی ونردد ذكره فی كثير من النصوص التأريخية الى أوردها لنا مؤرخو مصر الاسلامية ، ويعتقد أنها كانت ملحقة بالاسطول وأحيانا كانت العشارى تستخدم كاحدى القطع النهرية التي تعددت استخداماتها فی العصر الفاطمی .

(٦) الدکاسات نوع المراكب التي كان یسعملها كبار رجال الدولة فی

العصر الفاطمی .

ولها رؤساء ونواسية لا يجدون ونفقاتهم جارية من مال الديوان
فاذا وصل بالاستعمالات (٧) الخاصة التي منها المظلة وبذلتها
والبدنة (٨) واللباس الخاص الجمعى (٩) وغيره وهىء بكرامة
عظيمة وتربى له دابة من مراكب الخليفة لا تزال تحته حتى يعود
الى خدمته وينزل فى الفزالة ويقصد هنا منظر الفزالة على شاطئ
الخليج وكانت من المناظر السلطانية وجددها (*) شعاع بن شاور
ولو كان لصاحب الطراز فى القاهرة عشر دور لا يمكن من نزوله
الا بالفزالة ويجرى عليها الضيافة كالغرباء الواردين على الدولة
فيمثل بين يدي الخليفة بعد حمل الأسفاط المشدودة (١٠)
على تلك الكساوى العظيمة ويعرض جميع ما معه وهو ينبه على
شئ فشئ بيد فراشى الخاص فى دار الخليفة وكان سكنه ولهذا
حرمة عظيمة ولا سيما اذا وافق استعماله غرضهم فاذا انقضى
عرض ذلك بالدرج الذى يحضره سلم المستخدم الكسوات وطلع

-
- (٧) المقصود بالاستعمالات الخاصة المنسوجات التى تخص الخليفة
التي منها المظلة التى تصنع من الحرير المزركش بالذهب كانت تحمل على رأس
الخليفة فى المراكب وتكون من لون الثياب التى يلبسها الخليفة حينئذ .
- (٨) البدنة : ثوب كان ينسج للخليفة فى مدينة تنيس ، وكان ما يشمله
من خيوط فى اللحمه والحابل لا يزيد على أوقيتين لأن الباقي كان منسوجا
بالذهب . وكان النساجون يتقنون صنعه حتى انه يخرج من أيديهم غير محتاج
للقطع أو الخياطة وكانت نفقة انتاج البدنة ألف دينار .
- (٩) أما اللباس الخاص بالجمعى فالمقصود ما كان يلبسه الخليفة
أيام الجمع وهو ثوب يصنع خصيصا لتأدية صلاة الجمعة .
- (*) شعاع بن شاور أحد أبناء الوزير شاور ابن مجير السعدى وزير
الخليفة العاضد لدين الله الفاطمى .
- (١٠) الأسفاط : المقصود هنا الصناديق بها المنسوجات الثمينة الخاصة
بالخليفة .

عليه بين يدي الخليفة باطنا (١١) ولا يخلع على أحد كذلك سواء
ثم ينكفئ الى مكانه » .

اهم انواع النسيج

١ - الكتان (١٢) :

اما عن اهم انواع الأقمشة في العصر الفاطمي فيأتى الكتان
على رأس قائمة تلك الأنسجة حيث تعتبر المنسوجات الكتانية
من أهم ما تنتجه المصانع المصرية وخصوصا في العصر الفاطمي
الأول (٣٥٨ - ٤٦٦ هـ) (٩٦٨ - ١٠٧٣ م) حيث اعتمد
الخلفاء على المنسوجات الكتانية الراقية التى تنتجها مصانعهم
الكبرى ويعتبر الكتان من أقدم الألياف المستخدمة فى الصناعة
فقد عرفته مصر منذ أقدم العصور ، ولكنه فى العصر الفاطمي وصل
إنتاج المنسوجات الكتانية الى درجة العالمية وخصوصا الأنواع
الراقية التى أخذت تتبلور صناعتها فى المراكز الصناعية الكبرى
بالبلاد وقد استخدمت أحدث الطرق فى صنع المنسوجات منه
والاهتمام بالخاراف الراقية ، وخط الكتان بأنواع من المواد

(١١) خلع عليه باطنا أى يخلع عليه الخليفة ملابس داخلية ويعتبر هذا
شرفا ينفرد به صاحب الطراز .

(١٢) عرف الكتان بمصر منذ أقدم العصور حيث كثرت زراعته بمصر
وخاصة بمنطقة مصر الوسطى ومنطقة الفيوم وقد استخدمه المصري القديم
فى ملبسه ولذا فقد ازدهرت صناعته وتطورت منذ عهد الفراعنة فكان يتم
تصنيعه عن طريق اقتلاع سيقانه من جذورها وتجميعها وربطها فى حزم وتركها
تجف ثم تمشيظها وتعطينها حتى يلين لحاؤها وطرقها بالمطارق وكشف اللحاء
عنها ثم تندية أليافها وقتلها أو غزلها بالفلكة وأخيرا نسجها وكانوا يستخدمون لها
أنوالا أفقية يجلس الصانع أمامها على الأرض جلسة القرقصاء كما يجلس
نساجو الحصر الآن .

الخام الأخرى مثل الحرير والصوف وظهر هذا بوضوح في العصر الفاطمي الثاني ٤٦٦ هـ - ٥٦٧ هـ (١٠٧٣ - ١١٧١ م) حيث اقبل خلفاء ووزراء هذا العصر على ارتداء الملابس الحريرية التي تعتمد على خيوط الكتان في نسجها .

ونتيجة لهذه الدقة والفخامة في صناعة الكتان أخذت شهرته تصل الى كافة أرجاء العالم المعروف في ذلك الوقت ، ويتم تصدير كميات كبيرة من النسيج المصرى الى عاصمة العباسيين ببغداد حيث بلغت قيمة ما يتم تصديره في احدى السنوات اليها ٣٠٠٠٠٠٠ دينار .

وقد تركزت زراعة الكتان في الدلتا (١٣) والفيوم (١٤) مما أدى الى ظهور مراكز صناعية كبرى في تلك المناطق تنتج أجود وأفخم أنواع المنسوجات الكتانية ، وقد امدنا الرحالة بالكثير من المعلومات عن تلك المدن الصناعية وأنواع المنسوجات التي تصنع فيها حيث تخصصت كل مدينة في إنتاج نوعية من النسيج لها مميزات تختلف عن زميلتها .

ومن المدن التي كانت رائدة في هذه الصناعة نذكر تنيس ،

(١٣) تخصصت منطقة الدلتا بصنع الأنسجة الكتانية الجيدة الرفيعة ويرجع هذا الى نوعية الكتان المنزوع بها حيث ان الكتان في تلك المنطقة طويل التيلة جيد النوع .

(١٤) أما منطقة الفيوم فيأتى الكتان المنزوع بها اقل درجة حيث يذكره بعض الرحالة بأنه الكتان « الدون » أى الاقل درجة ولذا تخصصت منطقة الفيوم في صنع المفروشات الموشاة ، والستور والاستبرقات والشرع ، والخيام والبسط والمضارب .

ودمياط هذا الى جانب الاسكندرية ومدن دميرة ، ودبيق (١٥) ،
وشطا وغيرها من مدن الدلتا .

ولم يقتصر الأمر على هذه المدن فقط وانما ظهر نتيجة
للاقبال على هذه الصناعة بعض المدن الأخرى التى ذكرها المقرئى
ورغم أن هذه المدن كانت مراكز صناعية مهمة قبل قدوم الفاطميين
الا أنها بقدومهم تفوقت فى هذا المجال مثل مدينة تونة (١٦) ،
وبورة ويشير المقدسى الى مدينة بوصير (١٧) ويعتبرها من أهم
مناطق زراعة الكتان الرفيع .

أما تنيس فقد تغنى المعاصرون من الرحالة ومؤرخى العصر
بجمال انتاجها من المنسوجات ووصفها ناصر خسرو عند زيارته
لمصر فى القرن الخامس الهجرى/الحادى عشر الميلادى

(١٥) دبيق مدينة من المدن المصرية الصناعية القديمة ، ذاعت شهرتها
منذ فجر الاسلام بانتاجها للثياب المنقطة والعمائم الشرب الملونة والدبيقى
المزركش وقد اشتهرت بنوع من العمائم لا تصنع الا بها يكون طول الواحدة
مائة متر ومدينة دبيق تقع بين الفرما وتنيس على ساحل البحر المتوسط وقد
وردت فى بعض الكتب التاريخية باسم ديفو ووردت فى كتاب الخطط للمقرئى
باسم دبيق بتقديم الياء على الباء وقيل انها احدى قرى دمياط ، وقد اندثرت
تلك المدينة الآن وصارت تعرف بتل ديفو بالقرب من شاطئ بحيرة المنزلة فى
الشمال الشرقى بناحية صا الحجر بمركز فاقوس بمحافظة الشرقية الحالية .

(١٦) مدينة قديمة قريبة من دمياط وكانت مشهورة بثيابها وطرزها
وقد قدم منها القائد جوهر الصقللى هدية الى الخليفة المعز لدين الله عند قدومه
الى مصر سنة ٣٦٢ هـ عبارة عن سبط من مناع مدينة تونة ضمن بعض الهدايا
التى اشتملت عليها هدية الخليفة عند قومه كما يذكر المقرئى أيضا أنها كانت
من أهم المناطق الصناعية التى ينم اعداد كسوة الكعبة المشرفة بها .

(١٧) ويقصد المقدسى هنا بوصير قربوس أو قوريدس من أعمال
الاشمونين .

(٤٣٩ - ٤٤٢ هـ) (١٠٤٧ - ١٠٥٠ م) ووقف ليتفنى بما تنتجه مصانع تنيس حيث ذكر أن القصب التنيسى (١٨) الملون الذى يصنع منه عمامات ودفائيات النساء تنفرد به مدينة تنيس فلا يصنع فى مكان آخر .

كما يصف ابن حوقل تلك المدينة وما بها من المنسوجات القيمة ويقول انها لا تقارن بغيرها من منسوجات العالم ويتم تصدير كميات كبيرة من هذه المنسوجات ويضيف بأن سياسة الوزير يعقوب بن كلس منعت تصدير الأنسجة الخاصة بتنيس وأصبحت تخصص للملابس الخليفة والحاشية ويتفق معه هنا ناصر خسرو حيث يؤكد احتكار الخليفة لمنسوجات مدينة تنيس بحيث ان بعض ملوك الفرس ارسل فى طلب حلية تنيسية واجزل العطاء فدفع عشرين ألف دينار ولكنه لم يستطع الحصول عليها ويرجع هذا الى احتكار الخليفة لانتاج تلك المدينة الصناعية الكبرى .

وتنتج مصانع تنيس نوعا آخر من المنسوجات يعرف بالبوقلمون وهو قماش ذهبى يتغير لونه بتغير ساعات النهار (١٩)، وتحتكره تلك المدينة فهو لا يصنع بمدينة أخرى ولذا فقد ارتفع

(١٨) القصب : نوع من القماش الكتانى دقيق جدا .

(١٩) عرف قماش البوقلمون فى مصر منذ أوائل القرن الخامس الهجرى وهو عبارة عن قماش يتغير لونه بتغير ساعات النهار وكان يصنع بمدينة تنيس وحدها ويرجع سبب تفوق مدينة تنيس بانتاج هذا القماش الى مهارة الصانع التنيسى فى اعداد المواد الخاصة بالصباغة ، وقد استطاع الصانع ان يحصل على نوع من الحجارة البحرية توجد بقاع البحر بالقرب من شاطئ الاسكندرية تسمى قصوص البوقلمون ومعالجها كيماويا واستخرج منها الصباغة الخاصة بصنع هذا النوع من الاعمشة .

سعره وتحكمت الحكومة في بيعه الى بلاد المشرق والمغرب بالأسعار التي تحددها .

ويقول المقرئى ان الثياب الشرب كانت تصنع بتنيس وكان يتم صنع ملابس الخليفة منها وهو ما يطلق عليه « البدنة » لا يدخل فيه من الغزل سداة ولحمة غير أوقيتين وينسج كله من الذهب حيث يتم صناعة تلك (البدنة) بطريقة دقيقة محكمة لا تحتاج الى تفصيل ولا خياطة وتبلغ قيمة البدنة هذه ألف دينار، كما يبلغ ثمن الثوب المصنوع من الكتان بغير ذهب مائة دينار ، فيذكر بعض مؤرخى العصر ان كثيرا من ملوك وقيصرة العالم كانوا يتكالبون على اقتناء ثوب تنيس ولم تقتصر مصانع تنيس على صناعة ملابس الخليفة وحسب وانما يذكر المقرئى ان كسوة الكعبة ايضا كانت تصنع فى مصانع تنيس ، بينما يقول ديماندا ان الكسوة كانت تصنع فى تونة وهى تابعة لمدينة تنيس .

اما مدينة دمياط فقد تخصصت منذ أقدم العصور فى صنع ثياب الشرب ولكنها تفوقت مصانعها فى العصر الفاطمى بعمل الجيد من هذا النسيج وكانت تتم صناعته فى غرف تعرف بالمعامل يستأجرها الحاكّة لعمل هذه الثياب فلا تكاد تنجب الا بها ، هذا الى جانب القصب ويبلغ ثمن الثوب الأبيض المصنع فى دمياط وليس فيه ذهب ثلاثمائة دينار فقد تخصصت دمياط فى صنع القماش الرقيق من الكتان بدون أصباغ وهو قيم وغالى الثمن .

ففى ٣٩٨ هـ زمن الخليفة الحاكم بأمر الله بيعت حلتان من نسيج دمياط بثلاثة آلاف دينار وهو شئ فريد فى تلك الحقبة من الزمان .

ويعتبر الثوب الدبقي المنسوج فى منطقة دبيق (دبقو) من أجود أنواع الأنسجة التى عرفتھا مصر الفاطمية حيث اخذت

شهرته تصل الى آفاق العالم الاسلامى فأصبح علما على انواع النسيج الموشى بخيوط الذهب والحرير ويذكر المقرئى أن العمائم الشرب المذهبة تعمل بمنطقة دبيق وتكون العمامة منها مائة ذراع ومنها رفعات منسوجة بالذهب فتبلغ العمامة من الذهب خمسمائة دينار ، ويعتبر الخليفة العزيز بالله الفاطمى أول من ابتدع نوعا من العمائم المحلاه بخيوط الذهب واعتبر الخليفة العزيز بالله أول خليفة فاطمى أثبت اسمه على الطراز وقرنه باسم وزيره حيث قرن اسم ابن كلس باسمه على الطراز . وقد عثر على قطعة من النسيج عليها اسم الخليفة المستنصر بالله مقرونة باسم الوزير أمير الجيوش بدر الجمالى ، وكذلك وجدت قطعة من النسيج محفوظة فى مكتبة الفاتيكان عليها اسم الخليفة المستعلى مع اسم الوزير الأفضل بن بدر الجمالى ويذكر الأستاذ الدكتور زكى محمد حسن أن كتابة اسم الخليفة أو الأمير فى الطراز شارة من شارات الملك ، أو الامارة كنقش اسمه على السكة والدعاء له فى الخطبة ولكن الخليفة كان يأذن بكتابة اسم وزيره فى الطراز تكريما له أو خشية منه وتسليما بحقيقة واقعة وهى استيلاء الوزير على السلطان الفعلى فى البلاد .

ولم يكن هذا من مستحدثات العصر الفاطمى بل عرفتة الدولة العباسية منذ أمد بعيد فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف انه كانت تنسج اسماء الخلفاء العباسيين على الأقمشة الثمينة مقرونة باسم وزرائهم تمجيذا ودليلا على أنها صنعت فى عصرهم ، واعلانا رسميا على سيطرتهم الفعلية على البلاد ولكن منذ عهد الدولة الطولونية اخذت تظهر اسماء بعض الأمراء الطولونيين مثل خمارويه وهارون وكذلك فى عصر الدولة الاخشيدية ظهرت أيضا اسماء الأمراء على الأقمشة ولكن لم نر اسم كافور الاخشيد على قطع الأقمشة لأن كافورا كره أن يفتصب

حق الخليفة في هذا الميدان فوق اغتصابه السلطان من ذرية الإخشيد . وقد استمرت أسماء الخلفاء العباسيين مقرونة بوزرائهم بمصر الى الفتح الفاطمي .

ولا نستطيع ان نتجاهل تفوق مدينة الاسكندرية في صناعة النسيج فرغم شهرتها في صناعة المنسوجات الحريرية الا ان مصانعها ساهمت أيضا في انتاج الكتان الجيد اذ كانت تنتج انواعا من الثياب مصنوعة من الكتان (الشرب) كل زنة درهم من النسيج درهم من الفضة وما يدخل في الطراز فيباع نظير وزنه مرات عديدة .

وهناك مناطق أخرى أتى ذكرها على السنة مؤرخي ورحالة العصر كانت تشتهر أيضا بالجيد من الكتان مرتفع القيمة ولكنها ليست في مقام المدن الصناعية الكبرى مثال منطقة الفيوم التي تخصصت في صناعة الأقمشة الكتانية السمكة والستور الثمينة والاستبرقات والشرع والخيام والأجلة (٢٠) والستائر والبسط والمضارب والفساطيط العظام . كما يذكر ابن حوقل أن الستور كانت من النوع الثمين ويبلغ طول الواحدة منها ثلاثين ذراعا وقيمة الزوج منها ثلثمائة دينار . وكانت أهم المراكز الصناعية لتلك الأنواع أهناسيا والبهنسا والأشمونين حيث تنسج

(٢٠) الأجلة : نوع من المنسوجات المطرزة تصنع خصيصا لتوضع على الفيلة في المناسبات المختلفة وكانت تصنع من الحرير الخسرواني المذهب الا في موضع نزول أفخاذ الفيل فكانت من الحرير غير المطرز .

الستور البهنسية وتنسج الطرز والمقاطع السلطانية والمضارب الكبار والثياب المحبرة (٢١) .

وقد اهتم الفاطميون اهتماما كبيرا بصناعة الأنواع الجيدة من الفرش والستور واقتنوا في قصورهم قطعاً نادرة منها ، وقد أوردت المصادر وصفا شاملاً للخزائن التي كانت تحفظ بها تلك الفرش والأمتعة ، والتي أخرجها المارقون زمن الشدة العظمى، وهي ان دلت على شيء فأنما تدل على مقدار ولع الخلفاء وحبهم لاقتناء الأنواع النادرة من تلك الفرش .

ويذكر المقرئ في حديثه عن الشدة العظمى انه تم اخراج الستر الخسرواني ما يقرب من خمسين ألف قطعة أكثرها مذهب الى جانب المراتب المصنوعة من أجود أنواع النسيج وهو الخسرواني والقلموني ، وكانت خزائن الفرش المعروفة بخزانة الرفوف ممتلئة بأنواع جيدة من تلك الفرش بعضها شقق طميم وبعضها خسرواني وجميعها مذهب ومطرز بالذهب والفضة وعليها أنواع الزخارف الجميلة من الطيور والحيوانات . واذا دل وصف المقرئ على شيء فأنما يدل على أن الخلفاء كانوا يعشقون أنواع الفرش القيمة ويحتفظون بها كالجواهر والأحجار الكريمة كما يلفت نظر الرحالة المقدسي جودة إنتاج مدينة بهنسا من الستور ويذكر ابن حوقل أن مدينة اخميم أعدت من أجل عمل جهاز الكتان المخصص لتصديره الى بلاد الحجاز .

(٢١) أما منطقة الاشمونين فكان يصنع فيها نسيج الفرش القرمز وهو يشبه الارمني من حيث الشكل والارمني نوع من القماش قلد في مصر على نمط ما كان يصنع في ارمينيا وقد حاول خلفاء الدولة الفاطمية تقليد بعض انواع المنسوجات التي كانت تصل الى ديار الخلافة باستقدام الصناع من بلادهم وتوفير سبل الراحة والاستقرار لهم لينقلوا اليهم ما وصلت اليه مصانع المنسوجات في البلاد الاخرى من تطور .

ويضيف ناصر خسرو أن صناعة الستور لم تقتصر على مناطق الفيوم فقط وإنما يتم صنع بعضها بمدينة تنيس حيث يتم تصنيع أستار وهوادج الجمال ولبود سروج الخيل الخاصة بالسلطان وكانت تصنع من البوقلمون .

وقد ساهمت دار الطراز بمدينة الاسكندرية في صنع الخيام والأعلام وغيرها من الفرش وقد تفوقت مصر في صناعة الحصر العبداني ، وسائر أصناف الحصر منذ فجر الاسلام ولكن زاد هذا التفوق في العصر الفاطمي .

٢ - الصوف :

يعتبر الصوف من الخامات المهمة التي اعتمدت عليها صناعة النسيج في العصر الفاطمي حيث تأتي اهميته بعد الكتان مباشرة.

وقد عرفت مصر صناعة المنسوجات الصوفية منذ أقدم العصور ولكنها لم تلق اهتماما يذكر الا خلال العصر الاسلامي حيث تعددت مراكز نسج الصوف ومن أشهر هذه المراكز مصر الوسطى والعليا ومن أشهر المدن مدينة القيس (٢٢) التي اشتهرت بانتاجها الجيد للأنسجة الصوفية في فجر الاسلام وانفردت بعمل نوع خاص من الثياب أو الأكسية عرف بالمرعز العسلي . غير المصبوغ ويذكر المقرئ أن الصوف المصري كان من أجود أنواع المنسوجات الصوفية جميعا ويتم تصديره الى حاضرة الخلافة الأموية حيث اشتد الطلب عليه وخصوصا لاستخدامه كأكسية

(٢٢) تقع مدينة القيس غرب النيل ، وهي الآن قرية من قرى مركز بني مزار بمحافظة النيا وسميت كذلك نسبة الى قيس بن الحارث المرادي الذي أرسله عمرو بن العاص لفتح بلاد الصعيد .

للتدفئة ، فمعاوية بن أبى سفيان أرسل يطلب الصوف المصرى عند هرمه لجودته حيث أثبت انه « لا يدفئه الا الأكسية التى تعمل بمصر من صوفها المرعز العسلى غير المصبوغ فعمل له منها عدد فما احتاج منها الا الى واحدة » .

ويقول الكندى ان الثياب الصوفية والأكسية المرعز تخصصت بها مصر حيث لا توجد الا بها .

ويرجع سبب ازدهار المنسوجات الصوفية وجودتها بمصر الاسلامية الى استقرار كثير من القبائل العربية القادمة بعد الفتح الى مصر واستقرار معظمها فى صعيد مصر ومنطقة الفيوم وجلب انواع من السلالات الجيدة من الأغنام . ولذا اخذت تلك المنسوجات تلاقى اقبالا لدى كثير من أفراد الشعب لجودتها .

اما فى العصر الفاطمى فقد تطورت صناعة الصوف المصرى حيث بلغت أوج تقدمها .

وقد أسهب رحالة العصر فى ذكر الأنسجة الصوفية واماكن صناعتها والأنواع الجيدة منها . فنجد الرحالة ناصر خسرو يتفنى بالأصواف التى تنتجها مصانع أسيوط وخصوصا العمائم التى تصنع من أصواف الخراف وتحتكرها مصر وتصدرها الى العالم الاسلامى فى تلك الفترة الى جانب البلاد الأخرى التى تربطها بمصر علاقات تجارية . ومن شدة جاذبية ودقة صناعة تلك الأنسجة وتخصص مصر بانتاجها وتصديرها اطلق عليها الصوف المصرى .

ويضيف ناصر خسرو انه رأى بمدينة أسيوط فوطة من صوف الغنم لم ير مثلاً في أى مكان آخر في لاهور أو ملتان (٢٣) وهى شديدة الرقة وجيدة الصنعة بحيث لا يستطيع الناظر اليها أن يفرقها عن الحرير ويشير المقدسى الى مدينة طحا ويقول ان تلك المدينة تنتج الصوف الرفيع شديد الجودة (٢٤) .

أما اخميم فقد تعددت المناسج التابعة للدولة والتي تعرف بالطراز وتخصصت في انتاج الجيد من الصوف وكذلك أهناش وبوصير قريدىس والحقيقة أن التطور الذى شهده العصر الفاطمى في انتاج الأقمشة الصوفية يعتبر دليلاً قوياً على اهتمام الحكومة بتطوير هذه الصناعة والاهتمام بالصانع المصرى وتشجيعه على الابتكار ويتضح هذا في ظهور أنواع من الصوف عالمية الشهرة مثل الصوف الأرمنى الذى تنتجه المصانع المصرية في صعيد مصر .

ولم يقتصر الأمر على هذا بل أيضاً تطورت أساليب الصناعة نفسها فمنذ العصر الفاطمى أخذت تظهر الى الوجود الأقمشة الصوفية ذات الزخارف بالألوان المتعددة وتشتمل على عدد من الشرائط مختلفة العرض تضم زخارف مختلفة يفصلها بعضها عن البعض أشكال حيوانية أو نباتية وأحياناً تظهر في بعض القطع كتابات كوفية بيضاء على أرض سوداء .

(٢٣) مدينة من نواحي الهند قرب مدينة غزنة سكانها مسلمون منذ أن فتحها العرب .

(٢٤) مدينة طحا بالفتح والقصر قرية من قرى الصعيد كثيرة المراعى ولذا تركزت بها صناعة النسيج الصوفى منذ القدم وازدهرت في العصر الفاطمى .

٣ - الحرير :

عرفت مصر صناعة المنسوجات الحريرية منذ القدم ، فقد اشتهرت مدينة الاسكندرية ومناسجها المتعددة بانتاج الحرير الجيد منذ العصر البيزنطى . فقد كانت تلك المناسج تنتج انواعا جديدة من الحرير المعروف « بالنسيج الوشى » او الثياب المرقومة بالوان شتى .

ورغم عدم توافر المواد الخام لصناعة المنسوجات الحريرية بمصر الا ان الدولة كانت تستوردها من بلاد الهند والصين ، ولكن مع بداية القرن السادس الميلادى اخذت مصر فى انتاج خامات الحرير محليا . أما فى مصر الاسلامية فقد تعددت مناطق انتاج المنسوجات الحريرية بالاسكندرية واخميم واسيوط ودبيق وغيرها مثال مدن الوجه القبلى . ورغم كراهية الاسلام لاستخدام المنسوجات الحريرية الا ان الحكام المسلمين لم يقفوا موقفا معارضا فى سبيل تقدم صناعة الحرير بمصر بل عملوا على تنظيم استخدامه للرجال وقد ساهم هذا التحديد فى ظهور انواع من الأقمشة الجميلة التى تزينها اشربة من الحرير وكانت غالبا ما تشتمل على كتابات كوفية او بعض الزخاف الهندسية او النباتية وقد عرفت هذه الأقمشة الجميلة باسم التابستري (او القباطى المصرية) وهو الاسم الشائع لها ويرجع السبب فى قصر استخدام الحرير على تلك الشرائط الى القيود الدينية التى كانت مفروضة على استعمال الخيوط الحريرية فى التطريز وتحديد قدر معين من الحرير يباح استخدامه فى صناعة الثوب . وغالبا ما كان صاحب الطراز يشرف بنفسه على الصناع لتنفيذ أوامره حتى لا يتجاوز قدر الحرير فى الثوب على اربع اصابع .

ولهذا نجد الثياب التى دخل فيها الحرير فى تلك الفترة لا يزيد حجم التطريز فيها على عدة أشرطة غالبا ما كان الصانع يبدع فى جعلها تحفة فنية نادرة حيث كانت تلك الأشرطة الحريرية والأنسجة الكتانية بألوان غاية فى الرقة والبهجة .

ولكن سرعان ما تنازل صاحب الطراز عن الصرامة فى تنفيذ هذا الشرط فأخذت الزخارف تزداد مع تزايد أشرطة الحرير المزخرفة . وأخذت تتسع رقعة تلك الزخارف فى العصر الفاطمى حتى أصبحت المنسوجات الحريرية تمثل سمة من سمات هذا العصر ، وخصوصا العصر الفاطمى الثانى . ولذا نجد خلفاء الفاطميين يقبلون على اقتناء القطع النادرة من المنسوجات الحريرية واهتموا بإنشاء دور خاصة بالديباج (٢٥) لعمل الحرير بها وكان لا يتولاها الا الأماثل والأعيان ويتم الاشراف عليها من الحكومة واستمرت دور الديباج من الأماكن المهمة حتى سقوط الدولة الفاطمية . وأخذت خريطة المواد المستخدمة فى الصناعة تتغير فاحتل الحرير المرتبة الأولى فى الصناعات النسيجية وأخذ الاهتمام به يتزايد بانتاج المواد الخام منه محليا عن طريق الاهتمام بتربية دودة القز بقدر الامكان أو استيراد المواد الخام الجيدة من الحرير الخام من مناطق توافرها ببلاد الهند والصين ، واعدادها بالطريقة المثلّى فى دور الطراز المصرية المنتشرة بمصر

(٢٥) الديباج نسيج من الحرير مختلف الاجناس استعمل كثيرا فى العصور الوسطى فى الشرق لباسا للرجال وكانت تصنع منه الأكسية التى تستخدم فى التشريف وقد اشتهرت مدينة القاهرة بانتاج انواع جيدة من الديباج من خلال دار الديباج التى أسسها الفواطم بالقاهرة وهناك تعريف كلمة ديباج فى العجم الديباج معرب (ديبا) وهو الثوب الذى سدائه ولحمته من الحرير الخالص . وقيل ديبا فارسية تتكون من كلمتين (ديو) أى الجن ومن (بان) أى نسيج وعلى هذا يكون معنى ديباج أى الحرير الخالص الدقيق الصنعة ولا يستطيع صنعه الا الجن كناية عن تفردده .

والاسكندرية ، وأخميم واسيوط ، ودبيق وقد ساعد على تقدم المنسوجات الحريرية وزخرفتها مهارة الصانع المصرى حيث استخدمت نوعيات مدربة من الصانع فى تلك الدور الى جانب استيراد العمالة المدربة فيذكر أن الخليفة المعز كان يستقدم كل ماهر فى صنعه وكان يوفر لهم سبيل العيش الكريم حتى يستفيد بخبراتهم فى نقل ما تخصصوا فيه فى بلادهم الى مصر ، ولذا نجد العصر الفاطمى يشهد انماج أنواع من المنسوجات الحريرية العالمية تتفوق على مثيلتها فى موطنها الأصلى فمثلا أخذت تظهر المنسوجات الحريرية المعروفة بالعتابية (٢٦) وهى نوع من الأقمشة الحريرية كانت منتشرة ببغداد فنقلها الصانع المصرى وقلدها فى دار الديباج وتفوق فى صناعتها فأصبحت مصر تصدرها الى بغداد .

أما الخسروانى فرغم أنه نوع من الحرير ينتسب الى خسروشاہ احد ملوك الفرس الا أن الصانع المصرى قام بتقليد نوعيته بمهارة فائقة حتى أصبح من المنسوجات الشهيرة بمصر فى العصر الفاطمى ، ثم أخذ يظهر الى الوجود الحرير التستري (٢٧) ثم القرقبى (٢٨) وهو نوع من النسيج تخصصت فى صناعته بلاد اليونان ثم أدخلت صناعته بمصر . وأصبح من أهم ما تنتجه مصانع النسيج بتنيس ودمياط وكانت ألوانه جذابه

(٢٦) كانت تلك الأقمشة تصنع فى محلة العتابية ببغداد وتنسب اليها ، وهى ثياب مخططة تحاك من خيوط الحرير مضافا اليها القطن . وكانت هذه المنسوجات تصدر من بغداد الى أنحاء أخرى من العالم الاسلامى .

(٢٧) نوع من الحرير ينسب الى تستر (بضم التاء وسكون السين وفتح التاء الثانية) وهى إحدى مدن خوزستان وكان يعمل بها ثياب وعمائم فائقة .

(٢٨) القرقب نوع من الطيور يعيش حول المستنقعات والبحيرات وله ريش متعدد الألوان .

متغيرة مع انعكاسات الشمس وهناك نوع عرف أيضا في تلك الفترة وهو النصفية وقد دخل القطن ليشغل مع الحرير حيزا في حياكة تلك المنسوجات .

ويرجع تقدم وتعدد أنواع النسيج الحريري في مصر في العصر الفاطمي بهذه الصورة الى عشق الخلفاء الفاطميين للحرير كمنسوجات أو مفروشات سواء لاستخداماتهم الشخصية أو لاقتنائه كنوع من التحف الثمينة ولذا نجدهم يتسابقون على اقتناء الأنواع النادرة منه سواء المحلية أو ما يستورد من الخارج وكانت الكميات التي ينتجونها محليا وفيرة حيث يتم توزيعها على رجالات دولتهم كنوع من الهدايا والخلع الى جانب اهتمامهم بإنتاج قطع نادرة وأحسن دليل على ذلك ما صنع للخليفة المعز لدين الله الفاطمي من خريطة (مقطع) من الحرير الأزرق دقيق بديع الصنعة منسوج بالذهب وسائر أنواع الحرير عليه صور أقاليم الأرض بمدنها وجبالها وبحارها وأنهارها وسعة حصونها وقد ظهرت على تلك الخريطة صورة مكة المكرمة والمدينة المنورة كعلم من أعلام العالم الاسلامي . وقد تكلفت تلك الخريطة اثنين وعشرين ألف دينار ، وقد وجد في آخر تلك القطعة الفنية النادرة عبارته « مما أمر بصنعه المعز لدين الله شوقا الى حرم الله وأشهارا لمعالم رسول الله » .

وتأتى الكسوة التي أمر المعز لدين الله بصنعها للكعبة الشريفة لتدل على ما كانت عليه صناعة الحرير بمصر الفاطمية من التقدم فقد ذكر المقرئ أن الخليفة المعز لدين الله أمر بنصب

الشمسية (٢٩) التي عملها للكعبة على ايوان قصره وسعتها
اثنا عشر شبرا في اثني عشر شبرا وأرضها من ديباج أحمر
ودورها اثنا عشر هلال ذهب في كل هلال أترجة ذهب مشبك
حرف كل أترجة خمسون درة كبار كبيض الحمام وفيها الياقوت
الأحمر والأصفر والأزرق وفي دورها كتابة آيات الحج بزمرد
أخضر وحشو الكتابة در كبير لم ير مثله وحشو الشمسية المسك
المسحوق يراها الناس في القصر ومن خارج القصر لعلو موضعها ،
وانما نصبها عدة فراشين وجروها لثقل وزنها .

والنص السابق الذي أورده المقرئ إذا دل على شيء فانما
يدل على أن الصانع المصري مهر في الصناعات الحريرية منذ
القدم وتجلت مهارته منذ بداية العصر الفاطمي فرغم أن مصر لم
تنتج الحرير بكميات وفيرة إلا أنها كانت تستورد الخام منه
ويتم تصنيعه محليا ويظهر هذا من خلال كتابات مؤرخي مصر في
تلك الفترة حيث يعتبر النص السابق دليلا على مدى ما وصل
اليه الصانع المصري من مهارة في تنفيذ القطع النادرة من الحرير
المطرز بأنواع الجواهر والأحجار الكريمة .

ومما يدل على حب الخلفاء لاقتناء النادر من المنسوجات
الحريرية ما أورده المقرئ من خلال وصفه لتركة الخليفة
المستنصر حيث يقول انه وجد لديه من سائر ألوان الخسرواني
ما يزيد على خمسين ألف قطعة أكثرها مذهب .

(٢٩) هي حلية ضخمة كانت ترسل الى الكعبة المشرفة في موسم
الحج في صحبة قائد خاص لتعلق في وجه الكعبة المشرفة في موسم الحج في
ذراع تشبه أشعة الشمس ، ولها اثنا عشر ذراعا ولم يجعل عدد الأشعة
اثني عشر هقوا بل قصدا لتمثيل عدد اشهر السنة ، والأهلة الموجودة في نهاية
الأشعة تمثل الشهور القمرية .

كما يذكر أيضا انه أثناء الشدة العظمى أخرجت من خزائن الفرش والأمتعة بالقصر الفاطمي أعداد ضخمة من قطع المنسوجات والملابس الحريرية القيمة وقد اشتملت خزانة الرفوف زمن الشدة العظمى على أعداد وفيرة من الحرير النادر الثمين حيث يذكر انه أخرج منها (ألفا عدل) من شقق الطميم بهديها من سائر أنواع الخسرواني لم تستعمل بعد .

ويقول أيضا انه تم أخراج ما يقرب من ثلاثة آلاف قطعة خسرواني مطرزة بأبيض في هديها لم تفصل تستخدم في فرش بيوت كاملة بجميع أنائها ومقاطعها ومعها مخدات ومساند ومراتب وقطع من النسيج معدة لتكون ستائر وكل هذا من إحدى الخزائن الموجودة بالقصر والتي كانت تحفظ فيها تلك المصنوعات الحريرية .

هذا الى جانب البيوت الكاملة للفرش (٣٠) من أنواع القلموني والديبقي من سائر ألوانه وأنواعه والمخمل الخسرواني والديباج الملكي وسائر الحرير من جميع أصنافه ، وقد وجد في الستور الحريرية المنسوجة بالذهب أنواع كثيرة وأحجام متعددة الى جانب القطع الحريرية المتعددة التي تقارب الألف والتي تحمل صور الدول وملوكها والمشاهير فيها مكتوب على صورة كل واحد اسمه ومدة حكمه وأهم الأحداث في عصره .

هذا الى جانب ما أخرج من خزائن الفرش من أربعة آلاف رزمة خسرواني مذهب في كل رزمة فرش مجلس ببسطه وتعاليقه وسائر آلاته منسوجة بخيط واحد ولم تستخدم بعد .

(٣٠) ويقصد هنا الأطقم المتكاملة من الفرش والتي سبق إعدادهما لفرش القصور والبيوت .

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نرجع تلك النوعيات والكميات الهائلة من المنسوجات الحريرية الى الانتاج المحلى فمن المعروف أن بعض تلك القطع مستورد من خارج مصر حيث عشق خلفاء الفاطميين اقتناء النادر من كل شىء ولكننا لا ننكر أن بعض تلك القطع قد صنع بدار الديباج سواء بالقاهرة أو الاسكندرية حيث اعتبرت تلك المدن من أهم مراكز صناعة المنسوجات الحريرية الراقية . فقد ساعد قرب الاسكندرية من البحر على سهولة حصولها على المواد الخام اللازمة لصناعة الحرير سواء أكان هذا من بلاد الشام أو جزيرة صقلية .

وقد تخصصت مدينة الاسكندرية فى أنواع معينة من الحرير لم تعرف فى مدينة غيرها . وأطلق عليه السكندرى نسبة الى الاسكندرية وقد جاء ذكره على لسان صاحب بدائع الزهور عندما وصف ما تركه برجوان من تركة حيث ذكر أن برجوان قد ترك « ألف قميص حرير سكندرى » أما القاهرة فقد تخصصت فى صناعة الديباج .

ومن الخامات التى استخدمت فى صناعة النسيج ولكنها لم تحتل مساحة تذكر بين المنسوجات الأخرى القطن حيث لم يمدنا مؤرخو ورحالة العصر الفاطمى عن منسوجات قطنية خالصة وإنما مزجت خاماته مع بعض الخامات الأخرى سواء الكتان أو الصوف أو الحرير . ولذا لم يأت ذكره على نطاق يذكر فى الحديث عن المنسوجات فى العصر الفاطمى . واعتقد أن ذلك يرجع الى قلة الكميات المنتجة من خام القطن حيث تعتمد زراعته على الرى الدائم وهذا النوع لم يكن متوفرا الا بمنطقة الفيوم أو قرب مجرى نهر النيل بالمناطق الواطئة لتسهيل حمل الماء اليه .

ولذا كانت الكميات المنتجة منه محليا محدودة . ومن المحتمل استيراد خاماته من الخارج حيث يذكر المقرئى انه كان للقطن فندق فى العصر الفاطمى وكان يؤخذ عليه رسوم معينة كل عام ولكن بعد سقوط الدولة الفاطمية ألغيت هذه الرسوم ضمن ما أسقطه السلطان صلاح الدين الأيوبى من رسوم سنة ٥٦٩ هـ .

ثانيا - صناعة السفن

صناعة السفن :

تعتبر صناعة السفن من أهم الصناعات التى ازدهرت بمصر منذ الفتح العربى حيث اعتمدت الخلافة الاسلامية على مصر فى انشاء أسطول بحرى قوى منذ كانت مصر مركز بناء السفن فى العصر الأموى ، ففى القسطنطينية والقسطنطينية بنيت السفن العربية الأولى ، واستمرت مصر تمتد الامبراطورية الاسلامية بالسفن الحربية حتى زمن معاوية بن أبى سفيان حيث طلب بناء السفن فى أماكن أخرى بالامبراطورية ولكن ظلت مصر تحتل المركز الرئيسى فى تلك الصناعة فى الدولة الاسلامية .

الى جانب اعتماد الدولة الاسلامية على الأيدى المصرية المدربة فى بناء السفن سواء فى شمال افريقيا حيث استقدم عبد الملك بن مروان عمالا من مصر الى شمال افريقيا لبناء أول أسطول بحرى اسلامى فتذكر الأستاذة الدكتور سيدة كاشف انه « لما ولى عبد الملك بن مروان الخلافة سنة ٦٥ - ٨٦ هـ (٦٨٤ - ٧٠٥ م) بعث الى حسان بن النعمان عامله على افريقية يأمره باتخاذ صناعة بتونس لانشاء الآلات البحرية وكتب عبد الملك بن مروان الى أخيه عبد العزيز وإلى مصر أن يوجه الى

معسكر تونس ألف قبطنى بأهله وولده لإنشاء دار صناعة فيها .
أما مهمة البربر هناك فكانت أن يجروا ويحملوا إلى دار الصناعة
ما تحتاجه من خشب لصنع المراكب .

ومنذ تلك الفترة أصبحت تونس من أهم مراكز صناعة
السفن في شمال إفريقيا وكذلك كان الحال في بلاد الشام فقد
استقدم معاوية بن أبي سفيان بناء السفن من المصريين لبنوا
سفن الأسطول السورى بمدينة عكا . والتي أصبحت فيما بعد
أهم قاعدة بحرية في سورية .

وقد أقيمت أول دار للصناعة بمصر الإسلامية . بجزيرة
مصر (جزيرة الروضة) وقد بنيت سنة ٥٤ هـ (٦٧٣ م) . وكان
الهدف الرئيسى من بنائها إنشاء أسطول بحرى قوى لصد الغارات
المسيحية القادمة من بيزنطة .

وقد أقيمت دار للصناعة أيضا فى القلزم (السويس الحالية)
وأخرى فى الإسكندرية .

ولكن كانت تقف مشكلة الأخشاب اللازمة للصناعة عائقا
ضد تقدم تلك الصناعة حيث افتقرت مصر إلى الأخشاب الجيدة
التي يعتمد عليها بناء الأسطول من ناحية ومن ناحية أخرى كانت
الدول الأوروبية المسيحية ترفض إمدادها بالجيد من تلك الأخشاب
خشية التفوق البحرى عليها . ورغم هذا فقد استمرت مصر
بفضل مجهودات ابنائها من جهة ومحاولة أحمد بن طولون لتأمين
البلاد من جهة أخرى فى صناعة السفن سواء الحربية أو التجارية .

فتذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أن (أحمد بن طولون
يأمر عامله على دار الصناعة بالألا يدخر وسعا فى بناء السفن بناء
طيبا متينا لتقوى مكانة ابن طولون فى البحر) .

واستمرت صناعة المراكب الحربية والأسطول بجزيرة
الروضة حتى أمر محمد بن طفج الاخشيد بنقلها من جزيرة
الروضة الى دار خديجة بنت الفتح بن خاقان زوجة أحمد بن
طولون وكانت بساحل الفسطاط وأطلق عليها الصناعة الكبرى
أو صناعة مصر .

وقد تم هذا في شعبان سنة ٣٢٥ هـ (٩٣٦ م) . وغالبا
لم تنقل كلها وإنما نقل جزء منها حيث استمرت عمارة الشوانى
والمراكب الحربية بجزيرة الروضة ويذكر المقرئى أن السبب
الرئيسى وراء نقل الاخشيد تلك الدار أو جزءا منها الى ساحل
الفسطاط الى الثورة التى قام بها عيسى بن أحمد السلمى
أبو مالك كبير المغاربة سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وشقه عصا
الطاعة ضد الاخشيد وقتله للقائد صاعد بن كلمم والاستيلاء على
مراكبه فخرج الاخشيد وكانوا قد وصلوا الى جزيرة الروضة
وحال بينه وبينهم النيل فتدارك خطر وجود دار الصناعة هناك
وأمر بنقلها كما ذكرت الى دار خديجة بنت الفتح بن خاقان .
وقال « صناعة يحول بينها وبين صاحبها الماء ليست بشيء » .

ولكن بقدوم الفاطميين الى مصر أخذت تلك الصناعة تزدهر
حيث تغيرت أحوال البلاد السياسية وأصبحت مصر لأول مرة
فى التاريخ خلافة مستقلة يتطلع خلفاؤها الى إقامة امبراطورية
قوية عاصمتها القاهرة وتمتد لتشمل العالم الاسلامى المعروف
ولذا نجد المعز لدين الله بعد استقراره بمدينة القاهرة يأمر بإنشاء
الأساطيل واعداد القوات البحرية ويذكر المقرئى نقلا عن ابن أبى

طى أن المعز أنشأ دار الصناعة بالمقس (٢١) الى جانب الدور الأخرى التى كانت موجودة منذ الفتح العربى ويذكر المقرئى نقلا عن ابن أبى طى أنه تم إنشاء ستمائة مركب ولكنه ينقل عن المسبحى رواية أخرى حيث يرجع هذا الى زمن الخليفة العزيز بالله . ورغم أن ابن أبى طى قد بالغ فى ذكر عدد سفن الأسطول التى أعدها الخليفة المعز إلا أننا أميل الى ما نقله المقرئى عن المسبحى حيث أن المعز توفى سنة ٣٦٥ هـ ومنذ تلك الفترة والأحوال السياسية اضطربت بين مصر والدولة البيزنطية مما دعا الخليفة العزيز الى اعداد العدة وتجهيز أسطول قوى داخل دار الصناعة بالمقس أشرف على اعداده الوزير عيسى بن نسطورس .

ومهما يكن من الأمر فالاهتمام بدار الصناعة منذ بداية عصر الدولة الفاطمية بهذه الصورة كان ضروريا بعد أن أخذت الدولة البيزنطية تهاجم سواحل بلاد الشام واضطربت العلاقات بين الفاطميين والبيزنطيين الى الحد الذى جعل الخليفة العزيز يجهز جيشه لمحاربة البيزنطيين كما سبق أن ذكرت .

ولكن تلك المراكب التى تم اعدادها فى دار الصناعة قد أصابها حريق مروع سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م) حيث اشتعلت النار بالأسطول فأحرقت خمس عشاريات (٢٢) وأتت على جميع ما فى

(٢١) المقس ضيعة تعرف باسم أم دنين وتقع على ساحل النيل . وقد خصصها الخليفة المعز لدين الله لتكون مرفأ صنائيا ، وقد عرفت فى أول الأمر باسم المكس نسبة الى المكوس والضرائب التى كانت تحصل من التجار بتلك المنطقة ، ثم أنشأ الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى جامع المقس بها .

(٢٢) العشاريات : نوع من السفن يستعمل فى البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر أيضا ويجر بعشرين مجدافا وكان بعضها يستخدم فى وقت السلم لنقل البضائع والرجال ولكن النوع الذى ذكره المقرئى هنا كان يستخدم فى الحرب والقتال حيث يعتبر جزءا من الاسطول الحربى ويعتبر هذا النوع من السفن من أهم قطع الاسطول الحربى فى الدولة الفاطمية .

الأسطول من العدة والسلاح ، فلم يتبق من هذا الأسطول الضخم غير ست مراكب فارغة غير مجهزة بأى آلات وقد اتهموا النصارى الروم باحراق السفن وكانوا مقيمين بجوار دار الصناعة بالمقس فوق اشتباك بين الروم والعامة من الشعب وانضم اليهم البحارة فانتشر السلب والنهب وقتل مائة رجل مما أدى الى اضطراب فى أحوال البلاد الأمنية فى هذا الوقت الذى كان فيه الخليفة العزيز يستعد للسفر الى الشام ولكن يانس الصقلى استطاع أن يعيد الأمور الى نصابها بعد أن قضى على تلك الفوضى والاضطراب واستطاع عيسى بن نسطورس أن يحتوى الموقف ويعيد بناء عشرين مركبا بعد أن جد الصناع فى العمل داخل دار الصناعة وجمع الخشب المطلوب من جميع القطر المصرى فيذكر المقرئى أن ابن نسطورس جد فى عمل الأسطول وطلب الخشب فلم يدع عند أحد خشبا علم به الا أخذه منه فاستطاع فى مدة وجيزة أتمام عدد من المراكب كبيرة الحجم .

وبعد موت الخليفة العزيز بالله بمدينة بلبس اثناء سيره الى بلاد الشام وقيام ابنه الخليفة الحاكم بأمر الله بعده لم يفتقر العمل بدار الصناعة لاتمام اعداد الأسطول البحرى وانما استمر العمل بنفس الجدية ، ولذا يذكر المقرئى أن الخليفة الحاكم بأمر الله ركب فى نصف شعبان سنة ٣٩٨ هـ - ١٠٠٧ م الى دار الصناعة بالمقس لتطرح السفن بين يديه .

وقد اهتم خلفاء الفاطميين اهتماما كبيرا بالمراكز الخاصة بصناعة السفن التى تمركزت بمدينة مصر والاسكندرية الى جانب ثغر دمياط - ويذكر المقرئى أن عدد سفن الأسطول أيام رزىك بن الصالح طلائع بن رزىك (٥٤٩ - ٥٥٦ هـ) (١١٥٤ - ١١٦٠ م) كانت عشر شوان بحرية فيها عشرة آلاف مقاتل .

أما في أواخر الدولة الفاطمية حين استولى الصليبيون على الشام وسادت الفوضى السياسية والاقتصادية البلاد بدأ صراع الوزراء العظام على السلطة واضطربت شئون الجيش والأسطول فكان الأسطول مكونا من ثمانين شونة وعشرة مسطحات وعشر حمالات وكانت جريدة قواده تزيد على خمسة آلاف منهم عشرة أعيان يطلق عليهم القواد ويصل راتب الواحد عشرين دينارا الى خمسة عشرة دينارا وهكذا الى دينارين .

وكان لهم اقطاعات تعرف بأبواب الغزاة ومنها ايراد النطرون .

وتعددت اسماء سفن الأسطول الحربى الفاطمى فعرفت منها على سبيل المثال الطريدة وهى سفن لحمل الخيول وغالبا ما كانت تحمل أربعين فرسا وكانت مفتوحة المؤخرة بحيث يستطيع الفارس دخولها وهو راكب فرسه وهى تشبه البرميل الهائل اكثر منها شيها بالسفينة .

والحمالة وهى سفينة لحمل مؤنة الجيش ، وازواده والخدم الملحقين بالجيش والأسطول . وكانت سفنا ضخمة تسع الواحدة منها نحو ١٢٥٠ رجلا .

والحراقة نوع من السفن الحربية المتخصصة فى رمى النيران استعملها الفاطميون فى حروبهم وصفها ابن ممتى وحدد عدد مجاديفها بأنها مائة مجداف . والشلندى نوع من المراكب الحربية مسقوفة مسطحة لحمل المقاتلة والسلاح وهى لا تقل أهمية عن الشوانى والحراريق . وكانت مستخدمة فى البحر الأبيض . وقد ورد ذكرها كثيرا فى كتابات الرحالة مثل ابن حوقل والمقدسى وغيرهم .

أما المسطح فهو نوع من المراكب الحربية الضخمة ذات سطح متسع وتعتبر من أكبر السفن الحربية على الإطلاق وهى تشبه السفن المسماة بالشلندى . وكانت تسع ٥٠٠ راكب ويزيد ومما يدل على ضخامتها أن المراكب الصغار والشوانى كانت لا تتبعها خوفا من أن تفرق فى وادىها .

ويذكر المقرئ أهمية المسطحات فى تكوين اسطول الفاطميين واهتمام الخلفاء بهذا النوع من السفن فيقول « وقويت العناية بالاسطول فى مصر منذ عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى وانشأ المراكب الحربية ، واقتدى به بنوه » وكان لهم اهتمام بأمور الجهاد ، واعتناء بالاسطول وواصلوا انشاء المراكب بمدينة مصر والاسكندرية ودمياط ، من الشوانى الحربية والشلنديات والمسطحات ، وتسيرها الى بلاد الساحل مثل صور وعكا وعسقلان .

الشينى : والجمع « شوانى » وهى سفينة حربية كبيرة وتعتبر من أهم قطع الأسطول الحربى فى العالم الاسلامى . وتعتبر الأصل الذى يتفرغ منه اسماء عديدة من السفن الحربية الأخرى ولواحقها فكل سفينة حربية شينى تحمل اسما معنا يدل على وظيفتها فمنها الغراب والطريدة ، والجفنة والحراقة . وكانت مستعملة للقتال فى البحر الأبيض وكذلك فى النيل فتذكر بعض المصادر استخدامها فى المعارك الحربية النيلية .

فقد تم استخدامها فى القتال البحرى الذى دار فى فرع دمياط خلال الحملتين الصليبيتين الخامسة والسابعة على مصر ، ومن المعروف أن تلك الشوانى كانت تتم صناعتها فى دور الصناعة بالقاهرة وتسير فى فرع النيل للخروج الى حوض البحر المتوسط . وكانت الشينى تسير بمائة وأربعين مجدافا .

واختلف المؤرخون في تحديد عدد المقاتلة على ظهرها فالبعض يذكر انها تحمل ١٥٠ رجلا أما المقریزی فيخالف الجميع ويذكر أن تلك السفن كانت تحمل ما لا يقل عن الف من المحاربين .

وكانت تحمل فوقها أبراجا وقلاعا للدفاع والهجوم ولاتساعها وضخامتها كان بها أجزاء لخزن المواد الغذائية وصهاريج لخزن الماء الحلو .

كما كانت من أهم السفن التي تقوم بعملية رمى النار والنفط على العدو . كما كانت تزود بالفأس الذي يقال له (اللجام) وهو عبارة عن حديدة طويلة لها رأس محددة وأسفلها مجمواف تشبه أسنان الرمح . ترمى على أسطح السفن المعادية فتخرق جدرانها فتندفع المياه بداخلها مما يجعل الاعداء يطلبون الأمان ، كما كانت مجهزة ببعض الوسائل التي تساعد على إقامة جسر بينها وبين السفن المقاتلة حتى يدخل المحاربون الى سفن الاعداء ويقاتلوهم .

الغراب : هو نوع من أنواع السفن المعروفة بالشينى يسير بالقلع والمجاديف ومتعدد الأحجام ، ويحدد حجمه عدد مجاديفه فأكبر أنواعه ما تكون من مائة وثمانين مجدافا .

وهناك نوع آخر صغير يتكون من عشرة مجاديف وهو من المراكب الحربية شديدة البأس عرفها المسلمون منذ القدم وكثرت استخداماتها في العصور الوسطى .

وكانت حمولتها مائتى مقاتل . وقد استخدمتها الدولة الفاطمية في حروبها ومهر الصانع المصرى فى بنائها بدار الصناعة بالاسكندرية .

أما الاعوادى فهي سفينة تتبع الاسطول وتحمل الامداد

والتموين اللازمين للسفن المعروفة بالشينى اما « المركوش » فهى سفينة مخصصة لحمل المياه الخاصة بالشرب وقد تم تصنيعها من مواد خفيفة ليسهل تنقلها بين السفن لامدادها بمياه الشرب .

وقد اتبع الفاطميون تقاليد ورسومها معينة فى توديع الاسطول حيث خصصت منظرة المقس (٢٢) لتوديع الاسطول الحربى فكان الخليفة يركب الى تلك المنظرة عند تجهيز الاسطول للقتال .

ويتم عمل المناورات المعتادة حيث يستعرض الخليفة الشوانى والمراكب التى جهزت للقتال بكامل معداتها ويتم استدعاء المقدم والرئيس ويخلع عليهم الخليفة ويعطى المقدم مائة دينار والرئيس عشرين دينارا بعد ان يصدر اليهم اوامره الخاصة ببدء الرحلة الحربية ثم يبدأ سير الاسطول متجها الى دمياط ثم الى البحر الأبيض .

وكان الخليفة يحتفل ايضا بعودة الاسطول بنفس الأسلوب حين يتم عودته منتصرا ومعه الأسرى فيتم عرض الأسرى بين يدي الخليفة وتوزيعهم بالطريقة التى يراها .

ورغم ان الرحالة لم يذكروا شيئا عن احوال الاسطول الحربى لمصر الفاطمية الا أنهم من خلال كتاباتهم تعرضوا الى الاسطول التجارى حيث اهتمت الحكومة الفاطمية اهتماما كبيرا بالتجارة لذا نجدها تولى اهتماما خاصا بصناعة السفن التجارية بل ان بعض الرحالة تعجب من كثرة تلك السفن التى تحتل ساحل الفسطاط .

(٢٣) هى احدى المناظر التى اقامها الفاطميون بجوار جامع المقس وكانت مطلة على النيل معدة لنزول الخلفاء لتوديع الاسطول .

وقد أورد لنا المقدسى قصة طريفة حاول عن طريقها أن يدل على مدى كثرة سفن الاسطول التجارى المصرى فقال : « كنت يوما أمشى على الساحل وأتعجب من كثرة المراكب الراسية والسائرة فقال لى رجل من أين أنت قلت من بيت المقدس . قال بلد كبير . أعلمك يا سيدى أعزك الله أن على هذا الساحل ما قد أقلع منه الى البلدان والقرى من المراكب ما لو ذهب الى بلدك لحملت أهلها وآلاتها وحجارتها وخشبها حتى يقال كان ههنا مدينة » . وهذه القصة تدل على مدى تمتع الاسطول التجارى بالقوة والعظمة والكثرة وإذا كان هذا هو حال الاسطول التجارى المحلى فلنا أن نتصور مدى ما وصلت اليه الاساطيل التجارية التى تحمل بضائع مصر بين الشرق والغرب والتى كانت تجوب بحار العالم المعروف فى تلك الفترة ولم تكن من الأنواع العادية وانما كانت من السفن الكبيرة فكانت تقطع المسافة بين تنيس والقسطنطينية فى عشرين يوما .

ولأهمية السفن التجارية واحتياج البلاد اليها اقتصر بناؤها على ما تنتجه الحكومة منها تبعة للشعب وقد ذكر ابن مماتى نوعين من تلك المراكب ارباع الكيل (٣٤) . والمراكب الملوحة .

ولم يقتصر بناء السفن التجارية على دار الصناعة المعروفة بمدينتى مصر والاسكندرية أو مدينة دمياط وانما كانت هناك بعض المدن التى تصنع فيها السفن الكبيرة الحمولة مثل مدينة

(٣٤) ارباع الكيل : مراكب نيلية استعملت فى شحن الأخشاب من الحراج السلطانى (الغابات) لعمارة الاسطول ونقلها الى ساحل السنط فكانت اذا وصلت الى ساحل السنط أخذت عليها ضريبة مقررة مقدارها $\frac{1}{2}$ القيمة الكلية للبضائع .

الصالحية وكان حمل السفينة مائتي خروار ، وغالبا ما كانت تحمل البضاعة الى مدينة مصر حتى ابواب دكاكين البقالين وتعتبر من أسهل الوسائل لنقل البضائع فبواستطها استطاعوا التغلب على تأخر وصول البضائع بسبب زحام المدينة الى جانب بط النقل على ظهر الدواب .

وقد أبدع الصانع المصرى فى صناعة أنواع أخرى من المراكب التجارية تسمى الجلاب يتم صنعها بأسلوب يتمشى مع ظروف البيئة الخاصة بالبحر الأحمر حيث الشعب المرجانية الكثيرة ، ولذا نجدها صنعت بطريقة لا تستخدم فيها المسامير على الإطلاق وقد وصف ابن جبر طريقة صنعها حيث ذكر « انها مغلقة » (أى ضمت قطعة منها الى الأخرى) الانشاء لا يستعمل فيها مسمار البتة وانما هى مخيطة بأمراس من القنبار وهو قشر جوز الهند (!نارجيل) يدرسونه الى أن يتخيظ ويفتلون منه أمراسا يخيظون بها المراكب ويخللونها بدمر عيدان النخيل فاذا فرغوا من انشاء الجلابة على هذه الصفة سقوها بالسمن أو بدهن الخروج أو بدهن الفرس وهو أحسنها والغرض من دهانها ليلين عودها ويرطب لكثرة الشعاب المعترضة فى هذا البحر (ويقصد هنا البحر الأحمر) . وغالبا ما كان شراعها ينسج من خوص شجر المقل .

ولم تكن صناعة السفن فى العصر الفاطمى تسير فى طريق وردى دائما فقد كان يقابل المسئولين عن هذه الصناعة كثير من العقبات حيث ندرة الأخشاب التى تصلح لصناعة المراكب أو السفن سواء اكانت تلك السفن حربية أم تجارية .

والذا! اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالاشراف المباشر على الغابات وقد أطلق عليها الحراج السلطانية . وكانت منتشرة فى

منطقة البهنسا والأشمونين وأسيوط وأخميم وقوص . وكانت الحراسة عليها مشددة فلا يستطيع أى شخص أن يقترب من تلك الحراسة لحاجة الاسطول الى جميع الأخشاب الموجودة بها .

ولم يكن الانتاج المحلى رغم هذه الاحتياطات يكفى حاجة البلاد من الأخشاب وانما القدر الأكبر من تلك الأخشاب تستورده البلاد من الخارج حيث الأنواع الجيدة التى تفتقدها مصر ولهذا السبب كانت مصر دائما منذ القدم تحاول تحسين علاقاتها التجارية ببعض المدن التى تمدها بالأخشاب الجيدة مثل مدينة البندقية .

وس يظهر هذا بوضوح فى محاولات الدولة الفاطمية المتكررة لتحسين علاقتها بالبندقية .

وغالبا ما كانت الدول الأوربية تضغط على البندقية لتمنع عن مصر الأخشاب حتى تتعثر صناعة الاسطول .

ولذا نجد صناعة السفن دائما من الصناعات المهددة رغم تفوقها بمصر ويرجع هذا الى اعتمادها على المواد الخام الأولية من الخارج وقد اتضح هذا بجلاء بعد احتراق الاسطول زمن الخليفة العزيز بالله واضطرار الوزير يعقوب بن كلس لتدارك الأمر باقتلاع جميع الأخشاب الموجودة بالقطر المصرى حتى يستطيع بناء سفن بدلا من التى احترقت وقد أدى هذا التصرف الى القضاء على مساحات شاسعة من الغابات الموجودة بمصر .

وكانت هياكل السفن الحربية والتجارية تصنع من خشب الصنوبر أو خشب البلوط ثم تغطى بطبقة من خشب الزان ويستخدم فى تجهيزها المسامير الحديدية المعالجة ضد الصدأ

بطلائها بمادة مانعة للصدا ، كما كان خشب السنط أيضا من الأخشاب المهمة التي تستخدم في صناعة أنواع معينة من السفن ، وكانت دور الصناعة تستخدم أنواعا معينة من الكتان لصنع الأحبال الخاصة بالسفن .

أما الشراع فكانت تتم صنعها من التيل (المكون من الياف نبات البردى والياف الكتان) أما شراع السفن التي كانت تبهر في البحر الأحمر فكانت تنسج من أوراق جوز النرجيل أو سعف النخيل أو من نسيج القطن .

ولم يقتصر بناء السفن في دار الصناعة على السفن الحربية والتجارية وإنما قامت دور الصناعة ببناء أنواع من السفن للخلفاء ورجال الدولة تم زخرفتها بأجمل أنواع الزخاف وفرشها بأجود المفروشات .

ثالثا - صناعة الزجاج

ازدهرت صناعة الزجاج بمصر منذ أقدم العصور حيث تربعت على عرش تلك الصناعة لمدة طويلة من الزمان وقد تركوا لنا ثروة ضخمة من الأدوات المصنوعة من الزجاج وبعضها للاستخدامات اليومية والأخرى للاستخدامات الجنائزية وقد عثر الأثريون في أطلال تل العمارنة على قطع أثرية نادرة الى جانب مصنع الزجاج .

كما وصل إلينا بعض تلك القطع بعد كشف مقبرة أمينوفيس الثانى ببيبان الملوك وتعددت مراكز صناعة الزجاج في العصر الفرعونى ولكن كان لمدينة الاسكندرية الصدارة قبل الاسلام في هذا المجال فقد كانت تنتج كميات ضخمة من المشغولات الزجاجية

والتي كانت تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي ويتم تصديرها الى الخارج وقد ساعد على ازدهار صناعة الزجاج بمصر قبل الاسلام وفرة المواد الخام اللازمة لصناعته .

فقد توفر خام النطرون بوادي النطرون بالقرب من الاسكندرية ، وفي منطقة البحيرة كما توفر أيضا بمنطقة الكاب بالوجه القبلى ، هذا الى جانب توفر الرمال الصالحة لصناعة الزجاج على طول السواحل المصرية وفي منطقة سيناء خصوصا الرمل المعروف برمل الكوارتز فمن المعروف ان مكونات الزجاج الخام تتكون من الرمال والجير والصودا الى جانب سيليكات الصوديوم ويتم تسخينها تحت درجة حرارة معينة لتتحد تلك المواد جميعا وتخرج عجينة الزجاج التي يتم تشكيلها بواسطة صانع الزجاج .

واستمرت صناعة الزجاج من الصناعات المهمة بعد الفتح الاسلامى لمصر واختلفت الأساليب الفنية في صناعة الزجاج عما كانت عليه قبل الفتح وازداد اليها العرب صناعة الأوزان الزجاجية والاختام والخواتم التي تستخدم في تحديد أوزان الأواني لبيان أحجامها المختلفة .

وقد لفت النظر أن تلك الصناعة في فجر الاسلام خلت من الزخارف والرسوم التي كانت تتمتع بها في العصور السابقة ، ويرجع هذا الى تحريم التصوير أو التجسيد في بداية الفتح الاسلامى ولكنها استمرت تحمل نفس سمات العصور السابقة من حيث الشكل والمضمون .

أما في العصر الفاطمى فقد ازدهرت صناعة الزجاج ازدهارا كبيرا وقد ساعد على هذا الازدهار حياة الترف التي كانت

تتمتع بها الأسرة الحاكمة ورجالات الدولة وحبهم لاقتناء النادر من الأواني الزجاجية والبلورية التي أخذت صناعتها في التقدم والرقى حتى تتمشى مع متطلبات الرفاهية . ولذا تعددت أشكال الأواني المصنوعة من الزجاج وأضيف الى تلك الأواني بعض الطرائف لتناسب حياة الفخامة والرفاهية . فبدأت تظهر الى الوجود قطع الشطرنج المصنوعة من أجود أنواع البلور وكذلك زجاجات العطر مختلفة الأشكال والأحجام وقماقم وزهريات وبعض لعب الأطفال التي استمدت أشكالها من الحيوانات والطيور كما ظهرت التحف الفنية النادرة التي ندل على عظمة الصانع المصرى فى السيطرة على المواد الخام وتحويلها الى تحف فنية فأصبحت الأواني المستخدمة فى المنازل تمثل تحفا فنية نادرة لها الأجنحة والأرجل قواعد تحملها الى جانب ظهور بعض الأواني الجميلة التى اضافها الصانع المصرى لمصنوعاته فأخذ الزجاج يظهر باللون الأحمر والأخضر والأزرق .

هذا الى جانب الزجاج المذهب والمزين بزخارف كالبريق المعدنى ولم تكن الأدوات المستخدمة فى الحياة اليومية والمشغولات الفنية هى السبب فى اهتمام الفاطميين بالصناعات الزجاجية بل ان النهضة العمرانية وحركة البناء والتشييد جعلت الحاجة ملحة لانتاج انواع من الألواح الزجاجية مختلفة الأحجام والأشكال والزخارف حتى يتم بها استكمال المنشآت المختلفة التى تعددت فى العصر الفاطمى فالقصور العديدة والمنازل الفاخرة والمساجد والجوامع كل تلك المنشآت كانت فى حاجة لصناعة ألواح الزجاج المتقدمة لتساير متطلبات الرفاهية التى كانت سمة من سمات العصر الفاطمى .

ولذا تعددت المراكز الكبرى لصناعة الزجاج في مدينة
الفسطاط والفيوم والأشمونين والشيخ عبادة الى جانب
الاسكندرية التي ذكرها كثير من الرحالة ومؤرخي العصر الفاطمي
الا أن الفسطاط احتلت تلك المكانة الرفيعة منذ العصر الفاطمي
وأصبحت مركزا من أهم مراكز صناعة الزجاج فيذكر ناصر خسرو
أن تلك الصناعة كان لها سوق يطلق عليها سوق القناديل بجوار
مسجد عمرو بن العاص ورغم أن سوق القناديل لم تكن لصناعة
القناديل إنما أتت التسمية من العادة المتبعة من سكان هذه
السوق حيث يتم اضاءة القناديل أمام منازلهم ومحلاتهم طوال
الليل . ولكن لا يمنع أن تكون السوق أكبر مركز لصناعة الزجاج
بمصر فيذكر ناصر خسرو « أن سوق القناديل لا يعرف سوق
مثله في أي بلد وفيه كل ما في العالم من طرائف » .

وتخصص هذا السوق في صناعة وتجارة الأنواع النادرة من
الزجاج حيث يقف ناصر خسرو أمام مهارة الصانع المصري
مبهورا إذ يتم تحويل القطع الخام من البلور الى تحف فنية
غاية في الدقة والجمال .

وانتشرت استخدامات الزجاج بصورة كبيرة لدرجة أن
البقالين والعطارين وبائعي الخردوات كانوا يبيعون بضائعهم بداخل
آنية من الزجاج فلا يحتاج المشتري أن يحمل معه وعاء .

وقد بلغ من رخص الزجاج أن البائع كان لا يحصل على
مقابل لتلك القوارير . كما ذكر أن الباعة المتجولين الذين كانوا
يذهبون ، لترويج منتجاتهم في بلاد النوبة من الأمشاط والخرز
والمرجان كانوا يستخدمون نوعا من الزجاج لوضع بضائعهم فيه ،
ومن المحتمل أن يكون سبب وفرة تلك الصناعة ورخص أسعارها
اكتشاف خامات البلور في منطقة القلزم .

ولم تكن مدينة الفسطاط تتفوق في صناعة الزجاج والمنتجات الخاصة به فقط وإنما أيضا تقدمت بها صناعة البلور ، وقد أقبل المصريون على استخدام الأواني البلورية باعتبارها أصلب من الأواني الزجاجية والطف منظرا منها .

فاتخذوها آنية للشرب كما كانوا يستخدمونها في صنع الأدوات المنزلية .

ومن شدة اتقان الصانع المصرى في العصر الفاطمى لتلك الصناعة ومهارته في تحويل البلور الخام الى قطع فنية نادرة تحدث ناصر خسرو باعجاب شديد عن مهارة هذا الصانع واثقانه لصناعته .

فيذكر أن البلور المصرى يعتبر من أجود وأنقى انواع البلور الموجود في ذلك الوقت حيث يفضل على البلور الخام المستورد من بلاد المغرب .

واستمرت الفسطاط مركزا مهما من مراكز صناعة الزجاج والبلور الى أن اخذت الكوارث تحل عليها متوالية فقد خربت تلك المدينة الصناعية الكبرى زمن الشدة العظمى في خلافة الخليفة المستنصر بالله الفاطمى وما أن عادت الى حالتها الأولى بعد القضاء على الفوضى والاضطرابات السياسية بقدم بدر الجمالى حتى أحرقت مرة أخرى زمن الوزير شاور بن مجير السعدى .

أما من حيث الزخاف فلم تختلف عن الزخارف المتبعة في صناعة الزجاج قبيل العصر الفاطمى ألا أن الصانع المصرى في العصر الفاطمى أخذ يطبعها بسمات العصر الفاطمى من الدقة والفخامة .

واخذت تظهر انواع من الزجاج محلى بزخارف من الخيوط
المضافة البارزة والمضغوطة واخذت تظهر للوجود القوارير الكروية
التي تتميز برقبة اسطوانية عليها النقوش والزخاف الحيوانية
والنباتية ويعتبر الزجاج ذو البريق المعدنى من ابداع ما أنتجه
الصانع المصرى فى العصر الفاطمى .

وفد ساعدت حياة الترف والثراء التى عاشها خلفاء الفاطميين
ورجالا دولتهم على الاحتفاظ بالكثير من الصناعات الزجاجية
والبلورية وخصوصا النادر منها فقد استخدموا تلك الأدوات فى
حياتهم اليومية وكانت قصورهم تحمل بين جوانبها خزائن خاصة
بالتحف والأدوات النادرة من الزجاج والبلور .

وقد امدنا المقريزى بالكثير عن الكميات التى كانت بخزائن
القصر الفاطمى زمن الشدة العظمى فيذكر نقلا عن احد مستخدمى
القصر انه اخرج من خزائن القصر عدة صناديق ثم فتح واحدا
منها فوجد فيه كيزان الفقاع المصنوعة من صافى البلور بعضه
منقوش وبعضه مجرور .

ويضيف أن احدى الأقداح البلور تم بيعها بثمانية وعشرين
دينارا وقد بيع أيضا كوز من البلور بمائة دينار .

وقد بلغت أحجام الأواني البلورية من الكبر حدا بحيث تسع
الواحدة منها من سبعة الى تسعة أرتال ماء . واذا دل هذا على
شئ فانما يدل على مدى ما كان الخلفاء يتمتعون به من ثراء
ورفاهية فلم يستخدم البلور فقط فى الأواني الصغيرة أو فى
زجاجات العطر أو الكافور أو غيرها وانما استخدم أيضا فى الأواني
الكبيرة التى تستخدم فى الأغراض المنزلية اليومية فقد اخرج من
خزائن القصر تسعون طستا وتسعون إبريقا من صافى البلور .

ويذكر المقرئ أن قطع البللور التي أخرجت من خزائن القصر الفاطمي زمن الشدة العظمى في مدة قصيرة بلغت عشرة آلاف قطعة من البللور . ولم يقتصر حب اقتناء الزجاج والبللور على خلفاء الفاطميين وإنما كان رجال دولتهم يحتفظون بالكثير منه في خزائهم الخاصة بالتحف والجواهر فعلى سبيل المثال ما كان يحتفظ به الوزير الأفضل بن بدر الجمالي من قطع البللور النادرة فقد وجد في تركته خمسمائة قطعة من البللور كبار وصفار .

كما شملت تركة الأميرة رشيدة ابنة المعز لدين الله على مائة قطرميز (٣٥) مملوءة كافورا . كما خلف الأمير جوهر عشرة آلاف زبدية بلورا وفضة .

ويذكر الأستاذ الدكتور زكي محمد حسن أن جميع التحف البللورية النادرة التي كانت تمتلئ بها خزائن الخلفاء والأمراء ورجال الدولة لا يوجد منها شيء بالمتحف الإسلامي بمصر وإنما جميعها موجودة بالمتاحف الأوروبية .

رابعاً - صناعة الخزف

الخزف :

من الصناعات التي تقدمت في العصر الفاطمي صناعة الخزف حيث استطاع الصانع المصري أن ينتج أنواعا ذاعت شهرتها وأعجب بها الرحالة ومؤرخو العصر وهذه الصناعة لم تكن وليدة العصر الفاطمي وإنما عرفها الصانع المصري منذ القدم .

(٣٥) القطرميز : آنية تشبه القلة مصنوعة من الزجاج كانت تخصص لوضع المطور والكافور .

فقد عرف المصري القديم صناعة الفخار والخزف منذ أقدم العصور ففي العصر البيزنطي انتشرت صناعته بصورة كبيرة واشتهرت مدن مصرية كثيرة بصناعة الأواني المصنوعة من الخزف والفخار ففي مدينة فنا كانت تنتج الجرار الفخارية التي تستخدم في حفظ النبيذ كما انتشرت مصانع الفخار في منطقة الشيخ عبادة ، والفيوم والبهنسا حيث صنعت أنواع من الأواني المستخدمة لحفظ المياه كالآزيار والقلل والأوعية التي يوضع بها العسل والخل والأواني الخاصة بحفظ النبيذ والسمن وهي جميعها أوان استخدمت في المنزل عند المصري القديم وقد انتشرت في الطقوس الدينية لأهل الدمة في المعابد والكنائس .

وقد استمرت هذه النهضة الصناعية في عصر الولاة فقد عثر على أوان فخارية وخزفية ترجع الى بداية عصر الولاة وخصوصا ان هذه أخذت في التطور فظهر نوع من الخزف ذي الطلاء الأحمر عليه زخارف نباتية أكثر تطورا من مثيله الذي كان معروفا في عصر الدولة البيزنطية .

فيذكر الأستاذ الدكتور زكى محمد حسن : ان هذا النوع من الفخار عرف في مصر في فجر الاسلام ويحتفظ المتحف البريطاني بصحن مربع الشكل عليه كتابات تشير الى اسم صانعه .

وقد تطورت صناعة الخزف في العصر الطولوني ويعتقد ان احمد بن طولون اول من ادخل الخزف ذا البريق المعدنى الى مصر عن طريق الصنائع المهرة الذين استقدمهم من سامرا الى مصر . الا ان هذه الصناعة وصلت خلال العصر الفاطمى الى ارقى درجات الرقى سواء كانت صناعة الخزف العادى او صناعة الخزف ذو البريق المعدنى (Luster Pottery) .

وقد ساعد توفر الخامات الأولية لصناعة الخزف على كثرته في مصر وانتشاره في الاستخدامات المختلفة فقد تنوعت استخداماته وذاعت شهرته مما جعل رحالة العصر الفاطمي يبدون اعجابهم بما وصلت اليه تلك الصناعة من رقى وتقدم فيذكر ناصر خسرو انهم كانوا يصنعون في مصر الفخار من كل نوع ، وهو لطيف وشفاف بحيث اذا وضعت يدك عليه من الخارج ظهرت من الداخل .

وقد ابدع الصانع المصري في تلوين الخزف بحيث أصبح يشبه لون القماش البوقلمون وهي ألوان تختلف باختلاف أوضاع الأنية .

ومما يدل على ازدهار صناعة الفخار بمصر بصفة عامة ما كتبه ناصر خسرو من توافر الأواني الخزفية بحيث استخدمها التجار والبقالون بدلا من الورق فقد كانوا يبيعون بداخل تلك الأواني منتجاتهم بدون الحصول على مقابل لتلك الأواني .

وتعددت المصنوعات الخزفية بحيث اشتملت على أنواع تستخدمها العامة في الأغراض المنزلية من الفناجين والقدور والبراني - نوع من القدور - والصحون هذا الى جانب ما كان يصنع منه كأوان تستعمل في حفظ الماء وتبريده في فصل الصيف فقد بلغت دقة صناعة القلل في العصر الفاطمي انهم كانوا يعملون زخارف هندسية ونباتية وحيوانية على شبابيك القلل ويكتب على بعضها دعاء وتبرك وكانت تشبه الدانتيل وهناك نوع من الفخار غير المدهون انتشرت صناعته ببلاد الصعيد وكان يقبل عليه كثير من طبقات الشعب الفقير حيث يصنع منه الأزياء والقلل وأوعية يوضع بها العسل والسمن والخل والسوائل

المختلفة ليحفظها مدة طويلة . وغالبا ما كانت أسعاره رخيصة حيث يتم صناعته بصورة بدائية وزخارف شعبية وغير متقنة وفي حالة الحروب كان الفخاريون يشاركون في صنع الأواني التي لها مواصفات معينة حيث يوضع بها النفط وتستخدم كمواد متفجرة تشبه حاليا القنابل وقد استخدمت في العصر الفاطمي زمن الخليفة العاضد حينما اشتعلت نار الصراع بين وزراء دولته واستنجدوا بالقوى الخارجية . ولذا نجد الوزير شاور وزير الخليفة العاضد يأمر باحراق مدينة مصر (الفسطاط) خوفا من استيلاء الفرنج عليها .

فيذكر المقرئى أنه بعث الى مصر بعشرين ألف قارورة نفط وعشرة آلاف مشعل نار فارتفع لهب النار .

أما ما كان يصنع للطبقة المترفة فيختلف تماما من حيث الشكل والمضمون حيث كانت تلك الأواني ذات البريق المعدنى تدهن بطلاء أبيض أو أبيض مائل للزرقة أو الخضرة ويعلو هذا الدهان الرسوم التي كانت في معظم الأحيان ذهبية اللون أو ملونة أحمر أو بنى ويزين بالزخارف النباتية والحيوانية ، وكان يصنع منه القدور أو الاباريق الكبيرة البيضية الشكل ذات الرقبة القصيرة والزخارف العميقة ويرجع ذلك الى تأثر الصانع المصرى بالطرز الواردة له من الشرق الأقصى حيث كانت مصر من أهم مراكز تجارة الخزف بين الشرق والغرب ، فرغم انتاج مصر الوفير من الخزف الا ان الطبقة المترفة كانت تستورد أنواعا مختلفة منه من تلك البلاد حيث الخزف المحزوز تحت الطلاء .

ومن أهم مراكز صناعة الفخار بمصر زمن الفاطميين الفسطاط وادفو والأقصر وأسوان وأسيوط واسنا والاسكندرية،

وكانت الحكومة الفاطمية تفرض الضرائب الباهظة على هذه الصناعة .

وتعتبر صناعة الخزف من الصناعات التي تأثرت تأثرا كبيرا بأحوال البلاد السياسية فقد اختفت صناعة الخزف ذى البريق المعدنى نهائيا بعد حريق القسطنطينية أثناء النزاع الذى احتدم بين شاوور وضرغام مما أدى الى بداية النهاية للدولة الفاطمية وسقوطها ويأتى سقوط الدولة الفاطمية بنهاية هذه الصناعة التى ازدهرت فترة طويلة من الزمن على ايدى صناع فنانيين وبمجهودات ضخمة من قبل الدولة لمساعدتهم على اقامة الأفران المتقدمة ولكن بحريق تلك الأفران وعدم اعادة بنائها من ناحية الى جانب انصراف الطبقات المختلفة عن اقتناء القطع الجيدة والنادرة من الخزف من ناحية أخرى أدى الى اختفائه . هذا الى جانب انصراف الناس أثناء فترة الحروب الصليبية عن حياة الترف والرفاهية مما أدى فى النهاية الى اختفاء صناعة من أقدم الصناعات التى ازدهرت على مر العصور المختلفة ولم يبق منها الا الصناعة البدائية التى يستخدمها العامة فى حياتهم اليومية من الفخار بدون طلاء .

خامسا - الصناعات الخشبية

اشتهرت مصر منذ عهد الفراعنة بإنتاجها الوفير من المصنوعات الخشبية - وقد وصل الينا الكثير من تلك المصنوعات متمثلا فى أعداد كبيرة من التماثيل الخشبية النادرة مثل تمثال شيخ البلد ومجموعة كبيرة من تماثيل لاله حورس الى جانب مجموعات ضخمة من الصناديق الخشبية جميلة الصنعة التى كانت تستخدم فى الاغراض المنزلية او الاغراض الجنائزية والأسرة

وتعتبر آثار توت عنخ آمون من أثار جنائزى دليلا قويا على قدرة الصانع المصرى القديم ومهارته فى اعداد أجمل التحف الفنية من الأخشاب . ولأن الخشب المصرى محدود الجودة ولا يصلح للأغراض الفنية والأثاثات الأنيقة فقد استوردت مصر منذ اقدم العصور الأخشاب الجيدة من جيرانها ليمارس الصانع المصرى أرقى وسائل الحفر والزخرفة عليها وليخرج لنا أرقى المصنوعات التى بقيت وهى فى حالة جيدة من الحفظ حيث ساعدها على ذلك الجو الجاف الذى تتمتع به مصر الى جانب الأنواع المستوردة وصلابتها حيث استوردت مصر خشب شجر الأرز والصنوبر من آسيا الصغرى وسورية ، وخشب الساج من الهند والأبنوس من السودان وكذلك خشب البلوط والزان .

أما الأخشاب التى وجدت بمصر منذ القدم فتتمثل فى أخشاب أشجار الجميز والسنتط والزيتون والسرو والبنقد وجميعها كانت تستخدم فى أعمال النجارة البسيطة لسد حاجة السوق الشعبية من الأثاث البسيط كما استخدمت فى تغطية أسقف القصور فى ذلك الوقت وفى إصلاح السفن أو فى بناء بعض الأنواع من تلك السفن . واستمرت صناعة الأخشاب بمصر القبطية على نفس النمط واشتغل بها الرهبان فكان أمهر تجارى مصر من الرهبان المقيمين بالأديرة .

ولم يتغير الحال بعد الفتح العربى لمصر حيث استمر القبط يحتكرون تلك الصناعة ولذا نجد الأساليب القبطية هى الميزة على القطع الخشبية التى وصلت إلينا من بداية الفتح الإسلامى بل وبعد ذلك بوقت ليس بالقصير ولم يهتم العرب بتحويل النمط القبطى فى صناعة الأخشاب الى نمط اسلامى فالطرز القبطية استمرت وأصبح الشئ الوحيد الذى يميز الصناعة الخشبية فى

العصر الاسلامى هو استخدام بعض الكتابات العربية واستخدام العرب ما صنعه النجار القبطى فى العصر الاسلامى فى حياتهم اليومية مثل الدواليب والموائد بل أخذوا من القبط حامل المصحف الذى كان يستخدمه القبط فى حمل الانجيل وعرف باسم المنجلىة .

ولكن مع مرور الوقت واستقرار العرب بمصر وتغلغل العادات والتقاليد العربية فى المجتمع المصرى أخذ الطابع الاسلامى فى الظهور وخصوصا فى عصر الطولونيين والاشيدين فبدأت تظهر الى الوجود تأثيرات الطرز العباسية وأخذت الزخارف النباتية والهندسية تظهر فى صناعة الحفر على الخشب وبدأ يظهر الى الوجود رسوم تخطيطية محورية أساسها النقل عن الطبيعة ، ولكن مع بداية العصر الفاطمى ازدهرت الصناعات الخشبية وأخذت الحكومة الفاطمية تهتم بالأخشاب كمواد خام أولية فحافظت على الغابات الموجودة بالبلاد ومنعت قطع الأشجار منها الا بعد صدور مراسيم بذلك ، هذا الى جانب زراعة غابات جديدة حتى تستطيع الحصول على انواع الخشب المطلوب للسوق المحلية ورغم ان الحكومة الفاطمية كانت تبذل قصارى جهدها للحصول على الأخشاب اللازمة للأسطول الا أن الأنواع الموجودة داخل البلاد كانت لا تساعد على تقدم صناعة أو إنتاج القطع الفنية النادرة ولذا نجدها تستورد أنواعا جيدة من الأخشاب الصالحة لهذه الأغراض كما سبق أن ذكرت ومع تقدم حياة الترف التى كانت تحياها الأسرة المالكة والطبقة المترفة فى مصر زاد اقبالهم على التحف الفنية الخشبية ، ولذا نجد العصر الفاطمى يتفوق فى العصور السابقة فى صناعة الحفر على الخشب بل انه تفوق فى فنون كثيرة وأصبح هناك أسلوب معروف باسم الطراز الفاطمى وقد ساعد على هذا مهارة الصانع والفنان المصرى من ناحية ، وجودة انواع

الأخشاب المجلوبة من الخارج من ناحية أخرى ، هذا الى جانب تشجيع الخلفاء ورجال الدولة وولعهم باقتناء القطع النادرة وتزيين قصورهم بالزخارف والمناظر الجميلة فبدات تظهر الى حيز الوجود زخارف فاطمية لها مميزات خاصة ، وأخذت تحل محل الزخارف السابقة وأخذت الزخارف النباتية والحيوانية تتحد مع موضوعات الزخارف الفاطمية . كما ظهرت موضوعات تصويرية محفورة على عدة مستويات على الخشب فمثلت الحياة الاجتماعية الفاطمية بكل ما فيها من فخامة وأبهة ومثال ذلك مجالس الفناء والطرب والمناظر الخاصة بالاحتفالات المختلفة وتبلوهات من الرقص الشعبي يجتمع فيها النساء والرجال ليكونوا لوحة فنية جميلة على المشغولات الخشبية ولم ينس الفنان المصرى فى العصر الفاطمى المناظر الخاصة بالصيد فنجدده يجسدها على أنواع الخشب المحفور حيث الطيور الجارحة والحيوانات الخرافية ويضيف اليها كثيرا من الزخارف الهندسية الدقيقة الى جانب الزخارف النباتية والحيوانية .

ويعتبر العصر الفاطمى من أهم العصور التى أخذت تظهر فيها صناعة الحفر على الخشب وظهور بعض الزخارف النباتية والحيوانية الى جانب رسم الأشخاص بصورة واضحة وهو ما لم يكن معروفا قبل العصر الفاطمى .

سادسا - صناعة المعادن - والعاج والفسيفساء

عرف المصرى القديم الصناعات المعدنية فاستخرج المعادن المختلفة من باطن الأرض فنجدده يحصل على خام الحديد من الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء ، وأيضا من الصحراء الغربية ، وعرف الرصاص واستخرجه من جنوب منطقة القصير

على شاطئ البحر الأحمر ، واستخدمه في كثير من الأغراض الصناعية ، فاستخرج منه أكسيد الرصاص (السلاقون) الذى استخدمه فى طلاء جدران معابده ، وعرف أيضا معدن النحاس وترك لنا فى مقابره كنوزا من الأدوات المعدنية والتحف الفنية النادرة التى تدل على عظمة الصانع المصرى القديم فى تحويل تلك الخامات الى تحف فنية على درجة عالية من الدقة والاتقان .

واستمرت مصر تهتم بالمنتجات المعدنية طوال عصر الولاة وزمن الدولة الطولونية والاشيدية أما فى العصر الفاطمى فقد ازدهرت الصناعات المعدنية ازدهارا كبيرا ، فعلى الرغم من أن بعض تلك المعادن لم تكن متوفرة بمصر الا أن الحكومة الفاطمية نشطت فى التنقيب عن المعادن فى داخل البلاد واستيراد بعضها من خارج البلاد مثل معدن الحديد فكانت تقوم باستيراد خامات منه من أوربا وشمال افريقيا وجزيرة صقلية بل احتكرت الوارد منه فلا يباع الا عن طريق المتجر الخليفى ، كما كانت تستورد أيضا خام الرصاص والنحاس والفضة من بلاد جنوب شرق آسيا والهند .

وسنتكلم الآن عن أهم الصناعات المعدنية التى ازدهرت بمصر زمن الدولة الفاطمية .

الذهب :

من أهم المعادن التى عرفت بمصر منذ أقدم العصور فقد عرفه المصرى القديم واستخرجه من مناجمه الموجودة بالبلاد الواقعة بين وادى النيل والبحر الأحمر فى الصحراء الشرقية الممتدة من جنوب طريق قنا - القصير - الى حدود السودان ويشير الأستاذ الدكتور سليم حسن الى أهمية مناجم الذهب

بواى العلاقى والتى تعتبر من أقدم مناطق استخراج طوال
عصر الدولة البيزنطية أيضا فقد اعتمدت عليه فى الحصول على
كميات ضخمة من الذهب الخام .

واستمر من أهم مناطق امداد مصر بالذهب فى عصر الولاة
فقد اهتم العرب منذ فتحهم مصر بالسيطرة على بلاد النوبة من
أجل السيطرة على أهم مناجم الذهب الموجودة بالبلاد وقد استقر
أمر الحصول على الذهب نسبيا من بلاد النوبة بعد حملة
عبد الله بن سعد بن أبى السرح سنة ٣١ هـ والتى وصلت الى
دنقلة وتم بمقتضاها عقد معاهدة تجارية سبق ان اشرت اليها .
الا ان الاستقرار الحقيقى كان بعد اخضاع القبائل النوبية
(البجة) التى كانت تقوم بأعمال القرصنة والشغب فى الصحراء
الشرقية بين النيل والبحر الأحمر والتى ترجع جذورها الى زمن
الدولة البيزنطية فقد سعى عامل خراج مصر عبد الله بن الحبحاب
زمن الخليفة هشام بن عبد الملك لكسب ودهم ، ولكن كان لوجود
القبائل العربية النازحة من شبه الجزيرة العربية واستقرارها
ببلاد النوبة وسيطرتها على مناجم وادى العلاقى الأثر الأكبر فى
تأمين حصول مصر على خام الذهب من هذا المنجم .

وقد قام رجال هذه القبائل بالبحث والتنقيب عن خام
الذهب واستخراجه من أماكن تواجدته بنفس الطرق القديمة
التى كانت متبعة منذ القدم . فكان أفراد هذه القبائل يتجهون
الى مناطق الاستخراج فى الليالى التى يضعف فيها ضوء القمر
ويعملون علامات معينة فى المناطق التى تتلأأ تحت ضوء القمر
ثم يحملون رمال تلك المناطق فى الصباح ويفسلونها ويستخرجون
منها التبر ويضيفون اليه الزئبق ويسكبونه بعد ذلك .

ولم يقتصر حصول العرب بعد الفتح على الذهب من مناجمه الطبيعية بل حصلوا عليه أيضا من كنوز الفراعنة حيث أصبحت عمليات البحث والتنقيب عن كنوز مصر الدفائن تتم بطريقة منظمة منذ زمن أحمد بن طولون وتشرف عليها الدولة وخضع المطالبون لضريبة الحرف وخصوصا بعد أن كونوا نقابة خاصة بهم كما سبق أن ذكرت عند الكلام عن الآثار كمورد من موارد الدولة ولم يقتصر الأمر زمن الدولة الطولونية والاختشيدية على الحصول على الذهب من المناجم المعروفة أو كنوز الفراعنة بل عرفت مصر استيراد احتياجاتها من معدن الذهب من بلاد السودان .

أما في عصر الدولة الفاطمية فقد استمر توافر خامات الذهب بمنطقة رادى العلاقى ، وقد برع الصانع المصرى فى العصر الفاطمى فى صناعة الأدوات والحلى من الذهب والتي كانت تتميز بالدقة وحسن الذوق ومعظمها قطع صنعت بطريقة دقيقة فبعضها كانت بها زخارف مشبكة بارزة وبعضها كانت مفرغة على هيئة (الدانتيل) وقد مزج الصانع المصرى الذهب بالمعادن الأخرى الى جانب تطعيمه بأنواع الأحجار الكريمة . وقد ساعدت حياة الترف التى كان يحياها الخلفاء ورجالات الدولة على تقدم هذه الصناعة وذلك لحبهم لاقتناء القطع النادرة من التحف الذهبية والفضية . وقد اورد لنا المقرئى الشئ الكثير عن تلك التحف التى خرجت من خزائن القصر الفاطمى زمن الشدة العظمى والتي كانت محفوظة بخزائن الجواهر والطيب والطرائف ، فمن ضمن ما اخرج الف ومائتا خاتم ذهبيا وفضة فصوصها من سائر انواع الجواهر المختلف الألوان والقيم والأثمان والأنواع . ويضيف قوله :

« كل هذا الى جانب تلك الخريطة (الحقيقية) التى اخرجها المارقون (يقصد الجنود) زمن الشدة العظمى وكانت تشتمل على وية من الجواهر لم يستطع احد تحديد قيمتها » ولم تقتصر صناعة الذهب والفضة على الحلى وادوات التجميل وانما اتقن الصانع المصرى صنع الأدوات المنزلية من الذهب والفضة أيضا فقد وجد العديد من الصوانى المصنوعة من الذهب والفضة المطعمة بالمينا والمنقوشة بسائر أنواع النقوش النباتية والحيوانية والتى تمثل الفن الفاطمى .

كما وجد أيضا بالقصر الفاطمى تحف معدنية يبدو أنها كانت فى غاية الروعة مثل تمثال الطاووس من الذهب المرصع بنفيس الجواهر وعيناه من الياقوت الأحمر وريشه من الذهب على ألوان الطاووس ، وديك من الذهب ذى عرف كبير مفروق من الياقوت ، وغزال مرصع بنفيس الجواهر وبطنه أبيض منظوم بالدر ، وسفينة نيلية من الفضة ، وبستان من الفضة مزروع بأنواع الشجر كله من المعدن .

الى جانب كل هذا كانت هناك أنواع من السكاكين التى صنعت من الذهب والفضة ووجد منها فى خزائن القصر عدة صناديق وكذلك لم يهمل الصانع المصرى اتقان صناعة السروج المحلاة بالذهب والفضة وأعمدة الخيام الملبسة بأنابيب الذهب والفضة . وقد بلغ ما أخرج من خزائن الفرش زمن الشدة العظمى ما يقارب ألف درهم من الآلات المصنوعة من الفضة المطعمة بالذهب منها ما زنة القطعة الواحدة منه خمسة آلاف درهم . ومن الأوانى التى دخل فى صناعتها الذهب والفضة أيضا العشاريات

الموكبية (٣٦) وأعمدة الخيام والاعلام والقناديل والصناديق والسروج الخاصة بالخيول واللجم .

هذا الى جانب استخدام الذهب والفضة في صناعة بعض الألعاب التي كانت منتشرة في العصر الفاطمي مثل صناعة الشطرنج حيث صنعت من الذهب والفضة وطعمت بالعاج والأبنوس وقد وجد منها في خزائن الجواهر والطيب والطرائف كميات كبيرة ولها رقاع من الحرير المنسوج بخيوط الذهب .

ولم تقتصر مهارة الصانع المصري في العصر الفاطمي على صناعة الحلى والتحف والأدوات المستخدمة في الحياة اليومية المترفة ، بل أيضا مزج الذهب والفضة بالمنسوجات المختلفة بحيث أصبحت سمة من سمات الصانع في العصر الفاطمي .

وقد وجدت أعداد كبيرة من قطع المفروشات من الحصر والستائر المطرزة بالذهب والفضة ، فيذكر المقرئى أن المقاطع الحرير الخسروانى والتستري والقرقوبى غريبة الصنعة المنسوجة بالذهب والفضة كانت كثيرة ، وبلغ الترف أشده في استخدام الذهب والفضة في جميع المفروشات حيث يصف المقرئى أيضا الأجلة المصنوعة للفيلة والتي مزج الحرير الخسروانى بالذهب في صناعتها .

أما الأسلحة فقد أبدع الصانع المصري في تكفيت (٣٧) تلك

(٣٦) المشارى الموكبية : سفن يستخدمها الخليفة ورجال الدولة للنزهة في النيل والذهاب الى البساتين ترويحاً عن النفس .

(٣٧) التكفيت هو طريقة من الزخرفة قوامها حفر رسوم على سطح خشب أو معدن ثم ملء الشقوق المؤلفة لهذه الرسوم بقطع أخرى من الخشب أو العاج أو المعدن وفي العادة تكون المادة المركبة أغلى من المادة الأصلية فنرى مثلاً الحجر مكفناً بالرخام والخشب مكفناً بالعاج والفضة مكفنة بالذهب، كما كان يتم استخدام خيوط من الذهب والفضة وادخالها داخل الخطوط المراد حشوها فكانت الفضة تكفت بخيوط الذهب .

الأسلحة سواء السيوف أو الخوذ أو الدروع بالذهب والفضة .
ويأتى وصف المقريزى لخزائن السلاح الموجودة بالقصر لتدل على
مدى مهارة الصانع المصرى فى اخراج أسلحة تبدو كقطع فنية
أكثر منها آلات للحرب .

وقد دعت كثرة استخدام الذهب والفضة فى كثير من
المجالات الى وجود سوق متخصصة تشتمل على عدة حوانيت
من أجل تكفيت الأدوات المختلفة بالذهب والفضة وهى سوق
الكفتين وتشتمل عدة حوانيت لعمل الكفت وتطعيم الأوانى
النحاسية بالذهب والفضة ، وقد ساعدت العادات والتقاليد
الموجودة بالمجتمع المصرى فى العصر الفاطمى على رواج تلك الصناعة
حيث كان من الضرورى أن يشتمل شوار العروس على الأوانى
النحاسية المكفتة بالذهب والفضة خصوصا دكة النحاس
المكفت (٢٨) وكانت بنات الطبقة المترفة من الأمراء والوزراء تبالغ
فى تجهيز شوارها حيث يبلغ عدد الدك سبعا : واحدة من الفضة
مكفتة بالذهب ، ودكة من نحاس أبيض ودكة من خشب مدهون ،
ودكة من صينى ودكة من بلور ، ودكة من كداهى (٢٩) وغيرها من
المعادن المختلفة وغالبا ما كانت بنات تلك الطبقة يرسلن الدراهم
الفضية والدنانير الذهبية لاعادة صهرها وادخالها ضمن شوارهن
واستكمال أوانى الفضة واعادة طلائها بالذهب فيذكر المقريزى
أن احدى بنات تلك الطبقة أرسلت بمائة ألف درهم من الفضة
الخالصة لاعادة صهرها .

(٢٨) الدكة عبارة عن شئ يشبه السرير يعمل من الخشب المطعم بالعاج
والابنوس أو من الخشب المدهون . وفوق الدكة ست طاسات من نحاس أصفر
مكفت بالفضة .

(٢٩) الكداهى : هى آلات من ورق مدهون بألوان جميلة تحمل من بلاد
الصين لاستخدامها كتحف لتزيين المنازل والقصور .

النحاس (٤٠) :

ولم يكن الأمر مقصورا على الذهب والفضة وإنما عرف الصانع المصرى إعادة صهر النحاس وتشكيله من جديد وصناعة الأدوات المتعددة والآلات المختلفة منذ فجر الاسلام وقد تطورت تلك الصناعة طوال عصر الولاة وزمن الطولونيين والاشيدين . ويحكى أن خمارويه بن أحمد بن طولون طلب من الصانع صهر النحاس وسكبه على أجسام النخيل وترك بينه وبين أجسام النخيل فراغات صنعت لها مزاريب من الرصاص وأجرى فيها الماء المبرد تخرج من قوائم النخيل عيون الماء الى فساقي معمولة ويفيض فيها الماء الى مجار تسقى البساتين المجاورة لها .

كما راجت صناعة الآلات النحاسية والأواني وقد تم زخرفتها بأجمل الزخارف بطريقة الحز والحفر والتخريم وقد اشتهرت مدينة القسطنطينية منذ الفتح الاسلامى وطوال عصر الولاة وعصر الدولة الطولونية والاشيدية بتعدد مسابك النحاس بها كما وجد للنحاس سوق بجوار جامع عمرو بن العاص .

أما فى مصر الفاطمية فقد ازدهرت صناعة النحاس ازدهارا كبيرا ، واهتم الصانع الفاطمى بإنتاج أنواع متعددة من الأواني النحاسية المستخدمة فى الأغراض المنزلية وغالبا ما كانت الأواني كبيرة الحجم ويتم تشكيلها على هيئة حيوانات مفترسة وطيور

(٤٠) يعتبر خام النحاس من أقدم المعادن التى عرفها الانسان المصرى منذ أقدم العصور ، وقد حصل عليه من مناجمه بشبه جزيرة سيناء ويتم استخلاصه من شوائبه وكان أشهر أماكن صهره منطقة مجاورة للفيوم ويذكر لوكاس أن هذه المنطقة كان يطلق عليها فى العصر الاسلامى المبكر كوم مدينة النحاس .

مختلفة الأشكال والأحجام . وقد تميزت القاهرة بأسلوبها الخاص في صنع تلك الأواني فتحوّلت من أوان منزلية للاستخدامات العادية الى تحف فنية وقد بلغت صناعة النحاس أوج ازدهارها ورواجها خلال هذا العصر بحيث ان أى بيت كان لا يخلو من قطع نحاس مكفت ، كالإبريق ، والمباخر والثريات والطاسات ، والمسارج ، والأواني ، والموائد ومن الضروري أيضا أن يشتمل جهاز العروس على دكة على الأقل من النحاس المكفت .

وخام الحديد كان لا يكفى الاستهلاك المحلى فقد قام الفاطميون بجلبه من أصفهان ، أما النحاس الأصفر فقد جلب من بخارى لاقامة أعالي المآذن ، وقد لفت نظر بعض الرحالة كثرة استخدامات الأواني النحاسية بمصر فيذكر ناصر خسرو أن بمدينة مصر (الفسطاط) « امرأة تملك خمسة آلاف قدر ، وانها تؤجر الواحد منها بدرهم في الشهر . وينبغى أن يردها المستأجر سليمة » ويضيف انه شاهد في أسواق مصر قدورا من النحاس الدمشقى ومعنى هذا أن مصر كانت تستورد الى جانب خامات النحاس الأدوات النحاسية المصنعة لسد حاجة السوق المحلية من تلك الأدوات التى كثر استخدامها على نطاق واسع بين جميع طبقات الشعب المصرى .

البرونز :

اما البرونز فيعتبر من الخامات التى عرفت بمصر منذ اقدم العصور ولكن لم يصل الينا تحف فنية برونزية الا ذلك الإبريق المصنوع من البرونز والذى اكتشف فى منطقة بوسير الملق وترجع الأستاذة الدكتورة سيد كاشف صناعته الى القرن الأول أو الثانى الهجرى .

ولكن صناعة البرونز ازدهرت بمصر الفاطمية ازدهارا كبيرا فتعددت المصنوعات فكان منها المباخر وصنابير المياه والأواني الفخمة التي تستخدم في الأغراض المنزلية وخصوصا لدى طبقات الشعب المترفة وأغلبها يحمل زخارف نباتية أو حيوانية . وبعض تلك القطع على هيئة حيوانات برية وقد غلب على الصانع المصرى مؤثرات الصناعة الساسانية فى صناعة البرونز وغالبا ما كانت معظم التحف البرونزية من التماثيل والأواني المختلفة تستخدم للزينة . ومن أجل وأشهر التحف المعدنية الفاطمية عقاب من البرونز قائم عند مدخل مقبرة عليه نقوش فى غاية الدقة والابداع . وبمتحف المتروبوليتان بنيويورك توجد حلية من البرونز عليها صورة نسر ينقض على غزال . والخطوط المحددة لرسم الحيوانات تعتمد على ما وصل اليه الصانع المصرى من دقة ومهارة فى تلك الصناعة .

الحديد :

من الصناعات التى عرفتها مصر منذ أقدم العصور الصناعات الحديدية ورغم ندرة الحديد بمصر وأستيراد المواد الخام اللازمة من شمال افريقيا وخصوصا بعد الفتح الاسلامى حيث تجمع المصادر أن خامات الحديد كانت تستوردها مصر من خارج البلاد وقد أصبحت هذه المهمة سهلة بعد الفتح الاسلامى حيث أصبح الحصول على خام الحديد من شمال افريقيا أمرا ميسورا وخصوصا بمدينة مجانة بالقرب من القيروان وكذلك معدن الحديد كان يجلب من بلاد الأندلس وقد كان لنشاط الحركة التجارية أثر واضح فى الحصول على الحديد الخام الى مصر وسد حاجة البلاد من الصناعات الحديدية التى تحتاجها البلاد .

ولكنها ازدهرت زمن الدولة الفاطمية فقد تقدمت صناعة الأدوات والآلات الحديدية ويرجع الفضل في هذا الى الدور الذى لعبته الحكومة الفاطمية في استيراد خام الحديد من بلاد شمال افريقيا وجزيرة صقلية واحتكاره لحساب المتجر الخليفى، حتى تفى بمتطلبات السوق المحلية من هذا الخام وقد اشتهرت بعض المدن المصرية بالتفوق في مجال الصناعات الحديدية مثل مدينة الفسطاط التى تمتعت بشهرة عالمية منذ الفتح الاسلامى وحافظت على هذه الشهرة طوال العصرين الطولونى والاشيدى . اما فى العصر الفاطمى فقد زادت شهرتها في انتاج الآلات الحديدية المتعددة الاغراض وقد تعددت حوانيتها المتخصصة في صناعة المقارض والسكاكين ضمن سوق الخراطين .

وقد صور لنا ناصر خسرو روعة ما شاهده بمدينة تنيس من انتاج المقارض والسكاكين ، وذكر أن ثمن أحد هذه المقارض بلغ خمسة دنائير مغربية وهو من النوع المتطور حيث ثبت به مسمار اذا رفع يفتح واذا انزل يقص .

ولم يقتصر انتاج مصر في العصر الفاطمى على الآلات الحديدية الثقيلة بل تفوقت أيضا في الأدوات الدقيقة مثل الابر والمسلات ، والسكاكين المصنوعة من الحديد والصلب والتي زينت مقابضها بالنقوش الجميلة والزخاف المتعددة من حيوانية ونباتية . كما صنعت أيضا المبارد الحديدية التى تستخدم في الصناعة واشتهرت مصر أيضا بانتاج المرايا التى كانت تصنع من الحديد المصقول والمحلاة بالذهب والفضة وبعضها طعم بالجواهر النفيسة وكان المحتسب يشرف على هذه الصناعة ويشدد الرقابة على الحدادين حتى يمنع غش انواع الحديد المختلفة بعضها ببعض .

العاج :

من الصناعات التى ازدهرت بمصر منذ اقدم العصور فقد استخدم العاج فى حشو الفراغات الزخرفية ، واستمرت هذه الصناعة مزدهرة طوال عصر الولاة وكانت متأثرة بالأساليب القبطية ولكنها خلال عصر الدولتين الطولونية والاشييدية تخلصت بعض الشئ من هذه المؤثرات الا انها أخذت فى الازدهار منذ عهد الدولة الفاطمية وتعدد استخدام العاج فلم يقتصر استخدامه على التطعيم والترصيع ، وصنع بعض القطع الفنية والتحف الثمينة بل كانت تصنع منه حشوات كاملة عليها مناظر غاية فى الروعة تمثل بعض العادات والتقاليد المنتشرة فى العصر الفاطمى فبعضها يمثل سيدة فى هودج ، وجنديا فى يده رمح ، وصائد الباز على ظهر جواده . وقد احتلت مناظر الصيد والقنص مساحة كبيرة من الحشوات العاجية فى العصر الفاطمى ويرجع ذلك لحب الشعب المصرى لهذه الرياضة وعشق خلفاء ورجال الدولة للصيد والقنص ولذا اهتم الصانع الفنان بتسجيلها على القطع الفنية الجميلة التى صنعها من العاج .

وقد اهتموا أيضا بصنع الصناديق الخشبية المطعمة بالعاج لاستخدامها فى حفظ الحلى والتحف الثمينة ويتضح هذا بجلاء من وصف المقرئزى للتحف التى خرجت من القصر الفاطمى ابان الشدة العظمى .

هذا الى جانب بعض التحف التى تمثل بعض الأدوات المستخدمة فى الحياة اليومية وكذلك أدوات الصيد من ابواق عليها زخاف بارزة من حيوانات وطيور ومناظر صيد فى دوائر او اشربة .

وقد استوردت مصر سن ألفيل بكميات كبيرة من بلاد زنجبار
فيتم تحويله الى قطع فنية نادرة بأماكن مخصصة لهذه الصناعة
بسوق القناديل .

فيذكر ناصر خسرو أنه شاهد بهذا السوق أنياب الفيل التي
احضرت من زنجبار وزن الواحدة يزيد عن مائتى من .

الفسيفساء :

من الصناعات التي اشتهرت في العصر الفاطمي صناعة
الفسيفساء وقد ساعد على تقدم هذه الصناعة بمصر في تلك الفترة
النهضة العمرانية الكبيرة التي شهدتها العصر الفاطمي حيث
استخدم كقطع فنية في القصور او كأكسية لحوائط كثير من
الجوامع والمساجد الكبرى بمصر والقاهرة فيصف المقدسي روعة
حوائط جامع عمرو بن العاص وما بها من الفسيفساء على أعمدة
الرخام . أما ابن جبير فيصف لنا مشهد سيدنا الحسين وما به
من أعمدة رخام مجزع مرصع بالفسيفساء وفضلا عن ذلك فلم
يقتصر استخدام الفسيفساء على مصر وحدها بل امتدت قطعها
الفنية لتكسو الأماكن المقدسة بالقدس الشريف ومكة المكرمة
فيصف لنا المسجد الحرام وما به من أعمدة رخامية البست
حيطانها بالفسيفساء صنعت بأيدي مصريين .

صناعة الورق والتجليد :

اشتهرت مصر منذ عهد الفراعنة بصناعة الورق من نبات
البردى ويرجع السبب في ذلك الى كثرة زراعته بمصر حيث يكثر
بالمستنقعات المنتشرة بالدلتا والفيوم .

وقد تفوق الصانع المصرى القديم فى تجويد تلك الصناعة حتى أصبح لا ينافسه فى إنتاج ورق البردى أحد من الصناع أو الشعوب الأخرى وخصوصا تلك القراطيس التى كانت بمدينة بورة ، ومدينة اخنو .

ويذكر السيوطى « صناعة القراطيس وليس هى فى الدنيا إلا بمصر » .

وظلت مصر مدة طويلة هى رائدة صناعة الورق حتى أوائل العصر العباسى الثانى (٢٣٢ هـ - ٤٤٧ هـ) (٨٤٧ م - ١٠٥٥ م) أى بداية القرن الثانى الهجرى الثامن الميلادى ، حين حل محله الكاغد الذى انتقل إليها من سمرقند فتعطلت صناعة القراطيس بمصر وأصبح الورق الآتى من الصين يسيطر على سوق الورق لانه أجود من حيث الصنعة وأوفر ماليا . ومن هنا انتهت صناعة الورق من نبات البردى منذ القرن الرابع الهجرى . ليحل محله الكواغد الآتية من بلاد الصين .

واستمر الصناع القبط يحتكرون صناعة الورق بمصر حتى بعد الفتح العربى - واستمر الطابع القبطى يسيطر على تلك الصناعة حيث استمر تدوين بعض العبارات القبطية على تلك الأوراق فكانت تتصدرها عبارة « الأب والابن والروح القدس » مدة طويلة من الزمان حتى أواخر القرن الأول الهجرى . كما كانت علامة الصليب ترسم على ظهر أوراق الحكومة .

وهى تمثل الأوراق المدموغة فى عصرنا الحالى ولكن مع انتشار الاسلام واستقرار العرب بالبلاد اختفت تلك العبارة وكذا علامة الصليب لتحل محلها العبارات الاسلامية ففى عام ٧٣ هـ (٦٩٣ م) منع تصدير أوراق البردى المصرية الى بيزنطة والى البلاد الغربية الا بعد ازالة الشعار المسيحى واحلال العبارات الاسلامية بدلا منها فيذكر روبرت لويز أن عبد الملك بن مروان

أمر بأن يحل محل بسطة التثليث والصليب في طراز البردى والثياب المخصصة للتصدير صيغ دينية اسلامية .

وكان لدخول الفاطميين مصر واستقرارهم بها أثر كبير على تلك الصناعات حيث ازدهار الحياة العلمية والأدبية الى جانب حب الخلفاء ورجال الدولة لاقتناء الكتب النادرة والحصول على أكبر عدد منها واعادة نسخها حتى أصبحت مكتباتهم تضم من السفر الواحد نسخا عديدة .

واهتم الخلفاء الفاطميون كذلك بخزانة الكتب حيث كان الخليفة يمضي وقتا طويلا يتفحص النادر من الكتب ويطوف بين أرجائها ويستقبل مسئولها الذي يعرض عليه نسخا مختلفة من الصحف الموجودة ومقترحاته بما يجب أن يضاف الى تلك الخزانة .

وقد اختلفت آراء المؤرخين حول الاعداد التي تضمنتها تلك الخزانة فيذكر المقرئى نقلا عن ابن الطوير انها تضمنت ما يزيد على مائتى ألف كتاب من المجلدات وكثيرا من المجلدات - ويذكر أيضا نقلا عن ابن أبى طى انها اشتملت على ألف وستمئة ألف كتاب .

ويقول أيضا نقلا عن ابن أبى واصل انها اشتملت على مائة وعشرين ألف مجلد ، وأما أبو المحاسن فيذكر انها بلغت مائة ألف في سائر العلوم .

ويذكر صاحب كتاب الروضتين أن خزانة الكتب بعد وفاة العاضد كانت جملة ما بيع منها ألفى ألف كتاب ولكننا هنا لسنا في مجال حصر أعداد الكتب الموجودة بالقصر الفاطمى أو خزانة الكتب ولكن لنا أن نتصور أن معظم تلك الكتب النادرة كان يعاد نسخها بواسطة نساخين محترفين تقوم الحكومة بامدادهم بالورق

الكافي وأدوات الكتابة المختلفة ولذا كان ضروريا أن تهتم الحكومة بصنع الورق ، ومن ناحية أخرى كان لازدهار الحركة العلمية وخصوصا زمن الخليفة الحاكم بأمر الله أثرها على زيادة المطلوب من الورق حيث افتتح هذا الخليفة دار الحكمة أو دار العلم في العاشر من جمادى سنة ٣٩٥ هـ (١٠٠٤ م) . واستمرت حتى أبطلها الوزير الأفضل بن بدر الجمالي وجلس فيها الفقهاء وحملت إليها الكتب من خزائن القصور المعمورة وشجع الخلفاء الفاطميون الناس جميعا على حركة النسخ والقراءة داخل تلك الدار .

كما رتبوا القوام والخدم والفراشين وكان يصرف للمتدربين عليها الكثير من الأقلام والحبر والورق وكانت الدولة تنفق الكثير على أهل العلم . ويذكر المقرئ أن الخليفة الحاكم بأمر الله أوقف أماكن كثيرة بمصر للانفاق من ريعها على تلك الدار وذلك لمساعدة طلاب العلم من ناحية وتوفير الورق اللازم للمساعدة في نسخ أكبر عدد من الكتب إلى جانب توفير الأقلام والمحابر . ولذا عين رواتب مالية ثابتة لورق الناسخ وخلافه من الأدوات المستخدمة في تلك الدار .

وإذا كان هذا هو أمر خلفاء الدولة فإن رجال دولتهم لم يغفلوا الاهتمام بالنواحي العلمية أيضا ولذا نجد الوزير يعقوب بن يوسف بن كلس يقيم بداره خزانه خاصة يقيم بها النساخون لنسخ الكتب النادرة في الفقه والطب ، والأدب وسائر العلوم فإذا انتهوا من نسخها قوبلت وضبطت .

وكان يقوم عليها ناظر يشرف عليها ، كما رتب الأطباء لينظروا في أمر العاملين بها بل انه كان يشرف بنفسه على تلك الدار ويجلس فيها وبين يديه العلماء والأدباء والشعراء والفقهاء والمتكلمون وأرباب الصنائع لكل طائفة مكان منفرد وكان يخصص لهم رواتب ثابتة .

كل تلك النهضة العلمية المتمثلة في عشق الخلفاء ورجال الدولة لنشر العلم والحفاظ على التراث العلمى والأدبى ومحاكاة البلاد المتقدمة في هذا المجال كان من الضروري أن تتبعه صناعة متقدمة للورق حتى تفي تلك النهضة العلمية والأدبية لهذا نجد الخلفاء الفاطميين يهتمون اهتماما كبيرا بصناعة الورق مما جعل بعض مؤرخى تلك الفترة يشيدون بالقرطيس التى تصنع بمصر (ويعمل طول الواحد منها ثلاثين ذراعا وأكثر في شبر) .

وكانت مدينة الفسطاط تعتبر من أهم مراكز صناعة الورق حيث اقتصت بمصانع الورق المعروف في ذلك الوقت بالمنصوري .

وقد اختلفت المادة المصنعة للورق بمدينة الفسطاط فقد كان يصنع بها نوع من الورق يخلط فيه الكتان الخام المضروب بالقطن فينتج عنه نوع نظيف أبيض مصقول . وهو في العادة مرتفع السعر ويستخدم في نسخ الكتب النادرة ، أما النوع الثانى فكان يتم صنعه من الخرق البالية ولذا جاء اقل في الجودة والثمن من الصنف الأول .

وقد تخصصت بعض الأسواق بمدينة مصر في تجارة الورق والكتب منذ فجر الاسلام وازدهرت هذه المدن زمن الدولة الفاطمية فيذكر المقرئى سوق الكتب بجوار جامع عمرو بن العاص .

وقد راج عمل الوراقين واخذ في الانتشار ولم يقتصر على بيع الورق وتجارته فقط بل ايضا ساهموا في الحركة العلمية حيث نسخ وبيع الأقلام وكانت أماكن تجمعهم بسوق الكتب قبلة لطلاب العلم وكذلك أماكن تجمع سماسرة الكتب .

وقد تبع تلك النهضة وزيادة الاقبال على صناعة الورق تقدم صناعة أخرى لها صلة وثيقة بصناعة الورق وهي صناعة تجليد الكتب وقد برع الصانع المصرى وتفوق في هذه الصناعة منذ القدم وزاد تفوقه بعد الفتح الاسلامى فقد تميزت جلود الكتب في العصر الاسلامى بجمال زخارفها الهندسية والنباتية ويذكر الأستاذ الدكتور زكى حسن أن المسلمين استفادوا بعد الفتح من خبرة الصانع المصرى القبطى فقد كان لديهم من الكتب الدينية المجلدة ما أتىح للعرب رؤيته والاعجاب بجلوده التى تحفظه فاتبع المسلمون نفس الأساليب فى المحافظة على صحف القرآن الكريم وقد كانت طريقة التجليد فى أول الأمر تتم بحفظ الصحائف بين غلاف من الخشب وكان ذلك قبل ظهور الجلد فى تجليدها وعندما عرف الجلد فى تجليد تلك الصحائف تعددت زخارفه .

أما فى العصر الفاطمى فقد برع الصانع المصرى فى صناعة تجليد الكتب واستخدام الجلود المأخوذة من العجول بعد ذبحها الى جانب الحرير والديباج والأطلس ، وكان الورق المقوى يستخدم فى عمل البطانة الداخلية ، وقد نالت المصاحف اهتماما كبيرا من صناع التجليد حيث استخدموا أجمل انواع الديباج والحرير والأطلس فى تجليد المصاحف ، كما استخدموا أيضا الأساليب الفنية المتطورة فى تجليد تلك المصاحف والكتب فكان يثبت فى تلك الجلود لسان من الجلد مثلث الشكل يضم الكتاب ، كما ظهرت الزخارف المحفورة والمضغوطة التى تحيط بإطار الكتاب تبعها بعض العناصر الجمالية من شرائط مجدولة .

ويأتى وصف المقرئى لما خرج من خزانة الكتب زمن الشدة العظمى دليلا واضحا على تقدم صناعة التجليد وما وصلت اليه صناعة الورق حيث يقول (فى سنة احدى وستين وأربعمائة

وما بعدها أخرج من الكتب الجليلة المقدار المدومة المثل في سائر
الأمصار صحة وحسن خط وتجليد وغراية ، التي أخذ جلودها
عبيدهم وأماؤهم رسم ما يلبسونه في أرجلهم) .

صناعة الجلود :

ومن الصناعات التي اشتهرت في العصر الفاطمي صناعة
الجلود حيث دعت الحاجة الى الاهتمام بتلك الصناعة لحاجة
البلاد الى المنتجات المصنوعة من الجلود مثل السروج التي اهتمت
الدولة الفاطمية بانتاجها وخصصت لها خزانة داخل القصر
الفاطمي تحتوى على ما لا تحتوى عليه مملكة من الممالك ، وكانت
تلك السروج محلاة بفضة مجراه بسواد ممسوحة وبعض تلك
السروج كانت تساوى من ألف الى سبعة آلاف دينار ، ويذكر
المقريزى أن تلك الخزانة كانت تحتوى على أعداد كبيرة من
السروج المملوءة بالذهب والفضة ، قدر ما أخرج منها خمسة آلاف
سرج كان أبو سعيد التستري قد ادخرها للخليفة المستنصر .
وكان الخليفة المستنصر يمتلك أربعة آلاف سرج وكذلك أمه كانت
تمتلك مثل هذا العدد التفريري ولم تكن السروج مقصورا
استخدامها على طبقة دون أخرى وإنما كان مسموحا باستخدامها
لكافة رجال الدولة .

ولم تقتصر صناعة السروج على ما يحتاجه الخليفة ورجال
دولته وإنما صنع نوع منها للعامة لاستخدامه كسروج للحمير
وخصوصا بعدما عمم الخليفة العزيز بالله ركوب الحمير واستخدام
العامة لها في التنقلات وأصبح الجميع لا يرون في استخدامها حرجا
ولا انتقاصا من كرامتهم .

وقد ارتبط بصناعة السروج صناعة اللجم من الذهب

الخالص أو الفضة الى جانب القلائد وأطواق الأعناق للخيل .
كما تفوقت مدينة الفسطاط في العصر الفاطمي في الانطاع
(الانماط) (٤١) المستحسنة التي كان يتم تصديرها الى بلاد
الشام ، وقد شاركت بلاد الصعيد في صنع تلك الانطاع من الجلود
كما اشتهرت ايضا مدينة الفسطاط بصناعة الكمرانات ، وخرايط
الجلود (٤٢) والسيور والقسي التي كانت تصدر الى بلاد الشام
ايضا التي فاقت الانتاج الشامي والى جانب ذلك كانوا يصنعون
بعض المنتجات التي تحتاجها السوق المحلية للاستخدامات اليومية
مثل صناعة الروايا (٤٣) لحمل الماء الى البيوت من النيل وكان
لها مواصفات خاصة ويشرف عليها المحتسب ، كذلك صنعوا
انواعا من الأدم والنعال السندسية فقد كانت صناعة النعال
أو الأحذية من الصناعات المزدهرة في مدينة الفسطاط وتشير
أوراق البردي العربية الى اختلاف اثمان تلك النعال فيذكر
جرومان أن قيمة نعل في حزام يساوي درهما ، وفي بردية أخرى
اشارات الى ثمن خفين بمبلغ دينارين ونصف ، وهناك اشارة
أخرى أن ثمن زوجي خفاف بلغ دينارا وقيراطا ونصف القيراط .

وقد زاد اقبال كثير من طبقات الشعب المصري على استخدام
النعال أو الخفاف زمن الدولة الفاطمية ويتضح هذا من عظمة

(٤١) هي الفرش وبائعها الانماطي وكانت حرفة الانماطي من الحرف
الشائعة في العصر الفاطمي لاحتياج المنزل الفاطمي لعدد من الانماط أو الانطاع
التي تستخدم لتوضع على مائدة الطعام وغالبا ما كانت تلك الانماط (الانطاع)
يتم زخرفتها بألوان جميلة ورسومات دقيقة وأعتقد أنها تشبه مفرش المائدة
في عصرنا الحاضر .

(٤٢) الكمرانات : مفردها الكمر : حزام يلبسه السلاطين أو الأمراء
والحنود فوق ملابسهم .

(٤٣) الروايا : جمع روية وهي ما يحمل بها السقاءون المياه من النيل
الى المنازل .

حركة البيع والشراء بأسواق الخفافيين والأساكفة . من الطريف .
أن هذه المهنة قد أصابها الكساد زمن الخليفة الفاطمي الحناكم
بأمر الله فقد أصدر أوامره سنة ٤٠٤ هـ (١٠١٣ م) بمنع خروج
النساء الى الطرقات بل زاد في قسوته عليهن فأمر بمنع صناعة
الاخفاف لهن مما أصاب هذه الصناعة بالكساد واستمرت هذه
القوانين سارية المفعول مدة سبع سنوات وسبعة أشهر الى خلافة
الظاهر لاعزاز دين الله وكانت الجلود المستخدمة في الصناعة
بعضها محلى يتم الحصول عليه من بلاد الصعيد حيث المراعى
الجيدة وتربية الأغنام او يتم استيرادها من بلاد الحبشة وخصوصا
جلود الأبقار التى تشبه جلود النمر .

صناعة السكر والعسل والخمور :

كانت صناعة السكر من الصناعات المهمة فى العصر الفاطمى ،
وذلك لحاجة الدولة الى كميات كبيرة للوفاء بحاجة الأسمة
والاحتفالات حيث كان السكر والعسل يمثلان عنصرا أساسيا
بتلك الأسمة ، فقد جرت العادة على عمل الأسمة فى شهر
رمضان وفى الأعياد والمواسم المختلفة .

وقد أورد لنا ناصر خسرو وصفا للسماط المقام فى سنة
٤٤٠ هـ (١٠٤٨ م) فى عيد الفطر وما به من كميات السكر فيذكر
أن راتب السكر فى ذلك اليوم الذى نضبت فيه مائدة السلطان
خمسون ألف من ويلفت نظره ما شاهده من أشجار أعدت للزينة
تشبه شجرة الترنج (يقصد التارينج) بها غصون وأوراق وثمار
كلها من السكر والتمائيل والأطباق التى صنعت كلها من السكر .
ولم تكتف الدولة باقامة الأسمة فى الأعياد بل جرت العادة أن
يتم توزيع كميات من الحلوى والفطرة مما صنع بدار الفطرة التى

بناها الخليفة العزيز بالله الفاطمي والتي كانت توزع على موظفي الدولة في الأعياد ويتم ذلك من أول شهر رجب الى آخر شهر رمضان ويشمل جميع موظفي الدولة كل حسب منزلته . و يبلغ ما ينفق في دار الفطرة فيما يفرق على الناس سبعة آلاف دينار كما بلغت كمية المصروف من الفطرة سنويا سبعمائة قنطار من السكر وخمسة قناطير من عسل القصب واذا كان هذا بالنسبة لعيد الفطر قلنا ان نتصور ما يتم صنعه بمناسبة مولد النبي ورأس السنة وفتح الخليج وغيرها من المناسبات التي يحتفل بها الفاطميون في كل عام . ولم يقتصر الأمر على الخليفة ورجال الدولة ، بل ان جميع طبقات الشعب كانت تحتفل بهذه المناسبات وتستخدم كميات وفيرة من السكر ومشتقاته ، واهتم الخلفاء الفاطميون بتلك الصناعة وتطورها مما جعلها تزدهر وتتفوق . وقد لفت هذا الأمر نظر الرحالة وجعلهم يذكرون الكثير من زراعة القصب واماكن صناعته فنجد ابن حوقل يذكر لنا أسماء مناطق كثيرة تنتج القصب وتنتج السكر والعسل اما ناصر خسرو فيقرر ان مصر تنتج عسلا وسكرا كثيرا ونتيجة لهذا الاهتمام بتلك الصناعة تعددت مراكز صناعة السكر في مناطق كثيرة فتأتى زراعة القصب وصناعته ببلاد الصعيد لتحتل مركز الصدارة منطقة أبنوب . ويكثر بها معاصر السكر واشتهرت أيضا ملوى حيث بها احدى عشرة معصرة للسكر ، وسمنود كانت سنة ٤٠٠ هـ كثيرة المعاصر وكان بها سبعة عشر حجرا لاعتصار قصب السكر ويقال ان الفأر لا يدخل قصبها . وبلغ عدد المسابك التي تخص السكر بمدينة قوص أربعين مسبكا وست معاصر للقصب . اما البلينا فقد تعددت مسابك السكر بها ، اما أسيوط فيوجد بها انواع متعددة من السكر ويتم تصديره الى الخارج ، كذلك منطقة مهجورة التي يكثر بها سكر القصب . اما منطقة قفط فيبلغ عدد

المسابك الخاصة بالسكر بها أربعين مسبكا وست معاصر للقصب .

ولم تكن صناعة السكر والعسل موجودة بأقاليم الصعيد فقط وإنما اشتهرت مناطق معينة في الدلتا ذكرها الرحالة مثل منطقة سنهور ومنطقة الصافية دي جمول وتلك المنطقة الأخيرة كانت كثيرة القصب والمعاصر ، وعمل السكر بها والقند (٤٤) . أما منطقة الفيوم فقد كان لها شأن عظيم في هذا المجال وكذلك مدينة القسوطا حيث ضمت ستة وستين مطبخا للسكر ، وكانت واحدة من أكبر مراكز صناعة السكر في مصر حيث تفوقت في هذا المجال .

ومما تقدم نستنتج أن صناعة السكر كانت منتشرة على نطاق واسع بحيث شملت معظم القطر المصري وهذا ليس بالغريب أمام حاجة الحكومة للكميات الكبيرة من السكر والعسل لسد حاجات المطابخ السلطانية ، فضلا عن استهلاك عامة الشعب وهذا دليل على مدى ترف ورفاهية مصر في ذلك الحين . ومن كتابات المقرئى يتضح مدى اتساع نطاق زراعة القصب وكثرة أماكن صناعته إلى جانب الاهتمام الكبير من الحكومة بمحصوله والمحافظة عليه حتى يتم نضجه واعداده اعدادا صحيحا للصناعة . فكانوا مع قدوم شهر هاتور من كل عام (نوفمبر) يستعدون لكسر القصب وارساله إلى المعاصر ثم يتم تنظيم عيدانه بواسطة سكاكين كبيرة ، ثم ينقل إلى قسم آخر يسمى بيت النوب ليتم تقطيعه إلى قطع صغيرة ويوضع في أوعية من الخوص تسمى

(٤٤) القند نوع من السكر أقل حودة من السكر المكرر ويتم الحصول عليه بعد فصل عصير القصب المقطر عن بقية العصير فيبقى أسفل الإباليج مصارة تجرى وتحول إلى القند هذا .

العيارات متساوية السعة ، ثم تنقل حيث تعصر . وكانت عملية العصر تتم بواسطة حجر يدار بواسطة الأبقار فيسيل العصير من خلال ثقب بقاعدة تلك الأحجار وتجمع في حوض وتنقل الى المعصرة الثانية التى تعرف بالدولاب التخت فيعاد عصره مرة اخرى ، ثم يجمع العصير ويوقد تحته النيران الى أن يغلى وبعد نضجه يتم تفريغه فى أوان كبيرة تسمى قرعة ويتم غليه مرة ثانية ويتحول العصير فى هذه المرحلة الى محلب وينتقل هذا المحلب الى بيت الصب وهى المرحلة التى يتم فيها تفريغ السائل فى أباليج (٤٥) او أقماع من الفخار ضيقة من أسفل متسعة من أعلى وبأسفل كل واحدة منها ثلاثة ثقب مسدودة بقش القصب وتحت كل ابلوجة قادوس . وبعد ملء الأباليج بالمحلب تقطر من مسامها العصارة الرقيقة التى تنفصل عن سائل المحلب وهى التى تعرف بالعسل المقطر . وتنقل القواديس بعد أن تمتلىء ويترك ما تبقى فى الأباليج ليتحول الى قند وهو نوع من عصارة قصب السكر بعد أن تجمد ثم ترسل الأباليج ليتم تكرير ما بها من قند لتحويله الى سكر مكرر وهو أجود انواع السكر .

ولم تقتصر صناعة قصب السكر على السكر والعسل وحسب بل تعددت المنتجات المستخرجة منه فتقدمت صناعة الحلوى فى العصر الفاطمى . وقد خصص لها سوق أعدت لبيع الحلوى التى سبق تصنيعها من السكر وكانت من ابهج الأسواق فيذكر المقرئى أن حوانيت هذه السوق كانت تعرض منتجاتها فى آلات من النحاس الثقيلة الوزن البديعة الصنعة .

وكانت تصنع فى هذا السوق انواع الحلوى المختلفة الألوان

(٤٥) الأباليج : جمع ابلوجة وهى تسعة قناطير وكان يتم تشكيلها على

شكل هرم السكر .

وتسمى المجمعمة كما تصنع أطباق الحلوى على هيئة فواكه وخضروات بشكلها وحجمها الطبيعي بل والوانها أيضا .

وتعتبر سوق الحلاويين ملتقى سكان البلاد في أيام الاحتفال بليالى الوقود - أول شهر رجب ونصفه ، وأول شعبان ونصفه - حيث تتحول الحوانيت الى متاحف تعرض أنواعا من الحلوى المشكلة على هيئة حيوانات وطيور وتسمى العلاليق يتم رفعها بخيوط وتعلق على واجهة الحوانيت أو في المنازل ويبلغ وزن الواحدة منها عشرة أرطال ويصنع منها أنواع صغيرة للأطفال تبلغ ربع الرطل . وكانت العادة الجارية أن يشتري الجميع تلك الحلوى فلا فرق بين غنى وفقير . أما موسم نصف شعبان فكان له من تلك الصناعات الشيء الكبير . وتظهر هذه السوق في أبهى حلها في موسم عيد الفطر حيث يوضع حب الخشكناج وقطع البسندور والمشاش .

ولم تقتصر هذه المظاهر على سوق الحلاويين بمصر بل انتشرت تلك العادات والتقاليد لتشمل جميع البلاد سواء القاهرة أو مصر أو الأرياف أو الصعيد .

أما صناعة الخمر :

فقد كانت من الصناعات المنتشرة في مصر منذ القدم وقد زاد انتشارها في بعض فترات من حكم الدولة الفاطمية ويرجع ذلك الى كثرة محصول الكروم الذي يصنع منه النبيذ - وسيطرة الأقباط على تلك الصناعة بمصر الفاطمية واشتهرت هذه الصناعة مع زيادة اللهو والمجون وخصوصا في الاحتفالات المختلفة واختلاط المسلمين بالمسيحيين وانتشار شرب الفقاع والنبيذ

وخصوصا زمن الخليفة الحاكم بأمر الله عندما سمح للتجار بممارسة البيع والشراء بالأسواق في الليل مما زاد من هذا اللهو والمجون وخصوصا بمصر والقاهرة ورغم أن سماح الحاكم بأمر الله للتجار بممارسة البيع والشراء بالأسواق في الليل كان بغرض توسيع أرزاقهم إلا أن كثيرا من الطبقات بالغت في هذا وتحولت الأسواق في الليل الى أماكن للهو والمجون واستمتع عامة الناس بهذا اللهو مما جعل الحاكم بأمر الله يصدر أوامره بمنع شرب الخمر بل ومنع صنعه وأطلق يد المحتسب لمعاقبة الخارجين على القانون . وعندما لم يصل الى النتيجة المرجوة أمر بمنع صناعة الخمر حتى يقضى على المشكلة من أساسها وتتبع مصانع الخمر وقطع أشجار الكروم وبلغ ما قطع من تلك الأشجار مائة ألف شجرة كروم وأعدم العنب الموجود ووضع تحت أقدام الأبقار لتدوس عليه وألقى بالباقي في النيل . وتتبع تجار الخمر فاعدم جرار العسل المعدة لصناعة الخمر . وبلغ ما أريق منها خمسة آلاف جرة . بل تتبع تجار الزبيب وقضى على ما يبيعونه حتى لا يتحول الى النبيذ .

وفي هذا الصدد يذكر صاحب وفيات الأعيان أن الخليفة الحاكم بأمر الله أصدر سجلا بمنع عمل النبيذ والمزر وحذر من التظاهر بشيء من ذلك حتى سنة ٣٩٩ هـ .

وفي العام التالي صدر سجل بالتشديد في حظر الخمر وبيعها وباراقة النبيذ وجميع أنواع المسكر وكسر أواني الخمر وأريق في كل مكان ، وشدد على الخمارين وبدد كل ما في دورهم ومحلاتهم واستمرت هذه الشدة ، وتناهت في العام التالي (٤٠١ هـ) وفي المحرم من عام (٤٠٢ هـ) قلدت الشرطتان لمحمد بن نزال وصدرت اليه الأوامر بمضاعفة الحزم في تتبع المسكرات ومنعها .

وان يحرم بيع الزبيب الا خمسة ارطال مما دوئها ،
والا تباع الجرار . ولم تمض سوى اشهر قلائل حتى حرم بيع
الزبيب اطلاقا وأمر بمصادرنه ، والقيت منه في النيل مقادير
كبيرة وأحرقت مقادير أخرى كانت بحوزة التجار وتوالى الاحراق
أياما بحضرة الشهود ، وصودرت آلاف من الجرار وأغرقت في
النيل .

وعندما هدأت الأمور واستتبّت أحوال البلاد بعض الشيء
أبيع بيع العنب ولكن في حدود أربعة ارطال ، أما العسل فلا يزيد
عن ثلاثة ارطال واستمر الحال هكذا طوال حكم الخليفة الحاكم
بأمر الله .

وقد لفتت هذه القوانين انظار مؤرخى ورحالة العصر الفاطمى
فيذكر ناصر خسرو « أن الخمر لم تكن مباحة زمن الخليفة
الحاكم بأمر الله . . وما كان أحد يستطيع تجفيف العنب في بيته
لجواز عمل السيكى (نوع من الشراب) ولم يكن أحدهم يجرؤ
على شرب الخمر ولا كانوا يشربون الفقاع (٤٦) . فقد قيل انه
مسكر » ولكن بعد موت الخليفة الحاكم بأمر الله وتولى ابنه
الظاهر لأعزاز دين الله رخص هذا الخليفة للناس شرب الخمر
وشربه هو وحاشيته مما ساعد على زيادة صناعته وانتشاره بين
طبقات الشعب المختلفة فزادت الكميات المنتجة من الخمور
وازدهرت صناعتها في أيام الخليفة الظاهر .

واتسع نطاق صناعة الخمور فأصبحت الفسطاط والقاهرة
من المراكز المهمة لصناعتها هذا الى جانب المعاصر الموجودة
بالأديرة المختلفة والمعاصر الملحقة بالبساتين المزروعة كروما .

(٤٦) الفقاع : شراب من الشعير سقى بذلك لما يملؤه من الربد .

واستمر الحال هكذا زمن الخليفة المستنصر بالله فقد ازدهرت تلك الصناعة في عصره حيث كان شديد الولع بشرب الخمر فكان يخرج الى جب عميرة (٤٧) ومعه النساء والخدم والحشم ويحمل معه الخمر في الروايا عوضا عن الماء ويسقيها من معه .

اما الخليفة الأمر بأحكام الله فقد عشق هو الآخر شرب الخمر واللهو مما جعل عصره من أزهى عصور صناعة الخمر ، وخصوصا في الأديرة التي أخذت تحتل في هذه الفترة مكان الصدارة في صناعة الخمر بل أصبحت هي أماكن صناعة الخمر وأماكن بيعها بل ان العامة كانوا يذهبون الى تلك الأديرة لاحتساء الخمر هناك مثل دير ماري حنا وغيره من الأديرة . وقد احتكر الأقباط صناعة الخمر بمصر .

والحقيقة اننا يجب ان ندرك انه مهما قيل عن تعاطي الخلفاء للمشروبات المسكرة او ازدهار صناعتها في الأديرة او في بعض المصانع الأهلية فلا يفهم من هذا ان الدولة رخصت بهذا رسميا بل ان القوانين كانت صريحة في هذا الصدد فكان يتم مصادرة واتلاف أى نوع من المسكرات يعرضه التجار للبيع فيذكر المقرئى نقلا عن ابن المأمون أن « العادة كانت جارية من الأيام الأفضلية - ويقصد هنا أيام الوزير المأمون البطائحي - في أواخر جمادى الآخرة من كل سنة يأمر باغلاق جميع فاعات الخمارين بالقاهرة ومصر ويختتم ويحذر من بيع الخمر فرأى المأمون لما ولى الوزارة بعد الأفضل ابن أمير الجيوش أن يكون ذلك في سائر أعمال الدولة فكتب الى جميع ولاة الأعمال وأن

(٤٧) جب عميرة بظاهر القاهرة وعميرة هذا هو عميرة بن تميم بن جزء التجيبى ونسبت الأرض اليه فسميت جب عميرة .

ينادى بأنه من تعرض لبيع شيء من المسكرات أو شرائها سرا أو جهرا فقد عرض نفسه لتلافها وبرئت الذمة من هلاكها .

ومن نص المقرئى السابق يتضح لنا ما كان يقوم به الوزراء من اصدار القوانين لمنع صنع المسكرات أو احتسائها فى أوقات محددة من السنة فالأفضل بن بدر الجمالى أمر اثناء وزارته بأن تغلق فى آخر شهر جمادى من كل سنة جميع قاعات الخمارين بالقاهرة ومصر ثم أمر الوزير المأمون البطائحي باغلاقها فى سائر الأقاليم .

ورغم هذا فان ابن اباس يذكر أن الوزير البطائحي نفسه كان يعاقر الخمر اذ يقول « أن العبيد والسود قتلوا الوزير المأمون البطائحي طعنا بالسكاكين وكان سكران » .

وقد تعددت أنواع الخمور بمصر فنجد النبيذ من الكروم وكان استخدامه مقصورا على الطبقة المترفة لارتفاع سعره بالمدن مع العلم أن القرويين كانوا يعصرون الكروم بمعاصرهم داخل المنازل ، ويستخدمونه فى المناسبات المختلفة .

وقد عرف الفقاع والمزر ، والنيدة وكان المزر والنيدة يصنعان من القمح والشعير . وكانوا يستخرجون من العسل شرابا يعرف بشارب العسل ومن أهم مناطق صناعته مدينة دمنهور .

مما تقدم نجد أن صناعة الخمور بمصر كانت تخضع لعوامل كثيرة ففى حالة اباحة شرب الخمر وزيادة حياة الترف نجدها تزدهر وتنمو ويصل انتاجها الى أعلى مستوى وكذلك فى حالة التسامح الدينى والذى اشتهر به بعض الخلفاء مع اهل الذمة .

ولكننا نلاحظ أن تلك الصناعة تنحدر ويقضى عليها عندما يحرم الخليفة شرب الخمر ويتشدد في تطبيق القوانين التي تعاقب على صنعها أو شربها مثلما حدث زمن الخليفة الحاكم بأمر الله ، وهكذا تذبذبت صناعة الخمر بين الازدهار أحيانا والانحسار أحيانا أخرى ، وذلك حسب ظروف الفترة المعينة وما يحيط بها من ملابسات .

صناعة الزيوت والشموع :

اهتمت الحكومة الفاطمية بصناعة الزيوت باعتبارها تشكل جزءا مهما من الغذاء الرئيسى لكثير من طبقات الشعب الفقيرة . الى جانب الاهتمام بأنواع الزيوت المستخدمة في الانارة فقد فرضت الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع المصرى استهلاك كميات كبيرة من هذه الزيوت وخصوصا في أيام الأعياد والمناسبات الدينية المختلفة الى جانب انارة المساجد والجوامع والمشاهد .

ولذا كان من الضروري أن تهتم الحكومة بزراعة أنواع مر، الحاصلات التى يتم استخراج الزيوت منها سواء للاستخدامات الغذائية أو فى الانارة ومن أهم تلك الزيوت زيت الزيتون وكان شجر الزيتون يزرع بكثرة بمنطقة الفيوم التى كانت تحتل مركزا مرموقا منذ القدم واستمرت هذه المكانة بعد الفتح الإسلامى فاعتبر الاقليم الوحيد المنزرع بأشجار الزيتون الكبيرة الكاملة النمو والنضج ورخيصة الثمن وقد شاركتها فى ذلك مدينة الاسكندرية فيذكر المقدسى أن مدينة الاسكندرية بها زيتون كثير كما يذكر أيضا

منطقة طور سيناء . وقد ارتبطت صناعة الصابون بتوفير زيت الزيتون حيث كثر مطابخه بالفسطاط (٤٨) .

ومن الزيوت المستخدمة في الطعام زيت السمسم ، فكان السمسم من أهم المحاصيل التي تزرع بمصر وينتج منها الزيت فكان الفدان ينتج من أردب الى ستة أرايب وقد ورد بعض الاشارات عن عصر السمسم في عصر الولاة بأوراق البردى العربية .

فكان يتم استخراج الزيت من السمسم أو ما يسمى بالشيرج بعد تحويل السمسم الى مسحوق ، ثم يوضع في أحواض مرتفعة الحرارة لتساعد على خروج الزيت من المسحوق ثم يتم هرس هذا المسحوق بواسطة رجال اقوياء يقومون بدك المسحوق بأرجلهم العارية والضغط عليه بشدة حتى يتم نزول الزيت من عجينة السمسم ويعبأ بعد ذلك في أوان لها جدران مسامية ليتم من خلالها خروج الزيت النقي وحجز الشوائب داخل هذه الأنية .

وقد اشتهرت مدينة الفسطاط بمعاصر الزيت المستخرج من السمسم والشيرج وكذلك منطقة شبرا الخيمة ، وقليوب ، وقد أولت الحكومة اهتماما كبيرا بمصانع الشيرج هذه حيث

(٤٨) اعتقد أن سبب وجود مطابخ الصابون بالفسطاط يرجع الى حصولها على الزيت اللازم لهذه الصناعة من الفيوم أولا ثم استيراد ما تحتاج اليه بعد ذلك من بلاد الشام . لذا فمن المحتمل أيضا أن تكون بعض المدن الساحلية كالاسكندرية وتنبس ودمياط كانت مراكز لانتاج الصابون حيث قربها من البحر بسهل ولاشك استيراد الكميات اللازمة لهذه الصناعة ولكن تفوق تلك المدن وشهرتها في صناعة النسيج جعل الرحالة والمؤرخين يركزون في كلامهم عنها على النسيج دون غيره من الصناعات الأخرى .

كان المحتسب يشرف على عملية العصر حتى لا يتلوث الزيت اثناء استخراجيه من السمس ، ويرجع هذا الاهتمام الى حاجة الدولة من هذا الزيت لاعداد الفطرة .

فيذكر المقرئى انه فى زمن الوزير المأمون البطائحي (٥١٥ هـ - ٥١٩ هـ) (١١٢١ م - ١١٢٥ م) بلغ ما أنفق من دار الفطرة مائتى قنطار من الشيرنج وهذه الكمية ضخمة بالنسبة لاستخدامها فى مناسبة واحدة ، ويتضح لنا من خلال ما ذكره المؤرخون المجهود المبذول من قبل الحكومة لتوفير كميات زيت الشيرنج لاستخدامها فى المناسبات الأخرى . وعملت الحكومة على الحصول على زيوت من مصادر أخرى مثل زيت بذرة الكتان فى أماكن زراعة الكتان حتى يسهل الحصول على الزيت بعد سحق البذر وتحويله الى معجون بواسطة طاحونة حجرية ، ويوضع بعد ذلك فى حصائر (حصر من السمار) وتكبس تلك الحصر بواسطة معصرة كابسة لتتم عملية العصر ويستخرج الزيت وينحدر فى اوان توضع أسفل مكان العصر .

أما زيت الفستق فيذكر الرحالة أن مصر عرفت الفستق واستخرجت منه زيتا إلا أن كميته كانت قليلة بسبب عدم توافر محصوله بمصر .

وكان كل ما ينتج من محصول زيت الفستق تحصل عليه الدولة ليدخل فى صناعة بعض المستحضرات الطبية . وكذلك زيت اللوز . فيذكر ناصر خسرو أن الفستق أغلى من اللوز ولا تزيد العشرة أمان من اللوز المقشور على دينار واحد .

أما زيت الخس والقرطم والحنظل فقد كانت من الزيوت المستخدمة بمصر كذلك ذكر الرحالة زيت بذر اللفت والفجل

ويسمونه الزيت الحار . وذلك لاستخدامه في انارة المصابيح .
حيث يذكر ناصر خسرو أن هناك اسواقا وشوارع كانت تضاء
طوال النهار والليل لأن الضوء لا يصل اليها ولذا كانت كميات
الزيت المستخدمة في الانارة كبيرة .

وقد كانت أهم مناطق استخراج الزيت الفرما وسخا
وانتشر هذا الزيت ببلاد الصعيد حيث كثرت معاصره بأسبوط .
كما اشتهرت منطقة صندوقا بكثرة معاصرها وكذلك الفيوم
والفسطاط .

ورغم الكميات الوفيرة التي كانت تنتج من تلك المعاصر
الا ان الاستهلاك المحلى كان ضخما بحيث يحتوينا اذ كان الاهتمام
بالاضاءة في كل مكان وخصوصا على مداخل الأزقة ، وقد ولع أهل
مصر والقاهرة بانارة مداخل مساكنهم وحوانيتهم طوال الليل
حتى انه كانت هناك سوق عرفت بسوق القناديل وكان أهالى
الحى يوقدون القناديل أمام مساكنهم وحوانيتهم طوال الليل .

ولا يقتصر استخدام الزيوت على اضاءة المساكن والحوانيت
والشوارع بل باغ استهلاك الزيوت في ليالى المواسم كميات كبيرة .
فيذكر ناصر خسرو انهم في ليالى المواسم يوقدون أكثر من
سبعمئة قنديل وهذا بجامع عمرو بن العاص فقط .

ولنا ان نتخيل كميات الزيوت المستخدمة في هذه القناديل
اذا عرفنا ان تلك الثريات والقناديل كانت من الأحجام الكبيرة .
ويقال انه حين تم صنعها لم يتسع لها باب من أبواب المسجد
لكبرها فخلعوا بابا وأدخلوها منه ثم أعادوا الباب مكانه .

ومن الزيوت التي تخصصت في انتاجها مصر رغم ضآلة
كمياتها الا انها عظيمة الأهمية وهى (البلسان) زيت البلسان

وهو نبات يزرع بمنطقة المطرية من ضواحي القاهرة ولهذه المنطقة شهرة روحية لدى المسيحيين والمسلمين على السواء ويرجع الأستاذ الدكتور نعيم زكى سبب شهرة منطقة المطرية لدى أهل مصر الى القصة التى تروى عن السيدة مريم العذراء عندما هربت بالطفل يسوع المسيح من طفيان الحاكم الرومانى لبيت المقدس فنزلت والطفل ويوسف النجار ، هذه المنطقة وجلست لتستريح على الأرض والطفل فى حجرها بعد أن نال منهم التعب والعطش وهنا حدثت المعجزة ، فقد أخذ الطفل المقدس يحرك رجليه كما تفعل الأطفال عادة ولامس كعباه الأرض فتفجرت عين ماء فى ذلك الموضع وروت أمه عطشها وغسلت ثيابه ، وحدث أن سقطت بعض البذور من شجر البلسان حيث الماء المتفجر فنمت أشجاره وازدهرت ثماره وأصبحت تلك المنطقة مزارا للمسيحيين من جميع أنحاء العالم بعد عودتهم من بيت المقدس ليتبركوا بالشجرة المقدسة كجزء مكمل لحجهم والمساحة المنزرعة من البلسان ضئيلة جدا فهى لا تتعدى الميل المربع ويبلغ محصوله فى العام الواحد مائتى رطل بالمصرى وقد قدر البغدادى أن البلسان يزرع فى مساحة سبعة أفدنة ويتحصل منه ما يزيد عن عشرين رطلا من الدهن .

أما الأستاذ الدكتور نعيم زكى فيذكر أن محصول العام الواحد يزيد على ستين رطلا فى أوفى الأعوام ونبات البلسان يشبه شجرة الحناء أو الرمان ويؤكل لحاء هذا النبات فيكون طعمه مقبولا وفيه حرارة وحروقة لذيدة .

أما الطريقة التى يتم بها الحصول على العصارة من شجرة البلسان فتتم عندما تتضخم شجرة البلسان فى وقت معين وخصوصا فروعها فيحدث عمال الحديقة شقوقا فى لحائها

فيسيل السائل الموجود بجسم النبات ويجمعونه في قوارير خاصة بعد أن يتم سد تلك الشقوق حتى لا تموت الشجرة لكثرة ما ينزف منها من عصارة ، ثم يوضع تحت وهج الشمس فيطفو الزيت وتهبط الشوائب ويتم طبخه بواسطة رجل نصراني تخصص في هذه الصنعة فيكتسب لونا أحمر جذابا ويعتبر هذا أرقى الأنواع .

ولأهمية دهن البلسان احتكرته الحكومة الفاطمية وشددت الرقابة على مزارعه للمحافظة على إنتاجه القليل وكثرة الطلب عليه .

وكان يحفظ في خزائن الخلفاء بالقصر الفاطمي ثم ينقل جزء الى القلاع بالشام والمارستانات المتعددة لاستخدامه في معالجة المرضى ولا يخرج منه شيء الا بمرسوم ويتم اهداء جزء من هذا الدهن لبعض ملوك النصارى ببلاد الحبشة وأباطرة روما وغيرهم من ملوك الدول المسيحية .

وغالبا ما كانت ملوك وأباطرة الدول يسعون في الحصول على هذا الدهن لأهميته الدينية بالنسبة لهم فبعضهم يعتقد انه لا يتم تنصير أحد الا بعد ان ينغمس في ماء المعمودية ويعتقدون انه لا بد أن يكون في ماء المعمودية شيء من دهن البلسان .

وبعد ان استعرضنا اهم انواع الزيوت التي تدخل في الصناعة نستخلص من هذا ان الحكومة الفاطمية اهتمت بصناعة الزيوت والدهون وتوفيرها لجميع طبقات الشعب سواء للاستخدامات اليومية في الغذاء أو في الاضاءة أو ما يستخدم منه في الطقوس الدينية بالنسبة للمسيحيين كزيت البلسان .

أما صناعة الشموع : فقد كانت من الصناعات التي اهتمت بها الحكومة الفاطمية لتوفير كميات كبيرة منه لسد حاجة البلاد في المناسبات والأعياد المختلفة والتي يمثل الشمع جزءا من طقوسها .

وقد اختلفت أحجام الشموع من الصغيرة التي يحملها الطفل الى الكبيرة التي تزن الواحدة منها بضعة أرطال وتعتبر مدينة الاسكندرية من أهم مراكز انتاج الشموع بالبلاد ويرجع هذا الى جوها الرطب الذي يساعد على سرعة تماسك المواد المصنع منها الشمع .

واعتقد أن هذا ينطبق على كثير من البلاد الساحلية الا أن شهرة تلك البلاد في انتاج النسيج كدمياط وتينيس وغيرها جعل الرحالة لا يهتمون الا بالمشهورة من الصناعات دون غيرها . كما اشتهرت أيضا مدينة الفسطاط بهذه الصناعة وتفوقت فيها .

ولأهمية صناعة وتجارة الشموع وكثرة استخدامها خصص لها سوق أطلق عليها سوق الشماعين وكانت حوانيتها تحتوى على أنواع الشموع المختلفة سواء الموكبية أو الفانوسية أو الطوافات ، ومن كثرة اقبال الناس على الشراء من هذه السوق كانت حوانيتها يستمر البيع بها الى قرب منتصف الليل .

وكان متحصل ما يباع منها أموالا طائلة . ويرجع اقبال الناس على هذه السوق وما بها من شموع الى العادات والتقاليد المتبعة في الدولة الفاطمية . ففي رمضان كانت الناس تقبل على شراء الشموع الموكبية التي تزن الواحدة منها عشرة أرطال . الى جانب المزهرات التي يصفها المقرئى بأنها عجيبة الصنع وقد

وصل حجم بعض تلك الشموع الى قنطار كامل ولذا كان يحمل على عجل .

وكان يستخدم في الانارة لصلاة التراويح . اما ما كان يستخدم من تلك الشموع في ليالى الوقود (٤٩) في مواكب الخليفة فكانت اعداده كبيرة ويتم تجميعها في خزائن دار افتكين (٥٠) .

(٤٩) يرجع أصل الاحتفال بليالى الوقود الى زمن الخليفة عمر بن الخطاب الذى كان يصيح في أهل مكة ليوقدوا النار ليلة هلال المحرم حتى يوضحوا الطريق لحجاج بيت الله الحرام وذلك أثناء استعدادهم للعودة الى بلادهم بعد أدائهم الفريضة . وقد استمر الأمر على ذلك بمكة في هذه الليلة . حتى كانت ولاية عبد الله بن داود الذى أمر أهل مكة أن يوقدوا في ليلة هلال رجب ونصفه وأول شعبان ونصفه .

(٥٠) دار افتكين دار كبرى سكنها نصر الدولة افتكين أحد مماليك أمير الجيوش بدر الجمالى وقد رافق نزار بن المستنصر بالله الى الإسكندرية عندما خرج ثائرا وخصصت تلك الدار لخزن كميات ضخمة من الشموع لاستخدامها في المناسبات المختلفة الى جانب أنواع أخرى من الفستق والاعسال .

الفصل الثالث

التجارة

ساعد موقع مصر الجغرافي منذ أقدم العصور على احتلالها مركزا تجاريا مهما مما دعا المقدسي أن يصفها بأنها بلد التجارات فمنذ القرن الرابع قبل الميلاد وهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، تحتل مركزَ الصدارة في التجارة العالمية .

ولم تكتف بكونها وسيطا تجاريا تمر من خلال أرضها بضائع الشرق والغرب بل ساهمت بالجزء الأكبر من تصدير كثير من إنتاجها المتقدم في هذا الصدد سواء الانتاج الزراعى حيث كانت محاصيلها الزراعية وخصوصا القمح تغزو العالم القديم وكذلك الأقمشة سواء الكتانية أو الصوفية التى كانت لها شهرة عالمية وفى هذا الصدد تذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف أهمية مصر منذ القدم فى التجارة العالمية فتقول « ان مصر ظلت منذ عهد الاسكندر الأكبر تتمتع بمركز تجارى ممتاز فلم تكتف بتصدير ما يزيد عن حاجة البلاد من الزراعات او الصناعات واستيراد

ما تحتاج اليه البلاد بل كانت تلعب دور الوسيط بين الشرق والغرب وكانت مخزنا للبضائع الشرقية والغربية تصدر منتجات الأسواق الشرقية الى الغربية وبالعكس .

أما بعد الفتح العربى فقد استمرت تحتل هذا المركز . الممتاز حيث اهتم العرب بتنمية موارد مصر الاقتصادية وزاد الاهتمام بموقعها الجغرافى المتميز . فمهدت الطرق التجارية البرية المارة عبر البلاد وأمنت الثغور ، هذا الى جانب اهتمام العرب بالطرق البحرية باعتبارها وسيلة مهمة لخدمة التجارة الداخلية والخارجية .

ويظهر هذا بوضوح فى الاهتمام الذى نتج عنه إعادة حفر قناة « أمير المؤمنين » التى كانت تصل البحر الأحمر بالنيل . وان دل هذا على شىء فانما يدل على مدى ادراكهم لأهمية التجارة الخارجية كمصدر مهم من مصادر الدخل المهمة لخزانة الدولة فقد خدم هذا الخليج التجارة بين مصر وبلاد الحجاز واليمن والهند .

ولم يقتصر اهتمام مصر بتجارة البحر الأحمر بل زاد حجم التبادل التجارى مع بلاد النوبة والسودان ووسط افريقية وكان هذا يتم عن طريق الطرق التجارية المعروفة فى ذلك الزمان .

وقد زاد الاهتمام بالتجارة بصورة كبيرة طول عصر الولاة من سنة (٢٠ هـ - ٢٥٤ هـ - ٤٦٠ م - ٨٦٨ م) . وبلغت اوج ازدهارها فى عهد الدولة الطولونية (٢٥٤ هـ - ٢٩٢ هـ - ٨٦٨ م - ٩٠٥ م) المستقلة اذ اهتم أحمد بن طولون بتجارة مصر اهتماما كبيرا فقام بدور كبير فى جعل مصر مركزا للتجارة العالمية فى عهده . وذلك باصلاح الموانئ المصرية واعداد اسطول عظيم لخدمة التجارة ولحماية السفن التجارية من خطر القرصنة

وقد زاد عدد قطع الاسطول زيادة واضحة وبلغ عدد قطع الاسطول المصرى بعد وفاته مباشرة مائتى سفينة مزودة بأحسن العتاد .

وقد حصل الطولونيون على أموال طائلة من وراء هذه النهضة التجارية الضخمة حيث فرضوا ضرائب جديدة على التجارة الداخلية بالإضافة الى الضرائب الموجودة من قبل ، وكذلك التجارة الخارجية التى كانت تمر بموانئهم وحدودهم ، ونتيجة لرواج التجارة فى العصر الطولونى وازدهار تجارة البحر الأحمر وكذلك البحر المتوسط وتحول مصر الى مركز للتجارة العالمية أصبحت مصر مركزا لاقامة كثير من تجار العالم . فوفد عليها كثير من التجار وخصوصا تجار بلاد فارس حيث أقاموا بها وكونوا جالية كبيرة منذ القرن الثالث الهجرى .

ومما يدل على نشاط تجارة مصر فى تلك الفترة وعظمة مركزها التجارى وقيام موانئها بدور الوسيط التجارى بين الشرق والغرب ما أورده الرحالة ابن خرداذبة عن اليهود الراذانية الذين يتكلمون « بالعربية والفارسية والرومية والافرنجية والأندلسية والصقلية ، ويسافرون الى المشرق والمغرب ومن المغرب الى المشرق برا وبحرا ويجلبون من المغرب الخدم والجوارى والغلمان والديباج والجلود والخز والعراء والسمور والسيوف ويركبون فرنجة (يقصد فرنسا الحالية) فى البحر الغربى فيمرون بالقرما ويحملون تجاراتهم على الظهر الى القلزم وبينهما خمسة وعشرون فرسخا ثم يركبون البحر الشرقى من القلزم الى الجار وجدة - الجار ميناء المدينة المنورة - أما جدة فميناء مكة المكرمة - ثم يمضون الى الهند والسند والصين فيحملون من الصين المسك ، والعود والكافور والدار الصينى وغير ذلك

مما يحمل من تلك النواحي حتى يرجعوا الى القلزم ثم يحملونه الى الفرما ثم يركبون في البحر الغربي ، فربما عدلوا بتجاراتهم الى القسطنطينية فباعوها الى الروم وربما ساروا بها الى ملك الفرنجة فيبيعونها هناك وان شاءوا حملوا تجارتهم من فرنجة في البحر الغربي فيخرجون بانطاكية ويسرون على الأرض ثلاث مراحل الى الجابية (قرية من أعمال دمشق) .

ثم يركبون في الفرات الى بغداد ، ثم يركبون من دجلة الى الأيلة ومن الأيلة الى عمان والسند والهند والصين كل ذلك متصل بعضه ببعض واستمر الازدهار التجارى زمن الدولة الاخشيدية أيضا حيث أخذت البلاد تتمتع بالاستقلال الذاتى الى جانب اهتمام الاخشيديين أيضا بالقضاء على الفوضى السياسية والأمنية التى كانت تنتصر من وقت الى آخر بمصر ، كما حاولت تقوية مركز البلاد الاقتصادى لتحصل على اكبر قدر من الموارد التى تساعد في تثبيت اقدامها بالبلاد .

ومن هنا أخذت تظهر الى الوجود علاقات جديدة بين الدولة الاخشيدية وكثير من الدول الأوربية والآسيوية على سبيل المثال العلاقة بين الدولة الاخشيدية والامبراطورية البيزنطية والتى اتصفت بالود احيانا فكان الامبراطور البيزنطى رومانوس يخاطب الاخشيد مباشرة متخطيا الخليفة العباسى ببغداد . وذلك لتنظيم العلاقات التجارية بين البلدان من ناحية ولتسهيل مهمة تبادل الأسرى من ناحية أخرى .

ولم تقتصر العلاقات الودية على الدولة البيزنطية وانما حرص الاخشيد على تنظيم علاقاته مع كثير من دول جنوب شرق آسيا وكذلك الدول الافريقية ليضمن استقرار احوال تجارة مصر

الخارجية ، وقد ازدهرت التجارة المصرية في عصر الدولة
الاخشيدية بالفعل ويرجع سبب هذا الازدهار الى سيطرة الدولة
على الموانى والثغور النيلية والبحرية ونشر الأمن والأمان حتى
غدت سمعة مصر التجارية تغزو العالم من الشرق الى الغرب هذا
الى جانب الاهتمام بالموارد الصناعية والزراعية بحيث لا يقتصر
دورها على دور الوسيط التجارى وانما تصدر منتجاتها الزائدة
عن حاجاتها وتحصل على ما تريد من السلع المختلفة .

ولم تنس الدولة الاخشيديّة الطرق الصحراوية التي تمر
فيها القوافل التجارية بين البحر الأحمر والنيل ، وقد أمنت تلك
الطرق وحفرت الآبار وقضت على القرصنة التي كانت موجودة
بتلك الطرق وكان لدخول الفاطميين مصر أكبر الأثر في ازدهار
النشاط التجارى فقد اهتموا منذ دخولهم البلاد بتنمية مواردها
الاقتصادية وقد بالغوا في ذلك وخاصة بالنسبة للزراعة
والصناعة ، كما ذكرنا في الفصول السابقة لسد حاجة البلاد من
الموارد الأساسية وكان لهذا كله أكبر الأثر في زيادة الانتاج مما عمل
على زيادة النشاط التجارى وهو المصدر الأساسى للدخل .
ولذا فقد ازدهرت التجارة في العصر الفاطمى بصورة كبيرة سواء
التجارة الداخلية او الخارجية ، كما تزايدت مكانة مصر العالمية
نتيجة لكونها مقر الخلافة الفاطمية التي تسيطر على مصر
والشام اضافة الى الحجاز واليمن وبلاد المغرب ، وقد وصف
الرحالة النشاط التجارى في العصر الفاطمى واسهبوا في وصف
الطرق البرية الممتدة على طول البلاد وعرضها كذلك الطرق النهرية
والبحرية ، ومراكز تجمع التجار الى غير ذلك ويأتى وصف الرحالة
المؤرخين للمراكز التجارية الكبرى في المدن الساحلية والثغور
كدليل على مدى تقدم النشاط التجارى في مصر في تلك الفترة ،
كما اسهب بعضهم في وصف العلاقات التجارية الخارجية التي

كانت تربط الفاطميين بكثير من بلاد العالم المختلفة سواء في المشرق والمغرب بروابط ومواثيق ومعاهدات تجارية كثيرة . كما وصفوا الازدهار التجارى الذى ساد هذا العصر . ولم يفتهم أيضا الاشارة الى أسواق المدن الصغيرة والقرى مما يدل على اهتمامهم بتتبع حركة التجارة الداخلية . وأما المدن الكبرى فكانت أسواقها تعلن عن نفسها في هذا المجال وبالنسبة للتجارة الداخلية فقد ازدهرت بصفة خاصة في العصر الفاطمى ازدهارا كبيرا نتيجة لتزايد الانتاج الزراعى والصناعى الى جانب النهضة الحضارية التى واكبت حياة الترف التى عاشتها الدولة الفاطمية باستثناء بعض فترات القحط والمجاعات هذا الى جانب ما وصلت اليه مصر من مكانة عالمية حيث أضحت عاصمة الخلافة الفاطمية التى تبسط سلطانها أيضا على الشام والحجاز واليمن والمغرب ولها نفوذها الواسع على بلاد كثيرة من العالم الاسلامى، مما أدى الى اتساع نفوذها التجارى عبر البحار المعروفة في ذلك الوقت . وقد انعكس كل هذا على التجارة الداخلية فازدهرت مدن كثيرة عددها ووصفها رحالة هذا العصر .

أما المدن المصرية التى أضحت مراكز تجارية عظيمة على عهد الدولة الفاطمية فهي :

الفسطاط :

تأتى مدينة الفسطاط على رأس قائمة المراكز التجارية الكبرى بالبلاد بل تعتبر أعظم تلك المراكز على الاطلاق ، ويأتى وصف المقدسى الذى عاش في القرن الرابع الهجرى ليكون خير معبر عن تلك العظمة التى بلغتها مدينة الفسطاط طوال العصر الفاطمى اذ يذكر أن « الفسطاط هو مصر في كل قول لانه جمع الدواوين ، وحوى أمير المؤمنين وفصل بين المغرب وديار العرب

واتسع رقعته ، وكثر ناسه وتنفر اقليمه واشتهر اسمه وجل قدره فهو مصر مصر وناسخ بغداد ومفخر الاسلام ، ومتجر الأنام ، وأجل من مدينة السلام - خزانة المغرب ومطرح المشرق ، وعامر الموسم . ليس في الأمصار أهل منه كثير الأهل والمشايع ، عجيب المقاصر والخصائص ، حسن الأسواق والمعاش - الى حماماته المنتهى ، ولقياسه لباقة وبهاء وليس في الاسلام اكبر مجالس من جامعته ، ولا احسن تجملا من اهله ولا اكثر مراكب من ساحله . أهل من نيسابور وأجل من البصرة ، واكبر من دمشق . به اطعمة لطيفة وأدامات نظيفة ، وحلاوات رخيصة - كثير الموز والرطب ، غزير البقول والحب ، ضعيف الماء صحيح الهواء .

وقد اتفق وصف الرحالة ابن حوقل مع ما وصفه المقدسي في هذا الصدد فيذكر أن الفسطاط مدينة حسنة ينقسم لديها النيل قسمين ، وهى مدينة كبيرة تبلغ ثلث بغداد وتمتد على مساحة مقدارها نحو فرسخ ذات عمارة ضخمة وبها أسواق عظام ومتاجر فخام ، أما امية ابن أبى الصلت فيذكر انه « ليس تشتمل أرض مصر بعد الفسطاط الذى هو مقر الملك وكرسى الدولة على مدائن لها قدر فى كثرتها ولا فخامتها ، ولكن أجل مدائنها وأفخرها » ، واذا كان هذا هو وصف رحالة العصر فلنا أن نتصور مقدار ما وصلت اليه تلك المدينة من مكانة تجارية كبيرة جعلتها تحتل تلك المكانة مدة طويلة من الزمان وساعدها على هذا موقعها المتميز على النيل حيث تقع بين نقطة التقاء النيل

الى فرعيه رشيد ودمياط مما جعلها على صلة وثيقة بطرق التجارة من اسوان الى ساحل البحر الأحمر فتخرج منها التجارة البرية التى تسلك طريقها الى بلاد الشام . الى جانب طرق أخرى تتجه الى المغرب . هذا وهى « مدينة مستطيلة يمر النيل مع طولها ويأتى الى سواحلها المراكب الآتية من شمال النيل وجنوبه بأنواع الفوائد فهى اذن قبلة بضائع المشرق والمغرب » .

كما يصل اليها على حد قول المقرئى من متاجر البحر الاسكندراني والبحر الحجازى وهو هنا يوضح كيف تتجمع بها تجارة البحر الأبيض والبحر الأحمر ثم يتم توزيعها الى بقية أرجاء البلاد ، اذن فقد لعبت الفسطاط طوال العصر الفاطمى دور الوسيط التجارى للتجارة العالمية .

ويصف المقدسى عظمة سواحلها وكثرة المراكب الراسية على تلك السواحل حيث يقول « كنت يوما أمشى على الساحل وأتعجب من كثرة المراكب الراسية والسائرة فقال لى رجل منهم من أين أنت قلت من بيت المقدس قال بلد كبير أعلمك يا سيدى أعزك الله ان هذا الساحل وما قد أقلع منه الى البلدان والقرى من المراكب ما لو ذهبت الى بلدك لحملت أهلها وآلاتها وحجارتها وخشبها حتى يقال كان ههنا مدينة » .

واذا دل هذا على شىء فانما يدل على نشاط الحركة التجارية على تلك السواحل الممتدة على مدينة الفسطاط ، ولا عجب اذن من ازدهار أسواقها وشوارعها بالتجار الوافدين اليها من المشرق والمغرب فيذكر المقدسى « أن الزحام كان متصلا بتلك المدينة حتى ان القرمطى عندما أتى لغزو مصر خرج اليه الناس فرآهم

مثل الجراد فتراجع وخصوصا بعد ما أخبر أن هؤلاء ما هم
الا نظارة مصر ومن يخرج أكثر « (١) .

ويذكر هذا الرحالة أيضا أنه شاهد نحو عشرة آلاف رجل
يصلون خلف الامام يوم الجمعة حيث بلغت صفوف المصلين أكثر
من ألف ذراع تفرش الأزقة المحيطة بالجامع العتيق .

ونتيجة لهذه الكثافة السكانية بمدينة الفسطاط فقد تألفت
دورها من طوابق متعددة بلغ بعضها سبعة طوابق وأكثر كما بلغ
عدد سكان الدار الواحدة مائتين من الناس .

وقد اتفق رحالة العصر على عظمة أسواق الفسطاط فيذكر
ناصر خسرو أن أسواق الفسطاط تضاء فيها القناديل طوال
اليوم . كما وصف لنا سوق القناديل التي انفردت بأنواع السلع
والتحف التي ترد إليها من جميع بقاع العالم .

وأضاف المقدسي أن هذه السوق من العظمة والروعة بحيث
يطول وصفها ونعتها فكان يرد إليها من الصعيد الأرز والصوف
والتنمر والخل والزبيب ومن تنيس الثياب الفاخرة ومن دمياط
القصب ، ومن الفيوم الأرز والكتان ومن الفرما السمك ، كما كان
يصل إليها الجلبان وزيت الفجل .

(١) يقصد بالنظارة هنا بعض سكان المدينة الذين خرجوا ليستنظروا
أمر القرمطي ، فقد زحفت حيوش القرامطة الى مصر سنة ٣٦٠ هـ - ٩٧٠ م
فهاجمت مدينة القلزم وتمكنت من دخولها وتابعت سيرها الى الأراضى المصرية
في أوائل سنة ٣٦١ هـ - ٩٧١ م فأسولت على عين شمس ثم تقدمت الى القاهرة
وتأهب جوهر السقلى فأعد جيشا قويا من المغاربة والمصريين معا كما حصن
القاهرة بخندق عظيم فلما وصل القرامطة الى المدينة في ربيع الأول
سنة ٣٦١ هـ خرج المصريون جميعا مع جوهر وانضموا الى الجيش الفاطمى
وأبلىوا بلاء حسنا مما استرعى أنظار المؤرخين فتقهقر القرامطة ورحلوا الى
مدينة الاحساء .

وأشاد المقدسى أيضا برخص أسعار هذه السوق بحيث استطاع أن يشتري الخبز الحوارى ثلاثين رطلا بدرهم والبيض ثمانية بدانق .

ولم تقتصر تجارة الفسطاط على سوق القناديل بل تعددت الأسواق المشهورة بها فبلغت تسع عشرة سوقا كلها أسواق متخصصة كل منها فى حرفة معينة مثل سوق الخبازين والقفاصين والرازاين والأساكفة والوراقين وغيرها من الأسواق الأخرى ، وكان بعض تلك الأسواق له طابع خاص مثل سوق المغاربة وسوق البربر وسويقة العراقيين وهى أسواق تتجمع فيها تلك الطوائف لبيع وشراء ما يخصها من منتجات خاصة ببلادها وتمتعت أسواق الفسطاط بكثرة روادها من جميع المعمورة حيث يرد إليها تجار الشام بمنتجاتهم وتجار المغرب الى جانب ما تحمله لها مراكب العراق والروم ولم يقتصر دور الفسطاط التجارى على استيراد المواد الغذائية والمنتجات الصناعية بل كان لها دور كبير فى تصدير كثير من منتجاتها الصناعية المتعددة من الصابون والسكر فقد تعددت مطابخ السكر حتى بلغت ستة وستين مطبخا ، كذلك مصانع الورق الجيد المعروف بالمنصورى .

واستمرت مدينة الفسطاط أعظم المراكز التجارية فى مصر الفاطمية باستثناء بعض الفترات التى نكبت فيها نتيجة للاضطرابات السياسية ، وفى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله حدث حريق ذهب بسببه عظمة مدينة الفسطاط ، اختلفت الآراء حول الأسباب الرئيسية لهذا الحريق فالبعض يرجع سبب هذا الحريق المدمر للأوامر التى أصدرها الخليفة الحاكم بأمر الله الى جنوده بحرق الفسطاط بعد أن سخر أهلها منه ، وأرسلوا له رقعة سبوه فيها سنة ٤١٠ هـ (١٠٢٠ م) . ويذكر أصحاب هذا الراى

أن الخليفة أصدر أوامره الى جميع جنوده بالمسير الى مصر وحرقتها بالنار ونهبها فاجتمع أهل مصر ودافعوا عن أنفسهم ولكن سرعان ما تراجع الجنود الأتراك والمغاربة عن احراق ونهب المدينة بل وأكثر من هذا تضامنوا مع أهلها لكثرة صلة النسب بينهم وبين أهل مصر .

أما العبيد فقد استمروا في القتال والسلب والنهب . وقد نجحت الجهود المبذولة من قبل المغاربة والأتراك في إجبار الخليفة الحاكم بأمر الله على وقف القتال ، والاعتذار للاشراف ، ومحاولته التنصل من هذه الكارثة . وهذه الرواية شاعت ورددها كثير من مؤرخي العصر الا انها غير منطقية وخصوصا أن الخليفة الحاكم بأمر الله كان يتألم لما أصاب البلاد من الخراب والنهب نتيجة للحريق . وكان يركب أثناء الحريق ويأمر جنوده بسرعة القضاء على النيران ، ويلعن العبيد على فعلتهم الشنعاء .

وقد ذكر البعض أن هذا الحريق ما هو الا نتيجة للصراع بين طوائف الجند داخل الجيش الفاطمي وقد اتحد الأتراك والمغاربة ضد العبيد الذين تزايدوا بصورة واضحة زمن الخليفة الحاكم بأمر الله .

ولكنني أعتقد أن الرواية الأولى مدسوسة على الخليفة الحاكم بأمر الله فليس من المعقول أن يأمر بحرق تلك المدينة التجارية الضخمة لأسباب واهية ولكن الاحتمال الأكبر هو أن هذا الحريق قد حدث نتيجة للصراع الذي ساد بين طوائف الجيش في أواخر أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ، والدليل على هذا أن المقرئى عندما تكلم عن الفسطاط وحريق الفسطاط زمن الوزير شاور بن مجير السعدى وزير الخليفة العاضد آخر خلفاء الفاطميين لم يذكر حريق مصر زمن الخليفة الحاكم بأمر الله .

وسرعان ما عادت مدينة الفسطاط الى اوج عظمتها التجارية والعمرانية والدليل على هذا ما أورده ناصر خسرو عن عظمة مدينة الفسطاط عندما زار مصر أثناء حكم الخليفة المستنصر بالله . ولكن فى أثناء حكم المستنصر حدثت الشدة العظمى واصاب الفسطاط ما اصاب بقية البلاد من الخراب والدمار حيث اشتد الفلاء وكثر الوباء سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) فحدث مع ذلك الفتنة العظيمة التى خرب بسببها اقليم مصر كله .

اما الطامة الكبرى التى اصاب الفسطاط فكانت زمن الوزير شاور بن مجير السعدى زمن الخليفة العاضد لدين الله حيث امر باحراق المدينة حين استعد الصليبيون للزحف من بليس عليها وقد لفت نظر الرحالة ابن جبير آثار الحريق والخراب الذى احدثه هذا الحريق وقت الفتنة عند انتهاء دولة الفاطميين سنة اربع وستين وخمسائة ، ولذا عندما وصف الفسطاط ذكر أن كثيرا من مبانيها ومساجدها حديث البناء لتجديدها بعد الحريق الذى حدث زمن الدولة الفاطمية .

القاهرة :

تعتبر القاهرة من المراكز التجارية المهمة خلال العصر الفاطمى على الرغم من أن تلك المدينة اقامها جوهر الصقلى لتكون مدينة سياسية وسكنا للخليفة وحرمة وجنده ، وخواصه ، فكانت مقرا للخليفة ورجال الدولة دون العامة ، الى جانب كونها حصنا منيعا فيما بين الفاطميين والقرامطة . ومدينة عالمية تنافس بغداد وقرطبة ، ومركزا اسلاميا وكان من أهم معالمها الجامع الأزهر ، الا انها بعد الشدة العظمى المستنصرية اصابها ما اصاب المدن المهمة بمصر من الخراب والدمار وهجرها أهلها واصبحت مدينة مهجورة تتداعى وراء أسوارها .

وعندما تولى الوزير بدر الجمالى السلطة أمر بتجديد ما خرب من القاهرة ، وسمح لرجال دولته بالبناء والتعمير مستخدمين انقاض مدينة الفسطاط التى سبق وأن خربت هى الأخرى . ومن هنا تحولت القاهرة الى مدينة سكنية بمعنى الكلمة تحوى بين جوانبها الأسواق المتخصصة التى أصبحت من أعظم أسواق العمورة ويأتى وصف الرحالة كدليل قوى على هذا ، فقد انتقلت اليها عظمة أسواق الفسطاط التجارية ، وافرد الرحالة الكثير من كتاباتهم لوصف مدينة القاهرة وأسواقها المتخصصة التى تحتوى على جميع بضائع الدنيا . « وتحتوى ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للسلطان وكثير منها يؤجره بعشرة دنائير مغربية فى الشهر ولا يقل اجرة بعضها عن دينارين » .

وقد حاول المقرئى عقد مقارنة بين القاهرة والفسطاط ومحاولة اثبات أن الفسطاط أرخص سعرا لقربها من النيل فالراكب تصل اليها بالخيرات فى يسر وسهولة ، إلا أن القاهرة غلب على أسواقها وتجارتها الطابع الارستقراطى العالمى ، فامتلات حوانيتها بالبضائع الراقية التى تتناسب مع الطبقة الحاكمة والمترفة ، واستمرت لمدة طويلة تحتفظ بهذا الطابع . ولذا جاءت فخامة أسواقها وما تحويه من تحف نادرة وطرائف دليلا على هذه الارستقراطية ، والى جانب تجارتها الرائجة وحوانيتها الكثيرة فقد قامت أيضا بدور المصدر لبعض المنتجات الخاصة بها حيث كثرت مطابخ السكر ، ومصانع الورق . الى جانب أهميتها كمدينة مصدرة لكثير من المواد الخام والمصنوعات الجلدية ووصلت شهرتها فى صنع الأنطاع التى تصدرها الى الشام درجة كبيرة واشتهرت أيضا بصناعة بعض المنسوجات القطنية ، والحريرية والكتانية الراقية كما اشتهرت بصناعة المنتجات

الجلدية الراقية التى كانت تصدر الى كثير من البلاد الاسلامية
كما حوت كثيرا من الفنادق والخانات والمنشآت التجارية المهمة
التى تخدم التجار الأجانب .

الاسكندرية :

احتلت الاسكندرية منذ نشأتها على يد البطالمة مكانا بارزا
بين المدن المهمة فى حوض البحر المتوسط فقد كانت من أعظم
مدائن الدنيا واقدمها وصفا .

وتعتبر من أهم ثغور مصر الاسلامية مما جعلها سقوا
تجارية مهمة وحلقة الاتصال بين طرق التجارة العالمية فى العصور
الوسطى .

وقد ساعدها على الوصول الى هذه المكانة موقعها الجغرافى
التميز على ساحل البحر المتوسط واتصالها بالنيل عن طريق
خليجها . لذلك فقد تمتعت منذ أقدم العصور بحضارة عظيمة
تجلت فى الخطاب الذى أرسله عمرو بن العاص للخليفة
عمر بن الخطاب يقول فيه :

« أما بعد فانى فتحنت مدينة لا أصف ما فيها غير انى أصبت
فيها أربعة آلاف بنية - ويقصد بالبنية هنا (منزل) - بأربعة
آلاف حمام وأربعين ألف يهودى عليهم الجزية ، وأربعمائة ملهى
للملوك وائنى عشر ألف بقال يبيعون البقل الأخضر » .

كما كانت قبلة كثير من تجار البر والبحر . وكانت السلع
المختلفة وخاصة البهار والتوابل والتحف الثمينة تصل الى
مينائها ، ثم تحمل على ظهور الابل ثم تنقل بالسفن فى خليج
الاسكندرية لتصل الى القسطنطينية .

والى جانب كونها مركزا تجاريا مهما ووسيطا بين الشرق والغرب فقد اشتهرت أيضا بتجارة ما ينتج بمصانعها من المنسوجات الراقية من الحرير الذى كانت تصدره الى دول العالم المختلفة الى جانب انتاجها المتميز من الزيوت والصابون الذى كانت تصدر منه الجزء الأكبر . وكذلك الفاكهة التى كانت تنقلها السفن الى مدينة مصر .

وقد اذهلت عظمة الاسكندرية رحالة العصر الفاطمى .
فيصفها المقدسى :

« بأنها قصبة نفيسة على بحر الروم (البحر الأبيض) عليها حصن منيع وهو بلد شريف كثير الصالحين والمتعبدين ، شربهم من النيل يدخل عليها ايام زيادته فى قناة فيملا صهاريجهم وهى شامية الهواء . والرسوم ، كثيرة الأمطار جامعة للاضداد جليلة الرستاق جيدة الفواكه والأعشاب فطبقة بنائها من الحجارة البحرية ... وفى نواحيها خرنوب وزيتون ومزارع على البعل ... » (*) .

وقد اتفق ابن جبير مع المقدسى فجاء وصفه لها بأنها أجمل المدن على الإطلاق وقد أعجب كثيرا بمبانيها المتسعة ومسالكها الحافلة بالأسواق الجليلة التى تستمر حركة البيع والشراء بها طوال اليوم . وأعجب أيضا بالطريقة التى شيدت عليها مباني تلك المدينة حيث بناؤها تحت الأرض كبنائها فوقها ويعتبرها المقرينى المدينة الوحيدة التى اقيمت على ثلاث طبقات اما الادريسي فيتعجب من جمال مدينة الاسكندرية وكثرة عمرانها ورواج تجارتها فيذكر :

(★) البعل : الزرع يحتفظ بالياه فى عروقه بعد سقوط الأمطار فيستغنى بذلك عن السقى أو الري .

« أما الاسكندرية فهي مدينة حصينة الأسوار . نامية الأشجار ، جليلة المقدار ، كثيرة العمارة ، رائجة التجارة ، شامخة البناء ، رائعة المغنى ، شوارعها فساح ، وعقائدها بنيانها صحاح . وفرش دورها بالرخام والمرمر ، وجنايا ابنيته بالعمد المئمر ، وأسواقها كثيرة الاتساع ومزارعها واسعة الانتفاع » . وقد كانت الحركة التجارية بتلك المدينة مزدهرة طوال اليوم بحيث يتصرف أهلها فى الليل كتصرفهم بالنهار .

وقد كانت مدينة الاسكندرية من المدن التجارية الكبرى التى لها علاقات تجارية متعددة مع كثير من بلدان العالم فى ذلك ولم يكن هذا من مستحدثات العصر الفاطمى وانما يرجع الى اقدم العصور وقد ساعدها على هذا موقعها على البحر المتوسط وقربها من شبكة الطرق التجارية العالمية . ومن هنا كانت فى عصر الدولة الفاطمية تشارك بغداد تحديد أسعار السلع التجارية العالمية .

كما كانت علاقتها التجارية قوية بكثير من مدن وجزر البحر المتوسط على الخصوص فقد كانت سفنها التجارية تغادرها متجهة الى جزيرة صقلية على سبيل المثال قاطعة الطريق فى حوالى عشرين يوما حاملة الكثير من الانتاج المتميز للمدينة من الزيوت والصابون وأنواع المنسوجات الحريرية والكتانية الراقية وتعود الى البلاد محملة بالكثير من المنتجات التى تحتاجها مصر فى ذلك الوقت من أدوات الترف والأقمشة الكتانية المنقوشة الدقيقة الصنعة والتى يبلغ ثمن الثوب منها فى أسواق مصر عشرة دنانير مغربية .

كما كانت الاسكندرية مركزا من المراكز الأساسية فى تمويل خزانة الدولة بالمكوس فيحصل بسواحلها المكوس والرسوم من السفن القادمة اليها . وقد وصف ابن جبير الطريقة التى كانت

يتم بها تحصيل تلك الرسوم فذكر أن أمناء المراكب صعدوا الى السفينة ، وقاموا بتدوين عدد الركاب وأعمالهم وما يحملونه من مؤن أو تجارة وكان الغرض من هذا الحصول على الزكاة . بل ان أمناء المركب استجوبوا بعض المسافرين لمعرفة أخبار بلاد المغرب ، ثم أنزل كل حمولة المركب وتم تفتيشها بصورة دقيقة وقد استاء ابن جبير من الطريقة التي كان يتم بها تفتيش المركب واختلاط اسباب الناس بعضها ببعض .

والحقيقة انه رغم كل ما قاله ابن جبير من هذه الاجراءات التي بدت له وكأنها شيء في غاية الشناعة والقسوة والاستهانة بالعنصر البشرى وانتهاك للحرمان واضاعة لأموال الناس فيرجع هذا الى كونه نظر الى تلك الاجراءات من زاوية واحدة ولذا فقد هاله ما حدث وغاب عن ذهنه أن مصر في تلك الفترة كانت في حالة حرب مع الصليبيين وان تلك السفينة التي استقلها كانت قادمة من بلاد أجنبية ولذا جاء التفتيش بهذه الصورة كاجراء أمني فرضته الظروف على البلاد أكثر من كونه اجراء للحصول على الضريبة (الزكاة) .

حيث كثرت جواسيس الاعداء وكان قدومهم دائما على هيئة التجار أو يَمرون اليها كحجاج ولذا كانت اجراءات الأمن ضرورية في هذه الفترة .

والحق أن مدينة الاسكندرية ازدهرت ازدهارا كبيرا كمدينة تجارة عالمية تكتظ بالتجار من جميع أنحاء المعمورة ولذا اهتمت الدولة باقامة الكثير من المنشآت التجارية التي تخدم هؤلاء التجار من الفنادق والقياسر والخانات وغيرها .

وقد تعددت الجاليات المختلفة بهذا الثغر وكانت طائفة اليهود من أكبر تلك الطوائف فقد بلغت ستمائة ألف نسمة .

تنيس :

كانت أهم الثغور الواقعة بين النيل والبحر الأبيض المتوسط واشتهرت بفخامة أسواقها فبلغ عدد ما بها من الدكاكين عشرة آلاف دكان منها مائة دكان عطار مما يدل على ضخامة الحركة التجارية بتلك المدينة . ويذكر ابن بسام التنيسى أن جزيرة تنيس كانت تحتوى فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله على ما يقرب من ٢٥٠٠ حانوت الى جانب مائة معصرة ، ١٥٠ دكانا تبيع الحرير والبز ، ١٦٠ طاحونة ، ٥٠٠ منسج يبلغ عدد عمالها عشرة آلاف عامل .

وقد أدى ازدهار وتقدم الصناعة بهذه المدينة الى رواج النشاط التجارى بها فاشتهرت بصناعة النسيج فيصنع بها القماش الرفيع من القصب الملون الذى لا ينسج الا فى مصانعها مما جعل الملوك وأباطرة العالم يتهافتون على اقتناء بعض منه ، ويحمل من هذه المدينة الأنواع الجميلة من النسيج الى جميع أنحاء المعمورة .

فيذكر ناصر خسرو أن السفن تبحر من تنيس الى القسطنطينية فى رحلة تجارية تستغرق عشرين يوما هذا الى جانب سفنها الكثيرة التى تنتشر فى البحار ناقله بضائع تلك المدينة الى كثير من البلدان .

ومما يدل على رواج تجارتها الخارجية امتلاك هذا الاسطول الضخم من السفن الذى بلغ الف سفينة بعضها ملك للتجار والبعض الآخر ملك للخليفة . مما ساعد على تعدد الحاصلات الزراعية والفاكهة والأغذية المختلفة داخل أسواقها فكانت تجلب

اليها تلك الحاصلات من قرى ومدن مصر المختلفة ، واشتهرت أسواقها بتجارة الأسماك الرخيصة والاردية الملونة ، والصناعات اليدوية من الحديد كالمقارض والسكاكين .

ونتيجة لأهمية مدينة تنيس كثفر من أهم الثغور المصرية ومركز من أهم المراكز التجارية بالبلاد فقد زودت بجيش كامل السلاح والمعدات للاقامة بها حتى يدافع عنها ضد أى اعتداء سواء من الفرنج أو من الروم فقد كانت تلك المدينة مطمعا لكثير من ملوك وأباطرة العالم منذ القدم وكثرت هذه المطامع بعد الفتح العربى لها وزادت خلال العصر الفاطمى فيذكر ناصر خسرو « أن سلطان الروم كان قد أوفد رسولا ليعرض على سلطان مصر أن يعطيه مائة مدينة على أن يأخذ تنيس ، فلم يقبل السلطان » والعبارة السابقة وان كان فيها الكثير من المبالغة فإنها تدل على مدى أهمية مدينة تنيس سواء من الناحية الصناعية أو التجارية مما جعلها مطلبا لامبراطور الروم .

وتعتبر مدينة تنيس من أهم الثغور التى تمد خزانة الدولة بالدخل ، فيصل منها الى خزانة السلطان يوميا ألف دينار مغربى ويصل دفعة واحدة يحمله شخص مكلف بهذا العمل . وينطبق هذا الكلام الذى أورده ناصر خسرو على الفترة التى زار فيها البلاد زمن الخليفة المستنصر بالله وقبل ابتلاء البلاد بالشدة العظمى . ونتيجة لأهمية مدينة تنيس من الناحية التجارية فقد اهتمت الحكومة باقامة المنشآت التجارية التى تخدم التجار الأجانب بالبلاد مثل القياسر والفنادق والخانات .

دمياط :

ومن المدن التجارية المهمة مدينة دمياط التي كانت من أهم الثغور المصرية على ساحل مصر الشرقى منذ أقدم العصور وقد زادت أهمية دمياط منذ عصر الدولة الفاطمية وخصوصا انها كانت أهم مخرج لمصر الى موانئ الساحل الشرقى للبحر المتوسط وكريت وتركيا وقبرص وقد زادت أهميتها بحيث تفوقت على كل من تنيس والفرما . وقد ساعد تفوقها في صناعة النسيج ورواج تجارته بها أن أصبحت من أهم المراكز التجارية التي تحتل مكانا مرموقا في تجارة النسيج العالمية . وقد زاد من شهرتها انشاء دار الصناعة بها وتخصصت في تجهيز الاساطيل العربية وكذلك التجارية .

وكانت تلك المدينة عامرة بالأسواق وقد زادت الحركة التجارية بها مما جعل كثيرا من تجار الشرق والغرب يقيمون بها وكذا كثرت فيها الفنادق والقياسر وتدفقت عليها رؤوس الأموال من كل مكان .

ويصف المقدسى مدينة دمياط بأنها « أطيب وأرحب وأوسع وأصبح وأضرب وأكثر فواكه وأحسن بناء وأوسع ماء وأحذق صناعا وأرفع بزا وأنظف عملا وأجود حمامات وأوثق جدارات وأقل اذايات من تنيس عليها حصن من الحجارة ، كثيرة الأبواب وفيها رباطات كثيرة خربة ولهم موسم كل سنة يقصدها المرابطون من كل جانب ، وبحر الروم منها على صبيحة دور القبط على ساحله ، ثم يفيض النيل في البحر »

الفرما :

أما الفرما فمن المراكز التجارية الداخلية المهمة حيث تقع على ساحل البحر المتوسط وكانت تستقبل تجار سورية وسائر أقاليم شرق البحر المتوسط .

وهي تعتبر من أقدم الرباطات المصرية لقربها من الحدود كما كانت منذ زمن الفراعنة حصن مصر من جهة الشرق لأنها في أول طريق المغبرين على مصر .

وقد تميزت بأسواقها العامرة على مدار السنة وازدحام تلك الأسواق بالتجار القادمين إليها من البر والبحر ليلا ونهارا من الفسطاط والشام لأنها على طريق القوافل التجارية وروادها لا ينقطعون .

وكان يربطها بميناء القلزم طريق قوافل صحراوي ، وتعتبر مفتاح الديار المصرية ، ويعتبرها المقدسي مجمع الطرق . وكان أهلها يشتغلون بصيد الأسماك التي ترسل إلى مدينة الفسطاط ، كما كانت تنتج أنواعا متميزة من التمور حيث يذكر المقرئ أن « بالفرما النخل العجيب الذي يثمر حين ينقطع البسر والرطب من سائر الدنيا فيبتدىء هذا الرطب من حين يلد النخل في الكوانين فلا ينقطع أربعة أشهر حتى يجيء البلح في الربيع وهذا لا يوجد في بلد من البلدان لا بالبصرة ولا بالحجاز ولا باليمن ولا بغيرها من البلدان ويكون في هذا البسر ما وزن البصرة الواحدة فوق العشرين درهما وفيه ما طول البسره نحو

الشبر والفتر (٢) ، كما كانت تصدر القفاف والجبال من الليف
وهى على درجة كبيرة من الجودة وتدل على مهارة صنائها .

عيذاب :

ومن المراكز التجارية المهمة فى العصر الفاطمى مدينة عيذاب
وهى تقع على شاطئ البحر الأحمر وتعتبر من أهم طرق التجارة
فتفد إليها السفن من الهند واليمن والحبشة وكانت من الأماكن
المحبة للتجار والبحارة فكانوا يفضلون الرسو بها عند قدومهم
من عدن وعند رحيلهم إليها .

وفى هذا الصدد يذكر أبو الفدا أن عيذاب من المدن التى
اختلفت حولها الآراء « فبعضهم يحدد بر مصر على وجه تدخل
فيه وهو الأشبه لأن الولاية فيها من مصر وهى من أعمال مصر
حقيقة وبعضهم يجعلها من بلاد البجا وبعضهم يجعلها من بلاد
الحبشة وهى فرضة لتجار اليمن وللحجاج الذين يتوجهون من
مصر فى البحر فيركبون من عيذاب . ومنها تنقل البضائع على
الابل الى أسوان ، ومن أسوان تنقل بالسفن الى مصر فى النيل .

ولم تقتصر أهميتها على هذا الدور بل تمتعت بتفوق عظيم
فى خدمة الحجاج فقد استمرت من أهم المسالك التى يعبرها
حجاج بيت الله الحرام لأكثر من مائتى سنة . ورغم أن تلك المدينة
قد بدأت صغيرة فى أول الأمر حيث كان سكانها يقيمون فى أخصاص
ويعيشون على صيد الأسماك واللؤلؤ الى جانب حرفتهم الرئيسية

(٢) الشبر : ما بين طرفي الخنصر والابهام بالتمريج المعتاد جمعها
أشبار .

الفتر : ما بين طرف الابهام وطرف السبابة اذا فتحتها وجمعها افتار .

وهى الرعى الا ان الموقع الجغرافى الذى تمتعت به حولها الى اعظم
مراسى البحر الأحمر وخصوصا زمن الدولة الفاطمية حيث انتشر
الأمن ، وهذا ساعد على أن تكون من الطرق المفضلة لدى كثير
من التجار ، فيذكر ابن جبير أنه هاله ما شاهده فى الطريق من
كثرة القوافل الواردة والمحملة بالسلع الواصلة من الهند والمتجهة
نحو اليمن ، ثم من اليمن الى عيذاب ومن السلع التى كانت ترد
بكثرة من هذا الطريق احمال الفلفل فيذكر ابن جبير : أنه من
كثرة تلك الأحمال تخيل أنه « يوازي التراب قيمة » بل ان احمال
الفلفل والبهار والفرفة كانت مطروحة لا حارس لها وتترك بهذه
السبيل نتيجة لاعياء الابل الحاملة لها لنقلها ، وتترك هكذا
بموضعها الى أن ينقلها صاحبها بدون أن يمسه أحد . وهذا
يدل على مبلغ ما وصلت اليه طرق التجارة زمن الفاطميين من
أمن يفوق الوصف .

وقد زادت أهمية عيذاب منذ سنة ٤٦٠ هـ - ١٠٧٦ م
بسبب أحداث الشدة العظمى زمن الخليفة المستنصر بالله الفاطمى
وخراب معظم بلاد الدلتا مما جعل طريق القوافل التجارية وقوافل
الحجاج المصريين تتحول من طريق شبه جزيرة سيناء وتتجه نحو
طريق النيل لتصل الى قفط وادفو وأسوان ومنها عبر الصحراء
الشرقية الى عيذاب ويتم تحصيل المكوس على ما فى السفن الوافدة
من الحبشة وزنجبار واليمن .

وقد زاد من أهمية عيذاب أن أهلها كان عملهم الرئيسى هو

نقل الحجاج بسفن تسمى الجلاب (٣) . وكانوا يحصلون على أموال طائلة من الحجاج ولذا أصبح هذا المرفأ من أعظم المرافئ على هذا البحر ، ورغم أنه لا نبات فيه وكل ما يؤكل مجلوب من خارج المدينة إلا أن حركة التجارة من ناحية وتجارة الحجيج من ناحية أخرى جعلته يصل الى هذه المكانة .

أسوان :

أما مدينة أسوان فهي قصبة الصعيد على النيل وهي ثغر من الثغور المهمة بمصر يفصل بين النوبة وأرض مصر ، وكانت كثيرة المنتجات الزراعية من الحنطة والحبوب والفاكهة والخضروات والتمور وغيرها . وقد تخصصت في تجارة التمر حيث قيل ان مدينة أسينا التابعة لأسوان كان انتاجها في السنة الواحدة أربعين ألف أردب من التمر واثنى عشر أردبا من الزبيب وأسوان أكثر بلاد مصر زراعة للنخيل ويأتى محصول سنة واحدة يبلغ ٣٦٠٠٠ أردب من التمر . هذا الى جانب ازدهار تجارتها من الثروة الحيوانية ففيها أعداد ضخمة من الحيوانات ، وكل هذا جعلها من أرخص مدن الصعيد على الإطلاق وكانت تجارتها رائجة وخصوصا مع بلاد النوبة بتحسين تلك المدينة وامتدادها بجيش

(٣) هي المراكب التي تسر في المحيط الهندي والبحر الأحمر واستعملها أهل مصر والحجاز واليمن في نقل الحجاج - وهي نوع من المراكب تصنع بطريقة لا يدخل في صناعتها مسمار - ظنا منهم أن قاع البحر الأحمر فيه حجر المغناطيس فاذا سارت السفينة بمسامر اجتذبتها المغناطيس فتتفكك أو تفرق فكانوا يربطون ألواح الخشب في ضميمه من حبال مصنوعة من قشر جوز الهند ويخللونها بدمر من عيدان النخيل وكانت هذه المواد تجلب من بلاد الهند واليمن ، ثم كانوا يصبون عليها سمنا أو زيت الخروع أو دهن الحوت حتى يلين عودها ولا ينفلد فيها ماء .

كامل للمحافظة وعلى ولايتها خوفا من أن يقصدها أحد من بلاد النوبة .

قوص :

مدينة قوص أعظم مدائن الصعيد ، وقاعدة اقليمية منذ العصر الفاطمي حيث ازدهرت كمدينة تجارية كبرى في تلك المنطقة ، اذ كانت مدينة حافلة بالأسواق كثيرة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار اليمنيين والهنود وتجار أرض الحبشة فهي ملتقى تجار تلك البلاد جميعا ومن أهم محطات التجارة ففيها تلتقى قوافل التجارة من المغاربة والمصريين وأهل الاسكندرية حيث يركب التجار والحجاج السفن النيلية الى مدينة قوص ومنها على ظهر الابل الى عيذاب ونتيجة لهذه الحركة التجارية الكبرى فقد حفلت تلك المدينة بالمرافق الكثيرة لخدمة التجار الواردين اليها من شتى الأرجاء حيث الفنادق والقياصر والحمامات التي انتشرت بها حتى تخدم هؤلاء التجار وقد اشتهرت تلك المنطقة بانتاجها الوفير من التمور الى جانب قصب السكر الذي يتم تصديره الى مناطق كثيرة داخل البلاد والكروم وغيرها من المنتجات . ويذكر ابن دقماق أيضا أن مدينة قوص أهلها أهل صناعات .

ولم يقتصر النشاط التجارى على المراكز التجارية الكبرى السابق ذكرها فقط وانما كان هناك مدن تجارية أخرى اقل أهمية ولكنها لعبت دورا كبيرا في النهضة التجارية في مصر في العصر الفاطمي ، فمثلا مدينة رشيد كانت من المدن التجارية المهمة التي يتم من خلالها تحصيل مبالغ كبيرة من الضرائب على ما يحمل من الاسكندرية ويحمل اليها من متاع البحر من أنواع الحاصلات المختلفة . ومن هنا كانت البلاد تحتوى على أسواق حافلة

وحمامات وفنادق لخدمة التجار القادمين اليها . وهناك أيضا مدينة **أدفو** التي تقع بصعيد مصر الأعلى بين مدينتي أسوان وقوص . واشتهرت بنخيلها ونتاجها الجيد من التمور التي كانت تصدرها الى مناطق كثيرة سواء داخل البلاد أو خارجها لكونها بين أسوان وقوص وقد كانت من المدن التجارية المهمة بتلك المنطقة حيث تمر بها القوافل التجارية . وقد احتوت كثيرا من الفنادق والقياسر والحمامات التي تخدم هؤلاء التجار . وهناك أيضا مدينة **مبرز** التي تقع قبل مدينة قوص ، ويجمع بينهما قوافل الحجاج والتجار ويتم فيها وزن البضائع التي تحتاج الى وزن ليحملها الجمالون على ظهور الجمال .

أما القلزم فبلد قديم على طرف البحر الأحمر ، ورغم انها بلد لا ماء ولا كلاً ولا زرع ولا ضرع ولا حطب ولا شجر ولا تمر ولا عنب ، ويرد اليها الماء في المراكب من منطقة السويس على ظهور الجمال . الا أن شهرتها التجارية كانت واسعة حيث تكثر فيها المتاجر المفيدة ، ويضيف المقدسي انها خزانة مصر بها فريضة الحجاز ومعونة الحجاج .

ويقول ناصر خسرو ان مدينة القلزم بينها وبين مصر ثلاثون فرسخا ، وكان للقلزم أهمية خاصة بسبب طرقها التي تخدم الحجاج في موسم الحج ففيها طريقان أحدهما برى والآخر بحرى ويبلغ الحجاج مكة عن الطريق الأول في خمسة عشر يوما ، وتذهب معظم القوافل عن هذا الطريق ، أما الطريق الثانى فهو بحرى ويصل الحجاج منه الى مدينة الجار في عشرين يوما وهى قرب المدينة المنورة .

وهناك أيضا **المحلة الكبرى** وتعتبر من المدن المهمة في ميدان التجارة الداخلية وقد لعبت دور الوسيط التجارى في نقل البضائع

الى جانب تقدمها الصناعى منذ القدم ووفرة انتاجها الزراعى .
ولذا فقد نفتت نظر الرحالة فجاء ذكرها مع المدن الكبرى على
لسان المقدسى الذى وصفها بأن بها الأسواق العامرة التى تضم
كثيرا من المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية الجيدة مثل
الزيوت ولكونها تقع بين القاهرة ودمياط فقد زادت أهميتها
وأقبل عليها كثير من التجار القادمين والمغادرين ، وغالبا ما كانوا
يستخدمون الزوارق فى تنقلاتهم مما جعل المقدسى يسميها بمدينة
واسط العراق ، وقد حوت كثيرا من الفنادق والقياسر والخانات
لخدمة التجار والحقيقة أن المقدسى وابن جبير وناصر خسرو
لم يغفلوا مدينة من مدن مصر التجارية الا ووصفوها وصفا شاملا
وذكروا كل ما بها من منتجات وأسواق وأهميتها سواء للتجارة
الداخلية او الخارجية ولكنى هنا اقتصرت على ذكر بعض تلك
المدن التى اثرت على المجال التجارى بمصر الفاطمية .

الأسواق :

تركز النشاط التجارى بمصر الفاطمية فى الأسواق التى
اولتها الحكومة اهتماما كبيرا ، فأخذت على عاتقها ترتيب تلك
الأسواق والاهتمام بتنظيمها ، وإضاءة الأسواق التى لا يصل
اليها الضوء وذلك لتسهيل حركة البيع والشراء طوال الليل
والنهار ، ولتسهيل مرور رواد تلك الأسواق باقامة أفريزين على
جانبي الطريق ، كما اعتنت باقامة الأسقف فى الأسواق المكشوفة
حتى تقى الباعة والمشتريين من أشعة الشمس المحرقة فى الصيف
والأمطار فى الشتاء .

ولم يقتصر دور الحكومة على هذا فقط بل اهتمت بتوفير
وتأمين وسائل النقل الداخلية ، حيث اقامت أماكن مخصصة

لتجميع الحمير المسرجة التى يتم تأجيرها بأسعار رمزية حتى يتسنى لرواد السوق من الباعة والمشتريين سهولة التنقل .

ويذكر ناصر خسرو أن فى أسواق مصر (يعنى الفسطاط) ما يقرب من خمسين ألف بهيمة مسرجة تزين كل يوم وتكرى من أجل ركوب التجار ورواد السوق .

وكان دور الحكومة واضحا فى تحديد العلاقة بين البائع والمشتري فغالبا ما كانت تحدد أسعار السلع التموينية وغيرها من المواد الاستهلاكية حتى تحمى المشتري من جشع كبار التجار .

ومن الظواهر التى لفتت أنظار الرحالة فى العصر الفاطمى صدق التاجر المصرى فى تعامله ، فالأسعار محددة ولا يصح الخروج على ما تسنه الدولة من قوانين تحدد الأسعار ومن يخرج على تلك القوانين يجرس (فيحمل على جمل ويعطى جرسا بيده ويطاف به شوارع المدينة وهو يدق الجرس وينادى قائلا : قد كذبت وهأنا ألقى عقابى وكل من يقول الكذب فجزأؤه العقاب) .

ومن الوسائل التى لفتت أنظار رحالة العصر ، الأمن والأمان اللذان كانا يسودان الأسواق ، فقد ذكر ناصر خسرو أن البزازين وتجار الجواهر والسيارة لا يفلقون أبواب حوانيتهم فى أثناء النهار بل يتم اسدال ستائر شفافة لحجز البضاعة فقط ، ولم يكن أحد من المارة ليجرؤ على مد يده على أى نوع من أنواع تلك البضائع والا كان عقابه شديدا .

وإذا دل هذا على شئ فأنما يدل على مدى ما وصلت اليه البلاد فى فترات كثيرة من أيام الدولة الفاطمية من الاستقرار والأمن الداخلى .

ولا يقتصر دور الحكومة على الأسواق بالمدن الكبرى فقط

بل شملت تلك الاجراءات جميعها أسواق المدن الصغرى وكذا القرى المنتشرة في جميع أجزاء البلاد ، ونتيجة لهذا الأمن زاد الرواج التجارى وأخذت تظهر الى الوجود فئة جديدة احتلت مكانا مرموقا في المجتمع المصرى وهى فئة كبار التجار .

ويذكر ناصر خسرو أنه رأى نصرانيا من سراة مصر قيل أن سفنه وأمواله وأملاكه لا يمكن أن تعد . وحدث في سنة ما أن كان النيل ناقصا وكانت الغلة عزيزة فأرسل العزيز الى هذا النصرانى وقال :

« لبست السنة رخاء والسلطان مشفق على الرعية فأعط ما استطعت من الغلة اما نقدا واما قرضا » .

فقال النصرانى : « سعد الله السلطان والوزير ان لدى من الغلة ما يمكننى من اطعام أهل مصر من الخبز ست سنوات » .

واذا كان قول ناصر خسرو فيه شيء من المبالغة الا أن الشيء الملفت للنظر في تلك الفترة هو ظهور فئة التجار التى تتميز بالشراء الفاحش والذين تخصص بعضهم فى الاتجار فى التحف والجواهر والأحجار الكريمة والثياب الفخمة التى كانت تجلب من أجل الطبقة المترفة فى مصر .

ومن أشهر تجار هذه الطبقة أبو سعيد التسترى : حيث كان وافر الثراء وكان مقربا من الخليفة الظاهر (٤١١هـ - ٤٢٧هـ) (١٠٢٠ م - ١٠٣٥ م) وهو الذى ابتاع له زوجته أم المستنصر وكان له عنده مكانة كبيرة ، ومن كثرة ثرائه انه كان يضع فوق قصره ثلاثمائة جرة من الفضة زرع فى كل منها شجرة مثمرة مما جعل سقف قصره يتحول الى حديقة كلها أشجار مثمرة .

ونتيجة للرواج التجارى الذى كان سمة من سمات العصر الفاطمى فقد تعددت الأسواق الكبرى داخل المدن الرئيسية

للبلاد . هذا الى جانب الأسواق التى ذخرت بها المدن الصغرى والقرى المصرية على امتداد البلاد مما لفت أنظار الرحالة .

وتعتبر مدينة القسطة من أوائل المدن المصرية التى اهتم بوصف أسواقها الرحالة المسلمون ، ووصفها البعض بأنها بلد عجيب المتاجر والخصائص حسن الأسواق . وقد ضمت بين جوانبها أسواقا غاية فى الترتيب ، ومن أهم تلك الأسواق سوق القناديل التى يصفها ناصر خسرو بأنه لا يعرف سوقا مثلها فى أى بلد ، وفيه كل ما فى العالم من الطرائف .

حيث تعددت نشاطات هذه السوق فلم تقتصر على نوع معين من التجارات ، بل نجدها تحوى بين جوانبها أنواعا مختلفة من السلع الواردة من جميع بقاع المعمورة ، فالسلع الإفريقية تملأ حوانيتها حيث الأدوات التى تصنع من الزبل كالأوعية والأقسط ومقابض السكاكين وغيرها .

كذلك اشتهرت هذه السوق أيضا بتجارة البللور المصنع داخل السوق بواسطة معلمين مهرة يحضرونهم من بلاد المغرب . ويضيف أنه ظهر فى هذا الوقت بللور جيد بالقرب من بحر القلزم أكثر شفافية من بللور المغرب هذا الى جانب صناعة العاج من أنياب الفيلة التى تستورد من بلاد زنجبار التى يصف لنا ناصر خسرو ضخامتها بقوله ان الكثير منها يزيد وزنه على مائتى من .

واشتهر هذه السوق أيضا بالاتجار فى المصنوعات الجلدية التى سبق جلبها من بلاد الحبشة حيث يتم صنع النعال الجيدة منها . هذا الى جانب الاتجار فى بعض أنواع الطيور والحيوانات النادرة التى ترد اليها من افريقية .

ومن هذا يتضح لنا مدى ما كان بسوق القناديل من تعدد

الأنشطة التجارية المختلفة التى جعلتها بلا منازع من أعظم الأسواق الموجودة بالفسطاط .

ومن عظمة أسواق مدينة الفسطاط اجتماع الفواكه والخضروات المختلفة المواسم كلها فى يوم واحد ومما لفت انظار ناصر خسرو الذى يقف مشدوها أمام اجتماع الأشياء التى بعضها خريفى وبعضها ربيعى وبعضها صيفى كلها فى وقت واحد داخل سوق القناديل .

والحقيقة أن هذا يرجع الى نشاط الحركة التجارية داخل هذه السوق ، واتصالها اتصالا مباشرا بمناطق مختلفة المناخ . هذا الى جانب قرب مدينة الفسطاط من شاطئ النيل وكثرة المراكب التجارية التى تصلها من كافة البلاد الأخرى فيذكر المقدسى أن الفسطاط يأتى اليه ثمرات الشام والمغرب وكذلك بضائع العراق والمشرق تصل اليه مراكب الجزيرة وبلاد الروم وتجارة ضخمة وأموال كثيرة .

ورغم ازدهار مدينة الفسطاط بالسكان إلا أن أسعار المواد التموينية كانت معتدلة الى حد كبير . ويذكر المقدسى أن المواد التموينية متوفرة ورخيصة السعر حيث كان الخبز الحوارى (٤) ثلاثون رطلا منه بدرهم ، والبيض ثمانية بدانق والموز الرطب فى غاية الرخص .

(٤) الخبز الحوارى : من أجود أنواع الخبز فى مصر منذ مصر الدولة الطولونية وقد زاد الاهتمام به زمن الدولة الاخشيدية وكذلك الفاطمية وكان يتم صنعه من أجود أنواع الدقيق الحوارى (أى الدقيق الفاخر) المحكم النخل الشديد البياض . وقد انتشرت صناعته زمن الدولة الفاطمية .

هذا وقد اهتمت الحكومة بتأمين الأسواق وحفظ النظام وتحديد الأسعار وعقاب المخالف كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت أسواق الفسطاط من أعظم أسواقهم ، بل وصلت المدنية والرقى داخل الأسواق الى الحد الذى جعل الباعة يغلّفون بضائعهم بطريقة متحضرة حيث توضع البضائع المباعة فى أوان زجاجية أو خزفية ، أو تلف جيدا بالورق الأبيض النظيف ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على مدى ما وصل اليه البائع المصرى من رقى وتقدم وتفوق فيه على كثير من تجار الشعوب الأخرى فقد كانت الحضارة الاسلامية فى تلك الفترة غاية فى التفوق ولم يكن يدانيها الكثير من بلدان العالم غير الاسلامية أما أوربا الغربية فلم تكد تصل الى هذا المستوى الا بعد قرون من الزمان . والى جانب الأسواق الجامعة مثل سوق القناديل فقد وجدت بمدينة الفسطاط أسواق متخصصة مثل (خان الوزير) وهو أحد الأسواق التى لا يباع فيها سوى القصب حيث خصص أسفل بعض الدور لاقامة الخياطين وفى أعلى الدور يجلس الرفاعون . وكانت تلك الخانات يتم تأجيرها بأجرة سنوية تبلغ عشرين ألف دينار مغربى فى السنة . وهذا مبلغ كبير جدا بالنسبة لهذا العصر وهذا ان دل على شيء فانه يدل على التقدم والرفاهية والرواج الاقتصادى ويذكر ناصر خسرو أن بمدينة مصر ما لا يقل عن مائتى خان .

وهناك أيضا سوق العيارين ، وكان يجمع العطارين والبزازين وسوق الفاميين . ويجمع ما فى دكاكين نظرائهم فى المدينة وأكثر وأحسن . وكذلك سوق الحلوانيين . ويصف المقريزى الأسواق المشهورة بالفسطاط التى بلغت تسع عشرة سوقا كلها تسير على منوال الأسواق السابقة .

أما ابن دقماق فيضيف أن مدينة الفسطاط كانت بها أسواق أخرى مثل سوق البربر وسوق وردان ، والسوق الكبير - وسوق البراغيث ، وسوق المغاربة ، وسوق الوزير ، وسوق الصيادين ، وسوق السماكين ، وسوق الزياتين ، وسوق حبس بناته ، وسوق دار فرج ، وسوق مسجد العيثم ، وسوق نوام ، وسوق أحاف ، وسوق مسجد القرون ، وسوق معتوق ، وسوق ابن العجمية ، وسوق دار النحاس ، وسوق كنائس أبي شنودة - سوق الوحاف ، سوق العراقيين - سوق عدوان - سوق الرقيق .

وقد وصف ناصر خسرو أسواق مصر بأن معظم دكاكين البزازين والصرافين وغيرهم مملوءة بالذهب والجواهر والنقد والأمتعة المختلفة ، والملابس المذهبة والمقصبة بحيث لا يوجد فيها متسع لمن يريد أن يجلس .

والحقيقة أن هذا الوصف الذي أتى به ناصر خسرو واتفق معه فيه كثير من الرحالة فضلا عن كتابات المؤرخين والكتاب غالبا ما يكون في أوقات الاستقرار الاقتصادي والرخاء .

وقد استمرت مدينة الفسطاط وأسواقها مضرب المثل في الفخامة والرخاء إلى أن أخذ نجمها في الأفول أثناء سنوات الشدة العظمى زمن الخليفة المستنصر . حيث استمر الغلاء سبع سنين مما سبب خراب الفسطاط . ولكن بقدوم بدر الجمالي إلى مصر واستقرار الحياة مرة أخرى عادت الفسطاط وأسواقها إلى عظمتها السابقة .

أما الطامة الكبرى فكانت بعد حريق مصر زمن الخليفة العاضد الفاطمي ووزيره شاور بن مجير السعدي .

أما القاهرة فقد حفلت أسواقها المتخصصة التي تركزت غالبيتها حول أبواب القاهرة الرئيسية . ويذكر ناصر خسرو أنه كان في مدينة القاهرة (ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للسلطان وكثير منها يؤجر بعشرة دنائير مغربية في الشهر ، وليس بينها ما تقل أجرته عن دينارين) .

وأغلب أسواق القاهرة أسواق متخصصة عامرة خاصة بأنواع المآكل والمشارب والأمتعة ، يعجز الفرد عن احصاء ما بها من الأنواع .

ومن كثرة ما كانت الأسواق عامرة ، يذكر المقرئزي أن البعض كان يفاخر بأنه (يرمى بمصر كل يوم ألف دينار ذهباً على الكيمان والمزابل ويعنون بذلك ما يستعمله اللبانون والجبانون من الشقاف الأحمر التي يوضع فيها اللبن والتي يوضع فيها الجبن والتي تأكل فيها الفقراء الطعام بحوانيت الطباخين وما يستعمله العطارون من القراطيس والورق المقوى والخیوط التي تشد بها القراطيس والموضوع فيها حوائج الطعام من الحبوب والأفاويه وغيرها فان هذه الأصناف المذكورة اذا حملت من الأسواق واخذ ما فيها القيت الى المزابل) .

واذا دل ما ذكره المقرئزي على شيء فانما يدل على مدى ما وصلت اليه فخامة وغنى أسواق القاهرة ، فاذا كانت الفوارغ التي يوضع بها المآكل والمشرب تقدر بألف دينار ذهباً فما بالك بما أعدت تلك الأدوات من أجله !!

واشتملت مدينة القاهرة على عدد كبير من الأسواق مثل سوق (باب الفتوح) وكانت خاصة باللحامين وبائعي الخضر ويقصدها الناس من جميع أنحاء البلاد لشراء أنواع اللحم من الضأن والبقر والماعز ولشراء أصناف الخضروات المختلفة .

أما « سوق المرحلين » فهي سوق خاصة لتجهيز الجمال للسفر فكانت مختصة بكل ما يلزم الجمال من الأروية وغيرها من سائر ما تحتاج إليه ، ويقصدها الناس من سائر أنحاء مصر ، وتعتبر من أعمار الأسواق في مواسم الحج حيث يتم تجهيز الجمال المسافرة في رحلة الحج .

وكانت حوانيتها مجهزة بكل ما تحتاجه الجمال بحيث يستطيع أى فرد أن يجهز مائة جمل أو أكثر في يوم واحد بدون بذل أى مشقة ، وهذا يدل على توافر ما يحتاجه المسافر في السوق وكذلك يدل على نشاط السوق وسهولة حركة البيع والشراء .

وكان يوجد بالقاهرة بعض الأسواق التى لا يحتاج الإنسان الى غيرها من كثرة ما يوجد بها من تنوع فى المواد الغذائية وغيرها مثل (سوق حارة برجوان) وكان يوجد بها أعداد كبيرة من الحوانيت المتخصصة فى كل أنواع المواد الغذائية وكانت من الأسواق التى يستمر العمل بها حتى أوقات متأخرة من الليل .

فيذكر المقرئى انه كان يوجد بها اللحم النىء ، والمطبوخ الى ثلث الليل الأول من قبل طلوع الفجر بساعة ، ويباع فيها أيضا الألبان والأجبان والعطارة والخضر وكثير من الأمتعة وما تحتاجه المائدة من حوائج مثل البقل والكرات والشمر والنعناع ، هذا الى جانب الزيوت من الشلجم ، وزيت القطن التى تستخدم فى انارة القناديل ولذا فقد اشتهرت هذه السوق بشدة زحامها وكثرة الاقبال عليها من شتى أنحاء مصر .

أما (سوق الشماعين) فقد كانت من أعظم الأسواق التى تباع الشمع فى مصر فى العصر الفاطمى ، وكانت مكتظة بالحوانيت

التي تبيع الشموع الموكبية والفانوسية والطوافات وكانت حوانيتها تستمر مفتوحة الى منتصف الليل وكان يباع في هذه السوق في كل ليلة من الشموع الشيء الكثير وخصوصا في اوقات الرخاء الاقتصادي .

وتزيد حركة البيع في بعض المواسم مثل موسم الغطاس حيث تعلق الفوانيس طوال الليل بالسوق أثناء الاحتفال بهذا الموسم وتحول هذه السوق الى شعلة مضيئة .

اما في شهر رمضان فكان الاقبال على هذه السوق عظيما حيث يزداد الاقبال على شراء الشموع الكبيرة التي تبلغ زنة الواحدة القنطار وما فوقه .

اما (سوق الدجاجين) فكان يباع فيها جميع انواع الطيور خلال جميع ايام الأسبوع فيما عدا يوم الجمعة فتتحول الى سوق لبيع انواع الطيور الخاصة بالزينة مثل القمارى والهزازات والشحارير والبغاء والسمان وقد كان السمان من الأنواع المرتفعة السعر حيث يبلغ سعر الواحدة منها المئات من الدراهم . اما الطيور المصنوعة (طيور الزينة) فكانت مرتفعة الثمن جدا وقد كان يعتنى بها حيث يبلغ ثمن الواحد من هذه الطيور الألف درهم ، وقد تتنافس الطبقة المترفة على اقتناء الطيور النادرة ، ويعتبر هذا نوعا من الترف والرفاهية .

ومن الأسواق الموجود ايضا (سوق القفصات) وكان يجلس فيها باعة على تخوت وفوق تلك التخوت أقفاص صغيرة من الحديد مشبك فيها طرائف من الخواتم والفصوص وأساور النساء وخلاخيلهن . وكان صاحب القفص يدفع الأجرة مقابل استغلاله لتلك القطعة من الأرض .

ومن الأسواق المتخصصة (سوق الحلاويين) وهى من الأسواق التى تعد لبيع ما يتخذ من السكر حلوى ، ويشتمل على حلاوة متنوعة صنعت على أشكال الحيوانات والطيور والفاكهة والأدوات المختلفة المصنوعة بطريقة مثقنة ، ويشتهد الزحام على هذه السوق وخصوصا خلال شهر رجب حيث يتم صنع الحلوى على هيئة الخيول والسباع والقطط وغيرها ويزن الواحد منها عشرة أرطال وبعضها صغيرة تبلغ ربع رطل تشتري من أجل الأطفال ، ومن العادات المتبعة أن يشتري أهل مصر تلك الحلوى فى موسم شهر رجب ، هذا الى جانب ازدحام هذه السوق خلال شهر شعبان وكذلك شهر رمضان .

وتعتبر هذه السوق من أمتع الأسواق فى هذا الشهر بالذات حيث يزداد الإقبال على الحلوى المصنعة والتى يضاف إليها الخشكناج (٥) وقطع البسندود (٦) والمشاش ، وكان يتم تصنيع الحلوى الخاصة بعيد الفطر منذ منتصف شهر رمضان حيث يتم توزيع ما يصنع فى هذه السوق على بقية أسواق القاهرة ومصر والأرياف . أما فى الأيام العادية فكان الازدحام شديدا أيضا على كثير من أنواع الحلوى التى تباع فى هذه السوق مثل

(٥) الخشكناج : لفظ فارسى وهو يطلق على الحلوى التى تصنع من دقيق السميد الذى يصحن ويبسط ويضاف إليه اللوز المقشور والكافور وقليل من ماء الورد .

(٦) البسندود نوع من الحلوى انتشرت فى العصر الفاطمى كانت توضع ضمن محتويات الأسطة فى المواسم والأعياد ، ويدخل فى صناعتها الدقيق والبلح وكانت تصنع على هيئة أقراص صغيرة ، وكانت تشكل أيضا على هيئة أقراص منقوبة الوسط ، ثم يوضع بها قرصان على بعضهما بينهما ، حلوى بها لوز وفستق ، وكان البسندود من بين الأطعمة التى تقدم على مائدة الخليفة فى سحور رمضان .

الزلابية (٧) ، الجوزاب (٨) ، والنواطف (٩) ، والبهطة (١٠) ،
واللبنية (١١) ، كما كان يباع في السوق أيضا القطائف — حيث
كانت من أصناف الحلوى المنتشرة في العصر الفاطمي .

ومن الأسواق المجمع (سوقة أمير الجيوش) وتعتبر من
أشهر وأكبر أسواق القاهرة وبها عدة حوانيت فيها الرفاؤون
والحياكون ، وعدة حوانيت للرسامين وعدة حوانيت للفرامين
وعدة حوانيت للخياطين ومعظمها لسكن البزازين والخلعيين ،
وفيهما عدة من بياعى الاقباع ، ويباع في هذه السوق سائر الثياب
المخيفة والأمتعة من الفرش ونحوها .

وهناك بعض الأسواق الموسمية مثل سوق المحايريين وهى
السوق التى يشتري منها الحجاج ما يحتاجونه سواء للسفر الى

(٧) الزلابية من أنواع الحلوى التى انتشرت فى أسواق الحلويين فى
العصر الفاطمي وكانت تصنع من الدقيق بعد عجنه وتخمره ثم تقلى بزيت
الشبرنج وتؤكل بالعسل أو السكر .

(٨) الجوزاب : ضرب من الحلوى يدخل فى صناعته اللحم والأرز
والسكر ، وجوزاب معرب كوزاب بالفارسية وهو عبارة عن دجاج يقلى ويوضع
فى قدر فوق أرز مطبوخ باللبن مصبوغ بالزعفران ، ويفطى القدر ليكمل نضجه
بداخل الفرن فيسيل دهنه على الأرز وأحيانا كان الدجاج يوضع فى الفرن
ليشوى وهو معلق فوق قدر به أرز أو قطائف أو خبز منقوع فى اللبن ليسيل
دهنه عليه .

(٩) النواطف : نوع من الحلوى يدخل فى تركيبه العسل والسكر
والفستق والندق .

(١٠) البهطة : كلمة سنديّة وهى الأرز باللبن والسمن خاصة بلا ماء .
(١١) نوع من الأرز المطبوخ باللبن والسكر وكان من عادة الخلفاء
الفاطميين توزيع هذه الحلوى على أصحاب الرسوم والوظائف بالدولة يوم
الاحتفال برأس السنة الهجرية .

مكة المكرمة أو بيت المقدس . وقد اشتهرت هذه السوق بسوء معاملة البائعين للزبائن ، ويتضح هذا من القصة التي أوردها المقرئى والتي تتلخص فى أن أحد الشيوخ بهذه السوق كان يوصى بعض صبيانه فقال : يابنى لا ترأع أحدا فى بيع فانه لا يحتاج اليك الا مرة واحدة فى عمره فخذ عدلك فى ثمن المحارة فانك لا تخشى من عودته مرة أخرى اليك وسوف واذا عاد من سفره اما الى الحجاز أو القدس فانه يحتاج الى بيعها فتزايد عليه فى ثمنها واشترها بأرخص .

وهناك أيضا (سوق الصناديقين) وهذه السوق تخصصت فى عمل الخزائن والأسرة والأدوات التى تصنع من الخشب و « سوق الخراطين » وهى السوق التى تبيع فى حوانيتها المهد الذى يربى به الأطفال الى جانب الخراطين وحوانيت صناع السكاكين وصناع الدوى وقد كانت هناك سوق الكتب يطلق عليها « سوق الكتبيين » وكانت مجمعا لأهل العلم .

ومن الأسواق بالقاهرة أيضا « سوق الكفتيين » حيث تخصصت هذه السوق فى عمل الكفت وهو ما تطعم به اوانى النحاس من الذهب والفضة وكان لصناعة التكفيت بمصر الفاطمية رواج عظيم فقد عشق المصريون فى العصر الفاطمى النحاس والفضة المكفتة (١٢) فلا تخلو دار بمصر أو القاهرة من عدة قطع من النحاس المكفت اذ كان لابد من أن يشتمل شوار العروس على دكة من النحاس

(١٢) الكفت : هى صناعة الحفر على المعدن وزخرفته حيث يتم نقش المعدن بنقوش غائرة وفقا لرسم معين يعده الصانع قبل تنفيذه ثم يقوم بنقله على سطح المعدن لحزه بألة الحز الخاصة ذات النهاية المدببة وكانت هذه الطريقة تعرف بالحز والترصيع بالمينا وهناك طرق أخرى للتكفيت وهى استخدام خيوط الذهب والفضة فى حشو الفراغات التى يحدثها الصانع على سطح المعدن .

المكفت ، والدكة عبارة عن شئ يشبه السرير يعمل من الخشب مطعم بالعاج والأبنوس أو من خشب مدهون ، وفوق الدكة ست طاسات من النحاس الأصفر المكفت بالفضة ، وعدة الدست سبع قطع بعضها أصفر من بعض تبلغ أكبرها ما يسع نحو الأردب من القمح ، وطول الأكفات التى نقشت بظاهاها من الفضة نحو ثلث الذراع فى عرض اصبعين ، ومثل ذلك دست أطباق عدتها سبعة بعضها فى جوف بعض ويفتح أكبرها نحو الذراعين وأكثر وغير ذلك الإبريق والمبخرة ، فتبلغ قيمة الدكة من النحاس ، المكفت زيادة على مائتى دينار ذهباً . ويذكر المقرئ أن العروس من بنات الأمراء والوزراء أو بنات الطبقة المترفة كان يشتمل تجهيز شوارها عند الزواج على سبع دكك واحدة من فضة وواحدة من كفت وأخرى نحاس أبيض ودكة من خشب مدهون ودكة من صينى ودكة من بلور ودكة كداهى وهى آلات من ورق مدهون ويأتى من الصين .

والى جانب الأسواق السابقة كانت هناك سوق « الفرائين » هى السوق التى يجلس فيها باعة الفراء وكان للفراء أهمية منذ العصور السابقة ، وكان يستخدم لرجال الطبقة الحاكمة وهو من الملابس المحببة لديهم وفى كتابها القيم عن مصر فى عصر الاخشيدين تحكى الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف قصة طريفة عن الاخشيدين يستدل منها على ذلك ، هذا الى جانب « سوق الخفافين » حيث تباع خفاف النساء ونعالهن .

وقد حكمت أسواق مدينة القاهرة بعض العادات والتقاليد التى كانت تنفذ بكل دقة فقد منع أى حمل تبن أو حطب من

اختراق أسواق القاهرة ، وكذلك مرور الخيل ، أما الروايا (١٣) فكان يفرض على أصحابها تغطيتها حتى لا تصيب ثياب الناس . وقد فرض على كل صاحب حانوت أن يضع أمام حانوته زيرا مملوءا بالماء مخافة أن يحدث حريق ، الى جانب الاهتمام بوضع قناديل على وجه الحوانيت لاضائها وما امامها من الطرقات طوال الوقت ، وقيم في القصبة قوم يهتمون بكنس وتنظيف ورش الشوارع أمام الحوانيت ، وكان الاهتمام كبيرا بحفظ الأمن والنظام وذلك بتعيين بعض الخفراء الذين يطوفون بالطرقات لحماية الحوانيت والمارة ، وغالبا ما كانت الأسواق تخلو من الرواد في أيام الجمع حيث يأخذ التجار يوم الجمعة راحة أسبوعية ، وخصوصا ان طبقة التجار كانت تمكث في الأسواق طوال النهار حيث تجلس كل طائفة في مكان مخصص لها الى ما بعد الظهر ثم يأكلون في أحد المطابخ أو يستحضرون شيئا الى دكاكينهم ، ولا يذهبون الى بيوتهم الا في المساء .

ورغم عظمة أسواق القاهرة وتعدد نشاطاتها الا أن الرحالة - رغم ما ذكروا عنها - وخصوصا في العصر الفاطمي الأول ٣٥٨ هـ - ٩٦٩ - ١١٧١ م لم يوفوا أسواق القاهرة حقها من الوصف . ويرجع السبب في هذا الى أن القاهرة لم تزدهر أسواقها بهذه الصورة في أول أمرها حيث كانت في بداية نشأتها مدينة أرسقراطية ، أنشئت كما سبق أن ذكرت لتكون مكانا لاستقرار الخليفة وأفراد الأسرة الحاكمة والموظفين والحاشية .

(١٣) الروايا : جمع روية وهي القربة وتصنع من جلود المعز وغيرها من الأغنام ويستخدمها السقاؤون لنقل الماء من النيل الى المنازل . وكانت حرفة السقائين من الحرف الشائعة في الفسطاط وفي غيرها من المدن المصرية منذ الفتح العربي واستمرت في العصر الفاطمي .

ويتضح هذا من اغفال كتابات الرحالة عن مصر الفاطمية في بداية عهدها باستثناء ناصر خسرو الذي زارها في عهد الخليفة المستنصر بالله ، وكانت القاهرة في هذه الفترة قد تحولت مع مرور الوقت الى مدينة سكنية وبدأت تأخذ وضعها كمدينة تجارية كبرى تنافس القسطنطينية التي كانت في طريقها للاحتضار .

ولم يغفل الرحالة عظمة أسواق المدن الكبرى الأخرى مثل مدينة الاسكندرية التي اشتهرت بعظمة أسواقها المتخصصة فيذكر الادريسي أن « أسواقها كثيرة الاتساع » ، أما ابن جبير فيصفها بأنها حافلة بالأسواق الضخمة ، ووصف أهلها بأنهم يتصرفون في الليل كتصرفهم بالنهار ، فهذا دليل على أن الأحوال الاقتصادية والأمنية داخل أسواقها كانت مستقرة مما جعل النشاط التجاري يستمر على مدار اليوم وقد تركزت أسواق مدينة الاسكندرية حول منطقة وسط المدينة ، وقد تعددت الأسواق المتخصصة فهناك سوق الخشابين وسوق القشاشين « السوق التي يباع بها الاحطاب » وسوق الجوار « يقصد بها سوق العبيد » وسوق السلاح وقياسر البزازين وحوانيت شارع المرجانيين وهي السوق التي تباع بها الأحجار الكريمة ، ولم تكن تلك الأسواق من مستحدثات العصر الفاطمي وإنما عرفت بمصر منذ الفتح العربي فيذكر انه كان هناك حي خاص لبيع التوابل وكان يسمى شارع الفلفل وقد ذكر ابن دقماق نقلا عن الطبري أن عمرو بن العاص في فتح الاسكندرية أرسل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : قد افتتحت مدينة فيها اثنا عشر ألف حانوت تبيع البقل .

أما مدينة تنيس فمن المدن التي تحفل بالأسواق الضخمة فيبلغ عدد الدكاكين بها عشرة آلاف وكان منها مائة دكان عطارة ، أما قليوب فهي مدينة على بعد ستة أميال من مدينة القاهرة

وقد اشتهرت بأسواقها الجميلة المزدهمة التى يقد إليها التجار من البلدان المجاورة ، وكذلك أسواق منوف وطنطا وسخا والفيوم ودمياط وغيرها من مدن الوجه البحرى التى كانت أسواقها حافلة بالتجارات على مدار العام ، وقد أسهب الرحالة فى وصف أسواقها وما بها من مواد تموينية وحاصلات زراعية وثروة سمكية .

أما أسوان فقد لفتت أنظار الرحالة فوصفوها بأنها قصبة الصعيد ، بها أسواق جميلة نادرة تباع فيها المنتجات القادمة إليها من دول افريقيا .

ولم ينس الرحالة مدينة قوص التى كانت حافلة بالأسواق ومركزا لالتقاء التجار والحجاج من اليمن والهند وأرض الحبشة فهى مجتمع لهؤلاء جميعا ومحط للرجال ومجتمع للرفاق ، ولذا كانت لأسواقها شهرة كبيرة بين أسواق المدن الأخرى ، وهناك منية الخصيب التى تقع على شاطئ النيل فتمتاز بالأسواق والمرافق العامرة ولذا فقد أتى ذكرها فى أقوال الرحالة .

والى جانب الأسواق الدائمة التى كان العمل يستمر بها طوال أيام الأسبوع ، فقد عرفت مصر فى العصر الفاطمى أيضا « الأسواق الأسبوعية » التى كانت تعقد فى يوم محدد من أيام الأسبوع ، يعرفه التجار وعامة الشعب ، فيجتمعون فيه من أجل ممارسة نشاطاتهم التجارية .

وقد وصف لنا ابن جبير عظمة أسواق مدينة الجيزة الأسبوعية ، حيث تعقد كل يوم أحد سوق عظيمة ، ويقصدها التجار من جميع أنحاء مصر ، فيذكر أن « على شط نيلها - يقصد مصر - مما يلى غربيهما ، والنيل معترض بينهما ، قرية كبيرة حافلة البنيان تعرف بالجيزة لها كل يوم أحد سوق من الأسواق العظيمة يجتمع إليها » .

أما شبرا الخيمة فكانت لها سوق عامرة تعقد يوم الثلاثاء من كل أسبوع أما منية الأمراء وهى « منية السرج » فتعقد سوقها يوم الأحد ويبيع بها كل شىء .

الإشراف على الأسواق :

ونتيجة لأهمية الأسواق فى العصر الفاطمى وكونها مركزا من أهم المراكز التجارية فقد اهتمت الحكومة الفاطمية عند دخولها البلد بتنظيم شئون تلك الأسواق والإشراف عليها إشرافا مباشرا وذلك عن طريق المحتسب الذى كان له فى العصر الفاطمى نشاط واسع وسطوة كبيرة اذ يذكر المقدسى « أن المحتسب عندهم كالأمير » ، ويتم تعيينه من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين (١٤) لأنها خدمة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هذا الى جانب الإشراف على الأسواق فقد لعب المحتسب فى العصر الفاطمى دورا كبيرا فى هذا المجال فقد تعددت مجالات إشرافه على الأسواق بحيث أصبح هو المهيمن على النشاط التجارى داخل البلاد ، ونتيجة لاتساع نطاق هذا النشاط وتعدد الأسواق سواء بالقاهرة أو بالفسطاط وامتداد نشاط الأسواق فى جميع المدن والقرى مما شهد به مؤرخو ورحالة العصر الفاطمى ، وكان لزاما على المحتسب أن يتخذ أعوانا أو مساعدين له من بين من تتوفر فيهم الخبرة فى الصناعة أو التجارة وقد ظهر دور هؤلاء

(١٤) المعدلون هم عدد من كبار الشخصيات الدينية فى الدولة يساعدون القاضى فى أداء وظيفته ويتم اختيارهم بعناية من بين الأشخاص المشهود لهم بالأمانة والتفقه فى الدين ولا يسمح للقاضى أن يعدل شاهدا الا باذن من الخليفة بعد تزكية عشرين عدلا ممن سبقوه فى هذه الوظيفة وبرضاء صائر الشهود وكان الخلفاء يهتمون باسناد هذه الوظيفة لمن هم أهل لها لأهميتها فى اظهار البيئة ومساعدة القاضى فى تحقيق العدالة .

الاعوان في العصر الفاطمي حيث كان يتم في كل سوق من أسواق مصر تعيين عريف من أرباب هذه الصنائع يتولى أمور أهل صنعته، فلا بد اذا أن يكون هذا العريف ممن يزاولون تلك الصنعة ، ومن الضروري أن يكون له داخل الأسواق محلات تجارية حتى يتسنى له الاشراف المباشر على أهل صنعته ، وهناك فريق من العرفاء كان يتم تعيينهم من قبل المحتسب ليكون له الاشراف العام عليهم وينفذ أحكام الحسبة التي كان يصدرها المحتسب بنفسه وقد أمدنا كل من المقریزی ، والشيزری ، وابن خلدون ، والقلقشندي وغيرهم بالدور الذي لعبه أعوان المحتسب في المجال التجاري في العصر الفاطمي فذكروا أن العريف كان يعين من أهل الصنعة وهذا ضروري لانه في هذه الحالة يكون خبيرا بأهل صنعته وبطريقة غشهم وتدليسهم الى جانب المصالح المباشرة بما يرد الى تلك الأسواق من سلع وبضائع ، والأسعار التي يجب أن يلتزم بها أهل صنعته حتى يكون ذلك عينا للمحتسب داخل هذا المجتمع التجاري الضخم .

ومع ذلك فلم يترك للعرفاء اليد المطلقة في هذا المجال اذ كان المحتسب يعاقبهم عقابا شديدا في حالة عدم الالتزام بواجبات تلك المهنة ، فيحكى المقریزی « انه كان في كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم ، وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها وبجواره دكان أخرى لصعلوك يبيع الخبز بها أيضا ، وكانت الأخباز في أزمنة المساغب - أزمنة الأزمات - متى بردت لم يرجع الى شيء منها لكثرة الغش ، وكان العريف يبيع الخبز وسعره يومئذ أربعة أرطال بدرهم وثمان (١٢٥ ر) ، فرأى الصعلوك أن خبزه قد كاد يبرد فأشفق من كساده فنأدى عليه أربعة أرطال بدرهم ليرغب الناس فيه ، فأنشال الناس عليه حتى بيع كله لتسامحه وبقي خبز العريف كاسدا فحنق

العريف لذلك ووكل به عونين من الحسبة أغرماء عشرة دراهم فلما مر قاضى القضاة « أبو محمد اليازورى » الى الجامع استغاث به فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل فذكر المحتسب ان العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على ارباب البضائع ويقبل قولهم فيما يذكرون ، فحضر عريف الخبازين واستدعى عونين (أى اثنين من أعوانه) من الحسبة (فوقع انه أنكر شيئاً اقتضى ذلك) ، فأحضر الوزير الخباز وأنكر عليه ما فعله وأمر بصرفه عن العرافة ودفع الى الصعلوك ثلاثين رباعيا من الذهب فكاد عقله يختلط من الفرح ثم عاد (الصعلوك) الى حانوته فاذا عجينة قد خبزت فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم فمال اليه الزبون ، وخف من سواه من الخبازين الى اتباعه ، فلما رأى اتباعهم له قصد تكاية العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر الخبز فأقبل يزيد رطلا رطلا والخبازون يتبعونه فى بيعه خوفا من البوار حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم ، وانتشر ذلك فى جميعه وتسامع الناس به فتسارعوا اليه ، فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع الا والخبز فى جميع البلد عشرة أرطال بدرهم . »

ومن هذه القضية يتضح أن المحتسب لم يترك يد العرفاء مطلقة - أى انه قيد تصرف العرفاء فى شئون الرعية - فى أمور الرعية بل كان يعاقبهم معاقبة شديدة فى حالة عدم التزامهم بمراعاة الواجبات التى أوكلت اليهم ، ولذا كان على المحتسب ضرورة ملازمة الأسواق والمرور على العرفاء وحثهم دائما على ضرورة اتباع الأصول فى تعاملهم مع التجار كما كان يقوم بالتفتيش على البضائع واثبات جودتها ومتابعة عدم الغش فى انواعها وكان المحتسب يهتم بالمكايل حيث تعددت هذه المكايل داخل الأسواق فلكل سلعة مكيال خاص بها له مواصفات يجب مراعاتها ، هذا

الى جانب الاهتمام بالموازين أيضا واثبات صلاحيتها والتفتيش على الصنح المستخدمة من وقت لآخر ، فاذا لاحظ نقصا في المكيال أو الميزان أو غشا في بضاعة قام بانذار التاجر على فعلته ، واذا تكرر هذا العمل يقوم بمعاقبته عقابا شديدا ، وقد وصف لنا ناصر خسرو ما شاهده لبعض التجار الذين خالفوا النظم المتبعة في الأسواق فيذكر ان تجار مصر يصدقون في كل ما يبيعونه ، واذا كذب أحدهم على مشتر فانه يوضع على جمل ويعطى جرسا بيده ويطاف به في المدينة وهو يدق الجرس وينادى قائلا : قد كذبت وهأنا أعاقب ، وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب . وهذا يسمى التجريس ، وكذلك فمن اختصاصات المحتسب داخل الأسواق ، الاشراف المباشر على اصحاب الحرف والمهن فعليه مراقبة الخبازين فيجب ان ترفع سقائف حوانيتهم وتفتح أبوابها وتجعل مراعاة النظافة داخل الأفران واتباع الطرق الصحية في عجن الخبز وفي توزيعه بالأسواق حتى يتجنب الناس الامراض ، ويأمر المحتسب الفرانين باصلاح المخازن وتنظيف المداخل وكذلك المحافظة على أطباق العجين الخاصة بالناس ونظافتها لئلا يختلط الجميع .

هذا الى جانب الاشراف على الجزارين فيجب ان يكون الجزار مسلما حيث يذكر اسم الله عند الذبح ، والتنبيه بعدم خلط اللحوم بعضها ببعض .

وكذلك مراقبة المطابخ التي يتم بها صنع بعض الوجبات الشعبية المعروفة في ذلك الوقت مثل « الهريسة » ، فكان المحتسب يجبر الهراسين على ضرورة ضبط نسبة اللحم الى القمح حتى يكون لكل ثمانية أوان من لحم الضأن صاع من القمح ، ويكون دهن الهريسة طيب الرائحة ، وغالبا ما كان العريف يحضر

عملية الخلط حتى لا يتم الغش ، ويختتم الأوانى بخاتم المحتسب ، فإذا جاء وقت السحر حضر العريف وكسر الخاتم وهرسوها بحضرة العريف ، كذلك الاشراف المباشر على ما بداخل الأسواق من مطابخ خاصة بالأسماء فكان يجبر قلائى السمك بغسل أقفاهم وأطباقهم فى كل صباح ورشها بالملح ونظافة الأوانى والاهتمام بنوعية الأسماء وعدم خلط الفاسد منها بالطازج ، وضرورة أن تكون أرتالهم زائدة على عيار غيرها أوقيتين وأن تكون من الحديد ومختومة وبدون حلقة ، ويشترط تغليف الصنج المصنوعة من الحجارة بغلاف من الجلد وختمها حتى لا يتم التلاعب فيها .

كما كان يشترط على تجار البز (الحرير) ضرورة الامام بأحكام البيع وعقود المعاملات ، وبجبرهم على ضرورة التعامل بالأذرع المعروفة لدى الناس فى تحديد أطوال الأقمشة .

وكان المحتسب يشرف على الحاكة أيضا ويأمرهم بأخذ الغزل من الناس بالوزن واعادته اليهم بعد نسجه بالوزن أيضا وعدم ابدال أنواع الغزل بعضها ببعض ، وكان يتولى أى شكوى من الناس ويحقق فيها هو أو عريفه . كذلك كان يشرف على الخياطين ويأمرهم بالمحافظة على ممتلكات الناس وخصوصا الأقمشة الحريرية والديباج فيؤخذ بالوزن ويعاد بعد حياكته بالوزن أيضا .

كما كان يتم اشراف المحتسب كذلك على القطانين ومراقبتهم مراقبة مباشرة بحيث لا يخلط قديم القطن بجديده ولا احمره بأبيضه ، ويتم ندف القطن بصورة جيدة ومتكررة حتى يفصل القشر الأسود والحب المكسور من بقية القطن ، ويوضع القطن بعد ندفه فى الأماكن الجافة حتى لا تؤثر الرطوبة على وزنه كما كان يشرف على الحريريين بحيث يمنعهم من تغيير صنعة الحرير

وذلك بمنعهم من صياغة القز قبل تبييضه حتى لا يثقل وزنه ،
وعدم اضافة اى اضافات من النشا أو السمن أو الزيت الى
الحرير حتى لا يتغير وزنه ، وعدم صنع اى عقد فى ظهر الأقمشة
الحريرية حتى لا يتغير وزنه أيضا .

ومن اختصاصات المحتسب الاشراف على الصاغة فيلزم
الصائغين بضرورة الفصل بين أواني الذهب والفضة والمعادن
الأخرى وعدم خلطها والا تعرضوا للعقاب ، وغالبا ما كان المحتسب
يعتمد على عريفه من أهل الصناعة لى يتمكن من كشف غش
الصائغين والاشراف المباشر عليهم والتحقق من وزن بعض الأواني
والحلى المسبوكة بحيث لا يتم صياغتها الا بحضور العريف وتحت
اشرافه وكذلك وزنها والتأكد من عدم غشها وخصوصا فى حالة
اعادة سبك اى معدن من المعادن النفيسة او ما يحتاج منها
للحام وتركيب فصوص أو أحجار كريمة فيجب معرفة الوزن
مسبقا حتى لا يتم التزوير ، وغالبا ما يكون هذا بحضرة صاحب
المعدن نفسه ، ويراقب المحتسب أيضا الصاغة بحيث يشرف على
عيار الذهب والفضة فى الأسواق ويمنع الغش فى هذه المعادن
النفيسة .

ومن اختصاصاته أيضا الاشراف على الصيارف عند بيع
السلعة أو العملة بعضها ببعض (بشروط خاصة وردت فى كتب
الفقه) والصراف هو الذى يتولى هذه العملية فعليه أن يكون
حافظا للشريعة ويتعذر عن الربا . وكان المحتسب يقوم بمراقبة
الصيارفة والتجسس عليهم بواسطة عيونه المنتشرة ويقبض على
المخالف ويحاسبه أشد الحساب ويعدم المغشوش من الذهب
والفضة ، وكان المحتسب يهتم بكل ذلك كما يهتم بموازينهم
ومكاييلهم .

وكان للمحتسب في مصر الفاطمية مثلما كان له قبل الفاطميين وبعدهم سلطات واسعة يستطيع من خلالها تنفيذ كل أوامره ، وله الحق في الاستعانة بالشرطة لتنفيذ أحكام الحسبة . وإذا خلع عليه يقرأ له سجل بمصر والقاهرة .

وكان المحتسب في مصر الفاطمية شيعى المذهب فمنذ دخول جوهر الصقلى مصر بادر بعزل المحتسب السنى وتولية أبى جعفر الخراسانى ، وهو أول من تولى الحسبة بمصر الفاطمية في سنة ٣٥٨ هـ - ٩٦٨ م .

ثم توفى أبو جعفر المحتسب في سلخ ربيع الآخر سنة ٣٥٩ هـ - ٩٦٩ م وتولى بعده ابن عزة ، الذى تشدد في طلب الحسبة وتنفيذ قوانينها وخصوصا على صيارفة الفسطاط وعزر جماعة منهم مما جعلهم يتذمرون ويحدثون شغباً كبيراً بل انهم اعتصموا بالطرقات وأخذوا يرددون بعض الهتافات المعادية للشيعية مثل « معاوية خال على بن أبى طالب » مما أثار جوهر وهم باحراق رحبة الصيارفة الا انه خاف احتراق جامع عمرو بن العاص حيث كانت رحبة الصيارفة بجوار جامع عمرو ، ولذا اتخذ معهم أشد أنواع التعزير .

وكان بعض الخلفاء يقومون بأعمال الحسبة وخصوصا في اوقات الأزمات الاقتصادية وقد كان الخليفة الحاكم بأمر الله من أوائل خلفاء مصر الفاطمية قياما بهذه المهمة ففى أثناء الأزمات الاقتصادية كان يقوم بنفسه بمباشرة الحسبة وتنفيذ قوانينها ، فقد حاول التخفيف على الرعية فى الأزمات التى حدثت فى عهده بين سنتى ٣٥٩ - ٣٩٩ هـ (١٠٠٤ - ١٠٠٩ م) بسبب تذبذب فيضان النيل وقصوره مما جعل التجار والمقتدرين من عامة الشعب يتكالبون على جمع القمح وتخزينه خوفا من المجاعة التى

عادة ما تعقب قصور النيل مما أدى الى تعذر وجود الخبز في العشايا وهو الخبز الذى يصنع لاستخدامه فى وجبة العشاء فأصدر أوامره بألا يباع القمح الا للطحانين وتشدد فى تنفيذ أوامره وضرب جماعة بالسوط ثم وضع سعرا موحدا للحبوب ومنع الناس من تخزين الأقوات . وكان يكبس الحواصل والبيوت للبحث عن القمح ويصادر ويعزر مخفيه . وعندما ازداد ارتفاع الأسعار وعدم تواجد القمح بالأسواق استغاث الشعب بالحاكم بأمر الله فركب حماره ووقف وقال : أنا ماض الى جامع راشدة ، فأقسم بالله لئن عدت فوجدت فى الطريق موضعا يطؤه حمارى مكشوقا من الغلة لأضربن رقبة كل من يقول لى ان عنده شيئا منها . فما بقى احد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته او منزله وسعى بها فى الطرقات . فامتلات عيون الناس وشبعت نفوسهم وبهذه الطريقة استطاع الحاكم أن يقضى على الأزمة وخصوصا بعد أن استدعى أصحاب الفلال وحدد معهم السعر وتعهد التجار بتنفيذ أوامر الخليفة عن اقتناع .

والحقيقة أن الحاكم بأمر الله يعتبر الخليفة الفاطمى الوحيد الذى قام بالحسبة ووضع قواعد صحيحة لها فى مصر وسأهم فى تنفيذ قوانينها ومراسيمها .

المنشآت التجارية :

والى جانب اهتمام الحكومة الفاطمية بإقامة الأسواق فى مدن وقرى مصر والإشراف المباشر على تلك الأسواق والاهتمام بتوفير الأمن والأمان داخلها ، فقد كان من الضرورى الاهتمام أيضا بإقامة المنشآت التجارية التى دعت حاجة النمو التجارى اليها وذلك لخدمة التجارة والتجار الأجانب حتى تستطيع الحكومة

الإشراف على هؤلاء التجار بسهولة ويسر ورغم تعدد مسميات تلك المنشآت اذ عرفت الوكالات والقياسر والخانات والرباع والفنادق الا انها تتشابه من حيث الغرض من اقامتها واستخدامها فيذكر الأستاذ الدكتور نعيم زكى « ان معظم مؤرخى العصور الوسطى من العرب لم يفرقوا كثيرا بين الوكالة والخان والقيسارية والفندق ، اذ لم يجدوا بينها فروقا واضحة ، ولاحظوا انها تتشابه فى وجود حوش فى وسطها وحول الحوش ممر يصل الى المخازن وقد تكون دورين كما ان بها دكاكين ومساكن لكل مفتاح خاص » .

أما الفنادق فهي أبنية مربعة الشكل على هيئة حوش وتكون من طوابق متعددة يتم تسكينها جميعا ما عدا الدور الأرضى الذى يستخدم كمخازن ويخصص البعض منه كحوانيت للتجار .

وكانت تلك الحوانيت والمخازن يتم تأجيرها من قبل الحكومة للتجار الأجانب بالاقامة فى هذه الفنادق ، وكان لكل جالية اجنبية فندق خاص بها وخصوصا بمدينة الاسكندرية حيث تعددت الجاليات الأجنبية . وغالبا ما كان يتم الإشراف على هذه الفنادق وتنظيم أمورها الداخلية من قبل فرد يتم اختياره من بين الجالية الموجودة وهناك بعض الجاليات كانت تسكن أكثر من فندق لكثرة أفرادها وخصوصا التجار الإيطاليون من أهل البندقية . وغالبا ما كان الفندق يحتوى على كنيسة صغيرة من أجل اقامة الشعائر الدينية داخل تلك الفنادق ، ومن الممكن ان يشتمل كذلك على بعض الخدمات الخاصة كفرن خاص لصنع الخبز وحانة لشرب الخمر وكانت هناك بعض الفنادق التى تقبل ائداع الأموال فيها . وكانت الحكومة الفاطمية تشرف اشرافا مباشرا على تلك الفنادق ، ويتم هذا عن طريق الاتصال المباشر بالشخص المكلف من قبل الجالية بهذا الفندق وقد انتشرت

الفنادق من الاسكندرية الى اسوان ويظهر هذا بوضوح من خلال كتابات الرحالة في تلك الفترة حيث يذكر ابن جبير انه اذا نزل في بلدة نزل في فنادقها وذلك اثناء تجوله في البلاد ، فقد ذكر انه نزل بمدينة الاسكندرية بفندق الصفار وهو من الفنادق القريبة من وسط المدينة . ولم يقتصر وجود الفنادق على المدن التجارية الساحلية وانما ذكر أيضا انه نزل بفندق ابن الشاء في زقاق القناديل بالقرب من الجامع العتيق (جامع عمرو) بمدينة الفسطاط التي تعدت بها الفنادق كما تعدت بمدينة القاهرة أيضا . وقد أورد المقرئى اسماء كثير من هذه الفنادق ، كما أشاد بها ابن حوقل أيضا وكذا ابن جبير حين حدثنا عن المدن الممتدة داخل مصر وانها كانت تحوى الفنادق المعدة لخدمة ونزول الحجاج والتجار . ومثال ذلك مدينة قوص التي ذكر انها مدينة متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجارة اليمنية والهندية وتجار أرض الحبشة فهي ملتقى الجميع سواء من المغاربة والمصريين أو أهل الاسكندرية ، ولذا فقد وجد بها فندق لخدمة هؤلاء جميعا ينتسب لابن العجمى ، وقد نزل فيه ابن جبير ووصفه بأنه من الفنادق الكبرى .

وقد ذكر الرحالة أيضا وجود فنادق حتى بالمدن الصغرى مثل محطة صرد والبجوم والكريون وأخميم ورشيد والحقيقة ان انتشار الفنادق بهذه الصورة يؤكد ان العصر الفاطمى في معظم فتراته كان يتمتع بالأمن والأمان الذى جعل التجار الأجانب يأتون الى مصر ويقيمون داخل أسواقها بفنادقها المنتشرة في جميع مدنها وقراها مما أدى الى ازدهار النشاط التجارى . ويظهر هذا بوضوح من خلال ما دونه الرحالة والمؤرخون الذين عاصروا الدولة الفاطمية .

أما الوكالة فهي أيضا من أسماء المنشآت التجارية التي أخذت تتزايد خلال العصر الفاطمي كنتيجة حتمية للرواج التجاري من ناحية وكثرة التجار القادمين الى مصر للاقامة بها مدة طويلة من ناحية أخرى ولذا كانت تلك الوكالات تشبه الفنادق من حيث المعنى فقد خصصت كأماكن لاقامة التجار القادمين من بلاد المشرق الاسلامى .

وكانت تلك الوكالات بجوارها مخازن تؤجر للتجار لحفظ بضائعهم فمثلا كانت هناك وكالة لتجار الشام تعرف بوكالة (قوصون) وينزل بها تجار أهل الشام ببضائعهم من الزيت والصابون والدبس والفسق والجوز واللوز والخرنوب والرب ونحو ذلك .

وقد تحولت هذه الوكالات مع مرور الوقت الى فنادق تشبه الفنادق التي يسكنها التجار الأوروبيون وكان يتم تأجير المخازن للتجار بخمسة دراهم . وغالبا ما كانت تلك الأماكن يتم توارثها .

وكان يعلو تلك الوكالات رباع يشتمل بعضها على ثلثمائة وستين بيتا كانت تسكن بما يقرب من أربعة آلاف نفس بين رجل وامرأة وصغير وكبير ويعتقد أن هذه الأرقام التي أوردها المقرئى لأعداد السكان مبالغ فيها على الرغم من كبر حجم الوكالات كما سبق أن ذكر في خطته .

وقد كانت المخازن التي تحويها الوكالات تحتوى على أصناف مختلفة من المواد الغذائية وغير الغذائية ويتم نقلها الى الأسواق بواسطة الجمالين وكانت بعض الفنادق والوكالات متخصصة

لأنواع معينة من المواد الغذائية . فمثلا (دار التفاح) كان يرد إليها الفاكهة على اختلاف أصنافها مما ينبت في بساتين القاهرة وضواحيها . مثل التفاح والكمثرى والسفرجل إلى جانب ما يصل إليها من فاكهة بلاد الشام فيتم نقلها إلى أسواق القاهرة وضواحيها .

ومن الوكالات المهمة التي كان لها وضعها في مصر « الوكالة الأميرية » والتي أنشأها المأمون البطائحي وزير الخليفة الأمر بأحكام الله سنة ٥١٦ هـ - ١١٢٢ م والتي خصصها لمن يصل إلى مصر من تجار الشام والعراق وهناك أيضا « وكالة ابن ميسر » التي أنشئت في سنة ٥٣١ هـ - ١١٣٧ م في عهد الخليفة الفاطمي الحافظ أبو ميمون عبد المجيد .

ولم يقتصر إنشاء الوكالات على القاهرة ومصر بل امتدت إلى المدن الأخرى فقد وجد بمدينة الاسكندرية عدد من الوكالات مثل وكالة الكتان ووكالة البهار والتوابل وغيرها من الوكالات المختصة .

وكذلك تعددت الوكالات في المدن الأخرى ، وغالبا ما كانت الوكالة يتم الاشراف عليها من قبل أحد التجار ويسمى وكيل التجار أو شيخ التجار ، ويخصص له سكن بالقرب من الوكالة حتى يستطيع مباشرة اشرافه عليها ويهتم هذا الوكيل بشئون التجار المقيمين بالوكالة أثناء وجودهم ويحل محلهم كوكيل أثناء غيابهم وله مخصصات يتقاضاها من التجار مقابل هذا الاشراف . ومن المنشآت التي اهتمت الدولة باقامتها أيضا القياسر (١٥)

(١٥) القيسارية أو القيصارية : كلمة محرفة عن اللاتينية Caesares وهي المباني التي كان الرومان يقيمونها في المدن الكبرى لبضائعهم وكانت بها حجرات كثيرة وقد ظهرت هذه المنشآت التجارية في الشام قبل مصر .

وتشتمل على مجموعة من المباني الضخمة التى تشتمل على الحوانيت والمخازن وميضأة فى الوسط للوضوء وجامع لاقامة الصلاة .

وغالبا ما تكون الطبقات العليا لسكن التجار والصناع . وقد عرفت مصر القياس من عهد الدولة الأموية اذ يذكر ابن عبد الحكم أن عبد العزيز بن مروان بنى فى القسطنطينية القسارية العسل وقيسارية الجمال وقيسارية الكباش . بل ان عبد العزيز ابن مروان اشترى القيسارية التى كان يباع فيها البز والثياب ، وكانت تعرف بقيسارية أبى مرة ثم حول اسمها الى قيسارية عبد العزيز نسبة اليه كما بنى هشام بن عبد الملك القيسارية المعروف باسمه وكان يبيع فيها اقمشة القسطنطينية .

وقد عدد لنا ابن دقماق اسماء الكثير من القياسر التى انشئت خلال العصر الأموى . وقد زاد حجم القياسر فى الدولة الطولونية وكذلك الاخشيدية . أما فى العصر الفاطمى فقد أصبحت من المنشآت التجارية المهمة . ورغم تشابه القيسارية مع السوق الا أنها تختلف عنها بأن لها اروقة دائرية حول الحوانيت أما السوق فتشتمل على رواق واحد . وقد تعددت القياسر فى عصر الدولة الفاطمية وأصبح من حق التجار أو أصحاب النفوذ اقامة قياسر بجانب تلك التى تقيمها الحكومة وتؤجرها للتجار الأجانب .

وقد اقامها افراد الشعب كنوع من استثمار أموالهم حيث يتم تأجيرها للتجار الأجانب مقابل اجرة سنوية يتم الحصول عليها . وقد عدد لنا المقرئى اسماء كثير من القياسر التى انتشرت فى مدن مصر التجارية فذكر أن مدينة القسطنطينية بها سبع قياسر وكانت القيسارية تعرف باسم صاحبها ومن أشهر تلك القياسر قيسارية ابن أبى اسامة .

و « قيسارية أمير الجيوش » وقد بناها أمير الجيوش الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي (٤٨٧ - ٥١٥ هـ - ١٠٩٤ - ١١٢١ م) الذي كان اليه تدبير الملك والوزارة في خلافة المستنصر .

و « القيسارية الطويلة » وكانت تقع تجاه قيسارية السروج المعروفة في عهد المماليك بالقيسارية الطويلة وقد أوقفها الوزير الصالح طلائع بن رزيك على أعمال الخير .

و « قيسارية ابن يحيى » تجاه قيسارية جهاركس وقد أنشأها القاضي الفاضل هبة الله يحيى التميمي وكان أهم شخصيات الإدارة الفاطمية في تلك الفترة سنة ٥٤٠ هـ - ١١٤٥ م .

ولم يقتصر وجود القياسر على مدينة مصر والقاهرة بل تعددت في المدن الأخرى كمدينة الاسكندرية التي وجد بها عدد من القياسر منها قيسارية الأعاجم وقياسر البزازين وغيرها .

وكانت بعض تلك القياسر يتم وقفها على أعمال الخير أو من أجل الورثة ، وكان يتم هذا في احتفال كبير يطوف شوارع القاهرة . وقد اهتمت الحكومة الفاطمية بالأمن والأمان داخل تلك القياسر ويتضح هذا من القصة التي أوردها المقرئزي حيث يذكر أن رجلا من التجار الغرباء كان ينزل في قيسارية الاخشيدي وكانت سكن البزازين وتقع خلف الجامع العتيق فقتل في منزله وأخذ ماله فاعتقل رشيق غلام ميمون صاحب الشرطة السفلى جماعة من اولاد التجار ومن سكان القيسارية وأخذ في تعذيبهم فثار الناس على رشيق هذا واتهموه بأنه هو الذي دس على الرجل من قتله وأخذ ماله ، ورفعوا رقعة الى الوزير يعقوب بن كلس في سنة ٣٧٧ هـ يشرحون له فيها امتهان أبناء الناس من الشرفاء فامر صاحب الشرطة السفلى بضرورة البحث عن القتلة ، والافراج

عن الأبرياء ، وضرورة تقصى الحقائق والمحافظة على أرواح الأجانب الموجودين في البلاد بغرض التجارة . ولم يكتف الوزير بهذا بل أمر بصرف رشيقا هذا عن الشرطة عقابا له على سوء تصرفه .

ومن المنشآت التجارية التي انتشرت في العصر الفاطمي الخانات . والخان عبارة عن مبنى ضخيم يشتمل على عدد كبير من الدور مختلفة المساحة ويحوى كثيرا ، من الحجرات ويتوسطه فناء ضخم على هيئة الرواق ومغطى بحيث يسهل استخدامه كمخزن للبضائع والدواب في حالة إقامة التجار فيه لبعض الوقت واثناء مرورهم بالبلاد . وقد تعددت الخانات بمصر في العصر الفاطمي وبلغت من الفخامة الشيء الكثير مما لفت أنظار الرحالة وجعل ناصر خسرو يصف لنا خان الوزير فيذكر انه لا يباع فيه سوى القصب . وفي الدور الأسفل منه يجلس الخياطون ، وفي الأعلى الرفاءون .

اذن فالخانات كان أغلبها متخصصا في نوعية معينة من البضائع ، فكان بعضها متخصصا في بيع أنواع معينة من استعمالات الأساطيل . وبعضها متخصصا في بيع مشغولات جلدية وفي بعضها كان يتم بيع العبيد . وبعض الخانات كان يتم وقفها من قبل أصحابها لأعمال البر والاحسان حيث يتم إقامة الفقراء وأبناء السبيل من المارين على البلاد بدون أجر على الإطلاق كما ذكر المقرئى عند حديثه عن خان السبيل . وقد تعددت الخانات في العصر الفاطمي فيذكر ناصر خسرو أن مدينة مصر يوجد بها ما لا يقل عن مائتى خان مختلفة الأحجام والغراض . وبعض تلك الخانات كانت تشتمل على دور تسع الدار الواحدة منها ثلاثمائة وخمسين شخصا وتبلغ قيمة إيجار الخان الكبير عشرين ألف دينار مغربى ، وبعضها اثنى عشر ألف دينار مغربى في السنة .

وكان بعض تلك الخانات يتم وقفه من أجل قديسة أسرى الحرب ، وقد اشتمل بعضها على اثني عشر حانوتا وخمسة حمامات وثمانية وخمسين مخزنا وست غرف كبيرة وفناء وخمسة رباع (١٦) وخمس وسبعين حجرة للنزلاء وخمسة حمامات في الطوابق العلوية .

وقد عدد لنا المقریزی أسماء كثير من المنشآت التجارية التي تعددت أسماؤها ولكنها جميعا تشابهت من حيث الغرض ، فتجده يذكر أن مدينة القاهرة على سبيل المثال كانت تشتمل على سبع وثلاثين قيسارية ، وتسعة عشر فندقا واحد عشر خانا ، وثلاث وكالات .

« العلاقات التجارية الخارجية »

اهتمت الحكومة الفاطمية بتوطيد علاقاتها التجارية مع كثير من البلاد المختلفة وذلك لضمان حصولها على احتياجاتها الضرورية من المواد الأولية التي كانت تحتاجها من تلك البلاد الى جانب تسهيل تسويق انتاجها المتقدم من المنسوجات وبعض المواد الخام التي كانت مطلوبة في دول أوروبا وبلاد إفريقيا والشرق ، ولذا سهلت السبل أمام التجار الأجانب القادمين الى بلادها بإقامة الفنادق والقياسر والمحافظة على استتباب الأمن والأمان ، وتسهيل طرق المواصلات البرية والبحرية وتأمينها حتى تجذب هؤلاء التجار الى بلادها وتحصل من وراء هذا على ثروة اقتصادية تساعد في بناء اقتصادها القومي .

(١٦) الرباع مجموعة من الحجرات مقامة فوق مبنى الوكالة وهي بالتعبير الحديث ما نستطيع أن نطلق عليه لفظ فندق مفروش ويتم تأجيرها لطوائف معينة من التجار المسلمين فقط نظير أجر معين .

١ - مع المدن الإيطالية :

تعتبر العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض البحر المتوسط وخصوصا المدن الإيطالية من أقوى تلك العلاقات ، حيث اهتمت هذه الدول والمدن بالعمل على كسب ود الدولة الفاطمية وذلك بعقد المعاهدات معها وارسال الرسل اليها حتى تستطيع المحافظة على استمرار هذه العلاقة .

ومن أوائل المدن التجارية التي كانت لها علاقات قوية مع الدولة الفاطمية مدينة أمالفى Amalphi الإيطالية التي أقامت علاقات تجارية قوية جدا مع الدول الفاطمية ، وعقدت معاهدات تجارية مع الفاطميين في القرن الخامس الهجرى الحادى عشر الميلادى ، وقد حصل تجارها على امتيازات بمدينة الاسكندرية حيث حصاوا على نصريح باقامة فندق خاص بهم . واعتقد أن هذا التصريح الذى حصلوا عليه غالبا ما كان لاقامة فندق تشرف عليه الحكومة مثلهم فى ذلك مثل جميع الجاليات التي سمحت لها الحكومة الفاطمية باقامة مثل هذه الفنادق التي كان لها حق استخدامها دون امتلاكها .

ومهما يكن من أمر فقد كان لتجار « أمالفى » وضع متميز بمصر وخصوصا بمدينة الاسكندرية حيث اكثروا من القدوم اليها للحصول على المنسوجات الحريرية الفاخرة التي تنتجها المصانع المصرية والتي كانت تلاقى رواجا لدى أباطرة روما ، فقد كانت المنسوجات الحريرية المصرية من المنسوجات المفضلة لفرش الكنائس ومنازل أثرياء حاضرة العالم المسيحى . ونتيجة لتردد التجار من أمالفى على مدينة الاسكندرية وانبهارهم بالحضارة التي كانت سمة واضحة من سمات تلك المدينة التي لفتت انظار

الرحالة والتجار القادمين من جميع أنحاء المعمورة وكانوا يقيمون بفندق يقع قريبا من دار الصناعة بالمقس ، أن حرص التجار من أمالفي على جلب الصناع المهرة من مصر والتعاقد معهم لتزيين قصور الطبقة المترفة في أمالفي بالفسيفساء التي كان يجيدها الصناع المصريون في تلك الفترة . وقد تزايدت العلاقات التجارية بحيث أخذت البعثات التجارية من أمالفي تزداد أعدادها مما دعا أحد أثرياء أمالفي أن يتقدم بطلب إلى الخليفة الفاطمي المستنصر بالله ليسمح له بإقامة دير خاص للتجار بفلسطين ، وقد سمحت الحكومة الفاطمية بمنحهم قطعة أرض بغرض استغلالها لبناء الدير وذلك لإيواء التجار ، وقد أنشئ بعد ذلك قسم خاص لإيواء النساء من الحجاج إلى بيت المقدس .

ونتيجة للعلاقات التجارية القوية التي كانت تربط مصر بمدينة أمالفي فقد أصابت الأخيرة الكثير من الرخاء الاقتصادي ، وقد استمرت هذه المدينة على علاقة طيبة بالدولة ، حتى بعد تعرضها لغارات اللومبارديين في أوائل القرن الحادي عشر ، فقد استنجد أهل أمالفي بالنورماندين حكام صقلية الذين وجدوا الفرصة موانية للسيطرة على تلك المدينة التجارية المهمة . ورغم هذا لم تفقد تلك المدينة سطوتها التجارية وعلاقاتها مع الدولة الفاطمية رغم اضطراب أحوال البلاد السياسية . إلا أن النورماندين لكسب ود أهل أمالفي توسطوا لدى الحكومة الفاطمية للحصول على بعض الامتيازات التجارية لتجار أمالفي المتمثلة في تخفيض الضرائب التي كانت تحصل عليها الدولة الفاطمية من التجار عند قدومهم إلى مصر . ولكن العلاقات تدهورت بعد ذلك مما قلل من حجم التجارة مع مصر وخصوصا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين (الخامس ، والسادس الهجريين) فأخذت بعثاتهم التجارية في التقلص شيئا فشيئا حتى قلت أعداد تجارهم القادمين إلى مصر .

ومن الجمهوريات الإيطالية التي كان لها علاقات تجارية قوية مع مصر أيضا في العصر الفاطمي **جمهورية بيزا** : التي بدأت علاقاتها التجارية تتزايد مع الفاطميين في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي (السادس الهجري) اذ لم تكن تربطها بمصر قبل الحروب الصليبية علاقات تجارية على جانب كبير من الأهمية (١٧)، وكانت بيزا منذ هذا التاريخ تحرص أشد الحرص على توطيد علاقاتها بالفاطميين ، ويظهر هذا بجلاء من ارسالها أحد سفرائها ويدعى « رانييري بوتاتشي Ranieri Botachi » الى مصر في عهد الخليفة الظافر (٥٤٤ - ٥٤٩ هـ - ١١٤٩ - ١١٥٤ م) لتسوية سوء التفاهم الذي حدث بسبب اعتداء بعض التجار من رعايا جمهورية بيزا على زملائهم من التجار المسلمين فوق إحدى السفن التجارية مما أدى الى مقتل بعض المسلمين وضياع تجارتهم مما أثار ثائرة الحكومة الفاطمية ، فسارعت الى معاقبة بعض رعايا جمهورية بيزا داخل مصر ، وقد أدى هذا الى سرعة وصول السفير المذكور في مهمة وصفها البعض بأنها « فوق العادة » حيث وصل على سفينة حربية ، وكان الرسل أو السفراء غالبا ما يصلون الى مصر على ظهور السفن التجارية ، ولكن لحرص جمهورية بيزا على استمرار العلاقات أحاطت تلك المهمة بالصورة الرسمية . وقد أسفرت هذه الزيارة عن عدد من التعهدات قدمها السفير للخليفة الفاطمي كنوع من الترضية

(١٧) كانت جمهورية بيزا تمتلك اسطولا بحريا قويا يعتبر من أقوى الاساطيل في البحر المتوسط ، ولذا كانت تستعين بها بعض الجمهوريات الإيطالية الأخرى لتساندها ضد المسلمين ، منلما حدث عند تعاونها مع جنوا حين حاربت المسلمين بغرس استرجاع جزيرة كورسيكا . هذا الى جانب بعض الاشتباكات التي كانت تقع بينها وبين المسلمين بثونس وغيرها من الحملات التي كان الغرض الاساسي منها هو السيطرة التجارية في حوض البحر المتوسط ، وذلك بصرف النظر عن الأغراض الأخرى المعلنة .

والاعتذار فقد تعهدت حكومة بيزا بمعاينة المعتدين وارجاع حقوق المسلمين المسلوبة ، كما تعهدت بعدم تقديم أى مساعدة من قبلها الى الجمهوريات الايطالية الأخرى فى حالة اعتدائها على مصر ، وعدم تقديم أى مساعدة للصليبيين فى حروبهم ضد الشام . والحقيقة أن الحكومة الفاطمية كما يهمها أن تكسب صداقة وود الجمهوريات الايطالية كل واحدة على حدة وخصوصا تلك الجمهوريات التى تمتلك أساطيل حربية قوية تجوب البحر المتوسط ، فهذه المعاهدات كانت تضمن الى حد ما عدم انضمام تلك الجمهورية الى جانب البيزنطيين وخصوصا أن الصراع كان فى تلك الفترة على أشده بين الفاطميين والبيزنطيين ، وقد عانت الدولة الفاطمية من مساعدة تلك الجمهوريات للدولة البيزنطية أثناء الحروب الصليبية حين حاصرت الأساطيل الايطالية القوية موانى بلاد الشام ، ولكن لخوف تلك الجمهورية من غضب الدولة الفاطمية وفقدائها للامتيازات التى كانت تمنح لهم داخل البلاد والتسهيلات التى كانوا يحصلون عليها كانت تلزم الحياد فى معظم الأوقات . وفى المقابل فقد تعهدت الحكومة الفاطمية بتقديم بعض التسهيلات والامتيازات للجالية الموجودة بمصر وخصوصا أن أعدادها كانت كبيرة ، وقد أصدر الخليفة أوامره بالافراج عن خمسة وعشرين من رعايا جمهورية بيزا كانت السلطات المصرية قد قبضت عليهم واحتجزتهم بعد حادثة السفينة ، فسمحت لهم بمغادرة البلاد . وإلى جانب هذا فقد تعهدت الحكومة الفاطمية بحماية التجار والحجاج الايطاليين المسافرين على متن سفن تجارية تبحر بالبحر المتوسط ، كما أقر السفير أن الحكومة الفاطمية سيكون لها مطلق الحرية فى مصادرة أموال رعايا جمهورية بيزا فى حالة تكرار مثل هذه الحادثة ، واستمرت حكومة بيزا فى توطيد علاقاتها بالبلاط الفاطمى منتهرة أية مناسبة لتقديم البراهين من خلالها على قوة تلك العلاقة وعلى حسن نواياها ،

وبعد وقت قصير بدأت تلوح في الأفق بوادر الاستعداد للحملة الصليبية الأولى ومن هنا أخذت جمهورية بيزا تلعب دورا مزدوجا مع كل من الدولة الفاطمية من ناحية ، والأمراء الصليبيين من ناحية أخرى في محاولة للخروج بأكبر كسب ممكن من الطرفين ولكنها لم تستطع أن تلعب هذا الدور لمدة طويلة فقد بدت المصالح بين هذه الأطراف متعارضة ، فالحكومة الفاطمية تريد الأخشاب الجيدة التى يتم بها بناء السفن وكذلك الحديد اللازم لتأمين أعمالها الحربية وهما من المواد الخام التى تعتمد على أهل بيزا فى الحصول عليها . وفى نفس الوقت كان تحالف أهل بيزا مع الدولة البيزنطية معناه منع تصدير أو بيع أى مواد تساعد على قوة الدولة الفاطمية الحربية ، ولهذا السبب أخذت تعقد معاهدات متناقضة بين كل من الجانبين ، ففى عام ٥٤٩ هـ ، ١١٥٤ م تم عقد معاهدة مع ملك بيت المقدس توافق فيها على حقه فى مصادرة المواد الحيوية التى تنقل الى مصر وتساعد فى بناء جيشها وأسطولها حتى يتم اضعاف قوتها ، وفى نفس الوقت كانت تقدم التعهدات من خلال رسولها الذى وصل الى البلاط الفاطمى ، على عدم الانضمام الى أية جمهورية ايطالية تحارب مصر ، وخصوصا عدم تقديم أى مساعدة للصليبيين ، وقد استمر الحال هكذا بعد سقوط الدولة الفاطمية ، اذ لم تعد جمهورية بيزا الوسيلة فى الوصول الى صلاح الدين الأيوبي وعقد معاهدة جديدة معه عام (٥٦٩ هـ - ١١٧٣ م) للحفاظ على مصالحها التجارية بمصر ، بل ان صلاح الدين الأيوبي كان يعمد الى الاتفاقات التجارية لمنفعة مصر والمسلمين

أما جمهورية جنوة فقد حرصت أيضا على توثيق علاقاتها التجارية مع الدولة الفاطمية وخصوصا منذ النصف الثانى من القرن الحادى عشر الميلادى بعد ان حصلت على استقلالها من أمراء

اللومبارد في شمال ايطاليا ، وقد ساعد على توثيق صلاتها بالدولة الفاطمية عدم ارتباطها بأى نوع من الارتباطات مع بيزنطة سواء معاهدات أو غيرها تجعلها تقف ضد المسلمين بالشرق ، ولذا كان لديها حرية الاتجار مع بلاد المشرق الاسلامى دون الخوف من البابا أو تهديد الصليبيين ، ومن هنا استطاعت سفنهم أن تشق طريقها في بوغاز مسينا وتصل الى سواحل الشام ومصر ، وبهذه الطريقة استطاعت جنوه أن تنمى تجارتها مع الفاطميين الذين كانوا يسيطرون على طرق التجارة الآتية من المشرق .

وقد كان التجار من جمهورية جنوه ينقلون على سفنهم الى مصر وبلاد الشام الأقمشة الوبرية القطنية التى تنتجها مصانع بافيا وميلان ، ويحملون من مصر الأقمشة الحريرية الراقية التى تنتجها مصانع تنيس . وإلى جانب هذا كانت سفنهم تحمل بضائع الشرق الآتية من شرق آسيا الى الموانئ المصرية ولم يقتصر الأمر على هذا بل نقلت الى أوروبا ما تحتاجه من الشبة والنظرون المصرى الذى كانت الحكومة الفاطمية تحتكره وتمنع الاتجار به الا عن طريقها ، وقد كان للتجار من أهل جنوه جالية كبيرة بمدينة الاسكندرية .

أما البندقية فقد كانت لها علاقات تجارية قوية مع اقطار الشرق الاسلامى وخصوصا مع مصر وبلاد الشام ، وقد زادت تلك العلاقات مع بداية القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) حيث نجح أهلها في اقامة علاقات تجارية واسعة النطاق ، فقد قامت بدور الوسيط التجارى بين شعوب أوروبا واقطار الشرق جميعها ، وكانت لها رحلات منتظمة لها مواعيد محددة تقوم بها أساطيلها التجارية فتفادر موانئ البندقية مرتين في العام متجهة الى اقطار المشرق محملة بالسلع المختلفة من الأخشاب والحديد

والأسلحة (١٨) ، وهى المواد التى كانت الدولة الفاطمية تجد فى طلبها لشدة احتياجاتها اليها وخصوصا الأخشاب التى كانت تعاني من نقصها الشديد اذ كان أباطرة الدولة البيزنطية يحرمون نقلها الى مصر مما يؤثر على قوتها البحرية لاعتماد اسطولها التجارى على هذه الأخشاب .

وفد عانت البندقية كثيرا من القيود التى كانت تفرضها الدولة البيزنطية على الجمهوريات الايطالية وتقيد بها تجارتها فى تلك المواد مع بلدان الشرق وخصوصا مصر لخوفها من ازدياد قوتها الحربية ، ورغم تلك القيود الا أن البنادقة لم يطيعوا أوامر الدولة البيزنطية طاعة عمياء لاحساسهم بأن تلك الطاعة سوف تقضى على مصالحهم التجارية ، ففى كل مرة كان الامبراطور البيزنطى يهدد بالانتقام من البنادقة لمخالفتهم أوامره ، وكانت حكومة البندقية تصدر تعليماتها للتجار بعدم بيع تلك المواد الخام والتشديد فى معاقبة من يحملها الى مصر ، الا أن تجار البندقية كانوا يتحايلون على هذه القوانين ، والحقيقة أن البنادقة كانوا يدركون جيدا دور مصر فى التجارة الدولية وخصوصا تجارة الهند ويخشون ضياع ثرواتهم التى يحصلون عليها من الاتجار مع مصر .

هذا ، وكانت عودة الأساطيل الى موانئ البندقية محملة ببضائع الشرق من التوابل والمنسوجات الحريرية والكتانية

(١٨) يلاحظ أن الخشب والحديد والأسلحة كانت من السلع الاستراتيجية التى كانت الدولة البيزنطية تحارب من أجل عدم وصولها الى الموانئ المصرية أملا منها فى اضعاف قوة الدولة الفاطمية - لذا كانت بيزنطة تعقد اتفاقيات متعددة مع جاراتها من الجمهوريات الايطالية المختلفة ، وتقدم لها الكثير ، نظير عدم وصول هذه المواد الاستراتيجية الى مصر .

الفاخرة التى تنتجها مصانع تنيس ودمياط تعتبر حدثا له أهمية خاصة فى الأسواق التجارية ، فقد كانت عودتها تتفق مع مواسم الأسواق الكبرى التى تعقد فى عيد الفصح أى شهرى مارس وأبريل وعيد الميلاد فى ديسمبر ، وهذه الأسواق كانت بفضل تلك البضائع أسواقا عالمية الشهرة فى منطقة البحر المتوسط .

ونتيجة لهذه الظروف السابقة كانت البندقية رغم خوفها من الامبراطورية البيزنطية تنتهز الفرص لتؤكد علاقاتها التجارية بمصر ، ويتضح هذا من المعاهدات التى كانت تعقد بين الدولة الفاطمية زمن الخليفة الفاطمى المستنصر بالله ، وبين جمهورية البندقية مثل المعاهدة التى عقدت سنة ٤٤٩ هـ - ١٠٥٦ م والتى حصل البنادقة بمقتضاها على كثير من الامتيازات التجارية .

والحقيقة أن البندقية مثلها مثل جميع الجمهوريات الإيطالية كانت تتبع فى سياستها مع مصر وبلاد العالم الإسلامى أسلوب الاتفاق المزدوج ، فهى تريد الحصول على أكبر قدر من الامتيازات سواء التى تقدمها لها بيزنطة متمثلة فى تسهيلات وامتيازات فى الموانىء والثغور التى تسيطر عليها فى حوض البحر المتوسط أو حماية لاسطولها داخل هذا البحر ، هذا الى جانب اهتمامهم بتنمية العلاقات التجارية مع المسلمين وارسال البعثات المختلفة لتقديم التسهيلات فى نقل المواد الممنوعة والحصول فى مقابل هذا على امتيازات فى ثغور تلك البلاد وخصوصا مصر ، ومن هنا نجد أن البعثات التى أرسلها رئيس جمهورية البندقية « بىرو أورسولو Pietro Orsollo » سنة ٣٩١ هـ - ١٠٠٠ م كانت تسعى للحصول على مزيد من الامتيازات لسفنها التجارية ، ونجحت تلك البعثة بالفعل فى كسب ود الخلفاء الفاطميين فكانت للبندقية فى العصر الفاطمى تجارة رائجة بسبب هذه الامتيازات .

٢ - مع الدولة البيزنطية :

أما علاقة مصر بالدولة البيزنطية فقد تميزت طوال عصر الدولة الفاطمية بالمصادمات المستمرة فأحيانا تلجأ للمهادنة والموادعة وأخرى يشتد بينهما الصراع ويصل الى حد الاشتباك المسلح ، وسرعان ما يسعى الجميع الى الهدنة ولكن مع استمرار الحرب الباردة بينهما ، فالعلاقات السياسية كان يغلب عليها طابع الشد والجذب طوال عصر الدولة الفاطمية ، - فمنذ عهد الخليفة المعز لدين الله والصراع لم يتوقف بين مصر وبيزنطة وخصوصا عندما انتصر الاسطول البيزنطى على اسطول مصر عند سواحل قبرص سنة ٣٥٥ هـ - ٩٦٥ م مما زاد من غضب الخليفة المعز لدين الله الفاطمى وتأزمت العلاقات ، ولكن كالعادة انتهت هذه الأزمة بعقد صلح بين الخليفة المعز والامبراطور البيزنطى نيقافور فوكاس Nicophore Phocas عام ٣٥٧ هـ - ٩٦٧ م ولم يكن هذا الصلح سوى هدنة مؤقتة مع استمرار الحرب الخفية بين الطرفين . ولكن عندما تولى الامبراطور باسيل الثانى حاول أن يهادن الفاطميين حتى يتفرغ لمشاكله الداخلية ويقضى على الفتنة التى كانت تجتاح بلاده ، ولذا سارع فى ارسال الرسل الى الخليفة العزيز حتى يأمن جانبه وقد وصلت الرسل عن طريق البحر الى ساحل القدس محملين بالهدايا ودخلوا مصر يطلبون الصلح فى عام ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م ، واستجاب الخليفة وأملى عليهم شروطه فقبلوها جميعا ووعدوا بالالتزام ، وكان من أهمها أن تلتزم الروم بعدم ابقاء أى أسير مسلم فى بلادهم ، وأن يخطب للخليفة العزيز بالله فى جامع القسطنطينية فى صلاة الجمعة ، وأن يحمل اليه من أمتعة الروم كل ما افترضه عليهم ، ثم ردهم بعقد الهدنة لمدة سبع سنين ، والحقيقة أن بنود تلك الهدنة كانت فى معظمها فى جانب الدولة الفاطمية ، وهذا يدل على ازدياد نفوذ الفاطميين

في حوض البحر المتوسط وقوة اسطولهم ، ومن اهم المكاسب التي حصل عليها الفاطميون من وراء هذه الهدنة رفع الحظر والقيود التي كانت تفرضها الدولة البيزنطية على رعاياها والتي كانت نفى بمنعهم من ممارسة التجارة مع مصر ، واذا كان الامبراطور باسيل الثانى قد وافق على تلك الشروط بسهولة ويسر فلأنه أراد تجنب هجمات الاسطول المصرى على ممتلكاته في حوض البحر المتوسط من ناحية ، ومن ناحية أخرى لخوفه من أن تساند الخلافة الفاطمية عدو الامبراطورية في ذلك الحين بارداس فوكاس Phocas واذا كانت تلك الهدنة قد استمرت بعض الوقت الا انها سرعان ما انتهكت بنودها مما دعا الخليفة العزيز بالله الى اعلان الجهاد ضد الدولة البيزنطية من جديد فأعد جيشا ضخما واسطولا قويا للقاء البيزنطيين ، ولحرصه على توفير المؤن للعساكر بعد بلوغهم الشام طالب وزيره عيسى بن نسطورس بإنشاء اسطول يتجه الى طرابلس عند مسيره بحرا ، وجد ابن نسطورس في اعداد الاسطول في دار الصناعة بمصر وتزويده بجميع ما يلزمه من العدد والآلات والسلاح وعزم على تسييره بعد صلاة الظهر من يوم الجمعة ١٣ ربيع الآخر عام ٣٨٦ هـ ٩ مايو ٩٩٦ م ، ولكن الظروف لم تساعدته فقد اشتعلت النيران واحترقت ست عشرة مركبا ، كما أتت على جميع معدات الاسطول ولم يتبق منه غير ست مراكب فارغة ، فتجمهر البحارة وتبعهم العامة واتهموا الروم النصارى وكانوا مقيمين بجوار دار الصناعة، وانتشرت الفوضى بالبلاد وأخذ العامة في نهب ممتلكات الروم وقتل الكثير منهم ، وبذكر المقرئى ان عدد القتلى بلغ مائة وسبعة رجال ولكن سرعان ما تدارك الخليفة العزيز خطورة الأمر ، وخصوصا أن التعامل بهذه الصورة مع التجار ونهب ممتلكاتهم وقتل الأبرياء له آثار سيئة على سمعة التجارة بمصر ، خاصة

وأن مصر من البلاد التى اشتهرت بتوفير الأمن والأمان للتجار الأجانب ، ولذا سارع الوزير عيسى بن نسطورس بالقبض على المتهمين من الاماليين واليونان ومحاكمتهم ، وضرب بيد من حديد على حالة الفوضى التى اجتاحت البلاد حيث بلغ مقدار ما نهب تسعين ألف دينار . ولذا قامت الشرطة بتطهير الأسواق من مثيرى الشغب وضرب عنق كل من يعثر عنده على شيء من متعلقات التجار الاماليين واليونان ، حتى عاد الأمن والأمان الى الأسواق مرة اخرى ، فى نفس الوقت أمر الخليفة العزيز بالله بإعادة بناء الاسطول فى أقصر وقت ممكن ، فشرع عيسى بن نسطورس فى انشاء اسطول جديد ، وجد فى جمع الأخشاب من جميع أرجاء مصر واشتدت همة الصناع فى انجازه فاكتمل بناؤه فى فترة لا تزيد عن ثلاثة اشهر فأنشأ أربعاً وعشرين مركباً تم شحنها بالرجال وتقرر تسيرها الى انطرطوس بعد أن تجددت الاضطرابات بالشام ، وقد مات العزيز بالله الفاطمى فى تلك الفترة وهو سائر الى بلاد الشام ، فى مدينة بلبيس قبل تحرك العسكر فى سنة ٣٨٦ هـ - ٩٩٦ م .

وعندما تولى الخليفة الحاكم بأمر الله شئون البلاد ٣٨٦ - ٤١١ هـ (٩٩٦ - ١٠٢٠ م) حرص الامبراطور باسيل الثانى على مسالته فأرسل فى خريف ٣٨٩ هـ - ٩٩٨ م سفارة الى القاهرة تعرض على حكومة الخليفة الحاكم عقد هدنة ثم اجراء الصلح ، والجد فى طلب هذه الهدنة من قبل الامبراطور البيزنطى مرجعه الى انتصار الجيش المصرى على البيزنطيين بمدينة صور والقضاء على الفتنة التى نشبت بها والتى كانت تؤيد البيزنطيين ، وقد نتج عن هذه الفتنة والقضاء عليها أن قتل عدد كبير من البيزنطيين ، الى جانب مقتل والى صور نفسه ، ولكن لم تلق تلك السفارة اجابة مرضية من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله

مما دعا الامبراطور البيزنطى الى التوجه الى سوريا مرة أخرى .
ولكن سرعان ما تراجع الحاكم بأمر الله عن هذا الموقف المتشدد
وأرسل فى أوائل سنة ٣٩١ هـ - ١٠٠٠ م سفارة برئاسة
أريستس Orestes بطريك بيت المقدس (١٩) لعقد هدنة مع
الامبراطور باسيل بعد ان اخذت انتصارات هذا الامبراطور تتوالى
ببلاد الشام .

ولكن لم يكتب لهذه الهدنة الظهور الى النور الا فى أوائل
صيف ٣٩١ هـ - ١٠٠١ م واعتبرها كثير من المؤرخين بداية عهد
جديد من الوفاق بين الدولتين ، ولكن رغم هذا استمرت
العلاقات متوترة بين الدولتين كما ازدادت توترا عندما تغيرت
سياسة الخليفة الحاكم بمصر ازاء المسيحيين ، وكان لتشدده
مع النصارى اثره فى هجرة أعداد كبيرة منهم الى بيزنطة ، وقد
انزعج الامبراطور البيزنطى لما أصاب رعائاه من المسيحيين
داخل مصر ، ولذا نجده يوجه ضربة قوية ضد الخليفة الفاطمى
كنوع من الانتقام فقرر منع التجارة مع رعايا الدولة الفاطمية
ومحاربتهم بكل الوسائل الممكنة حتى ينهار الاقتصاد المصرى
تحت وطأة هذا الحصار الاقتصادى ، وخصوصا ان هذا الحظر
لم يقتصر على الاتجار مع الدولة البيزنطية وحسب ، بل ان
الامبراطورية البيزنطية حرّضت جميع جيرانها من الايطاليين
وغيرهم على مقاطعة التجارة المصرية وعدم مد مصر بما تحتاج
اليه من المواد الخام وخصوصا الخشب والحديد ، ومع أن الحاكم
كان شديد التعصب ضد الروم الملكانية فى بلاده وهدم كنيسة
القيامة التى يحج اليها الروم ، الا ان علاقته الخارجية بالامبراطور

(١٩) كان البطريك أريستس هو شقيق والد الخليفة الحاكم بأمر الله
الى جانب أنه كان بطريك بيت المقدس .

باسيل لم تتأثر كثيرا فلم ينقض الهدنة التي سبق أن أبرمها معه . ولم تنقطع السفارات بين الحاكم الذي أحسن استقبالها ، ولكن الامبراطور لم يستمر طويلا في المحافظة على العلاقات الطيبة مع الخليفة الفاطمي وانما قرر محاربته عندما عرف بأمر الاتفاق الذي تم بين الحاكم والبلغار . ولكن على أية حال فان هذه الحرب لم تقع اذ توفي الحاكم وتولى بعده ابنه الظاهر سنة ٤١١ - ٤٢٧ هـ - ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م ، وكانت عمته ست الملك وصية عليه ، وقد سارعت الى استرضاء الامبراطور البيزنطي واجرت معه مفاوضات لعقد صلح اشترط فيه الامبراطور أن يقوم بتعمير كنيسة القيامة في بيت المقدس من ماله وكذلك يصرح للنصارى في جميع املاك الظاهر بنفس الشيء ، والا يتعرض الخليفة لحلب بسوء ، والا يقدم أية مساعدة لصاحب صقلية في حربة ضد الروم .

ولما لم يوافق الخليفة الظاهر على البند الخاص بمدينة حلب توقفت المفاوضات ، ولكن العلاقات التجارية ظلت مستمرة بصورة غير رسمية ، ثم تحسنت العلاقات مرة أخرى زمن الامبراطور قسطنطين الثامن فقد تم عقد معاهدة بينه وبين الخليفة الفاطمي الظاهر ، وقد اشترط الامبراطور البيزنطي فيها ألا يقوم الفاطميون بأي عمل عدائي نحو مدينة حلب ، اذ كانت حلب من المدن الرئيسية التي يعتمد عليها البيزنطيون كأحد المنافذ لتجارتهم مع الشرق ، لذا نلاحظ انها المدينة الوحيدة التي استثنائها الامبراطور باسيل الثاني من قرار تحريم الاتجار مع الدولة الفاطمية عندما اشتد الخليفة الحاكم في معاملة أهل الدمة.

وقد تحسنت العلاقات مرة أخرى زمن الخليفة الفاطمي المستنصر ففي عام ٤٢٩ هـ - ١٠٣٨ م ، تم ابرام معاهدة مع

البيزنطيين ، وقد تخلى البيزنطيون عن الشرط المتعلق بمدينة حلب ، وسمح للامبراطور باتمام اصلاح كنيسة القيامة في بيت المقدس ، واستمرت العلاقات الودية قائمة بين الدولة البيزنطية والدولة الفاطمية ، وانتهر الخليفة الفاطمي هذه الفرصة وبعث الى الامبراطور البيزنطي يطلب منه امداده بالفلال التي تساعد على اجتياز المحنة التي سادت البلاد نتيجة نقص القمح فأمر الامبراطور البيزنطي بامداد مصر بأربعمائة ألف أردب ، الا أن المنية ادركته قبل تنفيذ هذا الأمر ، ورفضت أرملته الامبراطورة تيودورا السماح بتصدير الفلال الى مصر الا بعد أن يتعهد الخليفة الفاطمي بامدادها بالجنود في حالة وقوع الحرب بينها وبين أية دولة أخرى ، ولكن الخليفة المستنصر رفض هذا الشرط مما جعلها تمنع الفلال عن مصر ، فثار المستنصر ثورة عارمة وأرسل حملة بقيادة مكين الدولة الحسن بن ملهم اتجهت الى اللاذقية وحاربتها بسبب نقض الهدنة وامسك الفلال عن الوصول الى مصر . ومن هنا عاد العداء مرة أخرى بين الدولة الفاطمية والامبراطورية البيزنطية واستمر هكذا حتى نهاية الدولة الفاطمية .

رغم كل ما تقدم من الصراعات السياسية بين الدولة الفاطمية والامبراطورية البيزنطية ، نلاحظ أن العلاقات التجارية لم تتوقف رغم ما كان يصدر من قبل الامبراطور البيزنطي من وقت لآخر بعدم التعامل مع التجار المصريين ومنع رعاياه من الاتجار مع مصر او القدوم اليها ، الا أن التجارة وسبلها استمرت بين البلدان ، فالدولة الفاطمية لديها من المنسوجات الحريرية والكتانية التي تنسجها مصانع تنيس ودمياط ما يجعل الامبراطور البيزنطي يضحي في سبيل الحصول عليها بالشيء الكثير ، ويتضح هذا من كتابات ناصر خسرو عند وصف مدينة تنيس وما بها من منسوجات راقية حين يقول : « سمعت أن سلطان الروم كان قد

أوفد رسولا ليعرض على سلطان مصر أن يعطيه مائة مدينة على أن يأخذ تنيس فلم يقبل السلطان ، وكان قصده من هذه المدينة القصب والبوقلمون « الذي يحتاجه الأباطرة لتزيين قصورهم ولذا اهتمت الحكومة الفاطمية بتأمين مدينة تنيس فكان يقيم بها جيش كامل السلاح ليحميها من غارات الفرنجة أو الروم - كما سبق أن ذكرت عند حديثي عن مدينة تنيس كمدينة صناعية كبرى - ونتيجة لأقبال البيزنطيين على المنسوجات التنيسية فقد كان هناك سفن تسير بصورة منتظمة بين تنيس والقسطنطينية قاطعة المسافة في عشرين يوما . أما مصر فقد كان يهمها بقاء العلاقة التجارية مستمرة بينها وبين الدولة البيزنطية حتى تتمكن من الحصول على الفراء وغيره من الفلات التي تحصل عليها بيزنطة من بلاد الروسيا وتقوم بتصديره الى بلاد المشرق ، الى جانب احتياجها للقمح وخصوصا في فترات الأزمات الاقتصادية مثلما حدث زمن الشدة العظمى عندما استعان الخليفة الفاطمي بالامبراطور البيزنطي لإمداده بكميات من القمح ليستعين بها على تلك الأزمة . ومما يثبت استمرار النشاط التجاري بين هذه البلدان حجم الجالية المصرية التي كانت في القسطنطينية ، كما كان للروم جالية كبيرة ولهم أماكن خاصة لاقامتهم في مصر فقد ذكر المقرئزي أن الروم حارتان ، حارة الروم الجوانية وحارة الروم القديمة ، أو حارة الروم السفلى وحارة الروم العليا وهي المعروفة بالجوانية . أما تجار الروم فقد كان لهم أماكن خاصة باقامتهم مثل دار ماتك التي كانت قريبة من المقس .

٣ - مع جزر البحر المتوسط :

تعتبر جزيرة صقلية من أهم الجزر التي كانت لها علاقات قوية مع الدولة الفاطمية ويرجع السبب في ذلك الى بقاء تلك الجزيرة مدة طويلة تحت السيطرة الفاطمية لأهميتها من الناحية

الجغرافية ولصلاحياتها كقاعدة بحرية تساعد على السيطرة على حوض البحر المتوسط ولذا فكروا في القضاء على سيطرة الروم عليها وتم لهم ذلك في عهد دولة الأغالبة التي استقلت بإفريقية (تونس الحالية) قبل مجيء الفاطميين الى بلاد المغرب في سنة ٢١٢ هـ - ٨٢٧ م وفي هذا الصدد تذكر الأستاذة الدكتورة سيدة كاشف في بحثها القيم عن العرب والبحار (ان احتلال المسلمين لصقلية تم على يد الأغالبة فان زياد الله بن الأغلب بعث في سنة ٢١٢ هـ - ٨٢٧ م قائده ووزيره أسد بن الفرات على رأس عمارة بحرية قوامها أربعمئة سفينة وثلاثون ألف مقاتل استطاعت أن تفتح بلرم بعد حصار خمس سنين وكتب زياد الله الى الخليفة العباسي المأمون يبشره بالفتح ثم تابع الأغالبة حملاتهم حتى وقعت الجزيرة كلها في أيدي العرب) .

ومن هنا استطاعوا السيطرة على حوض البحر المتوسط ، وبفضل سيطرتهم على معظم الجزر في هذا البحر أصبح بحيرة اسلامية « فكانت لا تسبح للنصرانية فيه سفن » وعندما استقر الفاطميون ببلاد المغرب وقضوا على حكم الأغالبة ، كان من الطبيعي أن يستولوا على جزيرة صقلية وبالفعل تمكن أبو عبد الله الشيعي من فتحها سنة ٢٩٥ هـ - ٩٠٨ م وسيطر على مالطة وقلورية عن طريق مؤيدين من البربر ولما انتقل الفاطميون من المغرب الى مصر لم يتخلوا عن حكم صقلية ويتركوه للمغاربة كما فعلوا ببلاد المغرب وانما فضلوا فصل صقلية عن المغرب وجعلوها خاضعة لهم خضوعا مباشرا وذلك لضمان بقائها قاعدة بحرية يستطيعون من خلالها السيطرة على المغرب اذا حاول الانفصال عنهم واستمرت تبعية صقلية للدولة الفاطمية طوال حكم الخلفاء - المعز والعزير والحاكم والظاهر - أي من

سنة ٣٦٢ هـ - ٤١١ هـ ولكن مع بداية حكم الخليفة الظاهر سنة ٤١١ هـ - ١٠٢٠ م أخذت المنازعات الداخلية في الجزيرة تطفو فوق سطح الحياة السياسية بين المغاربة وجند الفاطميين وانتهم الروم هذه المنازعات ليسيّطروا على شئون الجزيرة ويهددوا استقلالها فشنوا حملتين على صقلية سنة ٤٢٩ هـ ، ٤٣٠ هـ - ١٠٣٧ م ، ١٠٣٨ م واستولوا على مسينا ومعظم الساحل الشرقى ولكن سكانها من المسلمين دافعوا عنها ثم أخذت سطوة النورماندين تظهر بصورة واضحة في عام ٤٤٤ هـ - ١٠٥٢ م فسيطروا على الجزيرة وسقطت الجزيرة في يد النورماندين سنة ٤٨٤ هـ - ١٠٩٦ م ولم يستطع المستنصر بالله الفاطمى أن يقدم أى معونة لسكان الجزيرة أو يقف في وجه الغزاة لانشغاله بالاضطراب الداخلى الذى ساد مصر فى نهاية العصر الفاطمى الأول سنة ٣٥٨ هـ - ٤٦٧ هـ - ٩٦٨ م - ١٠٧٤ م الذى اقترن بالشدة المستنصرية وصراع طوائف الجند مما جعله عاجزا عن امداد ولايته فى هذه الجزيرة بالمؤن أو المال حتى يستطيعوا الوقوف فى وجه النورماندين وهكذا مع مرور الوقت وفى أواخر عهد المستنصر وجد أنه من الأفضل إقامة علاقة سلمية ، مع النورماندين ورغم تلك الأحداث فإن العلاقات التجارية لم تنقطع بين مصر وصقلية بل كانت هذه العلاقات قوية أولا لقرب صقلية من سواحل مصر حيث تقع فى أقصى جنوب شبه جزيرة ايطاليا فهى نقطة الاتصال بين أوروبا ومصر ، وكانت جميع السفن المسافرة من مصر الى ايطاليا تمر بسواحلها ويذكر ناصر خسرو أن السفينة المفادرة مصر تصل الى جزيرة صقلية فى عشرين يوما وكانت العلاقات التجارية قوية فكانت السفن الصقلية تحمل الى مصر انتاج الجزيرة من الأقمشة الحريرية والكتانية الرقيقة فيذكر ناصر خسرو أنهم كانوا يجلبون منها كتانا رقيقا وثيابا

منقوشة يساوى الثوب منها في مصر عشرة دنانير وكانت هذه الأقمشة تتفوق على الأقمشة التي تنتجها المصانع المصرية ولذا كانت مفضلة لدى الطبقة المترفة وقد اقتنت أميرات البيت الفاطمي كثيرا من تلك القطع المصنوعة في صقلية فالأميرة عبدة ابنة الخليفة المعز لدين الله خلفت بعد موتها ثلاثين ألف شقة صقلية وكانت مصر تحصل كذلك على القمح والفاكهة والمعادن المختلفة وقد استمرت العلاقات ودية بين الفاطميين والنورمان حكام صقلية ، وهناك خطاب مرسل من الخليفة الحافظ الى ملك صقلية روجر الثاني تتضح من خلاله العلاقات السلمية التي كانت تسود كلا البلدين ، وقد تمتع التجار الصقليون بكثير من الامتيازات داخل ثغور ومدن مصر ، وقد حاول ملك النورمان الحصول على امتيازات تجارية واعفاءات من الجمارك لهؤلاء التجار ، كما كانت لمصر جالية كبيرة بصقلية ، ويذكر ابن جبير ان الجالية الاسلامية كانت كبيرة العدد وتمارس شعائرها الدينية بالمساجد المنتشرة في الجزيرة .

ولكن كثيرا ما كانت العلاقات الودية بين البلدين تفسدها تصرفات بعض المتعصبين من حكام صقلية ، ففي أيام الخليفة الفائز بنصر الله عيسى (٥٤٩ - ٥٥٥ هـ - ١١٥٤ - ١١٦٠ م) ، والوزير حينئذ الصالح بن رزيك نزل على دمياط نحو ستين مركبا في جمادى الآخرة سنة خمسين وخمسمائة (٥٥٠ هـ - ١١٥٥ م) بعث بها لوجيز بن روجر صاحب صقلية فعاثوا وقتلوا وامتدت أيديهم الى تنيس ورشيد والاسكندرية واكثروا فيها الفساد ، ولكن مع هذا فمن الواضح ان الدولة الفاطمية كانت تؤثر العلاقات الودية مع صقلية وحكامها النورمان مؤمنة اشد الايمان بأن قوتها البحرية في ذلك الوقت لا تقف موقف المساواة

مع قوات النورماندين ، ولذا كانت تتجنب الاحتكاك بهم ، بل تنحو الى مسالمتهم وعقد الاتفاقات التجارية بينها وبينهم .

ولم تكن جزيرة صقلية هي الجزيرة الوحيدة في حوض البحر المتوسط التي لها علاقات تجارية قوية مع مصر ، وانما شاركها في هذا جزيرة قبرص فقد كانت موانئها من الموانئ المفتوحة أمام التجار الفاطميين يقصدونها في يسر وسهولة لقربها من السواحل المصرية ، فالرحلة البحرية كانت تستغرق من مصر الى سواحل قبرص يوما واحدا ، ولذا كانت السفن المصرية تخرج من موانئها في تنيس ودمياط متجهة الى قبرص محملة بالمنتجات المصرية من المنسوجات الكتانية والحريرية الفاخرة التي تصنع في مصانع تلك المدن ، وتعود منها محملة بالشمع والعسل والفاكهة والديباج والحريز ، والى جانب هذا كانت جزيرة قبرص تعتبر محطة بحرية للسفن المصرية التي تقصد سواحل آسيا الصغرى والقسطنطينية ، ولذا فقد كانت تمثل أهمية كبرى بالنسبة للتجارة المصرية في حوض البحر المتوسط ، ومن هنا حرص خلفاء الفاطميين على اقامة علاقات ودية بينهم وبين حكام تلك الجزيرة حتى يضمنوا تأمين اسطولهم التجاري وامداداه بما يحتاجه من وقود وغيره داخل حوض البحر المتوسط . وقد شاركت جزيرة اقريطس (كريت) زميلاتها في هذا الصدد اذ كانت لها علاقات تجارية قوية مع مصر أيضا ، ويعود هذا الى اعتبارها المحطة الأساسية للسفن الآتية من مصر والشام والمتجهة الى بحر الادرياتيك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فقد كانت السفن المصرية تبحر اليها محملة بالمنتجات المصرية وتعود محملة بالشمع والعسل والأخشاب الجيدة التي كانت تحتاجها الدولة الفاطمية في بناء السفن . والمنتجات الخشبية التي تفتقدها البلاد .

٤ - مع بلاد المشرق الاسلامى :

أما العلاقات بين الدولة الفاطمية بمصر وبلاد المشرق الاسلامى فقد كانت علاقات تجارية قوية وخصوصا مع بلاد الحجاز التى استطاعت الدولة الفاطمية بسط نفوذها عليها وكسب احترام العالم الاسلامى حيث ساهمت الحكومة الفاطمية فى توفير سبل الأمن والأمان لحجاج بيت الله الحرام وتأمينهم على ارواحهم واموالهم وتمهيد الطرق لسير القوافل ، ولم يقتصر الأمر على الحجاج فقط بل ان تأمين الطرق خدم النشاط التجارى مع تلك البلاد ، وقد ساهمت مصر فى مد بلاد الحجاز بالمواد الغذائية وخصوصا القمح ، فيذكر المقدسى أن أكثر ميرة الحجاز من الدقيق والكعك ترسل من مصر وتبلغ ثلاثة آلاف حمل جمل فى كل أسبوع كلها حبوب ودقيق ، وكانت موانى الحجاز تقوم بدور الوسيط التجارى بين دول الهند وشرق آسيا وبين مصر حيث تنقل بضائع تلك الدول عن طريق عدن وجدة وكانت مصر تحصل على البخور والتوابل من تلك الموانى الى جانب الحرير ، أما ما تصدره فيتمثل فى المنسوجات التى كانت تجد قبولا كبيرا فى أسواق الحجاز ، وخصوصا فى موسم الحج حيث يتم نقلها مع الحجاج الى جميع بقاع العالم الاسلامى .

أما اليمن فكانت لها علاقة خاصة بالدولة الفاطمية (٢٠) ، ولذا فقد نشطت العلاقات التجارية بينهما وازدهرت بصفة خاصة ، زمن الخليفة المستنصر بالله ، وكان لموقع اليمن

(٢٠) تظهر هذه العلاقة بصورة واضحة فى السجلات التى تبودلت بين الخليفة المستنصر والامام الصليحي باليمن الذى نال تقديرا ماديا ومعنويا من الخليفة الفاطمى الذى كان يرسل له الرايات والالوية والملابس ، وكذا لحوم النحر المقددة لتوزيعها على أتباع المذهب الشيعى كنوع من التبرك .

الاستراتيجى أهمية كبرى حيث تقع عند نهاية البحر الأحمر من جهة الجنوب مما جعلها تتوسط الطريق بين افريقيا وآسيا ولذا فقد كانت موالىها أسواقا مهمة لنقل البضائع بين افريقيا وآسيا ، فكانت مصر تحصل عن طريق الموانى اليمنية على منتجات شرق آسيا ومنتجات افريقيا ، كما تحصل على منتجات اليمن من الحديد الخام والسيوف المحلاة بالمينا والمجوهرات والأحجار الكريمة الى جانب الصناعات القائمة على الأحجار الكريمة مثل السبع والخواتم والبخور والعطور .

أما العلاقات التجارية بين الخلافة الفاطمية والعراق فرغم العداء السياسى والمذهبى بين البلدين الا أن سبل التجارة لم تنقطع بل كانت أعداد تجار بغداد كبيرة فى مصر مما دعا الدولة الى اقامة وكالة خاصة بهم أطلق عليها الوكالة الأميرية .

وقد حمل تجار مصر الى بلاد العراق الكثير من المنسوجات التى تصنع بصعيد مصر ودمياط وتيس ، أما تجار العراق فقد حملوا الى مصر أنواع الحرير الفخمة التى كانت تعرف بالخسروانى والتسترى وهى من الأقمشة التى كانت تجد اقبالا شديدا لدى الطبقة الحاكمة والمترفة ، ولذا فقد حوت خزائنهم الكثير من تلك المقاطع من الأقمشة التى تنتج فى بغداد وتصدر الى مصر .

وأما علاقة مصر التجارية ببلاد فارس أو ايران فكانت قوية حيث تبادل كل من البلدين منتجاته مع الآخرين فنجد المنتجات المصرية تجد رواجا لدى أهل فارس ، فيذكر ناصر خسرو أن الأصواف المنسوجة بأسبوط والمصنوعة عمائم تصدر الى بلاد العجم ويطلق عليها اسم الصوف المصرى .

وكانت مصر تحصل من منتجات بلاد الفرس على الخز والمنسوجات الحريرية الرقيقة والعطور والزعفران ، كما اهتمت مصر بجلب حجر البازهر ، وهو الحجر المختص للوقاية من السم (٢١) .

هـ - مع بلاد المغرب والأندلس :

ولم تنقطع الصلات التجارية بين الدولة الفاطمية بمصر وبين بلاد المغرب بعد انتقال الخلافة الفاطمية منها الى مصر ، بل بالعكس تزايدت تلك العلاقات نتيجة لخضوع البلدان لسلطة واحدة مما ادى الى اعطاء التجار المغاربة الكثير من الامتيازات والتسهيلات مما جعلهم من الطوائف المميزة بين تجار العالم ، بل ان الحكومة الفاطمية شجعت اعدادا كبيرة من التجار المغاربة على الاستقرار بمصر وتنمية رؤوس أموالهم داخل البلاد لتستفيد من تلك الأموال في تنمية الاقتصاد المصرى ، فقدمت لهم تسهيلات واعفاءات كثيرة ، ولذا نجد الحركة التجارية بين البلدان كانت مستمرة وقوية منذ دخول الفاطميين مصر ، فالسفن التجارية المغربية تصل الموانئ المصرية محملة بزيت الزيتون والفواكه والبلور الصخرى الخام الذى كان يتم تصنيعه بمصر في سوق القناديل وقد وصفه ناصر خسرو بأنه في غاية الجمال ، كما كانت تحمل ايضا الكروم والفسق والعسل وانصوف والقطران والحديد ومعدن النحاس ، هذا الى جانب الزجاج والذبائح والخيول العربية ، وقد شهدت مدينة الاسكندرية اقبالا غير عادى

(٢١) وجد بالخزائن الفاطمية أكثر من مائة كأس من حجر البصب أو حجر الدم أو البازهر (نافي السم) وهو حجر مرتفع السعر من خواصه الوقاية من السم فكانت الكؤوس تصنع منه للأمراء والملوك لتوضع فيها الاشربة . فيتغير لونها اذا كان بها شيء من السم .

على سواحلها من قبل السفن التجارية المغربية وكانت السفن تعود الى بلاد المغرب محملة بالمنتجات المصرية من المنسوجات التي تنتج في مدن تنيس ودمياط وكذلك بالمعادن التي كانت تسعى اليها بلاد المغرب لاستخدامها في الصناعة كمعدن الشب والنظرون .

والى جانب هذا كانت مصر - لموقعها المتميز بين الشرق والغرب - تقوم بدور الوسيط التجاري بين بلاد المغرب وبلاد جنوب شرق آسيا وبلاد العرب والحبشة ، حيث كانت السفن التجارية المغربية تأتي الى الموانئ المصرية محملة بالمنتجات المغربية لتحصل على منتجات تلك البلاد من الموانئ المصرية وكانت هناك طرق رئيسية بين بلاد المغرب ومصر كانت هي همزة الوصل بين مصر وبلاد غانا وحوض السنغال والنيجر حيث تخرج القوافل من سبلماسة ضاربة في الصحراء نحو الجنوب ثم تعود محملة بالتبر . وقد ساهمت قوافل الحج المغربية في رواج التجارة وازدياد العلاقات التجارية بين مصر والمغرب ، فقد ظلت مصر أكثر من مائتي عام تستخدم كطريق رئيسي للحجاج المغاربة الذين كانوا يستخدمون طريق عيذاب للوصول الى مكة المكرمة (٢٢) ، وقد زاد الاقبال على طريق مصر بعد أن أصبح طريق فلسطين والشام من الطرق الخطرة للحجيج وذلك بعد استيلاء الصليبيين على بلاد الشام ، وقد أفاد الفاطميون من اقبال الحجاج المارين بأراضيهم في الحصول على مكوس طائلة كانت مصدرا من مصادر الدخل المهمة . ويتضح هذا من كتابات ابن جبر الذي يصف تحصيل المكوس من الحجاج القادمين لمصر من بلاد المغرب .

(٢٢) كان الحجاج يركبون النيل من سواحل مدينة مصر (الفسطاط) الى قوص ، ثم يركبون الابل من قوص ويعبرون صحراء مصر الشرقية الى عيذاب ، ثم يركبون البحر الأحمر في الجلاب الى جدة ، وهي ساحل مكة المكرمة .

واستمرت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد المغرب قائمة ،
وان كانت بصورة اقل عن ذى قبل بعد ان أعلن المعز بن باديس
عصيانه وخروجه على الفاطميين ، فرغم انه كان من أشد الموالين
للفاطميين بمصر ، وكان يحرص أشد الحرص على تقديم الولاء
والطاعة للخلفاء الا أنه مع مرور الوقت أخذت تتزايد قوته ويتحول
من الولاء للمذهب الشيعي الى المذهب السني منتهزا فرصة
انشغال الخلفاء الفاطميين بمصر في تدبير أحوالهم الداخلية ، ومنذ
زمن الخليفة الحاكم (٣٨٦ - ٤١١ هـ - ٩٩٦ - ١٠٢٠ م)
أصبح ولاء المعز بن باديس ولاء اسميا ، واستمر الحال هكذا زمن
الظاهر (٤١١ - ٤٢٧ هـ) ثم المستنصر (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) ،
وأخذ أتباع المذهب المالكي ينتشرون بالبلاد الى أن أعلن الانفصال
الرسمي والانشقاق عن جسم الامبراطورية الفاطمية في
عام ٤٤٤ هـ - ١٠٤٨ م ، وأعلن ولاءه للخليفة العباسي ببغداد
وأسقط اسم الخليفة الفاطمي من الخطبة والسكة والطراز وأرسل
له الخليفة العباسي التقليد الشرعي (٢٣) ، وأغدق عليه الهدايا
والأموال حتى يكسب وده فأقام الخطبة للخليفة القائم بأمر الله
العباسي وأمر بلبس السواد شعار العباسيين وأعد أعلاما سوداء
وملابس سوداء لرجال دولته ، ولم يستطع الخليفة الفاطمي
المستنصر أن يقف في وجه هذا الانفصال بسبب الظروف الداخلية
لبلاده واشتداد الأزمة الاقتصادية والصراع بين الجند واضطراب
الأحوال السياسية وضعف الموارد المالية ، كل هذا جعله يقف

(٢٣) التقليد الشرعي هو المنشور الذي يتضمن شرعية حكم المعز بن
باديس على بلاد المغرب من قبل الخليفة العباسي . وهذا التقليد لم يصل
ابن باديس بسهولة ، فقد تدخل ملك الروم وحال دون وصوله بأن قبض على
رسول الخليفة العباسي حامل هذا التقليد وأرسله للخليفة الفاطمي
المستنصر بالله ليظهر روح الود له ، فقام المستنصر باحراق التقليد والهدايا
التي كانت مع الرسول في ميدان بين القصرين بالقاهرة

مكتوف الأيدي ، بل انه حاول كسب ود المعز بن باديس وتجنب الدخول معه في حرب لعلم تكافؤ القوات الحربية لكل منهما في ذلك الوقت ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى حتى يبقى على العلاقات التجارية بين البلدين قائمة ويحافظ على دخل بلاده باعتبارها ممرا للتجار المغاربة .

أما برقة فقد كانت بينها وبين مصر علاقات تجارية مستمرة خلال العصر الفاطمي ، فمنها يتم استيراد الأصواف الخام والعسل والقطران ، والماشية التي تحتاجها الأسواق المصرية .

وتقوم مصر بتصدير المنسوجات الكتانية والحريرية التي تنتجها دمياط وتنيس الى جانب الشب والنطرون ، ولقرب برقة من مصر ووجود طريق متصل للقوافل فقد كانت العلاقات الاقتصادية زمن الفاطميين قوية ، وان كان يمتد منها من وقت لآخر بعض الفتور نتيجة للاضطرابات السياسية التي كانت تقع بالبلاد .

وأما علاقة الفاطميين بمصر بالأندلس ، فعلى الرغم من سوء العلاقات السياسية بين الفاطميين وحكام الأندلس الأمويين إلا أن العلاقات التجارية كانت قوية ، فقد أبحرت السفن الفاطمية الى السواحل الأندلسية من الاسكندرية او دمياط او تنيس محملة ببضائع الشرق الأقصى وبلاد النوبة والحبشة وبلاد المشرق العربي الى جانب المنتجات المصرية من المنسوجات والمعادن والشب والنطرون ، وكانت تلك السفن تبحر متجهة الى الأندلس او عائدة منه تحرسها سفن حربية حتى تحمبها من سطوة القراصنة ، الذين هددوا سفن المسلمين التجارية في البحر المتوسط .

وقد اعتمدت مصر على الأسواق الأندلسية في الحصول على

ما تحتاجه من القمح والشعير والأخشاب وكانت أسبانيا تقوم بدور الوسيط التجارى بين مصر وبلاد البرتغال وفرنسا وغيرها فتزودها بمنتجات تلك البلاد .

ومن المنتجات التى حصلت عليها مصر من الأندلس الزيتون وخصوصا زيت الزيتون الى جانب المنسوجات الكتانية التى كانت تحمل الى مصر . وقد قويت العلاقات التجارية بين الأندلس والدولة الفاطمية زمن الشدة العظمى حيث حصلت مصر من الأندلس على القمح والشعير لمواجهة المجاعة التى هددت البلاد فكانت السفن الأندلسية تأتى الى الموانى المصرية محملة بالحبوب التى تحصل عليها من بلاد المغرب وكذا الصوف والعسل وزيت الزيتون وتحصل فى مقابل هذا على الجواهر والياقوت .

٦ - مع بلاد النوبة والسودان والحبشة :

منذ ان فتح عمرو بن العاص مصر ، أرسل حملته الى بلاد النوبة سنة ٢١ - ٦٤٢ م كمحاولة من جانب العرب لفتح بلاد النوبة وتأمين حدود مصر الجنوبية الا ان هذه الحملة فشلت .

وفى عهد الخليفة عثمان بن عفان ، أرسل حملة حربية اخرى بقيادة عبد الله بن سعد بن أبى السرح الى بلاد النوبة فى سنة ٣١ هـ - ٦٥٢ م والتى انتهت بعقد هدنة بين الطرفين وعرفت هذه الهدنة باسم البقط او معاهدة البقط ، وهذه المعاهدة كانت تلزم حكام النوبة بإرسال ثلاثمائة وستين رأسا من الرقيق غير المعيب متوسط العمر الى ولاية مصر على أن تحصل النوبة فى مقابل ذلك على كميات من القمح والشعير وبعض المواد الغذائية الأخرى الى جانب عدد من الخيول والثياب .

ويذكر المقرئ أن هذه المعاهدة اعتبرت أهل النوبة في نظر المسلمين مصالحين أى (أهل العهد) كما أطلق عليهم الفقهاء المسلمون .

وقد زادت العلاقات الدينية ، بين مصر وبلاد النوبة منذ ذلك الوقت فقد زاد نفوذ الكنيسة المصرية ببلاد النوبة . ويتضح هذا من طلب بلاد النوبة إرسال أساقفة لإدارة شئون كنيستها . وقد كانت مصر ترسل إليها الأساقفة ، ومن هنا خضعت بلاد النوبة للكنيسة المصرية خضوعاً روحياً وارتبطت بها ، بل أن هذه الارتباطات كانت سبباً في بقاء العلاقات الودية بين البلدين مستمرة في معظم الأحيان إلا أن تلك العلاقات كانت تضطرب في بعض الأحيان بسبب نقض حكام النوبة لمعاهدة البقط فكثيراً ما قام هؤلاء الحكام بغزو بلاد الصعيد ، وأحياناً كانوا يقومون بتأخير البقط .

أما في العصر الفاطمي فكانت ولاية النوبة تربطها بالدولة الفاطمية كثير من الصلات الاقتصادية والعلاقات الودية فيذكر ناصر خسرو أن ولاية النوبة ولاية أهلها جميعاً من نصارى ، وترسل ملوكها من قديم الهدايا لسلطان مصر ، وبين البلدين عهد وموathيق ، فلا يذهب جيش السلطان هناك ولا يؤذى أهلها . ولذا فقد حرص ملوك النوبة على المحافظة على تلك العلاقات الودية طوال العصر الفاطمي ، ويتضح هذا من إرسالهم كنز الدولة عندما خرج على الشرعية الفاطمية وثار بأسوان ولجأ إلى بلاد النوبة ، فسلمه ملك النوبة إلى الوزير بدر الجمالي عندما طلب منه تسليمه للسلطات المصرية . وكان النوبيون يلجأون إلى بدر .

وفي عصر الوزراء العظام عندما اشتد الصراع بين بهرام وزير الحافظ ، ورضوان بن والخشى وفر بهرام وحاول الاستيلاء على

أسوان والاستعانة بأهل النوبة ليقفوا بجواره ويساعدوه رفض.
ملك النوبة الدخول في أى صراع من شأنه أضعاف العلاقات
الودية بين البلدين .

وعندما خرج ملك النوبة الى أسوان لزيارة بعض كنائسها
سير اليه والى قوص وقبضه وبعث به الى مصر فبالغ أمير
الجيوش بدر الجمالى في اكرامه واتحافه بالهدايا الجليلة ، ولكنه
مات بمصر قبل أن يعود الى بلاده . وغالبا ما كانت بلاد النوبة
تلجأ الى الدولة الفاطمية لتساعدوها في مسائلها الدينية مثلما
حدث عندما ارسل الملك بازيل يطلب وساطة الوزير بدر الجمالى
ومساعدته حتى يعين البطريك ابنه رئيسا دينيا ، ويجب الا تغفل
علاقة أهل النوبة بالكنيسة القبطية بمصر فقد كان مسيحيو
البلدان لهم حرية الانتقال بين القطرين ففى زمن الخليفة
الحاكم بأمر الله وعلان القوانين العمرية (٢٤) واضطهاده لأهل
الذمة من المسيحيين سمح لهم بالهجرة الى بلاد النوبة فهاجر
اليها كثير من مسيحيى مصر . جميع تلك العوامل السياسية
والعلاقات الودية بين ملوك النوبة والفاطميين ساعدت على نمو
النشاط التجارى بينهما ، ولذا تجد تجار مصر يذهبون الى بلاد
النوبة حاملين أدوات الزينة من الخرز والأمشاط والمرجان . وكانت
مصر تعتمد اعتمادا كبيرا على الرقيق المجلوب من بلاد النوبة
فمعظم رقيق مصر كان يأتى من هذه البلاد ، هذا الى جانب القمح
والذرة ، ويذكر ناصر خسرو انه شاهد قمحا وذرة من النوبة
كلاهما أسود .

(٢٤) الشروط العمرية هي تلك الشروط أو القوانين التى وضعها الخليفة
عمر بن الخطاب ليحدد العلاقة بين المسلمين وأهل الذمة فكان يميز القبط
واليهود بعلامات خاصة تعرف (بالعار) وهى عبارة من زناير ملونة توضع
في أوساطهم وعمائم سوداء وتعليقات .

والى جانب التبادل التجارى بين البلدين كان تجار النوبة يلعبون دور الوسيط التجارى بين مصر وبلاد الحبشة بافريقيا ، فكانت تنقل بواسطتهم بضائع الحبشة الى مصر عن طريق أسوان .

أما علاقة الفاطميين بالحبشة فكان أساسها العلاقات الدينية ، فالروابط القوية بين الكنيسة المصرية والكنيسة المسيحية بالحبشة كانت وثيقة ، وكثيرا ما تبودلت السفارات بين البلدين . وغالبا ما كان خلفاء الفاطميين يستعينون برجال الدين فى حل مشاكلهم مع البلاد المسيحية المجاورة مثلما حدث عندما انخفض ماء النيل زمن الخليفة المستنصر فى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة وشعر المستنصر أن سبب هذا الانخفاض هو تحكم ملك الحبشة فى مياه النيل فلجأ الى إرسال البطريرك ميخائيل الحبسى الى ملك الحبشة على رأس بعثة محملة بالهدايا فاستقبل استقبالاً حسناً وعندما عرف الملك سبب قدومه وأن البلاد المصرية فى حالة قحط بسبب انخفاض ماء النيل أمر بفتح سد يجرى منه الماء الى أرض مصر فزاد النيل وانتهى القحط . ويتضح من هذه الواقعة دراية الفاطميين بأهمية العلاقات الودية بينهم وبين بلدان وادى النيل لارتباط تلك البلدان ببعضها بهذا الرباط الوثيق ، وهو نهر النيل . ومن الواضح أن قوة العلاقات الدينية والدبلوماسية ساعدت على نمو العلاقات التجارية ، فكانت السفن التجارية تصل الى ميناء عيذاب محملة ببضائع بلاد الحبشة ومنها تنقل على ظهور الإبل الى أسوان ثم تجتاز الصحراء لتنقل بالسفن النيلية الى مدينة مصر ، وكانت تحصل عليها مكوس بميناء عيذاب . وكانت جلود البقر التى تشبه جلود النمر من أهم صادرات بلاد الحبشة الى مصر حيث يتم تصنيع النعال منها وتطرح فى أسواق القاهرة ومصر وخصوصا سوق القناديل . وكانت الحبشة تصدر الى مصر انواعا من طيور الزينة ويذكر

ناصر خسرو انه شاهد في سوق القناديل طائرا أليفا كبيرا به نقط
بيضاء وعلى رأسه تاج مثل الطاووس - وأما سن الفيل فكان من
الصادرات المهمة التي تصدرها بلاد الحبشة الى مصر ، الى
جانب الأخشاب الجيدة وكان تجار الحبشة يأتون الى الأسواق
المصرية مثل سوق مدينة قوص لعرض بضائعهم وشراء ما يلزمهم .

أما مصر فكانت تصدر الى بلاد الحبشة المنسوجات الحريرية
والمصنوعات الجلدية .

أما بلاد السودان فكانت قوافلها تأتي من الطريق الذي
يربط أسبوط بالسودان وكانت لقوافل دارفور شهرة كبيرة في
حمل البضائع السودانية الى مصر ، فقد بلغت أعداد تلك القوافل
ما يزيد على ١٥٠٠ جمل تحمل وتأتي بصفة منتظمة كل عام بين
دارفور والأراضي المصرية محملة بالرقيق والعاج وريش النعام
والتبر وسن الفيل ، الى جانب الطيور والحيوانات النادرة التي
كانت تجد رواجا في الأسواق المصرية . ثم تعود الى بلادها محملة
بالمنسوجات المصرية التي لها مواصفات خاصة وتصنع خصيصا
من أجل الطبقة الحاكمة ورجالات الدولة بألوانها البراقة التي
يغلب عليها اللون الأحمر ولها أطراف موشاة بالذهب .

أما مصر فكانت تستورد من بلاد السودان الرقيق ، وقد
زادت أعداده في العصر الفاطمي الثاني ، فمنذ عهد الخليفة
المستنصر بالله والدولة تعتمد في تكوين الجيش على السودان
مما جعلهم عنصرا من العناصر الرئيسية في الجيش المصري ،
وتزايدت أعدادهم حتى بلغوا أكثر من خمسين ألف جندي ، ولعبوا

دورا خطيرا في الحياة السياسية المصرية وخصوصا زمن الشدة العظمى . وقد لفت أنظار الرحالة وجود أعداد كبيرة منهم داخل الجيش الفاطمي ، فيذكر ناصر خسرو أنه كانت هناك فرقة من الزنوج داخل الجيش بلغ عددها أكثر من ثلاثين ألفا وقد تخصصوا في الحرب بالسيوف . كما كانت هناك فرقة من عبيد الشراء - وهم عبيد مشترون - قيل ان عددهم ثلاثون ألف رجل .

الباب الثالث

تقييم لكتابات الرحالة المسلمين
ورؤيتهم للأحوال المالية والاقتصادية
لمصر في العصر الفاطمي

الفصل الأول

مراحل ازدهار الاقتصاد المصرى ومظاهره

ان الدارس لأحوال مصر المالية والاقتصادية فى العصر الفاطمى لا يستطيع أن يضع حدودا فاصلة بين سنوات الازدهار وسنوات الانهيار لهذا الاقتصاد . فالمتبع للأحداث يجد ان الازدهار الاقتصادى يصل الى أعلى درجاته ثم يعقبه مباشرة انهيار يكاد يقضى على كل مظاهر هذا الاقتصاد . الا ان الأمور لا تلبث أن تعود الى نصابها من جديد ، وفى وقت قصير .

والحقيقة أن ذلك يرجع فى المقام الأول الى اعتماد مصر على مياه النيل فى الزراعة مما يجعلها تتأثر اقتصاديا حينما ينخفض عن الحد المطلوب ، وقد ينهار انتاجها الزراعى والصناعى أو يكاد . ولكن عندما يعتدل النيل فى فيضانه فسرعان ما تعود البلاد الى سابق عهدها . فالدارس لانهيار الاقتصاد المصرى زمن الفاطميين يشعر ان البلاد لم تحظ بشيء من الازدهار اطلاقا ، ونفس الشيء

إذا درسنا مظاهر ازدهار هذا الاقتصاد ، اذ نشعر أن تلك البلاد تعيش عيشة متصلة من الترف والرخاء الذى لا يماثله ترف ورخاء فى أى مكان آخر من المعمورة . ومعنى هذا أن التداخل الشديد بين هذه المراحل كان هو السمة السائدة خلال هذا العصر .

وبصفة عامة نستطيع القول ان الحياة المالية والاقتصادية فى مصر خلال العصر الفاطمى كانت تتأرجح بين الازدهار تارة وبين الانهيار أو التأخر والانحطاط تارة أخرى ، وتبدو مظاهر هذا الازدهار أو الانهيار بصورة واضحة جدا ، كما نعرضها فى شيء من التفصيل هنا .

شهد العصر الفاطمى ازدهارا عظيما فى أحوال مصر المالية والاقتصادية فعلى الرغم من ظهور فترات انهيار وقحط ومجاعات إلا أنها سرعان ما كانت تنتهى وذلك لقوة البنية الاقتصادية المصرية والتي اهتم بها الفاطميون منذ اليوم الأول لدخولهم مصر ، اذ قاموا بتوظيف موارد البلاد المالية لخدمة الاقتصاد وزيادة دخل الدولة والنهوض بها فى كافة المجالات حتى يستطيعوا نشر مذهبهم ، وتكوين دولة شيعية مترامية الأطراف .

وقد سبق ان تحدثنا عن الطريقة التى استطاع بها جوهر الصقلى أن يقضى على الاضطرابات الاقتصادية ، وينظم اقتصاديات البلاد عند دخوله مصر والقضاء على الدولة الاخشيديّة .

١ - وبما ان الزراعة كانت المصدر الأساسى للاقتصاد المصرى فقد اهتم الخلفاء الفاطميون بتنمية الثروة الزراعية ويتضح هذا من اتفاق رحالة العصر الفاطمى جميعا على عظمة الحياة الزراعية بمصر زمن الدولة الفاطمية وتعدد الحاصلات

الزراعية ، فيصف ناصر خسرو تعدد الحاصلات الزراعية في أسواق القاهرة ويرجعها الى عظمة مصر الاقتصادية فيقول :

« وفي اليوم الثالث من شهر دى القديم (ديسمبر - يناير) من السنة الفارسية سنة ست عشرة وأربعمائة رأيت في يوم واحد هذه الفواكه والرياحين : الورد الأحمر والنيلوفر والنرجس والترنج والتارنج والليمون والمركب والتفاح والياسمين والريحان الملكى والسفرجل والرممان والكمثرى والبطيخ والعطر والموز والزيتون والرطب والعنب وقصب السكر والباذنجان والقرع واللفت والكرنب والفول الأخضر والخيار والقثاء والبصل والثوم والجزر والبنجر » .

ويعود ويعطى عظمة الانتاج الزراعى المصرى ، ويضيف انه وقف امام هذه الظاهرة مندهشا لاجتماع الحاصلات الصيفية والربيعية والشتوية كلها في وقت واحد . ويرجع هذه الظاهرة الى طبيعة المناخ المصرى وتعددته في اقاليم مصر المختلفة ، فبعض المناطق يسيطر عليها الجو البارد والبعض المعتدل والآخر الحار مما يساعد على انتشار زراعة المحاصيل المختلفة المناخ في وقت واحد . ومن الأمور التى لفتت نظر ناصر خسرو ايضا في أساليب الزراعة بمصر نظام « الصوبات الزراعية » التى تعتبر من أحدث ما وصلت اليه أساليب الزراعة في عصرنا الحاضر ويستخدمها كثير من الدول المتقدمة باعتبارها من أهم وسائل توفير المواد الغذائية في أوقات غير أوقات زراعتها الأصلية وذلك بأن تقيم جوا صناعيا لهذه النباتات يشبه الجو الذى يساعد على نموها فتحصل على محصول جيد في أوقات غير أوقات زراعتها . وفي هذا يقول : « ومن جملة ما رأيت في مصر انه اذا أراد احدهم غرس حديقة يستطيع ذلك في أى فصل من فصول السنة ، فانه

يحصل دائما على الشجر الذى يريد فيزرعه مثمرا أو بغير ثمر ،
وهناك تجار لذلك يقدمون كل ما يطلب منهم فقد زرعوا الأشجار
فى أصص ووضعوها فوق الأسطح وكثير من سقوف بيوتهم حدائق
أكثرها مثمر من النارج والرممان والتفاح والسفرجل والورد
والريحان والزهر . فإذا اشترى أحدهم شجرا حمل الحمالون
الأصص بالشجر بعد شدّها على لوح من الخشب ونقلوها الى حيث
يشاء ، ثم يحفر الزراع الأرض لغرس الشجرة اما بكسر الأصص
أو بنزع الشجر منها من غير أن يضار الشجر بهذا ، ولم أر هذا
النظام فى أى مكان آخر ، كما أنى لم أسمع به ، والحق انه نظام
جميل جدا » .

ولارتباط الزراعة بالنيل فقد وقف رحالة العصر أمام النيل
وقفة المندهن على عظمته وجبروته فوصفه جميع من زار مصر
منهم واسهبوا فى وصف مقياسه وأثر فيضانه على الحياة
الاقتصادية بمصر ، ووصف الاحتفالات التى تتبع فيضانه ، فنجد
ابن حوقل يصفه بأنه « يكون عند امتداده أكبر من دجلة والفرات
إذا اجتمعا ، وماؤه أشدّ عذوبة وحلاوة وبياضا من سائر أنهار
الاسلام » . ويقول ناصر خسرو انه « حين تبلغ الشمس مدار
السرطان يزداد النيل فيرتفع عشرين ذراعا عما كان مستقرا عليه
فى الشتاء . وهكذا يتزايد يوما بعد يوم . وقد أعدوا له فى مصر
مقاييس وعلامات ورتبوا عاملا وظيفته ألف دينار للمحافظة عليه
ولتسجيل الزيادة . ومنذ أول يوم للفيضان يطوف منادون
فى المدينة منادين بأن الله تعالى قد زاد النيل كذا أصبعا ،
ويذكرون مقدار زيادته كل يوم . وحين تبلغ الزيادة ذراعا كاملا
تقترب البشائر ويفرح الناس حتى تبلغ الزيادة ثمانية عشر ذراعا
وهى الزيادة المعهودة ، يعنى انه كلما قلت الزيادة عن ذلك قيل
ان النيل ناقص فتصدقوا ونذروا النذور وعلاهم الغم فاذا زاد

عن هذا القدر اظهروا الغبطة . وما لم يصل الارتفاع الى ثمانية عشر ذراعا لا يأخذ السلطان الخراج .

وناصر خسرو هنا يتفق مع ما يذكره ابن حوقل في هذا الصدد حين يقول : « لمصر عادة وسنة لم تزل منذ عهد فراعنتها في استخراج خراجها وجباية أموالها واجتلاب قوانينها وذلك انه لا يستتم استيفاء الخراج من أهلها الا عند تمام الماء وافتراشه على سائر أرضها وتطبيقها ويقع اتمامه في شهر توت » . (شهر توت يوافق ١٢ سبتمبر) .

وكذلك فان ابن جبير يؤكد نفس هذا المعنى حينما يتحدث عن نهر النيل وفيضانه ونقصانه وارتباط هذا بالخراج .

ومن النصوص السابقة يتضح لنا ان جميع الرحالة اتفقوا على ان خراج مصر مرتبط ارتباطا وثيقا بمقدار ما يصل اليه فيضان النيل فرغم اختلاف المساحة الزمنية التي زاروا خلالها مصر ، الا اننا نجد ابن حوقل والمقدسي وناصر خسرو وابن جبير يتفقون على ان منسوب النيل الذي كان يتحقق معه النفع وينتفي الضرر ويحصل السلطان (الخليفة) على الخراج كاملا هو ستة عشر ذراعا . وهكذا يتفق رحالة العصر الفاطمي جميعا فيما يتصل بكافة أمور الزراعة - فيما عدا موضوع الملكية الزراعية - من انتاج للمحاصيل الى نوعيات هذا الانتاج وارتباط هذا كله بالنيل وفيضانه ، وكذا ما يترتب على ذلك من تحديد الخراج مما يعود على البلاد بالنفع العميم .

٢ - عن الصناعة : اتفق رحالة العصر الفاطمي على عظمة الصناعة في مصر أيام الفاطميين وتعدد مراكزها الصناعية الكبرى ، فنجد ابن حوقل يعجب بمدينة تنيس ودمياط ، ويقول انهما

« من أجل مدن مصر ، فيعمل فيهما رفيع الكتان و ثياب الشرب والديبقي والمصبغات من الحلل التنيسية التي ليس في جميع الأرض ما يدانيها في القيمة والحسن والنعمة والترف والدقة وربما بلغت الحلة من ثيابها مائتين من الدنانير اذا كان فيها ذهب ، وقد يبلغ ما لا ذهب فيه منها مائة دينار وزائدا وناقصا . وجميع ما يعمل به الكتان فربما بلغ مثقال غزل من غزولها دنانير ، وان كانت شطا ودبقوا ودميرة وتونة وما قاربهم بتلك الجزائر يعمل بها الرفيع من هذه الأجناس ، فليس ذلك بمقارب للتنيسي والدمياطى والشطوى مما كان الحمل على عهدنا يبلغ من عشرين ألف دينار الى ثلاثين ألف دينار لجهاز العراق » .

ولم ينفرد ابن حوقل بهذا القول ، بل يشاركه فيه ناصر خسرو فيقول : « وينسج بتنيس القصب الملون من عمامات ووقايات ومما يلبس النساء ، ولا ينسج مثل هذا القصب في جهة غير تنيس . والأبيض منه ينسج في دمياط ، وما ينسج منه في مصانع السلطان لا يباع ولا يعطى لأحد . وقد سمعت أن ملك فارس أرسل رسله الى تنيس بعشرين ألف دينار ليشتروا له بها حلة من كسوة السلطان ، وقد بقى رسله هناك عدة سنين ولم يستطيعوا شراءها . وبتنيس صناع مختصون بنسج ملابس السلطان . وقد سمعت أن عاملا نسج عمامة للسلطان فأمر له بخمسمائة دينار ذهب مغربى . وقد رأيت هذه العمامة ، ويقال انها تساوى أربعة آلاف دينار مغربى » .

وقد عدد لنا ناصر خسرو أنواع المنسوجات التي تنتجها مصانع تنيس ولا تنسج في مكان آخر غيرها من العالم مثل البوقلمون ، ويعرفه بانه قماش ذهبى يتغير لونه بتغير ساعات النهار » وتحمل أثوابه من تنيس الى المشرق والمغرب . وسمعت

أن سلطان الروم كان قد أوفد رسولا ليعرض على سلطان مصر أن يعطيه مائة مدينة على أن يأخذ تنيس فلم يقبل السلطان ، وكان قصده من هذه المدينة القصب والبوقلمون . ونتيجة لأهمية مدينة تنيس من الناحية الصناعية فقد كان يقيم بها كما ذكر ناصر خسرو « جيش كامل احتياطا حتى لا يستطيع أحد من الفرنج أو الروم أن يغير عليها » . ويرجع ذلك لأهميتها « فهي تمتد خزانة الدولة يوميا بألف دينار مغربي ، يصل ذلك المقدار مرة واحدة يحصله شخص واحد يسلمه أهل المدينة إليه في وقت معين » وإذا كان نص ناصر خسرو مبالغيا فيه بعض الشيء إلا أنه دليل قاطع على عظمة هذه المدينة كقلعة للصناعة بمصر الفاطمية ، وعلى مدى ازدهار الصناعة بمصر في ذلك العهد الى جانب كونه أيضا دليلا على عظم ما تحصل عليه خزانة الدولة من رسوم على صناعة مدينة تنيس ، وهذا يدل على مدى ازدهار الاقتصاد المصرى فى الفترة التى زار فيها ناصر خسرو مصر زمن الخليفة المستنصر بالله . ويتفق المقدسى معه فى ذلك ويشيد بمدن مصر الصناعية خاصة تنيس ودمياط .

ولم يقتصر وصف الرحالة لأهم مراكز صناعة المنسوجات على تنيس ودمياط ، بل نجدهم يعددون مدنا أخرى غيرهما ، فيذكر المقدسى أن مدينة الفيوم أيضا من المدن المهمة التى تصنع نسيج الكتان ، وكذلك قرية بوسير قوريدس التى يصنع بها الكتان الرفيع .

وقد اشتهرت مدن كثيرة بصعب مصر بالجيد من المنسوجات فنجد ناصر خسرو يتحدث عن مدينة أسيوط بقوله : « وينسجون فى أسيوط عمائم من صوف الخراف لا مثيل لها فى العالم ، والصوف الرقيق الذى يصدر الى بلاد العجم والمسمى الصوف

المصرى كله من الصعيد لانهم لا ينتجون الصوف بمدينة مصر نفسها ، وقد رأيت في أسيوط فوطه من صوف الغنم لم أر مثلها في لهور أو ملتان ، وهى من الرقة بحيث تحسبها حريرا .

أما ابن حوقل فنجدته يهتم بوصف جهاز الكتان المعمول بمدينة أخميم فيذكر أن « أخميم لها جهاز من الكتان المعمول شقة ومناديل الى الحجاز ومصر » .

وقد أدرك ابن حوقل وغيره من الرحالة أن مصر كانت من الدول المتقدمة فى صناعة النسيج بجميع أنواعه سواء الكتان أو الحرير أو الصوف مما جعلها تتفوق على كثير من بلاد العالم الاسلامى المعروفة فى ذلك الوقت ، بل كانت من الدول المصدرة للمنسوجات بجميع أنواعها . وهذا دليل على مدى ما وصلت اليه الصناعة المصرية من ازدهار ورقى .

ولم تقتصر رؤية الرحالة للتقدم الصناعى فى مجال المنسوجات فقط بل نجد أن الصناعات الأخرى لفتت أنظارهم لتقدم صنعتها ووفرة إنتاجها . فناصر خسرو يذكر أن صناعة الفخار كانت متقدمة بمصر وبلغت أقصى درجات الرقى والتقدم والاتقان بحيث توصلوا الى صنع نوع من الفخار شديد الشفافية يستطيع الإنسان أن يرى يده اذا وضعها من خلف جدران الأنية المصنوعة منه ، فيقول : « ويصنعون بمصر الفخار من كل نوع وهو لطيف بحيث اذا وضعت يدك عليه من الخارج ظهرت من الداخل ، وتصنع منه الكؤوس والأقداح والأطباق وغيرها . وهم يلونونها بحيث تشبه البوقلمون فتظهر مختلفة فى كل جهة ، تكون بها . ويصنعون بمصر قوارير كالزبرجد فى الصفاء والدقة . ويبيعونها بالوزن » .

ولم يفتصر وصف ناصر خسرو على الفخار والخزف بل انه

ذكر أيضا صناعة البلور النقى بسوق القناديل ومهارة الصانع المصرى فى تحويل البلور الى تحف فنية جميلة فيقول : « ورأيت معلمين مهرة ينحتون بلورا غاية فى الجمال » .

أما الصناعات اليدوية فلم يهمل ذكرها اذ يقول انه شاهد فى سوق القناديل « الأدوات التى تصنع من الذبل كالأوعية والأقساط والسكاكين وغيرها » . ويضيف أن بعض المدن المصرية كمدينة تنيس تخصصت فى صناعة أنواع من الصناعات الحديدية، فيقول عنها انهم « يصنعون بها آلات الحديد كالمقراض والسكين وغيرها . وقد رأيت مقراضا فى مصر صنع فى تنيس ثمنه خمسة دنائير مغربية ، يفتح اذا رفع مسماره ويقص اذا نزل » .

أما صناعة السفن فقد لفتت انظار كثير من رحالة العصر وخصوصا الأنواع الغريبة الصنعة منها والتى اقتصرت صناعتها على مصر مثل السفن الصغيرة المعروفة بالجلاب . فيذكر ابن جبر أن « الجلاب التى يصرفونها فى هذا البحر الفرعونى ملفقة الانشاء لا يستعمل فيها مسمار البتة انما هى مخيطة بأمراس من القنبار وهو قشر جوز النارجيل يدرسونه الى أن يتخيظ ويفتلون منه أمراسا يخيظون بها المراكب ويخللون بها بدسر من عيدان النخل فاذا فرغوا من انشاء الجلبة على هذه الصفة سقوها بالسمن او بدهن الخروع او بدهن القرش وهو أحسنها ، وهذا القرش حوت عظيم فى البحر يبتلع الفرقى فيه . ومقصدهم فى دهان الجلبة ليلين عودها ويربط لكثرة الشعاب المعترضة فى هذا البحر ، ولذلك لا يصرفون فيه المركب المسمارى » (١) .

(١) يقصد بالبحر الفرعونى : البحر الأحمر ، ملفقة الانشاء : أى وضعت كل قطعة بجوار القطعة الأخرى ، النارجيل : جوز الهند ، الدسر : الواحد دسار وهو شئ كالليف تشد به الواح السفينة .

وهذه المراكب كانت تستخدم كما سبق وأن ذكرت في نقل الحجاج .

أما ناصر خسرو فيصف لنا نوعا آخر من المراكب التجارية التي اشتهرت بها مصر وتخصصت مدينة الصالحية في صناعتها . فيذكر عن مدينة الصالحية أنه « تصنع فيها سفن كثيرة حمولة كل منها مائتا خروار (حمل حمار) وهي تنقل البضاعة الى مدينة مصر حتى أبواب دكاكين البقالين ، ولو لم تكن وسائل النقل كذلك لتعذر نقل المؤن فيها على ظهور الدواب لكثرة الزحام الذي بها » .

ولم يكتف الرحالة بمتابعة أحوال الثروة الصناعية بمصر بل أيضا جاءت رؤيتهم واهتمامهم بأحوال الصناع المصريين لتوضح لنا رؤية كل منهم لأحوال تلك الطبقة في الفترة التي عاشها بمصر . فعلى سبيل المثال نجد الرحالة ابن حوقل الذي زار مصر زمن الخليفة العزيز بالله يصف أحوال هذه الطبقة بأنها غاية في السوء ، وأن السخرة هي السمة التي تميز حياة الطبقة العاملة بمصر ، ويرجع ذلك لعنف الوزير يعقوب بن كلس وزير الخليفة العزيز بالله . فيذكر أن الوزير يعقوب بن كلس منع تصدير المنتجات الراقية من المنسوجات الى العالم الخارجى وخصوصا الى بلاد العراق . ولم يكتف بهذا بل انه استأصل ذلك بالنوائب والكلف والمفارم والسخرة الدائمة للصناع ، حتى لجعل جزية على جميع الداخلين والخارجين الى تنيس . واذا كانت هذه هي رؤية ابن حوقل زمن الخليفة العزيز بالله ، الا أننا نجد الوضع يختلف تماما عندما يصف لنا ناصر خسرو أحوال هذه الطبقة في زمن الخليفة المستنصر بالله وخصوصا في الفترة التي عاش فيها ناصر خسرو في مصر قبل الشدة العظمى ٤٣٩ - ٤٤١ هـ

(١٠٤٧ - ١٠٥٠ م) فيقول وهو يصف أحوال مدينة تنيس الصناعية : « وما ينسج للسلطان من القصب والبوقلمون يدفع ثمنه كاملا بحيث يعمل الصناع برضاهم للسلطان لا كما في البلاد الأخرى حيث يفرض الديوان والسلطان السخرة على الصناع » .

ومن النص السابق يتضح لنا اختلاف الرؤية ، ويرجع ذلك ولا شك لاختلاف الوقت واختلاف الحاكم فالصانع المصرى كان يحصل على حقوقه كاملة من الدولة ، بل وأكثر من ذلك ، أحيانا ما كان يحصل هذا العامل على مكافأة تشجيعية من الخليفة ، مقابل مهارته في صنع نوع جيد من المنسوجات الراقية التى يستخدمها الخليفة . فيقول ناصر خسرو : « وبتنيس صناع مختصون بنسج ملابس السلطان ، وقد سمعت أن عاملا نسج عمامة للسلطان فأمر له بخمسمائة دينار ذهب مغربى » ويقول انه رأى هذه العمامة وأنها تساوى أربعة آلاف دينار مغربى .

٣ - أما عن التجارة : فمن أهم ما لفت انظار الرحالة فى العصر الفاطمى أيضا الازدهار الواضح فى حياة مصر الاقتصادية ، وخصوصا ازدهار النشاط التجارى فقد وصلت مصر الى أوج تقدمها التجارى زمن الدولة الفاطمية ، ويتضح هذا من كتابات كثير من رحالة العصر . فالمقدسى يصف مصر بأنها أكثر البلاد أموالا ومتجرا كما أنه يضيف نقلا عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعى قوله : « دخلت على الجاحظ فقلت أفدنى فى البلدان فائدة ، قال نعم ، الأمصار عشرة ، المروءة ببغداد ، والفصاحة بالكوفة ، والصنعة بالبصرة ، والتجارة بمصر . . . » . كما يصف إقليم مصر بأن أهله أهل تجارة ويقول : « فمن أراد التجارة فعليه بعدن أو عمان أو مصر » . ومن هذه النصوص للمقدسى يتضح مدى أهمية مركز مصر بالنسبة لمراكز التجارة العالمية فهى من

أهم المراكز التجارية وأكثرها ثروة وازدهارا . ويتضح هذا من وصف الرحالة لأحوال المدن والمراكز التجارية بمصر . فابن حوقل يعدد تلك المراكز فيذكر أن مدينة الفسطاط من المراكز التجارية المهمة بمصر ويرجع ذلك لأهميتها الاستراتيجية فهي تقع عند ملتقى فرعى نهر النيل . كما يصفها بأنها متسعة المساحة كثيرة السكان عظمة التجارة ، فيقول أن الفسطاط مدينة كبيرة نحو ثلث بغداد ، كما يضيف « أنها ذات رحاب في محالها وأسواق عظام ومتاجر فخام » . كما يضيف أن الفسطاط زمن زيارته لمصر سنة ٣٧٥ هـ كانت أعظم من بغداد لأن بغداد كانت جليلة في القديم ثم تداعت . أما مصر فهي تشبه عظم بغداد في القديم . ويقول أيضا أن الفسطاط ترتبط بكثير من المدن التجارية الأخرى بشبكة من الطرق البرية أهمها ذلك الطريق الذي يربطها بمدينة الاسكندرية وهو طريق صحراوي . وهناك طريق آخر تتخذه القوافل حين ينضب ماء النيل بين المدن والضياع ويخترق مدنا عدة وقد جهزت بحيث تستقبل التجار للإقامة والاستقرار فهي ملتقى الطرق البرية للتجارة الداخلية .

ويتفق ناصر خسرو مع كل من ابن حوقل والمقدسى على عظمة مدينة الفسطاط التجارية ويتضح ذلك من وصفه لسوق القناديل حين يقول أنه « لا يعرف سوق مثله في أى بلد » . ويعجب المقدسى من رخص أسعار المواد الغذائية بأسواق الفسطاط ، ويتضح ذلك من قوله : « ويطول الوصف بنعت أسواقه وجلالته ، غير أنه أجل أمصار المسلمين وأكبر مفاخرهم وأهل بلدانهم .. ومع هذه الكثرة اشترت به الخبز الحوارى - ولا يخبزون غيره - ثلاثين رطلا بدرهم ، والبيض ثمانية بدانق ، والموز الرطب رخيص ، يجيء أبدا إليه ثمرات الشام والمغرب ، وتسير الرفاق إليه من العراق والمشرق ، ويقطع إليه مراكب الجزيرة والروم . تجارته

عجيبة ، ومعايشه مفيدة وأمواله كثيرة » . ولم يقتصر هذا على مدينة الفسطاط بل شاركتها في الازدهار التجارى مدينة القاهرة التى اخذت نصيبا كبيرا من وصف رحالة العصر ، فناصر خسرو يذكر عظمة مدينة القاهرة من كثرة وتعدد أسواقها التجارية فيقول : « وقدرت أن فى القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للسلطان وكثير منها يؤجر بعشرة دنانير مغربية فى الشهر ، وليس بينها ما لا تقل أجرته عن دينارين » .

ولم يقتصر وصف الرحالة على مدينتى الفسطاط والقاهرة بل كان لمدينة الاسكندرية نصيب كبير فى وصف الرحالة أيضا ، فنجد ابن جبير يصفها بأنها « مدينة متسعة وأسواقها حافلة كثيرة » . وقد لفت أنظار ابن جبير أن أسواق مدينة الاسكندرية تعمل طوال الليل والنهار ، اذ يقول : « أن تصرف الناس فيه بالليل كتصرفهم بالنهار فى جميع أحوالهم » . وقول ابن جبير هذا يدل على مدى ما وصلت اليه أحوال مدينة الاسكندرية من رخاء وازدهار تجارى الى جانب استقرار أمنى ، فالأسواق مفتوحة طوال اليوم ، وحركة البيع والشراء تسير فى يسر وسهولة . ولم يكن هذا بالمستغرب فأسواق مدينة مصر والفسطاط أيضا كانت تعمل طوال اليوم وجزءا كبيرا من الليل ويتضح هذا من أقوال ناصر خسرو ، والمقدسى ، وابن حوقل عن أسواق مصر والقاهرة .

وهناك مدن أخرى شاركت فى النهضة التجارية بمصر ولعبت دورا كبيرا فى ازدهار النشاط التجارى ، ووصفها الرحالة أيضا مثل مدينة تنيس . فالى جانب شهرتها الصناعية الا أنها كانت أيضا ضمن المراكز التجارية المهمة بمصر ، فيصفها ناصر خسرو بأنها مدينة جميلة بها أسواق فخمة « وقد بلغ عدد الدكاكين بها

عشرة آلاف دكان منها مائة دكان عطارة » . ولم يقتصر دور مدينة تنيس على النشاط التجارى الداخلى بل كان لها دور بارز فى التجارة الخارجية . فكانت من الموانى المهمة التى يخرج منها الاسطول التجارى متجها الى موانى البحر المتوسط بانتظام فيقول ناصر خسرو « تذهب السفينة من تنيس الى القسطنطينية فى عشرين يوما » كما تخرج منها سفن تجارية أخرى متجهة الى صقلية التى كان يربطها بتنيس طريق مائى منتظم فكانت السفن تخرج من تنيس محملة بالبضائع المختلفة من الأقمشة وغيرها من المنتجات متجهة الى جزيرة صقلية فى عشرين يوما . كما كان يربط تلك المدينة بغيرها من المدن المصرية طرق نهريّة فتنقل السفن من تنيس الى مدينة الفسطاط كثيرا من البضائع التى تصل الى أبواب الدكاكين . ويعدد ناصر خسرو أهمية هذه الطرق النهريّة بالنسبة للتجارة الداخلية ويقول بأنها ساعدت على نقل كثير من البضائع الى مدينة الفسطاط بسهولة ويسر اذ كان يتعذر نقل هذه البضائع على ظهور الدواب لازدحام الفسطاط .

وهناك مدن مصرية أخرى ذكرها الرحالة شاركت فى النهضة التجارية بمصر فى العصر الفاطمى مثل تلك التى تقع على سواحل البحر الأحمر وسواحل البحر المتوسط كمدينة القلزم ومدينة الفرما ، أو تلك التى تقع فى طريق قوافل الحج فى صعيد مصر كمدينة قوص ، التى يقول عنها ابن جبير : « هذه المدينة حافلة بالأسواق متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار اليمنيين والهنديين وتجار أرض الحبشة لأنها محط للجميع ومحط للرحال ومجتمع الرفاق وملتقى الحجاج المغاربة والمصريين والاسكندرانيين ومن يتصل بهم ومنها يفوزون بصحراء عذاب واليها انقلاّبهم فى صدرهم من الحج » .

ومن المدن التجارية المهمة أيضا مدينة عيذاب التي يصفها ناصر خسرو بقوله : « ومدينة عيذاب هذه تقع على شاطئ البحر (يقصد البحر الأحمر) وبها مسجد جمعة وسكانها خمسمائة وهي تابعة لسلطان مصر وفيها تحصل المكوس على ما في السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن ، ومنها تنقل البضائع على الابل الى أسوان في الصحراء ومنها تنقل بالسفن الى مصر في النيل » . أما ابن جبير فيصفها بأنها « من أحفل مراسي الدنيا بسبب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها زائدا الى مراكب الحجاج الصادرة والواردة » .

ولم يقف اهتمام الرحالة بالمراكز التجارية الكبرى على ذكرهم للمدن السابقة فقط ، بل جاء وصفهم لبعض المدن الأخرى التي تخدم التجارة الداخلية كدليل واضح على مدى ما وصلت اليه تجارة مصر في العصر الفاطمي من ازدهار ورقى ، مثل « منوف » التي كانت تحتوى على أسواق وفنادق عامرة بالتجار المصريين والأجانب ، « ومحلة صرد » بوسط الدلتا وكذلك مدينة « سخا » التي اشتهرت بكثرة انتاجها من المواد الغذائية ، وتميزت أسواقها بوفرة المنتجات الزراعية والصناعية التي تخرج منها الى بلدان كثيرة مجاورة ، الى غير ذلك من المدن التي عددها ابن حوقل خلال رحلته في مصر والتي قطع فيها البلاد شرقا وغربا ليدون مشاهداته بدقة واسهاب فلم يترك مدينة مر عليها دون أن يصف أسواقها وفنادقها .

وشاركه في هذا كل من المقدسى وناصر خسرو وابن جبير . ومن هنا استطعنا أن نحصل على معلومات ضافية عن مدن مصر التجارية ساعدت في النهضة التجارية بالبلاد خلال العصر الفاطمي .

ومن العوامل المهمة التي ساعدت على ازدهار النهضة التجارية بمصر وجاءت واضحة في أقوال رحالة العصر الفاطمي ، الأمن والأمان المنتشران بالبلاد ، وسيطرة الحكومة الفاطمية على طرق التجارة البرية داخل البلاد ، إذ ضربت بيد من حديد على الخارجين على القانون وعاقبت القراصنة أشد عقاب . ويتضح هذا مما رواه ابن جبير عندما شاهد مجموعة من هؤلاء القراصنة بمدينة الاسكندرية فيذكر : « لما حللنا الاسكندرية عاينا مجتمعا من الناس عظيما ، بروزا لمعاينة أسرى من الروم أدخلوا البلد راكبين على الجمال ووجوههم الى أذنانهم وحولهم الطبول والأبواق ، فسألنا عن قصتهم فأخبرنا بأمر تتفطر له الأكباد اشفاقا وجزعا ، وذلك أن جملة من نصارى الشام اجتمعوا وأنشأوا مراكب في اقرب المواضع التي لهم من بحر القلزم ثم حملوا انقاضها على جمال العرب المجاورين لهم بكراء اتفقوا معهم عليه ، فلما حصلوا بساحل البحر سمروا مراكبهم وأكملوا انشاءها وتأليفها ودفعوها في البحر وركبوها قاطعين بالحجاج . وانتهوا الى البحر النعم ، فأحرقوا فيه نحو ستة عشر مركبا . وانتهوا الى عيذاب فأخذوا فيها مركبا كان يأتي بالحجاج من جدة ، وأخذوا أيضا في البر قافلة كبيرة من قوص الى عيذاب وقتلوا الجميع ولم ينجوا احدا . وأخذوا مركبين كانا مقبلين بتجار من اليمن وأحرقوا أطعمة كثيرة على ذلك الساحل كانت معدة لميرة مكة والمدينة » .

ومن هذا النص يتضح مدى ما وصل اليه القراصنة من حيل في الهروب والتحايل على السلطات الأمنية في البلاد ، الا أن الحكومة سرعان ما قضت على هؤلاء القراصنة وعاقبتهم أشد عقاب . وهذا دليل على سيطرة الدولة على طرق التجارة سواء البرية او البحرية وتأمينها ، مما دعا بعض الرحالة الى الحديث

عن أمن الطرق التجارية بمصر ، فيصف ابن جبير الأمن المنتشر في الطريق البرى بين عيذاب وقوص بقوله : « ورمنا في هذا الطريق احصاء القوافل الواردة والصادرة مما تمكن لنا ولا سيما القوافل العيذابية المتحملة لسلع الهند الواصلة الى اليمن ، ثم من اليمن الى عيذاب . واكثر ما شاهدنا من ذلك احمال الفلفل فلقد خيل الينا لكثرتة انه يوازي التراب قيمة . ومن عجيب ما شاهدناه بهذه الصحراء أنك تلتقى بقارعة الطريق احمال الفلفل والقرفة وسائرهما من السلع المطروحة لا حارس لها ، تترك بهذه السبيل اما لاعياء الابل الحاملة لها او غير ذلك من الأعذار ، وتبقى بموضعها الى أن ينقلها صاحبها مصونة من الآفات على كثرة المار عليها من أطوار الناس » .

وهذا دليل قاطع على انتشار الأمن والأمان بالطرق التجارية رغم كثرة القوافل الواردة والصادرة . فمنطقة عيذاب كما سبق وذكرت كانت من أهم مناطق تجارة الترانزيت بمصر في العصر الفاطمى فالقوافل الواردة الى عيذاب والصادرة منها كانت من الكثرة بحيث لم يستطع ابن جبير حصرها .

ومن العوامل التى ساعدت على ازدهار النشاط التجارى بمصر ولفتت أنظار الرحالة أيضا تقدم الاسطول التجارى المصرى وضخامته ، فيذكر المقدسى : « وكنت يوما أمشى على الساحل واتعجب من كثرة المراكب الراسية والسائرة ، فقال لى رجل منهم : من أين أنت ؟ قلت : من بيت المقدس . قال : يلد كبير أعلمك يا سيدى - أعزك الله - ان على هذا الساحل وما قد اقلع منه الى البلدان والقرى من المراكب ما لو ذهبت الى بلدك لحملت أهلها وآلاتها وحجارتها وخشبها حتى يقال : كان ههنا مدينة » .

وقد انفق ناصر خسرو مع ابن جبير على عظمة الأسطول
التجارى اذ يصف الاسطول الضخم الذى شاهده على ساحل
مدينة تنيس بقوله : « ويرابط حولها دائما ألف سفينة منها ما هو
للتجار وكثير منها للسلطان » .

ومن النصوص الكثيرة والمتنوعة التى أوردناها هنا نقلا عن
الرحالة ، والتى تحمل بين طياتها الكثير والكثير عن أحوال البلاد
الاقتصادية نستطيع أن نلمس مدى الازدهار الاقتصادى الذى
ساده العصر الفاطمى باستثناء فترات متقطعة سرعان ما كانت
تزول أسبابها . فالرحالة وصفوا لنا أحوال البلاد المالية
والاقتصادية ، وانتشار الأمن والأمان بالبلاد وأحوال الرعية
وانتشار السلع فى الأسواق وقوة الحكومة وسيطرتها
على الأسواق واشرافها على التجار ، كما عملت على اقامة
كثير من المنشآت التجارية التى ساعدت التجار الأجانب
على الإقامة وممارسة أعمالهم فى يسر وسهولة . هذا الى جانب
الاهتمام بأحوال الصنائع وامتداد الزراعة بما يحتاجونه من البذور
وغيرها .. ونحن نضيف الى ذلك أن ما ذكره مؤرخو وكتّاب
مصر الاسلامية فضلا عن آراء الرحالة المسلمين الذين وفدوا زمن
الخلافة الفاطمية يتبين لنا كيف كانت مصر الفاطمية فى ذلك العصر
من أكثر البلاد فى العالم الاسلامى ازدهارا ونجاحا ورفاهية .

٤ - **الموارد المالية :** ومن أجل الحفاظ على ازدهار الاقتصاد
اهتمت الحكومة بتنظيم الإدارات المالية فاهتمت بالدواوين
الخاصة بالمال والاشراف عليها حتى وصلت الى أوج تنظيمها
زمن الفاطميين . كما اهتمت الدولة أيضا بالنقد وتجويد العملة
حتى تضمن قاعدة مالية راسخة .

وقد أمدنا الرحالة بمعلومات وآراء كثيرة عن بعض الموارد المالية التي كانت تحصل عليها البلاد في صور رسوم (زكاة) على الحجاج ، ومكوس وضرائب وكانت تمثل موردا من أهم موارد بيت المال في العصر الفاطمي . وقد اتفقوا جميعا على أن هذه الضرائب كانت ثقيلة ، فقد كتب المقدسي يقول عن الضرائب التي كانت تجبي بمدينة « تنيس » : « وأما الضرائب فتقيلة وبخاصة تنيس ودمياط على ساحل النيل ، وأما ثياب الشطوية فلا يمكن القبطى أن ينسج شيئا منها الا بعد ما يختم عليها بختم السلطان ، ولا أن تباع الا على يد سماسرة قد عقدت عليهم ، وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته ثم تحمل الى من يطويها ثم الى من يشدها بالقش ثم الى من يشدها في السفط والى من يحزمها ، وكل واحد منهم له رسم يأخذه ، ثم على باب القرضة يؤخذ أيضا شيء ، وكل واحد يكتب على السفط علامته ، ثم تفتش المراكب عند اقلاعها ويؤخذ بتنيس على زق الزيت دينار ومثل هذا وأشباهه ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال . ورايت بساحل تنيس ضرائبيا جالسا قيل قبالة هذا الموضع في كل يوم ألف دينار ومثله عدة على ساحل البحر بالصعيد وساحل الاسكندرية . وبالاسكندرية أيضا على مراكب الغرب وبالفرما على مراكب الشام ، ويؤخذ بالقلزم من كل حمل درهم » .

ومن النص السابق يتضح أن الحكومة كانت تقوم بتحصيل ضرائب باهظة في كل الثغور المصرية على كثير من المنتجات التي تنتج محليا مثلما كان يحدث بمدينة تنيس على المصنوعات النسيجية وخصوصا الثياب الشطوية فكانت لا يتم تصديرها الا بمعرفة مندوبى الخليفة .

وعلى الرغم من ضخامة المبلغ الذى ذكره المقدسي عن

الضرائب المتحصلة في يوم واحد من مدينة تنيس الا ان هذا يعبر عن ضخامة الضرائب التي كانت تفرضها الدولة على المنتجات المحلية في مدنها الصناعية مما يؤكد أنها كانت ثقيلة فعلا . هذا ويتفق ناصر خسرو مع المقدسي في رؤيته لضخامة هذه الضرائب اذ يقول : « وسمعت من الثقات أنه يصل منها (يقصد تنيس) لخزانة سلطان مصر يوميا ألف دينار مغربي ، ويصل ذلك المقدار مرة واحدة يحصله شخص واحد يسلمه أهل المدينة اليه في وقت معين ، وهو يسلم للخزانة فلا يتأخر منه شيء » .

أما ابن حوقل فيصف أحوال البلاد زمن الوزير ابن كلس بأنها كانت غاية في السوء حيث « الضرائب الشرسة » التي كان يفرضها هذا الوزير على كثير من منتجات البلاد الصادرة وعلى كل ما يدخل البلاد من بضائع واردة مما جعله يصف عهده بعهد « النوائب والمحن » . ويقول ان الوزير ابن كلس « جعل الجزية على جميع الداخلين والخارجين الى تنيس » ويقصد بذلك أنه فرض الضريبة على كل شيء يدخل أو يخرج من المدينة .

وذكر ابن جبير أنه كان هناك رسم مقرر على الحجاج زمن الدولة الفاطمية يقدر بسبعة دنائير ونصف وكان يتم تحصيله بطريقة غاية في الشدة . ويتضح هذا من النص الذي أورده والذي يشكر فيه السلطان صلاح الدين لأنه ألغى هذا الرسم فيقول : « ومن مفاخر هذا السلطان ازالته رسم المكس المضروب وظيفة على الحجاج مدة دولة العبيديين ، فكان الحجاج يلاقون من الضغط في استيادائها عنتا مجحفا ويسامون فيها خطة خسف باهظة وربما ورد من لا فضل لديه على نفقة ، أو لا نفقة عنده فيلزم أداء الضريبة المعلومة وكانت سبعة دنائير ونصف دينار من الدنانير المصرية على كل رأس » .

وعلى الرغم من أن ابن جبير زار مصر بعد سقوط الدولة الفاطمية إلا أنه وصف لنا بعض الضرائب التي كانت مفروضة على البلاد زمن الفاطميين واستمرت حتى بداية السلطان صلاح الدين الأيوبي . ولذا فقد قام هذا الرحالة بالقاء ضوء على أحوال البلاد المالية وخصوصا المكوس والضرائب التي كانت تفرضها الدولة والتي استمرت حتى أيام السلطان صلاح الدين الذي أسقط بعض تلك الضرائب والمكوس وخصوصا تلك التي كانت تفرض على الحجاج بمدينة عيذاب حيث تكفل بأن تنوب الحكومة المصرية بدفع هذه الضرائب عن الحجاج لأشراف مكة باعتبار ذلك ميرة للمدن المقدسة (مكة والمدينة) .

ومن الضرائب التي وصفها لنا ابن جبير بالتفصيل تلك الضريبة التي كانت تحصلها الحكومة من الحجاج القادمين باعتبارها زكاة فيذكر من خلال تجربة شخصية مر بها عند قدومه الى ميناء الاسكندرية قوله : « فمن أول ما شاهدنا فيها يوم نزولنا أن طلع أمناء الى المراكب من قبل السلطان بها لتقييد جميع ما جلب فيه ، فاستحضر جميع من كان فيه من المسلمين واحدا واحدا وكتبت اسمائهم وصفاتهم واسماء بلادهم وسئل كل واحد عما لديه من سلع أو ناض ليؤدي عليه زكاة ذلك كله دون أن يبحث عما حال عليه الحال من ذلك أو ما لم يحل . وكان أكثرهم متشخصين لأداء الفريضة لم يستصحبوا سوى زاد طريقهم فلزموا أداء زكاة ذلك دون أن يسأل أحال عليه الحال أم لا ... وأمر المسلمون بتنزيل أسبابهم وما تصل من أزودتهم وعلى ساحل البحر أعوان يتوكلون بهم ويحمل جميع ما أنزلوه الى الديوان ، فاستدعوا واحدا واحدا وأحضر ما لكل واحد من الأسباب والديوان قد غص بالزحام ، فوقع التفتيش لجميع الأسباب ما دق منها وما جل ، واختلط بعضها ببعض ، وأدخلت

الأيدي الى أوساطهم بحثا عما عسى أن يكون فيها . ثم استحلّفوا بعد ذلك هل عندهم غير ما وجدوا لهم أم لا . وفي أثناء ذلك ذهب كثير من أسباب الناس لاختلاط الأيدي وتكاثر الزحام ، ثم أطلقوا بعد موقف من الذل والخزى عظيم . »

ولم يقتصر تحصيل ضريبة الزكاة من الحجاج على مرة واحدة بل يقول ابن جبير : « وببلاد الصعيد المعترضة في الطريق للحججاج والمسافرين كأخميم وقوص ومنية ابن الخصيب من التعرض لمراكب المسافرين وتكشّفها والبحث عنها وادخال الأيدي الى أوساط التجار فحصا عما تأبطوه أو احتضنوه من دراهم أو دنانير ما يقبح سماعه وتشنع الأحداث عنه ، كل ذلك برسم الزكاة دون مراعاة لمحلها أو ما يدرك النصاب منها . . . وربما ألزموهم الإيمان على ما بأيديهم وهل عندهم غير ذلك ، ويحضرون كتاب الله العزيز تقع اليمين عليه ، فيقف الحججاج بين أيدي هؤلاء المتناولين لها مواقف خزي ومهانة تذكرهم أيام المكوس . »

ويزيد من سخط ابن جبير الطريقة التي يتم تفتيش الحججاج بها عند مرورهم بالنيل فيقول : « ومن أشنع ما شاهدناه من ذلك خروج شرذمة من مردة أعوان الزكاة في أيديهم المسال الطوال ذوات الأقبية ، فيصعدون الى المراكب استكشافا لما فيها فلا يتركون عكما ولا غرارة الا ويتخلّلونها بتلك المسال الملعونة مخافة أن يكون في تلك الغرارة أو العكم اللذين لا يحتويان سوى الزاد شيء غيب عليه من بضاعة أو مال . » وهكذا اتفق ابن جبير مع الرحالة السابق ذكرهم في نقده لهذه الضرائب الثقيلة . ولكنه يزيد على هذا في نقده لنقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية وهي ما يتعلق بمعاملة الوافدين الى مصر وطريقة تفتيشهم في

الموانى مما أوضحه صراحة بقوله (ثم أطلقوا بعد موقف من الدل والخزى عظيم) وهو ما يعبر عن شدة استيائه من تلك الاجراءات التى كانت تتخذ بالموانى المصرية . والواقع أنه يجب أن نضع أمام أعيننا بعض الحقائق التى توضح سبب كثرة الضرائب فى ذلك الوقت ، ففى أواخر عهد الدولة الفاطمية زادت المكوس والضرائب المختلفة كنوع من التعويض عن قلة قيمة الخراج الذى ضعفت جبايته بسبب الأحداث والمنازعات الداخلية التى كانت تعيشها البلاد نتيجة لصراع الوزراء ورجال الدولة مما أدى الى ضعف الادارة المالية بالبلاد . ورغم كثرة الضرائب وتعددتها بالبلاد كما سبق أن ذكر الرحالة فإننا يجب ألا ننسى أن زيادة الضرائب كانت سائدة آنذاك وذلك اذا استثنينا فترات الانهيار التى كانت تصيب البلاد من وقت لآخر .

أما عن غضب ابن جبير من الطريقة التى كان يتم بها تفتيش السفن القادمة فيجب أن نأخذ فى ذلك جانب الحذر ، فابن جبير رحالة مسلم سنى ، وهو عندما يصف الدولة الفاطمية فإنه يصفها بأنها « دولة العبيدين » ولذا فقد أرجع جميع اجراءات العنف التى اتخذها ضده رجال السلطان الى القوانين الفاطمية ، رغم أن الدولة الفاطمية كانت قد سقطت منذ مدة . وهو أيضا يرجع إلغاء بعض الضرائب والمكوس الى عدل صلاح الدين الأيوبي ذلك السلطان السنى .

وأما عن الاجراءات الجمركية التى ذكرها فى شيء من التعجب فيجب أن ندرك أن هذه الدقة فى الاجراءات الجمركية التى اتخذتها البلاد تجاه القادمين لم تكن من مستحدثات الدولة الفاطمية ، إذ يذكر الأستاذ الدكتور زكى محمد حسن فى كتابه القيم « الرحالة المسلمون فى العصور الوسطى » أن الاجراءات

الجمركية بمدينة الاسكندرية قديمة ، كما ذكر ان السائح المسيحي برنارد الحكيم روى عن نفسه (فى القرن التاسع الميلادى) انه فتش فى الاسكندرية وحقق معه ودفع ستة دنائير ذهبية . وهذه الاجراءات التى تعرض لها ذلك السائح المسيحي هى نفسها التى تعرض لها ابن جبر اثناء مروره بمدينة الاسكندرية .

والحقيقة ان دقة اجراءات التفتيش زمن الدولة الفاطمية غالبا ما كانت تلجأ اليها الدولة كاجراء أمنى ، فلا ننسى أن البلاد كانت فى حالة حرب مع الفرنجة ولذا فقد اتخذت كافة الاجراءات من اجل السيطرة على الأمن وللتعرف على نوعية القادمين الى البلاد . ونحن لا ننكر أن الاجراءات التفتيشية كانت تزداد شدة فى بعض الأحيان زمن الدولة الفاطمية نتيجة لظروف البلاد الداخلية والخارجية ، فالبلاد كانت فى حالة حرب مع الفرنجة ، لذا فقد وضعت اجراءات مشددة لتحديد هوية القادمين على مراكب اجنبية الى البلاد بل غالبا ما كانت تستجوب بعض الشخصيات المهمة على ظهور تلك السفن مثلما حدث مع صديق ابن جبر حيث تم انزاله واستجوابه من قبل السلطان ، وهذا اجراء من اجل الأمن القومى . ولكن هذا بطبيعة الحال كان يخضع للظروف التى تتغير من وقت لآخر وذلك مثلما حدث سنة ٥١٨ هـ زمن الوزير المأمون البطائحي فقد أصدر أوامره بضروره السيطرة على مداخل البلاد وتحديد هوية القادمين اليها سواء اكانوا تجارا أم حجاجا ، وتدوين أسماء وهوية كل من يدخل البلاد ، وتخصيص كتبة من الديوان لتدوين أسماء هؤلاء حتى تستطيع الدولة السيطرة على جميع المقيمين ولو بصفة مؤقتة داخل البلاد .

ويرجع ابن ميسر هذه الاجراءات الأمنية المشددة التى أصدرها الوزير المأمون البطائحي الى خوف الحكومة من دخول

بعض الجواسيس الى البلاد وخصوصا من جماعات الباطنية .
اذ يذكر « انه لما ولى المأمون بلغه ان الباطنية فرحوا لموت
الأفضل وقتله ، وانهم قد امتدت آمالهم لقتل الأمر والمأمون .
وانهم أرسلوا رسلا لأصحابهم المقيمين بمصر ومعهم أموال
للتفرقة عليهم فتقدم المأمون الى عسقلان وصرفه عنها وولى غيره
وأمره بعرض أرباب الخدم بها وأن لا يبقى منها الا من هو معروف
من أهل البلاد ووصاه بالاجتهاد والكشف عن أحوال الواصلين من
التجار وغيرهم ، وأن لا يثق بما يذكرونه من أسمائهم وكناهم
وبلادهم وجلاهم ، بل يكشف عن بعضهم من بعض ويفرق بينهم
ويبالغ في كل ذلك . ومن وصل ممن لم تجر له عادة بالوصول
الى البلاد فليعوق بالثغر ويطالع بحاله وبما معه من البضائع ،
وكذلك الحمالون لا يمكن أحدا من الوصول الى البلاد الا أن كان
معروفا مترددا ، ولا يسير قافلة ، الا بعد أن يتقدمها كتابه الى
الديوان بعدة التجار وأسمائهم وأسماء غلمانهم وأسماء الحمالين ،
وذكر أصناف البضائع ليقابل بها في مدينة بلبس ، وعند
وصولهم الى الباب ويكرم التجار ويكف الأذى عنهم » .

والحقيقة ان المأمون لم يكتف بهذه الاجراءات بل أمر
باجراء تعداد وحصر بالبلاد لأهل مصر والقاهرة ، وتدوين جميع
البيانات الخاصة بهم بل تدوين أسماء وصفات جميع من يصل
الى البلاد وأماكن اقامتهم ، وأرسل جواسيسه الى جميع البلاد ،
واستعان بالنساء والعجائز يدخلن المساكن ويتعرفن أحوال
سكانها ليكن له عيون للبحث عن أتباع الباطنية بالبلاد . وبذا
سيطر الوزير المأمون على الأمن الداخلى بالبلاد .

ورغم أن الاجراء الذى اتخذه الوزير المأمون البطائحي كان اجراء سياسيا الغرض منه منع وصول بعض العناصر الارهابية التابعة للباطنية للبلاد ، الا أنه خدم فى نفس الوقت الاقتصاد المصرى بصورة غير مباشرة اذ استطاع بواسطة هذا التدقيق تحديد نوعيات البضائع الواردة الى البلاد عن طريق البر وجباية الرسوم الجمركية المقررة عليها ومقاومة التهريب الذى كان منتشرا بمصر ويتم عن طريق القوافل البرية التى تعبر الصحراء من غير الطرق التجارية المعروفة .

ونتيجة لهذا النظام الصارم والمتفوق فى توظيف امكانات مصر المالية وصل الاقتصاد المصرى الى اقصى درجات الازدهار والتقدم الذى بدا واضحا جليا فى مظاهر الترف التى عاشها الخلفاء ورجال دولتهم والكثير من طبقات الشعب المختلفة . وكان اهم مظاهر هذا الازدهار ما تمتعت به البلاد من نهضة عمرانية .

فقد كان العصر الفاطمى من ازهى عصور العمارة الاسلامية اذ بلغت ضخامة العمارات وابداع زخارفه الى درجة جد راقية ، ولذا كثر قصورهم وتعددت مساجدهم وجوامعهم . ولم تقتصر مظاهر الازدهار على النواحي العمرانية فقط بل ظهرت أيضا فى حفلاتهم ورسومهم وما كان ينفق عليها فى سعة وبذخ أصبح من مميزات هذا العصر . وأما ثرواتهم فقد كانت من اهم مظاهر هذا الازدهار الاقتصادى واكبر شاهد على هذا الازدهار فى عصرهم .

ونتحدث الآن عن بعض مظاهر الازدهار والذى يتمثل فى :

أولا - القصور والمناظر (٢) :

إذا حاولنا أن نتكلم عن التقدم المعماري في العصر الفاطمي كأحد المظاهر المهمة لازدهار الاقتصاد فأول ما يلفت أنظارنا تلك القصور الضخمة التي أقامها الخلفاء الفاطميون ووزراؤهم ورجال دولتهم وعدد لا بأس به من طبقات الشعب المترفة ، فمنذ دخول جوهر مصر سنة ٣٥٨ هـ أسس لمولاه المعز لدين الله القصر المعروف بالقصر الشرقي - ويعتبر أول قصر فاطمي بنى بمصر - ليكون مقرا لاقامة الخليفة ومركزا لحكومته . وقد انفق على تشييده وتأثيثه أموالا طائلة أسهب الرحالة والمؤرخون في ذكرها ، ولم لا والعصر الفاطمي من أزهى عصور العمارة الإسلامية والفن الإسلامي . ولذا فقد أعد جوهر هذا القصر أعدادا عظيمة . فيذكر المقرئ أنه عند دخول المعز مصر في سنة ٣٦٢ هـ كان جوهر قد انتهى من أعداد القصر الذي اشتمل « على ورق وجوهر وحلى وفرش . وأوان وثياب وسلاح وأسفاط وسروج ولجم وبيت مال بما له وبما فيه ، وفيه جميع ما يكون للملوك » .

ويقول ناصر خسرو عن هذا القصر « يقع قصر السلطان في القاهرة ، وهو طلق من جميع الجهات ولا يتصل به أى بناء ، وقد مسحه المهندسون فوجدوه مساويا لمدينة مينا فارقين ، وكل ما حوله فضاء ويحرسه كل ليلة ألف رجل ، خمسمائة فارس ، وخمسمائة رجل ، وهم ينفخون البوق ويدقون الطبل والكؤوس من وقت صلاة المغرب ، ويدورون حول القصر حتى الصباح ، ويبدو هذا القصر من خارج المدينة كأنه جبل لكثرة ما فيه من

(٢) المناظر : جمع منظره وهى دور بناها الخلفاء الفاطميون فى القاهرة والفسطاط والروضة والقرافة خاصة للتنزه والاشراف على الاحتفالات وتوديع الحملات الحربية .

الأبنية المرتفعة ، وهو لا يرى من داخل المدينة لارتفاع أسواره ، وقيل ان به اثني عشر ألف خادم مآجور ، ولا أحد يعرف عدد من فيه من النساء والجواري ، الا أنه يقال انه به ثلاثون ألف آدمي (٣) . ويذكر ناصر خسرو أن هذا القصر يتكون من اثني عشر جوسقا (يقصد هذا القصر) الصغير (٤) وله عشرة أبواب أخرى تحت الأرض : باب الذهب (٥) ، باب البحر ، باب السريح ، باب الزهومة ، باب السلام ، باب الزبرجد ، باب العيد ، باب الفتوح ، باب الزلاقة ، باب السرية . وتحت الأرض باب يخرج منه السلطان راكبا ، وهذا الباب على سرداب يؤدي الى قصر آخر خارج المدينة ، ولهذا السرداب الذي يصل بين القصرين سقف محكم وجدران القصر من الحجر المنحوت بدقة ، تقول انها قدت من صخر واحد ، وفوق القصر المناظر والايوانات العالية ، وفي داخله دهليز به دكك » . واهتم الفاطميون أيضا بتجميل الحدائق التي تحيط بالقصر فقد وجدت حوله بساتين تحتوى على نباتات نادرة حتى يصبح هذا القصر مميزا .

وقد اشتمل القصر من الداخل على عدد من الايوانات عددها ناصر خسرو بأنها اثنا عشر جناحا . أما اهم تلك الايوانات او القاعات فكان الايوان الكبير ، وقد خصصت هذه القاعة لجلوس

(٣) يذكر أن صلاح الدين حينما استولى على هذا القصر وأخرج منه الخليفة عند سقوط الدولة الفاطمية ، أخرج منه اثني عشر ألف نسمة ليس فيهم فحل - أى ليس فيهم رجل بالغ - الا الخليفة وأهله وأولاده .

(٤) جوسق يقصد القصر الصغير .

(٥) باب الذهب كان من أكبر أبواب القصر الكبير الشرقى يقع في الناحية الغربية وكانت تدخل منه العساكر وجميع أهل الدولة في اجتماع يومى الاثنين والخميس (الى قاعة الذهب) وكان موضعه مقابل دار القطبية - المارستان المنصوري - بشارع المعز لدين الله . ومحلّه الآن محراب المدرسة الظاهرية التي لا تزال آثارها باقية .

الخلفاء يومى الاثنين والخميس ، كما كان يقام بها سماط شهر رمضان وسماط العيدين وبها سرير الملك أيضا . وقد أنفق في صنع سرير الملك بهذا الايوان مائة وعشرة آلاف مثقال من الذهب ووزن ما حلى به الستر زمن الوزير اليازورى ثلاثون مثقالا من الذهب ، ورصع بألف وخمسمائة وستين قطعة جوهر من سائر الأنواع والأحجام . ويصفه ناصر خسرو بأن عرضه وعلوه أربع أذرع وهو مغطى بالذهب من جهاته الثلاث وعليه صور للصياد والميدان وغيرهما كما دون عليه بعض العبارات بخط جميل . وقد زينت جدران هذا الحرم من الفرش والطرح وغيرها من اثاث هذا المكان بالديباج الرومى والبوقلمون نسجت على قدر كل موضع تشغله ، وقد أحيط التخت بدرابزين من الذهب المشبك فى نهاية الروعة ، وخلف التخت بجانب الحائط درجات من الفضة .

ومن هذا الوصف يتضح لنا مدى ما وصلت اليه حياة الترف داخل القصور الفاطمية .

وبهذه القاعة تم تقديم الهدية التى حملها القائد جوهر الصبلى الى الخليفة المعز لدين الله عند قدومه الى مصر كنوع من الترحيب به ، وقد اشتملت هذه الهدية من الخيل على مائة وخمسين فرسا مسرجة ملجمة منها مذهب ومنها مرصع ومنها معنبر ، واحدى وثلاثين قبة على نوك نجاتى بالديباج والمناطق والفرش منها تسعة بديباج مثقل وتسع نوك مجنوبة مزينة ، بمثقل وثلاثة وثلاثين بغلا منها سبعة مسرجة ملجمة ، ومائة وثلاثين بغلا للنقل ، وتسعين نجيبا ، وأربعة صناديق مشبكة يرى ما فيها من أواني الذهب والفضة ، ومائة سيف محلى بالذهب والفضة ،

مشغولة فيها جواهر وشاشية مرصعة في غلاف ، وتسعمائة ما بين
سقط وتخت فيها سائر ما أعد له من ذخائر مصر واستمر
هذا الايوان الكبير مكانا لسرير الملك الى ان تم نقله الى قاعة
الذهب زمن الخليفة الأمر الفاطمي (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ) -
(١١٠١ - ١١٢٩ م) ، وهي القاعة التي أقامها الخليفة العزيز بالله
وأعيد تجديدها (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ) - (٩٧٥ - ٩٩٦ م) زمن
الخليفة المستنصر الفاطمي وتعتبر من اعظم قاعات القصر على
الاطلاق ، وكانت مجهزة بأفخم الأثاث والستور وغيره من
أنواع الترف .

وهناك وصف أورده فييت نقلا عن وليم الصوري لزيارة
سفراء الفرنجة للقاهرة زمن الوزير شاور بن مجير السعدي يقول
فيه ان شاور اصحطب هؤلاء الرسل الى قصر رائع الجمال
عظيم الزخرفة وهناك رافقهم عدد كبير من الحرس حيث مروا
داخل ممرات كثيرة تعلوها قباب جميلة .

ووصلوا الى فناء ضخم تحيط به أروقة ، ورصف هذا
الفناء برخام جميل ملون ومحلى بالذهب الخالص كما غطيت
الدعامات السقفية كلها بالذهب مما جعل المكان تكسوه الرهبة .
ووسط هذا المكان ارتفعت المياه من نافورة ، وصلت اليها
المياه عن طريق أنابيب من الذهب والفضة عبر أحواض من
الرخام ، وامتلا المكان بالطيور النادرة التي حملت خصيصا لهذا
المكان . وعندما وصلوا الى القاعة التي بها سرير الملك شاهدوا
ما نسج على سترها من المناظر الطبيعية التي تحوى كثيرا من
صور الطبيعة والصيد والقنص مرصعة بخيوط الذهب والفضة
والأحجار الكريمة ، وقد رفعت الستائر التي كانت تحجب
الخليفة الطفل وهي مصنوعة من الذهب والفضة فظهر سرير الملك

مرصعا بالجواهر والأحجار الكريمة . ومن المناظر التى لفتت انظار سفراء الفرنجة تلك النقوش المحفورة على الخشب والتى تمثل مناظر متتابعة من الصيد وحفلات الموسيقى والرقص ومجالس الشراب الى جانب الزخارف الهندسية التى تعتبر ارقى ما وصل اليه الفن فى مصر الاسلامية .

وهذا الوصف السابق لهذه الفخامة اذا دل على شىء فانما يدل على مدى ما كانت عليه حياة خلفاء الفاطميين من الترف والبذخ والرفاهية .

وهنا يحضرني ما ذكره المقرئى عن حياة الترف التى عاشها خمارويه ابن احمد بن طولون اذ يقول : (انه بعد موت احمد بن طولون اقبل ابنه خمارويه على قصر ابيه وزاد فيه واخذ الميدان الذى كان لآبيه فجعله كله بستانا ، وزرع فيه انواع الرياحين وأضاف الشجر الذى ينال ثمره القائم ومنه ما يتناوله الجالس من اصناف خيار النخيل وحمل اليه كل صنف من الشجر المطعم العجيب وانواع الورد وزرع فيه الزعفران وكسا اجسام النخل نحاسا مذهبيا حسن الصنعة وجعل بين النحاس واجساد النخل مزاريب الرصاص ، وأجرى فيها الماء المدير فكان يخرج من تضاعيف قائم النخل عيون الماء فتتحد الى فساقى معمولة ويفيض منها الماء الى بحار تسقى سائر البساتين وغرس فيه الرياحان المزروع على نقوش معمولة وكتابات مكتوبة يتعهد بها البستاني بالمقراض حتى لا تزيد ورقة على ورقة وزرع فيه النيلوفر الأحمر والأزرق والأصفر والجنوى العجيب وأهدى اليه من خراسان وغيرها كل اصيل عجيب وطعموا له شجر المشمش باللوز واشباه ذلك من كل ما يستظرف ويستحسن وبنى فيه برجا من خشب الساج المنقوش بالنقر النافذ ليقوم مقام الأقفاص

وذوقه بأصناف الأصباغ وبلط أرضه وجعل في تضاعيفه أنهارا لطافا جداولها يجرى فيها الماء مديرا من السواقي التي تدور على الآبار العذبة ويسقى منها الأشجار) .

ومن النص السابق يتضح لنا أن القصر الفاطمي في فخامته كان يشبه ما كان بقصر خمارويه ابن أحمد بن طولون وهذا يدل على أن حكام مصر وخلفاءها دائما كانوا يفضلون حياة الترف والرفاهة .

وقد اشتمل القصر على عدة قصور بلغت كما سبق أن ذكرنا اثني عشر قصرا صغيرا وأيضاً على عدد كبير من الخزائن الضخمة التي استخدمت كأماكن لحفظ الأشياء النادرة . كان أهمها :

خزانة الكسوة التي أنشئت زمن الخليفة المعز ، وكانت تنقسم الى خزانتين أحدهما تعرف « بالخزانة الظاهرة » وهي التي تختص بتصنيع الملابس الرسمية للخليفة ورجال الدولة الى جانب استخدامها كمكان لحفظ جميع الملابس الرسمية سواء التي صنعت بالخزانة الظاهرة أو التي تم تصنيعها في دور الطراز المختلفة الموجودة بتنيس ودمياط والاسكندرية . وقد خصص لها ديوان عرف باسم ديوان خزانة الكسوة للإشراف على توزيع تلك الكساي على كبار رجال الدولة في المناسبات الرسمية . أما الخزانة الثانية فهي التي أطلق عليها « الخزانة الباطنة » وهي خاصة بملابس الخليفة اليومية غير الرسمية ففيها يتم تغيير ملابسه حيث لا يحتفظ بملابس له عند زوجاته ، وكان يتم الإشراف عليها بواسطة سيدة تعرف « بزين الخزان » تشرف

على ثلاثين جارية من بينهم ست خزان وعشر وقافات (٦) أقل رتبة في الخزان .

من الخزائن المهمة أيضا **خزانة الكتب** وهي إحدى خزائن القصر وتتكون من أربعين حجرة جميعها مقسمة الى رفوف بحواجز ، وعلى كل حاجز باب مقفل بمفصلات وقفل وقد ذكر أن بها أكثر من مائتين وعشرين ألف كتاب من المجلدات وكثيرا من المجلدات ففيها كتب الفقه على سائر المذاهب والنحو واللغة وكتب الحديث والتواريخ الى جانب سير الملوك والكتب الخاصة بالفلك والكيمياء ، وكتب خاصة بالخط ، الى جانب احتوائها على كثير من المصاحف النادرة ، ويذكر أن خزانة الكتب بالقصر كانت من أعظم خزائن الكتب في العالم الاسلامي على الإطلاق . ويذكر أن أوربا لم تكن تعرف في ذلك الحين هذا التنظيم والفهرسة الدقيقة للكتب ، ولذا فإن الخزانة الفاطمية كانت تنفرد بهذه المسحة الحضارية التي ميزتها عن بقية دول العالم المعروف في ذلك الوقت .

اما **خزائن الجواهر والطيب والطرائف** فكانت من أهم خزائن القصر الفاطمي واشتملت على عدد من الخزائن أعدت من أجل حفظ الجواهر والأحجار الكريمة الى جانب التحف النادرة . وقد قسمت وصنفت بحيث خصص كل جزء منها لحفظ نوع من التحف فقسم خاص بالبلور وآخر بالصيني وثالث خصص لحفظ الطرائف ، كما أن بها أيضا مكانا خصص لحفظ العطور والروائح .

(٦) وقافات يقصد بها الجوارى اللاتي كن يساعدن زين الخزان في اعداد ملابس الخليفة لكن أقل من حيث المرتبة من الخزان .

اما خزانة الفرش والأمتعة فقد أعدت داخل القصر من أجل الاحتفاظ بالقيم من السجاد والأقمشة المطرزة والمذهبة والمفضضة ، والبسط والمراتب الخشرواني وأجلة معمولة للقيلة ، الى جانب الستائر المصنوعة من الحرير والمنسوجة بالذهب والفضة كما كان يحفظ بها بعض المقاطع التي صنعت كخرائط وصور لأقاليم الأرض وجبالها وبحارها فقد عشق الخليفة المعز تلك الخرائط فأمر بصنع مقطع منها وأنفق عليه اثنين وعشرين ألف دينار وفيه صورة وأقاليم الأرض وبحارها ومدنها وأنهارها ومسلكها ، وبها صورة للأماكن المقدسة بمكة والمدينة . كما كان يحفظ بهذه الخزانة كثيرا من الخيم التي صنعت لمناسبات مختلفة .

خزائن السلاح وكانت ضمن خزائن القصر الفاطمي ، وقد أعدت لصنع الأسلحة وتخزينها أيضا لحين تجهيز الجيوش واعدادها للحرب وقد حفظت بها أعداد كبيرة من السيوف الأثرية النادرة مثل ذو الفقار وصمصامة عمرو بن معدى كرب ، وسيف عبد الله بن وهب الراسبي ، وسيف كافور ، وسيف المعز . وسيف أبي المعز . كما كانوا أيضا يحتفظون فيها بدرع قيمة مثل درع المعز وسيف الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام ودرقة حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه ، وسيف جعفر الصادق ، الى جانب أعداد ضخمة من آلات الحرب المختلفة صنعت من أجل القتال ولكنها تعد من التحف الفنية الجميلة ومعظمها محلى بالذهب والفضة . وقد اعتنى الخلفاء بهذه الخزانة فكان الخليفة يذهب اليها من وقت الى آخر من أجل التفتيش عليها ، وقد عين لها أستاذ محنك الاشراف عليها وهذا يدل على أهمية تلك الخزانة

بالنسبة للخليفة (٧) . أما خزانة التجميل فهي جزء من خزائن السلاح ولكنها خصصت لحفظ الآلات الثمينة التي تستخدم في الاحتفالات والمراكب الرسمية مثل البنود والرايات والرماح والطبل والنقارات والعماريات التي توضع على ظهور الجمال لحمل الأشخاص وكل ما يتعلق بالمواكب والاحتفالات .

أما خزائن السروج فهي قاعة متسعة أعدت من أجل حفظ السروج المحلاة بالذهب والفضة الى جانب كل قلائد الأعناق الخاصة بالخيل واللجم المذهبة المفضضة وغيرها من مستلزمات الخيول الى جانب العماريات المصنوعة من الديباج والسقلاطون

(٧) البنود والرايات تعتبر من أهم شارات الملك التي ترمز للخليفة والوزير ، والقواد والجيش وحتى بعض الموظفين بل ان بعضها كان يحمل في مواكب تولية القضاة اذا تولوا الدعوة .

وكانت أعظم تلك الرايات والبنود الخاصة بالخليفة وكان أهمها اللواءان المعزوقان (بلواءى الحمد) وكلاهما يشتمل على راية صغيرة من الحرير الأبيض المخطط بالذهب فكان يحملهما في المواكب أميران من حاشية الخليفة ، ولكن دونهما (رمحان) بروءسهما أصله من ذهب خالص في كل واحد منهما صورة سبع في قمة طارة مستديرة ، مرسومة على قطعة من قماش لامع لونه أحمر وأصفر يحملهما فارسان من صبيان الخاصة وخلفهما احدى وعشرون راية من الحرير الموشى بالذهب والفضة بألوان مختلفة يبلغ طول كل واحدة منها ذراعين وعرضها ذراعا ونصف مطرزة بكتابات تخالف لونها حتى تظهر بسهولة للنظر مكتوب عليها (نصر من الله وفتح قريب) وكانت تلك الرايات يحملها واحد وعشرون فارسا من صبيان الخاص يركبون بغلا مسروجة مزينة .

— العماريات هي أشبه (بالهودج) التي يحملها الخدم أو الجمل أو حتى البغال لنقل الأشخاص ويطلق على أصحابها (أرباب العماريات) لتمييزهم عن غيرهم في المواكب الرسمية وكانت لها ستائر من الحرير الأحمر والأصفر أو القرمزى ، أو من السقلاطون المبطن وبها نقوش جميلة وشرائط لتزينها .

— أما النقارات فهي نوع من الطبول حجمها كبير تحدث أصواتا هائلة في المواكب وتحمل على عشرين بغلا على كل بغلة ثلاثة منها وشكلها نصف دائرى .

بالألوان والنقوش المختلفة . وقد حفظ بهذه الخزانة أيضا ما يخص
البغال من برادع مرصعة بصفائح الذهب وبعض الجواهر
ومطرزة باللؤلؤ .

وقد اشتمل القصر أيضا على **خزائن الخيم** وهى الخزائن
التي خصصت لحفظ الخيام والمضارب والمشارع والفساطيط
وجميعها مصنوعة من أجود أنواع الأقمشة الديبكية والخسروانى
والديباج والأرمنى وغيره من أنواع الأقمشة الفخمة ، وقد زينت
بكثير من النقوش الحيوانية والنباتية الى جانب النقوش الآدمية .
وقد احتفظ بداخلها ببعض الخيام المشهورة مثل القاتول التي
صنعت زمن الخليفة العزيز بالله والتي بلغ طول كل عامود من
أعمدتها سبعين ذراعا ، ودفع فى هذه الأعمدة التي استوردوها
من بلاد الروم ألف دينار .

ولم يكتف الخليفة العزيز بالخيمة المعروفة بالقاتول بل
صنعت له خيمة أخرى عرفت بدار البطيخ بمصانع تنيس ،
كما كان يحفظ بها أيضا خيمة الخليفة الظاهر لأعزاز دين الله
والتي صنعت له بتنيس ومعظم اجزائها من الذهب الخالص
وقائمة على أعمدة من البلور والفضة ، أنفق عليها أربعة عشر
ألف دينار . كما كانوا يحتفظون أيضا داخل هذه الخزائن
بالفسطاط الكبير الذى عرف بالمدورة وقد أنفق فى اعداده ثلاثون
ألف دينار ، وقام بصنعه مائة وخمسون صانعا وحمل على هيئة
قطع منفصلة بلغت أربعا وستين قطعة على مائة جمل ، وكانت
تقام على عامود واحد طوله خمسة وستون ذراعا ، وتم استيراد
هذه الأعمدة من بيزنطة زمن الخليفة المستنصر .

واشتمل القصر أيضا على **خزانة الشراب** وهى بمفهوم العصر
الحديث « صيدلية القصر » فكان يتم الاحتفاظ بداخلها بأنواع

مختلفة من الأدوية والمعاجين والزيوت الطبية والعطرية وغيرها من المواد التي تدخل ضمن مكونات الأدوية . وكان يشرف عليها أطباء متخصصون يطلق عليهم أطباء الخاص .

خزانة التوابل وكانت تحتوى على انواع مختلفة من التوابل والبخور والشمع والحلويات والزيوت المختلفة كزيت الزيتون وزيت السمسم . وكان ينفق على تلك الأشياء خمسون ألف دينار في السنة . وكانت توزع على القصور طبقا لمقررات معينة تحدد من كل نوع على حدة . وقد اورد المقرئى وصفا مفصلا لهذه الخزانة وموجوداتها وطريقة توزيع تلك التوابل على قصور الخليفة ورجال الدولة .

ومن مظاهر الترف أيضا اشتمال القصر الفاطمى على **دار للتعبئة** تمد قصوره المتعددة بالزهور المختلفة ، كما تمد المناظر والمواكب الرسمية والحمامات بهذه الزهور والرياحين كما كانت تشرف على امداد الأسمة والموائد الخاصة بالخليفة ورجال دولته بتلك الزهور .

ويتم عن طريقها توزيع الفاكة أيضا طبقا لنظام محدد حيث يتم توزيعها كل سنة على الجهات والأمراء والمستخدمين والحواشى الى جانب دار الضيافة والوزارة .

وقد تجلت مظاهر ازدهار الاقتصاد أكثر وأكثر فى عصر الخليفة العزيز بالله وظهر هذا فيما شيده من قصور جميلة بلغت درجة كبيرة من رقى الهندسة وعظمة المعمار مثل : « القصر الغربى » أو **قصر البحر** ، وكان البعض يطلق عليه القصر الصغير تمييزا له عن القصر الشرقى الكبير الذى سبق ذكره ، وكان الاتصال بين أجزاء القصر بواسطة ميدان فسيح يطلق عليه ميدان بين القصرين ، وكان هذا المكان مجتمع الجند المسافرين للحرب

أو لاستعراض الحرس الخلفى أو طوائف الشعب فى أوقات الأعياد ، كما تستخدم كمكان لإعلان الإتهام العام زمن الأزمات الاقتصادية .

وقد أصبح هذا القصر مخصصا لإقامة السيدة ست الملك ابنة العزيز بالله بعد وفاته . ولكن المسيحي نقلا عن ابن أبى طى يحاول أن ينسب هذا القصر للخليفة المستنصر بالله فيرجع تشييد هذا القصر الى سنة ٥٧٠ هـ ويقول انه شيده من أجل استضافة الخليفة العباسى القائم بأمر الله صاحب بغداد بعد أن أعلن البساسيرى الخطبة للخليفة المستنصر بالله على منابر بغداد . وأعتقد أن هذا الرأى يخالف الحقيقة لأن هذا القصر كما سبق أن ذكر المقرئى وغيره من مؤرخى مصر الإسلامية قد شيد زمن الخليفة العزيز بالله والدليل على ذلك أن السيدة ست الملك أقامت به هى وحاشيتها وطائفة القصرية التى كانت تقوم على خدمتها . وقد كان من حرم هذا القصر ميدان كبير ، كما كان ملحقا به البستان المعروف بالكافورى (٨) وكان للقصر الغربى عدة أبواب منها باب السباط ، وباب التبانين ، وباب الزمرد (٩) .

٣ - قصر القرافة وقد شيد للسيدة تغريد زوجة الخليفة المعز فى سنة ٣٦٦ هـ زمن الخليفة العزيز ، وهو أعظم قصور مصر الفاطمية ، وقد ألحق به بئر وبستان وجامع . واستخدم

(٨) أقيم هذا البستان زمن الأمير أبو بكر بن محمد طنج الأخشيد وكان مطلا على الخليج وكان متنزها جميلا طوال عصر الدولة الأخشيدية . وبعد قدوم جوهر أقام سراديب تربط بين القصر الشرقى وهذا البستان وقد استمر البستان الكافورى متنزها للخلفاء الفاطميين طوال العصر الفاطمى .

(٩) باب السباط كان يخرج منه الخليفة يوم عيد النحر ، باب التبانين موضعه دار العلم أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ، باب الزمرد قريب من البستان الكافورى .

هذا القصر زمن خلفاء الفاطميين للنزهة لجمال عمارته واتقان بنيته وشيد له منظره مرتفعة محمولة على قبة مرتفع يسمح بمرور المسارة من تحته ، كما يستظل به المسافرون من أشعة الشمس . كما اقيم تحته حوض لسقى الدواب ، وقد تم تجديده على يد الخليفة الأمر بأحكام الله الذى أضاف تحته مصطبة للصوفية ، وكان يجلس فى المنظره ليشاهد احتفالاتهم تحت هذه المنظره . واستمر هذا القصر قبة لكثير من خلفاء الفاطميين حتى زوال الدولة الفاطمية .

٤ - **أما قصر اللؤلؤة** أو منظره اللؤلؤة فكان من أعظم قصور أو مناظر خلفاء الفاطميين على الخليج بالقرب من باب القنطرة ، وقد شيد بحيث يشرف على البستان الكافورى ، أما من الناحية الغربية فيطل على الخليج والبساتين العظيمة والبركة التى كانت تعرف ببطن البقر ، فكان الجالس باللؤلؤة يكشف جميع أرض الطبالة (١٠) وجميع أرض - باب اللوق الحالية - كما يشاهد النيل من وراء البساتين . ويذكر المقرئ أن قصر اللؤلؤة تم بناؤه زمن الخليفة العزيز ، وعلى أيام الخليفة الحاكم كان سكنا للوزير برجوان وزير الخليفة الحاكم بأمر الله حتى سنة ٣٨٠ هـ عندما قتل برجوان بعد غضب الخليفة الحاكم عليه ، وقد أمر الحاكم بهدم منظره اللؤلؤة أو قصر اللؤلؤة ونهب ما به من تحف وأثاث فخم . ولكن أعيد بناؤه من جديد زمن الخليفة الظاهر (٤١١ - ٤٢٧ هـ) ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م ثم جددت عمارته زمن الخليفة الأمر بأحكام الله (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ) ١١٠١ - ١١٢٩ م

(١٠) أرض الطبالة موقعها اليوم المنطقة التى تحد من الشمال بشارع الظاهر وما فى امتداده حتى منطقة مهمشة ومن الشرق بشارع الخليج (صلاح سالم حاليا) ومن الغرب بشارع غمرة وميدان باب الشعرية .

حيث كان يخرج الى هذا القصر في وقت وفاء النيل مع جهاته
وحواشيه متجها الى قصر اللؤلؤة .

وقد ظهر ترف الخلفاء من النفقات التي كانت تنفق في أيام
وفاء النيل على قصر اللؤلؤة ، فيذكر المقرئ أن ما كان ينفق كل
يوم من الغنم والحيوان وجميع الأصناف أعداد كبيرة . أما أعداد
الخدم فكانت كبيرة جدا .

٥ - ومن القصور الفخمة زمن الدولة الفاطمية أيضا
قصر الهودج بالروضة الذي بناه الخليفة الأمر بأحكام الله لمحبوبته
البدوية التي عشقها وتزوجها ، وجعله على طراز يقربها من بيئتها
البدوية التي عاشت فيها حتى لا تشعر بالغربة داخل المدينة ،
والحق به بستانا ضخما يطل على النيل . وظل هذا القصر من
القصور المحببة للخليفة الأمر يتردد عليه دائما الى أن اغتاله
بعض من طائفة النزارية في سنة ٥٢٤ هـ . ولم تقم لهذا القصر
قائمة بعد مقتل الأمر فقد ترك مهجورا الى أن خرب (١١) .

٦ - وفي عهد الخليفة الأمر أيضا شيدت منظره جميلة
تعرف **بمنظره بركة الحبش** (١٢) وجعلها من الخشب المدهون وجعل

(١١) يذكر أن الأمر بأحكام الله كان قد بلى بعشق الجوارى البدويات
فجعل له عيونا ترشده عن أفضلهن فأبلغوه من جارية جميلة بالصعيد أدبية
وشاعرة فتحايل حتى شاهدها فوقعت من نفسه موقعا حسنا فخطبها وتزوجها
وأحضرها الى القاهرة ، ولأنها لم تعتد حياة المدن بنى لها قصر الهودج على
شط النيل بالفسطاط ولكنها ظلت متعلقة بالبادية وبابن عم لها فلم تنعم
بحبائها في هذا القصر الفريد في طرازه وفخامته .

(١٢) بركة الحبش تقع جنوبى مدينة مصر فيما بين النيل والجبل
كانت تعرف ببركة المغامرة وبركة جمير وباصطبل قره وباصطبل قامش ، وبركة
الاشراف وبركة الحبش وهو الاسم الذى اشتهرت به لانه كان يوجد بجوارها
من الجهة الجنوبية جنان لطائفة من الرهبان الحبش فنسبت اليها البركة .

فيها طافات تشرف على خضرة البركة وصور فيها عددا من الشعراء وبجوار كل واحد دونت بعض أبيات من شعره ، وصنع رفا من الذهب بجوار كل صورة من تلك الصور . فلما دخل الأمر الى منظرة بركة الحبش وقرأ الأشعار أمر بأن يوضع على كل رف من تلك الرفوف صرة من المال مقدارها خمسون دينارا ، وأمر بأن يدخل كل شاعر ليأخذ صرته (١٣) . والحقيقة أن المتأمل لهذه القصة يدرك مدى ما أعطت ثروة مصر وحضارتها للخلفاء الفاطميين من ثراء الى جانب عشق بعضهم للفنون الرفيعة من الأدب والشعر وغيره .

كما أن خلفاء الدولة الفاطمية ووزراءهم تفننوا في بناء المناظر والبساتين في أماكن متفرقة من مصر والقاهرة وقد عددها لنا المقرئ ، وبعضها كانت من أجل احتفالات وأعياد معينة والبعض الآخر كان من أجل النزهة والترويح عن النفس ، أو توديع الحملات الحربية عند خروجها ، بل أن بعض هذه القصور تحولت بعد وفاة صاحبها الى منظرة مثل « دار الملك » (١٤) التي بناها الأفضل بن بدر الجمالي في سنة ٥٠١ هـ وكان الغرض من انشائها

(١٣) ولم تكن بركة عميقة فيها ماء و أكد بالمعنى المفهوم الآن من لفظ بركة ، وإنما كانت تطلق على حوض من الأراضي الزراعية التي يغمرها ماء النيل وقت فيضانه سنويا بواسطة خليج بنى وائل الذي كان يأخذه ماءه من النيل جنوبى مصر القديمة فكانت الأرض وقت أن يغمرها الماء تشبه البرك ولهذا سميت بركة تجاوزا .

(١٤) وتقع دار الملك الآن بجوار جامع الشيخ درويش في آخر شارع مصر القديمة من الجهة القبلية على النيل ويعتبر قسم شرطة مصر القديمة جزءا من هذه الدار .

أن تكون دار السكنى ، ولذا فقد نقل من دار القباب (١٥) بالقاهرة الى هذا القصر أو هذه المنطرة ونقل اليها الدواوين أيضا فصارت بها الأسمطة ، وقد اتخذ بهذه الدار مجلسا أطلق عليه « مجلس العطايا » حيث كان يكثر من تقديم الاعطيات للشعراء في هذا المجلس عند سماعه لأشعارهم - كان يجلس فيه وكان به بستان عظيم . وقد تحول هذا القصر بعد مقتل الأفضل الى أحد المتنزهات الفاطمية ، ولكنه بعد سقوط الدولة خرب وتحول الى متجر زمن الملك الكامل محمد بن العادل .

٧ - أما **منطرة السكرة** فهي إحدى مناظر الحاكم بأمر الله التسع وهي عند قنطرة السد في البر الغربى ، بها بساتين جميلة كان يقصدها الخلفاء الفاطميون وينزلون بها عند كسر السد بعد التخليق بثلاثة أيام ، وكان الخليفة يشرف على كسر السد من إحدى شرفات تلك المنطرة ويشرف أحد الخدم من طاقة أخرى ويشير نيابة عن الخليفة بكسر السد .

٨ - ومن المناظر الأخرى التى تم تشييدها زمن الفاطميين **منطرة الدكة** وكان لها بستان عظيم وكانت من جملة متنزهات الخلفاء فاذا ركب الخليفة يوم كسر الخليج يمر عليها ، وكان يدخلها منفردا .

٩ - أما **منطرة المقس** (١٦) فهي مطلة على النيل ومعدة من أجل نزول الخليفة بها في وقت تجهيز الاسطول فيحضر رؤساء

(١٥) دار القباب هي دار الوزارة بجوار القصر الشرقى بناها الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالى فكان يقال لها الدار الأفضلية ثم قيل لها زمن الأيوبيين الدار السلطانية ، وكانت قديما تعرف بدار الغياب .
(١٦) والمقس قرية كانت على النيل موقعها اليوم جامع أولاد عنان وشارع الجمهورية وحديقة الأزبكية .

المراكب والشوانى بعد تزيينها واعدادها بالآلات والسلاح ويتم استعراض قطع الأسطول أمام الخليفة .

١٠ - أما **منظرة البعل** فهي من جملة مناظر الفاطميين وبها بستان أنيق أنشأه الأفضل بن بدر الجمالى وأصبح من ضمن المناظر والبساتين التى يقصدها الخلفاء والوزراء أثناء ذهابهم للنزهة الأسبوعية يومى السبت والثلاثاء وتقع بظاهر القاهرة من جهتها البحرية بجانب الخليج الغربى ، بحرى أرض الطبالة (الفجالة الحالية) .

١١ - كما أقام هذا الوزير أيضا **منظرة التاج** وكانت تفرش بأحسن الفرش سواء بالصيف أو الشتاء . كذلك أنشأ أيضا منظرة الخمس وجوه كما جدد بستان الأمير تميم بن المعز (١٧) ببركة الحبش وأنشأ الروضة ، بحرى الجزيرة فكان يمضى إليها كل يوم .

١٥ - كما كان لهم منظرة أخرى تعرف **بمنظرة باب الفتوح** ، وكذلك **منظرة الصناعة** .

لم تقتصر حياة الترف على الخلفاء وحدهم بل شاركهم الوزراء أيضا فى تلك الحياة المترفة حيث الثراء والنعمة التى أخذت تتجلى فى القصور الفخمة التى تماثل قصور الخلفاء فمثلا كان للوزير يعقوب بن كلس قصر ينافس قصر الخليفة ويزخر بالكثير من التحف النادرة التى تملأ الخزائن المختلفة

(١٧) تميم بن المعز هو ابن الخليفة الفاطمى المعز لدين الله ولد سنة ٣٣٧ هـ بالمغرب وانتقل الى مصر مع أبيه ، وعرف بالفسق وغلب على شعره المحون والغزل والوصف فصرفه أبوه عن ولاية العهد ومنحها لأخيه العزيز بالله ومات سنة ٣٧٤ هـ ويقال ٣٧٥ هـ وترك لنا ديوانا من الشعر غاية فى الرقة والجمال .

بالقصر وقد كان قصره على درجة عالية من الإدارة حيث قسمه الى خزائن على نمط قصر الخليفة ، وعين ناظرا يشرف على شئون تلك الخزائن كما استعان بأعداد كبيرة من الحرس قدرها البعض بأكثر من أربعة آلاف من العبيد . وقد كان شديد الولع بالناحية المظهرية حيث اهتم بمظهر الحجاب فألبسهم الحرير والديباج وجعل منهم النواب وأجلسهم على المراتب وقلدهم السيوف وجعل لهم المناطق . وقد عين الأطباء بقصره للكشف على المرضى من أتباعه الكثيرين ، وجعل من قصره قلعة للعلم والعلماء فكان يجتمع بأعداد كبيرة من الكتاب والعلماء والأدباء والمتكلمين وكبار رجال الدولة . وخصص بقصره مكانا يجتمع فيه بعامة الشعب لقضاء مطالبهم ، وآخر لسماع دروس المذهب .

ويذكر المؤرخون أن قصره كان به مكتبة ضخمة ضمت كتب الطب والفقه والأدب ، وأنه عين عددا كبيرا من الكتاب لنسخ القرآن الكريم والمخطوطات النادرة . وكان لديه خزانة للكسوة تضم أفخر أنواع الثياب وخصوصا ما صنع منها للحفلات الرسمية والأعياد وكان يشرف عليها ناظر يختص بشئونها . كما ألحق بقصره مطابخ خاصة بأهل القصر وأخرى لضيوفه وغلمانه وحاشيته ، وكانت موائده حافلة بالطعام لكل طائفة على حدة ، الى جانب اقامة جناح خاص للضيوف معد دائما لاستقبالهم .

أما برجوان وزير الخليفة الحاكم بأمر الله فقد كان شديد الولع بحياة الترف وتشيد القصور ، وكان قصره على نفس مستوى قصور خلفاء عصره ، به الخزائن الكثيرة ، والحواصل والأهراء (١٨) الملحقة بالقصر الخاصة بالغلal وشئون الأتبان ، الى جانب مخازن البضائع ومناخات الجمال - حظائر الجمال -

(١٨) الحواصل والأهراء أماكن لحفظ الغلال طوال العام لامداد الجيش والاسطول والجوامع بها الى جانب توزيعها على أرباب الوظائف .

وامتلا قصره بالخدم والعبيد وكثير من المغنين والمغنيات فقد كان محبا للطرب والغناء وجمع الآلات الموسيقية النادرة .

أما الوزير اليازورى فقد كان شديد الولع ببناء القصور وتأثيثها بأفخم الفرش والأثاث فقد فرشت مجالس قصره بالديباج الأبيض وجعل بها جامات كبار منقوشة ، أما المراتب والبسط فقد كانت فى غاية الرقة والأناقة . ويذكر أن الخليفة المستنصر بالله كان يحضر الى مجالس هذا الوزير كل يوم ثلاثاء فكان اذا دخل المجلس لا يطرف له طرف الا بعد خروجه من شدة اعجابه بما فى الدار من الفرش المصنوعة بطريقة متقنة .

ولم يقتصر بناء القصور على الخلفاء والوزراء وانما تعداه ليشمل أفرادا عدة من طبقات كثيرة من الشعب المصرى عاشت حياة الترف والرفاهية زمن الدولة الفاطمية وتجلت هذه الحياة فى مظاهر الثراء الذى ظهر فى صورة اقامة منازل ضخمة فخمة جميلة ، وجعل بعضهم أسطح تلك المنازل حدائق غناء . وقد وصف لنا ناصر خسرو أحد هذه البيوت التى جعل صاحبها من سطحها حديقة غناء بأن وضع على سطح داره ثلاثمائة جرة من الفضة فى كل منها شجرة مزروعة وكل هذه الأشجار مثمرة محملة وكأنها بستان ، وهذا دليل واضح على أن الشعب المصرى شارك خلفاءه فى بناء القصور والمنازل الفخمة وأن هناك طبقات عاشت حياة الازدهار الاقتصادى بكل معانيها .

واذا تركنا جانبا قصور الخلفاء والوزراء وأفراد الطبقة المترفة والقينا نظرة على الدور العادية أو دور العامة بالفسطاط مثلا فسنجدها تتألف من عدة طوابق وأحيانا خمس أو ست طبقات وتشبه المنابر فى بنيانها وبها طاقات لدخول الضوء والتهوية من الوسط ، وكانت تتخذ الأدوار العليا للسكن ، أما السفلى فكانت تستخدم كمخازن لحفظ المؤن والمواد الغذائية المختلفة .

ويعصف ناصر خسرو مساكن القاهرة بأنها عمارات كبيرة فبعضها مكون من أربع عشرة طبقة وبعضها سبع طبقات ، وبعض المساكن بها دور كثيرة للسكن ، وبعضها بها حجرات معدة للإيجار مساحتها ثلاثون ذراعا في ثلاثين ، وبعضها تسع ثلاثمائة وخمسين شخصا . ويعصف المباني بأنها فخمة ومنظمة بينها فراغات بحيث تمكن الساكن من اقامة حديقة بينه وبين جاره . ويذكر أن الخدمات المختلفة من مياه الشرب والانارة وغيرها كانت متوفرة .

وقد بلغ الترف بكثير من سكان مصر الى حد اقامة حدائق وبساتين حول منازلهم بل فوق أسطح منازلهم أيضا ، فيحكي ناصر خسرو أن أحد أفراد الشعب كان لديه فوق سطح منزله حديقة غناء بها الأشجار والثمار وخصوصا أشجار النارج والترنج والموز وغيرها ، وكانت كلها مثمرة مما شجعه على زراعة كثير من النباتات العطرية والزهور .

ومهما كانت المبالغات في هذه الأوصاف إلا أنها ولا شك لها دلالتها الواضحة التي تؤكد ازدهار الحياة الاقتصادية بالبلاد في ذلك الحين . وهكذا كان انعكاس حياة الترف والازدهار الاقتصادي التي عاشتها مصر في ذلك العصر واضحا على حياة عامة الناس .

ثانيا - الجوامع والمساجد :

ومن مظاهر ازدهار الاقتصاد المصري وعظمة الثروة التي يمتلكها خلفاء ووزراء ورجال الدولة الفاطمية ، تلك المجموعة الكبيرة من المساجد والجامع التي تم انشاؤها زمن هذه الدولة ، ويأتى على رأسها جميعا :

الجامع الأزهر :

وهو أول جامع للدولة الفاطمية بمصر ، أنشأه القائد جوهر الصقلي لمولاه المعز لدين الله بعدما وضع أساس مدينة القاهرة ، ويصفه ابن حوقل بأنه « مسجد نظيف حسن غزير القوم والمؤذنين » (١٩) وقد وضع أساسه سنة ٣٥٩ هـ وأكمل بناؤه سنة ٣٦١ هـ ، وأول جمعة جمعت فيه في شهر رمضان من نفس السنة ، وقد أراد المعز لدين الله أن يقيم الشعائر للمذهب الشيعي في هذا الجامع حتى لا يثير شعور أهل السنة وقد استمر الجامع الأزهر موضع اهتمام كثير من خلفاء الدولة الفاطمية ، ومن هذا المنطلق فقد كان يتم تجديد مبانيه وإضافة الكثير إلى أثاثه ومخصصاته . فقد اهتم الخليفة العزيز بالله بتجديده في سنة ٣٧٨ هـ وزاد في بنائه ، كما أنشأ مساكن لطلاب العلم بجوار الجامع وكان أول من اهتم بالفقهاء وأطلق لهم أرزاقا وأقام مساكن لإقامتهم بجوار الجامع ، وخلق عليهم يوم عيد الفطر ، فقد ورث العزيز عن أبيه الكثير من الثراء والعظمة ولذا فقد اهتم بأمر هذا الجامع فأنفق عليه أموالا طائلة خاصة بعدما تحول في عهد العزيز الوزير يعقوب بن كلس زمن الخليفة العزيز بالله الفاطمي إلى جامعة تدرس فيها علوم المذهب الشيعي فأصبح جامعا وجامعة ، ومن هذا المنطلق قرر الخليفة العزيز بالله مخصصات لطلاب العلم ورواتب للعلماء وموظفي وخدام الجامع الأزهر ، كما لم يبخل عليهم بالكثير من المنح العينية والعطايا خلال شهور رجب وشعبان ورمضان فقد امتدت موائد الخليفة طوال تلك الشهور تحمل أفخم أنواع الأطعمة ، كما أغدق في الانفاق على

(١٩) أطلق على الجامع الأزهر عند بنائه « جامع القاهرة » واستمر هذا الاسم إلى زمن الخليفة العزيز بالله عندما اقترح عليه وزيره ابن كلس تغيير اسمه إلى جامع الأزهر نسبة إلى فاطمة الزهراء .

الجامع في المناسبات المختلفة سواء الدينية أو العامة ، وجرت العادة أن توزع الحلوى الملوكية بالجامع الأزهر على طلاب العلم والقراء في أيام ليالى الوقود ، عاشوراء وموكب الرؤيا وغيرها من المناسبات . فيذكر المقرئ أن أرباب الأموال يمدون هذا الجامع بأنواع مختلفة من البر فيقدم له من الذهب والفضة والفلوس اعانة للمنقطعين لعبادة الله تعالى فتحمل اليهم انواع الأطعمة والخبز والحلوى ولا سيما في المواسم والأعياد . أما الخليفة الحاكم بأمر الله فقد اهتم بأمر الجامع الأزهر وزاد فيه وأحدث بعض التعديلات ووقف عليه أوقافا كثيرة حتى يضمن تدبير مورد مالى ثابت للانفاق عليه حتى يستمر في أداء وظيفته كجامع وجامعة .

وقد أوقف عليه كثيرا من الأراضي الزراعية والعقارات والمباني والدور والقياسر . والمخازن والرباع والأسواق وغير ذلك مما أورده المقرئ في الوقفية التي أصدرها الخليفة الحاكم بأمر الله في شهر رمضان سنة أربعمائة والتي تمتع الجامع الأزهر بنصيب الأسد منها . وهناك وقفية أخرى أوردها المقرئ نقلا عن المسبحي ، أصدرها الخليفة الحاكم بأمر الله سنة خمس وأربعمائة بتحسيس عدة ضياع هي اطيح وطوخ وست ضياع أخرى وعدة قياسر ، وكان نصيب الأزهر من تلك الوقفية كبيرا . وتحمل هذه الوقفية معنى جديدا حيث تعتبر هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تحسيس الضياع الزراعية وهو مبدأ لم يكن معروفا من قبل في الدولة الفاطمية ، إذ جرت العادة على تحسيس العقارات فقط . أما الضياع الزراعية فلم تكن تحبس الا أن الخليفة الحاكم قام بذلك لأول مرة في هذه الوقفية سنة خمس وأربعمائة . ويستدل من هذه الوقفيات على الاهتمام الكبير الذي أولاه الخلفاء الفاطميون للجامع الأزهر .

وقد تم تجديد الجامع في عهد الخليفة المستنصر أيضا ،
ثم جدده الخليفة الحافظ لدين الله وأنشأ فيه مقصورة بجوار
الباب الغربى عرفت بمقصورة فاطمة يعنى فاطمة الزهراء . وقد
تعاقت الزيادات على الجامع طوال العصر الفاطمى وتحول
الجامع الأزهر من مسجد للصلاة ونشر المذهب الشيعى الى مركز
من أهم المراكز العلمية فى العالم الاسلامى فى ذلك الوقت .

ومن الجوامع الفخمة زمن الدولة الفاطمية **جامع القرافة**
الذى شيد للسيدة المعزية (٢٠) زوجة المعز لدين الله وأم الخليفة
العزیز بالله فى سنة ٣٦٦ هـ واعتمدت فى تنفيذ تشييده
على الحسن بن عبد العزيز الفارسى المحتسب فى ذلك الوقت الذى
اهتم بأمر هذا الجامع ليخرج على مستوى الجامع الأزهر ،
وقد استقدم المزوقين من البصرة كما استقدم أمهر الصناع الذين
استخدموا أجود الأصباغ وقد جاء هذا الجامع تحفة فنية تشهد
على عظمة البناء فى العصر الفاطمى وأيضاً على عظم ثروة زوجات
الخلفاء فقد أنفقت على تشييده أموال طائلة فجاء تحفة فنية
نادرة ، والحق به بستان جميل وصهريج للمياه كما ألحق به
حمام وبئر ، وقد كان هذا الجامع قبلة لأهل مصر والقاهرة
يقصدونه لقضاء أوقات النزهة كما يقصده الفقهاء لعقد حلقات
المناقشة ، كما كان مكاناً وسلاذاً للمسافرين وأخوان السبيل
يقصدونه لقضاء ليلتهم . وفى هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور
زكى حسن « جامع القرافة بأنه بنى على نسق الجامع الأزهر
وكانت فيه نقوش سماوية اللون وحمراء وخضراء ورسوم ذات

(٢٠) السيدة المعزية هى زوجة الخليفة المعز لدين الله وأم الخليفة
العزیز بالله ، وهى أم ولد من أم ولد من العرب يقال لها تغريد ، كنى
تدعى ديزان .

ألوان أخرى وكانت السقوف مزوقة كلها وكذلك الحنايا وباطن العقود وظاهرها كل ذلك على يد نقاشين أصلهم من البصرة ومعهم بنو المعلم النقاشون المصريون » وقد أطلق عليه جامع القرافة لأنه بنى بمنطقة القرافة وقد لفت بهاء هذا الجامع انظار ابن حوقل حيث وصفه بأنه « من الجوامع الفسيحة الفضاء الرائعة البناء أنيق السقوف بهى المنظر » .

ونتيجة لزيادة الثروة وازدهار الاقتصاد زمن الخليفة الحاكم بأمر الله تزايدت حركة التشييد والبناء وخصوصا للمنشآت الدينية الفخمة ، فمن الجوامع المشهورة التي تم تشييدها زمن هذا الخليفة جامع راشدة الذى بدىء فى تشييده سنة ٣٩٣ هـ على أنقاض احدى الكنائس التى كانت قد اندثرت فى الموضع المعروف براشدة ، وكان يحيط بتلك المنطقة مقابر لليهود والنصارى . وقد حاول بعض النصارى إعادة بناء الكنيسة، إلا أن المسلمين من أهل المنطقة ثاروا وبلغت شكائتهم الخليفة الذى أمر ببناء مسجد جامع على هذه الأرض فشيد فى وقت قصير . وقد أنفق الحاكم بأمر الله على بناء هذا الجامع وفرشه وتعليق قناديله أموالا طائلة ، وتم الانتهاء من تشييده فى شهر رمضان سنة ٣٩٥ هـ ، وركب الحاكم الى هذا المسجد الجامع فى نفس الشهر للاشراف على تجهيزه للصلاة ، وبدأت صلاة الجمعة فيه فى سنة ٣٩٨ هـ وكان الحاكم يكثر الذهاب اليه . وفى شهر رمضان سنة ٤٠٠ هـ أنزل لهذا الجامع عدد كبير من القناديل المصنوعة من الفضة كبيرة الحجم ثقيلة الوزن فعلفت به . ثم أصيب الجامع فى عمارته وهدم سنة ٤٠١ هـ وأعيد بناؤه من جديد وأعيدت صلاة الجمعة فيه منذ شهر رمضان سنة ٤٠٣ هـ وكان الحاكم يلتقى بعامة الشعب أثناء ذهابه لصلاة الجمعة ويأخذ شكواهم . وقد كان لهذا الجامع شأن عظيم خلال العصر

الفاطمي بسبب موقعه داخل منطقة سكنية مزدحمة ولهذا فقد أنفق عليه كثير من خلفاء الدولة الفاطمية أموالا طائلة من أجل تجديد عمارته .

ومن الجوامع المشهورة أيضا في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله **جامع المقس** وهو الجامع الذي شيده الخليفة على شاطئ نيل مصر بمنطقة المقس وأوقف عليه أموالا كثيرة للانفاق على عمارته وفرشه وترميمه ، كما أوقف عليه أيضا مساحات شاسعة من النخيل الى جانب الأموال الضخمة .

أما **جامع الحاكم بأمر الله** فقد شرع في تشييده الخليفة العزيز بالله الفاطمي سنة ٣٨٠ هـ وتوقف قبل اتمامه فأمر الخليفة باتمامه وأنفق عليه أربعين ألف دينار ثم أمر بامداد بخمسة آلاف دينار أخرى ، كما أوقف عليه أوقافا وأحباسا كثيرة من قياسر وأملاك وغيرها . وعندما انتهى تشييده فرشه بأنواع فاخرة من الستائر الدبيقية وعلق به أربعة تنانير من الفضة وفرشه بأجود أنواع الحصر كما نصب فيه منبرا . وقد اهتم الخليفة المستنصر بأمر الجامع الحاكمي فزاد في مساحته كما فعل بعده أمير الجيوش بدر الجمالي .

ومن الجوامع التي بنيت في العصر الفاطمي **الجامع الأحمر** الذي بناه الخليفة الأمر بأحكام الله ووزيره المأمون البطائحي أمام قصر الخليفة الأمر واكمل تشييده سنة ٥١٩ هـ وقد أوقف عليه أوقافا فيذكر المقرئ ان الخليفة الأمر ووزيره المأمون البطائحي اشتريا حمام شمول ، ودار النحاس بمصر وحبسهما على سدنته وذلك للانفاق على خدمته وعمارة الجامع ووقود المصابيح ومن يتولى أمره ويؤذن فيه ورغم أن جميع مؤرخي مصر

الاسلامية يطلقون على هذا المسجد اسم « جامع الأقرم » الا أنه لم يكن به خطبة . ولكن المعمار الفريد الذى شيد عليه جعله من الجوامع الكبرى ذات الأهمية فقد أبدع فنانون العصر فى جعل واجهته الفريية غنية بأجمل أنواع الزخاف ، كما تفرد باشماله على طاقات وعقود ومقرنصات تنسب الى الطراز الفارسى ، قائمة على أعمدة من الرخام . أما السقف فيشتمل على عدد كبير من القبوات صغيرة الحجم .

اما جامع الفيلة بمنطقة بركة الحبش والمطل على الجبل المعروف بسطح الجرف ، فقد شيده الوزير الأفضل شاهنشاه ابن بدر الجمالى فى شعبان سنة ٧٨٠ هـ وانفق على تشييده وتأثيثه ستة آلاف دينار . ومات الوزير الأفضل ولم يكن قد اكتمل بناء هذا الجامع فأكماله المأمون البطائحي وأمر أن يجتمع فيه وجوه الدولة والرؤساء فى صلاة أول جمعة وذلك عندما تم بناؤه (٢١) .

ومن المساجد التى شيدت زمن الخليفة الظاهر ، **جامع الظاهر** أو الجامع الأفخر وقد شييد فى سنة ٥٤٣ هـ ويقع فى وسط سوق القاهرة وأوقف عليه الخليفة أوقافا كثيرة من الحوانيت للانفاق على خدمه وقرائه . وقد اقيمت به حلقة للتدريس واجتمع فيه عدد من الفقهاء والمفسرين .

وأما جامع الصالح فقد شيده الملك الصالح طلائع بن رزيك وزير الخليفة الفائز بنصر الله ثم وزير الخليفة العاضد خارج

(٢١) كان لهذا الجامع تسع قباب على قبلته تبدو للناظر من بعيد على هيئة المدرمين التى توضع على الفيلة فى الأعياد والمواكب الرسمية ، ولذا سمي بجامع الفيلة .

باب زويلة ، وكان الغرض من تشييده وضع رأس الحسين بن على رضى الله عنه فيه بعد نقله من عسقلان بسبب هجمات الفرنج عليها . وبعد الانتهاء من بنائه لم يوافق الخليفة العاضد على ذلك وأصر ان تدفن رأس الحسين داخل القصور الزاهرة فتم بناء المشهد الحسينى الموجود الى الآن .

وقد شيد جامع الصالح فوق صهريج وجعل عليه ساقية على الخليج ويمتلىء الصهريج زمن فيضان النيل ولكن هذا الجامع لم يستمر أمره بعد الدولة الفاطمية الا مدة وجيزة ، فقد تهدم على اثر الزلزال المدمر سنة ٧٠٢ هـ .

مما تقدم نستطيع ان نحكم على مدى ازدهار الاقتصاد المصرى من خلال دراستنا للجوامع والمساجد التى تم تشييدها زمن الدولة الفاطمية وما انفق عليها من أموال طائلة فى تشييدها ونأثيثها والانفاق عليها فهذا فى حد ذاته يعتبر من أهم الأدلة على ان الحياة الاقتصادية كانت مزدهرة والأموال متوفرة لدى الطبقة الحاكمة ورجال دولتهم .

ثالثا - ثروات الخلفاء والوزراء :

يعتبر الثراء الذى تمتع به خلفاء الدولة الفاطمية من أهم مظاهر ازدهار الاقتصاد المصرى ، فقد تضخمت ثروات هؤلاء الخلفاء الى الحد الذى جعل مؤرخى تلك الفترة يعتبرونهم من أغنى خلفاء العالم الاسلامى على الإطلاق . وقد تجلت مظاهر هذا الثراء فيما رواه المؤرخون عن حياة الترف والرفاهية التى عاشها هؤلاء الخلفاء ، والأموال الطائلة التى كانت تنفق بسخاء على كثير من وسائل الرفاهية التى كانت من أهم مميزات العصر الفاطمى بمصر .

فقد كانت أهم مظاهر الثروة في عهد المعز تلك الأموال الطائلة التي أنفقها الخليفة على بناء القصر الشرقي الذي سبق أن تكلمت عنه بالتفصيل ، والايوان الكبير ، وسرير الملك المنصوب به وما يحيط بهذا السرير من فخامة الفرش وجمال الجواهر . كما تتجلى ثروة هذا الخليفة فيما أنفق في سنة ٣٦٢ هـ من أموال طائلة على اعداد كسوة الكعبة المشرفة التي وصفها لنا ابن ميسر بالتفصيل حيث ذكر « أن سعتها اثنا عشر شبرا في اثني عشر شبرا وأرضها ديباج أحمر ودورها اثنا عشر هلالا ذهبيا في كل هلال اترجة ذهب مشبك جوف كل اترجة خمسون درة كبارا كبيض الحمام وفيها الياقوت الأحمر والأصفر والأزرق ، وفي دورها كتابة آيات الحج زمرد أخضر ، وحشو الكتابة در كبار لم ير مثله ، وحشو الشمسية المسك المسحوق فرآها الناس في القصر ومن خارج القصر لعلو موضعها ، وانما نصبها عدة فراشين وجروها لثقل وزنها » (٢٢) .

ويذكر المقرئ « أن المعز اجتمع له بمصر ما لم يجتمع لأبائه ، وذلك أنه حصل له بالمغرب أربعة وعشرون بيتا من المال منها أربعة عشر خلفها المهدي ولم يخلف القائم شيئا ، وخلف المنصور بيتا واحدا وكسوة وأضاف إليها المعز تسعة فصارت أربعة وعشرين » . والحقيقة أنه رغم ما أنفق المعز من تلك الأموال على فتح مصر حتى تحسنت أحوالها ، ونظم اقتصادها ، إلا أنه استطاع أن يعوض تلك الانفاقات في أقصر وقت ممكن ، فقد استطاع بعد دخوله مصر ، كما سبق أن ذكرت ، أن

(٢٢) يقال عن : « الشمسية » انها قطعة من الديباج صنعت لتحلى وجه الكعبة ، وكانت تشبه بزخرفتها اشعة الشمس حيث كان لها اثنا عشر ذراعا تمثل شهور السنة ، والاهلة تمثل الشهور القمرية ، وكانت ترسل في موسم الحج مع قند خاص ليضعها بنفسه على باب الكعبة نائبا عن الخليفة الفاطمي .

يوظف مواردها المالية مما ساعده على تعويض ما انفق بل زاد عليه أربعة بيوت أخرى ، ويرجع ذلك لتحسن خراج مصر بحيث استطاع أن يستخرج من خراج مصر ما لم يستخرج بمصر من قبل حتى بلغ استخراج يوم واحد مائة وعشرين ألف دينار .

ولم يكن هذا نتيجة للقهر أو للظلم وإنما لتحسن أحوال النيل والاهتمام بأمور الزراعة وكذلك الاهتمام بوسائل الري والصرف وغيرها من تلك الأمور .

ولم يقتصر هذا على الخليفة المعز بل ان مظاهر ازدهار اقتصاديات البلاد ظهرت في الثروات الضخمة التي كانت في حوزة الأميرة رشيدة ابنة المعز فقد تركت عند موتها « ما قيمته ألف ألف دينار وسبعمائة ألف دينار ، ومن جملته ثلاثون ثوب خز مقطوع ، واثنان عشر ألفا من الثياب المصمت ألوانا ومائة قطرميز مملوءة كافورا قيصوريا ، ومما وجد لها معممات بجوارها من أيام المعز ، وبيت هارون الرشيد الخز الأسود الذي مات فيه بطوس » .

أما السيدة عبدة وهي الابنة الثانية للخليفة المعز فكانت تمتلك ثروة كبيرة وصفها لنا المفريزي بأنها كانت تحتوى على أربعمائة قمطرة وألف وثلثمائة قطعة مينا فضية مخرقة زنة كل مينا عشرة آلاف درهم وأربعمائة سيف محلى بالذهب وثلاثين ألف شقة صقلية ، ومن الجواهر الشيء الكثير وما يعادل أردبا من الزمرد ، ومن ضخامة ممتلكاتها ختم على خزائنها ومقاصرها وصناديقها بأربعين رطلا من الشمع المصرى ، كما دون متاعها في ثلاثين رزمة ورق .

ومن الأمور الطريفة أن خلفاء الدولة الفاطمية بعد المعز مثل الخليفة العزيز والحاكم والظاهر كانوا ينتظرون وفاة هذه

الأميرة عبدة واختها رشيدة حتى يرثوا تلك الثروة الضخمة التي امتلكتها الا أن المنية لم توافهما الا في عهد الخليفة المستنصر سنة ٤٤٢ هـ أى بعد وفاة الخلفاء الثلاثة المذكورين . ولنا أن ندرك بعد ذلك مدى ازدهار أحوال البلاد الاقتصادية حينئذ ، فاذا كانت تلك هى ممتلكات بعض الأميرات فلنا أن نتصور كيف كان عصر الخليفة المعز بعد قدومه الى مصر من حيث الترف والغنى ثم الازدهار الكبير الذى أعقب تنظيم اقتصاد البلاد حتى صار عصر هذا الخليفة من أكثر العصور ازدهارا للاقتصاد المصرى .

اما الخليفة العزيز بالله فقد كان عصره من أزهى عصور الاقتصاد المصرى فقد تضخمت ثروات مصر فى عصر هذا الخليفة وتجلت تلك الثروة فى كثير من مظاهر الترف التى عاشها هذا الخليفة ورجال دولته وكثير من طبقات شعبه . وكان العزيز محبا لاقتناء النادر من الجواهر خيرا فى انواع وفنون البلور النادر ، محبا لبناء القصور الفخمة . وقد سبق أن ذكرت عظمة القصر الغربى الذى بناه ، وقاعة الذهب التى أصبحت من أهم مظاهر التقدم المعمارى ودليلا واضحا على ثراء هذا الخليفة ، وقد أورد لنا كثير من مؤرخى العصر وصفا شاملا لكثير من التحف النادرة التى كان يحتفظ بها فى خزائن قصره وما كان ينفقه على جميع تلك التحف من أموال جمّة ، كما كان يميل الى الفخامة والتأنق ايضا فابتدع نوعا جديدا من العمائم محلاة بخيوط الذهب وسروجا معطرة بالعنبر ، كما اقتنى الطرائف من جميع أنحاء المعمورة ، وأنفق على جوارح الطير أموالا كثيرة وكان يستوردها من كثير من بلاد افرىقيا . فقد أجمع المؤرخون على حب هذا الخليفة للصيد وقد وصفه البعض بأنه « يصيد بالخيول والجوارح من الطير ، محبا للصيد مفرما به ويصيد السباع حتى انه كان يلقب

الخليفة الصياد » . وقد زاد اهتمامه بصيد السباع فكان يخرج لصيدها من صحراء منطقة الجيزة ، وكان يحتفظ بها ويعتنى بتربيتها داخل قصره وبذكر القلقشندى ان الدولة الفاطمية كان لها ديوان خاص ينفق على تلك الحيوانات يعرف بديوان « الكارع » وكان من أهم مهام موظفي هذا الديوان الاشراف على تربية الدواب الخاصة بالخليفة بالإضافة الى الفيلة والزرافات والوحوش .

بل ان الخليفة العزيز من شدة حبه للحيوانات كلف أحد البيازرة باعداد كتاب عن فن الصيد وتربية الطيور والحيوانات التي يستخدمها الصائدون في رحلاتهم وقد قام بهذه المهمة أبو عبد الله الحسن بن الحسين بازيار الخليفة العزيز بالله الذي ألف « كتاب البيزرة » بعدما خدم في ديوان الكارع أكثر من عشرين سنة وترقى حتى وصل الى رتبة الوزير وقد وزره الخليفة العزيز بالله سنة وثلاثة أشهر .

ويحضرني هنا ما ذكره المقرئى على لسان هذا الخليفة عند مخاطبته لعمه حيدرة اذ يقول : « ياعم أحب ان أرى النعم عند الناس ظاهرة وأرى عليهم الذهب والفضة والجواهر ولهم الخيل واللباس والضياع والعقار وأن يكون كله من عندى » وهذا القول ان دل على شيء فانما يدل على مقدار الترف الذى وصلت اليه البلاد فى عهده ، وانه أراد الا يقتصر الترف والنعم على حياة الطبقة الحاكمة فقط وانما أراد ان تكون تلك الثروة عند شعبه مثلما هى عنده .

أما الخليفة الحاكم بأمر الله فقد ورث ثروات طائلة عن جده وأبيه ، هذا الى جانب استقرار أمور البلاد الاقتصادية نتيجة

للانتهاء من اقامة المنشآت التى كان جده وأبوه قد بدأ فى اقامتها مثل القصور الفخمة وخزائنها العامرة بالتحف التى عشقها والده الخليفة العزيز وقد أورد لنا أبو المحاسن وصفا يوضح لنا مظاهر ثراء هذا الخليفة وذلك عند الحديث عن الاعداد لمراسم استقبال رسول ملك الروم فيذكر أنه « أمر بزيينة القصر واخراج اعدال وفرش من الديباج المطرز بالذهب وفرش الايوان المعد لاستقبال هذا الرسول كما علق على جدرانها ستائر مذهبة أما صدر الايوان فقد علق فيه العسجدة وهى ورقة من ذهب مرصعة بالجواهر بحيث تظهر للناظر وكأنها أشعة الشمس تنعكس على الايوان طوال الوقت » .

ومن مظاهر الثراء فى عصره تلك الثروة الضخمة التى امتلكتها أخته ست الملك فيذكر المؤرخون أنها كانت سيدة ثرية وكريمة فى نفس الوقت فقد أهدت الى أخيها فى سنة ٣٩٠ هـ « ثلاثين فرسا مسرجة أحدها مرصع ، وستا وعشرين بغلة مسرجة ملجمة ، وخمسين خادما منهم عشرة صقالبة ، وتاجا مرصعا وشاشية مرصعة ، وأسفاطاً كثيرة من طيب ، وبستانا من فضة مزروعا من أنواع الشجيرات المختلفة » (٢٣) . وقد تركت بعد موتها ثروة تقدر بثمانمائة جارية الى جانب كثير من الجرار المثلثة بالمسك ، وكانت تحصل على مخصصات سنوية تقدر بخمسين ألف دينار . ولم تكن الأميرة ست مصر بنت الخليفة الحاكم اقل منها ثراء فقد كانت شديدة الثراء ، تركت بعد موتها ثمانية آلاف

(٢٣) السيدة ست الملك من أبرز نساء الدولة الفاطمية ، وهى ابنة الخليفة العزيز بالله وأخت الخليفة الحاكم بأمر الله . ولدت ببلاد المغرب سنة ٣٥٦ هـ وأما نصرانية من بلاد الشام ، ورثت عن أبيها الكثير من الصفات الحميدة كالعقل الراجح والرأى السديد والحزم وحسن التدبير للأمور .

جارية ونيفا وثمانين زيرا مملوءة بالمسك ، وامتلكت الجواهر الثمين فمنها قطعة من الياقوت تزن عشرة مثاقيل .

أما السيدة رصيد أم الخليفة لاعزاز دين الله فقد كثرت ثروتها ونضخمت وقد استغلتها في بناء كثير من المنشآت الدينية وبعض أعمال الخير ، ومن هذا ما أنفقته في بناء بئر كسبيل في منطقة القرافة وأقامت داخل قصر القرافة حوضا كبيرا وجعلته ميسأة .

كذلك تجلت مظاهر الثراء في الثروة الضخمة التي امتلكها الخليفة المستنصر بالله فقد ورث هذا الخليفة الكثير عن آبائه مما لا يقدر بمال على الإطلاق . وقد ذكر المقرئى نقلا عن صاحب كتاب الذخائر وصفا لتلك الكنوز التي خرجت من خزائن القصر في غضون الشدة المستنصرية مما يعتبر أكبر دليل على الثروة الطائلة التي كان يمتلكها هذا الخليفة . ويذكر ابن ميسر أن كنوز المستنصر التي خرجت من القصر في غضون الشدة المستنصرية دونت في نحو عشرين كراسا ، وقد اشتملت على أشياء عظيمة وتحف نادرة فمنها على سبيل المثال ثلاثون ألف قطعة بلور كبار وخمسة وسبعون ألف قطعة ديباج خسرواني ، ومنها عشرون ألف سيف ، وغيرها من التحف الثمينة التي عدد مؤرخو العصر بعضها عند حديثهم عن أحداث سنة (٤٦١ هـ - ١٠٦٨١ م) إحدى وستين وأربعمائة .

ولا يقل العصر الفاطمي الثاني عما ذكر آنفا من تعداد للثروات ، ولكي نتبين مقدار الثراء الذي تمتع به خلفاء العصر الثاني يكفي أن نتبع ما أورده المقرئى عند ذكره لاستيلاء صلاح الدين الأيوبي على خزائن القصر الفاطمي ودواوينه

ونفائسه ، وما أورد وصفه القاضي الفاضل عن بعض محتويات تلك الخزائن فقد ذكر انه عند الكشف على حاصل الخزائن الخاصة بالقصر وجد منه مائة صندوق كسوة فاخرة من موشى ومرصع ، وعقود ثمينة وذخائر فخمة وجواهر نفيسة وغير ذلك من التحف النادرة . كما يقول المقرئى ان ما أخرج من القصر من الأموال والمجوهرات والأدوات النحاسية والفضية والملابس والأثاث والأقمشة والسلاح لا يتصوره أحد من كثرة ما اشتملت عليه تلك الخزائن من كميات ضخمة ذكر أنها لا توجد حتى في ملك الأكاسرة ولا في أية دولة من الدول الحاضرة في ذلك الحين .

أما عن الوزراء فلا شك أن وزراء العصر الفاطمى تمتعوا أيضا بامتلاك ثروات ضخمة وصفها لنا مؤرخو العصر وبالع بغير هوأاء في تقدير تلك الثروات كما سبق وأن بالفوا في تصوير ثروات الخلفاء ومهما يكن الأمر فلا شك أن ذلك انعكاس حقيقى يظهر مدى ازدهار أحوال البلاد الاقتصادية ، فقد شارك الوزراء خلفاءهم في حب اقتناء الثروات الضخمة .

ومن أشهر وزراء العصر الأول الذين تمتعوا بتملك الثروات الضخمة يعقوب بن كلس الذى خلف وراءه ثروة كبيرة من الأملاك والضباع والقياسر والرباع والأموال ، الى جانب خزائن قصره التى امتلأت عن آخرها بالتحف النادرة والطرائف والجوهر والطيب . أما خزائن كتبه فقد حوت من الكتب النادرة والمصاحف الشريفة ما لا يقدر بثمن . وقد قدر ما تركه ابن كلس بأربعة آلاف دينار هذا عدا ما أنفقه في أعداد جهاز ابنته ، فقد بلغت النفقة في أعداد هذا الجهاز مائتى ألف دينار وترك ضمن ثروته ثمانمائة حظية الى جانب الجوارى الخاصة بالخدمة .

وقد بلغ ثراء ابن كلس الى الحد الذى دفع كثيرا من أعدائه الى السعى لدى الخليفة لاجداث وقيعة بينهما وذلك باتهام الوزير بأنه « يحوز من كل شىء أعلاه ويترك للخليفة ما دون ذلك » وفى هذا الصدد يذكر ابن سعيد أن طير الوزير ابن كلس سبق طير الخليفة العزيز فشق عليه ذلك ووجد أعداؤه سبيلا الى الطعن فيه . وكتبوا الى العزيز أنه اختار من كل صنف أعلاه ولم يبق منه الا أدناه حتى الحمام .

وعندما بلغ الوزير ابن كلس هذه الوشاية كتب الى الخليفة :

**قل لأمر المؤمنين الذى
له العلا والنسب الثاقب
طأرك السابق لكنه
جاء فى خدمته الحاجب**

فأعجب الخليفة العزيز بتلك الأبيات وأيقن ما كان يقصده البعض لمحاولة الوقيعة بينهما .

وقد حذا الوزراء حذو ابن كلس ، فلم يكن الوزراء الذين أتوا بعده بأقل منه حبا لجمع المال فالكل اتخذ الوزارة وسيلة للحصول على ثروة ضخمة توفر له حياة الترف .

وقد تمتع الوزير أبو عمار وزير الخليفة الحاكم بأمر الله بالسيطرة على أمور الدولة دون الحاكم لصغر سنه فسيطر على أموال البلاد وبسط يده فى الاطلاق والعطاء والصلات والأموال . وقد جمع ابن عمار هذا لنفسه ثروة طائلة قام بانتهابها فى وقت الاضطرابات التى حدثت بين المغاربة والأتراك كما سبق وأن ذكرت عند الكلام عن النزاع بين طوائف الجند .

وكان برجوان وزير الخليفة الحاكم بأمر الله ميالا للهو محبا
للغناء يجتمع حوله المغنون والمغنيات محبا لجمع التحف النادرة .
وقد ترك بعد مقتله ثروة ضخمة ، فيذكر المقرئ أنه وجد عنده
مائة عمامة كلها شروب ملونة مصممة على مائة شاشة ، وألف
سروال ديبقى بألف تكة حرير أرمنى ، ومن الثياب المخيطة .
والصباح والحلى والمصاغ والطيب والفرش الصياغات الذهب
والفضة ما لا يحصى كثرة ، ومن العين ثلاثة وثلاثون ألف دينار ،
ومن الخيل الركابية مائة وخمسون فرسا وخمسون بغلة ومن
بغال النقل ودواب الفلمان نحو ثلثمائة رأس ومائة وخمسون سرجا
منها عشرون ذهبيا ، ومن الكتب شيء كثير ، وحمل لجارسته من
مصر الى القاهرة رحل على ثمانين حمارا وهناك نص أورده
ابن اياس عن الثروة التى تركها برجوان يذكر فيه « ان برجوان
ترك مائتى مليون دينار ذهبيا وخمسين اردبا من الدراهم الفضية ،
واثنى عشر صندوقا من الجواهر ، هذا عدا الأملاك والضياع
والخدم والبقر والأنعام والجاموس والحواصل وأهراء الفلال
وشون الأتبان ومخازن البضائع ومناخات الجمال وغير ذلك من
الثياب التى قدرت أعدادها بالآلاف من المناديل والقمصان
والسراويل والتكات وآلاف قطع القماش من كل صنف » .
والحقيقة أن نص المقرئ اقرب الى الدقة والصواب عما أورده
هنا ابن اياس . فليس من المعقول أن يترك برجوان هذه المبالغ
الضخمة من الذهب والفضة وخصوصا أن الفترة التى قضاها
فى الوزارة لم تكن تسمح له بالحصول على كل تلك الثروة الضخمة ،
وأوضح أن الأمر هنا لا يخلو من المبالغة ، ولكن هذا على كل حال
يؤكد أنه ترك ميراثا هائلا .

وقد بلغ الثراء ببعض الوزراء أن غدوا يقرضون الخليفة الأموال للانفاق على الجند في وقت الأزمات الاقتصادية . فعندما توفي الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله ١٥ شعبان سنة ٤٢٧ هـ (١٠٣٥ م) كانت الخزانة في حالة انهيار نتيجة لاسراف هذا الخليفة فعجز ابنه الخليفة المستنصر عن الوفاء بأرزاق الجند مما دفع أبا الفاسم على بن أحمد الجرجرائي الوزير الى احضار الأموال من قصره لتوزيعها على الجند حتى يتقى شرهم وهذا في حد ذاته دليل واضح على مدى ما كان لهذا الوزير من ثروة ضخمة بحيث استطاع أن ينفق على الجند . وعندما توفي هذا الوزير وجد له سبعمائة صينية من ذهب وفضة ، ومائة ألف مثقال من العنبر وغير ذلك .

واذا كان هذا هو الحال بالنسبة لوزراء العصر الفاطمي الأول ، فلنا أن نتصور مقدار الثراء الذي تمتع به الوزراء في العصر الثاني وخصوصا بعدما استقرت الأمور على يد الوزير بدر الجمالي وأخذت مظاهر الازدهار الاقتصادي تطل من جديد على الأجواء المصرية .

ويذكر المؤرخون أن بدرا جمع ثروة طائلة خلال سنوات حكمه بمصر لا يستطيع أحد تقديرها ، ولكن البعض يحاول أن يتكهن بعظمة هذه الثروة من خلال مظاهر الترف التي عاشها بدر وحاشيته خلال تلك الفترة فيذكر البعض أن أحد كتابه اشترى سمكة من عنبر بألف دينار حرقها في النار في جلسة واحدة . كما أن أحد الشعراء ويدعى علقمة بن عبد الرزاق العليمي مدح بدرا ، وأجازه بدر من ماله بعشرة آلاف دينار . ومن مظاهر ثروته أيضا الانفاق ببذخ على مطابخ قصره . كما شغف باقتناء الجواهر الثمينة . وقد خلف بعد وفاته من الجواهر والياقوت .

أربعة صناديق ، ومن القصب والفضة والذهب والمراكب والسروج المحلاة ما يعجز عن وصفه . وخلف ألف قصبة زمرد لأنه كان مفرما بالاحتفاظ بتلك القصبانات وكان يجمعها من جميع بقاع العالم .

أما ثروة الأفضل بن بدر الجمالي فقد أطنب مؤرخو مصر الفاطمية في وصفها حتى ان الخليفة الأمر بأحكام الله استمر أربعين يوما بدار الأفضل أو دار الملك بمصر ودار الوزارة بالقاهرة وفي غيرها من قصور الأفضل يشرف بنفسه على تدوين ما تم نقله من الذخائر والتحف النفيسة الى القصر الشرقي . وقد اشتملت ثروة الأفضل كما أوردها ابن ميسر على ستة آلاف ألف دينار عينا وفي بيت الخاصة ثلاثة آلاف دينار ، وفي البيت البراني ثلاثة آلاف ومائتان وخمسون أردبا دراهم ورقا ، وثلاثون راحلة من الذهب العراقي المغزول برسم الرقم ، وعشرة بيوت في كل بيت منها عشرة مسامر ذهبيا كل مسمار وزنه مائتا مثقال عليها العمائم المختلفة الألوان (مغطاة بالمناديل المزركشة) وتسعمائة ثوب ديباج وخمسمائة صندوق من دق دمياط وتيس برسم كسوة بدنة ، ولعبة عنبر على قدر جسده برسم ما يعمل عليها من ثيابه ليكسب الراحة ومن الطيب والنحاس والآلات ما لا يحصيه عدد ، ومن الأبقار والجاموس والأغنام والجمال ما بلغ ضمان البانه ألف دينار ، وخمسمائة ألف مجلد من الكتب . هذا الى جانب ما وجد بخزائن قصره من المفروشات النادرة والآلات الفخمة ، وثمانمائة جارية منها خمسون جارية لكل واحدة منهن حجرة وخزائن مملوءة بالكسوة والآلات . وقد عثر لديه على سبعمائة طبق من الفضة والذهب ، ومن الآلات كالأسطال والصحاف والشرابات والأباريق والقدور والزبادى والقطع من الذهب والفضة المختلفة الأجناس ما لا يستطيع أحد

أن يحصيه . أما البرانى الصينى الكبيرة المملوءة بالجواهر المنظوم
على هيئة مسبحة فكانت عديدة .

وقد بلغ من ثراء الأفضل أنه جعل فى مجلس شرابه صورا
لثمانى جوار متقابلات ، أربع منهن بيض من كافور ، وأربع سود
من عنبر ، ووضع عليهن أفخر الثياب وزينهن بأغلى المجوهرات ،
فاذا دخل من باب مجلس الشراب انحنت تلك الصور له فاذا
جلس استوت قائمات . ومن ضخامة ثروته ما كان ينفق بمجلس
العطايا الذى كان يجلس فيه لتسيير شئون الدولة وأحيانا لمقابلة
الشعراء . فكان يضع فى هذا المجلس ستة أكياس من الديباج
صنعت من كل لون اثنان ووضع فى كل منهما خمسة آلاف دينار
كما وضع فى قاعة اللؤلؤة مظروفان آخران فى أحدهما خمسة آلاف
دينار وفى الثانى دراهم . وكانت كلها مخصصة لتوزيعها على
الشعراء إذا أجادوا . وكان الأفضل يحصى ما أنفق بعد انقضاء
هذا المجلس ويأمر بإعادة المبالغ من جديد بدلا من المنصرفه ،
بل انه ضاعف تلك العطايا وزاد فى الانفاق فى الجوامع التى يمر
عليها والمتأمل لهذه الثروة الضخمة والحياة المترفة التى عاشها
وزراء العصر الفاطمى الثانى يدرك حجم ازدهار الاقتصاد المصرى
فى تلك الفترة .

وإذا تتبعنا ما ذكره المؤرخون عن ثروات الوزراء فى العصر
الفاطمى فأننا يلفت انظارنا أن جميع تلك الثروات كانت تتم
مصادرتها بعد موت الوزير أو فى حال الغضب عليه من قبل الخليفة
أو فى حالة قتله ، وفى بعض الأحيان كان يتوارثها أهل الوزير ،
ولكنها فى جميع الأحوال كانت تحت تصرف الخليفة يستردها فى
أى وقت يريد .

وأخيرا فمن مظاهر ازدهار الاقتصاد المصرى أيضا تلك الحفلات والأعياد التى اهتم خلفاء ووزراء الدولة بإقامتها والانفاق عليها ببذخ . وقد أورد لنا كثير من مؤرخى العصر ورحالته وصفا شاملا لتلك الحفلات والأعياد ومبلغ الاهتمام بها والانفاق عليها وما كان يتم من اخراج الآلات الضخمة واعداد الجند والخيول والآلات وغير ذلك ، مما يعطى صورة واضحة عن مدى العظمة والترف الذى وصلت اليه مصر خلال العصر الفاطمى ، والذى يقدم ولا شك الدليل على ازدهار اقتصادها .

الفصل الثانى

مراحل انهيار الاقتصاد المصرى وأسبابه

رغم ما كانت تتمتع به مصر طوال العصر الفاطمى عامة من ازدهار للحياة الاقتصادية وظهور حياة الترف والرفاهية بين طبقات الشعب المختلفة ، وانتشار الرخاء الاقتصادى الذى كان سمة من سمات هذا العصر ، إلا أن عوامل الانهيار والاضمحلال كانت تطل برأسها من وقت لآخر معلنة عن وجودها وسط الرخاء والازدهار ، وكانت تحركها وتساعدها على الظهور عوامل كثيرة من صنع الطبيعة ولا دخل للإنسان فى تسيرها ، ومثال ذلك ما كان يحدثه النقص فى فيضان النيل من عام الى آخر من قحط واضطراب اقتصادى يؤدى الى المجاعات التى تعصف بالاقتصاد وتهدم قواعد بنيانه ، وغالبا ما كان يتبع تلك المجاعات والقحط ، الأوبئة والأمراض التى تحصد أرواح الشعب المصرى بلا تفرقة بين غنى وفقير ولم تكن تلك هى أهم العوامل ، وإنما لعب

العنصر البشرى أيضا دورا كبيرا فى حدوث هذا الانهيار ، ويتضح هذا من الدور الخطير الذى لعبه الصراع بين طوائف الجند مما أدى الى انهيار النظام الأمنى واضطراب الاقتصاد ، مما شد البلاد الى أزمة خطيرة تعتبر من أشهر الأزمات فى التاريخ الإسلامى لمصر ، وهى ما عرفت (بالشدة العظمى) التى كادت أن تقضى على الدولة الفاطمية لولا تدخل القدر واستعانة الخليفة ببعض القوى الخارجية التى ساهمت فى إعادة بناء ما أفسدته تلك الشدة من فوضى سياسية واضطراب أمنى وانهيار اقتصادى .

ولم يخل العصر الفاطمى التالى أيضا من فترات من الاضمحلال التى تخللت الازدهار ، والتى ساعد على ظهورها ما اتبعه الخلفاء فى الانفاق ببذخ على الحملات الحربية التى كانت تذهب لمحاربة أعداء الدولة وتأتى على ما فى الخزانة من أموال . هذا الى جانب الأموال الطائلة التى كانت تذهب فى صورة معونات ومعدات حربية لمساندة بعض الحركات الانفصالية ضد الخلافة العباسية مثلما حدث عندما أعلن البساسيرى العصيان على الخليفة العباسى ودعا على منابر بغداد للخليفة الفاطمى لمدة من الزمان فذهبت أموال مصر بدون حساب لمساندة هذه الحركة الانفصالية عن جسم الخلافة العباسية مما أدى الى الانهيار فى ميزانية الدولة .

ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل بالغ الخلفاء أيضا فى الانفاق على اتباع المذهب الشيعى فى مختلف أنحاء المعمورة مما أثر على اقتصاديات البلاد وعجل بالأزمات الاقتصادية التى كانت تقضى على كل مظهر ممن مظاهر الازدهار لمدة من الزمن .

ومن الأسباب التى ساعدت أيضا على انهيار الاقتصاد المصرى ذلك الصراع المستمر بين رجالات الدولة والوزراء فى

العصر الفاطمي الثاني مما أدى الى اهمال اقتصاديات البلاد ،
وانعكس بصورة خطيرة على كل أمورها .

واذن فيمكننا بصورة عامة أن نجمل الأسباب التي أدت الى
وقوع الأزمات الاقتصادية بالبلاد فيما يلي :

- النقص أو الزيادة في فيضان النيل .
- الصراع بين طوائف الجند المختلفة .
- اعداد الحملات الحربية .
- مساعدة الحركات الانفصالية .
- الانفاق على أتباع المذهب الشيعي .
- صراع الوزراء العظام .

ونعرض هنا بشيء من التفصيل بعض هذه العوامل لنتبين
حقيقة هذه الأزمات الاقتصادية وما أدت اليه من تأثيرات سلبية
على المجتمع المصري في ذلك الحين في شتى جوانبه من سياسية
 واجتماعية وصحية ونفسية وغيرها .

اولا - الأزمات الاقتصادية التي اعقبت تذبذب فيضان النيل :

تعرضت مصر منذ الأزل لأزمات اقتصادية متعددة نتيجة
لنقص مياه النيل مما أدى الى وقوع المجاعات التي كانت تأتي على
الاقتصاد فتتهز أركانه ، وقد تعرضت مصر قبيل العصر الفاطمي
(في عصر الدولة الاخشيدية) الى قحط استمر تسع سنوات
(من سنة ٣٥٢ هـ وحتى بعد استقرار الدولة الفاطمية بالبلاد)
عصف باقتصاد البلاد ونشر الفوضى والخراب بين أرجائها ، وقد
كان السبب الأساسي لهذا القحط هو انخفاض ماء النيل من

ناحية حيث توقف منسوبه عند خمسة عشر ذراعا واربع اصابع مما أدى الى ارتفاع الأسعار وانعدام الأقوات ، واضطراب أحوال البلاد من ناحية أخرى نتيجة للصراع بين الطوائف المختلفة ، وقد زاد الأمر تعقيدا بعد موت كافور الاخشيدي حيث أخذ الاضطراب يعم الجند والأمراء فانتشرت الفوضى ونهبت الأسواق ، وشملت الفوضى الحياة بصورة عامة ، وضاعت أموال الناس وتعذرت الأقوات ، الأمر الذي جعل الكثيرين من أهل مصر يطلبون النجدة من الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ببلاد المغرب لانقاذهم من تلك المجاعة التي قضت على كل شيء بالبلاد ، وحصدت الأرواح وقضت على الأموال ، فمنذ اليوم الأول لدخول جوهر الصقلي الى مصر سنة ٣٥٨ هـ بذل قصارى جهده في الحد من تلك المجاعة وتخفيف آثارها ، وقد ساعده على هذا ما حمله معه من الأموال وما أرسله له الخليفة المعز من سفن محملة بالفلال لتخفيف وطأة تلك المجاعة ، ولم يقتصر الأمر على هذا بل وضع جوهر الصقلي منذ اليوم الأول أمام عينيه ضرورة إعادة بناء الاقتصاد المصري على أسس سليمة ، لذا اتخذ بعض الاجراءات التي حدث فعلا من استفحال الأزمة ، كان أهمها كتم النداء على مقياس النيل الا بعد أن يوفى الحد الطبيعي فقد أمر المعز سنة ٣٦٢ هـ بمنع النداء بزيادة ماء النيل وألا يكتب بذلك الا اليه وإلى القائد جوهر حتى يتفادى تكالب الشعب على تخزين الفلال خوفا من حدوث قحط أو مجاعة أو تخزينها حتى يحصلوا على أكبر قدر من الربح في حالة المجاعة ، كما اهتموا أيضا بنظام الحسبة وتطبيقها في الأسواق . ولم يغفل المعز الاهتمام بمشروعات الري والصرف حتى يضمن الحد من الآثار السيئة لتذبذب مياه النيل .

ورغم هذه الاجراءات جميعها الا أن الأزمة الاقتصادية والمجاعة لم يقض عليها نهائيا بل استمرت حتى بعد سنة ٣٦٢ هـ

حيث اشتد الوباء وتفشت الامراض وكثر عدد الموتى حتى عجز الناس عن تكفين موتاهم ودفنهم فكان من يموت يطرح فى النيل .
الا ان الأزمة انفرجت بعد ذلك فمئذ سنة ٣٦٣ هـ - ٩٧٣ م وصل ماء الفيضان الى سبعة عشر ذراعا مما دفع المعز الى التفاؤل وخلع على ابن أبى الرداد ومنحه الجائزة والخلع والحملان على عادته .

ولكن الأزمة أخذت تظهر مرة أخرى زمن الخليفة العزيز بالله حيث توقف النيل عن الارتفاع سنة ٣٧٢ ، ٣٧٣ هـ - ٩٨٢ ، ٩٨٣ م مما ساعد على اضطراب احوال البلاد وارتفاع الأسعار حتى بلغ ثمن حمل الدقيق أحد عشر دينارا ، واقترن بهذا الفلاء وباء أتى على كثير من أفراد الشعب ، ولكن الخليفة العزيز استطاع ان يتدبر احوال البلاد ويسيطر على هذه الأزمة وسرعان ما دارت عجلة الانتاج وازدهر الاقتصاد وعاشت البلاد حياة ترف ورخاء فى ظل حكم هذا الخليفة .

وفى سنة ٣٨٧ هـ - ٩٩٧ م أخذت المجاعة تلوح مرة أخرى زمن الخليفة الحاكم بأمر الله بسبب قصور ماء النيل وتوقفه عن الارتفاع أكثر من خمسة عشر ذراعا مما أدى الى انعدام الأقوات وارتفاع الأسعار واضطراب الأمن ، وزاد الطلب على القمح باعتباره الغذاء الرئيسى للشعب المصرى ، واشتد خوف الناس ، وأخذت النساء من الطرقات (المقصود هنا خطف النساء من الطرقات) ، وزادت أسعار الخبز حتى وصلت أربعة أرطال بدرهم ، واستمر الحال هكذا لفترة .

وفى سنة ٣٩٥ هـ أبى النيل ان يصل لأكثر من خمسة عشر ذراعا وسبع أصابع ثم الى ستة عشر ذراعا بعد ذلك ، وقد نشأ عن ذلك أزمة كبيرة واضطراب الاقتصاد وساءت الأحوال المالية

والنقدية بالبلاد اذ ظهرت أزمة سببها انخفاض سعر الدراهم الفضية فيقول المقرئى : « وقفت الأحوال فى الصرف فان الدراهم المعاملة كانت تسمى يومئذ الدراهم المزايده والقطع فتعنت الناس فيها وكان صرف الدينار ٢٦ درهما فتزايد سعر الدينار حتى انها وصلت سنة سبع وتسعين وثلاثمائة الى أربعة وثلاثين درهما بدينار » . وقد وصلت الأحوال المالية الى اقصى درجات انهيارها فى تلك الفترة وانتشر الرعب بين فئات الشعب جميعا خصوصا عندما وصل اتباع الثائر أبو ركة الى منطقة الفيوم فزاد اضطراب الناس وارتفعت الأسعار مما دفع أهل البلاد الى اللجوء الى الخليفة الحاكم بأمر الله .

والحقيقة ان هذه الأزمة كان السبب الرئيسى لها هو بذل المال فى سبيل القضاء على حركة أبى ركة واتباعه مما جعل البلاد تصاب باضطراب اقتصادى صحبه ارتفاع فى الأسعار وانعدام وجود السلع الى حد انتشار المجاعة لولا تدارك الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الأمر فلقى على هذه المجاعة بحسن تدبيره للأمور واشرافه بنفسه على شئون الحسبة فى الأسواق والقضاء على احتكار الحبوب . ويحكى انه عندما اشتد أمر الأزمة واضطربت أحوال الناس استعانوا بالخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى لينظر فى أحوالهم فقال لهم : « اذا كان الغد أتوجه الى جامع راشدة وأعود فان وجدت فى طريقى مكانا خاليا من الغلة ضربت عنق صاحب ذلك المكان على بابه » . فلما توجه الى جامع راشدة وعاد بعد صلاة العصر فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة الا وحمل ما عنده من الغلال ووضعها فى الطريق التى يمر فيها الخليفة فلما مر من الطريق وجد الغلال قد امتلأت بها الطرقات وشبعت أعين الناس ، ثم جمع خزان الغلال والطحانين والخبازين وهدهم وقبض على مجموعة منهم وأمر الا تباع الغلال

الا للطحانين وحدد سعر تليس القمح بدينار الا قيراطا ، والشعير
عشر وبيات بدينار والخطب عشرة أحمال بدينار وسائر الحبوب
والمبيعات . كما أمر بمصادرة كثير من مخازن الغلال وفرق ما بها
على الطحانين بأسعار محددة حتى يقضى على احتكارها .

الا ان المجاعة لم يقض عليها نهائيا حيث اتت سنة ٣٩٨ هـ
والنيل لم يصل الى حد الوفاء فلم يزد عن أربعة عشر ذراعا
وأصاب ، فأخذت المجاعة تطل مرة أخرى على البلاد واشتدت
الأزمات وضج الناس من الجوع ووصل سعر الحملة من الدقيق
سنة دنانير ، وكل تليس قمح بأربعة دنانير ، والأرز كل وبة بدينار
ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ولحم الضأن رطل بدرهم ،
والبصل عشرة ارطال بدرهم ، واشتدت الأزمة أيضا حيث توقفت
المواصلات النهرية نتيجة لانخفاض المياه بصورة كبيرة مما أدى
الى توقف نقل السلع التجارية من مدينة تنيس ومن المحلة
وغيرها من المدن التجارية والصناعية الى مدينة مصر والقاهرة
التي تعتمد على هذه المنتجات ، وقد انتشرت المجاعة وأعقبها
الوباء والأمراض التي عصفت بالبلاد وهزت كيان الاقتصاد
المصرى في تلك الفترة .

ولم يكن انخفاض النيل هو السبب الأوحده للأزمات
والمجاعات ، بل كان أيضا ارتفاعه عن الحد سببا في حدوث الأزمات
الاقتصادية وانتشار المجاعة . ففي سنة ٤٠٨ هـ زاد النيل زيادة
كبيرة أغرقت بسببه البلاد والضياح ووصل الماء الى المنازل
بمدينة مصر والقاهرة مما أدى الى القضاء على الزرع وعلى
الثروة الحيوانية حيث نفقت البهائم وانتشر الوباء وفر معظم
الناس من مساكنهم تاركين وراءهم كل شيء . ولكن سرعان ما عاد
الى الانخفاض سنة ٤١٠ هـ فاشتد الفلاء وارتفع سعر الدقيق

حتى وصل سعر الرطلين بدرهم واللحم أربع أواق بدرهم ،
وقد انتشر الجوع والفوضى بين الناس وماتت أعداد غفيرة من
الشعب المصرى بلغت عدة مئات خلال شهور رمضان وشوال
وذي القعدة ، ثم ارتفعت هذه الأعداد فوصلت الى مائتى ألف
وسبعين ألفا سوى الغرباء وكانت أعدادهم كبيرة ، ولم يخل عصر
ال خليفة الظاهر لاعزاز دين الله ٤١١ - ٤٢٧ هـ - ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م
من اضطراب الأحوال مصر الاقتصادية كاد يودى باقتصاديات
البلاد لدرجة ان خزانة الدولة افلست فلجأ الخليفة للاقتراض
من كبار رجال الدولة وكبار التجار ، وكان هذا عندما نقص
ماء النيل بين سنتى ٤١٤ ، ٤١٥ هـ نقصا شديدا واشتد الغلاء
وعم القحط واضطربت أحوال البلاد الاقتصادية ، وقلت بل
انعدمت الثروة الحيوانية وكذلك المواد الغذائية ، وتعذر وجود
القمح وكان يتم الحصول عليه سرا وبيعت حملة الدقيق بدينارين
وربع ، وبيع الخبز أربعة أرطال بدرهم وثمان ، وبيع التبن الحمل
بعشرين درهما ثم اشتدت الأزمة أكثر وأكثر وارتفع سعر القمح
فأصبح يباع التليس منه بثلاثة دنائير والشعير أربع بدينار ،
والخبز رطلان ونصف بدرهم . وانعدمت الاتبان التى تستخدم
كعلف للدواب فاذا وجدت فائمانها مرتفعة مما أدى الى موت
كثير من الحيوانات . ولذا فقد ارتفعت اثمان الحيوانات واصبح
رأس البقر بخمسين دينارا ونتيجة لهذه الأزمة الشديدة خرج
الناس جميعا بما فيهم الأطفال فى مظاهرة حاملين المصاحف
الى الجبل يدعون الله أن ينجيهم من أزمتهم وكانوا يرددون صيحات
الاستنكار قائلين : « الجوع الجوع يا أمير المؤمنين . لم يصنع
بنا هذا أبوك ولا جدك قاله الله فى أمرنا » وعرض الناس امتعتهم
للبيع فلم يوجد من يشتريها ، واضطربت أحوال البلاد الاقتصادية .
وانتشرت الفوضى وانعدم الأمن حتى ان حجاج بيت الله الحرام

عادوا بعد أن قطعت عليهم الطرق ونهبوا ولم يحج أحد منهم في هذا العام ٤١٥ هـ - ١٠٢٤ م نتيجة لخطورة الطرق وانتشار السلب والنهب . واشتد الفلاء أكثر وأكثر وأصبح الناس في حالة شديدة من المرض والجوع حتى أن سماط عيد النحر بالقصر نهب من قبل العيد ، فيذكر المقرئى أنه في عيد النحر ركب الخليفة الظاهر الى المصلى من باب الفتوح على عادته ، وبعد الانتهاء من مراسيم الاحتفال بعيد الأضحى بسط سماط العيد فنهبه العسكر من شدة الجوع . وعندما بسط سماط القصر ليجلس عليه أهل الدولة كبس العبيد أيضا على هذا السماط وهم يصيحون « الجوع الجوع » نحن أحق بسماط مولانا عليه السلام » وأخذت الفوضى تمتد الى أرياف مصر ونهبت البلاد من قبل العبيد مما جعل الخليفة الظاهر يصدر مرسوما بإباحة قتل أى عبد يتعرض لأحد وخصوصا عندما اشتد خطرهم على البلاد مما دعا كثيرا من أهل البلاد الى اللجوء الى الخنادق خوفا من بأس هؤلاء ، ولكن سرعان ما تدخلت الحكومة بأمر المحتسب لمعاقبة كثير من التجار فضربوا بالدرة وصودرت أموالهم وتجارتهم .

وحاول المحتسب تتبع الآخرين بالمصادرة تارة وبالتعزير تارة ولم تقتصر المجاعة زمن الخليفة الظاهر على اضطراب أحوال النيل سواء انخفاض منسوبه أو ارتفاعه عن الحد الضرورى وإنما زاد من كارثة المجاعة والقحط انتشار القران التى أتت على البقية الباقية من الحاصلات الزراعية . وفى النهاية استطاعت الحكومة التغلب على هذه المجاعة بعد جهد كبير باعتبار أن الدولة كانت لاتزال فتية ، فرغم انهيار الاقتصاد إلا أنه بمجرد أن أوفى النيل الى الحد الضرورى استطاعت البلاد إصلاح اقتصادها مرة أخرى . إلا أن فترات الازدهار لم تستمر مدة

طويلة فكانت مظاهر الانهيار تظهر من وقت لآخر لتعمل من جديد على هدم جزء من الكيان الاقتصادى للبلاد وهذا عادى فى تاريخ مصر منذ أقدم العصور .

وعادت المجاعات فى ثوبها الجديد زمن الخليفة المستنصر سنة ٤٢٧ - ٤٨٧ هـ - ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م أكثر قوة وضراوة فى سنوات متفرقة من عهده ، وبدأت مظاهرها منذ عام ٤٤٤ هـ حيث قصر النيل مما أدى الى اضطراب أحوال البلاد الاقتصادية ، وكان الوزير حينئذ اليازورى وقد اشتدت المجاعات والاضطرابات وكان السبب الرئيسى خلو المتجر من الفلال التى غالبا ما كان الخليفة يحتفظ بها كنوع من التجارة أولا ، وكمخزون سلعى تستطيع به البلاد المرور بسلام فى أوقات القحط والأزمات . وكان السبب الرئيسى فى هذا الخلو هو الوزير اليازورى نفسه الذى استبدل المواد الغذائية التى كان القمح أهمها ببعض المواد الأخرى التى لا كلفة فيها ولا خوف من فسادها فى حالة تركها لمدة طويلة مثل الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، بعد أن كانت تلك المتاجر تمتلئ بالفلال والمواد الغذائية الأخرى كل عام حيث يتم ابتياع كل سنة مائة ألف درهم من الفلال . والحقيقة أن تلك النظرة المحدودة من قبل الوزير اليازورى كانت سببا فى تفاقم سوء حالة البلاد ، فرغم أنه كان يسعى للربح الوفير من جراء تغيير تلك النوعية المخزونة فى المتجر للحصول على مبالغ زائدة لخزانة الدولة ، إلا أنه أخطأ الحسابات حيث فقدت الدولة مخزونها من السلع الضرورية اللازمة فى حالة الأزمات ونقص منسوب النيل وعدم زراعة الأراضى الزراعية بصورة طبيعية . كل هذا زاد من شدة الأزمة التى أخذت تتضح مع بداية سنة ٤٤٧ ، ٤٤٨ هـ . ورغم أن الوزير شعر بسوء تقديره للأمور وأخذ فى معالجة الأزمة بسرعة فقد وقف بالمرصاد لكثير من تجار

الغلال وصادر ممتلكاتهم . الى جانب محاولة استدراك الموقف باللجوء الى ملك الروم قسطنطين التاسع للحصول على كمية من الغلال تكفى للقضاء على المجاعة ، وفعلت تمت الاتصالات بين الخليفة المستنصر بالله والامبراطور قسطنطين لاستيراد أربعمائة ألف أردب من القمح الا ان وفاة هذا الامبراطور وتولى ابنته تيودورا أمور البلاد واشتراتها بعض الشروط جعلت تلك الصفقة تفشل ، ولكن الظروف ساعدت الخليفة ووزيره حيث وصلت في هذا الوقت معونة أرسلها ملوك الطوائف بالأندلس لنجدة الشعب المصرى ومساعدته على مجابهة الموقف والخروج بسلام الى حين من تلك المسغبة التى كادت تقضى على الدولة لشدتها وضراوتها (١) ، ورغم ان هذه المؤن حلت جزءا من الأزمة الا ان المجاعة اخذت تظهر بصورة مرعبة مرة أخرى واستمرت سبع سنوات أكل فيها الناس بعضهم بعضا وارتفع سعر الغلال حتى قيل ان القمح وصل ثمانية دنانير لكل أردب ، وتزايد مع تقدم المجاعة والقحط فبلغ الأردب مائة وعشرين دينارا ، بل ان الأمر اشتد سوءا حتى وصل سعر الرغيف في زقاق المدق خمسة عشر دينارا . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل زاد انخفاض منسوب النيل وزادت المجاعة والقحط وعمت الأقوات وقضى على الثروة الحيوانية ، وأكل الناس الحيوانات النافقة ، وبيعت الكلاب والقطط وأصبح سعر الكلب خمسة دنانير والهر بثلاثة دنانير . وبلغ الحال بالخليفة انه لم يبق له الا ثلاثة أفرس بعد ان كانت له منها أعداد غفيرة ، بل ان شدة الجوع جعلت العامة يستولون

(١) كانت العلاقات قوية في عصر الخليفة المستنصر بالله بين ملوك الطوائف بالأندلس والخلافة الفاطمية وكانت الرسائل متبادلة بينهم وخصوصا بين المستنصر وبين على بن مجاهد العامري صاحب مدينة دانية ، مما جعل هؤلاء يسارعون بنجدة المصريين . وفي نفس الوقت فقد رد المصريون سفنهم محملة بالأسلحة المصرية لمساندتهم في حروبهم ضد مسيحيي أسبانيا .

على بغلة الوزير ويأكلونها خوفا من شبح الموت الذى يطارد الكل ، وقد أعدم هؤلاء نتيجة لفعلتهم ، ولم يتركهم العامة بل أكلوا لحومهم أيضا . وليس هذا بالمستغرب فقد صارت طائفة من العوام تجلس على السقائف وبأيديهم حبال فيها كلاليب فإذا مر بهم احد الناس القوا عليه تلك الحبال ونشلوه بالكلاليب فى أسرع وقت فإذا صار عندهم ذبحوه فى الحال وأكلوه بعظامه . وهناك قصة أوردها لنا السيوطى يتهم فيها السودان بأنهم سبب هذه الأعمال البشعة فيذكر ان السودان كانوا يقفون فى الأزقة يصطادون النساء بالكلاليب فيأكلون لحومهن ، واجتازت امرأة بزقاق القناديل فعلقها السودان بالكلاليب وقطعوا من عجزها قطعة وقعدوا يأكلونها وغفلوا عنها فخرجت من الدار واستغاثت فجاء الوالى وكس الدار فأخرج منها الوفا من القتلى ، وزاد الأمر سوءا وانعدمت الأقوات أكثر وأكثر حتى ان الحصول عليها أصبح من ضروب الوهم .

وقد أورد لنا بعض مؤرخى العصر الكثير من الروايات التى تظهر مدى انعدام قيمة الممتلكات أمام رغبة البقاء لدى الانسان وكفاحه فى الحصول على الطعام بأى وسيلة فقد ذكر ابن اياس ان احدى الحارات بيعت فى أثناء الشدة العظمى بطبق وكل دار داخل هذه الحارة التى يبلغ عدد دورها عشرين دارا برغيف، ولذا أطلق عليها حارة الطباق (٢) .

بل تجاوز الأمر الحدود كلها فأصبحت المجوهرات لا قيمة لها فقد خرجت بعض سيدات الطبقة المترفة لتبيع عقدا من اللؤلؤ

(٢) بل ان بعض العامة كان يأخذ ابن جاره ويدبحه ويأكله ، وينظر الناس الى هذه الأمور على انها أمور عادية مما أباح للكثيرين ارتكاب الأعمال المنافية للانسانية .

مقابل الحصول على طعام فلم تجد من يشتريه منها مما جعلها تلقيه على الأرض وتقول : « ان لم تنفعنى وقت الحاجة فلا حاجة لى بك » ، بل ان امرأة من الطبقة المترفة أيضا أخذت عقدا من الجواهر الثمين قيمته ألف دينار وعرضته للبيع على جماعة من الناس فى سبيل الحصول على دقيق فلم تجد من يعطيها دقيقا عوضا عن هذا العقد الثمين ، ولكنها بعد جهد جهيد استطاعت ان تحصل على عطف بعض التجار فأخذ منها العقد واعطاها عوضا عنه جوالا من الدقيق ، فاستأجرت حمالا لحمله من الفسطاط الى باب زويلة ، فلما وصلت باب زويلة وعلم الناس ان معها دقيقا تكاثروا عليها ونهبوا ما معها فوجدت نفسها تنهب معهم فلم تحصل الا على ملء يديها ، فلما وصلت الى بيتها عجنت رغيفا وخبزته ثم أخذته على جريدة وتوجهت الى تحت قصر الزمرد ورفعته ونادت بأعلى صوتها وقالت : « يا اهل القاهرة ومصر ادعوا للخليفة المستنصر بالله بالنصر الذى اكلنا الرغيف فى أيامه بألف دينار » . وعندما سمعها المستنصر تأثر كثيرا واستدعى الوزير والحاجب وهددهما بالشنق ان لم يوفرا الأخباز فى البلاد ، مما جعل الوزير يشرف بنفسه على محاربة الاحتكار الذى ساد البلاد فى تلك الفترة ، ويصادر كثيرا من مخازن التجار الجشعين كمحاولة منه للقضاء على هذه الأزمة ، ولذا انفرجت أزمة الخبز فى الأسواق الى حين .

وهذه القصة السابقة ان دلت على شىء فانما تدل على مدى مشاركة المرأة فى العصر الفاطمى فى الأحداث السياسية العامة والخاصة ومحاربتها الغلاء والاعلان عن رأيها فى تلك الأزمات على أعلى مستوى لأن هذه المشاركة تتصل بشئون منزلها . هذا ولم تقتصر هذه الأزمات على عامة الشعب فقط بل امتدت لرجال الدولة أيضا فقد اضطر اعيان البلاد ورجال الدولة الكبار الى تقديم خدمات حقيرة مقابل الحصول على كسرات من الخبز ،

ويرجع هذا لكونهم باعوا كل ما يملكون في سبيل الحصول على الفلال والخبز ، ويذكر أن رواد الحمامات كانوا يستعرضون عظماء القوم لكي يختاروا منهم من يخدمهم داخل الحمام مقابل كسرة من الخبز فكان الرجل يطلب أن يخدمه سعد الدولة أو فخر الدولة واضطربت الأحوال أكثر وأكثر وخصوصا عندما صحب هذا انتشار الأوبئة والأمراض ولا سيما الجدري والطاعون فقد كان عدد الموتى في اليوم الواحد يصل الى أكثر من عشرة آلاف من البشر ، وزاد في بعض الأيام فكان يصل الى ثمانية عشر ألفا . وقد عجز الناس عن تكفين موتاهم مما دفع الخليفة المستنصر الى التكفل بتكفين عشرين ألفا من الموتى على حسابه . وقد ذكر معظم مؤرخى تلك الفترة ان الفناء قضى على أكثر من ثلث سكان مصر ، واستمر الحال هكذا مدة عشرة أشهر حتى زاد عدد الموتى من الوباء بصورة كبيرة لدرجة ان ابن اياس يذكر ان الشوارع كانت خالية تماما من المارة على غير العادة في الفترات العادية فيمشى الرجل من جامع ابن طولون الى باب زويلة فلا يقابل أى شخص ، بل ان أعداد الموتى تضاعفت حتى وصلت الى نحو نصف سكان القاهرة .

ويحضرني في هذا الصدد ما ذكره المقرئى عن الخراب الذى حل بالبلاد في سنين الشدة المستنصرية فيذكر « انه في سنة سبع وخمسين الى سنة أربع وستين وأربعمائة زاد الغلاء والوباء فمات من أهل مصر الكثير وخربت ديارهم وتغيرت أحوالهم واستولى الخراب عليها وأصبحت خاوية على عروشها خالية من سكانها وأنيسها وقد أبادهم الوباء وشتتهم الموت والخراب ولم يبق بمصر الا بقايا من الناس كأنهم أموات قد اصفرت وجوههم وتغيرت سحنهم من غلاء الأسعار وكثرة الخوف من العسكر وفساد طوائف العبيد الملحية » . ونتيجة لهذا النقص الشديد

فى أعداد البشر استعانت الحكومة ببعض الجند للقيام بأعمال الزراعة فى البلاد فكانت ترسل الفرق كاملة من الجنود لزراعة الأراضى لفناء أعداد كبيرة من الفلاحين . فىذكر المؤرخون انه أعقب الفلاء فناء عظيم حتى فنى من أهل مصر نحو الثلث فكان الجندى يتوجه بنفسه هو ومن بقى من رفقاء سلاحه وينزل بلده أفيحرثون ويزرعون وذلك لعدم وجود الفلاحين . وأدى ذلك بالطبع الى نقص فى أعداد القرى عن بداية عصر المستنصر ولم تسلم المدن الكبرى أيضا من هذا الفناء والخراب فقد أصاب القسطنطينية خراب شديد فتهدمت منازلها وانعدمت تجارتها التى تغنى بها رحالة العصر قبل تلك الشدة العظمى . ونتيجة لهذا الخراب فى جميع مرافق البلاد سواء التجارية أو الصناعية أو الزراعية وتعطل الحياة كلها بهذه الصورة فقد تعذر على الخليفة المستنصر صرف رواتب الجند بصورة منتظمة وعندما ثاروا عليه أخذ يخرج من خزائن السلاح والأقمشة والتحف النادرة ويعطيهم هذه الأشياء الثمينة . بأبخس الأسعار كبديل عن رواتبهم حتى نفدت كل ثرواته وتحفه ولم يبق له من آثار الترف والنعمة ، التى تمتع بها من قبله آباؤه وأجداده الا سجادة رومية يقعد عليها وقبقاب فى رجله ، اذا نزل من قصره يستعير من الوزير بفلته حتى يركبها ويقضى أشغاله ثم يعيدها مرة أخرى . وكانت أخته ترسل اليه كل يوم زبديّة فيها طعام حتى يقتات به فى اليوم مرة واحدة ، ولم يبق عنده من الخدم ولا الأتباع أحد ، بل ان زوجته وأولاده فروا من المجاعة وتركوه وحيدا .

وقد كان أهل مصر زمن الشدة العظمى المستنصرية يكفل الفنى منهم الفقير ، وهى من الأمور التى يشاد بها والتى تثبت أصالة هذا الشعب وإنسانيته وتمسكه بقيم دينه وأخلاقه ،

فيذكر صاحب الكواكب السيارة أن الأغنياء الميسورين كانوا يكفلون أعدادا كبيرة من الفقراء والمعدمين ممن أصابهم هذا القحط العظيم ، فقد كفل أحد الأثرياء ويسمى سيد الأهل بن حسن المعروف بالقماح خمسمائة بيت زمن الشدة العظمى فكان يقدم لهم الطعام والمساعدات . ولم يقتصر الأمر على هذه الجهود الفردية ، بل ظهر التكافل الاجتماعي بصورة واضحة بين أفراد الشعب بكل فئاته وطبقاته وطوائفه من مسلمين ومسيحيين حيث يورد لنا ساويرس بن المقفع بعض الروايات التي تدل على مدى ما كان يبذله الناس في مساعدة ذويهم ومن يلجأ اليهم من اخوانهم المصريين بصرف النظر عن ديانتهم أو طبقتهم الاجتماعية ، وأن أزمات القحط والوباء جمعت بين جميع عناصر الشعب ووحدت بينهم في مجابهة الأخطار .

ويتضح هذا بجلاء من النص الذي أورده ساويرس بن المقفع حيث يحكى أن الأسقف باسيلوس أسقف أرمينت « كان في زمان الغلاء لا يدع في بيته خبزا لا يتصدق به وانه في ليلة من الليالى طرقة رجل ميسور فدق باب منزله فقال لولده « مينا » اعطه خبزا ولم يكن بقى عنده الا رغيفان فدفع منهما رغيفا ثم قرع الباب آخر فدفع له بعض الرغيف الآخر وبقي بعضه فلما هم أن يفطر عليه قرع الباب آخر فضجر ولده المذكور كما قال عن نفسه فألزمه أن يدفع بقية الرغيف للذى قرع الباب فدفعه وبقي بلا شيء يفطر عليه فلما كان بعد وقت من الليل قرع الباب فقال لوالده أجب من يدق الباب فقال وهو ضجر مغضب ما بقى عندنا شيء ندفعه لمن يدق الباب فدفع له شخص لا يعرفه ولا أبصر وجهه طعاما في منديل ومضى ولم يرجع الى الآن ولم يطلب المنديل ... » .

ثم تكررت الأزمات الاقتصادية مرة أخرى زمن الخليفة

المستعلى (٤٨٧ - ٤٩٥ هـ - ١٠٩٤ - ١١٠١ م) فيذكر ابن ميسر أن غلاء وجوعا وقع بمصر واستمر ستة أشهر متواصلة ويرجع هذا الى نقص فيضان ماء النيل بصورة كبيرة سنة ٤٩٠ هـ - ١٠٩٦ م حتى ان النيل لم يزد عن خمسة عشر ذراعا وتسع أصابع ثم هبط هبوطا فجائيا فتشرقت الأرض ولم تصل المياه اليها بالصورة الطبيعية مما أدى الى عدم زراعتها فأدى هذا الى القحط ، وقد تبعه وباء عظيم نتيجة للجوع المنتشر في البلاد . والحقيقة ان منسوب النيل اذا وصل الى سبعة عشر ذراعا أصبح في أحسن أحواله واذا وصل الى تسعة عشر ذراعا عم الخير البلاد ، أما اذا نقص عن ستة عشر ذراعا أو زاد عن تسعة عشر ذراعا اضطربت أحوال البلاد الاقتصادية .

وتكرر نفس الشيء في سنة ٤٩٢ هـ ، ٤٩٣ هـ - ١٠٩٨ م ، ١٠٩٩ م حيث نقص ماء النيل مما أدى الى القحط وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية واعدام معظمها . وقد انتشر الوباء الذي زاد عن الحد مما دفع الكثير من أهل مصر الى الفرار الى الشام هربا من المجاعة والوباء الذي حصد أرواح كثير من أهل البلاد .

وتكرر نفس الشيء في سنة ٤٩٦ هـ (١١٠٢ م) حين ازداد نقصان ماء النيل فاشتد الغلاء وعدمت الأقوات ووقع القحط وأعقبه الوباء مما أدى بكثير من أهل البلاد الى أكل الموتى من الأدميين . ولم يفرق الوباء بين غنى وفقير فقد عمل على حصد الأرواح فتكرر الهروب من مصر الى بلاد الشام . وزاد الغلاء فوصل سعر القمح كل مائة أردب بمائة وثلاثين دينارا وكان هذا في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله . ويذكر المقرئ أن الخليفة وقف في وجه الغلاء الفاحش بأن كلف القائد أبا عبيد الله بن فاتك الملقب بالمأمون البطائحي أن يتبع التجار والمحتكرين وأن يصادر

ممتلكاتهم في حالة عدم الالتزام ببيع القمح بالأسعار المحددة ،
وبالفعل صادر كثيرا من مخازن هؤلاء التجار وقرر عدم الافراج
عن تلك الغلال الا بعد ان يصل محصول العام الجديد ، الا اذا
التزم التجار وباعوا كل مائة أردب قمح بثلاثين دينارا . واستمر
هذا التشديد من قبل الحكومة على التجار الى أن قضى على
الأزمة نهائيا .

أما في عهد الخليفة الحافظ لدين الله ٥٢٥ هـ - ٥٤٤ هـ -
١١٣٠ م - ١١٤٩ م . فقد وقع غلاء شديد مع بداية شهر
شعبان من سنة ٥٣٦ هـ - ١١٤١ م حيث اضطربت أحوال البلاد
الاقتصادية وارتفعت الأسعار وانعدمت الغلال وبلغ سعر القمح
تسعين درهما للأردب والدقيق مائة وخمسين الحملة والخبز
ثلاثة أرطال بدرهم . والويبة من الشعير سبعة دراهم ، والزيت
الطيب الرطل بدرهم ونصف ، والقلقاس كل رطل بدرهم ،
والدجاج والفراريج لا يقدر على شيء منها وكثر الوباء والموت .
وامتدت المجاعة والوباء الى انحاء مصر وتأزمت أحوال كثير من
المدن المصرية مثل الاسكندرية وغيرها من المدن الكبرى . فذكر
ابن الأثير أنه « في عام ٥٣٧ هـ - ١٣٤٢ م عم الوباء فهلك فيه
أكثر أهل البلاد » .

ولم يكن نقصان ماء النيل هو دائما السبب الأساسي في
الأزمات الاقتصادية ، بل ان الارتفاع الزائد في مياهه كان له تأثيره
المدمر أيضا على اقتصاديات البلاد فقد بلغ النيل في سنة ٥٤٣ هـ -
١١٤٨ م زمن الخليفة الحافظ ، تسعة عشر ذراعا وأربع أصابع
ففرقت معظم البلاد الى حد أن الماء بلغ الباب الجديد أول
الشارع الأعظم خارج القاهرة (وهي المنطقة المعروفة الآن بمنيل
الروضة) فقطعت الطرق وانتشرت الفوضى وتعطلت التجارة
نتيجة لاعاقة المياه لكثير من التنقلات البرية .

وانتشرت الفوضى الاقتصادية أيضا زمن الخليفة الظافر في بعض مدن مصر الكبرى مثل مدينة دمياط التي انتشر فيها القحط والوباء والفناء ، حيث قضى هذا على كثير من أهل البلاد ما بين سنتي ٥٤٥ ، ٥٤٦ هـ فبلغ من ماتوا في هذه البلاد أربعة عشر ألفا من البشر . وقد أثر هذا بصورة واضحة على أحوال البلاد الاقتصادية ، وخصوصا التجارة والصناعة ، التي تعتمد عليها اقتصاديات تلك المنطقة ، حيث قلت الأيدي العاملة في هذا المجال .

ولم يخل عصر الخليفة الفائز ٥٤٩ - ٥٥٥ هـ - ١١٥٤ - ١١٦٠ م من غلاء أثر على الاقتصاد بصورة واضحة ، فنجد الغلاء اشتد بمصر سنة ٥٥١ هـ - ١١٦٥ م ثم اشتد بعد ذلك في سنة ٥٥٤ هـ - ١١٥٩ م في وزارة الصالح طلائع بن رزيك وأدى قصور النيل الذي بلغ خمسة عشر ذراعا واصبعا الى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، فبلغ اردب القمح خمسة دنانير . ولكن حسن تصرف الوزير طلائع بن رزيك قضى على هذه الأزمة في المواد الغذائية ، وخصوصا القمح حيث أعطى الطحانين حصصا معينة ، بأسعار مدعومة حتى يقضى على احتكار تجار الفلال . ثم تتبع التجار الجشعين وصادر مخازن الفلال الخاصة بهم وفرقها على جماعة الفقراء والمحتاجين . ولم تمض مدة قصيرة الا وكانت البلاد تحيا حياة طبيعية مرة أخرى .

ولكن لم يمض على هدوء الحال سوى سنين قلائل الا وعادت المجاعة الى الظهور في عهد الخليفة العاضد نتيجة لارتفاع منسوب النيل سنة ٥٥٩ هـ (١١٦٣ م) حيث بلغ ثمانية عشر ذراعا وثلاث عشرة اصبعا مما أدى الى خراب مناطق كثيرة من البلاد ، وهدم اقتصادياتها حيث امتدت مياه النيل

لتهدم المنازل وتقضى على الثروة الحيوانية وتفرق المحاصيل الزراعية .

مما سبق في هذا العرض التفصيلي ، يتضح لنا أن تدبذب ماء النيل بين النقصان والزيادة ، وظهور القحط والوباء كنتيجة حتمية لهذا التدبذب وانتشار المجاعات مما كان يشكل عاملا رئيسيا ساعد على فقدان الاقتصاد المصري لكثير من عناصر قوته خلال العصر الفاطمي . ورغم أن تلك الفترات من الاضطراب الاقتصادي كانت تعالج من قبل الدولة التي ضربت دائما بيد من حديد على هذه الفوضى الاقتصادية ، إلا أن الكوارث الطبيعية لا سلطان للإنسان عليها ولذا نجدها تتكرر من وقت لآخر تاركة وراءها بصمات واضحة في كيان الاقتصاد المصري ساعدت مع الوقت على هدم هذا الكيان وانهياره .

ثانيا - صراع الجند واثره على الاقتصاد المصري :

لم يكن قصور فيضان ماء النيل وانتشار الفلاء وتفشي الأوبئة هو السبب الأساسي في انهيار اقتصاديات البلاد في فترات متفرقة من العصر الفاطمي ، وإنما لعب الاختلاف بين طوائف الجند دورا كبيرا في هذا الشأن فقد شاعت الفوضى في البلاد وتعطلت اقتصادياتها بسبب اختلاف كلمة طوائف الجند المتعددة التي اعتمدت عليها الدولة الفاطمية . فمنذ اليوم الأول والخلفاء الفاطميون يعتمدون على عناصر مختلفة في تأليف قوتهم الحربية ، وكان الغرض من هذا في أول الأمر هو أحداث تنافس بين تلك العناصر تستطيع الدولة به أن تحكم سيطرتها على الجند وتضمن ولاءهم وتقضي به على أي عنصر مناوئ ، ولم يكن هذا من مستحدثات العصر الفاطمي وإنما عرف بمصر منذ عصر الولاة وعصر الدولة الطولونية والاشيدية فقد تعددت الجنسيات

داخل الجيش المصرى . ومنذ قيام الدولة الفاطمية وهى تعتمد على العنصر البربرى فى تكوين جيشها ، وقد اتى هؤلاء مع المعز عند دخوله مصر وكونوا الفرقة الأساسية فى الجيش المصرى ، وخصوصا المنتسبين منهم الى قبيلة كتامة وزويلة وغيرها من قبائل البربر المعروفة .

ويذكر ناصر خسرو ان الكتاميين وهم من القيروان بلغ عددهم عشرين ألف فارس ، كما اعتمد الفاطميون أيضا على فرقة تسمى الباتليين وهم من اهل المغرب أيضا ولكنهم دخلوا مصر قبيل مجيء المعز لدين الله ، وكان عددهم يبلغ خمسة عشر ألف فارس . وهناك فرقة أخرى عرفت بالمصامدة ، وهم سود افارقة ينتسبون الى قبيلة مصمودة ، وقيل ان عددهم كان عشرين ألف رجل وقد اعتمد عليهم الخليفة المستنصر بالله ٤٢٣ - ٤٨٧ هـ ١٠٣٥ ج - ١٩٠٤ م كما كان لهم شأن عظيم زمن الخليفة الأمر بأحكام الله ٤٩٥ - ٥٢٤ هـ - ١١٠١ - ١١٢٠ م .

وقد تركزت تلك الطوائف من الجند المغاربة فى حارات ومعسكرات خاصة بهم عرفت بأسمائهم يمارسون فيها عاداتهم وتقاليدهم . وقد ميز الخليفة المعز طائفة كتامة وشيوخها على جميع الطوائف الأخرى مما أوجد نوعا من الفيرة والحسد بينهم وبين الطوائف الأخرى من البربر وقد حمل هؤلاء خلافاتهم معهم من بلاد المغرب الى مصر ، ولذا نجدهم دائما فى حالة حسد وتربص بعضهم ببعض رغم انهم جميعا من المغاربة .

ولكن بعد استقرار الفاطميين بمصر اخذوا فى الاعتماد على عناصر جديدة ليستخدموها فى الحد من تطاول البربر وخصوصا الكتاميين الذين استبدوا بشئون الجيش ، فلجأ الفاطميون الى

تكوين فرقة أطلقوا عليها « المشاركة » وهم من الترك والديلم . وقد بلغ عددهم عشرة آلاف رجل وغالبا ما كانت تلك الطائفة تعمل في الجيوش الإسلامية المختلفة كجند مرتزقة . ويعتبر الخليفة العزيز بالله أول من كون تلك الفرقة في الجيش الفاطمي . وإذا كان الخليفة المعز قد اعتمد على المغاربة (البربر) وخصوصا الكتاميين ، فإن ابنه العزيز اعتمد اعتمادا كليا على طائفة المشاركة وأقام لهم الحارات الخاصة بهم وجعلهم خاصته ، ولذا بدأت الخلافات الخفية تظهر بين هاتين الطائفتين منذ عهد الخليفة العزيز خاصة حين فقدت طائفة المغاربة مكانتها السابقة ، إلا أن هذه المكانة قد عادت اليهم مرة أخرى زمن الخليفة الحاكم بأمر الله الذي أجبره شيوخ كتامة على إبعاد المشاركة من الوساطة والاعتماد على أحد شيوخهم وهو محمد بن عمار في شئونها ، وكان هذا الشيخ كبير الدهاء والحنكة الحربية والسياسية فاستطاع أن يقرب الكتاميين ويخصصهم بالمناصب المهمة في البلاد فأعاد لهم مجدهم الذي فقد نسبيا خلال عصر الخليفة العزيز ، ولم يكتف بهذا بل أساء معاملة المشاركة وأبعدهم عن تولى المناصب المهمة وأوقف صرف أرزاقهم مما جعلهم يفرون إلى بلاد الشام هربا من اضطهاد ابن عمار ، إلا أن الأمور لم تستقم على هذا الحال ، وخصوصا عندما ظهر لابن عمار هذا منافس جديد من الصقالبة هو برجوان الذي اعتمد على المشاركة في الوصول إلى الوساطة فأغدق عليهم الأرزاق والأموال وقلدهم مناصب الدولة المهمة . وظهر التنافس واضحا بين كل من الفريقين إلا أن الحاكم حسم تلك الطائفة بعد ثورة أبي ركة ببلاد المغرب واحساسه بأن تلك هذا الصراع بأن كسر شوكة كل من ابن عمار وبرجوان بأن تخلص منهما ثم تخلص من شيوخ كتامة وخصوصا بعد أن شعر بخطورة الطائفة ساعدته في الوصول إلى غرب البلاد ولذا ضاعف غضبه على

المغاربية مما زاد في سيطرة المشاركة على شئون البلاد الى حد كبير .

واعتمد الفاطميون أيضا على فرقة من السود ولم يكن هذا بجديد فقد سبقهم في هذا أحمد بن طولون الذي اعتمد عليهم في جيشه بأعداد غفيرة ، أما الفاطميون فقد استخدموا السود الزوج وغالبا ما كانوا يحصلون عليهم طبقا لمعاهدة البقط أو عن طريق الشراء ، ويطلق عليهم عبيد الشراء وقد بلغ عددهم ثلاثين ألف رجل (٣) ، وقد زادت أعدادهم بصورة واضحة زمن الخليفة الحاكم بأمر الله كما قويت شوكتهم في عهد الخليفة الظاهر ، ويتضح هذا من المرسوم الذي أصدره الظاهر بإباحة قتلهم في حالة تعرضهم للشعب أو قيامهم بالأعمال المنافية للأخلاق وخصوصا في فترات الأزمات وانتشار المجاعات والأوبئة .

أما في عهد الخليفة المستنصر فقد اختلفت أوضاعهم وأصبحوا قوى لا يستهان بها في تسيير أمور البلاد وخصوصا عندما زادت أم المستنصر من أعدادهم واعتمدت عليهم في السيطرة على أمور البلاد فبلغت أعدادهم زمن هذا الخليفة خمسين ألف جندي ، نصفهم من عبيد الشراء والنصف الآخر من الزوج . وذكر ناصر خسرو أن الزوج كانوا من الفرق القوية في الجيش الفاطمي وتفوقوا في استخدام السيف ويذكر أن عددهم وصل الى ثلاثين ألف جندي .

(٣) عقدت معاهدة البقط زمن الفتوح الأولى بين عبد الله بن سعد بن أبي السرح والى مصر حينئذ وبين ملك النوبة سنة ٣١ هـ وكان ضمن بنودها أن يسلم ملك النوبة الى ولاية مصر عددا من السود كل سنة ، ويبلغ ثلاثمائة وستين رجلا مقابل أن يمدده والى مصر بالفلال ، وقد استخدم المصريون هؤلاء السود في أعمال عديدة أهمها استخدامهم بكثرة في الجيش المصرى .

ومن الفرق المهمة في الجيش الفاطمي فرقة « البدو » وهم من أهل الحجاز الذين هاجروا الى مصر واستقروا بمناطق كثيرة بنواحي الاسكندرية والبحيرة ، وكانوا من العناصر التي تثير الشغب دائما بين صفوف الجيش حيث كان أغلبهم فرقا غير نظامية تستعين بها الدولة في فترات الحروب وأغلبهم من قبيلة بنى قرة وهم عدة بطون من قيس وبنى هلال (أو عرب الشمال) واستقروا بالمناطق الخصبة ، وقاموا بالزراعة ، فتذكر الاستاذة الدكتور سيدة كاشف « ان استيلاء العرب على مصر كان فاتحة لهجرات عربية متوالية دامت زمنا طويلا وكانت أضخم هذه الهجرات .. هجرات العرب أو الجند الذين أتوا مع عمرو بن العاص عند فتح مصر ، وكان معظمهم من اليمنية ، على ان أغلب الولاة الذين حكموا مصر كانوا يصحبون معهم جيوشا عربية حتى نهاية العهد الأموي أتوا معهم بشعوب أخرى غير العرب كالخرسانيين والأتراك في العصر العباسي وفي خلافة هشام بن عبد الملك عام ١٠٥ - ١٢٥ هـ حدث تطور في تاريخ القبائل العربية ، ذلك أن عبيد الله بن الحبحاب عامل خراج مصر وقد على الخليفة في سنة ١٠٩ هـ وسأله أن ينقل بيوتا من قيس أو عرب الشمال .. فاذن له الخليفة بذلك .. فجاء منهم ثلاثة آلاف وانزلهم ابن الحبحاب في الحوف الشرقي في شرق الدلتا وأمرهم بالاشتغال بالزراعة ... » وغالبا ما كانوا يعلنون عصيانهم في فترات متفرقة ، وقد ظهرت خطورتهم زمن الخليفة الحاكم عندما تعاونوا مع الثائر ابي ركة ، وبلغ عدد فرقة البدو داخل الجيش الفاطمي خمسين ألف فارس .

ومن الفرق المهمة أيضا فرقة السرائين وهم مشاة الجيش الفاطمي وقد تم تجنيدهم من جميع ولايات مصر ، ولكل ولاية قائد خاص بفرقتها يتولى أمورها ، ويتخصص كل فريق في

استخدام السلاح الخاص بولايته ، وقد بلغ عددهم عشرة آلاف رجل ، وربما حاولت الحكومة الفاطمية الاعتماد على هؤلاء الجند لشعورها بخيبة الأمل في الاعتماد على الطوائف الأخرى التي كانت كثيرة النزاع فيما بينها .

ومن الفرق المهمة في الجيش الفاطمي الفرقة التي كونها الخليفة المعز لدين الله عندما استقر به الحال في مصر ، وكانت من أبناء الشعب المصري أو من أبناء المماليك الذين يتم شراؤهم أو من سبي الفرنجة ، ويتم اعدادهم حرييا والتكفل بتربيتهم واسكانهم والانفاق عليهم ، وكان يتم اسكانهم في ثكنات خاصة بهم في قصر الخليفة عرفت بالحجر ، ومن هنا أطلق عليهم صبيان الحجر ، وكذلك « أولاد الناس » ، وقد زاد الاهتمام بالصبيان الحجرية زمن الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي فقد أنشأ سبعة حجر واختار من أولاد الأجناد ثلاثة آلاف رجل وقسمهم في الحجر وجعل لكل مائة زماما ونقيباً وزم الكل بأمير يقال له الموفق وأطلق لكل منهم ما يحتاج اليه من خيل وسلاح وغيره ، وعنى بهؤلاء الأجناد فكان اذا دهمه أمر مهم جهزهم اليه مع الزمام الأكبر ، وقد قسموا الى درجات فمنهم الزمام الأكبر أو الحجرية الكبار ، وبعضهم الحجرية الصغار واعتقد ان هذا التمييز يعود الى سن المجند في هذا الحجر أو الى التفوق في الجندية أو التمييز في سلاح معين ، وقد تميز معظمهم باجادة فنون الفروسية وركوب الخيل مما دفع خلفاء الفاطميين الى اقامة اصطبلات خاصة بخيولهم عرف بعضها باصطبل الحجرية .

وقد ذكر لنا ناصر خسرو فرقة أخرى من فرق الجيش الفاطمي تكونت من أبناء الملوك والأمراء جاءوا الى مصر من أطراف العالم فبعضهم من المغرب واليمن وبلاد الصقالبة والنوبة

والحبشة ، بل ان بعضهم جاء من بلاد فارس والبعض الآخر من
أبناء ملوك الديلم ، الا أنه يضيف أن هؤلاء لا يعتمد عليهم الجيش
كقوة نظامية تنضوى تحت السلاح ، واعتقد أن هؤلاء انما جاءوا
الى مصر لتعلم فنون القتال والعودة الى بلادهم لتطبيق تلك
الفنون المختلفة وهى طريقة ما زالت متبعة فى كل الكليات
المسكرية الموجودة بمصر الى الآن حيث يأتى بعض الوافدين
الأجانب للتعليم والعودة الى بلادهم بعد الحصول على الدرجة
العلمية .

وبعد أن استعرضنا فرق الجند التى كان يتكون منها
الجيش الفاطمى ، والتى تتعارض بعضها مع بعض من حيث
الجنس واللون والعادات والتقاليد والأهواء والأهداف ، ومحاولة
كل منها السيطرة على كل شئ فى البلاد بل وعلى الخليفة نفسه
لتحقيق أغراضهم الشخصية والحصول على أكبر المكاسب ،
لنا أن نتصور مقدار الخلاف الناجم عن هذا التنافر فى كل
شئ ، ولذا نجد أن هذه الطوائف المختلفة كانت من أهم أسباب
الفوضى والاضطراب داخل البلاد ، وبالتالي من أهم أسباب انهيار
الاقتصاد المصرى فى العصر الفاطمى .

كانت القلاقل تظهر فى فترات الاضمحلال السياسى التى
كانت تنتاب البلاد من وقت لآخر فمثلا نجد الصراع يشتد بين
طوائف الجند من المغاربة والأتراك زمن الخليفة الحاكم بأمر الله
الذى تولى أمور البلاد وهو مازال صبيا صغيرا مما دفع طوائف
الجند من المغاربة الى محاولة السيطرة عليه واعادة نفوذهم المفقود
زمن الخليفة العزيز بالله الذى سبق واعتمد على المشاركة دونهم
ولذا فقد تكتل المغاربة متمثلين فى شيوخ كتامة وهددوا الحاكم
واجبروه على الاعتماد على شيخهم أبو محمد بن عمار فى شئون

الحكم وتوليته رتبة الوساطة وهي أشبه بالوزارة (٤) ، وصرف عيسى بن نسطورس النصراني عن هذه الرتبة ، وقد أبطل ابن عمار أعطيات الأتراك وأجزل العطاء للمغاربة وحدهم ، وأخذ الكتاميون يستعيدون وضعهم بعد أن كان الوزير ابن كلس قد أضعفه بعض الشيء زمن المعز ثم ضعف أكثر زمن الخليفة العزيز فعمل ابن عمار على إعادة سلطتهم بصورة أقوى مما كانت واستغل فرصة صغر سن الحاكم بأمر الله « حيث كانت سنه عندما تولى الخلافة إحدى عشرة سنة وخمسة أشهر » وانفرد بالسلطة دونه ، ولذا نجده يعين أبا عبد الله الموصلى فى الكتابة ويستخلفه على أخذ رقااع الناس وتوقيعاتهم ، ولكى يكسب ابن نسطورس الى صفه عينه على ديوانه الخاص ، وأخذ يظهر بمظهر الطاغية ويتصرف مع الحاكم وكأنه طفل لا حول ولا قوة ، ومنع الاتصال المباشر بين الحاكم والرعية وكذا بينه وبين أكابر البلاد ، واغدق الأموال والعطايا على المغاربة وخصوصا الكتامين لانهم أهله وعشيرته وقرب كتامة أكثر الى السلطة بأن ولى شيوخها الوظائف الرئيسية فى الدواوين المهمة الى جانب بثهم فى الولايات المختلفة حتى يضمن سيطرته من خلالهم على أمور البلاد ويعود مجد المغاربة الى البلاد مثلما كان عند بداية الدولة الفاطمية بمصر ، ولم يكتف بهذا بل قضى على كثير من الشخصيات

(٤) ابن عمار هذا هو أبو محمد الحسن بن عمار بن على بن أبى الحسن الكلبي من بنى أبى الحسن أحد أمراء صقلية وأحد شيوخ كتامة ، وتولى الوساطة للخليفة الحاكم بأمر الله فى ثالث شوال سنة خمس وسبعين وثلثمائة هـ وقلد سيف من سيوف الخليفة العزيز وحمل على فرس بسرج ذهب ولقب بأمين الدولة ، وهو أول من لقب بهذا اللقب فى الدولة الفاطمية ، ويعنى هذا أن عمار سيطر على السلطة الزمنية ، دون السلطة الدينية التى بقيت للحاكم بحكم انه الامام .

المهمة في الدولة ، حتى تخلو له الساحة وينفرد بالحكم فقد أوعز للخليفة الحاكم بقتل عيسى بن نسطورس فقتل في سنة ٣٨٧ هـ وقد زاد في اضطهاد المشارقة مما دفعهم الى الفرار الى بلاد الشام ، وكان من نتيجة هذا كله أن تعاظم أمر المغاربة وقويت شوكتهم ، وقد أثاروا الشغب والاضطراب داخل المجتمع المصرى وخصوصا فيما يتعلق بالناحية المذهبية ، وقد أخذ الجند المغاربة في الانتشار داخل البلاد وبث الفوضى والاضطراب بين أفراد الشعب والتحرش بالسكان والسلب والنهب وأحيانا بالاستيلاء على ممتلكات الشعب بدون وجه حق مما دفع كثيرا من التجار الى اغلاق حوانيتهم فتوقفت الحياة الاقتصادية في بعض المناطق نتيجة لهذا الشغب من قبل المغاربة ، بل ان الطريقة التى اتبعها المغاربة كانت تثير الشعب المصرى حيث كانوا يتعاملون معهم بتعال واضح عليهم باعتبارهم الفئة المدللة لدى الدولة .

ولكن لم يمض سوى وقت قصير الا وظهر على الساحة رجل قوى آخر ينافس ابن عمار وهو ابو الفتوح برجوان في سنة ٣٨٧ هـ - ٩٩٧ م ، ففكر في القضاء على ابن عمار بأية وسيلة فقام بتأليب الجيش ضده وخصوصا الجند الأتراك فلم يمض الا عام واحد وكان ابن عمار في موقف حرج مما اضطره للفرار وترك الميدان لبرجوان في سنة ٣٨٨ هـ - ٩٩٨ م ، الا أن برجوان طغى وزاد طغيانه وسيطر على الحكم دون الحاكم مما جعل الحاكم يفكر في التخلص من برجوان ورجاله كما التخلص أيضا من ابن عمار ورجاله حتى يقضى على الاضطراب والفوضى السياسية التى أعقبتها فوضى في مرافق البلاد المختلفة وانتهيار للحياة الاقتصادية وخصوصا عندما عاث الجند سواء المغاربة أو الترك الفساد في شئون البلاد جميعا مما دفع الناس الى التزام بيوتهم وعدم الخروج للسعى وراء أرزاقهم فقطعت سبل

الحياة الاقتصادية وتعطلت كثير من موارد البلاد ، وأخذ الصراع يشتد بين الطائفتين : المغاربة وعلى رأسهم ابن عمار ، والأتراك وعلى رأسهم برجوان ، وامتدت أيدي كل فريق منهم الى اقوات الشعب كما اشتد القتال بينهم واثاروا الرعب في نفوس الناس .

وهكذا اضطر الخليفة للقضاء على كل من الزعيمين ثم أعلن الأمان لجميع فئات الشعب وعادت الأمور الى نصابها من جديد واستطاع أن يسيطر على مجريات الأحداث وخضعت له طوائف الجند من جديد واستطاع السيطرة عليها .

وكان الخليفة يلجأ أحيانا الى ضرب طوائف الجند بعضها ببعض مثلما فعل حين قرب اليه كلا من السودان والأتراك وضرب بهم المغاربة ، الا ان تلك الصراعات كانت من الأسباب الرئيسية التي قوضت صرح الاقتصاد وأدت الى خراب المدن التجارية واضطراب أمور الزراعة اذ كان النيل يفيض ولا تجد الأرض من يقوم على زراعتها نتيجة للصراع بين طوائف الجند ويذكر ابن ميسر في هذا الصدد « أن الفلاء لم يكن من قصور ماء النيل وانما كان من اختلاف الكلمة ومحاربة الأجناد مع بعضهم البعض ، وكانت طوائف عدة فتغلبت لواته والمغاربة على الوجه البحرى ، وتغلب السودان على الصعيد ، والملحية والأتراك بمصر والقاهرة » واضطراب الأمن فى البر ، البحر وفقدان الأمان بالطرق مما أدى الى توقف التجارة الداخلية والخارجية ، أما الصناعة فعدمت الأيدي العاملة نتيجة لانتشار الوباء الذى تبع الفلاء المتفشى بالبلاد فى تلك الفترة ، وكل هذا أدى الى تخريب الاقتصاد المصرى .

ولم يقتصر الأمر على المغاربة والأتراك فى اشاعة الفوضى ،

بل لعب (السودان) دورا خطيرا في هذا الأمر فقد خرجوا في ذى الحجة سنة ٤١٤ هـ زمن الخليفة الظاهر الى جبل المقطم في نحو الف رجل الى جانب من انضم اليهم من قطاع الطرق واللصوص وقرروا النزول الى مصر للنهب والسرقة ، الا ان الخليفة أصدر قرارا بضرورة مكافحة هؤلاء العبيد وقتل كل من يتعرض للأهالي منهم ، وقد أحدثوا خرابا شديدا في التجارة لنهبهم البضائع التي كانت معدة للتصدير للخارج والتي وضعت على ساحل مصر ، كما أشعلوا النيران بمجموعة من الدور الموجودة على الساحل وبثوا الفوضى بالمناطق التجارية ونهبوا المساكن وقضوا على كل مظهر للحياة مما دفع الشعب الى التكتل ضدهم ومحاربتهم بكل ضراوة حتى استطاعوا أن يقضوا عليهم ولكن بعد أن اضطربت أحوال البلاد وأغلقت الحوانيت وتوقفت حركة التجارة الداخلية نتيجة لسكون الناس داخل بيوتهم ، بل ان البعض أقام بالخنادق .

وقد جهز لهم الخليفة فرقة من الصقالبة خرجت من القصر لطردهم خارج البلد حتى يضمن الاستقرار ، بل ان معضاد الدولة عاقب الكثير منهم ، ونتيجة لهذه الفوضى التي أثاروها فقد تعذر وجود الخبز والدقيق فبيع الخبز رطلا بدرهم وانعدم وجوده بالأسواق ، ولم تستقر الأمور الا بعد أن قضى عليهم وأخرجوا من البلد وهدد الخليفة عرفاءهم بالعقاب الشديد . ولكن الصراع بين طوائف الجند أخذ يتزايد بصورة واضحة زمن الخليفة المستنصر بالله ٤٢٧ - ٤٨٧ هـ - ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م ويرجع هذا الى ضعف الإدارة الفاطمية وكثرة تغيير الوزراء والقضاة وعدم استقرارهم في مناصبهم مددا كافية تجعلهم يمارسون سلطاتهم على إدارة الدولة بصورة طبيعية مما أدى الى اضطراب الأمور وانتشار الخلل بالجهاز الإداري للدولة ،

وفي هذا الصدد يذكر المقرئى معلقا على كثرة ر ف الوزراء والقضاة بقوله انه « فى سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة كثر صرف الوزراء والقضاة وولايتهم لكثرة مخالطة الرعاع للخليفة وتقدم الأراذل بحيث كان يصل اليه - يقصد الخليفة - فى كل يوم ثمانمائة رقعة - المرافعات والسعامات فاشتبهت عليه الأمور وتناقضت الأحوال ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة وضعفت قوى الوزراء عن التدبير لقصر مدة كل منهم وخربت الأعمال وقل ارتفاعها وتغلب الرجال على معظمها من كثرة النفقات والاستخفاف بالأمور وطغيان الأكابر الى ان أدى الأمر الى حدوث الشدة العظمى ... » .

وكان ضعف الوزراء وعدم قدرتهم على تدبير أمور الدولة عاملا من العوامل التى ساعدت على ظهور سطوة أم الخليفة المستنصر بالله وسيطرتها على أمور البلاد دون ابنها الخليفة المستنصر ، وكانت تقضى على أية وزارة تستشعر أن وزيرها سينفرد بالأمور دونها مما أضعف الإدارة أكثر وأكثر ، وكانت تعتمد فى تدبير أمور دولتها على طائفة العبيد الذين استكثرتهم البلاد باعتبارهم من نفس جنسها ، فبلغ عددهم أكثر من خمسين ألف عبد أسود فكانت تحكم الأمور وتسير معتمدة عليهم فى مساعدتها على تنفيذ مخططاتها ، ولذا عندما مات الوزير صفى الدين الجرجرائى سنة ٤٣٦ هـ استوزرت سيدها أبو سعيد التستري وولته شئونها - فقد كانت أم المستنصر قبل زواجها بالخليفة الظاهر أمة فى بيت التستري - كما وزر المستنصر الوزير الفلاحى وسلمه إدارة الدولة ، وكان الفلاحى قوى الشخصية فلم تستقم الأمور بينه وبين التستري وخصوصا بعد ما استمال الأخير طائفة الأتراك وحاول أن يسيطر على أمور الدولة دون الملكة أم الخليفة وذلك بتأليب الأتراك على السودان

فأنقص عطاء الأتراك وأوعز لهم أن ذلك من فعل أم المستنصر مما أوغر صدورهم ضدها وفي نفس الوقت تودد لهم ولم تمر هذه الأزمة إلا وكان الأتراك قد قتلوا التستري كنوع من الانتقام من أم المستنصر التي سارعت وقضت على الفلاحى وتولى الوزارة بعده أبو البركات « الحسين بن محمد بن أحمد الجرجرائى » وحاولت أم المستنصر أن تجعله أداة في يدها لتسيطر على الأمور ويساعدها هو فى القضاء على الأتراك واضعافهم وتقوية شوكة العبيد إلا أن الوزير لم يستطع أن يسيطر على مجريات الأمور كما تريدها أم المستنصر ولذا أغضبت عليه . واستخدمت اليازورى وأمرته بالقضاء على الأتراك إلا أن اليازورى كان قوى الشخصية ، فاستطاع الحفاظ على التوازن بين العبيد والأتراك مما أصلح الأمور بين الطائفتين طوال مدة حكمه . ولكن بعد موت اليازورى عادت الأمور أكثر تعقيدا بين الطائفتين خصوصا وأن الوزراء بعد اليازورى كانوا ضعفاء فاستطاعت أم المستنصر السيطرة عليهم وتوجيههم الوجهة التى تريدها فعندما تولى الوزارة الوزير أبو الحسن البابلى (المحرم ٤٥٠ - ربيع الأول ٤٥٠)، (عنى شهرين و ١٤ يوما) أمرته باضعاف شوكة الأتراك واغراء العبيد بهم وقد نفذ ما طلب منه ف وقعت الفرقة بين الأتراك والسودان مرة أخرى وأصبحت كل طائفة تتربص بالأخرى وتنتظر الفرصة للقضاء عليها . وقد حدث هذا فى عام ٤٥٤ هـ أثناء إحدى نزعات الخليفة . ورغم أن البداية كانت مجرد حادث شخصى يمكن أن يحدث دائما ، إذ لم يتعد مجرد اشتباك بين أحد الأتراك الذى جرد سيفه وهو سكران على أحد عبيد الشراء فاجتمع عليه كثير من العبيد وقتلوه فاستنكر الأتراك هذه الفعلة فاجتمعوا وساروا الى المستنصر وقالوا له « ان كان هذا عن رضاك فالسمع والطاعة ، وان كان من غير رضا أمير المؤمنين فلا نرضى بذلك » فتبرأ المستنصر مما جرى وأنكره وندد به

مما شجع الأتراك على محاربة العبيد ، وكان بداية خراب البلاد وانهايار لاقتصادها . وقد بدأت حرب شرسة بين الطائفتين بناحية كوم شريك المجاور للاسكندرية قتل فيها أعداد غفيرة من العبيد بلغت أكثر من أربعين ألفا .

وقد لعبت أم المستنصر دورا خطيرا في اشعال الصراع بين الطائفتين فقد كانت تمد العبيد بالأموال والأسلحة سرا نكاية في الأتراك الذين كانت تبغضهم بغضا شديدا ، وزادت في امدادهم بعد موقعة كوم شريك حتى تضمن وقوفهم مرة أخرى في وجه الأتراك . وقد وقعت بعض الامدادات التي أرسلتها أم المستنصر للسودان في يد الأتراك الذين استشاطوا غضبا وتطاولوا على الخليفة واتهموه بمساعدة العبيد ، وازدادت حدة الصراع مما جعل المستنصر يسارع بنذب الوزير أبى الفرج بن المغربى (٥) لتسوية الخلافات بين العبيد والأتراك ، وبالفعل تم الصلح بينهم ظاهريا وخرج العبيد الى شبرا دمنهور (٦) وزاد البغض بين طوائف الأتراك والعبيد ، وكان الأتراك في تلك الفترة أى سنة ٤٥٩ هـ - ١٠٦٦ م قد قويت شوكتهم واستبدوا بالخليفة ومنعوا عن العبيد اعطيائهم وأرزاقهم مما دفع العبيد الى التجمع مرة أخرى بالجيزة وأعلنوا حالة الحرب من جديد واشتدت الصراعات مما جعل الأتراك وعلى رأسهم زعيمهم ناصر الدولة الحسين بن حمدان يجتمعون على حرب السودان مما جعلهم يتقهقرون الى

(٥) هو محمد بن جعفر أبو الفرج المغربى ، اول من تولى كتابة السر بديار مصر .

(٦) من نواحي القاهرة ، وعرفت منذ العهد الايوبى باسم شبرا الخيمة وهى شبرا الخيمة حاليا ، وسميت شبرا دمنهور نسبة الى قرية منها تحمل اسم دمنهور .

صعيد مصر ، وعاد ابن حمدان الى القاهرة وقد قويت شوكته وتناول على الخليفة وطلب زيادة أعطيات الأتراك .

ولكن أم المستنصر لم تترك الأمر هكذا بل أمدت العبيد بالمؤن من جديد مما جعلهم يحاولون محاربة الأتراك مرة ثالثة وذلك في سنة ٥٠ هـ ، بعد أن جمعوا خمسة عشر ألفا ما بين فارس وراجل . مما جعل الأتراك يقلقون قلقا شديدا وحضر مقدموهم الى المستنصر بشكوى السيدة الوالدة التي كانت تكثر من العطايا للسودان . وقد وقع القتال بين الطرفين واستمر عدة أيام قتل فيها أعداد غفيرة من الجانبين مما جعل ابن حمدان يقسم الا ينزل من على فرسه حتى يفصل اما له أو عليه .

وقد حاربهم حربا شرسة بالاسكندرية وحاصروهم وقضى على كثير منهم مما جعلهم يطلبون الأمان ويسلمون له الاسكندرية . ولم يمض الا وقت قصير وكان قد أعد العدة من أجل القضاء على العبيد المعسكرين ببلاد الصعيد وخصوصا بعدما أخذت شرورهم وفسادهم ينتشر مما عطل حياة أهل البلاد فتوقفت التجارة خوفا من الطرق غير الآمنة ، كما لم تجد الأرض من يزرعها ، أما الصناعة فقد توقفت تماما . كل هذا أدى الى انهيار البنيان الاقتصادي لبلاد الصعيد مما دفع ابن حمدان الى ضرورة القضاء عليهم وكسرهم ببلاد الصعيد كسرة لا يقومون بعدها فقتل منهم أعدادا كبيرة فذهبت هيبتهم وانقضت قوتهم ، خاصة وأنه سبق هزيمتهم بمصر والقاهرة . وكان ذلك في سنة ٦١ هـ - ١٠٦٨ م . لم تستقر الأوضاع بعد هذه المعارك الضارية بل زاد عدم الاستقرار بالبلاد وخصوصا بعد ما قويت شوكة الأتراك وطمعوا في المستنصر فطالبوا بزيادة مقرراتهم حتى بلغت في كل شهر أربعمئة ألف دينار بعد ما كانت ثمانية وعشرين ألفا ، وكثرت

ثوراتهم للمطالبة بمزيد من الأرزاق ، وانتهزوا فرصة ضعف الخليفة وانهيار الكيان الإداري للدولة نتيجة للحروب واستحلوا لأنفسهم القتل والنهب ومهاجمة بيوت الناس للحصول على ما فيها ، وبلغ بهم الحال أن استولوا على ما في قبور الخلفاء بالقرافة من مصابيح ومباخر ومداخن مصنوعة من الذهب والفضة والنحاس .

ولم يكتفوا بهذا بل طالبوا بالمزيد مما جعل المستنصر يخرج ذخائر قصره فكان الجند بل والوزراء ورجالات الدولة يأخذون بدلا من رواتبهم تحف ونفائس القصر بعد أن تقيم بأبخس الأثمان ونتيجة لهذه الأحداث قويت شوكة ناصر الدولة وانفرد بالأمر دون بقية الأتراك من أتباعه ، بل وصل به الأمر أن فكر بصورة جدية في إسقاط دولة الفاطميين وفعلا أعلن الخطبة لأحد الأشراف كنوع من الانتقام من الدولة الفاطمية متمثلة في شخص المستنصر ، وفي هذا كتب المستنصر إليه قائلا : « انك قدمت علينا زائرا وجئتنا ضيفا فقابلناك بالاحسان وأكرمناك فقابلتنا بما لا نستحقه منك ونحن عليك صابرون وعنك مفضون وقد انتهت بك الحال الى محالفة العسكر علينا والسعى في اتلافنا ، وما ذاك مما يهملك ونحب أن تنصرف عنا موفورا في نفسك ومالك والا قابلناك على قبيح أفعالك » .

ولم يرحب شيوخ الأتراك بأسلوب ابن حمدان في التصرف الذي اتبعه قبل الخليفة والخلافة ولذا نجدهم يلتفون حول أحد شيوخهم المعروفين وهو الدكر (٧) الذي جمع حوله كثيرا من الأتراك

(٧) الدكر : أحد القواد الأتراك وكان يطلق عليه أيضا لقب أسد الدولة وقد قام بالقضاء على ناصر الدولة ابن حمدان واستبد بالسلطة وسيطر على القاهرة بل على الخليفة المستنصر بالله نفسه بان ضيق عليه الخناق واستولى على كنوز القصر الفاطمي ولكنه قتل بعد قدوم بدر الجمالي من بلاد الشام .

الخارجين على ابن حمدان فناصروا الخليفة المستنصر وانضم اليهم بعض المغاربة وخرجوا جميعا لمحاربة ابن حمدان الذي حاول أن يعيد حساباته من جديد وأن يكون لنفسه سندا من العرب من بنى الجراح وبنى سنبس وهى القبائل العربية التى هاجرت الى مصر مع الفتح واستقرت وكانوا يكونون العداء للدولة الفاطمية ولذا فقد ساندوا جميع الحركات التى ناهضت تلك الدولة .

ولم ينس أن يضم اليه أيضا بعض طوائف الأكراد التى كانت ضمن الجيش الفاطمى وقد بلغت عدتهم خمسة آلاف رجل . وقد تأزم الموقف وانقسمت البلاد الى عصابات مسلحة تقضى على الأخضر واليابس وتحرق وتنهب ، وقد قطع ابن حمدان الخطبة للمستنصر وأعلن الولاء للخليفة العباسى القائم كما أرسل رسولا من قبله الى الب أرسلان السلجوقى يسأله المعونة فى سبيل أن يكون له بمصر نصيب . ومن الطبيعى أن يرحب الب أرسلان بهذا ، ولكن ظروف بلاده لم تمكنه من أن يفى بوعد لابن حمدان الذى زاد انتشاره بالبلاد وهاجم القاهرة ومصر وخرب البلاد وهتك الاعراض ، واستولى اتباعه على كل ما يقابلهم فى طريقهم من ممتلكات الشعب ، بل أن بعض الجند من اللواتيين استولوا على أسفل الأرض دون أصحابها واستقر أكثر من أربعين ألف فارس منهم يتحكمون فى الثروة الزراعية ، ولم يهتموا بأمور الزراعة من أعمال الري والصرف كما لم يلتفتوا الى عمارة الجسور مما زاد سوء الأحوال الاقتصادية ، بل انهم نهبوا الأديرة واستولوا على ممتلكاتها وقتلوا الرهبان وخربوا الضياع الخاصة بها ، وكانت النتيجة الحتمية لهذه الفوضى أن توقفت الزراعة بالبلاد وانتشر الخراب مما قضى على سبيل التجارة سواء الداخلية أو الخارجية نتيجة لانعدام الأمن ، أما الصناعة فقد

توقفت نتيجة لاحتراق الكثير من المدن الصناعية وهرب الصناع
من تلك المدن خوفا من بطش الجند .

واستمر الحال هكذا الى ان تحالف بعض شيوخ الأتراك
وعلى رأسهم الدكر مع المستنصر وخرجوا جميعا لمحاربة
ابن حمدان وتمكنوا من هزيمته . وقد لعب الشعب المصرى دورا
كبيرا فى هذا الصراع منذ وقف الى جوار الخليفة المستنصر
وهرب ناصر الدولة الى الدلتا بعد أن هزم واحتوى بقبيلة بنى
سنبس وأقام عندهم وصاهرهم ، ولكن اصرار شيوخ الأتراك من
ناحية وعزيمة الشعب المصرى ومساندته للمستنصر من ناحية
أخرى جعلتهم جميعا يستمرون فى الوقوف فى وجه ابن حمدان
الى ان استطاعوا أن يقضوا عليه ويخلصوا البلاد من الفوضى التى
انتشرت بسبب تلك الحروب والمنازعات . وكان هذا فى
سنة ٤٦٥ هـ - ١٠٧٢ م ، « فيذكر ابن ميسر انه فى سنة ٤٦٥ هـ
قتل ناصر الدولة ابن حمدان التغلبى وذلك انه لما دخل القاهرة
وبالغ فى اهانة الخليفة المستنصر ومرق عنه عاقه أصحابه فكان
يولى من يختاره من أصحاب المستنصر عملا من أعمال مصر
ويسيره فلا يتمكن من الولاية حتى يأمره بالعودة واخذ فى اقامة
الدعوة العباسية بمصر وازالة خلافة الفاطميين فلم يتمكن من ذلك
لكثرة أتباعهم ففطن له الدكر (أحد قواد الأتراك) وبلدكوز أيضا
من أمراء الأتراك فاجتمعوا بالأتراك وأعلماهم بأنه ان تم لناصر
الدولة ما يريد لم يبق منهم أحد فاتفقوا على قتله . وكان ناصر
الدولة قد أمن لقوته وذهاب أعدائه فتواعد الأتراك على ذلك فى
ليلة رجب فلما كان السحر ركبوا الى داره بمصر ، وهو الموضع
المعروف بمنازل العز وهجموا عليه بغير استئذان فتلقاهم ناصر
الدولة فى صحن الدار وعليه رداء فضربوه بالسيوف وبدره الدكر
فقطع رأسه ، وبعثوا كوكب الدولة الى فخر الدولة أخى ناصر

الدولة فصار اليه وتمكن منه فقطع راسه واخذ سيفه وجارية من جواريه وقتل أيضا أخوهما تاج المعالي وجماعة من بنى حمدان وانقطع ذكرهم من مصر ... » .

ولم يكن مقتل ابن حمدان هو النهاية لهذه الصراعات بل ان شيوخ الأتراك وعلى رأسهم الدكر احتلوا نفس مكان ابن حمدان وكانوا قد استبدوا بالمستنصر واخذوا يطالبونه بالمزيد من الأموال بل انهم سيطروا على البلاد دونه ، وتناول الدكر والأتراك والوزير ابن أبي كدينة على المستنصر فضاق ذرعه وعظم روعه فبعث الى أمير الجيوش بدر الجمالي يطلب منه المعونة ضد ثورات الأتراك المتلاحقة فأجابه بدر وحضر الى مصر ومعه جيشه وأتباعه واستطاع في فترة وجيزة ان يقضى على الفوضى المنتشرة بعد ان قضى على طوائف الأتراك المتنافسة ونشر الأمن والأمان بالبلاد وكسر شوكة كثير من الخارجين على الخلافة ، وأعاد للخليفة هيئته المفقودة ، كما بدأ أيضا في علاج الأوضاع الاقتصادية المتردية التي ترتبت على كل ما وقع من أحداث ، ولم يكن هذا باليسير بطبيعة الحال فقد تغلغلت آثار الشدة العظمى واستقرت في وجدان الشعب مدة طويلة ، بل ان مظاهرها لم تمح بسهولة فارتفع الأسعار وانعدام الأقوات وانتشار القحط والمجاعة وموت أعداد كبيرة من الناس نتيجة للجوع والأوبئة وتعطل الاقتصاد واشاعة الفوضى في المدن والقرى ، والأساليب غير الانسانية التي كانت تتبع للسلب والنهب وانتشار قطاع الطرق مما دعا الى توقف التجارة الداخلية وتعثر التجارة الخارجية وتخريب المدن الكبرى بما فيها المراكز التجارية والصناعية كل هذا لم يكن باليسير اعادته الى الحياة الا بعد جهد جهيد استطاع ان يبذله بدر الجمالي . فيذكر ابن ميسر « ان الخليفة المستنصر بالله بعث الى أمير الجيوش بدر الجمالي مكاتبة يحسن له ان يكون

المتولى فأجابه بشرط أن يستخدم معه عسكريا ولا يبقى على أحد من عساكر مصر ، فأجابه المستنصر الى ذلك فاستخدم العساكر وركب البحر الملح من عكا - وكان مقيما بها - فسار في أول كانون في مائة مركب فقيل له لم تجر العادة بركوب البحر في الشتاء فأبى عليهم وسار الى دمياط فذكروا البحارة انهم لم يروا صحوة تمادت أربعين يوما الا في هذا الوقت فكان ذلك أول سعادته ، فأقام في دمياط واقترض من تجار تنيس مالا واضافه سليم اللواتى وحمل له الغلال فترك قلوب وبعث الى المستنصر بانى لا ادخل مصر حتى تقبض على بلدكوز (بلدكوش) فبادر المستنصر وقبض عليه ودخل أمير الجيوش بدر عشية الأربعاء سنة ٤٦٦ هـ لليلتين بقيتا من جمادى الأولى ثم ما لبث ان سير كل أمير من أمرائه الى قائد من قواد الدولة ليلا وأمره ان يأتيه بزاسه فأصبح وقد حضره من رؤوس أمراء الدولة شيء كثير ، وقبض على الأتراك فقويت شوكته وعظم أمره وتتبع المفسدين فلم يبق أحد منهم بمصر والقاهرة حتى قتله وفر ابن بلدكوز الى الشام » وقد ساعد على إعادة بناء الاقتصاد المصرى التفويض الذى منحه الخليفة المستنصر لبدر مما ساعده على القضاء أولا على مشرى الشغب والخارجين على الدولة ، ثم أخذ يحارب الفساد بجميع صورده ، وأعاد تنظيم جميع مجالات الاقتصاد وبدأ بالزراعة التى توقفت تماما زمن الأزمة فأطلق خراج البلاد لمدة ثلاث سنوات للفلاحين حتى تتحسن أحوالهم ، وأعاد تنظيم ميزانية الدولة وجهازها المالى والإدارى ، كما أعاد للتجارة ازدهارها من جديد فأمن الطرق وقضى على مشرى الشغب . ومن حسن الحظ ان فاض النيل في هذا الوقت فزرعت الأرض وانتجت محاصيل قضت على أزمة الغذاء ، وانزاح كابوس الغلاء وأخذت البلاد تستعيد ازدهارها الاقتصادى الذى كانت تتمتع به في عصر المستنصر . ولكن هناك جانبا سياسيا مهما بدأ في

هذا الوقت فمع بداية قدوم بدر الجمالي (٤٦٦ هـ - ١٠٧٤ م) بدأت استراتيجية الحكم في الدولة الفاطمية في التغير وبدأ عصر حكم « الوزراء العظام » (٤٦٧ هـ - ١٠٧٤ م) دون الخلفاء فأصبح الوزير يمثل السلطة الفعلية في البلاد ، وأما الخليفة فقد تراجعت سلطته وهيئته وسلطانه فأصبح مجرد رمز من الرموز السياسية ، ليس له سوى السلطة الاسمية فقط ، ولا حول له ولا قوة ، وبدأ العصر الفاطمي الثاني وبدأ الصراع يتجه وجهة جديدة .

ثالثا - صراع الوزراء ورجال الدولة :

إذا كان صراع الجند هو سمة من سمات العصر الفاطمي الأول وسببا رئيسيا من أسباب انهيار اقتصاديات البلاد ، فإن صراع الوزراء وكبار رجال الدولة كان هو طابع العصر الفاطمي الثاني (٤٦٦ - ٥٦٧ هـ / ١٠٧٣ - ١١٧ م) وقد ساعد هذا الصراع على انهيار الاقتصاد المصري بل على انهيار الدولة الفاطمية نفسها .

كان أول هذه الصراعات هو ما حدث بعد موت الخليفة المستنصر بالله ، وأخذ البيعة لابنه أبو القاسم أحمد الملقب بالمستعلى بالله دون أخيه نزار . وكان هذا بتخطيط من الوزير الأفضل بن بدر الجمالي الذي بفض نزار في حياة أبيه فعاقبه بعد موته بأن أبعدته عن الخلافة وأخذ البيعة بونه وأجبر رجال القصر على إعلان البيعة للمستعلى مما أثار نزار فرفض هذه البيعة لشعوره بأحقية في الخلافة ويذكر ابن ميسر في هذا الصدد « ان المستنصر أجلس بعده ابنه أبا منصور نزار أكبر أولاده وجعل اليه ولاية العهد . فلما كان قبل ان مات أراد أخذ

البيعة له فتقاعد الأفضل ودافع حتى مات لكرأهته في نزار وذلك ان نزار خرج ذات يوم فاذا الأفضل راكب وقد دخل من أحد ابواب القصر فصاح به نزار يا أرمنى الجنس ، فحقدها عليه وضار كل منهما يكره الآخر ، فاجتمع الأفضل بالأمراء والخواص وخوفهم من نزار وأشار عليهم بولاية أخيه الصغير أبى القاسم أحمد فرضوا بذلك » وهرب الى الاسكندرية ومعه أخوه عبد الله وأحد رجاله المخلصين الملقب بابن مصال ، وقد ساعده أفتكين والى الاسكندرية على الاستقرار بها ومحاربة الأفضل منها ، ولذا فقد دارت معارك شرسة بين كل من الأفضل ونزار عملت على اشاعة الفوضى والاضطراب داخل البلاد وخصوصا بمنطقة الدلتا والاسكندرية حيث أثرت على أحوال البلاد بصورة واضحة فتوقفت الزراعة في تلك الأثناء نتيجة لنهب جند نزار منطقة الدلتا وخوف الفلاحين وفرارهم خشية بطش عساكر نزار الى جانب اضطراب التجارة الداخلية حيث تعطلت الطرق وانعدم الأمن وكسدت التجارة الخارجية أيضا - أما الصناعة فقد تأثرت بتلك الحروب وخصوصا بمدينة الاسكندرية التي كانت تعاني من هجوم متكرر من قبل الأفضل من وقت لآخر ، واستمر الحال هكذا حتى انتهت تلك الأزمة بالقبض على نزار وسجنه والقضاء على أتباعه وهروب ابن مصال ، ولكن بعد أن عانت البلاد لفترة طويلة من هذه الحملات الحربية ونهب الجند ويتضح هذا بجلاء في النص الذى أورده ابن ميسر حيث يذكر « انه في آخر المحرم سنة ثمان وثمانين وأربعمائة خرج الأفضل بعساكر الى الاسكندرية لقتال نزار وأفتكين وابن مصال وكانت بينهم حروب شديدة بظاهر الاسكندرية انكسر فيها الأفضل ورجع بمن معه الى القاهرة فنهب نزار بمن معه من العرب أكثر البلاد بالوجه البحرى ، وأخذ الأفضل في التجهيز الى قتال نزار ودس الى من معه من الفرسان واستمالهم عنه ثم خرج الى قتاله ثانيا

فكانت بينهما وقعة بظاهر الاسكندرية انهزم فيها نزار بمن معه الى داخل البلاد ، فحاصروهم الأفضل حصارا شديدا ، فلما كان في ذى القعدة وقد اشتد الحصار جمع ابن مصال ماله وفر الى بلاد الشام ، ولما فر ابن مصال ضعفت قوى نزار وأفتكين وخافا وطلبا من الأفضل الأمان ، ودخل البلد وقبض على نزار وعلى أفتكين وبعث بهما الى مصر فكان آخر العهد بنزار .

اما الصراع التالى فكان بين أبناء الخليفة الحافظ (٥٢٥ - ٥٤٤ هـ ١١٣٠ - ١١٤٩ م) (٨) وقد لعب دورا خطيرا في التأثير على اقتصاديات البلاد فقد توقفت الحياة الاقتصادية بالقاهرة وانقسم الجند الى فريقين فريق مع حيدرة والآخر مع حسن، وهما الريحانية والجيوشية وقامت بينهما حروب شرسة اتخذت من بين القصرين بالقاهرة مسرحا لهذا الصراع ، وقد قتل منهم أعداد غفيرة بلغت أكثر من عشرة آلاف نفس ، وكان من نتيجة هذا أن هرب حيدرة من أخيه حسن ولجأ الى قصر أبيه مما دفع حسن الى محاصرة القصر حصارا شديدا ، ولم يجد الخليفة الحافظ بدا من امتصاص غضب ابنه حسن فأعاد ولايته للخلافة وأقصى عنها حيدرة حتى يحتوى الموقف الذى تفاقم ، وكتب بذلك سجلا قرىء على الملأ وذلك في سنة ٥٢٨ هـ ولم ينس حسن تفضيل أبيه لحيدرة عليه فاستبد بالدولة دون أبيه حتى لم يبق لأبيه معه حكم البتة ، بل زاد الأمور تعقيدا بأن استحوذ

(٨) كان للخليفة الحافظ عدة أبناء أكرمهم وأقربهم الى قلبه ابنه سليمان فولاه العهد سنة ٥٢٨ هـ الا ان سليمان توفى بعد شهرين من هذه التولية فعهد الحافظ بولاية هذه لابنه حسن وكان يلى سليمان في الترتيب ، الا أن حسن تصرف بغير تعقل مما دعا أباه الى تغيير رأيه فأعلن ولاية العهد لابنه الآخر أبو تراب حيدرة وأسند اليه النظر في المطالم مما أوتر صدر حسن فأعلن العصيان على أخيه وأبيه .

على ثقة الأجناد والأمراء فحسده أخوه حيدرة فجمع جنده واشتد الصراع من جديد بينهما وزادت أعداد القتلى من الفريقين في الوقت الذي اشتدت فيه سيطرة حسن على أبيه ورجال الدولة ، بل انه قضى على كثير من امراء أبيه حتى يستبد بالأمور .

ولكن تصرفاته أخافت رجال الدولة وأمراءها وخصوصا ان الخليفة لم يتدخل للحد من تلك التصرفات ، فاتفق الجميع على القضاء على الحافظ وابنه معا . وعندما علم الحافظ بهذه المؤامرة سارع باحتواء الأزمة بأن قبض على حسن كربة الأمراء وقتله بالسهم ولكن بعد أن كانت الأجناد قد اشاعت الفساد والاضطراب بمدينة القاهرة ونهبت الأسواق وتوقفت كثير من مرافق البلاد الحيوية نتيجة لهذا الصراع ، هذا الى جانب الأموال التي خرجت من خزانة الدولة لتساعد في القضاء على هذا الصراع ، وحتى بعد مقتل حسن اضطر الخليفة الحافظ أن يزيد في أرزاق الجند وأعطياتهم ليضمن ولاءهم مما اثر على ميزانية الدولة .

من الصراعات التي اثرت على احوال البلاد الاقتصادية أيضا زمن الخليفة الحافظ الصراع الذي نشب بين بهرام ، ورضوان بن الولخشى ، وكان بهرام وزير الخليفة الحافظ أرمينيا نصرانيا وقد ترقى في الخدمة حتى ولى ولاية المحلة ثم الغربية ، وقد أثبت رجاحة عقل وحسن تدبير أثناء خدمته لولاية الغربية ولذا فقد فضله الخليفة الحافظ واستوزره عندما شعر برجاحة عقله وشجاعته في الحرب وحسن تدبيره للأمور وخصوصا بعد موت مقدم الأرمن ، وكان بهرام أحق بهذا المنصب ولكنه لم يكن مرغوبا فيه من الكثير من رجال الدولة خاصة وانه نصراني وكانت العادة جارية منذ عهد الوزير بدر الجمالى أن يكون الوزير

مسلماً فهو يرقى المنبر مع الامام ليزر عليه المزة الحاجزة بينه وبين الناس ، كما أن القضاة كانوا نواب الوزراء من زمن أمير الجيوش ، ويذكرون بالنيابة عنهم في الكتب الحكمية النافذة الى الآفاق (أى الوثائق الرسمية) وكتب الأتكة ، لكن الخليفة الحافظ لم يلتفت الى كل تلك الأمور لاقتناعه بكفاءة بهرام كوزير .

وكان بهرام يمثل احدى القوى الكبرى التى لها وزنها فى البلاد وخصوصاً بعد ما استخدم أهله من تل مباشر ومن بلاد الأرمن وكون لنفسه عزوة كبيرة بلغت حوالى ثلاثين ألف شخص استطاع من خلالهم أن يسيطر على شئون البلاد وأطلق أيديهم فى كل شئ ، وقد تطاول هؤلاء على أهل البلاد وخصوصاً المسلمين وزادت أعداد أتباعه واستكثروا من بناء الكنائس والأديرة حتى صار لكل رئيس من أهله كنيسة ، على حد قول ابن ميسر الذى ذكر أنه « بنيت كنائس وأديرة حتى صار كل رئيس من أهله يبنى له كنيسة ، وخاف أهل مصر منهم أن يغيروا ملة الاسلام وكثرت الشكايات فيه وفى أهله ، وخصوصاً عندما أخذ بهرام هذا يولى المناصب الرئيسية للبلاد فقد ولى أخاه المعروف بالباساك مدينة قوص ، وقد استبد هذا بأهل البلاد واستباح أموالهم ونهب ممتلكاتهم وظلم الكثير منهم مما دعا أهل البلاد وأمراء المصريين الى طلب النجدة والمساعدة من رضوان ابن الولخشى والى الغربية الذى كان يراقب الأمور من بعيد منتظراً الفرصة للتدخل ليحتوى الموقف ويصل الى الوزارة التى سلبها بهرام وأتباعه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن العداوة بينه وبين بهرام كانت قديمة اذ كان فيما مضى أحد الأمراء الذين يتولون حجابة باب ابن الخليفة الحافظ وكان مشهوراً بشجاعته واقدامه وعندما استقر بهرام بالوزارة أبعده وولاه ولاية عسقلان فى شهر رجب سنة ٥٢٩ هـ ولكنه اصطدم ببعض الأرمن الذين

حاولوا القدوم الى مصر مما أوغر صدر بهرام عليه فأعاده الى مصر وولاه ولاية الغربية في صفر سنة ٥٣١ هـ / ١١٣٦ م لهذا عندما استنجد به الأمراء المصريون ضد بهرام سارع الى نجدتهم للانتقام من بهرام من ناحية ولشعوره بأنه وأصل الى الوزارة لا محالة وقد بدأ فعلا في حشد أعداد كبيرة من أتباعه بلغوا ثلاثين ألف فارس من العربان واتجه بهم من منطقة سخا بالدلتا لمحاربة بهرام والقضاء عليه ومنع تطاول النصارى من الأرمن على المسلمين من أهل البلاد ، وقد اشتد الصراع بين الفريقين وخصوصا عندما تقابلا على مشارف القاهرة وانضم اتباع بهرام لرضوان بعد أن رفع أتباعه المصاحف على أسنة الرماح ، ولكن الخليفة الحافظ الذى كان يساند بهرام سهل له الهروب الى قوص ليحتمى بأخيه هناك الا أن ثورة الجند وأهل البلاد سبقته الى قوص فقبضوا على أخيه وقتلوه قبل أن يصل بهرام الى المدينة ولكن بهرام كان قد خرج فعلا بعد أن استولى على كثير من خزائن الدولة ، وقد اشتدت الأمور داخل البلاد بعد خروج بهرام منها حيث نهب العامة من أهل البلاد سائر ديار الأرمن وخصوصا منطقة الحسينية وظاهر باب الفتوح التى تركز بها الأرمن منذ قدومهم الى مصر ، بل أن غضب أهل البلاد امتد الى الكنائس الخاصة بالأرمن أيضا .

ولكن أوضاع مدينة قوص بعد مقتل الباساك كانت غير مواتية لاقامة بهرام ، ولذا نجده يفر الى أسوان فنزل فى أحد الأديرة الحصينة غرب مدينة اخميم ، ولكنه كان منفردا فقد تفرق جنده وتركوه وحيدا . أما رضوان فقد دخل القاهرة ووقف بين القصرين واستأذن الخليفة فأشار عليه بالنزول فى دار الوزارة وخلق عليه ونعته « بالأفضل » وذلك فى سنة ٥٣١ هـ ، ولنا أن نتصور أحوال البلاد بعد هذا الصراع الدامى بين فريقين كبيرين

من الجند بدأ بالقاهرة واتخذ من منطقة بين القصرين مسرحا للقتال وانتشر ببقية القطر حيث وصل الى مدينة قوص ولذا فمن نافلة القول ان الحياة الاقتصادية قد توقفت نهائيا أثناء هذا الصراع داخل مدينة القاهرة حيث معارك الجند على أشدها والفوضى التي أحدثها العامة بعد خروج بهرام ونهب ممتلكات الأرمن كل هذا كفيل بأن تقف بسببه الحياة الاقتصادية وتتدهور .

أما ما حدث بمدينة قوص فمن المؤكد ان تلك المدينة قد خرجت بعد مقتل الباساك وهي منهارا اقتصاديا فطرقها التجارية الشهيرة أصبحت نفتقد الأمن نتيجة لوجود الجند بها ، الى جانب الفوضى التي أعقبت القضاء على واليها ، ومن المؤكد ان النشاط الصناعي بالبلاد قد تعطل ايضا وكان من أهم نتائج هذا الصراع على مستوى مصر كلها ان الفلاء انتشر بالبلاد وكذا عمت المجاعة وذلك سنة ٥٣٦ هـ ، ففي شهر شعبان من هذا العام عدم القمح والشعير وبلغ سعر القمح تسعين درهما للأردب ، والدقيق مائة وخمسين الحملة والخبز ثلاثة أرطال بدرهم والويبة الشعير سبعة دراهم ، والزيت الطيب الرطل بثلاثة دراهم والجبن كل رطل بدرهم والدجاج والفراريج لا يقدر على شيء منها ، وكثر الوباء والموت ، وانتشر بديار مصر فهلك في سنة ٥٣٧ هـ أعداد كبيرة .

ومن الكوارث التي حلت بالبلاد واثرت على كيانها الاقتصادي بسبب صراعات الوزراء ، ذلك النزاع الذي نشأ في أواخر عهد الدولة الفاطمية زمن الخليفة العاضد لدين الله بين شاور بن مجير السعدي وبين ضرغام بن سوار ، وذلك في شهر صفر سنة ٥٥٨ هـ / ١١٦٢ م ، حيث انقسمت البلاد الى معسكرين وخصوصا بعد ما استبد شاور بالوزارة واستولى على أموال

بنى رزيك مما أدى في النهاية الى صراع مسلح استطاع فيه ضرغام أن يسيطر على نواحي الأمور فهزم شاور وقتل ابنه طى مما دعا شاور الى الخروج من القاهرة متجها الى الشام .

واستقل ضرغام بالوزارة ، ومن الأمور المضحكة في تلك الفترة ان البلاد كانت تحكم من خلال ثلاث وزارات في وقت واحد فشاور بن مجير يترأس احدى تلك الوزارات وضرغام يترأس الآخر ، كما كان العادل بن رزيك الذي تولى الوزارة بعد أبيه ولقب بالناصر على رأس الوزارة الثالثة وكان ذلك في سنة ٥٥٨ هـ ١١٦٢ م ، وهذا يمثل منتهى الفوضى السياسية التي كانت تحياها الخلافة الفاطمية في أخريات أيامها ، فاذا كان هذا هو وضع الحياة السياسية فلنا أن نتصور تبعا لذلك مدى الفساد الاقتصادي الذي ساد البلاد وأدى الى انهيار اقتصادياتها في اواخر عهد تلك الدولة . ومما زاد الطين بلة استنجد الوزير شاور بن مجير السعدي بعد فراره الى بلاد الشام بالسلطان نور الدين محمود بن زنكى صاحب الشام فبعث معه جيشا كبيرا في جمادى الأولى سنة ٥٥٩ هـ / ١١٦٣ م على رأسه أسد الدين شيركوه على أن يكون لنور الدين اذا عاد شاور للوزارة ثلث خراج مصر بعد اقطاعات الجند ، كما تكون له أيضا الكلمة الأولى والأخيرة في تصريف أمور الجند بمصر فلا تصرف الا من خلاله ، وفي تلك الأثناء كان ضرغام قد استأثر بالسلطة واساء التصرف فقضى على كثير من رجال الدولة وأمرائها بأن قتلهم مما أضعف من شأن الدولة وأصابها بالانهيار السياسي وفي تلك الأثناء أيضا أخذت الفرنج تغير على ديار مصر فخرج اليها همام أخو الوزير ضرغام ، ولكنه هزم وقتل من جنوده أعداد كبيرة واستقر الفرنج بحصن بلبيس واستولوا على جزء من سور الحصن ، وقد تكررت الهزيمة مرة أخرى ، وطلب رسل الفرنج

الهدنة والمال من ضرغام ومقداره ثلاثة وثلاثون ألف دينار .
وفي تلك الأثناء وصل جيش شاور يسانده أسد الدين شيركوه
على رأس طائفة الغز في جمادى الآخرة سنة ٥٥٩ هـ / ١١٦٣ م
وقد خشي أهل البلاد من بطش الغز فانضموا الى الوزير ضرغام
لمحاربة شاور ومن معه من جند الشام ، كما انضم اليه أيضا
طائفة الريحانية وطائفة الجيوشية . واشتد الصراع داخل
القاهرة وتحول الى حرب أهلية قضت في طريقها على كثير من
الرقى والحضارة وخصوصا عندما اشتد أمر شياور وأخذ
يحارب أهل القاهرة بكل ضراوة وسوء بأرض الطبالة أو عندما
نزل الى المقس أو الى بركة الحبش واستولى على الرصد ثم
استولى على مدينة مصر بعد أن زاد في القتل والحصار مما دفع
كثيرا من الأهالي الى الانضمام اليه خوفا من اشتداد بطشيه ،
كما انحرف كثير من أتباع ضرغام عنه وانضموا الى شاور أيضا
وخصوصا عندما امتدت يد ضرغام لأموال اليتامى التي كانت
بمودع الحكم ، للاستعانة بها في حربه ضد شاور مما زاد من
غضب أهل البلاد وانضمامهم الى شاور ضد ضرغام كما زاد نفور
الناس من ضرغام بعد أن اشتدت عقوباته على من حوله من أتباعه
مما جعل الكثيرين ينفضون من حوله ويلتفون حول شاور فزادت
قوته ونزل بأرض اللوق خارج باب زويلة وطارد البقية الباقية
من رجال ضرغام . وزحف شاور الى باب سعاد وباب القنطرة
واشعل النيران في « منظره الأولو » وما يجاورها من قصور كبار
رجال الدولة . واشتدت الحرب وهلكت أعداد كبيرة من الطرفين ،
بل أن معظم الطائفة الريحانية فنت في هذا الصراع الدامي
مما جعلهم يرسلون شاور وينضمون اليه خاصة بعد أن زاد
الحصار على أهل القاهرة . وبعد أن أصدر الخليفة العاضد
أوامره الى الجند من الرماة بوقف القتال ، فانفض الجميع من

حول ضرغام ولم يبق له الا خمسمائة فارس اخذوا في التناقص بعد أن تخطى عنه الخليفة فلم يبق معه الا ثلاثون فارسا فقط .

وقتل ضرغام في آخر جمادى الآخرة سنة ٥٥٩ هـ / ١١٦٣ م ونحول الصراع الى الجانب الآخر فبعد أن كان بين الوزير شاور ونظيره ضرغام أخذ يتجه وجهه أخرى فقد أخلف شيركوه ما وعد به السلطان نور الدين فأمره بالخروج عن مصر فرفض فاقتتلا ، ويذكر المقرئ في هذا الصدد « أن شاور بن مجير السعدي استنجد بالسلطان نور الدين محمود زنكى صاحب الشام لنجدته ضد ضرغام - فأنجده وبعث معه عسكريا كثيرا في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين وخمسمائة وقدم عليه أسد الدين شيركوه على أن يكون لنور الدين إذا عاد شاور الى منصب الوزارة ثلث خراج مصر بعد اقطاعات العساكر وأن يكون شيركوه عنده بعساكره في مصر ولا يتصرف الا بأمر نور الدين » . وكان شيركوه قد بعث بابن أخيه صلاح الدين الأيوبي الى منطقة بلبس ليجمع له الأموال والغالل فاستنكر شاور هذا الأمر وحارب الشاميين لتدخلهم بصورة سافرة في شئون البلاد السياسية والاقتصادية مما دمر البلاد تدميرا شديدا فاحترق وجه الخليج خارج القاهرة واشتدت أمور السلب والنهب داخل البلاد ، واضطربت الأحوال الاقتصادية وانتشر الخراب في كل مكان مما دعا شاور الى الاستنجد بالفرنج الذين كانوا ينتظرون نتيجة هذا الصراع ويخططون للاستيلاء على مصر فسارع ملكهم عمورى بجمع جنوده والخروج من عسقلان متجها الى القاهرة ولكن شيركوه ترك القاهرة التي دمرها حصاره لها مدة طويلة ونزل بلبس وحارب منها كلا من شاور وملك الفرنج اللذين حاصراه بلبس مدة ثلاثة أشهر .

وكان نور الدين في ذلك الوقت يغير على ممتلكات الفرنجة القريبة منه وقد استولى على بعضها مما دعا ملك الفرنجة الى عقد هدنة بينهما ، ولكن لم تأت سنة ٥٦٢ هـ / ١١٦٦ م الا وكان نور الدين يعد العدة من جديد بجيش قوى ليستولى على مصر مما دعا شاور الى طلب النجدة من جديد من ملك الفرنج الذى سارع لنجدته ونزل بلبيس ودارت حروب دامية بين كل من شيركوه وعمورى ملك الفرنجة مما دفع شيركوه الى التوجه الى الصعيد من ناحية بحر القلزم (خليج السويس) وملك بلاد الصعيد فاشتدت الحرب بين الجانبين الى أن انهزم شيركوه عند الأشمونين فسار الى الاسكندرية فملكها وأقر عليها ابن أخيه صلاح الدين ، ولكنه عاد الى بلاد الصعيد فخرج خلفه شاور وجنود الفرنج وحصرت الاسكندرية حصارا شديدا حتى كادت أن تلفظ أنفاسها مما دفع شيركوه الى ترك قوص والتوجه الى القاهرة واعداد العدة لنجدة ابن أخيه صلاح الدين بالاسكندرية ، ولكن شاور ترك الاسكندرية وتوجه الى شيركوه بالقاهرة ، ولكن ملك الفرنجة مال الى الصلح مما دفع شيركوه الى ترك مصر بعد هذا الصراع الدامى والتوجه الى الشام .

وأصبحت الساحة خالية أمام ملك الفرنج الذى ترك (١) شحنة من جيشه الى جانب انه سبق أن استولى على أسوار المدينة وأخذ يملأ شروطه على شاور وخصوصا بعدما أصبحت مقدرات الأمور بيده فطلب مائة ألف دينار فى السنة ثم رحل الى بلاده خفف جنوده وعلى رأسهم بعض قادته الموثوق بهم ، فتحكم الفرنج بالقاهرة وانتشروا يفسدون مرافقها ويقتلون أهلها ويتفنون فى القضاء على كيان البلاد ، ولم يستطع أحد أن يقف فى

(١) المقصود بالشحنة : فرقة عسكرية والشحنة حمولة سفينة .

وجه هذا البلاء وخصوصا أن شاور كان قد ضعفت قواه وعجز عن الوقوف في وجه هذا البلاء الذي زرعه بيده ، ولم تأت سنة ٥٦٤ هـ / ١١٦٨ م الا وكان ملك الفرنج يعد العدة من جديد للاستيلاء على مصر في حملة ثالثة واقطع البلاد لكثير من اتباعه واخذ يتعلل بقدومه بأنه مغلوب على امره من قبل الفرنج حيث انهم يطلبون منه ألفى ألف دينار كنوع من التعويض عما أصابهم عندما حاربوا مع شاور . ولذا فقد حاصر بلبيس واستولى عليها عنوة وافسد في الأرض وقضى على كل ما يقابله من الأخضر واليابس واخذ في اعداد العدة للاستيلاء على القاهرة الأمر الذي جعل الخليفة العاضد يستنجد بنور الدين ويرسل كتبه التي تحمل شعور نساء القصر يسأله نصرة المسلمين ضد الفرنجة . وخصوصا أن الخليفة العاضد كان مغلوبا على امره أمام وزيره شاور فلا حول ولا قوة له وكان ملك الفرنج قد نزل بركة الحبش واخذت الأمور تشتد مما دفع شاور ، الى اجلاء الناس عن مدينة مصر ، فخرج منها أهلها تاركين وراءهم ممتلكاتهم وأموالهم ناجين بأنفسهم ، وتحولوا الى مهاجرين يفتشون الأرض ويلتحفون السماء بطرقات القاهرة وجوامعها ، واشتدت وطأة الغلاء وانتشرت الفوضى وخرب اقتصاد البلاد .

وقد بعث شاور الى مدينة مصر بعشرين ألف قارورة نפט وعشرة آلاف مشعل نار واحرقت مدينة مصر عن آخرها وانتهت عظمة الفسطاط لمدة أربعة وخمسين يوما .

كما نهبت المدينة واصبحت خرابا . وقد رحل ملك الفرنج بعد الحريق واستقر ببركة الحبش ونزل بظاهر القاهرة ، واشتدت رحي الحرب بينه وبين أهلها الذين خرجوا وساندوا شاورا . وقتل في هذه الحروب أعداد غفيرة من الشعب المصري وخربت

البلاد وزلزلت أركانها وانهار اقتصادها . ولكن عناية الله أدركت أهل مصر فقد اضطر الفرنج للعودة الى ديارهم بعد علمهم بقدوم أسد الدين شيركوه مرة أخرى بعد أن استنجد به الخليفة العاضد ، فرحلوا الى بلادهم ، ووصل أسد الدين ونزل المقس خارج القاهرة وقتل شاور واستولى على مصر . ومنذ ذلك الحين تحولت الفسطاط الى منطقة خربة لا تحتوى الا على كيما ، وفر أهلها عنها وذهبت عظمتها التجارية والصناعية . وانتشرت الأوبئة الفتاكة بالبلاد مما أضاع ثروتها . وقد كانت هذه المحنة من أشد المحن التي أصابت الاقتصاد المصرى فى مقتل ، وساهمت فى التعجيل بنهاية عظمة الامبراطورية الفاطمية .

وهناك نص أورده لنا عمارة اليمنى يعتبر من أبلغ النصوص التى تدل فعلا على حالة مصر بعد هذا الصراع الدامى ، اذ يقول : « لم يرب أحد من الوزراء المصريين رجال الدولة مثلما رباهم الصالح بن رزيك ، ولا أفنى اعيانهم مثل ضرغام ولا أتلّف أموالهم مثل آل شاور ، هو الذى أطمع الفرنجة والغز فى الدولة حتى انتقلت عن أهلها » . وعندما استولى أسد الدين شيركوه على البلاد بعد مقتل شاور (النصف من جمادى الأولى سنة أربع وستين وخمسائة) وسيطرته على الخليفة العاضد أراد أن يعيد للفسطاط عظمتها من جديد ولذا فقد ناشد أعيان الفسطاط المهاجرين منها العودة اليها وتعميرها ، ولم يكن هذا بالأمر اليسير فقد تحولت الى كيما وخرائب ، الى جانب أن الفقر والفاقة سيطرا على البلاد ولكن شيركوه ساعدهم على العودة ، واخذت الحياة تدب من جديد فى الفسطاط بعض الشيء . وقد أتى وصف ابن جبير لمدينة الفسطاط ليؤكد حالتها فى هذا الوقت فقد ذكر أن « بمدينة مصر آثار من الخراب الذى أحدثه الاحراق الحادث بها وقت الفتنة عند انتساخ دولة العبيدين

وذلك سنة ٥٦٤ هـ وأكثرها الآن مستجد والبنيان بها متصل .
وهى مدينة كبيرة والآثار القديمة حولها ، وعلى مقربة منها ظاهرة
تدل على عظمة اختطاطها فيما سلف .

رابعا - الانفاق على الحملات الحربية ، ومساندة الحركات الانفصالية ضد الدولة العباسية :

من الأسباب المهمة أيضا التى عملت على انهيار الاقتصاد
المصرى تلك الأموال الطائلة التى كانت تخرج من الخزانة الفاطمية
من أجل اعداد الحملات الحربية الضخمة للوقوف ضد الأخطار
التى كانت تهدد الدولة ، وكذا لمساندة الحركات الانفصالية التى
كانت تقوم بين الحين والحين ضد الدولة العباسية مما ساعد
على استنزاف خزانة وموارد البلاد وأدى فى النهاية الى تخریب
الميزانية .

وكانت أولى الحركات الانفصالية التى استنزفت كثيرا من
ميزانية الدولة فى سبيل اعداد جيش ضخم للقضاء عليها زمن
الخلافة الحاکم بأمر الله ، هى الحركة التى قام بها أبو ركة (١٠)
فى برقة . فقد استطاع هذا الرجل أن يجمع حوله قبيلة لواته
وجموعا من البربر السنية وعددا من القبائل العربية المقيمة

(١٠) أبو ركة : ينتسب الى بنى أمية من بنى مروان ، فهو الوليد بن
هاشم بن عبد الملك بن عبد الرحمن الداخل هرب من الأندلس زمن الوزير المعروف
المنصور بن أبى عامر ، وزير وحاجب الخليفة هشام المؤيد الأموى بالأندلس ،
وجاء الى مصر لسماع الحديب ثم انتقل الى مكة ثم اليمن ثم عاد الى مصر
ثم القيروان ومنها الى برقة ، وعرف بأبى ركة لأنه كان يظهر النسك ويحتفظ
معه بركة على عادة أهل الصوفية . ويرجع البعض هذه التسمية الى أهل
مصر كنوع من السخرية .

برقة ، الى جانب قبائل زنانة من البتر (١١) ، وكانوا جميعا على عدااء مع الدولة الفاطمية الشيعية .

بدا أبو ركة حركته من برقة واستطاع أن يستولى على مدن كثيرة بعد قتال عنيف مع أهل تلك المدن قتل فيها أعدادا غفيرة من أهل المناطق مما دفع الخليفة الحاكم بأمر الله الى تجهيز جيش من المشاركة والمغاربة بقيادة ينال أحد القواد الترك . وقد ساعدت الظروف على فشل هذه الحملة فالتقائد تركى ، والمغاربة لا تتحمس للقتال تحت قيادة قائد ليس منها . الى جانب ان المغاربة تجنبوا الوقوف في وجه أبناء جنسهم مما جعل الفتور يسيطر على تصرفاتهم ، وهذا ساعد على سرعة انهزام الجيش الفاطمي - ولا ننسى أن ينال هذا كان لا يعرف طبيعة البلاد التي يحارب فيها ولذا فقد استطاع جند أبى ركة الانتصار عليه بسهولة ، ووقع ينال هذا أسيرا وفر جنوده من الميدان . ونتيجة لهذا النصر الذى احرزه أبو ركة فقد استسلم أهل برقة فى سنة ٣٩٥ هـ وخرج منها الوالى الفاطمي الملقب صندل ، وأعلن أبو ركة المذهب السنى وقضى على المذهب الشيعى ولقب بأمير المؤمنين الناصر للدين كذلك سك العملة باسمه .

وعندما اشتد البطش بالشيعية فى برقة استنجدوا بالخليفة

(١١) أما قبائل البربر فينقسمون الى البربر البرانس والبربر البتر ، والبربر البرابى هم أهل الشمال الذين يعيشون فى المنطقة الساحلية ويختلطون بالأجانب ولذا فهم أكثر تفتحا وانفتاحا على العالم الخارجى ولذا فقد كانوا أكثر مدنية وحضارة . أما البربر البتر فهم سكان الجنوب فى المناطق الصحراوية وهم أهل بدابة واشهرت منهم مجموعة من القبائل من لواتة وزنانة ونفوسة وجراوة وهم يشبهون العرب فى نظامهم وعصبيتهم القبلية .

الحاكم فأعد حملة ثانية ولكنه في هذه المرة اعتمد فيها على المشاركة دون المغاربة حتى يتلافى ما حدث في الحملة الأولى وأعطى قيادتها للأمير فاتك الذي اشتبك مع أبي ركوّة بمنطقة الحمام وهزم فيها هزيمة منكرة .

وقد ساعد هذا النصر الذي أحرزه أبو ركوّة على جيش الحاكم بقيادة فاتك هذا على التوغل داخل مصر في رمضان سنة ٣٩٦ هـ (١١٠٥ م) بجيش جرار كونه من القبائل المغربية والبربرية التي كانت تعيش تحت خط الفقر ووجدت في غزو مصر فرصة للحصول على الغنائم التي وعدهم بها أبو ركوّة فقد اعتبر مصر دار حرب للكفار وأعطى جيشه حق سلب ونهب كل ما يقابله .

وقد ساعد أبو ركوّة في هذا الغزو قبائل عربية كثيرة من مصر مثل بني قرّة وبني سليم وبني هلال (١٢) وقد أغرى أبو ركوّة تلك القبائل بأن منحها الكثير من الاقطاعات وكتب لهم بها سجلات . وقد وجد العرب في هذه الحركة فرصة مواتية للقضاء على أعدائهم الفاطميين والحصول على نصيبهم من ممتلكاتهم في حالة انتصار أبي ركوّة وتقسيمه مصر بين المغاربة ،

(١٢) « بني قرّة » قبائل عربية استقرت بمنطقة البحيرة منذ الفتح العربي ، ومنذ دخول الفاطميين مصر والعداء مستحكم بينهم وبين هذه القبائل ، وفي زمن الخليفة الحاكم بأمر الله استفحل الخلاف فحاربهم وقتل بعضهم وحبس البعض الآخر كنوع من الانتقام على تطاولهم على الخلافة . وقد كانت تلك القبائل مصدر ازعاج للحكومة الفاطمية ، وغالبا ما كانت تنضم لأي حركة مناهضة للدولة الفاطمية .

أما « بني سليم » وبني هلال « فهي قبائل عربية أيضا ، ولكنها دخلت مصر مع القرامطة وكانت كثيرة الشغب مما دعا الخليفة العزيز بالله الفاطمي إلى نقلهم إلى بلاد الصعيد فاستقروا هناك وأصبحت لهم قوة تخشاهم الدولة الفاطمية وغالبا ما كانوا يساعدون أي حركة ضد الدولة الفاطمية .

وكانوا يطمعون فى الحصول على بلاد الشام . ولكن الخليفة الحاكم بأمر الله تشدد هذه المرة وكون جيشا ضخما من البربر والأتراك والديلم الى جانب السودان وانضم اليه كثير من المصريين الذين هبوا ليدافعوا عن بلادهم ضد هذا الغزو الخارجى ، وخصوصا عندما أخذ أتباع أبى ركة ينهبون خيرات البلاد ويخربون فى طريقهم كل ما يمرون عليه . وقد وقف الشعب المصرى كله مع الحاكم فقدم الأثرياء الكثير من الأموال لاعداد الجيش كما تكاتف التجار بأن قضوا على ارتفاع الأسعار فساعد هذا على توقف الاضطراب الاقتصادى . وقد بذل الخليفة الحاكم بأمر الله الكثير من الأموال التى خرجت من خزانة الدولة للاتفاق على هذا الجيش الجرار الذى خرج للقاء أبى ركة . وقد ساعد أهل الفيوم الخليفة الحاكم ووقفوا جميعا معه ضد أبى ركة مما ساعد الخليفة على الانتصار عليه ، وانسحب أبو ركة الى الجيزة . ولكن أهل البلاد وقفوا فى وجهه فعاد الى الصعيد على أمل الحصول على امدادات تأتية من القبائل العربية من بلاد الصعيد ، ولكن جيش الحاكم منع وصول تلك الامدادات اليه مما أضعف من قواه ، وعندما اشتبك مع الجيش الفاطمى هزم بمنطقة رأس البركة وقتل كثير من جنده ، وفر الى بلاد النوبة ولكن ملك النوبة سلمهم الى الخليفة الحاكم بناء على المعاهدة التى كانت قائمة بين مصر وبلاد النوبة وهى المعروفة بمعاهدة البقط والتى عقدت زمن عمرو بن العاص .

وقد اعتبر الحاكم هذا الحدث نصرا عظيما فشهروا بأبى ركة وحمل على جمل والبس طرطورا طويلا وخلفه قرد وبيده درة يضربه بها ، وقد استمر الحال هكذا الى ان مات سنة ٣٩٧ هـ = ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ م ثم صلب ليكون عبرة لمن يخرج على الدولة .

ولنا ان نتصور مقدار الأموال التي خرجت من خزانة الدولة للانفاق على تلك الحملات المتكررة التي أرسلها الخليفة الحاكم بأمر الله للوقوف في وجه هذا الشاثر على الخلافة . فقد ذكر المقرئى ان الانفاق على تلك الحملات بلغ ألف ألف دينار ذهباً ، هذا الى جانب السلب والنهب الذى أحدثته القوات المرافقة لأبى ركة سواء بمنطقة الفيوم او الجيزة او ببلاد الصعيد حيث استمر السلب والنهب طوال فترة الغزو مما عطل الحياة الاقتصادية سنة ٣٩٥ هـ - ٣٩٧ هـ اذ توقفت الزراعة وتعطلت الطرق التجارية نتيجة لانتشار الفوضى ، وانتهكت حرمت الطرق مما عمل على اضطراب الاقتصاد وارتفعت الأسعار وعمت الأقوات فبيعت الويبة من الشعير بخمسة دراهم ، والخبز كل ثلاثة أرطال بدرهم . ونتيجة لهذا الاضطراب كانت الحركة التجارية تتوقف في كثير من الأحيان ولكن تماسك الشعب ووقوفه خلف الحاكم للقضاء على حركة أبى ركة والحفاظ على كيان البلاد جعل التجار يقفون في وجه هذا الغلاء حتى يجنبوا البلاد المجاعة والقحط ، فتوقف ارتفاع الأسعار وخرجت البلاد من تلك الأزمة بسلام .

أما الحركة الانفصالية الثانية فكانت هي التي قام بها البساسيرى (١٢) ضد الدولة العباسية واقامة الخطبة للخليفة المستنصر بالله الفاطمى في بغداد .

(١٢) البساسيرى هن ابن الحارث ارسلان ، الملقب بالمظفر البساسيرى . كان مولى لأبى على الفارسي النحوى وتنقلت به الأحوال حتى ملكه بهاء الدولة ابن عضد الدولة بن بويه ، فقد تقبلت به الأحوال وترقى حتى صار من كبار قواد الأتراك في المنيا بالاسفهلارية وهم كبار الأتراك ببغداد . وقد عرف بالبساسيرى نسبة الى بلده بفارس يقال لها « بسا » وتقع على أربع مراحل من شيراز وبها جمع كبير من الديلم .

فمنذ استقر الفاطميون بمصر وهم يبذلون أقصى ما في وسعهم لتوطيد دعائم دعوتهم ببلاد العراق ، ومن هذا المنطلق اهتموا بارسال دعائهم الى حاضرة الامبراطورية العباسية وأمدوهم بالأموال الطائلة (١٤) . وقد نجح هؤلاء الدعاة في جذب كثير من أهالي العراق الى اعتناق المذهب الاسماعيلي ولم يقتصر الحال على العراق فقط بل شمل بلاد فارس وخصوصا منطقة شيراز والأهواز أيضا حتى ان كثيرا من جند بني بويه كانوا من الديلم والأتراك . وقد كان من بني بويه الأتراك في ذلك الوقت أبو الحارث ارسلان البساسيري الذي سيطر على الأمور في بغداد وخصوصا بعد تعيينه من قبل الخليفة القائم بأمر الله رئيسا للأتراك فاستبد بالسلطة حتى أصبح الخليفة العباسي « لا يقطع أمرا دونه ولا يحل ويعقد الا على رايه » . بل هابه أمراء العرب والعجم ، ودعا له على كثير من منابر بلاد العراق والأهواز ونواحيها ، بل أصبح هو المتصرف في بيت المال العباسي . وزاد نفوذه في البلاد حتى أصبح الخليفة العباسي والسلطان البويهي معه ضعيفي الجانب وقد ساعد تشيع البساسيري وبفضله لتصرفات بعض رجال الدولة الى الانقلاب على الخلافة العباسية وخصوصا عندما اشتد الصراع بينه وبين الوزير ابن المسلمة (أبو القاسم علي بن الحسن بن المسلمة) من ناحية والجفوة التي وقعت بينه وبين الخليفة القائم العباسي من ناحية أخرى بسبب الواقعة

(١٤) يعتبر المؤيد في دين الله الشيرازي من أهم الدعاة الذين لعبوا دورا كبيرا في نشر الدعوة الفاطمية ببلاد الفرس والعراق ، واستطاع بسياسته ان يجذب الملك أبا كاليبجار البويهي الى هذه الدعوة . وقد ولد المؤيد في دين الله هبة الله في شيراز سنة ٣٠٩ هـ وأخذ عن والده موسى بن داود معلوم الدعوة الفاطمية . وكان له دور بارز في حركة البساسيري وقد اعتمد عليه الخليفة الفاطمي في أن يندب في حمل المؤن والدخيرة والأموال الى البساسيري في بغداد .

التي أحدثها الوزير ابن المسلمة بين الخليفة القائم والباساسيرى فقد صار ينسب كل تمرد من الأتراك ببغداد الى البساسيرى مما أوجد هذه الجفوة بينه وبين الخليفة من ناحية ، وبينه وبين بنية الأمراء الأتراك من ناحية أخرى ، حيث أثار الأتراك في بغداد ضده واتهمه بأنه تسبب في انقاص مرتباتهم فثاروا عليه ونهبوا أملاكه ببغداد . وذلك بعدما أبعد الخليفة عنها عندما علم بأنه كاتب اليازورى وزير الخلافة الفاطمية فكانت هذه الحادثة هي نهاية العلاقة بين الخليفة القائم العباسى والباساسيرى ، وبداية الانجراف في ركب الخليفة الفاطمى المستنصر بالله وتوطيد علاقته بالدولة الفاطمية ، وذلك عندما خرج من بغداد مفضوبا عليه واستقر بمنطقة الرحبة ، فقد راسل الخليفة المستنصر بالله وأعلن دخوله في طاعة الدولة الفاطمية ، كما كتب الداعى المؤيد فى الدين هبة الله الشيرازى الذى كان يراقب الموقف الصعب الذى يمر به البساسيرى فرد على مكاتباته بأنه سيكون عوناً له ولجنوده البغداديين ، فرد البساسيرى على هذه الرسالة بالشكر وطلب النجدة . وقد تضمنت رسالته للمؤيد فى الدين الشيرازى قوله : « فان اخذتم بأيدينا اخذنا لكم البلاد ، وان قلدتمونا نجاد نصركم وانجادكم فتحنا من جهتم الأغوار والانجاد » .

وقد سارع الخليفة الفاطمى بامداد أبى الحارس البساسيرى بالأموال والخيول والسلاح ، وكلف بحمل تلك الامدادات الداعى المؤيد فى الدين هبة الله الشيرازى ، وأقنعه الوزير أبو الحسن اليازورى بالقيام بهذه المهمة باعتباره سفيرا من قبل الخليفة الى البساسيرى ، وقد قبل المؤيد هذه المهمة واصطحب الامدادات وسار الى نجدة البساسيرى تصحبه فئة من الرجال تحمل الأموال والخلع والسلاح التى اشتملت على ألف ألف وثلثمائة ألف دينار

والعين ألف ألف وتسعمائة ألف دينار ، والعروض أربعمائة ألف دينار . وتعتبر هذه الامدادات كبيرة جدا بالنسبة لامكانيات الدولة في تلك الفترة اى في سنة ٤٤٨ هـ حيث كانت مصر تواجه أزمة اقتصادية طاحنة وغلاء يكاد يفتك بالبلاد ولذا فقد ذكر كثير من مؤرخى تلك الفترة أن هذه الامدادات التى أرسلها الخليفة الفاطمى الى البساسيرى كانت سببا رئيسا فى خراب اقتصاديات مصر وانهيار ميزانيتها وقد ساعد المجهود الضخم الذى قام به المؤيد فى الدين لاستمالة أمراء العرب لصف الدعوة الفاطمية الى جانب الامدادات التى حملها معه من مصر على نجاح البساسيرى فى دخول بغداد فى سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م واقامة الدعوة للخليفة الفاطمى على منابر بغداد ، وضرب العملة باسمه والقبض على الوزير العباسى ابن المسلمة وقتله أما الخليفة العباسى فقد فر الى منطقة تعرف بحدائة عانة هو وأهله وحاشيته ، وهى منطقة قريبة من الانبار .

وقد قام البساسيرى بارسال ثياب الخليفة القائم مثل بردته وعمامته ومنبره وشباكه الذى يجلس عليه ، الى القاهرة مع كثير من التحف والأموال مما أبهج الخليفة المستنصر الذى أمر باقامة الاحتفالات بمصر والقاهرة بمناسبة وصول متعلقات الخليفة العباسى وقيام الدعوة الفاطمية على منابر بغداد .

وقد انشدت احدى المغنيات وتدعى نسب الطباله هذين البيتين :

يا بنى العباس صدوا ملك الأمر معد
ملككم ملك معار والعواري تسترد

إلا أن الخليفة المستنصر لم يستطع مواصلة امداداته للبساسيرى بسبب ضعف امكانات مصر المالية حينئذ من ناحية، وبسبب عدااء الوزير أبى الفرج محمد بن جعفر المغربى (١٥) للبساسيرى من ناحية أخرى . ورغم ذلك فقد استمر البساسيرى على اخلاصه للخليفة الفاطمى واقام له الخطبة فى بلاد واسط والبصرة . أما بغداد فقد استمرت الخطبة للمستنصر على منابرها أربعين جمعة . إلا أن الأمور لم تستقم للبساسيرى ففى سنة ٤٥١ هـ قدم طغرل بك الى بغداد واعاد الخليفة القائم العباسى، وقتل البساسيرى .

وتعتبر هذه الحادثة كما ذكر ابن مىسر : « آخر سعادة الدولة المصرية » . وبذلك فهو يرى أن الأموال التى خرجت من مصر لمساندة البساسيرى ضد الدولة العباسية كانت سببا فى خراب اقتصاد البلاد وضعفها مما جعلها تقف مكتوفة الأيدى أمام الحركات الانفصالية التى أخذت تنتشر منذ عهد المستنصر ، فقد خرج الشام من أيدى الدولة الفاطمية ، وقطعت الخطبة للخليفة الفاطمى فى حلب ولم يستطع بنو حمدان إعادة تلك المدينة الى

(١٥) من المعروف أن أبى الفرج المغربى هذا كان قد فر مع عائلته من مصر زمن الخليفة الحاكم بأمر الله بعد أن نكل بهم الحاكم واستمر ببلاد العراق ثم عاد الى مصر زمن الخليفة المستنصر بالله ووصل الى كرسى الوزارة بعد أن تولى ديوان الجيش زمن الوزير اليازورى ثم خدم فى ديوان السيدة أم المستنصر . وكان زمن وجوده ببغداد قد انضم الى البساسيرى ، ولكن حدث بينهما خلاف فر بسببه الى مصر وحذر الخليفة من البساسيرى فحضر المستنصر بخوف تجاهه مما جعله لا يلبى مطالبه .

حظيرة الدولة الفاطمية . اذ انكسر جيشه وعاد الى مصر منهزما .
وقد وقفت الامكانيات المالية في وجه اعادة المدن التي كانت تنفصل
عن جسم الدولة الفاطمية .

وقد شهد العصر الفاطمي الثانى الكثير من الحملات الحربية
الآخري التي استنزفت أموال البلاد وقضت على ما في خزانتهـا
من مدخرات ، وقد عددهـا لنا كل من ابن ميسر والمقرئزى
وأبو المحاسن وابن الأثير ، وغيرهم من مؤرخى مصر الفاطمية .

الخاتمة

بعد أن استعرضنا في الأبواب والفصول السابقة كل ما يتصل بالأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ورؤية الرحالة المسلمين وتقييمهم في هذا الخصوص لابد وأن نشير الى أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث والتي نجملها فيما يلي :

أولاً - اتضح لنا أن النظام المالي الذي كان مطبقاً في مصر في هذا العهد هو استمرار للنظام المالي والإداري في مصر الإسلامية بعد الفتح والذي يعتمد على تقسيم الإدارة المالية الى دواوين يختص كل منها بناحية معينة في الإشراف على الموارد المالية المتعددة في الدولة الإسلامية من خراج وزكاة ومكوس ... الخ . ليس فقط في جمع وتنظيم هذه الموارد ، ولكن أيضاً في الإشراف على وجوه الإنفاق المتعددة في الدولة ، فكان هذا التنظيم الدقيق يطبق تعاليم الشريعة الإسلامية ، وبذا كانت معظم فترات حكم الدولة الفاطمية هي فترات ازدهار اقتصادي .

ثانيا - اهتمت الدولة منذ البداية بتنمية ثروة مصر التي حباها الله بأرض زراعية خصبة ، وجو معتدل متوسط في اعتداله على مدار السنة ووفرة في المياه العذبة من نهر النيل الذي هو هبة الله لمصر فعملت الدولة الفاطمية على الاستفادة من هذا كله بتشجيع وتنمية الثروة الزراعية وما يتصل بها من انتاج حيوانى وصناعى واستفادت من هذا كله في تقدم الصناعات المختلفة التي كانت موجودة من قبل وعملت على ازدهارها لتغطى السوق المحلية ثم تقوم بتصدير الفائض الى دول العالم المختلفة، فاوجدت بذلك رواجاً تجارياً عظيماً تمثل في قيام مدن تجارية شهيرة وأسواق عامرة ومنشآت تجارية تدر أرباحاً طائلة للدولة والتي اقامت بفضل ذلك علاقات خارجية متميزة مع كافة دول العالم فكان لمصر اسمها وشهرتها لدى هذه الدول جميعاً واستفادت الدولة الفاطمية الشيعة المذهب من هذا الغنى والازدهار لتعمل من خلاله على نشر مذهبها سواء في داخل مصر او في خارجها .

ثالثا - ابرزت هذه الدراسة من خلال تقييمنا لكتابات الرحالة ورؤيتهم للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمى مراحل ازدهار الاقتصاد المصرى فبينت أسباب ذلك وكيفيته ثم اثر ذلك على سياسة مصر وعلاقاتها الخارجية بدول العالم خاصة الدول المحيطة بها والمتعاملة معها في مجال التجارة والصناعة بل والسياسة أيضا . كذلك ابرزت هذه الدراسة أيضا بعض المراحل التي عانت فيها البلاد من القحط وانتشار الأوبئة فبينت كيف انهار الاقتصاد المصرى خلال هذه المراحل القصيرة وخاصة ما عرف منها باسم « الشدة العظمى » فوضحت أسباب هذه الشدة ونتائجها وآثارها المدمرة على كافة

المستويات سواء في داخل البلاد أو في انعكاس هذا على سياستها الخارجية وكساد أسواقها وتجارتها .

رابعاً - من خلال كل ما تقدم فقد قدمت هذه الدراسة أقوال وآراء ونقد الرحالة المسلمين لما شاهدوه وعاشوه من أحداث وظواهر ومدى مطابقة أقوالهم للأحوال السائدة آنذاك حسب كتابات المؤرخين والكتاب المصريين وغير المصريين . فقد قدمت نقداً وإيضاحاً للكثير من النقاط التي قد تكون فاتت هؤلاء الرحالة باعتبار أن الرحالة عادة ما هو إلا عابر سبيل ينتقد بعينه ما يراه ظاهراً واضحاً أمامه دون أن يتعمق في البحث عن أسبابه أو ما يكشف عن ظواهره ، فأوضحنا هذا من خلال غوصنا في أعماق تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى قبيل هذا الفتح لنتفهم هذه الظواهر على أسس تاريخية عميقة .

خامساً - حرصنا خلال هذه الدراسة أن نقوم في كثير من المواضع على أساس الدراسة المقارنة وذلك بأن نستعرض تاريخ مصر القديم ثم الفتح الإسلامي ثم ما استحدث أيام الدولة الفاطمية مع بيان تطور هذا كله لنتبين الفرق بين ما كان سائداً من قبل وما قامت به الدولة الفاطمية من تطور أو استحداث بعض الأمور المهمة .

ونرجو بهذا أن نكون قد وفقنا في استجلاء الكثير من الموضوعات ذات الأثر المهم على تاريخ مصر الإسلامية في هذه الحقبة المهمة من تاريخها أيام الدولة الفاطمية . والله من وراء القصد فعليه سبحانه الاعتماد ، وبه التوفيق والسداد .

صدر في هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد العظيم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور
الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمى المطيعي
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات

٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس

١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزي

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي

١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د. نبيل راغب

١٣ - اكدوبة الاستعمار المصري للسودان
د. عبد العظيم رمضان

١٤ - مصر في عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف

١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي
د. علي حسني الخربوطلي

١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر
د. حلمي أحمد شلبي

١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني
د. محمد نور فرحات

١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية
د. علي السيد محمود

١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون

٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى
د. محمد أنيس

٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١.
توفيق الطويل

٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل

٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل

٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على

٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد ابو حديد

٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : : محمد فريد ابو حديد

٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف

٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى احمد شلبى

- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢
لمى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان لبيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢.
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د. جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د. عبد المنعم الدسوقي الجمعى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غربال
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية
ابراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر
العثماني
د. محمد عفيفي
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١
ترجمة : أ.د. حسن حبشي
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٦ : ١٩٥٧
ترجمة : د. عبد الرؤوف احمد عمر
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث
تأليف : أ.د. لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصري
تأليف : د. زبيدة عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : د. عبد العظيم رمضان
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د. سهر اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية
اعداد : د. عبد العظيم رمضان

٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسىين فى
القرن الثامن عشر
تأليف : د. الهام محمد على ذهنى

٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د. محمد كمال الدين عز الدين على

٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى
تأليف : الدكتور محمد عفيفى

٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق : د. حسن حبشى

٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على
د. حلمى احمد شلبى

٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة
د. سيدة اسماعيل كاشف

٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة
د. ابراهيم عبد الله المسلمى

٥٩ - الرأسمالية الصناعية فى مصر
د. عبد السلام عبد الحليم عامر

٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية
عبد الحميد توفيق زكى

- ٦١ - تاريخ الاسكندرية
أ.د. عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣
لمسى المطيعى
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبد العصور
اعداد : د. عبد العظيم رمضان
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان
د. محمد نعمان جلال
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
د. سهام نصار
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمى
د. نريمان عبد الكريم احمد
- ٦٧ - الأصول التاريخية لمساعى السلام العربية الاسرائيلية
أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج ٣
ترجمة وتحقيق : أ. د. حسن حبشى
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة
د. محمد أبو الأسعاد
- ٧٠ - أهل الذمة
أ. د. حسن حبشى
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرين
ترجمة : د. عبد الرؤوف احمد عمر

الفهرس

الصفحة

٥	تقديم د. عبد العظيم رمضان
٧	مقدمة عامة
١١	تمهيد
٣٥	الباب الأول : النظم المالية المطبقة بمصر
٣٧	الفصل الأول : الادارة المالية
٦٧	الفصل الثانى : الموارد المالية
١٠٩	الفصل الثالث : وجوه الانفاق
١٢٥	الفصل الرابع : نظام النقد
١٤٩	الباب الثانى : ثروة مصر فى العصر الفاطمى
١٥١	الفصل الأول : الثروة الزراعية وما يتصل بها
٢١٣	الفصل الثانى : الصناعات المصرية الرئيسية
٣٠٥	الفصل الثالث : التجارة
٢٩٥	الباب الثالث : تقييم لكتابات الرحالة المسلمين

الصفحة

	الفصل الأول : مراحل ازدهار الاقتصاد
٣٩٧	المصرى ومظاهرة
	الفصل الثانى : مراحل انهيار الاقتصاد
٤٦٣	المصرى واسبابه
٥٢٥	الخاتمة
٥٢٨	صدر فى هذه السلسلة

رقم الايداع ١٩٩٢/٥٨٧٢
الترقيم الدولى 2-4011-01-977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الكتاب يعالج عدة موضوعات على جانب كبير من
الأهمية عن الرحالة المسلمين في العصور الوسطى
ومكتاباتهم، والنظم المالية التي كانت مطبقة بمصر،
وملاحظات الرحالة عليها، ودواوين الإدارة المالية في
الدولة الفاطمية، والموارد المالية، والمصادرات، ووجوه
الإنفاق الرئيسية للدولة، ونظام النقد الفاطمي،
وأوضاع مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي،
وثروتها، ونظام الري، والصناعات المصرية الرئيسية
في ذلك العصر، وصناعة السفن، وصناعة الخمر.

٤٥٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة

